

شرح الامام الكامل
الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن البناني
على متن السلم في علم المنطق للامام
الاخضرى ررحمهم الله
ونفعهم
٢

(تبيينه)

صلب الصيغة من هذا المطبوع مبدوء بالشرح المذكور وبله حاشية عليه العلامة
المحقق سيدي علي فصاره وهامش الصيغة مبدوء بشرح العلامة سيدي الشيخ
سعيد قدوره على السلم أيضا وبله تقييدات نفيسة عليه للمحقق سيدي
أحمد بن مبارك السجلماسي نفع الله الجميع وأطابهم على هذا
الصنيع وقد فصلنا بين المادتين في الصلب
والهامش بتداول للتمييز فليعلم

(طبع على نفقة الحاج الطبيب التازي المغربي)

﴿ حقوق الطبع محفوظة لحفيد مؤلف الحاشية ﴾

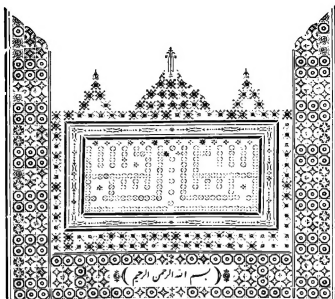
﴿ الطبعة الأولى ﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمديه

سنة ١٣١٨

هجريه

ر بالمصر الذي



وصل الله على سيدنا ومولانا محمد وآله ان أنفسنا مطرفي الطروس من تصور أو تصديق وأبلغ
 حجة ترشد نتائج التحقيق حمد الله المنزه عن الكل والجزء والتركيب والتلفيق المنفرد بمجداد اجناس
 الموضوعات ومحجولاتهم من غير شرط في ذلك ولا تعليق والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب
 المنطق الفصيح البليغ الآتي بمحدود الشريعة والمبين لرسومها بآتم تبليغ وعلى آله وأصحابه
 مطالع أنواره الشمسية المصدقين لرسائله العامة المطلقة الكليّة أما بعد ﴿ فلهذه تقابيد
 تتشرف لعرائس خدورها الأذهان وتغاربت شرف بسماح بيانها الأذان موضوع على شرح
 السلم للأعلام الرباني الحائز لقب السبق في استخراج فرائد الفوائد من بحر المعاني أي عبد الله
 سيدى محمد بن الحسن الباني أسكنه الله بفضل وشمسه دار الثماني فيله من شرح جيع بين الأبحار
 وأحكام المياني ونحير النقول وتنقيح المعاني بقدرت الإفهام ما كان شوسا عموما وبقد
 المطلق وبطلاني ما كان تقيده عموما سيدان عرائسه محبسة في الخلدور تنقضي الاطلاع على المان
 بكشف عنها السطور فطلب مني بعض حذاق الاصحاب من له ولوع بتحقيق دقائق هذا الكتاب
 أن أضع عليه حاشية تسفر عن وجوه مترائده الثام وتجعل غوامض مسائله على طرف الثام
 فأجبت باني است من أهل هذا المرام ولا طاقة لي بالغوص في هذه الجور العظام ومن ساول ما ليس
 في طوقه عجب الناس من حشسه فألح في الطلب وأشار إلى الاستخارة في السبب فاستقرت الله
 في المرغوب وأجبت له انذاك للطلوب هذا وقد علمت أني لأسلم من منتهى تعاق بطوق بعقدي
 نفسه أنه في المعرفة فوق فأقره بتسريع الباع وفله النظر والاطلاع لكن الذي ألتامر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العظيم فضله العليم كرمه وبه شحمه صلته على ما أنتم وتشكروا جل جلاله على ما ألهم
وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وشهد أن سيدنا محمدًا خير نبي بعث وأرسله صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الأطهار وخاتمته المهاجرين والأتصار **﴿وبعد﴾** فهذه فتاوى على
النظم الموسوم بالسلم المروني الخ على فيه من لا بد من إسمائه وبالله حسنة أعتمد من كل
ما يشين ويصم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي علم الانسان
من حقائق التصورات
ما لم يكن يعلم وأطلعته
على دقائق التصديقات
الموصلة إلى طريق الرشاد
فهدي وألهم والصلاة
والسلام الأمان لا يكملان
على سيدنا محمد الناطق
بجوامع الكلم الآي
بالجمل المتأخرة النتائج في
البدل والمتمم ونعم النبوة
وختم وعلى آله وأصحابه
الذين يستأنسوا بأقوالهم في
غياب الظلم **﴿وبعد﴾**
فأني استغفر الله تعالى في
وضع تقبيل الأربعة
الموسومة بالسلم المنورق
في علم المنطق بحيث
يكون منافي لشرح المصنف
كالتدليل بالمأخذ وأغفله
الساكن في شرحه مظهرها
لما قصدته ومن تخبرها
بمؤمن الله بعض فوائده
وأتمه المسؤل في بلوغ
الأمول

يحمل الكلام القاصر على وجه ظاهر فإن شيد لا كياس من موزن خطأ الناس ومن اتبع
عليه قل أنكره قريب منك لا تقال عناره والكريم حليته الغض والشيب مذهبته الغض
جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وختم علينا بالحق فضلائمه ومنه فهو
المسؤل في المبدأ والتمام والمطلوب منه الاعانة في المقصد والارام **﴿قول﴾** بسم الله الكلام في
السلمة بجزائر خاص في بلج بجزء الاوائل والاواخر واستخرجوا منه جواهر زري بالعلوم الزواهر
فلتقتصر على أشكال وأوردتها فاضل الشيخ عيسى الصفوي شيخ العبادي رحمه الله على تقدير المتعلق
خاصاتنا لما جعلت التسمية بمسألة كاذبة اليه بالرحمى ومن واقته حاصلة أن جهة المسألة
لا بد أن تكون خبرية أو انشائية ضرورة انحصار الكلام في الخبر والانشاء فان كانت خبرية توجه
عليه أن من لازم الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في نفس الامر بدونه ويكون هو حكاية عنه كشرح
بذلك العلامة الفخري وغيره وجه المسألة ليست بمسألة لانه من نسبة مدلولها لمصاحبة
الاسم والاستعانة به ولا يقع ذلك إلا بالتفصيل وان كانت انشائية توجه عليه أن من لازم الانشاء
أن يقارن وجوده ومدلوله وهذا الوجه ثبت كذلك لان مدلوله هو حصول التائيف وهو ما
بالاسم الشريف لا يقع بمجرد النطق به لان نحو الاكل والشرع والتدبير محال ليس بقول لا يحصل بالسلمة
فكيف يتدبر الا أن يجز أو اسافر باسم الله بقصد الانشاء واعمال أو رد الاشكال على تقدير التعلق خاصا
لانه لا إشكال في الانشائية على تقديره ما لم يحصل الاشارة بالسلمة بمجرد النطق بها وأجاب عن هذا
الاشكال شيخ شيوخنا أودع في النامى رحمه الله بما نصه أقول يجاب باختيار انشاء انشائية
وانها لا إنشاء متعاقبة التي هو الانشاء أو المصاحبة بمعنى الذين هم مدلول الباء ولا بد أن يكون
الاصل الذي هو الوجه غير متصور أصلا بل يكون مقصودا تبعاً وإذا كانت الجمل الخبرية مع فائدها على
حاله يكون المقصود الأصلي منها هو المتعلق الذي يقصده مضمونها حتى قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
الاعتبار أن التي إذا دخل على كلام بقصدية ما يتوجه إلى ذلك القيد وكذا الانشاء فاسم كلام فيه
أمر إذا دل على مجرد انشائية في ثبوتها وفيه عنه الا وهو الغرض الأصلي والمقصود من الكلام فكيف
لا يكون الامر كذلك مع التصرف فيما اتفق عليه من مائة الاصل فالتقيد بحيلة باسم الله الاستعانة
بالاسم الشريف على ما ورد من الفعل أو المصاحبة عند ادراكه الشروع فيه والمصدر الأصلي قبل
التقيد صابرة تبعاً وزعم بعض أفاضل العصر ونهاية يعني الهلالي أن هذا الوجه المختار لا يصح
أما أولاً فلأن المصاحبة نسبة بين متصحين تأتأثرهما وتأثر أحدهما لم يلزم تأثرهما والمتصاحبان
هنا التائيف والاسم الشريف فإذا تأثر التائيف ونحوه عن النطق بالسلمة تأثره بمصاحبة الاسم
ضروري ونفقت النسبة على وجود المتصيين وأما تأتيا فان بالاستعانة كإثري في محله الفاضلة على
آلة الفعل الحاقية نحو كتبت بالقلم والهاجرة نحو فعلت هذا بعون الله والاستعانة بالله لا تعان تكون

(الجدقة التي قد أنجزها • نتائج الفكر لارباب الحجا)

أني بالجدقة بعد الأسس لكتاب الله تعالى واستمال القول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي
لذة لا يدافع به بالجدقة فهو أحزم وأجزم وأشد من أن الابتداء أحد معانيه فبوت
الابتداء بالآخر أحب عنه جعل الابتداء فيه ما على العرف الذي يعتبر بمدن من حين الشروع في الشيء
حالة الفعل لا قدره وتأخر الفعل مستلزم تأخرها حتى ولو تأخر كتاب القلم فجعل الجدقة لانشاء الاستعانة
المعروفة من الباء غلة تشتمل بوجه من أنها بمعنى طلب العون كما في استعين بالله وليس ذلك معناها
وانما معناها دفع الفاعل بواسطة دخولها اه وهذا الزعم غير صواب لان معنى الارادة في المصاحبة
نوع من أخذها من حيث هي نسبة بين متصاحبين وهما التأليف والاسم الشريف وليس كذلك بل
المتصاحبان الشخص والاسم الشريف ولاخفاء في تقدمهما على التأليف على وجه الاستعانة لا حيث
كان المراد للمصاحبة عند ارادة الفعل والعزم عليه ومعنى الارادة في الاستعانة نوع من المغاربة بين الاستعانة
بالمعنى القوي وهو طلب العون وبين مدلول الباء وذلك بمالدليل عليه فالصواب أنهم متصاحبان وطلب
العون محاولة للاقتدار على الفعل فهي سابقة عليه بالضرورة كما في كتبت بالقلم فان نهشته وتساوله
على الوجه الخاص محاولة للاقتدار به على الكتابة ولاخفاء في تقدمه عليها (قوله أتي بالجدقة) إنما أتي
بالجدقة من أن المتبادر من العبارة أن الحمد مدح عليه من النعمة العلم وقد قال الله تعالى أنشكرتم لأن يذكركم
لأن دياحة القرآن الحمد موصوفة بغير التعميد ولاشتمال الحمد على الحناء الحلقية والميم الشفوية والادال
اللامية حتى لا يتخلو حرف من نصيبه من ذلك بالكتابة ولكون المناسق مقتضية الحمد مع ارادة التأني
لم يزد من لفظ الجدقة وان كان أهم في ذاتها ذابست البلاغة الامطاعة الكلام مقتضى الحال فان
قالت أي الجنتين أتبلغ هل الاسمية أو الفعلية قلت قال العلامة الفاضل الذي مقتضيه جانب
الاعتراف بالحمد مدح عليه فان كانت صفة ناشئة كصفة الروية الحمد مدح عليه في سورة الفاتحة جوه
بجدقة الجد اسمية وان كان الحمد مدح عليه أخرام قصد اسد ناجي ويجعل الجدقة لان الفعل بقدر
التحدد والحدوث كما في قول صاحب جمع الخوامع بجدقة اللهم على نعم يؤذن الجد بآراءهاه ويشكل
عليه الايمان بالاسمية في قوله تعالى الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب الحمد لله الذي هدانا لهذا الحمد
الله الذي وهب على الكرام معجل فان الحمد مدح عليه هذا فعل حادث وقد يجب بانه قصد مدح اعلني
الجد بالذات فانه تعالى يستحق الجد لذاته ولنعمه فاذا قبل الحمد لله الزاقي مشارة بطلب جانب الاول
فالناسب الاسمية ونارة الثاني فالتناسب الفعلية قال ابن هشام وأتم صيغة وأخذها بغير البيان
ما انتفع الله سبحانه بآية تعليمه كيف يفهمه وذلك لاشتمالها على التكت الدبعة كالاستغراق
الاستغراق من ال والاثبات المتشابه من كون الجدقة اسمية والاشتمال على أن ندية الحمد لله تعالى غير
مقيدة بزمان ولا بافعال وعلى الاستغراق المستغراق للامع ما فيها من الادب باستغراق الحامد نفسه
أن يصرح بنسبة الجد اليه وقدرام قوم من النعماء الاغراب فأول عبارات تقصر عن عبارات كقول
الحريري اللهم الحمد لله وقول الرخشمي الله أحد فاعتبر ذلك وتأنيب اه والتأنيب بكتاب الله واشتمال
الجدقة لاخذ من تعريف طرف الجدقة عدل النظم عن النعملة الى الاسمية (قوله بعد السجدة) يعني أن
الاسمية وحسبت منط المؤلف قبل الجدقة وانما لم أنبها من منظومة ثلاثين عن أسلوبي (قوله كل أمر
ذي بال) أي ذي شأن عليهم وحالهم يستحق بال الشان والتشكر والتعظيم فقيل تأليف هذا الكتاب بطلب مدح الله تعالى به (قوله)
أمرهم وكل أمرهم بطلب مدح الله تعالى به ينتج تأليف هذا الكتاب بطلب مدح الله تعالى به بالسجدة (قوله)
بغيت الابتداء بالآخر أي لأن الابتداء بالشيء جعله أول ما يدكر وذلك حتى يجعل غيره كذلك

قال الشيخ رحمه الله تعالى

(الحمد لله الذي قد أنجزها
نتائج الفكر لارباب الحجا)

الجدد ما يتبعه به معلوم
فلا نظير له

الى حسن الاختصاص في المقصود أو يحمله فيه ما على الاعم من الحقيقي والاضافي أو يحمله في السمة
على الحقيقي وفي الجملة على الاضافي القريب منه بأن ذكر الحد في السمة متبلاها كما يدل عليه
القرآن فهو مبين لكيفية العمل بالحدين على أن الاشتاء بهما مع انحول على الكمال والافتقار ورد ما يدل
على أن الاعتبار إنما هو جهة عمومته ما أي كونه ما ذكره وحدث كل أمر ذي بال لا يفتق فيه ذكر
الله فهو أثر أو قال أقطع هكذا رواه الامام أحمد في مسنده ثم الجملة هو الوصف بالجيل على الجيل
على جهة التعليل والتجليل

(قوله الى حسن الاختصاص في المقصود) أي وهو بسع السمة والجملة (قوله أو بوجه) له في السمة على
الحقيقي ووجه تخصيص السمة بالحقيقي على هذا أن حديثها أقوى ولورودها في القرآن على هذا المنوال
(قوله على أن الاشتاء) قال شينئنا أو منصور هذا جواب رابع لا يقال فيه جعل المقيد على المطلق
والمعروف العكس لا تناقض لهذا المعروف إنما هو في مقيد واحد فيجعل عليه المطلق أما إذا ورد مقيدان
لا يمكن الجمع بينهما فاصح إعلان على المطلق دفعا للتناقض قال في جمع الخوامع والمقيد عتقنا فين يستغنى
عنهما اه فوله فصعلان على المطلق ظاهره أن كل مقيد لا يمكن الجمع بينهما فعلان على المطلق وليس
كذلك الأثرى الى قوله تعالى في قضاء أيام رمضان فعند من أيام أخرى كثرة الساعات فصار شهرين
متتابعين وفي صيام التمتع فصار ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فأطلق الصيام على قضاء أيام
رمضان عن التتابع والتفرق وقد عفي كفارة الظهار بالتتابع وفي صوم التمتع بالتفرق ولا فائل
بان هذين المقيدين يعلان على المطلق وكلام السبكي الذي أتى به لا دليل فيه بل معناه ان المقيد
يقتضي في موضعين وأطلق في موضع آخر كالات المذكورة يستغنى فيها أطلق فيه عنهما ثم ان كلام
السبكي هذام قد عفا ان عدد المجل كما مثلنا ما ان اتحاد المجل فيجعل المقيدان على المطلق كقوله صلى
الله عليه وسلم لا يجزى لاصرة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الاومعه أو يومين وروى ثلاثة
أيام وروى بعض يوم وروى بالاضافي فيجعل فيه المقيد على المطلق لأن المقصود ما يدعى عليه سفر
وأحد السمة والجملة من هذا القبيل لأن في جعل المقيد على المطلق غشام (قوله والا
فقد ورد) الصواب اسقاط قوله والا وترتيب ما بعده على ما قبلها في ذكرها من الركائز (قوله
هو الوصف) هو منس في الحد شامل للوصف بالجيل والقيح وبغيره (قوله بالجيل) يخرج الوصف
بغير بالجيل والوصف بما ليس بجيل ولا قحيا كالمقصود به مجرد الاخبار كقول زيد عني (قوله على
الجيل) أي الحسن يخرج للتأني بالسان على القبح أي في مقابلته فهو عدم (قوله على جهة التعليل
والتجليل) هذا القيد ليس فصلا من فصول المناجاة وإنما هو شرط لما يفتق الحد أو لا اعتداد
به وإنما اشترط ذلك لانه لو خلا عن مطابقة لم يكن حجابا لمداواة كن مدح شخصايه بعض شانه غير
فاصده تعظي به لاقامه وذكر الشرط في التعريف الرسمى جائز كأنه خاصة من خواصه فالشرط
المذكور إنما أتى به لاجرا خارجا إذا كان الوصف بالجيل على جيل ولكن لا على جهة هذا الموصوف بجيل
بان لم يخطر بباله تعظيمه فانه ليس بجمد وبما تقرره علم ما في قول شينئنا سيدي الطيب ابن كيران في
شرح المرشد المعين الصواب اسقاط هذا القيد لأنه أتى به لاجرا خارجا وهو ذلك خارج قوله
على الجيل إنما قصد به الهزء والضربة ليس في مقابلة الجيل اه لان القيد لم يزد له كره له لحد كرهناه
وقد أشار لما ذكرنا في تفهيمه فانه لم يزد سواء تعاقب الفضائل أو بالقران اصل كما زاد به بعضهم
قلنا لان الاطلاق يفهم من ترك التقيد فالجمد وعليه تارة يكون من قبيل الفضائل جمع فضيلة وهي
الصفقة الصادرة على المجل سواء لم يكن لها أثر كالحسن أو لها أثر كالشجاعة والعلم فان الشجاعة تظهر

وهو يتوقف على أمور خمسة الصيغة والحامد والمحمود وهذه الثلاثة تشتمل اللفظ الوصف وهو
 تاس بالسان والرابع المحموده وخوصفة كالميلك العقل السليم حسنها والمراد كونه جيلا
 في الواقع أو عند الحامد أو المحمود وزعم الحامد الخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجليل مقابل
 أو مازاته فهو كالساعت على الجد وهذا من مصر حرم في التعريف فوجب الامام التفرع المحمود عليه
 بالاختيارية مفرقا بين الحمد والمدح ويلزم عليه خروج التثناء على الصفات القدية وأنه لا يكون حمدا
 بل مدحا فقط وليس كذلك والصواب كما صرح به صاحب الفائق عدم التثنية بذلك وأنا الجد والمدح
 مترادفان وما يجب من خروج الصفات القدية من تعريف الحمد بناء على ذلك التفسير من أنها
 لما كانت مبدءا للأفعال الاختيارية كان الحمد علم احدا على تلك الأفعال الاختيارية

بالقديم والعلم بالسؤال ولا يتوقف الا تصافيهما على ظهور أثرهما وارتب من قبيل الفواضل جمع
 فاضله وهي الصفة القدية بذاته الى الغير كالاحسان والادعام والهداية والتعليم وقد بين بعضهم معنى
 الفضائل والفواضل وأتى بفردية ما في يتبين فقال

فضائل صفات ذات بالتي • فواضل صفات فعل قداني

مفردا لا قول أتى فضله • والثاني فاضله خذ الواسطه

(قوله وهو يتوقف) بمعنى في الواقع لأنهم أجزأه فان استحال كون الحامد والمحمود جريا من
 الحمد ضروريا ولأنه يتوقف حصول الحمد على ذكرها في صفة كالتوقف على وجودها في الواقع
 (قوله على أمور خمسة) بيانه أن الصيغة لفظ الحمد والحمد الناطق والمحمود هو ذاته والمحمود به
 مشعور هذه الحقائق بثبوت الحمد بأسرها والمحمود عليه استخراج النتائج لا ريب العقول الكاملة (قوله
 وخوصفة كالميل) يعني الصفة الوجودية كقولنا الله عالم والسلبية كقولنا لا شيء له (قوله في
 الواقع أو عند الحامد أو المحمود وزعم الحامد) معناه سواء كان جليا في الشرع أو في العادة فقط كأنه
 على سبب الاموال وسفك الدماء كما كان عند العرب محمودا (قوله وهو ما يقع) ولا يفسر بالسبب
 الحامل على الحمد لفساد صورته فان الحمد من الله تعالى يستحيل أن يكون له سبب حاصل ولا يشترط بما جعل
 الجذباز لان القديم لا يتعلق به الجعل (قوله مقابله) يعني اذا كان سبب الفاضلة وقوله بأثره (١)
 بسبب الفاضلة ثم المحمود به وعليه قد يتعارف بالذات كأن يحسن اليك زيد فتقول زيد جامع أو عالم
 فالحمد وجه التجماع أو العلم والمحمود عليه الاحسان وقد يتحد بالذات فيكون التفاضل بينهما اعتباريا
 كما اذا حسن اليك زيد فتقول زيد حسن فلاحسان من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث
 اشتغال الصفة على ذكره محمود به (قوله وهذا من مصر حرم في التعريف) لادمن ذكرهما نصريا
 أو التزاما لان معنى الوصف بالجميل نسبة الجليل الى المحمود فلا بد من ذكر المنسبين لتوقف النسبة
 عليهما (قوله بالاختيارية) أي الصادر من المحمود باختياره كالاحسان وغيره من مكارم الاخلاق
 وأخرج به ما لا اختيار له وصف فيه كحسن الوجه ورشاقة القدم والطول والقصص وصفاء الأولاد ونحو ذلك
 فانه مدح لا حمد (قوله ويلزم عليه خروج التثناء على الصفات القدية) يعني لانها ليست باختياره
 والا كانت حادثه (قوله بل مدحا فقط) اعترضه شذوذا الباري رحمه الله بان هذا سبب قلة الصفات
 التي التمدح عليها اضطرارية تتوقف الذات عليها حتى تكون مدحا كصفاء الأولاد فلا يمكنها ليست
 باعتبارية ليست اضطرارية قال الرازي ذاته تعالى لم تنجح الى شيء من صفاته الثانية وانما اقتضاها
 كمال الذات (قوله صاحب الفائق) هو الرعشي وما صرح به من الاتحاد وهو مدح صاحب
 القديم اذا قال الحمد مدح لوجه المدح (قوله لما كانت مبدءا للأفعال الاختيارية) معناه أن صفاته

(١) كذا في الاصل
 ولعل هنا سقطا
 ونحوه بها ووجهه
 الكلام وقوله بأثره
 أي اذا كان بسبب
 الفضيلة فتأمل كنهه
 معصية

فجعل غير سعيد فلا يقول عليه ولا على ما يوجب اليه من ذلك التقيد • والحمد عرفا فعل بنى عن تعظيم
المنم بسبب كونه منما وهو ما لا شكر لصفة على الاثر • وبينهما وبين الحمد لغة عموم وخصوص
من وجه فهو مما باعتبار المورد و عموم باعتبار المتعلق والشكر عرفا

تعالى القدع من القدرة والارادة والعلم والحياة مثلا بنى الخلق والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك
من الافعال الاختيارية نالوصف بالقدرة وصفنا آثارها من خلق ورزق وحكما قال الامر الى أن
الصفات القدعية اختيارية حكلا لا من الاختيارية في المآل (قوله جعل غير سعيد) أى تكلف وجعل
لكلام الامام على غير نظائره ومع كونه متكلفا غير سعيد لانه حاشى يكون الحمد على الافعال
الاختيارية لا على الصفات القدعية قال شيخنا التبايغى الحق مع الامام أن الحمد ودع عليه بشرط فيه لونه
اختياريا أو أن الحمد والمدح متغايران ولذا يقال مدحت الأئمة على صفاتهم أو مدحت زيدا على صفاته
خدا ورشاقه قد دون حدث ومن زعم أن الحمد والمدح أخوان يلزمه أن يصح حدث الأئمة وهو خلاف
الاستعمال وكلام الامام مفيد بالاختيارية حقيقة كالجهد على الافعال الاختيارية أو حكما كالجهد
على الصفات القدعية وهو وإن لم يشعر كلامه بذلك لكن هذا امر ادع كالمسرح بالناس من تصرف في كلامه
عن هو أدري بمراده اه وقال شيخنا المحقق سيدي الطيب ابن كيران أول تنبيهه ولاشعرا الحمد
بالاختيارية اختيارية في افتتاح القرآن على المدح فكانت أول جملة من القرآن الحكيم مفيدة أنه تعالى
فاعمل بالاختيار لا بطبع أو تميل وهو قاع دة عظيمة في أصول الدين (قوله عرفا) اعرف إمامان
يكون عاما وإمامان يكون خاصا به لبدأ وصفه أو صناعة أو علم أو نحو ذلك والواقع هنا والله أعلم هو
عرف الصوفية ومن يجري مجرى مجرامهم على أن عباداتهم في اصطلاحهم مختلفة (قوله فعل بنى) الفعل
يتناول فعل اللسان بأن بنى على المنعم وفعل الجنان بأن يعتقدوا تصافه بصفات الكمال وأنهولى النعمة
وفعل الأركان بأن يجهدهم في طاعة الله وانقياده اليه واعترض قوله فعل بأن الفعل الجسائى
لا يصح كونه مؤردا للبعد لكونه لا بنى عن التعظيم لانه من الامور الجانية التى لا يطلع عليها وأجيب
بأن قوله بنى أى يشعر ويعلم في حديثه بحيث لو طلع عليه أحد علم تعظيمه (قوله بسبب كونه منما)
مخرج للفعل المنبئ بتعظيم المنعم لامن حيث انه منعم بل من حيث انه قام بالمنعم كمال (قوله مساو
لشكر لغة) يعنى ان الشكر لغة يؤدى باللسان بأن يحدث شعة الله تعالى قال تعالى وأما نعمة
ربك فخذت وقال عليه السلام تحدث النعم شكر وبالجنان وهو الاعتراف بان كل نعمة من الله قال
تعالى وما يكمن من نعمة من الله وبالاركان وهو العمل بطاعة الله قال تعالى اعلموا آل داود شكرا وقد
أشار بعضهم الى هذه الاقسام الثلاثة بقوله

أفادتكم السماء مني ثلاثة • يدى والساني والضمير اشبعيا

وتقسيم الشكر القوى الى هذا ما لا قسم الثلاثة دليل على أن مورد عام ولذلك عزوه ما فعل بهذا أيضا
معناه مشعرا لكل واحد من الاقسام الثلاثة يؤدى به الشكر المطلوب مشعرا • ويناقى الشكر مشعرا أيضا
على الشكر العرفى وهو صرف العبد وهو بهذا المعنى واجب مشعرا على كل مكلف وبأنهم يتركون اجتماعا
وأما باعتبار المعنى الأول فليس واجب شلا فالجلى حيث فسر الشكر الواجب في قول ابن السكيت
وشكر المنعم واجب بالشرع بالشكر بأحد الاقسام الثلاثة وقال بعضهم إذا كان في مقام النعمة
معينة يكون واجبا • ويبحث فيه سيدي محمد بن عبد القادر القاسمى في شرح الحصن بأن هذه دعوى
تحتاج الى دليل فأنظره نقا أطال في ذلك (قوله فهو مما باعتبار المورد) العموم في الحمد العرفى باعتبار
المورد وان كان شائع المورد بناء على تعريضه بانه فعل خلاف الحقيقة والحق أن العرفى هو القوى

صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من جمع وبصر وغيره إلى ما خلق لأجله وهو أخص مطلقاً من كل واحد من الثلاثة قبله وهذا هو الشكر المأمور به شرعاً المعبر عنه بالتقوى والاستقامة وعبادة الله عز وجل وبطاعته على ما وردت به النصوص المنكثرة الآية بالثقوى وطاعة الله ورسوله والمراد بصرف الجميع أن لا يخرج العبد عن طاعة ربه بأن تعلم أحواله كلها وأوقانه كلها من المخافة وعن ذلك أصح الإمام الجليل رضي الله عنه بقوله الشكر أن لا يعصى الله شعبة فلا تبلغ حقيقة الشكر إلا بكن التقوى والاستقامة الظاهرة والباطنة أما الخلق في أحواله فلم يرد ما وجب عليه من الشكر بتمامه نعم الطاعة الصادقة منه هي بعض ما وجب عليه من الشكر وكون هذا القدر الاجبالي هو أصل الوجوب لا يتأني اندراج غيره الواجب من الطاعات في معنى الشكر لأن الوجوب العام متوجه لا لتقديره والاتباع لكل ما جاء الشارح به من الأحكام التي فصلها وبينها فله في شرح الحصن **في تنبيه** أن في الأول المختار أن جعل الحمد لله حقيقة عرفية في الإنشاء نقلت إليه عن أصله الذي هو الخبر والمراد به الإنشاء النافذ وهو الإنشاء مضمونها كما توهم لاقتضائه حدوث استحقاقه تعالى للوصف بالجليل وهو باطل ولكونها حقيقة لم يحتج في إقامتها الإنشاء إلى قرينة ولا إلى نية إخراجها عن أصلها لأنه غير وصاريها

المعترف بقوله هو الوصف بالجليل لأن المفسرين أطبقوا على تفسير الحمد الواقع في القرآن بما فسر به أعني اللذة فيكون مترادفين وليس بينهما عموم والخصوص من وجبه كما قالوا في ليل أهل اللغة والشرع على أنهم بمعنى واحد **(قوله صرف العبد)** من إضافة المصدر لفاعله وجب مفعول صرف وأنعم صلتاً وشبهه هو العائد وشبهه عليه عائد على العبد وقوله من جمع أي من الخواص الظاهرة والباطنة لجميع الجوارح وقوله إلى ما خلق لأجله أي لمعرفة الله تعالى وعبادته فقد قال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون **(قوله وهو أخص مطلقاً من كل واحد من الثلاثة)** حقيقة العموم والخصوص المطلق عبارة عن مقولين تواردا في محل واحد وانفرد أحدهما بطرف لا يشترك صاحبه فيه ومثال ذلك الحيوان والإنسان فانه ما تواردا على الحيوان الناطق وانفرد فيه أعم مطلقاً فانه يكون بالإنسان وحده ويكون في مقابلة النعمة وغيرهما من الكالات والشكر العرفي لا يكون إلا بجميع الآلات ولا يكون إلا في مقابلة نعمة منعم واحد وهو الله تعالى ففيه قدان زائدان وكل ما فيه قدان زائد فهو أخص وأما القسم الثاني وهو الحمد العرفي والشكر العرفي فإن الحمد فيه أعم مطلقاً لأن الحمد العرفي يكون بجميع الآلات وبعضها والشكر العرفي لا يكون إلا بجميع الآلات وهذا كاف في كون الحمد أعم لصداقهما بالشكر العرفي وزائدة ما كان ببعض الآلات لجميعها والقسم الثالث هو عين الثاني فاقبل في الثاني هو بعينه يقال في الثالث وظهر كلام الشراح أن النسب است وذلك حيث اعتبر نسبة الشكر العرفي لكل واحد من الثلاثة قبله وهو وإن عملاً عليه الأكثر خلاف الحقيقة بل النسب ثلاث فقط كما صرح بذلك شيخنا سيدي الطيب في تنبيهه لأن الشكر التقوي هو الحمد العرفي فنتجته هي عين نسبة الشكر التقوي لترادفه ما على معنى واحد والتعبانما تعتبر بين المعنيين المعقولين وأما الترادف فليس من النسب لأنه نسبة بين الألفاظ **(قوله المختار أن جعل الحمد)** تتبع في هذا المختار الهلا في شرح القادرية والحواس القول بأن خبرية لأن الأصل عدم النقل لأن الخبر بثبوت الحمد تعالى مشن عليه وحده وإن لم يشئ ذلك ضرورة أن الخبر عن زيد بأنه عالم مشن عليه ما لم يفتك ذلك ما عدا ما أخبر به يكون مقراً لله بالوصف الجملة وكما يقال لمي قال الله

• الثاني قد استشرهنا تقسيم الجد إلى مطلق ومقيد ومراهم بالمقيد ما ذكر فيه المجموع عليه وبالمطلق ما لم يذكر وهو تقسيمه مع قلته بدواه وبهم انفسا كمن عن المجموع عليه وهو لا يصح لانه مأخوذ في شره فقه ومقيد اسواء ذكر القيد أو لم يذكر وكذا قولهم ان المقيد واجب والمطلق مندوب مردود بوجهين احدهما ما ذكر من ان القيد مراد في المطلق وان لم يذكر وثانيه ما انه وبهم وجوب الحمد على العبد كلما حصلت نعمة وهي غاية المخرج لذلنا لخلقنا فمن نعم لاولي تعالى على عبده لا تخصي

واحد انهم موحدا لا فرار به يقتضي خبرها قال الباقى في حواشيه على انه مدح جلة الخبير بلا غلط اي حد المركب التام المحتمل للصدق والكذب عليها فان مدحها ثابت مع قطع النظر عن انقطاع الالفاظ واعتبار المعتبر وهو ثبت وجوب الحمد لله تعالى وأما حصول الحمد من المتكلم فاعلم انه لا يرد من مطلقها مع الاذان لمدحها فهي انشائية هذه الحقيقة بمعنى ان الحمد لله او جده بعد ان لا يمكن لا بمعنى ما يقابل الخبر وكذلك قلنا لا بد عالم انصافه بالمرحوم حاصل سواء تكلم المتكلم بذلك أولا فوه خبره محض وأما مقام هذا المعنى بنفس المتكلم مع ادعائه فهو امر حدث بعد ان لا يمكن أصلا أو بعد ان كان سقوا ولا منه فهو منتهى بهذا الاعتبار رأى موجد قال ضمنا اليانعي وفي ذكر الشارح لهذا التنبيه ما خرج عن الموضوع اذ ليس كونه خبرية وانشائية من متعلقات الفن والادب وان كان من متعلقات الفن ككون جلة الحمد قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مهذبة وبين ذلك اننا ننظر الى الالفاظ على الجد فان قلنا انها الاستغراق فالفقضية كلية لان الحكم وقع فيما على جميع افراد الجد وان قلنا انها التعريف الجنس تكون طبيعية لان الحكم وقع فيما على الانسان نوع والحيوان جنس وان قلنا انها عهدية فتكون شخصية والمعهود وجد الله لنفسه في ازالة (قولنا الثاني قد استشرهنا) أصل هذا الاشكال بسيدى عبد القادر القادى نفعنا الله به وتبعه عليه ولده سيدى محمد فى شرح الحصن وتبعهما الهلال فى شرح القادرية والشارح هنا وهو الاشكال لاحاصله لادليس المراد بالمقيد بما ذكر فيه المجموع عليه وبالمطلق ما لم يذكر كما توهم حتى برد الاشكال بل المراد بالمقيد عند بعضهم الحمد لذات لاجل شئ نحو الحمد لله الزاوى بالمطلق الحمد على مجرد الذات وعليه درج النظر اوى فى شرح الرسالة وعند الجمهور المنتبه لما كان في مقابلة نعمة والمنطق ما لم يكن في مقابله او هذاه وهو من الوجه الثاني الا فى كلام هذا الشارح وبذلك عليه كلامه لا والشارحى وشرح به المحلى فى شرح قول ابن السكيت لمحمد بن الماهم على نعم قال وانما جدي في مقابلة النعم لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب اه فقد وجد المجموع عليه في كل من المقيد والمطلق على كل من الاصطلاحين وانتقوا الامام اذ لا يهمل مع التصريح بالمراد (قولنا ان المقيد واجب والمطلق مندوب) التعبير بالوجوب عبرة به المحلى والقاضى وغيرهما وعليه باقى الاشكال والموجود لكثير في المسئلة حكاية الخلاف هل المقيد أصل فيكون أكثر ثوابا وعليه ما لا لأنه أكثر ورودا في القرآن أو المطلق وعليه الشافعى لصدقه على جميع الهامد وليس فيه تصريح بالوجوب فلا اشكال ومعنى الوجوب المعبر به هنا كما قال شيخ الشيوخ سيدى عبد القادر القاضى أنه حيث وقع فهو واجب بمعنى أنه يشرع به من وجوب شكر النعمة اذ شكره لا ينبغى له جهة القول ولا لفظ الحمد فيجوز له بل ما هو أعم حسمها ومع لوجم في الشكر فاذا وقع لفظ الحمد أدى به الواجب اه ولا يقال مراد من قال ان المقيد واجب أنه يتأب عليه ثواب الواجب لأنه بائن ان تركه لاننا نقول ليس في اصطلاح الاصحاب بين المطلق الواجب على مثل هذا (قولنا ما انه وبهم وجوب الحمد على العبد) ليس المعنى انه كلما تجددت نعمة وجب الحمد على العبد بل المعنى اذا لاحظه فانه يجب عليه ان يحمدهم عليها بالاسم أو ببعض حواشيه وأركانه وما يقابل ترك ذلك وليس فيه المخرج الذى في الأول وبذلك اقول الكمال الواجب ما كان في مقابلة النعمة لفظا أو بية وقول الله تعالى فى

وقد صرح في شرح صغرى الصغرى مؤلفها بأن حكم الجسد الوجوب مرفى في العمر كالخج وكلتي الشهادة والصلابة على النبي صلى الله عليه وسلم على أن لو سلم وجوب الجسد على النعمة لم يكن لقد أرفقه لانه لا يكون حينئذ مرفىا على حصول النعمة لانه لا يذكر التبدل ذكر أو لم يذكر فإنه بعض المحققين في الله علم على واجب الوجود الموصوف بالمسافات المتناهية من الآفات التي لا شريطة لها في المخلفات وفي الأول رد على الدهر بدلتهم المتأخر وفي الثاني رد على المعتزلة منهم صفات المعاني وفي الثالث رد على الجسمة وفي الرابع رد على التسدية والمجوس ونحوهم . وإلى الجدل ليس أن الاستغراق أو لاه هذا الاسم في قوله لا يستحقان ولا يصح كونهم الخلق قال البغرى لأن من أقسام الجسد جسد الله تعالى لنفسه في آله وجسده نفسه بكلامه وكلامه قديم والقديم لا يصح أن يخلق قال فيتم من أن تكون الاسم لا يستحقان وقوله قد أخرج أي أبرز وأظهر . والتأنيج جمع نجيعة وهي كناية في قول لازم التسليم مقدم في التباس مغايرها وهو قد أطلق على أعم من ذلك مجازا عرفا وهو ما يحصل عقب النظر من العلم بالمتنوع في الاستدلال الإخراج إلى الله تعالى هو مذهب أهل الحق في أن حصول النتيجة عقب النظر بفعل الله تعالى سواء أجازها الاستدلال أم لا وهو قول امام الحرمين

مغاير ما أورد في نفسه قد خفي الاشكال (قوله) وقد صرح في شرح صغرى الصغرى) ما أشار إليه السوس من وجوب الجسد مرفى في العمر قد بدا الزم في مقابلة نعمة أي لم تلاحظ النعمة بل قيل في قوله في شرح المختصر فيجب أن على كل عالم أن يحمد الله تعالى وشكره على كل ما مان له من الأمور ووجه في قوله من العلوم ويستدل فلا دليل لهذا الشارح في كلام شرح صغرى الصغرى وإذا كان الجسد من غير ملاحظة النعمة يحكم بما وجوه مرفى في العمر بما زاد على ذلك يكون (قوله) على التسليم وجوب الجسد الخ هذا مردود على تقديم من المراد بالقدم الملاحظة في هذه النعمة لا ما ذكر في (قوله) وإلى الجدل ليس المراد بالجلس هنا الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي مع قطع النظر عن الأفراد واختصاص صاحب الكشف هذا القول ومنع حسد على غيره مواضع من كلامه من أن يحمل على الاستغراق ونقل عنه في توجيه منع الاستغراق أن الاسم لا يدل على محضه فلا يكون الاستغراق منع الاستغراق ومعنى هذا الكلام أن المقصود من هذه الجملة أعني الجسدية وهو ثبوت الجسد بأمره لله تعالى وحده مع استفاد مع بقاها أذا التعريف على أصل معناها الوضعي أعني الإشارة إلى عهديته بدخولها في ذهن السامع وخلاف الاسم الذي هو بدخولها أعني جسد الله على معناه الوضعي أعني الماهية من حيث هي إذ انقطع جسد من المصادر الموضوعية للماهية من حيث هي ولا يلزم للاختصاص قصار معنى الجملة حقيقة الجسد المعروفة لكل أحد: صفة لئله وهذا هو المقصود فلا حاجة إلى اعتبار الاستغراق الذي يحتاج في استغنائه إلى رعاية الفرائض الجزئية لانه ليس معنى وضع الاسم التعريف بل يستفاد من معونة الفرائض وإتمام (قوله) والاستغراق) يعني أن كل جسد لله تعالى مائة من النعمان ذاته العلية بخدمة القديم وما عاين أنه سجد واخترع جبل وعلا كمحمد القاتم غفلت عن كل التماسات إلى يهوان اختلقت جهة الاضافه (قوله) أو العهد) والمعهود جسد الله لنفسه في آله لماعلم بخرقائه عن جسد بما هو العهد فكان قبل أحد الله قبل الجسد الذي جده نفسه وان كنت لا أعلمه على التفصيل كقوله عليه الصلاة والسلام لأحد من بني علي أنب كآنتيت على نفسك وهذا الوجه أعني كون التعريف عودنا هو الذي ارتضاه الشيخ أبو العباس المرسى ولم يقرر له ما بر التماس التصوي قاله ابن التماس بأحد أشهد بأنه لم العهد فكان من حق هذا الشارح تقديم هذا القول (قوله) على أعم) وبه فسرهما هابسدي بعد والصواب هو تفسيرهما بالمعنى الآتي كما فعل هذا الشارح ليكون فيه مراعاة الاسم لال (قوله) مثلا) معناه إن يحكم العقل بأن الله تعالى لما خلق النظر جعله غير متعلق عن النتيجة ولا يوجد

وأخرج معنى أبرز وأظهر والتأنيج جمع نجيعة وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمتنوع واستناد الإخراج إليه تعالى هو مذهب أهل الحق في أن النتيجة التي تظهر عقب الاستدلال إنما هي بفعل الله تعالى

أو عاده وهو قول الشيخ الأشعري خلافاً لقول المعتزلة فيها بالتولد والفلاسفة بالإيجاب وسببه التألم على ذلك بقوله . وفي دلالة المقدمات الخ والفكر حال السعد والظفر وعرة بأنه ملاحظة العقل لتخصيل المجهول وقول من قال أن الفكر هو حركة النفس في المعقولات فإن تحركت

بدون إيمان أو ما أن يوجد معاً أو يفصلهما فإن من علم أن العالم متغير وكل متغير حادث واحتمل في ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة امتنع أن لا يعلم أن العالم حادث فالتألم بين النتيجة والنظر عقل من غير أن يوجد أحدهما صاحبه كالمعتزلة أو يوجب كالفلاسفة بل كل منهما متخالف في تعالي لكنه جعل كلامهم الإزمام في الوجود فلا أثر كالموجود والعرض وقد صرح هذا القول السنوسي في شرح الكبرى ونقله الفراءني عن الأكثر وقال فيه التألم فيها يأتي والأول المؤيد وعليه درج هنا حيث أضاف النتائج إلى الفكر (قوله أو عاده) بأن يخلق الله بعض الحوادث عقب بعض الأحرار عقب محاسبة النار والعلم عقب النظر وله سبحانه أن يخلق النظر ولا يخلق العلم عقبه كأنه أن يوجد المعاسبة بدون الأحرار كما وقع سيدنا إبراهيم عليه السلام وعلمه بالثبوت والسند وهو حيوان قبل أن يعلم من شر ما لتألم فلاذا اتضح التبدل التي في النار ثم خرج نقابة قوله ذلك مقام الفصل بالصواب (لطيفة) يحكى أن بعض الملوك كلفه وزيراً به باقوت فوقعت بينه وبين الأمير وحشة فعزله وولى غيره مكانه فكذب إليه

النفس في قلبي فإن غيرتي • فتبين أن لست بالباقوت
عرف التسميع كل من حاله لكن • ليس داود فيه كالعسكوت

فأجابه الأمير بقوله

نسيح داود لم يفد صاحب الفا • وكان التفخار بالعسكوت
وبقاء السند في قلب النسا • رخصيل فضيلة الباقوت

(قوله بالتولد) ومعناه أن يوجب فعله فعل آخر كحركة البدن الموجبة فطر كالفاتح فإن حركة اليد أوجب فاعله حركة الفاتح وكانها مصادرتان عنه الأولى بالباشرة والثانية بالتولد فالنظر عندهم مقدور له بعد مخلوقه مثل حركة البدن ولقد علم آخر وهو العلم بالتولد فربه كقول حركة الفاتح وهذا القول مبنى على أن العبد شائق النظر والعلم حاصل بالتولد وهو باطل لقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم وأنتن خلقكم وماتن هلون وإذا بطل الأصل المبني عليه بطل الفرع المبني (قوله) والفلاسفة بالإيجاب فأنهم قالوا أن حصول العلم عقب النظر واجب بالعقل والنظر علمه أثرت فيه والتدليل على بطلانه أن النظر ضد العلم فلا يحل معهما والعلة لا تفارق معلولها فإن شرطها الأطراد والتعكاس وقد أشار بعضهم إلى هذا لاقوال الأربعة مع نسبته إلى أربابها بقوله قال الإمام الحارثي من عقل • واختاره الرازي كفا في النقل ثم السنوسي الإمام محمد • والشيخ عداود زكري رحمه الله انشأ والتولد اعترال • وعلة للحكم ماله زوال

(قوله ملاحظة المعقول) المراد علاقة المعقول للثبات النفس إليه وتركيبه أن كالمركب على وجه مخصوص كلاحظه الحيوان والتألم وترتيبهما أو كلاحظه المقدمتين وترتيبهما أو المراد بالمعقول المعلوم الباشرة عند العقل متشكناً كان أو متظنراً كالأومسرة الباشرة على القول بحوار التمرين بعد وهو الحق كصافي منطق ابن عرفة واشترط في الموصول أن يكون معلوماً لا مشككاً أن يرسل إلى مجهول مجعول وفي المطلوب أن يكون مجهولاً لا متحلاً لتخصيل الحاصل (قوله ودل من قال) فأن ذلك قدورة وقد تفصل ذلك عن إمام الحرمين ومعنى قولهم حركة النفس في المعقولات يعني كحركة النفس

خلافاً للمعتزلة القائلة

بالتولد وسببه التألم على

ذلك في آخر الأربعة سورة

حيث يقول

وفي دلالة المقدمات

على النتيجة خلاف آت

والفكر هو حركة النفس

في المعقولات فإن تحركت

في الحسوس فهو متخيل

وقال إمام الحرمين في

الشامل الفكر كقد يكون

لطلب علم أو لطلب فيسمى

نظراً وقد لا يكون فلا يسمى

به كما ذكر حديث النفس

في المحسوسات فهو يتجسّد رسمه في حيز فيه على حواجز التمر بف الأعم تشجول الحركة التي لا تكون
لأنه أي المحسوسات مع أن هذا ليس يفكر على ما ينظر من كلام القوم والجل بالسكر والفصير العقل

لا استخراج جنس حقيقة الانسان وهو الحيوان أو فضاءها وهو الناطق ليوضع عند تعريضه للجنس
الذي هو أعم ولا غير الفصل الذي هو أخص ومعنى قوله في المحسوسات كالتصديق الاجرام أو كوانها
وأولها فلا يسمى فكر إلى تخيلها وهي تخيلها في الحال هو خزانة الحس المشترك الذي رسم فيه
صور المحسوسات على ما زعموا (قوله تشجول) يعني أن الفكر على هذا التفسير أعم من النظر لتشجول

انتقال النفس من معلوم إلى معلوم تلذذا (قوله على ما ينظر من كلام القوم) يعني المناطق حيث
عزقه الكائن بترتيب أو معلومة لتأدي إلى مجهول والله سبحانه ملاحظه المعقول الخ وفيه مخالفة
فقط الماصطلاح الأصوليين وبه يقطع اعتراض شيخنا بن منصور على الشارح بقوله فيه نظر الآن
يكون اصطلاح المناطق مختلفة اصطلاح الأصوليين فتأمل (قوله والجل بالسكر والفصير العقل)

وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجوه هل هي حقيقة تدرك أولا على الأزل هل هو جوهر أو عرض
وهل يحده الرأس أو القلب فعلى أنه حقيقة تدرك وأنه عرض فأحسن ما عرفه أنه ملكة في
النفس هي استعداده للعلوم والادراكات وعلى أنه جوهر فأحسن تعاريفه أنه جوهر لطيف تدرك به
الغائب بالوساطة والمحسوسات بالمشاهدة خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نور في القلب وقال

صاحب القاموس الحق أن نور رؤى تدرك النفس بالعلوم الضرورية والتفكيرية وابتداء وجوده
عند اجتماع أولاده لآل بهي إلى أن يكمل عند البلوغ ثم أن أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على أنه
في القلب وأقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على أنه في الدماغ يخضع له إذا أصيب الدماغ فسد العقل
وأوجب بأن استقامة الدماغ لعل شرط والتي يفقد بفساد شرطه ومع الاحتمال لا يجزم وبني على
أن في الدماغ أو القلب أن من أوتى شخص فذهب عقله فقد نزل عليه دستان به العقل ودية الموصفة

لأن محل العقل القلب بقوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعندنا في حقيقة علمه العقل فقط لأن
محل العقل عند الرأس فبدأ به المتفقه بالجنسية على محلها ثم أن العقل عند داخل الكلام النفس
قال المازني في شرح التلخيص نقله عن بعض العلماء أن النفس هي الروح وهي العقل تسمى نفسا
باعتبار مسهلها إلى الملاذ والشهوات وروايات أخرى تعلفها بالجد تعلق التدبير بأن الله تعالى وعقلا

باعتبار كونها بمحصله العلوم فنصاره ثلاثة أسماء باعتبار ثلاثة أحوال والموصوف واحد وعندها الحكاه
مراتب أربع تختلف أسماءها بحسبها قالت نفس ان خلقت من العلوم مع كونها قابلة لها حيث عقلها
هي لا ياب وان حصلت الضروريات فقط حيث عقلها بالملكة وان حصلت النظريات أضافا لم تكن
حاصلة بالعقل بل لها اقتران الاستعداد بمجرد التوجه حيث عقلها بالفعل وان كانت النظريات حاصلة
عندها حيث عقلها مستعدا فالحالات أربع والمراتب هي النفس باعتبار هذه الحالات فنفس الجنين
مثلا عقله هو لا في ونفس الصبي عقله بالملكة فنفس النائمها التوهمه وعقلته عقل بالفعل وحاله حضور
معلوماته عقل مستعد وعند الصوفية هو الاستقبال عما هو الأول في كل وقت حتى لا يكتب عليه
كتب الأعمال شيئا أو هو ما عود من عقل الدابة كالتأهب ووجه التشبيه به عقل صاحب من

الفراسخ والقدانت فيه استازا لا تدعى عن سائر الحيوانات وفضلها ونور قوره تتم مصالح الدارين ففي
تفسير الوصول إلى جامع الأصول عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق
الله العقل قاله العقل فأقبل فقال له أدرك فأدرك فقال له ما خلقت خلقا أحب الي منك ولا أكرهك إلا في
أحب الخلق لي والحديث مقدود فيه ذكر السوطي في اللاك المصنوعة بالباطن متخففة رحكم
على جميعه بالوضع وبالجله في العقل فضل الانسان على غيره من أنواع الحيوان وما أحسن قول

والجل بسكر الحاء مقصورا
يعني العقل

والافت والادام فيه لكل اى لاجباب العقول الكاملة وتقدير اليت الحقة الذي قد اظهر لاهل العقول نتائج افكارهم المصير كالمطلب علم او لنفي وفي اليت براءة الاستقلال ونسبى براءة الماطع وهي ان اتي المتكلم (١٣) في الاستدعاء بما يناسب المقصود منقولا

معنى ما سبق الكلام به
كقوله تعالى سورة الزلزلة
وقرئت نهارا وانزلناها
آيات سنات اعلمك كذا كرون
تسبحن هذا الماطع معنى ما
سبق السورة لاجله من
الاحكام واليه اشار الضرب
المراكشي بقوله

وبرعوا ايضا بالاستقلال
وأول التوريب هذا الحال
ومنه قول أبي محمد الخازن
في أول قصيدته في التهنئة
للماحب ولها منته
بشرى فقد انجز الاقبال
ماوعدا
وكوكب الجدى أفنى العلاء
صددا
ومنه في المرتبة صناع
قصيدة في الفرج
السادي في نظر الدولة
شي الدنيا تقول بل فيها
حذار حذر من بطشي
ونشكي
فلا يغركم ميا بئسام
فقولى شعلت والفعل
مبكي

(وسط عنهم من جهاد العقل
كل حجاب من حجاب الجهل
(حتى بدت لهم شموس المعرفة
رأوا خدرا تها منكتشفه)
اضافة السماع الى العقل
من اضافة الشبهة الى
الشبهة بعد حذف أداة

والناب لكل وفي اليت براءة الاستقلال وهي ان اتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بعصوده
قوله (وسط عنهم من جهاد العقل • كل حجاب من حجاب الجهل)
(حتى بدت لهم شموس المعرفة • رأوا خدرا تها منكتشفه)
اضافة سماع الى العقل وحجاب الى الجهل وشموس الى المعرفة كل منهما من اضافة الشبهة الى الشبهة
بعد حذف أداة التثنية من التثنية المؤكدة على حذفه
والرريح تعبت بالنصون وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء

أبي الطيب
لولا العقل لكان أدنى ضيق • أدنى الحشرف من الانسان
وقول الآخر
ما وهب الله لامرئ هبة • أفضل من عقله ومن أدبه
عما حبا التقي فان فقد • ففقدته للعباءة لويه

وقد أتى الله تعالى على ذوي العقول الكاملة وبشرهم فقال بشر عبد الله بن يستعمل القول فينبهون
أحسنه الى قوله أو لولا الالباب (قوله أو لافيه لكل) وهي التي يختلفها كل مجازيخا وأب الرحل علما
فهى جنة شمول لجميع الأشخاص لا الأفراد (قوله ا) لا رباب العقل) أى لاهاب جميع العقول
والمراد الكامل منها واختار كونهم العنصر مجازا لا البنى على سبيل الحقيقة للإشارة الى أنه قد حصل
العقل لا قوام ولم يحصل لهم العلم كالبـ وسطاوية والسمية وهو في ذلك ناسع للنسبى في شرح
مختصره وفيه نظرا ذات وسطاوية وهم قوم أنكروا العلم لهم علم ولا يلزم من انكارهم ان تغاوه عنهم
اذا انكارهم الضروريات كما ترونه ناد فلو حجة ان تكون ال جنة شمول الأفراد لولا كانت لكل
لكان المعنى ان الله تعالى أخرج الشئ لاهل العقول الكاملة حتى ان من لم يكن عليه كد لا يراه على
علم اذا نظر والمساعدة على خلاف ذلك يعطى اضعاف العقول من العلم بحسب عتوهم (قوله براءة
الاستقلال) مأخوذة من برع اصحابه اذا فقههم في العلم أو في غيره والاستقلال صراخ المولد عند ولادته
فكان صراخه يدل على حياته كذلك الاستدعاء المناسب يدل على المقصود ونسبى براءة الماطع ايضا
لانها في موضع بطاع على حسن القصيدة وأوتيتها (قوله كل حجاب) المراد كل حجاب من اى يزال
عنهم وهو الذى سبق في علم الله أنه يزال فلا يغتفى انضاف ارباب العقول بالعلم المحيط (قوله من حجاب
الجهل) الجهل على قسمين أحدهما عدم العلم عاين شأنه العلم ويسمى الجهل البسيط والثانى تصور
المعلوم على خلاف هيئته أى ما هو عليه في الواقع ويسمى الجهل المركب والاول عدوى والثانى وجودى
وهو اقبح من الاول واحقر وأقول ان علم شأنه العلم عن الجدار واليه ممتسلة لا يوصف شئ من ذلك
بالجهل به فعمل بلان قول القائل

قال جدار الجاهل بسبب • لوانصفوني لمكت أركب
لانى جاهل بسبب • ورا كى جاهل مركب

حيث وصف الجدار بالجهل البسيط (قوله حتى بدت) حتى هنا معنى الفاء تعقيب ويصح ان تكون
على باب ايان وقد ازالة التعديجى بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب وسطها ثم حجاب كاهل (قوله
سماء الى العقل) ما حله عليه غير متعين بل يحتمل أن يكون شبه العقل بالنفس تشبيه اضمر فى
النفس استعارة بالكناية وانبات السعاد الذى هو من لوازم التشبيه استعارة تخيلية (قوله وشموس
الى المعرفة) لا ينعين هذا الذى ذكره بل يحتمل أن يكون تشبيه المعرفة بسماء شمس والعقل لا ينعين

التثنية كنول الشاعر
والرريح تعبت بالنصون وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء

(١) قول الحمصى قوله لا رباب العقول الخ ليس في شرح الباقى هذه العبارة ولعلها نسخة أخرى وقعت للحمصى اه مصححه

أى أميل كذا على ماء كالعين والعين بضم اللام وفتح الجيم القصة وكذا يقال في إضافة العجايب إلى الجهل سواء وإن شئت
الشرح قول امرئ القيس • ولما دخلت (١٤) الخدر خدر عسيرة • كذا في النسخ التي باليد لا بد منها ولما

أى على ماء كالعين بضم اللام وفتح الجيم أى القصة في الصفاء والبيان وليس ذهب الأصل من هذا
القبيل كقيل لأن الأصل هو الوقت الذي بين العصور والغروب ولا بد من التشبيه بالذهب وإنما أراد
بالذهب شمس ذلك الوقت على دليل الاستعارة التصرية بحسب قوله ثم الإضافة إلى الأصل ومخدرات
جمع مخدر تأتى مستورة إذا الخدر السر وفيه استعارة بالكناية التشبيه المعرفة بتصرفه خدور وفيه
عرائس وتخيلية لآتيانه الخدر الذى هو من لوازم القصر المرفوعة وذكر الرزمة ترشيح وبمعنى أن يكون
لفظ المخدرات استعارة تصريحية أطلقها على المعاني الدقيقة وقربتها الإضافة إلى ضمير المعرفة وجعلته
رأوا الخ بدل استعمال من قبلها ومن الجارية لعماء بمعنى عن ويجوز هابل اشتغال من الجهر وربله
لأنه بعض من كل كقيل قوله

(نحمده جل على الانعام • نعمة الايمان والاسلام)

أعاد الخد بالحدة الفعلية ليدل عليه ذلك بنفسه ويحدده بتعدد مقتضيه وقوله جل أى عظم شأنه جلته
معرضة للجل لهما من الاعراب وقول من قال انها على جبل نصب صفة لضمير مخدوع ومعنى لان الحيلة
عند الحاجة عثرة التكرار لا يوصف بالالاكسرة ولان الضمير لا يوصف ولا يوصف به قوله
(من خصنا بخير من قد أرسلنا • وخير من حاز المقامات العلى)
(محمد سبيل كل مقتضى • العروة الهامى المصطفى)

تعدد دها وانقصر على المشبه استعارة بالكناية وتخيلية لآتيانه النفس التي هي من لوازم المشبه به
وذ كريدت اجماع على حذف قول البذل • وإذا النسبة أنشئت لنفسها • (قوله بضم اللام وفتح
الجيم) تعرض لصبطه تعريضاً بالخلة إلى حيث ضبطه بفتح اللام وكسر الجيم وقال انه الورق الذى
يسقط شبه الماء قائم يفرق بين الجين الكلام أى شريفه وجليته أى رديته ولم يعرف ههنا أى خارجه
من حيث أى خبيثه أى قاله أى وجهه التشبيه بما يقول لعله محامداً • (قوله كقيل) قائل
ذلك قدور • (قوله لا بد) بعض من كل كقيل (القائل) ذلك عبد اللطيف ووجه المنع ان العقل ليس بعضاً
من مصدق التسميى عنهم والضمير مقدور فى البدل أعنى الرابط بين البدل والمبدل منه وأل ثانية عنه كما
قبل به على قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود (قوله لا يقدر) ذلك بنفسه • فان قلت لم آتى بالذم ولم
أت بالهمز متع أن كلامهم ما فيه هذا المعنى قلت لأحد أمر من أمان أن يكون قصد التسمية إيماء إلى
الجزء من القيام بحمد الله تعالى استغناء لا يحتاج في ذلك إلى المعين فواضعه أو إضافة التسمية عن
الاستغناء لا بالقيام بحمده • ويحتمل أن يكون قصد الظاهر لعمدة الضمير وهو تعظيمه بعباده أهلاً
للتأليف امتثالاً لقوله تعالى وأما بنعمتك فخذت اه وقد اعترض الكمال هذا الوجه على المحلى بأن
المقام مقام القلة والخصوع لأ مقام التعرض لعظمة العبد وهو غرور لم قال شفاى جدون من الحاج
في الجواب عن هذا الاعتراض في حواشيه على المحلى فان قلت المتأسس في خطاب الحق أن يتذلل
ويتلقى والعظمة تناقصه فماتوا في نفسه قلت هي ليست مقصودة بالذات ولا تعرض لها بتاتى
ولا آيات وانما هى الانتقال فلا اشكال بهال خلافاً لالكال والكمال للعال وقول الشاعر على
الانعام على تعليله كفى قوله تعالى ولتكبروا لله على ما حداكم والانعام صدرا نعم بالعمدة إذا أسداها
وأوصاها وآل فيه للمعوم وخص نعمة الايمان والاسلام بالذ كر لتبرهنها ولا تنهال السبب في كل نعمة فكانه

وانما الصواب ويوم دخلت
وكذا في ديوان الشاعر
ولان الافصح في جواب لما
أن لا يقتصر بالفاء كقوله
تعالى ولما جاء أمرنا نجينا
هردا وهو كثير وقبل هذا
البيت
الأرب يوم صالح لم يمتها
ولاسيا يوم اذاره جطل
ويوم عقرت للعدارى
مطيق
ذبابها من رحلها الفصل
نخل العذارى يرتجى
بجملها
وشتم كهذاب الحمقى
المنفل
ويوم دخلت الخدر خدر
عسيرة
فقلت لك الوبلات انك
مرجلى
تقول وقد مال القبط بنا معاً
عقرت بعيرى بأمر القيس
فأزل
فنالتها سبرى وأرضى
زمامه
ولا تبعدين عن جنالك
للعليل
ومعنى مرجلى تركت راحلة
أى ماشية والقيط بائع
الجمرة الرحيل وهو لسان
شئ يشده عليه الهواج
ويوم داره الجبل هو يوم
دخوله خدر عسيرة ويوم غفره
للعدارى مطنه ودارة
جبل اسم تقديره

(نحمده جل على الانعام • نعمة الايمان والاسلام)

(من خصنا بخير من قد أرسلنا • وخير من حاز المقامات العلى)

(محمد سبيل كل مقتضى • العروة الهامى المصطفى)

من الأولى بدل من مفعول لمحمد ، وبما خبر الله به تتعلق بخصنا قبل ويجوز كونها سمية بتقدم
 خصنا خبراً بأنياب خير من صل ومحمد بدل من خير أو عطف بيان له ان جعلت من الثانية موصولة
 والاقيدل فقط ، ويدل من محمد لانه لا تنكرة ورفعته أو نصبه على التقطع أولى لما في البدل من
 سواء الابد ، وتقدم العربي على الهاشمي من أحسن الترتيب لقول السبوطي المدة العامة لأتاني
 بعد الخاصة ، وإنما أخرت العامة في قوله تعالى وكان رسولاً نبينا يدل لفيد أن خبرنا جعل عليه السلام
 كانت مقارنه لرسالته لا يفتيه عليها ولما بين الفواصل البائية التي قبله وبعده وأما الجواب بأنه حال
 لا وصف فلا يسري إذا لحال وصف في المعنى قوله

(صلى عليه الله مادام أجا • يخوض في بحر المعاني طبعاً)

(وآله وصحبه ذوى الهدى • من شهبوا بأنهم في الاختدا)

أنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه التبريف لحديث الجليل كل الجليل من ذكرت

قال على كل الاعام بسبب امة الايمان الخ (قوله من الأولى بدل من مفعول لمحمد) فيه اشعار بأن هذه
 امة الله يجب شكرها لان تطبيق الحق على وصف غائب محبت شر بالعلية أى شجده لاجل ان
 خصنا بخبر من صل المستتر نفس على جميع الامم وفي نفس الخبر انوة تعالى ذوى الى بعده
 ما أوصى انه أوصى الى النبي صلى الله عليه وسلم ان الجنة محرومة على الانبياء حتى سخطها أنت وعلى الامم
 حتى سخطها أنتك وهذا غاية التفضيل (قوله قبل ويجوز كونها سمية) قاله عبد القليل (قوله
 برأيا) أى كشهادة الرسول بالتبليغ يوم القيامة (قوله ان جعلت من الثانية موصولة) يعنى في
 قول الناظم وخبر من حالها الثانية من غير ملاحظة الأولى في البيت لانه ليست واقعة على النبي صلى
 الله عليه وسلم فلا يصح الابدال منها ، وإنما جعلها بالخبر الثاني دون الأولى لما لم عليه من تقدم ان سري
 على البدل أو البيت والمقرر في علم القواعد ان التوابع اذا اختفت يبدأ بالثابت ثم بالمتتابع بالتوكيد ثم
 بالبدل ثم التالى كما شرح ذلك في التسمي (قوله لا قبل فقط) أى ان لم يجعل من الثانية موصولة بل
 جعلت تنكرة متضمنة لخصنا ذوى فلا يكون محمداً شفع بيان على مذهب الجمهور لا رسالته
 في البيان الاتحاد في المصروف والتمكية نعم يكون عطف بيان على مذهب الجمهور الذى لا يشترط

الاتحاد وهو مردود باجماع المفسرين والكوفيين (قوله لما في البدل من سواء الادب) أى لان
 البدل عنه حيث يكون في نسبة الطرح وقبل انه زعم من قولنا يخوض أو ويجرور وأجيب عن الاول
 بأنه لا يكون مطروحا من كل وجه بدليل قرأته من فراء الى صراط العزيز الجسد انما بالخبر وعن الثاني ان
 الجرور والخفض هو اللفظ وليس به (قوله وأما الجواب بأنه حال لا وصف) انما يجاب به قدورة
 وجوابه صحيح والإرد عليه غير تام ونظائر ان كونه حالاً يقيد انبوة اسم جعل كانت مقارنه لرسالته اذا لحال
 تدل على المقارنة أى مقارنتها بالعلماء المتحويين بها كباقر كونه مقارن لمحمد ورسول الى الله عفى
 مرسل هو العامل وقد اشار له ذاقه وقدوة أى مرسل في حال نبوته فقد بان ان جواب لدون: أصرح
 في المراد من جواب العترض وبعيد عن الزعم ان يكون الشيخ قدوة وتختي عليه ان الحال وصف وإنما
 مراده قوله لا وصف أى لا يفتيه لانه لا يفتيه المراد فأعرف الرجال بالحق (قوله صلى الله عليه وآله) افظه
 لفظ الخبر ومعناه الانشأ الى الله بالارادة على وجه التفرع من المولى على الاحتجاج لها فان قلت
 كيف أزد الصلاة عن السلام وهو مكره وعندهم والهدى كآدم زروق في شرح الرغنية
 لا اقترانهما في الآية الكريمة قلت بمحمل أنه قد فرق بينهما اللفظ وأسقط السلام خطأ وأذهب على
 أنه لا كراهة في ذلك قال الاحموري شاع في كتب التفسير من أهل مذهبنا وغيرهم قولهم قال عليه
 السلام ونحوه مقتصرين على السلام وأخبرني الثقة أنه وإنه يحفظ الباسي كذلك وإنهم يكرهون افراد السلام

(صلى عليه الله مادام أجا

يخوض في بحر المعاني طبعاً)

(وآله وصحبه ذوى الهدى

من شهبوا بأنهم في الاختدا)

قال في الشرح تقديم

العربي على الهاشمي من

أحسن الترتيب الخ قال

العلامة السبوطي المدة

العامة لأتاني بعد الخاصة

لا يقال رجل فصيح منكلام

بل منكلام فصيح ولا يشك

على هذا قوله تعالى وكان

رسولاً نبياً وأجيب بأنه

حال لا وصف أى مرسل في

حال نبوته

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم تسليماً

(قوله وأجيب بأنه حال)

الجواب بأنه حال ليس بتمام

اذ الحال وصف من

الوصاف والصواب في

الجواب أنه قد وصف

النبوة على وصف الرسالة

لنوههم أن نبوة ما جعل

سابقة على رسالته مع

أن الغرض أن نبوته مقارنه

رسالته فذا أخرها وقبل

انما أخر قوله تسليماً

الفواصل البائية التي قبله

وبعد

(وبعد فالتحق البنان • نبتة كالتحولاتان)
(فبعض الافكار عن نفي الخطأ • وعن دقيق الفهم بكشف الغطاء)

ذكر رحمه الله تعالى في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فليعلم بقولون حق على من أراد التفرق علم أن يعرف مباديه حده وفائدة وليست موضوع وحكمه . فليعلم يعرف ماهو ساع في طلبه وبالفائدة يتقوى الباعث على الطلب وبال موضوع بمنازلة ذلك العلم عن غير ذلك العلم كالمحس وبما يتفرق بال موضوعات وموضوع كل علم ما يتبعه عن عوارضه الثانية كإتقان موضوع الفقه أفعال المكلفين باعتبار ما عرضها من الأحكام الخمسة وموضوع الفرائض الركن كالت وموضوع علم الحساب الإعداد

(فوله وموضوع كل علم ما يتبعه عن عوارضه الخ) (١٦) (العوارض الثانية ما يلحق الشيء لذاته كالأثر انقرب اللاحقة للانسان

بواسطة ذاته أو المسلوب
كان هذا الاثر في الانسان
بواسطة التعجب الذي هو
سواء الانسان أو لاعلم
داخل كالتسمية اللاحقة
للا انسان بواسطة الحيوان
الذي هو أعلم من الانسان
وهو داخل في حقيقة
واحد من الثانية من القرية
وهي ما يلحق الشيء لا علم
خارج كالحديث الاثر
للا انسان بواسطة ما موجود
والموجود أعلم من الانسان
وغير خارج عن حقيقة أو
لخص كالحديث الاثر
للا انسان بواسطة القوة
الخاصة أولمباين كالحركة
اللاحقة للآلة بواسطة النار
فهو خمسة أقسام ثلاثة
منها أعراض ذاتية وثلاثة
أعراض غريبة وموضوع
العلم ما يتبعه نفسه عن
العوارض الثانية فهو هي
الثلاثة الأولى وأما الغريبة
وهي الثلاثة الثانية فلا

(وبعد فالتحق البنان • نبتة كالتحولاتان)

(فبعض الافكار عن نفي الخطأ • وعن دقيق الفهم بكشف الغطاء)

ذكر رحمه الله في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فليعلم بقولون حق على من أراد التفرق علم أن يعرف مباديه حده وفائدة وحكمه . فليعلم يعرف ماهو ساع في طلبه وبالفائدة يتقوى الباعث على الطلب وبال موضوع بمنازلة ذلك العلم عن غير

فالصلاة الأولى (قوله) وحديث رغم الخ) هذا الحديث أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ومعنى رغم الصق
بالرغام أي التراب (قوله) جمع لجة أي ينتم الام وأما بفتحها فهو والخصومة واختلاط الأصوات قال
الشاعر • في لغة أسد فلان من فل • (قوله) لا تزال طائفة من أمي تظهرين على الحق لانهن منه
وإنما علمه وقد استخف بما المراد بالطائفة ففيل أهل العلم لا ابتداء الحديث في بعض الطرق بقوله من برد
القبه بخبر انفق في الدين وهو أصحها وعليه درج هذا الشارح وقيل المجاهدون كإدله حديث سلم
أن يرح هذا الدين قائما يقال عليه عصا بمن السجين حتى تقوم الساعة ويمكن أن يقال لسانا فاتبين
العلم والجاهد وفي الدوافع عن سعد بن أبي وقاص لا تزال طائفة من أمي تظهرين على الحق في المغرب
حتى تقوم الساعة (قوله) حق أي ستا كدغابة (قوله) فليعلم يعرف ماهو ساع في طلبه أي فكل مسألة
تزد عليه يعلم بالحدس على من ذلك العلم لا يتأمن من اختلاط بعض العلوم ببعض (قوله) وبال موضوع
بمنازلة ذلك العلم عن غير) وذلك أن العلوم جنس واحد وإنما تنوعت وتمايزت بتغير الموضوعات

بحث عنها في ذلك العلم (قلت) فإن كان موضوع العلم هي التصورات والتصورات ترجع إلى علم المطلق عما
يلحق التصورات مثل انتم الأولاد أو الألام داخل ولا بحث فيه عما يلحقها الخاص الذي هو من جهة الأعراض الفريضة مع أنك
إذا حققت المحدث عنه في علم المطلق وجدت رجوع إلى أمرين أحدهما ما يلحق التصورات ذاتها ككونها تنضم إلى حد ذاتها
وناقص ورسم كذلك وكونها أي التصورات لا تتركب من الكليات ولا تتركب من الجزئيات وكونها مركبة من كليات قوة المفرد ولو لم
ذلك فهذا أعراض للاحقة ذات التصورات لا غير ذاتها ما يلحق التصورات الخاص ككون الحد ذاتها تتركب من الجنس والفصل
القريب وكون الناقص تتركب من الفصل أو منه ومن الجنس البعيد وكذلك يقال في الرسم فهذه أعراض تلحق التصورات لما
هو أخص منها وهو الحد وما ذكره من هو عين التصورات فلا تلحق ذاتها لاحق ذاتها قلت الحد ذاتها

و بلغ بعضهم المبادئ ثمانية وبعضهم عشرة وما زاد معرفته الواضع وحكم الشارع وعلى انه عشرة تدرج شيخنا ابو العباس سدي
 اجدن محمد بن زكري في أرجوزته المسماة بحصول المقاصد حيث قال فأول الأبواب في (١٧) المبادئ • وثلاث عشرة على مرادى

الحدود الموضوع ثم الواضع
 والاسم الاستمداد حكم
 الشارع
 تصور المسائل الفضيلة
 ونسبة فائدة جليله
 حتى على طالب علم أن يحيط
 بفهم ذي العشرة ميزها
 بنيت
 بسبب قبل الشروع في
 الطلب
 بها يصير مبشرا لما طالب
 اه

أما هذه فقد عرفوا المتن

وحده أخص من التصورات
 اذ المراد مطلق التصور
 وأما البحث عن كون الجنس
 ينقسم القرب وبعد
 والفصل كذلك وانفاضة
 الى شاملة وغير شاملة والتوسع
 ينقسم الى أقسامه الاربع
 وكون الكل ينقسم الى
 خمسة أقسام فيحصل أن
 يقال انها من الاعراض
 الا لا حقيقة الا سوى فان
 الجنس والفصل والخاصة
 والنوع والكل لا يوجد في
 غير التصور فهي مساوية له
 ويحصل أن يقال انها
 الخاصة لا خاص لان قد
 سبق أن تركيب الحد من
 الجنس الشريك لا حتى
 لاجل الحد الذي هو
 أخص من مطلق التصور
 فكذلك ينقسم الجنس الى

وقد انتهى بعضهم المبادئ الى عشرة و ذكرها ابو العباس بن زكري التلجاني في محصل المقاصد فقال
 فأول الأبواب في المبادئ • وثلاث عشرة على مرادى
 الحد والموضوع ثم الواضع • والاسم الاستمداد حكم الشارع
 تصور المسائل الفضيلة • ونسبة فائدة جليله
 حتى على طالب علم أن يحيط • بفهم ذي العشرة ميزها يبط
 بسبب قبل الشروع في الطلب • بها يصير مبشرا لما طالب
 أما هذه فهو العلم الباحث عن أحوال المعقولات التصورية والتصدية من حيث التأديها الى
 مجهول تصوري أو تصديقي ورهه باعتبار غايته هو أن تقول علم يعرفه كيفية التوصل بالمعلوم الى
 المجهول وبعموم لفظ المعلوم والمجهول يخرج منه علم الحساب

حتى انه لو لم يكن لعلوم موضوع معارف لموضوع علم آخر بالذات كوضوح الصور والطلب وهذه اللفظ العربي
 بعد الترتيب وبدن الانسان أو بالاستشعار كوضوح المعنى والدين ووجه اللفظ العربي المركب لكن
 الاول يبحث عنه من حيث المطابقة للحال والثاني يبحث عنه من حيث تماهوه في وضوح الدلالة
 يصح كونها علمان وتعرفهما بغير اثنين مختلفين فبقاير العلوم يتمايز موضوعاتها وموضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مثلا موضوع علم الفقه أعمال المكائيل لا يبحث فيه عن عوارضها
 الذاتية من وجوب وسرعة وغيرها وموضوع الحساب الاعداد لا يبحث فيه عن عوارضه الذاتية من
 جمع وطرح ضرب وغيره ما موضوع الفرائض الترتيب لا يبحث فيه عن عوارضه الذاتية من
 قسمة وغيرها فان قيل فلا يستغنى بالحد عن الموضوع أو العكس اذ كل منهما المقصود منه غير الآخر
 قلنا كل منهما معارف لا تخلف لا يستغنى بأحد عن الآخر فال موضوع من جهة الحد والحد من جهة العلم
 والمتعلق غير المتعلق ويانه أن حد هذا العلم مثلا العلم الباحث عن أحوال المعقولات التصورية
 والتصدية والامور التصورية والتصدية التي يقع البحث عن أحوالها في الموضوع (قوله و ذكرها
 أبو العباس بن زكري) هو الامام المعقول اجدن محمد بن زكري التلجاني صاحب التلخيص العديدة
 والنظم المسماة بحصول المقاصد توفي رحمه الله تعالى ببلدان سنة تسع وتسعين وثمانمائة (قوله في
 المبادئ) المبادئ عند المتأخرين ما ينبغي عليه مباحث العرب حيث لا يمكن الشروع فيه بدوم ولا ينفق
 الا بها (قوله بنيت) يبحث أن يفسر بأشغ اليه أو بعضها وعلى كل كنهه لشكل لانه
 ان يفسر يفسر اليه كان من أباط الرأى ولا يستعمل وان فتح كل من من ط السلف وإذا كان كذلك كان
 من حقه أن يقول بوط لانه وادى العين كذلك يقول فله شغ الذي يني وينطق معنى بعاقه معصوف
 على محيط وميزها مجهول بنيت قدم عليه (قوله العلم الباحث) أي المختص فيه لا يتروكها مما لا ياتي
 بأمره لاحد اذ كونه باحثا عن أحوال المعلومات أي معهود فيه عرض من عرضياته وليس من
 ذاتيات العلم فلما أراد حد مطلق قواعد ووطا يعرفها أحوال الخ (قوله يعرفه) كيفية التوصل
 الخ) فان كونه يعرفه كيفية التوصل هو غاية العلم وغاية الشيء يكون خارجا عنه والتميز بطرائج
 رسم فله السعد (قوله وبعموم لفظ المعلوم الخ) أشار الى دعاء وردوه على هذا الحد من لزوم فلا
 الطرد بدخول علم الحساب وحاصل ما يجب ان عموم المعلوم والمجهول في رسم المطلق يخرج علم

(٣ - شرح السلم)
 هو لا يحد الحد وكذا تنقسم الفصل الى قرب وبعد انما احتج لاجل التركيب المذكور فاحتج عن قرب الجنس وبعد انما

بأنه آلة قانونية تعدم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وهذا التعريف رسم لاحتلال الحد يكون بالقوانين وكون المنطق آلة
لغيره من العلوم ليس من ذاتها بل هو عرض ومن العرضيات يكون الرسم فلا تلهي الواسطة بين التفاعل ومنفعة على حصوله كالنفاذ
للتصريفات واسطة بينه وبين التشكيك في وصول أثره إليه وهو جنس يتناول الآلة الحسية والعنوية فخرج الحسية بقوله قانونية واليه
فيه النسبة إلى القانون وهو أمر كلي ينطبق على كل شيء يشبهه لتعرف أحكامه بهامشه كقولنا التفاعل مرفوع فلهذا أمر كلي
ينطبق على جزئيات حتى تعرف أن هذا مرفوع في قولنا فلهذا وكذا قانون المنطق ينطبق على جميع جزئياته كقولنا الكلية الموجبة
لا تنعكس الجزئية حتى تعرف أن قولنا كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان وانما قيل قانون مع أن المنطق قوانين
متعددة أي قواعد وضوابط اشارت إلى الجنس متفرعة عن سائر القوانين وعلم واحد أكثر كنهاته في مفهومه القانوني فكان تعريفه
بالقانون من تلك الحسية قاله التفتازاني في شرح التسمية (قوله تعدم مراعاتها الذهن الخ) يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم
مراعاتها عن الضلال في الشك بل في الغالب كالعلوم العربية وأسند العصمة للأداة تنبيه على أن المنطق لا يعصم نفسه بل برعاية
قواعده والالزام عرض لأنفي حاشا (١٨) وقصد كل من يعرف المنطق كالغلافه والذهن عبارة عن قولنا نفس

المستعدة لاكتساب
الحدود والاثار فالإن
النفس انما هي المنطق
منطقا لأنه يعين القوة
الناطقة التي بها ين
تذكر بين الإنسان وفل
أشجع شمس الدين ابن
الأكفا والمشهور أن
واضع هذا العلم وسدده
أرسطو وألهمه به كل
تقدمه غير كتاب الفولان
وأنه تنبيه لوضعه وقد
اختلف في المنطق هل
هو آلة أو علم بل والتحقق
أنه عرف نفسه وآلة لغوه
والعسر يف السابق هو
على آلة وأما على أنه
علم فبل فيه أنه علم يعرف
بكيفية الانتقال من
واعتبار أنه آلة تقول هو آلة قانونية تعدم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فكره والآلة هي الواسطة
بين التفاعل والمنطق في وصول أثره إليه كالنفاذ للتجار وقانونية أي قوانين جمع قانون وهو
الضابط لأن النسب إلى الجمع وقالي الواحد كما قال في الخلاصة • والواحد أن كرتنا للجمع • الخ
وأصل القانون باليونانية المسطرة وأسند العصمة للأداة لوقوع الخطأ لأنفي عند عدم مراعاة
قواعده بل يقع الظن المتخوى إذا أهمل قواعده والذهن قولنا نفس معدلة لكتاب العلوم والفكر
الحساب لأنه يتوصل فيه بمعلوم خاص إلى مجهول خاص (قوله واما اعتبار أنه آلة) فيه اشارت إلى أن
الرسم الأول ليس على أنه علم ودلالة قوله فيما تقدم علم يعرف وفي ذلك كنه اشارت إلى الخلاف الواقع
في المنطق هل هو علم أو آلة فقيل أنه علم من العلوم وقيل أنه آلة تقدم لأنه يتوصل به إلى غيره من العلوم
والتحقق أنه عرف نفسه آلة لغوه فيكون الخلاف فقلنا كل خاص على الغير (قوله وهو الضابط) أي
القاعدة الكلية وهو أمر كلي ينطبق على أحكام جزئياته موضوعاته وأحرز بقوله قانونية عن الآلة
الحسية كالنفاذ والتقدم لأن جزئياته كل محسوس خارجا جزئيا لبالا للمشار والمحمول كل صدقه
على كثر من فلا يخرج بقوله قانونية لا نقول الذي يصدق على كثير من مفهومه وليس هو آلة نشئ
والآلة انما هي مصدوقه فالفرق ظاهر (قوله وأصل القانون المسطرة) أي آلة التسطير وهي معلومة
فقلنا القنطع عن معناه الأصل وجعل مرادنا بالضابط (قوله وأسند العصمة للأداة) فيه اشارت إلى
أن الاستدلال المجازي وذلك أن العصمة في الحقيقة انما هي بقواعد المنطق والمراعاة شرط في الاستدلال
مجازي ونسب من زيادة شوقيس انتهى في هذا الزم بأن يقال تعدم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر
شوقيس الله

أمر حاصله في الذهن لا مودر معدلة فقط وعلم على ما علم أي ما من شأنه أن يعلم وهو
جنس يتناول جميع العلوم وقوله يعرف الخ فصل أخرج به معاد المنطق والمعنى أنه علم يعرف بكيفية الانتقال من معلوم إلى مجهول
فلا مودر الخ النسبة هي العلم والنسبة أي التي يطلب حصولها هي المجهول وهذا المجهول الذي يطلب علمه إما علمي وفردو يسمى
فردا أو معي وكما هو التصديق فبالأول إذا أردنا تحصيل معرفة الإنسان وعرفنا الحيوان والطاق فلهذا أمران حاصلان في

وكذا تنقسم إلى آلاف الحجة انما هو تنقسم الجنس والفصل وانما تنقسم بقية الأقسام فهو أيضا لاجل التركيب المذكور
وهذا الاحتمال هو الظاهر عند من قدس المنطق إلا انما يصح عن أمرين ما يلحق بالذات وما يلحق بأقسام الذات وأما البحث عن أقسام
الدلالة لا الفرد والمركب فليس من المنطق وكذا الفقه ذاتا ماثمة وجسدية يصح عن الأمرين المذكورين وكذا الأصول والبيان
وغيرهما

هو النظر كالإعداد ۞ وأما موضوع المنطق فهو العلوم التي التصورية والتدقيقية من حيث أنها توصل إلى المجهول من تصور أو تدقيق لأن من حيث هي لا تتوضو عن كل علم ما يتدقيقه عن عوارضه الخاصة والمنطق اعلم به عن ذلك ۞ وأما ما وضعه فهو أرسطو الثاني وقال أيضا أرسطو

(قوله من حيث لم يوصل الى امر مجهول) اختاره لانه عن البحث عن علم جديدة اخرى غير الاتصال
 ككون هذا العلم موجودا في الخارج او لا فدها اوجاد نال غير ذلك فانطق انما يبحث فيه عن
 الاحوال التصورية والتصدقية من حيث الاتصال فقط لا تصور كقولك هذا ابيض او كقولك هذا
 فضلا او خاصته كعب ذلك الحد او الرسم والتصدق من حيث كونه حقيقة ومن حيث كونه قضية
 وعكس قضية وتصدق قضية وانفس ذلك المنطوق هكذا (قوله عن عوارضه الذاتية) المراد بالذاتية
 ما يلحق الشيء لذاته واحترز عن غير الذاتية وتفصيل ذلك ان العوارض ستة لان ما يعرض لشيء اما ان
 يكون عروضا لذاته او لجزئه او لاخر خارج عنه والامر الخارج عن المعارض اما ما يؤوله او اعم منه
 او اخص منه او ميان فالثلاثة الاول وهي المعارض لذات او لجزء او لاوى تسمى اعراضا ذاتية
 لاستقلالها بالذات المعارض اما المعارض للذات فكالمدرك للعلوم الغريبة المعارض للانسان لكونه
 انسانا واما المعارض للجزء فكالمتحرك بالارادة المعارض للانسان بواسطة كونه حيوانا واما المعارض
 لاى اوى فكالنخب المعارض للانسان بواسطة ذلك العلم الغريبة الان في جعل المدرك للعلوم مساويا
 للانسان مالا يعنى والتعبير باسم الفاعل سالهم من السماع الوارد في تعبيرهم بالصمد كذا قال ان المراد
 بالمعارض هنا الحصول الخارج والادراك والتحرك والتجيب لا يحصل على الانسان والملائكة كمالا
 كانت مبادئ العوارض اطلقوها وارادوا ما ينشئ منها كاعتباره واما الثلاثة الاخرى وهي المعارض
 لاخر خارج اعم من المعارض والمعارض الخارج الاخص والمعارض ذات الما بين فكالحركة الاضافة
 لاى بواسطة ان جسم وهو اعم من الاى وكل فصلك المعارض للحيوان بواسطة ان الانسان وهو
 اخص من الحيوان وكالمركلة المعارضة للما بسبب النار وهي مياية لما هو تسمى هذه اعراضا غريبة
 لما فيها من الغرابة بالقياس للمعارض اذ انها هذه علمت ان موضوع المنطق العلوم التصورية
 والتصدقية لان المنطق انما يبحث عن اعراضه الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو
 موضوع العلم ومن رام تحقيق ما بحث الموضوع عليه بكتاب البرهان من منطلق الشكاه (قوله ارسطو)
 وقاله ابن ارسطو ليس يتم الرأ وحذف الهمز من اوله واحذف الطاءين وقد وقع في قول اى السبب
 من مبلغ الاعراب انى اعتددا حالت رسلط ليس والاسكندرا

من مبلغ الأعراب أني أعدداً حالت ربط النسر والاسكندرا

وَبَعْضُهُمْ قَالُ ارْجُطْ اَيْسَى وَعَلَيْهِ قَوْلُ النَّاسِ

إذا شورك في أمر بدون فلاك منك في هذا المقور

فوق الحيوان محتوم اضطرابا في ارسطاطلس والكاب العقور

وهو يحيى والاحياء العجبة كتابا يعبر فيه التفسير كافي والجبريل وجبرئيل وجه من وراشيه وابراهيم
بالالف وقاله الله لا اكبر لانه اوضح التعاليم المنطقية ومخرجه من القوة الى الفعل وكان ذلك
من ذي القرنين الرومي قيل ان له خمسة آلاف دينار ورنه كل سنة مائة ألف وعشرين ألف
دينار وكان ارسله كبري حكا الخليفة غفرنا راع اخذ الحكمة عن افلاطون وعرف سقراط وكان
معه مديقة اثينا فقلته قومه مستوصوا بها عن عباد الاوثان ومن كلامه في كتاب السياسة من
استخف بالنوم قلته الناسوس أي من استخف بالشرع قلته الشرع وهذا يدل على انه كان مؤمنا
بشرع زمانه فقولهم هذا العلم من علم الكفرة بعد ان اخذ بعد الاسلام من ائمتهم وأول من دونه في
الاسلام كآل الغزالي الامام اوصى محمد بن محمد الغفاري الذي ترك الحكم المشهور كان اعوانا

الذين فكيفية الانطلاق
جمالية المعرفة الانسان هو
اننا تقدم الحيوان وتؤخر
الناطق وهذه الكيفية
ماشؤنة من فصل المراتف
كاسياني ان شانه تعالى
ونال الثاني وهو التصديق
كل اذا اردنا الحكم بان
العالم لم يحدث فتاى وصف
مناسب اطرق المطالبين
كلتير وغفوة متوسطه بين
طرق المطالبين على انه
يجمع بينهما فتقول العالم
منغير وكل متغيرات
وعذره امور حاسلة فى
الذين يطبقها حصول
على آخر وهو التصديق
قول العالم حدث ومعرفة
كيفية الترتيب تؤخذ من
هذا العلم من باب القياس
كسباني ومامو موضوع
هذا العلم فالمتغيرات
انما تحدثات

والصدق بغيرها كقولنا الضيفان لا يجتمعان ولا يرتفعان ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص ونفيوت
الاخص موجب لثبوت الاعم والكل اعظم من الجزء ونحو ذلك من البداهات وفائدته معرفة الاستدلال
الرجوع الى المعنى قد صدق تحقيق مسئلة من الفن **١** وأما حكم الشارع في بيان وأما ما سألته في
النسبة بالنسبة الى الاحكام التصورية والتصديقية من حيث يتوصل بها الى المجهول من تصورات أو
تصديقات والاراد تصور المسائل معرفة تاعلى وجه اجابى فائدة تفيد زيادة التمييز وأما الاطالة
بجمعها فهي نفس مقاصد العلم فلا يصح جعلها من مصادره **٢** وأما نسبتها فاعلم أن فضيلة كل
علم بقدر شرف فائدته فبمعرفة فائدة العلم تعرف فضيلته **٣** وأما نسبتها ففسر من العلوم فهي ان
المنطق كلى بالنسبة الى سائر العلوم لان أعلى العلوم الشرعية علم التوحيد وهو مشروع على علم المنطق
اذ حاصل علم الكلام استدلال خاص وعلم المنطق بحث عن مطلق الاستدلال فصار اعم **٤** وأما
فائدته فهي الاحتراز عن الخطا في الفكر وقول الناظم **٥** نسبه كانه والسان لم يرد به بيان النسبة
الاصطلاحية بل المراد من الفائدتين دليل قوله الجنان وقوله في بعض الخ خلافاً لهم وأذا علمت أن
الانسان انما اضل على غير من الحيوان بالقرينة العاقلة المدركة للعلوم وعلم أن فائدة المنطق صيانة
اذ علم أن هذا العلم مستعمل في ذلك كغيره لانه أو استدلاله كان كماله **٦** (قوله مسأله) مسائل العلم
هي القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان وهي نفس العلم فلا يصح
عدها من المبادئ وانما التي من المبادئ ضبطها او معرفة تاعلى وجه اجابى وذلك بان يقال كل مسئلة
في العلم لا يتناول موضوعها من خمسة اقسام إما ان يكون عين موضوع العلم مجرداً كاستدلال في النحو
الكلمة بعد التركيب ما لم يعرف أو مبنية أو معروض ذاتي ذوالكلمة المعربة ما تهاهراً لا عراب
أو مقدره أو فوق موضوعها نحو الاسم يستدوي يستداليه والاضيق في الحرب أو فوق علم عرس ذاتي
نحو الامم العرب اما ينصرف أو غير ينصرف أو يكون وصفاً لثاني الموضوع كقولنا الاعراب والبناء
اما ظاهران أو مقدران **٧** (قوله وأما فضيلته) انما لم يكن فوائده معرفة الفائدة عن معرفة لفظة
تنشيط الطالب وبانة في غرضه ونهايته فبضميه هذا العلم انه احكام على ما سواه بالرد والقبول
٨ (قوله كلى بالنسبة الى سائر العلوم) وذلك أن كل علم كانت مسأله اللغوية فيه أو تخضع في آخر
مسئلة بحيث يتوقف الثاني على الاول هي الاول على كلى الثاني والثاني في أسئل وجز بالاراد
كان منطق مع الكلام فان مسائل المنطق أو تخضع الكلام مسله ونسب عليها مسائل الكلام ومع العلم الله
مع البيان فان مسائل التوفيق في البيان مسله ونسب عليها مسائل البيان وكذا البيان مع التفسير
فيكون المنطق كلى بالنسبة للكلام والكلام كلى بالنسبة لما عدا من سائر العلوم الدينية والخرى كالمنا
بالنسبة للبيان والبيان كلى بالنسبة للتفسير **٩** (قوله خاص) أي بالله ورواه عليهم السلام واللام
١٠ (قوله وأما فائدته) انما عداها من المبادئ لان البحث مع جواهرها بحث وضلال وانفاة في اللغة
ما حصل من علم أو مال مستفهم من التدينعي استحداث المال والظهور في اسم فاعلم من فائدة أصدت
فوائده واعترض هذا بانه شامل للبرمع انها خاصة بالخبر وعلى المعنى الثاني مشى الشهاب الخطابي
وقال

من الفوائد اشتملت الفائدة **١** والنفس باصباحنا نأهده
لنأثرى أقدمة الناس قد حالت لن في معرفة فائده

وفي العرف هي المصلحة المرتبة على فعل من حيث غيرة ونهيته وذلك للمصلحة من حيث انما في طرف
الفعل تسمى غاية ومن حيث انما في الفعل بالفاعل تسمى غرضاً ومن حيث انما في المفعول تسمى
الاقدام على الفعل تسمى على غاية فالفائدة والغاية تحددان بالذات عن بقا ان الاعتبار كان الفرس

٢ وأما نسبتها فقد أشار
اليها الناظم بقوله كالصو
السان وأشار الى فائدته
بقوله **٣** بعض الافكار عن
في الخطا البيت وقال
بعضهم فائدة علم المنطق
معرفة استخراج الامور
التفرد من الامور
الضرورية ومعرفة
التكاملات العصرية
والفائدة منها وأما حكم
الشارع فبما في قول
المصنف والخلف في حواز
الخ ودوله في الخطا التي
تفتح العين معنى الضلال
والنسبة

٤ (قوله) وأما نسبتها فقد
أشار اليها الناظم بقوله الخ
فيه نظر اذ هذه فائدة
لأنسبه وقوله في بعض
الافكار غرض بيان الكون
نسبه لانه بيان مثل نسبة
الفرد للسان وأما نسبة
المنطق فهو ان الخطا كلى
بالنسبة الى سائر العلوم
وهي جزئية بالنسبة
اليها اذ أعلى العلوم الشرعية
علم التوحيد لانه يثبت
الرسالة بالبرهان التي هي
القرآن تفيد كلام في القرآن
ما يعتبر تفسير معناه وهذا

الذين عن الخطافين اعلمت شقوق هذا العلم وفنله وعلو رجبته وبما ينسب الغزالي في مدحه

حكمه المنطق متى ذهب • واختلاف الناس فيه أعجب
كل علم فهو قانون له • وبه يدرك ما يستصعب
وله في نفس من لم يره • نفرة توجب ما لا يجب
وكذا يتفر من ليله • أدب عمن له أدب
(فهذا من أصوله قواعدا تجمع من فنونه فوائدا)
(سميته بالعلم المروني • رقي به سماء علم المنطق)

هنا اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف شائب يتبع لأذ كر وبكر لأؤت وبشي وبجمع فيقال هالك
وهالك وما كالأحكام منه وهذا علم النظم والاصول
الهمز نوناء لأؤت بكسر هاء هاء ماؤها زوم وهاؤن • وبهذه اللفظة جازفة له تعالى هاء ماؤها زوم
ماكم وقوله من أصوله أي من قواعد • ومن تبعية أي ضمن قواعد وقواعد قليلة والمراد بقونه
بشريات تلك القواعد والمروني الحسن في الصحاح وروني السيف ماؤه وحسنه وإراد بهاء علم
المنطق مسائله المعية وفيه استعارة من شدة كرا رقي قوله

(وانه أرجو أن يكون خالصا • لوجه الكريم ليس قالوا)

(وأن يكون ناعما للتبدي • به إلى المظلات بهتدي)

قوله ليس قالوا أي ليس متقبضا عن درجة الاخلاص وجهه إلى المظلات بهتدي في محل نصب
حال من تبعد خالصا

والعلة الغائية كذلك فاعمال الله تعالى يرتب عليها حكم ومصالح لا تحصى فذهب الاشاعرة والحدية
إلى أن تلك المصالح غايات لا فعالة تعالى ومنها تعذر الرجوع إلى المخلوقات وليس شيء منها غير مثاله وعلة
غائية له لان الغرض يؤدي إلى تنصاته تعالى وهو محال وما ورد من الايديات والآيات الموهمة
ليكون أفعاله تعالى معلة بالأغراض فهي محمولة على الغايات المرتبة عليها وليس شيء من أفعاله تعالى
عن المصلحة (قوله شقوق) أي رقة ولطافة هذا العلم (قوله وبما ينسب الغزالي في مدحه) الغزالي
هو أبو عبد الله محمد بن محمد الغزالي الطوسي العلامة المشاهير الرئيس في العلوم كلها الجامع بين الشريعة
والمصلحة بلقب بحجة الاسلام كان أديبا غزاليا فاشهر بالغزالي فنسب إليه كان من أئمة الشافعية له
ما أثبت مشهوره في الاصول والفقه وعلم الدين توفي رحمه الله سنة خمس وخمسمائة ولبعضهم أضافي
مدح المنطق

كل حقيقة منطق ينطقهم • أكرم بصديق علم من قواعد

فكل علم رقيق علم مقصد • وكل فهم دقيق من فوائده

(قوله ومن تبعية) التناهرات الابيان فيها كما عند عبد الطيف (قوله المروني) أول منه المروني
وأصيب المروني المازن أنشدنا المنطق في شرحه قول الشاعر

فهذا عليه روثي الخط وحده • وهذا علم روثي الخط والمثل

ولابن سهل في المعنى وما لطفه

(٢) فجزى ماء التعيم وجهه • فأسوتجمرى الماء في الجرات

كتب حروف الشعر في وحنا • ما قد حنت عنه في المهبات

فترى ذوق جفونه في خدته • لكن علم روثي الحسرات

قوله الجوهري والاشاعرة
نفسه من إضافة العام إلى
الخاص كشجر أراك والقطا
يكسر العين ويهـ فكثفتا
نكث غطاك (١)

علم النفس سيرا وباعتبار
استنباط الاحكام منه
وهذا علم النظم والاصول
وباعتبار ضبط الفنائس
وتقسيم غريبه وهذا علم
النحو واللفظ وهكذا انصارت
العلوم الشرعية مفرقة عن
علم الكلام وهو مفرع عن
علم المنطق انما حصل علم
الكلام انما هو استدلال
خاص بالله تبارك وتعالى

وبرس له علم الصلاة
والسلام وعلم المنطق بعث
عن مدلول الاستدلال فصار
أسم وبني على الشارح
استدلال وعلم المنطق
لن يمكن أن يستد من علم

(١) سقط من النسخة
التي بينا من شرح الشيخ
سيد قدورة أربعة أبيات
من السلم مع شرحها من قوله
فهذا من أصوله إلى الفصل
فعله (٢) قوله فجزى
فكثرت الأصول والوزن
غير مستقيم كنبه منحه

﴿فصل في جواز الاشتغال به﴾

فوه

﴿فصل في جواز الاشتغال به﴾

(واختلف في جواز الاشتغال

به على ثلاثة أقوال)

(فإن الصلاح والنووي

حرما

وقال قوم ينبغي أن يعلمنا)

(والقول المشهور الصلحه

حواز له لكامل الترخيمه)

(عمارس السنة والكتاب

ليحتدي به الى الصواب)

(واختلف في جواز الاشتغال • يعني ثلاثة أقوال)

(فإن الصلاح والنووي حرما • وقال قوم ينبغي أن يعلمنا)

(والقول المشهور الصلحه • حواز له لكامل الترخيمه)

(عمارس السنة والكتاب • ليحتدي به الى الصواب)

ذكر في هذه الاصل حكم الشارع في هذا الفن ليكون طالبه على بصيرة في حكمه والا فوال
 الثلاثة ذكرها الركني فالقول الاول ينص رحمه عزاء لان الصلاح والنووي وعزاهما لسيوطي
 لاكثر اهل العلم من المتقدمين والمتأخرين قال بعض اهل التحقيق فيه انار بل القول ينص رحمه على
 الاخلاق لا ينبغي أن يعدد ولا انهم من قالوا ذلك مع جهلهم به وبمقتضاه فهو حكم عامه قبل
 قصوره فيكون باطلا وان كان مع علمهم بذلك تعيين كما عليه غير واحد من الائمة جمل كلامهم
 على ماوردوا لانهما يحتاج اليه الذي لخصه ائمة اهل السنة وتماطروا ووصوا بالحفاظه عليه اذ لا شبهة
 نوحهم حرمة فيكون الخلاف في حال

﴿فصل في جواز الاشتغال به﴾

ترجم المصنف العوازم ذكر في داخل اثر جهة الخلاف ويبدأ عنه بان في كلامه حذف الواو مع
 عطفته أي في جواز الاشتغال به وحرمة ونبه (قوله ليكون طالبه على بصيرة في حكمه) لانه قد
 انعقد الإجماع على أنه لا يجوز لاحد الاندفاع على امر حتى يعلم حكمه انفسه ولان الطالب مع جهله
 ربما يقع فيما يفسده أن يكون ممنوعاً ومكرهاً فاذا علمه أحجم أو يعرض عما يفسده أن يكون واجبا
 أو مندوبا فاذا علمه أقدم وزاد نشاطا وغلبة (قوله في القول الاول ينص رحمه عزاء لان الصلاح
 والنووي) استدلل القائل بالمتعبدلين الاول أنهم من علوم الثلاثة وهم من أهل الائمة المرافقة
 يوشك أن من استغرق همه في علمه هم أن يستغرقوا في بعض العقائد الثاني أن الصلحه ومن في
 هذاهم من السلف الصالح لم يشتغلوا بدلو كان يحتاج اليه ما عقله وكلاهما دليلين في غاية السقوط
 أما الاول فان كثر ايمان علوم الفلاسفة نفدت الى الاسلام وانهم الائمة على دليل الوجوب والتدب
 كالتوقيت والطالب والمصالح والثاني أن النطق مركز في الطبع يستدل الإجماع اذ لا يستدل
 بوجود أحد المتلازمين على الآخر بعدمه على عدمه واستدل بوجود أحد المتلازمين على عدم
 الآخر بعدمه على وجوده وهذا لا يحكمه عقل وحسب فليس للفلاسفة الاعتداد بالنسبة
 والاصطلاح ولا يجرم أن من لم يذهب سليم لا يحتاج الى الاصطلاحات المنطقية كالاستنتاج العبري
 الى تعلم الاصطلاحات العربية (قوله وعزاه لسيوطي الخ) قد مرح يرضي الله عنه في التفتان
 وادفان ينص على النطق ورأى في ذلك عمارة السنة أبو عبد الله الغزالي نظاما ونظاما حتى رجع عن
 ذلك كما قاله الفقه ميسدي أحد باورياد لهذا مدحه اليه في نظم العقود (قوله عرض أهل القديسي) يعني
 به الهلاقي (قوله مع جهلهم) كجبري أن ابن الصلاح اشتغل بجمعوا من عشر بر عبد الرحمن
 فبني على طائل فرجع عنه وحرره (قوله ووصوا بالحفاظه عليه) فتدلل الرئي الصالح السويسي
 عن الامام الذي في شرحه على مسلم أن الشيخ ابن عرفة كان يوصي تلامذته عليه ويذكر الوصية وقال
 الغزالي من لا معرفة له بالنطق لا يوفق بعلمه فلهذا ذكرنا في شرحنا ما سطره وقال أبو علي الماركي هذا
 الفن لا يهبط به الله بكه الا ان احب من اولياته (قوله فيكون الخلاف في حال) أي انما يهبط به الله

لاحقياً والقول الثاني أنه منسوب إليه وهو مقتضى كلام الفهرالي وابن عسرة في نقل الآية عنه والسنوسي وغيرهم وهو الحق لأنه وسيلة إلى تحصيل العلوم التي هي منسوب وللعلم والحق يمكن ولجسامع أنه يتوصل به إلى العلم الواسع كاعتقاده لا تحصيل العلوم الواجبة ليس موقوفة على حصولها بل لا يمتنع على كثر من العلماء الذين لم يتعلموا طوق حصول العلوم الكسبية بدونه من خوارق العادات بل هو شائع كتبه كما ذكره الشيخ السنوسي خلافاً لما ذكره الشيخ البوسفي حاشيته وما في شرح المطالع من الحكم بوجوب معرفته فانه ضعيف والقول الثالث جواز ما بن وثني بصحة مذهبه ومارس الكتاب والسنة وهو المختار عند الشيخ في الدين السبكي والتواوي نسبة إلى نوي وهي قرية ضمن قرى الشام والنسبة إليها تسمى بغير ألف وزيادة الألف فيه جارية عوضاً من إحدى يدي النسب إذ أخذت كانهما نص عليه في التسهيل إذ قال وقد يعترض من إحدى يدي النسب أن قبل الإجماع قد اجتماعهما إذ فقط القول بأنه المنزلة والأشباع

المطالع عليه اليوم المحرمون له من حيث أنه يتشوش الشكر ويحذف ذلك لأجازه وكأنه لو بقي على حاله الأول لم يرد له الجوزون له لاشتماله على بعض الأمور المفسدة للعلماء ككثرة ما هم فيه بالجنس المتعدد وقيل لهم أنه داخل المخارق التي هو عندنا أقل به جوهر مجرد وقيل به أنه إلى عشرة عقول التي لا يسهل للفتن إلا القلائد وعندهم أيضاً الكلي التي لا بد منه بحركة الألف إلى غير ذلك وحيث هذه الألف زالت العلة تزيل ماؤها وهو الضريح (قوله في قول الآي عنه) أي إلى منطقة فانه صرح بنسبه إلى جوب (قوله وغيرهم) أي المسكانيين والاصوليين وكثيرين الفقهاء (قوله كما ذكره السنوسي) في شرح منطوق ابن عرفة معترضاً به ما يوجب في والشيخ السنوسي هو الامام أبو عبد الله محمد بن الولي الصالح أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي نسبة إلى أبي سنوس قبيلة بالقرية ببادي تماننا ذكر الشيخ أبو العباس باباً في شرحه من قبل أم أبيه توفي بعد عصر يوم الأحد ثامن عشر جمادى الآخرة عام خمسة وتسعين وخمسمائة (قوله فانه ضعيف) أي وادخلنا الوجوب على الوجوب العيني أو الكفاي وادخلنا في ذلك ما لا بد من كونهما في ما هو منافي فانه الضعيف كان فانه يقول بوجوب معرفته فانه دليل التخصيصي معاً ونزعم أنه لا يأتى إلا بالنسبة وكلاهما غير مسلم (قوله وهو المختار عند الشيخ في الدين السبكي) المفهوم من كلام الأئمة عكس المختار والديني وصحبه النظم إذ كمل الفرجة ربما استغنى عنه كمال السلف الصالح وإنما يحتاج إليه التناقص ليصله الكمال وأيضاً المنطق لأنه توصل إلى ممارسة الكتاب والسنة وفهمهما ومن حيلهم أنه استغنى عنه إذ لا فائدة في تعليم السبب بعد حصول السبب لأنه تحصيل الحاصل (قوله من قرى الشام) مثله في القاموس يقول قد ورد من قرى مصر وهم والتواوي هو الامام الحافظ أبو زكريا يحيى بن زكريا التواوي الشافعي قال الشيخ السبكي يجرع ما يجمع في التواوي لم يجمع بعد الضبابية والتابعين في غيرهم وذكر المتأوي أنه لم يمت حتى تغلبت له سرته كرامات كتبه فمن سماع الحافظ والشافعي الحافظ وقت السبائك المتقل وكان يقول بجرمة النظر لا مردولو بلا شبهة فانه بعض المردوس عدل إلى خرافته وأكب عليه فغيره وقوعه بصره عليه سقط لهم رحمه الامرد وانتبه له ما سيف فكان لاشام الليل واستمر على ذلك حتى هدمت عليه الحنية سنة ٦٧٦ ودين توى (قوله كائن من في التسهيل) وقال في التكملة أيضاً

والتب الثاني والمباني قد عرّفوه من اليا الثاني

(قوله فقط القول بأنه المنزلة) أيضاً فانه يبعد وأيضاً فانه لا يشاع بالشر وغيره صواب لأن الأشباع ليس بمقبس فلا يجوز لأوّلين إلا في الضرورة وما ذهب إليه الباقية غيرهم وإن قبل به

قول الشيخ في الدين السبكي لما سئل عنه بأبي أن يقدم على الانتساب إليه قال شغل بالكتاب والسنة والخدمة فأدرك في الشيخ تعظيم الشريعة وما في شجاعتها من العبدية فهو من أحسن العلوم وأرفعها في كل بحث وأشد الشيخ فزالي في مدحه بقوله

حكمة المنطق شيء عجب واختلاف الناس فيه عجب كل علم فاقونه

ويذكر ما يستعجب وله في نفس من لم يره نفرة يجب ما لا يوجب وإنما يفرق من ليس له أدب عن لده أدب

وليهضهم في التفسير عن تعلمه فاقوا من منطقاً سمويه

وبالأي إلى مراتب ترتقي فأحبهم ما في ذلك حاجة إن البلاد وكل بالمنطق والتواوي منسوب إلى

قوى قرية من قرى مصر والنسبة إليها تسمى من غير ألف وزيادة الألف هنا ما

انضم ورداً للنظم والأشباع كما حضواي والدرأوي نسبة إلى حضوادر قرى شان

مصر وفنان وقد قيل به في قوله تعالى وما ضعهنوا وما استكثرنه إذ فعل

من السكون واشتعبت ما ألف من الخ وبقيت

النسبة لقرية كل علم قد تشرق معارفه وإذا كان علم المنطق الانظار الصحيحة والافكار

ذكر في هذه الترجمة أقسام العلم الحادث وأقسامه وأما صورته وأما تصديق وكل منهما ما مشروى وما نظرى فالأقسام أربعة وسبأى تغليبه أو قبح العلم بالحادث يخرج علم الله

وقوله هذا الجاهل المنطق فرض عين على كل مسلم يقال له إن علم التفسير والحديث والفقهاء التي هي أشرف العلوم ليست فرض عين بالاجتماع وإنما هي فرض كفاية تكفي فرد المنطق علم اتفاق هذا الكلام إما كثر أو متدع أو معتزلة لا يعقل وقوله أن توحيد الله متوقف على معرفته من أكبر التكاليف وأبلغ الأقسام بلزم عليه تكفير غالب المسلمين القسوة بإسلامهم ولو قدر أن المنطق في نفسه حتى لا شرعية لم يقع في التوحيد أصلاً ولا بطلان أنه ينفع فيه الأمن هو جاهل بالمنطق لا يعرفه لأن المنطق اعتبار أهله على الكلمات والكليات لا وجود له في الخارج ولاندل على جزئي (٣٦) أصلاً كذا قرر المحققون والعارفون بالمنطق فهذا الكلام الذي قاله

﴿ أنواع العلم الحادث ﴾

وصفه العلم بالحادث زيادة البيان والافاد كالأقسام يخرج العلم القديم لأنموذجاً لا تعدله على الصحيح عند الجاهل ومن أجل السنة والعلم الحادث عند التوهم هو حصول صورة الشيء في العقل والشيء هنا بالشيء الأقوى قد صدق بالوجود والمعدوم والمفرد والشيء مطابقة الواقع وغير مطابقة وصورة الشيء مثله المطابق للمنطبع في العقل انطباع الصور بالمرآة واعتراض أمر بفاله علم بمرآة

﴿ أنواع العلم الحادث ﴾

لما كان الفرض من المنطق معرفة كيفية التوصل ببعض العلوم الحادثة إلى بعض حسن أن يعرف العلم الحادث أولاً لا يتوهم باعتبار طريقة التوصل اليه باعتبار أن من شأنه الإيهال أو الإيهال السوء أن يتحقق كل باسم يعرفه (قوله زيادة البيان) فيه تنكيك على من يقول أنه لا يخرج علم الله القديم ووجه الرد على ما أشار إليه الشارع من أن العلم القديم يخرج كالأقسام أو لا (قوله عند القوم) المراد بهم الحكماء وهذا التعريف مبني على الوجود المعنوي ويتناول الظن والجهل المركب والتقليد بدل الشك والوهم وتجب على العلم باختلاف لغة والعرف العام والشرع ولكن لا مشاحة في الاصطلاح (قوله والشيء هنا المعنى القوي) أي لا للمعنى المصطلح عليه عند محقق التشكيك لأن المعدوم عندهم ليس بشيء ومرادهم في تفرد القائل في الخارج بدون الوجود دعوى المعنوية وذلك أن آثار المعنوية قالوا المعدوم الممكن قبل وجوده مني وذوات ناشئة متفرقة في نفسه في الخارج أن العلم بالكلمات فيقبل أن تكسر بغير الوجود كاشاً عن محض وفيه عظم ثم يفيض الله عن من شامته أفعال الوجود فيغير له بيان فالفاعل المختار انما فعل عندهم الوجود لا القوا فالبدن الزركشي وهذا ما يخرجهم إلى القول بعدم العلم وعندهم الوجود ليس بشيء أي إذا قبل الوجود فالفاعل المختار فعل القوا ووجودها (قوله المنطبع في العقل) أي بأن ترسم صورته في العقل فبني تصور الإنسان ارتداداً وهو متضمن في العقل جاً، ابتاز الإنسان من غيره كانت صورته التي في المرآة الآن المرآة تثبت فيه يمثل المحسوسات والتفسي تطبيع

هذا المثال استدلاله على أنه لا يعرف المنطق ولا يحسنه فيلزم عن تنقضي قوله أنه مشترك لأنه قال التوحيد متوقف على معرفته وهو لم يعرفه بعد فإن قال أردت بذلك أن إيمان القائل لا يصح وإنما يصح إيمان المتدلل فالتوهم يرد بالاستدلال ما يكون على قواعد المنطق بل أراد ما علق الاستدلال الذي يطبع في كل أحد حتى العاثر والأعراب والديان كالأستدلال بالهجوم على أنها خاطئة وبالمسجد والانهيار والتمار وغيرها وهذا يحتاج إلى منطق ولا غيره والعلوم والأجلاف كالمسحوق ومنهون بهذا الطريق فقوله أن العلم به بكل حرف عشر حسنت فهذا لا يعرف إلا بالقرآن

الحصول

الذي هو كلام الله فإن أراد هذا المعامل أن يلحق المنطق قد دخل فلا يبعد أو خسر خسرنا ما بيننا

والجواب من حكمه على أنه باطل ومتبادر التواب لا تعلم الأمن الشارع وقوله أن من لا يعرف المنطق لا تصح فتواه بلزم عليه أن الصلابة والتأنيب لا تصح فتوهم كالأغاة الأربعة الذين قام الذين بهم وانتصب عليهم شريعة الإسلام لا تصح فتوهم ولا يخفى صلاته اه كلامه فانه أجد وفيه إجماع تكلم علم العلامة البوسني في حلية الكبرى

﴿ أنواع العلم الحادث ﴾

(قوله وقبح العلم بالحادث الخ) فيه مثار ذكر الأنواع أو لا يخرج العلم القديم فذكر الحادث زيادة في البيان لا للاحتراز

فلا يقال فيه ضروري ولا نظري ولا ادراكى لما تضمني لفظ ادراك من تقدم الجهل بالشيء كالأغالب فيه كسي أى يحصل عن دليل أو
 نظر وكذا لا يغلب فيه ضروري قال ابن التلخاني في شرح العلم لا يوجب إطلاق التصريح على ما فيه فاه وهو ما اقتضاه ضرورة الشيء في
 الفهم وهو متعق في حق الله تعالى وإن أردهم في معنى صحيح فلا يجوز إطلاقه لاجتماعه لثلاثة أركان من الشارع اهـ وعرض
 النظام لتقسيم العلوم ونوع فيه اشارت لقول امام الحرمين والغزالي لا يعرف العلم بالصفة كالتعريف بالسمعة والثال أما السبعة
 فهو ان السبعة مما يتيسر به من الاعتقادات فتقول مثلاً الاعتقاد ما عاجز أو غير عاجز والمجانز ما لمطابق أو غير مطابق والمطابق لما
 ثبت أو غير ثابت فقد خرج عن التسعة اعتقاد ما عاجز ثابت وهو العلم بمعنى اليقين وقد عجز عن الثبات بالخبر وعن الجاهل
 قوله فلا يغلب فيه ضروري ولا نظري (قاعدة) ذاته تعالى شاملة للخالقة والتاوصفانه (٢٧) شاملة لصفة اتنا وأسماءه عبارة عن ذاته
 أو عن صفاته فان ورد ما

الحصول وصف الصورة والعلم وصف العالم فلا يشرى به وأجاب السبعة بأن المعرفة بالعلم وحصول
 الصورة في العقل لا يجوز للحصول والعالم كاتبع بالعلم وصف حصول الصورة في عقله اهـ وعرفته
 ابن عرفة والسيد بأنه الادراك وهو مساو للاول وأما من عرف العلم بأنه معرفة العالم على ما هو به
 كالبعض الشراخ فقد خرج عن مصطلح القوم الى مصطلح الأصول وزعمه فساد العكس بتزوج التل
 والاعتقاد الفاسد مع أنهم امن أفراد المعرفة واكثر منه فسادا تعرف من عرفته بجملة الفهم الحاطم
 المطابق لموجب ما ياتى على ما قبله بخروج الاعتقاد الصحيح وجميع التصورات ذكر بعض المحققين وهو
 واضح والدور الذي أوردوه على نفعه بأنه معرفة العالم على الخلق بالمطابق عنه

فهم أصل المفقولات (قوله وأجاب السبعة) أى في شرح التسمية (قوله بأنه الادراك) فهم أن
 الادراك مجاز عن العلم لا بمعناه الحقيقي هو الحق والوصول والمجاز لا يستعمل في الحدود فإن أوجب
 بأنه تعريف بمعنى العلم قلنا يلزم عليه أن يعرف الشيء بنفسه فكأنه قيل هو أى العلم (قوله) وهو
 مساو للاول (أعني حصول صورة الشيء في العقل وفيه تساهل لأن الادراك ليس هو الحصول بل هو
 الوصول بقول أدركت الشيء وصلى اليه والحصول لا يلزم عنه (قوله معرفة العالم) هذا التعريف
 للقائى أتى بذكر القائلين وأورد عليه أنه في دوراوان قوله على ما هو به فسادا لا حاجة اليه
 المعرفة لا تكون الا كذلك لأن ادراك الشيء على غير ما هو به جهالة لا لمعرفة (قوله كالبعض الشراخ)
 هو سبب سبب ذاته قال والمتنازعة قول القائى أنه معرفة العالم (قوله) ولزم فساد العكس قال أيضا
 البازغى هذا هو وجهه ووجهه عن مصطلح القوم لاشئ زائد عليه فسادا لاعتقاده قد خرج عن
 مصطلح القوم الى مصطلح الأصول لان العلم عند المناطقة شامل للعلم والاعتقاد الفلسفى وسماه خارجا
 عن هذا الحد وعند الأصوليين خاص باليقين (قوله) وأكثر منه فسادا تعرف من عرفته بجملة الفهم الخ
 فقوله حكم الفهم مخرج جميع التصورات اذا حكم فيها بالجزم مخرج للثقل وقد كسح مخرج عن التعريف
 قبله أيضا والمطابق مخرج للثقل وقد خرج عن التعريف أيضا قبله ولو خرج للاعتقاد الصحيح فقد
 انتمض زيادة فساد هذا على ما قبله وعرف العلم هنا بهذا التعريف عبد الطيف (قوله) والحدود
 الذى أوردوه) بيانه ان العلم لم يفعل مشتق من العلم الذى هو مصدر معرفة المشتق من معرفة على

محالان فاستحال فذا أطلق الضرورى ولا يوجب لانه القاطع والمباغنة (قوله) لأنه لم يرد فيه نوع من الشارع أسماءه
 تعالى أربعة أقسام الاول ما لا ياهم فيه وورد به التوقيف أى النص من الشارع كالتعريف والعالم والرب ونحوها الشا في مقابله ايهام
 وورد به النص ونحوها كالمادة في قوة تعالى خبرها كمن وهو خلد لهم الرحمن الرحيم ونحو ذلك الثالث ما لا ياهم فيه ولا نص فيه
 نحو صنائع العالم والناس على قولهم ما فى قول آخر اهتم ما وورد به النص لورد به فعله ما فى قوله تعالى صنع الله وقوله تعالى ولكن
 الله عن على من يشاء من عباده بل اتقوا علىكم الرابع ما يقابله ايهام ولم يرد فيه نص نحو الماشى والمحرك والى ولا يشار به والمترج
 ونحوها وهذا القسم اجمع ما على أنه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى لاجتماعه وعدم ورود النص به كالجوارى اطلاق التسعين الاولين عليه
 تعالى لكن مع وجوب صرف الثاني منها عن ظاهره وبذلك على معنى صحيح لانه تعالى ويغرض معناه الى الله والاول مذهب الخلف
 والثاني مذهب السلف واختلفوا في القسم الثالث فذهب جمهور الاشاعرة وأجاز بعضهم كالغزالي ومن تبعه واليه ذهب المعتزلة

بالعاقبة وعن تشديد الصب الحازم الثابت الذي لا يزول بان شكك وأما المثال فكان يقال العلم ادراك البصيرة المشابهة لادراك الباصرة أو يقال عوكة اعتقاد أن الواحد نصف الاثنين كذا كانت غير واحد كالمرجاني في شرح المواقف وقيل لا يحد العلم لأنه ضروري واحد لا يلام بالام الزماني واحتج بما يطول عليه والاختصار قول القاضي أبي بكر الباقلائي أن العلم معرفة المعلوم فخرج من الله تعالى سبسي معرفة وقال مشرفة المعلوم بل قول غير معرفة الشيء لدخول فيه الموجود والمعدوم ولو كان كذلك لكانت بمثابة اجتماع التدين والتدينين والمعدوم ليس شئ على الاصح وهو معلوم قيل ولا يضرب الاشتقاق حتى يلزم الدور لوجهين أحدهما أن توقف العلم على المعلوم من جهة الدور وتوقف المعلوم على العلم من جهة الاشتقاق

(قوله واحتج بما يطول عليه) وهو وجهان أحدهما علم وجوده ضروري فكذلك جبراً وهو العلم الضروري وأوجب بأنه من حيث الاتصاف لأن من حيث التصور الذي لا مناقضة وثانيه أن العلم لو عرف فاما بنفسه وهو دور وإما بغيره وهو ابتداء دور لأن الغير يتوقف على العلم من حيث أنه لا يعلم إلا به وقد فرض أن العلم متوقف عليه وهو دور وأوجب بأن الغير يتوقف على اتصاف العلم من جهة التصور فلا دور وأختار أن تصور العلم يتوقف على تصور الغير وتصور الغير يتوقف على وجود العلم لا على تصور غيره فلا دور (قوله واحتج بما يطول عليه) وذلك لأنه احتج بوجهين أحدهما أن كل واحد وجوده ضروري وهذا علم خاص والعلم المطلق جزء منه ولعلم الجزء سابق على العلم بالشيء والباقي على الضروري وأولى أن يكون ضرورياً للعلم المطلق ضروري وأوجب بأن العلم له حصول اتصافي وحصول تصور يورع كل واحد وجوده ضروري من حيث حصوله اقتداً بالعلم من حيث تصور ولا شك أن بين الحصول الدوروي والحصول الاتصافي عدم ما وجد وصامن وجه يمتنع أن في المؤمن العلم بمحققته الأيمان فلا يمان حاصل في العلم الاتصافي وتصور يورع يتقدم الاتصافي بالمؤمن إذا جعل بمحققته الأيمان فلا يمان حاصل له لا متصور ويتقدم التصور في الكافر العلم بمحققته الأيمان فلا يمان متصوره وليس بمحصل (٢٨) فيه اندفاعاً طائفاً هذا فلا يلزم من كون الحصول الاتصافي ضرورياً أن يكون الدور ضرورياً

العلم ضرورة بالعلم لا بالعلم الاتصافي لا ينفيد وصفه العنوان الذي هو العلم وأما الجواب بانفكاك الجهة معرفة المشتق منه قال الأمر أن العلم يتوقف على معرفة المعلوم ومعرفة المعلوم توقفت على معرفة العلم وحذا عين الدور (قوله أن المراد بالعلوم ذات الخ) أعلن أن الوصف راسمته تارة الذات والمعنى معا وتارة الذات فقط كتأري بطلان العلوم هنا أو بدالتي إذ لفتنا المعلوم بل على شئ متصف بالمعلومية ذاتي ذلك الوصف العنوان الذي هو العلم والمعلومية روي التي تفضل (قوله بانفكاك الجهة) يعني أن توقف

وأوجب بأن غير العلم لا يعلم إلا بالعلم حاصل حصول الاتصافي لا تصوريا والعلم من حيث التصور يتوقف على غير العلم فلا دور لأن الذي يتوقف على غير العلم هو الدوروي والذي يتوقف عليه العلم هو الاتصافي انظر المواقف (قوله والاختصار قول القاضي أبي بكر الباقلائي) أعلم أنهم عرفوا المرتبة التي يعتقد أنها اعتقاد الشيء على ما هو به وربان الاعتقاد يشعل غير اجاز من تان وشك ووهم وليس بعلم ويشعل التقليد وليس بعلم وأن ذلك الشئ يجب خروج المستحيل فإنه ليس بشئ عندهم الثاني لقاضي معرفة المعلوم على ما هو به ورد بخرج عرافة لا يقال بمعرفة وأن ذلك المعلوم به دوروي بأن قولة على ما هو به تقابل إذ لا معرفة لا تكون إلا كذبة ولا نفهي جهل الثالث للشيخ الأشعري هو الذي وجب أن قام بكونه عالما وربان فيه دوروي بأنه يعرف بخاصكم الرابع ادراك المعلوم على ما هو به وربان فيه دوروي وبمازاد الادراك بمازج من العلم وتطو بلاقي قولة على ما هو به الخامس لا دور في معرفة تصديق فامت بداتقان الفعل ورد دخول المعصيات للفعل وبخرج عن ادراكه انعتاق السادس لإحاطة الرائي باعتقاد اجاز من معاني لوجوب ورد بأنه يخرج عنه التصورات بأمرها السابع للفلاسفة حصول صورة الشيء في العقل ورد بأنه معنى على الوجود الذي وأن المعلوم معلوم ولا ضرورية الثامن لأن الحجاب وهو الصفة لصفة توصيفه ابن المعاني لا يمتثل التقيض واعترض عليه خمس اعتراضات ضاقت الحيل عن بسطها (قوله فخرج علم الله الذي يسمى معرفة الخ) ذكره غير مرة لاعتراض وتطهره ليس باعتراض وليس كذلك بل واعتراض (قوله أن توقف العلم على المعلوم الخ) لا دلالة لشك الحجة لأن توقف العلم على المعلوم من حيث التصور ولا خفا في ذلك وتوقف المعلوم على العلم من جهة الاشتقاق وتوقف الاشتقاق في فلا انفكاك أبداً وكذا قوله الدور هنامي لاسبق والسجل انما هو الثاني جعله هذان المعنى غير مسلم لأن معرفة المعرف بالكسرة مضافة على معرفة المعرف بالنتج فلا انفكاك اهـ (قوله أحدهما أن توقف العلم على المعلوم من جهة التصور الخ) فيه تارة أمال فلا دلالة لتوقف ليس من جهة الاشتقاق خاصة بل هو ابتداء من جهة التصور كما إذا قيل لالحال المعلوم فتقول هو الذي انكشف بالعلم فانا والعلم كيف أخفق تعرف بالمعلوم أيضاً وأما الثاني فلا دلالة لادراك المعنى خاص بالموجود كذا في بن الجوهري والعرض

والحكم هو ابتاع النسبة وانتراعها هو الذي تنقسمه عبارة التآخرين لأن التصديق هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء ولا يجوز
المركبة منه ومن تصورات النسبة وطرفها كما هو عند الامام الرازي وبوجه آخر الجواب على كلام العضد وهذا الاختلاف إنما هو في
مجرد الالصلاح به عليه ابن هرون في شرح مختصر (٣٠) ابن الحليج الاصل وكذا نسبة الحكم تصدق بغيره ايضا حتى اصطلاح

من أهل المنطق لاداء التصديق

محذور صدقة اذ نسبة

للتصدق أو بعد اصدافا

قال ابن هرون فان قلت

لم يجب التصديق تصديق

بعضه انما يأتي في توقف

الصدق والسبب لا العكس

والصدق علم وقوله والحكم هو

ابتاع النسبة وانتراعها

اختلف في الحكم هل هو

فعل أو أفعال واستدل

الاول بأمرين فلو لم يكن

الحكم هو الابتاع والانتراع

أو بالاجاب والسبب فلهذه

العبارة تنقسم الى فصل

الثاني فلو لم يعلم الناس

لأن وقوعه وان وقوعه فان

نسبة العلم نادر ومتبوعة

الحكم بان وقوعه على هذا

على أنه فصل من الافعال

لأن وقوعه والاداء وقوع

هو الحكم فالعلم متاخر

والحكم مسوؤ وأجاب

عن الاول بأن تلك العبارات

لا توقف عند ظاهرها ولا

بأن الاستدلال الاول

تعارضها الادلة الآتية

أما حيث عارضتها فلا لأن

المعاني لا تؤثر ضمن الافاظ

بل الواجب أن يشخص

المعنى في الذهن أو لا يتم

البسب بالاداء ولذا يقول

الغزالي في كتاب المنصبي

ان التصديق وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعه او هو مرادف للحكم أي العلم بشئ أمر لا محذور
أمر عن أمر أو وقوع النسبة الاندائية والانفصالية فالادراك معقول ذلك كانه تصديق سواء كان جائزا
أم لا لما لا يتاخر الواقع ثم لا وعند الامام التصديق عبارة عن مجموع أربعة ادراكات الحكم عليه
والادراكات الحكمية وادراك النسبة الحكمية وادراك أنها واقعة أو ليست واقعة فهو عند الجمهور بسيط
وعند الامام مركب من أربعة أجزاء والادراكات الثلاثة الاول عند جمهوره شروطه وعند آخريه
ورجح السيد مذهب الجمهور بأن تنقسم العلم الى هذين القسمين انما هو لا يميز كل منهما عن الآخر
بطريق متصل به وقد اختلفت الادراكات الخمس بالحكم بطريق واحد وهو واجبة وما عداها من سائر
الادراكات كل طريق آخر هو القول الشارح فلا فائدة في ضم الادراكات الثلاثة الى الحكم مع مشاركتها

ما أوضحه وجهه على هذا يجوز عدم وجدان قول يكون معنى التصديق النسبة فقط (قوله هو
ادراك وقوع النسبة) معنى قولهم ادراك وقوع النسبة الخ أي العلم بوقوعها والاداء اعتقاد أنها واقعة
أوليت واقعة سواء كان ذلك الاعتقاد جائزا أم لا فدخل الثقل دون الشك والوهم اذ لا اعتقاد فيها
وهذا المعنى الذي فسر به التصديق هو معنى الحكم عند المناطقة كما اشار اليه الشارح بقوله وهو
مرادف للحكم أي العلم بشئ الخ وهذا هو الحكم ابتاعا لاعتبار التكليف وحاصله ان التصديق مرادف
للمحكم عند المناطقة والحكم عند الناطقة برادف الحكم عند التكميل بل هو بعينه ثم ان قولهم وقوع
النسبة أو لا وقوعها هو كماله لا يشترط في العلم ان لا يصدق في السلب وليس كذلك وانكهم
أرادوا النسبة التوثيقية (قوله الانصالية والانفصالية) على حذف موصوف أي في القضية الانصالية
أو في القضية الانفصالية لكن ليس فيه كبر فائدة اذ النسبة لا تختلف شيوتا وانتفاء باعتبار الجليات
والشرطيات (قوله لا ملام) يدخل فيه كانه قد علم فقط دون الشك والوهم اذ الحكم بهما (قوله وعند
الامام الرازي) وهو المذهب بالشرأ أيضا وهو الامام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين البكري
الطبرستاني الاصل الرازي المولود المعروف بابن الخطيب قال أهل زمانه في علم الكلام وعمل الاوائل وله
التصانيف الجيدة والاختراعات الغريبة ومنافه أكثر من أن تحصى حكى شرف الدين بن عتيق انه
حضر درسه وما يتجاوزهم وكان اليوم شانا فوقف على كثير من خوازم ردها في غاية الشدة فسقطت
بالترمس عاتقه فطردها بعض الخوارج فلما وقفت لم تقدر على الطيران من شدة البرد والخلوف

فلما قام الامام من الدرس وقف عليها وأخذ يحادثها في شئ من عتيق بن الخصال من أبيات
مسند نيا الزرقاء ان محكم • حرم وأنت لما لتأنيف
وقد ت عليك وقد تاني حشفا • لخبوتها بقاء المستأنف
نوقر حقه الله باري يوم الاثنين عيده الفطر سنة ست وستة الف عتية هرة وهران ثلاث وستين سنة من
تكمه نهاية إقدام العقول فقال • وأ كترسي العالين ضلال
ولم تشفق من مجتاهل طول عمرنا • سوى أن جعنا فقل وقولنا
وأرواحنا في وحشة من جسوننا • وحاصل ذنبنا آتني ووبال
(قوله وادراكها واقعة) أي الحكم بئ (قوله ورج السيد) أي في حواشي شرح النسبة لفظ

من طلب المعاني من الافاظ يكون كاستدراك القرب وهو يطلبه وعن الثاني بان
لا يتم ان الزوع أو لا وقوعه هو الحكم بل هو ما في الخارج أي العلم تابع لما في الخارج فلهذا يمكن مقولة الفعل والانفعال فتجدان
في الخارج وتختلفان باعتبار افعال الحكم باعتبار تبعية العلم مقولة فصل باعتبار تبعية لما في الخارج مقولة افعال ونحن نتكلم

لأمر

لأثر التصورات في طريقها إلى العلم بل يجعلها هذا المجموع بطر يقاضيه فنلاحظ مقصود هذا المتن وهو بيان الطريق الموصل إلى العلم بل ينس عليه أن الواجب في قسمه ملاحظة الامتنان في الطريق اه باختصار في وعلمنا ما يختلف في الحكم قبل هو فعل لنفس رائد على العلم وقبل هو حديث النفس التابع للعلم (١) وهذا أيضا فعل في السابق الأول وقد ذكر الامام العارفين وقبل هو فعل والاعتقاد هو تأثير النفس الناشئ عن العلم وعليه ما يصح تفسير التصديق بالحكم كاعتقاد الجمهور ولا يجمع الادرا كان التي رابها الحكم كاعتقاد الامم لان التصديق قسم من العلم والعلم من مقولة الكيفية بيان للفعل والافعال والالزام تقسيم العلم إلى ما ليس بعلم والمحققون على أن الحكم ليس بفعل ولا يقع له بل هو نوع من العلم مرادف للتصديق قال في شرح المطالع التحقيق انه ليس لنفس بعد تصور الطرفين هنا ثم وفعل بل ان كان وقبول النسبة وهو ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة اه

احتماله الصدق والكذب قلت تصميها تسمية لها بأشرف احتمالها الصدق والكذب أولان الغالب الصدق لحملت القضية عليه اه

الشرابي (قوله ادراك جعلها هذا المجموع) أي الذي هو التصديق والادراك كالثلاث (قوله فعل لنفس) أي اغماها المحكوم به على المحكوم عليه وأثر اغماها له عنه وهذا القول للأشرفين ومنهم الكتابيون فهم أن الحكم فعل من جهة أن اللفاظ التي يعبر بها عنه كالاستدلال والافعال والاعتقاد والاهتمام والسلب تدل على ذلك وهو غرور فبعد قال الغزالي في المستصفى من طلب العاني من اللفاظ ضاع وهذا وكان كمن استدر الغريب وهو يطلبه (قوله وهذا أيضا فعل) تتبع في هذا الهلالي وفيه نظر فإن هذا مناسب كونه انفعالا لان النفس تتأثر به كاتر السمع بالطابع عند طبعه وفي شرح الخريدة لشيخنا سيدي الطيب وقبل انفعال وهو تأثر النفس الناشئ عن العلم وهذا معنى قوله به منهم هو حديث النفس التابع للعلم اه منه (قوله وعليه ما يصح تفسير التصديق بالحكم) ظاهره أن من قال ان الحكم فعل أو انفعال فسر التصديق بالحكم وليس كذلك ان الفاعل بذلك كالتقديم للأخرون وقد فسر والتصديق بالنية الفاعلة للحكم ومن قال ان التصديق هو الحكم فسر التصديق بالادراك كالتقديم هذا الشارح نفسه فإياك أن تتوهم أن من فسره بالحكم أو بالمجموع يقول انه فعل أو انفعال خلافا لما تعمله عبارة هذا الشارح (قوله والعلم من مقولة الكيف) أي تكيف به النفس والكيف عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير والفعل والافعال لا يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالأول كون الشيء متأثرا في غيره والثاني كون الشيء متأثرا عن غيره قال شيخنا سيدي الطيب ولما اعتقدا المتأخرين أن الحكم فعل بل وكان العلم كيفاذب جمعهم كما حجب الكشف والمطالع إلى أن التصديق الذي هو قسم من العلم التصور المقارن للحكم لأن جعل التصديق الذي هو قسم من العلم مرادف بالحكم أو كالأول مع كون الحكم فعلا والعلم كيفا لا وجه له ولا يزم تفسير العلم إلى ما ليس بعلم وهذا الكتابي يراى أنه ما علم أن التصديق مركب من الأمور الأربعة وأن الحكم فعل بل أن العلم لا ينقسم إلى تصور وتصديق بل لا يلزم أن يفتقر بل إلى تصور ساخر وإلى تصور معه حكم ويقال تتجعد تصديق ببعض أجزاء التصديق عنده وهو التصورات الثلاث قسم من العلم وليس التصديق بمقتضى قسم من العلم لكن يزمه على ظاهر العبارة فذكر كبير وذلك لأنه خالف ما أجعوا عليه من تفسير العلم إلى تصور وتصديق اه أيضا (قوله ولا يزم تقسيم العلم إلى ما ليس بعلم) أعاد على راسطة التصديق فلا حرج واضع وأما على التركيب لأن المركب من العلم وغيره ليس بعلم (قوله بل ان كان وقبول النسبة) المراد بالادراك ان القول هنا كقوله الهلالي اعتقاد أن النسبة اللاحقة أو اللاحقة مطابقة لواقع كما عبر به ابن السكيت والرضا كافي تفسير التصديق بمعنى الاعيان إذا لزم من اعتقاد الشيء الرضا به دليل الذي أنشأه الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبنائهم (قوله وهو ادراك) فيه تسامح لان الادعاء ان ليس هو نفس الادراك بل لازمه ان الادعاء هو الاعتقاد وهو لازم للادراك فعديان

فبما لا اعتبار الثاني واستدلال الثاني بأمرين الأول ان الشك بالنسبة عالمها والاعتقاد فيه افتاد زائل شك حصل له علم آخر به ما قبل الأول لان هذا يشمل الصدق والكذب والأول لا يشملها وتتأق السوازم يقضى يتأق المقرومات وليس الا بالحكم فلو كان الحكم فعلا من الافعال لم يحصل له علم آخر بها كيف وهو حاصل عزاجعة الوجوه ان قول الثاني وهذا (١) أيضا فعل كتب به امش بعض النسخ ما نصه والصدق واليقين المستدلان اخذت اننا فسر بالتصديق فهو فعل كقوله الشارح وانما فسر بالتصديق فهو انفعال كما فعله غيره والله أعلم اه كتبه مصححه

قوله

(وقدم الاول عند الوضع = لانه مقدم بالطبع)

المراد بالتقدم عند الوضع هو باعتبار الذكر والكتابة والتعلم والتعليم فانه الشيخ السنوسي في شرح منطوق ابن عرفة والمراد بالتقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم يحتاج اليه المتأخر والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق لان كل تصديق لابد من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور الحكم (٣٣) اذ لا يصح الحكم من جهل أحد هذه الوجوه الثلاثة وهل هذه الثلاثة اجزاء

قال العدد دليل انصافه عنها بأنه ذهبي أو مكذب قوله

(وقدم الاول عند الوضع = لانه مقدم بالطبع)

المراد بتقدمه عند الوضع باعتبار الذكر والكتابة والتعلم والتعليم فكذلك ينبغي ان يقدم ما يوصل الى التصور وهو المعروف على ما يوصل الى التصديق وهو راجحة والمراد بتقدمه عليه بالطبع كون التصور يحتاج اليه التصديق لامتناع الحكم بدون التصورات الثلاثة كانه قد تم لكن توقف التصديق على التصورات ليس بكنهه الحقيقة أي بالذات بل يكفي حصولها بوجهنا كالحكم على اللائحة مثلا بانهم عبدكم كرمون

التصديق وهو مذهب الامام أو شرط له وهو مذهب الاقدمين ويحتاج على مذهب الامام الى جزء رابع يضم الى الثلاثة وهو ارتفاع الحكم المتصور وحينئذ يوجد حقيقة التصديق وهذا الامر الرابع هو والتصديق عند الاقدمين والتصورات الثلاثة شرط له خارج عن مذهبهم فظهر بهذا ان احتياج التصديق لتصورات الثلاثة متفق عليه بين الامام والاقدمين لكن هل يحتاج اليها احتياج الكل الى اجزائه أم احتياج الشرط الى شروطه واختلفوا فيه على ما عرفت فانه السنوسي لكن ليس معنى تصور المحكوم عليه الا بان يكون بكنهه الحقيقة حتى لو لم يتصوره حقيقة الشيء لمع الحكم عليه بل المراد أن يتصوره بوجهه دائما بكنهه حقيقته أو بأمر صادق عليه فأن الحكم على أشياء لا يعرف حقائقها كالحكم على واجب الوجود بالقدرة والوجود الخ

ان ليس الاول ذلك هذا يعني انتفاش الصورة في ذهن حتى يكون انتفاها لابل الاعتقاد والعلم يوفق النسبة ولا وقوعها فانها اذا تصورنا الطرفين والنسبة وشككتنا لم يحصل لنا ضرب من العلم لاننا لا نشك فيها لانها لم تهازل الشك ووقع الحكم قد علمنا ضربا آخر من العلم وهذا الضرب يتميز عن الاول بحقيقته ولا زعمه انتهى هو احتمال الصدق والكذب ولا خفاء ان الحاصل بعد زوال الشك هو الحكم فقط فلو لم يكن ادراكا لم يحصل هناك ضرب آخر من العلم متعلق بالنسبة ثم انفسر الحكم بالادراك اعترضه الثاني بانه يستلزم انتقال الحكم لنفسه فمردد كما لا يكون في الكذب عند احكام فلا يكون قد علمنا ان له وهو ظاهر السطون واجب أن الخبر الكاذب ان لم نصب المتكلم فربيعي الكذب فيه فهو ظاهره يقتضي ان التكلم ادرك النسبة وانما نعلم بصادقته وهذا كاف في صدق التعرف وان نصب فربيعي فهو مجاز والكلام حينئذ صدق (قوله دليل انصافه) أي هو ادراك دليل انصافه عاذا كرأى كل نفس تأثيره لكان كله مكسبا (قوله وقدم الاول) مراده تقديم ما يفيد الاول الذي هو التصور على ما يفيد التصديق دليل قول الشارح هو باعتبار ذلك الخ الالهي ذكر مفيد التصور لانفسه (قوله والتعلم والتعليم) الصواب عند العلم والتعليم وغيرهما لان التعلم والتعليم لا يحتاجون عن ذكر وكتابة (قوله والمراد بتقدمه عليه بالطبع كون الخ) انما كان هذا والمراد لان التقديم الطبيعي هو ان يكون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون هو له تال آخر ولا شك ان التصور بالنسبة للتصديق كذلك ان ليس التصور راجحة للتصديق اذ لا يلزم من وجود التصورات الثلاثة وجود التصديق كمال قضية الشك والتصديق يحتاج الى التصور وتظهر هذا الواحد بالنسبة الى الاثنين فانه يوجد بهما والعلة لا توجد بدون المعلول (قوله بوجهنا) هو وان كان كذلك لكن لا بد ان تصور كلا من المحكوم عليه وبه النسبة المحكومة تصور راجح ذلك التصديق وعلى الوجه الذي يناسبه وبقتضيه فاذر انما شاعرا من بعد صرح ان الحكم عليه ما شاغل فافعال هذه الصفة تثبت مجر دونه جسمان غير افتكار الخي آخ ولو اردنا ان نحكم عليه بالتصديق لم نستطع حتى تصوراته حيوانا وبالجملة لم نستطع

قوله

بالقدرة والوجود الخ والحكم على اللائحة انهم معصومون وانهم عبدكم كرمون

لا يعصون الله امرهم وينعون ما يحرمون وان الشيطان راناهم وقيلهم من حيث لا يراه والحكم على شيء تراهم من بعد بانه شاغل لغيره فلو كان الحكم مستنداً لتصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقة لم يصب منا امثال هذا الاحكام كاذفد غير واحد من المخالف ومنها يجب ان ابن الحاجب وغيره من قدم الحكم على التصور

والثاني انه لو كان فعلا اختياريا لكان الشخص ان يقبله أو لا ولا ذلك لا يتأتى في الحكم فدل على انه علم لان العلم هو الذي لا يمكن دفعه

(والتنزيه ما يحتاج للتأمل * وعكسه هو الضروري الجلي)

فوله العلم الحادث الى تصور والى تصديق فقهه الا ان الضروري وتنظري فالتقسيم الاول في العلم هو بحسب متعلته وتقسيمه متاهر بحسب طر فقه الموصول هو باعتبار هاهما متكون اقسام العلم اربعة علم ضروري وعلم تنظري وعلم تصديق ضروري وعلم تصديق تنظري فالاول كقولنا حقيقة الوجود والشيء والثاني كقولنا حقيقة الانسان والثالث هو التصديق للضروري كقولنا الواحد نصف الاثنين وان الشيء لا يشترط ان لا يتبعه ولا يرتفعان كالحكم بانك موجود والربع وهو التصديق للنظري كحكمك بانك معبروت وكقولنا العلم حادث فاته شرف على ثبوت النفعلة (تنبيه) درج التام في تنعيم العلوم الحادث الى الضروري والى تنظري على مذهب المحققين وهو الاصح وفيها مذهب آخر ضعيفه احدثها كاليا (٣٣) ضرورة يتعين توقفه على نظر العباد ادم حصول شيء منهم بشروطه الا انهم لم يراعوا في تقسيمه ما يحتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي

(والتنزيه ما يحتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي)

فهذا تقسيم العلم بحسب طر فقه الموصول هو ما قبله تقسيمه بحسب متعلته ويعني ان التصورات والتصديقات منها ما هو تنظري وهو ما يحتاج في حصوله الى الفكر ونظر كضرورة معنى الروح والعقل في التصورات والحكم بان العلم حادث وليس قد علم في التصديقات ومنها ما هو ضروري وهو ان التصورات لا يحتاج الى فكر ونظر كضرورة معنى الحرارة والبرودة ومن التصديقات ما يحتاج بعد تصور الطرفين الى الفكر ونظر وسواء احتاج طرفاه الى فكر أم لا كالحكم بان الانسان مغاير للفرس وان الخلافة مختلفة مثلا ثم الضروري لا يحتاج النفس في حصوله الى الفكر كما رقد

حتى تصوراته انسان (قوله والتنزيه) قد علم التنظري على الضروري وان كان منضى الطبع عكسه لكون قوده وجودية بخلاف الضروري فاهما عديمة الاعداد اما انما تعرف عليهما أي بوجوداتها وما درج عليه الساطع من تقسيم العلم الحادث الى ضروري وتنظري هو مذهب المحققين وهو الاصح وهناك أقوال أخرى ضعيفة لا يلتفت لها فان قيل علم المنطق يصح ان يكون ضروريا ولا تنظر بالانسان قلنا الضروري لم ينشأ من لا بدون وان قلنا تنظري احتاج الى قانون آخر تنظر فيه وذلك الى آخر وهو ان قد علموا أو يفسل وأجب عن هذه المعارضة بأنه ليس كانه نظر باحتمال يحتاج العلم وقانون آخر ولا كانه ضروري باحتمال يستغنى عن شئ منه وتوقفه بل بعينه ضروري كالتسليم الاول وبعضه تنظري كغيره ونظر به يتكسب من ضروري به بطريق ضروري فلا حاجة الى العلم وقانون آخر اه (قوله كضرورة معنى الروح والعقل) أما العقل فهو ضروري وحاشي تذكره في النفس العلوم الضرورية بكونها تنظريه كالتقسيم من صاحب القلموس وأما الروح فقد اختلف الناس فيها على فرقتين فرقة أسكت عن الخوض في حقيقتها ولم تعرض لها بأعم من كونه موجودا وذكروا بقوله تعالى قل للروح من امر ربي وفي جميع المراجع حقيقة الروح لم يتكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك منها وقرينة خاض فيها وتناولوا الا بان اليهود قالوا ان آباء عننا قيس بني وان لم يحب فني فإنا بآذن الله في الجواب أكد المجتزئ على الله عليه وسلم لا لعدم إمكان الكلام فيه من اخشاف حقائق حقيقته على أقوال كثيرة قال الشيخ زروق في شرح الرسالة يعني ان في مسئلة الروح جهالة قولنا في ذلك من ذلك لاهل السنة ثلاثة أقوال أحسنها هو قول المحققين كلام الحر من قبل عن الاثر في ان الروح جسم فورا لطيف سار في البدن كسائر اناس في النعم والماء في العود الا خسر أخرى الله

ثم منهم بشروطه الا انهم لم يراعوا في تقسيمه ما يحتاج للتأمل وعكسه هو الضروري الجلي
لهما عندنا بل يخلق الله العلم
فما عجب النظر ثانيا
ان يحسبها التنظري
الضروري يتبعه خل
النفس منه وما من علم الا
والنفس خالصة منه في
مبدأ الفطرة ثم يحصل لها
علم بطريق تدريج بحسب
ما ينشأ من الشروط
كالحساس والتصورات
والتسوية فيكون الجميع
تنظريا نالها قول الامام
الرازي في الخالص ان التصور
ضروري وان التصديق
يجوز فيه الامران لان
المخاطوب التصوري

(قوله فالتقسيم الاول في العلم هو بحسب متعلته العلم غو بحسب متعلته العلم ان طريق العلم الموصلة اليه هو المنطق وذلك المنطق هو متعلق بالدارك كان في ذلك الدرك حكم فهو التصديق وان لم يكن فيه حكم فهو التصور ونظر بين الموصلة اليه اما

(شرح السالم) ضرورة أو نظرية وذلك كالأدب شيئا فاهما تنهه بالترتيب ولا تخمين فها في ضروري ولما ان لا تنهه بالادب ضروري فها في تنظري نظر باوهامه في قوله قسم العلم الحادث الى ضروري وتصديق فقهه الى ضروري وتنظري (قوله ان الضروري يتبع خلو النفس منه الخ) هذا غلط اذ الضروري لا يسهل كذا بل للضروري هو الذي لا يتوقف على دليل وان كانت النفس خالصة منه في مبدأ الفطرة (قوله لعدم حصول شيء منها الخ) جواب اننا نأردو كسب اقبال هذا مذهب جري وان اراد اخراغا علم ولا يفيد ان الكسب الذي يتوقف عليه التنظري يوجب كونه نظر أو يقع كونه ضروريا والضروري هو الذي لا يتوقف على شيء أصلا والتنظري بخلافه فلا وجدنا على توقف على طريق وثلاقي من من كسب قطعنا بكونه تنظريا للضروري اه ففي قوله ان الضروري لا يتوقف على شيء نظر ان الضروري قد يتوقف على حدس وبخبرة اللهم الا ان ينشئ في نظر من عاينه من التعبد بآراء

لما مشعور به مطلقا من جميع الوجوه فلا يطلب حصوله لان تحصيل الحاصل محال اولا ليكون مشعورا به فلا يمكن توجيه النفس لطلبه
اذ لا تتوجه النفس لغفول عنه واجوبه هذه الاقوال تنظر في المطولات قوله

(ومابه الى تصور وصل • يدعى بقول شارح فلتتمثل)

(ومالتصديق به توصلا • بحجة يعرف عند العفلا)

لما كان غرض النطق اتصال الفهم والتمتع بتصور أو تصديق المحسوس نظره فيما يوصل اليه الفهم والتمتع الى التصور وقولا شارحا
لان في الغالب ما يكبر بشرح ما به الاشياء (٣٤) ويوضحه لو وصل الى ما يوصل اليه لان من تحسب مستدلا على مطلوبه

غلب خدمته من جهة
اذ اغلب وسبب في الكلام
على الموصول الى كل من
التصور والتصديق

المشروع التفسير به بأصل
(قوله) لما مشعور به مطلقا
ويجواب ان المشعور به ليس

بمحسوس اذ في قسم ثالث
وهو المشعور به من وجهه

دون وجهه أي مشعور به
اجبالا مجهول فتمسك به

وليس مغفولا عنه مطلقا
حتى يمتنع توجهه لنفسه

اليه وليس معلوما من كل
وجه حتى يلزم من توجهها

اليه تحصيل الحاصل (قوله)
واحد به هذه الاقوال تنظر

في المطولات أما الاول
فصوابه بأنه ليس المراد

بالتفكير ما يتفرع بالقدرة
الحادثة حتى لا تنظر

حيث لا يتفرع بل المراد
ما يكتب بها ولا نزاع في

ثبوت الكتب القديمة
الحادثة في بعض العلوم

ونفسه في بعضها فاما
فوجهت النفس الى معلوم وارادنا اتصاله فتعاضى عليها واحتاجت الى موصول وصلها اليه فتصليح بان

تحتاج الى الحدس أو تخبر به أو حس كاستعرفه في مواد الاقضية ان شاء الله قوله

(ومابه الى تصور وصل • يدعى بقول شارح فلتتمثل)

(ومالتصديق به توصلا • بحجة يعرف عند العفلا)

يعني أن المعلوم الذي يلاحظ للتوصل به الى ما يجهل من التصور مباشرة يسمى قولنا شارحا كما يسمى معرفا
بالكبر والذى يلاحظ للتوصل به الى ما يجهل من التصديق مباشرة يسمى حجة وقيل

العامة باعتبار اوجدها الاحكام استمرت متشابهة لها (قوله) الحدس أو تخبر به أو حس الحدس
الضمين وسبب أن التصديق انه عبارة عن التفرع عند الانتقال الى الطلب بالحدود الواسطة دفعة

واحدة ومثال ذلك الحكم على ثوب انه رقيق بكونه متفاد من نور الشمس فالانتقال في الحدس وفي لانه
من الحدس الواسطة الى المطلوب وليس فيه ترتيب في الدليل بخلاف النظر فيه انتقال من العنق الى

الكبرى فيهما احتياج ادراكا في ترتيب الدليل فهو تفسر والافهم وحس كالتنظر الى اختلاف
تشكلات نور القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا لانه كلما قرب من الشمس قل

نوره وكما بعدتها كثر نوره فتصل الى المطلوب من غير احتياج ترتيب ومثال ما احتاج الى التجربة
الحكم على النار بانها محترقة ومثال الحكم بان النار طرية ويشمل الحس الحواس النفس وهي

الشاعر ومنه قول الشاعر والرأس من تقع فيه مشاعره • تهدي السبل لا سمع وعينان
(قوله) في مواد الاقضية او عند قول الناظم من أوليات الخ (قوله) ومابه الى تصور اليتين لا يقال

وقع في كلام الناظم تقديم النائب عن الفاعل على الفعل وهو ممنوع في الصناعة الصورة وذلك في
البيت الاول والثاني لانه قول النائب عن الفاعل لم يقدم فيها بل هو من غير المدعى ما قبل في قوله

نعالى وجعل بينهم وقول الشاعر فقالا من ذى حاجة جعل دونها • ووقع مثل هذا لان نال
في قوله • ومابه الى تصور وصل • وأجيب عنه عشل ما ذكرنا (قوله) مباشرة أي من حدس

أو فاض أو رسم تام أو ناقص واحتج به عن الموصول واسطة كالكل من حيث انه كلي أي من حيث
انه حسي أو فاضل وخاصة لتوضيح ذلك على التركيب والنسبة الى المعلوم (قوله) يدعى قولنا شارحا

يعني في الاصطلاح لانه بشرح الماهية وبغيرها بما يشارك في الجنسية (قوله) مباشرة أي من
برهان أو جعل أو خطابة أو شعر أو مقسطة احتج به عن القضية من حيث انها جنسية وهو وذلك

(قوله) يدعى حجة أي لان من تحسب به حجة خصه أي بقلبه

فوجهت النفس الى معلوم وارادنا اتصاله فتعاضى عليها واحتاجت الى موصول وصلها اليه فتصليح بان

شركت من المطالب الى المبادى ومن المبادى الى المطالب فهذا كسبها ثابت في حصول هذا المقولة قال تنظر وان لم تتجه الى الموصول

بل بنفس ما توجه اليه حدس الى الحادثة هذا علم ليس اياهه كسب فالتوجه ضروري فان لم صاحب هذا القول هذه التفرقة فتمت
اطاعة والا فهو يرى وأما الثاني فيجواب ان يقال من المراد بالضرورة ما لا يقبل عن النفس بحيث لا يتخلو عنه أصلا في وقت من

الاقوات حتى يقال لا ضروري حيث وجد الخلو بل المراد به ما لا يحصل بكسب النفس ولان ان من المعلوم ما لا يحصل بكسب
النفس كالأزديف والذين زعمه فذكر صاحب هذا القول هذا انتحاضا لوجهه وان قال أنا صليح على ان الضروري ما لا يتخلو

منه النفس زاد او حتى بان وجود علم ضروري فيقال له خالف غيرك في الاصطلاح بلا فائدة وأما الثالث فيجواب ان قوله المطلوب

(انواع)

لما كانت المعاني التي يطلب حصولها من تصور أو تصديق متوقفة على دال دل عليها من اللفظ أو غيره احتج إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في المنطق وما لا يعتبر لان الدال ان كان لللفظ الدلالة النظرية والا فغير لفظية كالخط والاشارة والنصب وكل من اللفظية وغيره ما ينقسم الى ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وطبيعية فالأول مجموع ستة أقسام فثلاث دلالة غير اللفظية وضعية وثلاث دلالة لفظية كدلالة الخط والاشارة على ما جرى به الاصطلاح ان يدل عليه وكدلالة التناول (٣٥) وكذا الثلاث والقرب والشفق والقمر على أوقات الصلوات ومثل غير ذلك طبعاً وان شئت قلت عادة

﴿ أنواع الدلالة الوضعية ﴾

قد علم أن نظر المنطق منه صرف أو بعد أشياء التعريفات ومبادئها والخط ومبادئها ولما كانت هذه اللفاظ تدل على ما هو بها وتصرف فيها احتج أولاً إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في الفن وما لا يعتبر والدلالة تثبت الدال هي لغة مصدرية على التي عهدا إليه وفي الاصطلاح عند المتقدمين هي فهم أمر من أمر كلفهم معنى الدال كالبالغ الذي سمى لنظر الرجل والامر الأول في التعريف هو المدلول والثاني هو الدال وقد اعترض بأوجه منها أن الدلالة وصف للفظ مثلاً ولفهم وصف للشخص لا لفظ فلا يصح تفسيره به ومنها أن الدلالة على لفهم أي دلالة كذا الدلالة عليه والعلة خلاف العاقل فلا يصح تفسيره به ومنها أن الدال بوصف بالدلالة قبل الفهم وبعد فلو كانت الدلالة هي الفهم لزم تقديمها على نفسها وأجيب عن الأول بأنه غلط نشأ من تفصيل المركب وذلك أن الفهم الذي فسر به الدلالة فهم منسب بالمرور بين وهو الامر الدال كالمركب المختص بالشخص هو الفهم المجرى عن القيد وتحقيق ذلك ان الفهم لا ينسب إلى السامع وإلى اللفظ وإلى المعنى فيوصف به الأول على معنى أنه فاعله لانه معناه الذي فاعله هو ويوصف به الثاني على معنى أنه مفعوله لانه متوهم بوصفه الثالث على معنى أنه مفعوله ومنه

﴿ أنواع الدلالة الوضعية ﴾

(قوله المنطقي) أي من حيث هو متناقض لأن حبيته أخرى ككون نحو لمثلاً (قوله ومبادئها) مبادئ التعريفات هي الكلمات الخمس ومبادئها هي القضايا (قوله احتج أولاً إلى معرفة الدلالة) فإن قيل المتوقف عليه في إدراك المعاني هو اللفظ الدال لا الدلالة نظر احتج إلى معرفة الدلالة قلنا ما كان الدال نفسه متوقفاً على الدلالة لا شفاقة معنا احتجنا إلى معرفتنا و يؤخذ من كلام هذا الشارح أن لا شغل للمنطق من حيث أنه منطقي باللفاظ وإنما تقتصر مبادئها بطريق العروض لأن بحثه عن القول الشارح والجملة وكيفية ترتيبها وهي تتوقف على اللفاظ إذا الموصل إلى التميز راس لفظ الجنس والفصل بل معناه ما كذلك الموصل إلى التصديق مفهومات القضايا بالالفاظها (قوله مثلاً) زاد لفظ مثلاً لما سبق أن من أن الدلالة تكون غير لفظية (قوله وأجيب عن الأول بأنه غلط نشأ من تفصيل المركب) تفصيل المركب بك في الاغلاط وهو أن يجعل الجزء صاد فاحش لا يصدق له الشكل والارمان حلو حاض يصدق بالجموع ولا يصدق الواحد وقد قرر السعدى المأثور لا اعتراض على وجه آخر وهو أن الدلالة صفة للفظ والفهمان كان بمعنى المصدر المبنى للفاعل أعني الفاعلية فهو صفة السامع وإن كان من المبنى للفعول أعني الفهمية فهو صفة للمعنى وعلى كل حال فلا يصح حمله على الدلالة التي هي

﴿ أنواع الدلالة الوضعية ﴾

(قوله احتج إلى تقديم معرفة الدلالة الخ) يقال لم احتج إلى معرفة الدلالة مع أن المتوقف عليه في إدراك المعاني هو الدال لا الدلالة لكن يجب أن نعلم أن الدال نفسه متوقف على الدلالة لا شفاقة معنا احتجنا إلى معرفتنا البعد أن الدال

هو المرشد إلى المدلول لموجود أو لا وسواء كان تصور أو تصديقاً (قوله وغيره فاسم الخ) وجه احتجنا إلى معرفة الدلالة أن نقول الدلالة إما اختيارية أم لا الثاني ما أن فهمها لا يلائم الثالث على والثاني طبعي والاول رضى وهي تعين من أمر الدلالة على أمر ومعنى الاختياران الواضح أن يضع هذا اللفظ لهذا المعنى أو لغيره فإن قلت هذا لنا هو أن الاصراع وتبيينه أو اصطلاحه لم يشترط النسبة بين اللفظ والمعنى كالمعروف والاشارة والاشارة والاشارة مع عدم النسبة الخواب انه يصح أن يوجد لفظ مناسبتين فصاعداً لا يختص اللفظ دون المعاني عند الامام وحينئذ قل أن يضع فهو مختار في الجملة أو نقول معنى الاختيارية انه أن يضع وأن لا يضع شيئاً (قوله ومثاله علة الدلالة اللفظ على لفظه)

فذهب وهذه الدلالة تم جميع الالفاظ أى مستعملها ومعملها بخلاف الوضعية فالتام اقتضص
 بالمستعمل والشيعة أيضا التام الالفاظ بل وقد تكون العتلية فيبالس لفظ كالاصوات **فائدة** اعلم ان غرض المنطق الاماني
 واتحاد كرم الالفاظ لانتظار ادراك اليها آلات لاستعمال المعاني وحيث كان الامر كذلك لا يحصى نظيره وبغضون أخرى بل هو تابع
 للمعاني أى عبارة عبر عنها اقله وانظر هل يكون هذلس النوع المسجي بالاحتياطك الظاهر في المتأني انه لا يدل عليه لانه حذف من كل
 ما أنت مزمع من الثاني مثل ما في الآية الآن هناك ما يدل على الحذف وهو فعل الاحتياطك مع ان ما في الآية والترجمة يحتمل ان
 يكون مراد الشيخ واحد ويكون التفسير في العبارة لا غير فان قلت كيف يحتمل بينهما التساوي مع ان بينهما العموم من وجه دليل
 اجتماعهما وانفراد كل واحد عن الآخر قلت لا يكون كذلك الاحتياطك تفسير الوضعية من حيث هي فاعادوا القلبية كذلك وذلك
 خروج عن التن لاننا طالع عليه ما غاها القطة الوضعية وأيضاً وارد دخول الدلالة من حيث هي خرج من الاختصار المناسب
 لهذا الكتاب والخاصل انهم الاحتياطك من هذا الكلام بعيداً ان حذف من الاحتياطك هناك ما يدل عليه قطعاً بخلافه هناك نقائل
 ان قول بعدم الحذف هنا أصلاً يكتسب بل هو الظاهر تأمل

وانما اعتبره وحده لانضاطه وعموم نفعه في الثقات والعقليات وغيرهما والاعمال والتعليم فله النسب في شرح مختصره والدلالة مثله ذكره الاخرى في أوائل قصصهم وهي فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يسبح إن يفهم منه أمر وسواهم منه ذلك الامر لا

(قوله وانما اعتبره وحده لانضاطه وعموم نفعه) ولا كذلك العقلية والعادة فان العقول تختلف والاعداد تختلف والوضع لا يختلف وقوله وعموم نفعه هذا انضاطه ٣ والمراد بالعقليات العقليات العرفية مثل الواحد نصف الاثنين والمراد بالثقات ثقات ما قبل أو أرباب أو استفاضة والمراد بغيرها ما عدا ذلك من المحسوسات والمجرىات والحسوسات خطاب أو شعرا أو سقطة أو غير ذلك (قوله هي فهم أمر من أمر) تعريفاً بأنهم القدماء وأورد عليه أن الفهم غير الدلالة لانها وصف للفظ وهو وصف للشخص وهي متقدمة لمعارفنا الوضع وهو متأخر لنفعه على وجود الفهم وهي غريبة وهو معلول لانه يقال فهم (٣٧) المعنى من اللفظ لانه يدل عليه الميعول

ومرادهم لازم ذلك وهو كون اللفظ مفهوماً من المعنى واتكوا على ظهور أن الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فاطلاق الفهم على الكون المذكور مجاز مرسل من المطلق المزموع على اللازم والقرينة عقلية كما ذكره وهو ظاهر وأجيب عن الثاني بأن المعلول بالدلالة انما هو الفهم باعتبار كونه صفة للفهم وليس هو معنى الدلالة وانما علمنا ما كلف الفهم باعتبار كونه صفة للفهم ومنه هو لا يصح تعريضه بالدلالة وأجيب عن الثالث بأن الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة بل مجازاً مرسلان من نسبة الشيء باسم ما يؤهل هو اليه ونهب المتأخرون الى أن الدلالة هي الحقيقة أي كون أمر

(قوله ومرادهم لازم ذلك) يعني أن القوم المطلق والمزوم الذي هو الفهم ولم يشعروا به معناه الصريح بل ما به من معناه وصفه اللفظ أعني كونه مفهوماً من المعنى ولما كان هذا من قبيل الجازأشار الى قرينته بقوله واتكوا وقوله وان الفهم ليس صفة له أي لا بد أن يفهم ما يفهم الذي ذكره في تعريفاً معنى هو صفة وليس ذلك إلا كونه مفهوماً من المعنى (قوله وأجيب عن الثاني) حاصل الجواب أن الصفة المفهومة من معنى الفهم باللفظ وهو كون اللفظ المعنى الدلالة فلا يصح تعريضه بالدلالة فلا تقول كون اللفظ مفهوماً من المعنى الدلالة لان الكون هو عين الدلالة وحسنه فمضى قولك فهمت كذا من اللفظ لا بد لي عليه ما لك انصفت بالفاهمية من اللفظ لكون اللفظ معناه لفهمه والامرية أن هذا السؤال لا يرد على ما عر من السيد فلا يحتاج الى الجواب فان قيل يرد على قولهم فهم السامع المعنى من اللفظ لانه عليه أن الدلالة سابقة على الفهم لان الصلة سابقة على المعلول أجيب بأن المعنى أن السامع انصف بالفاهمية من اللفظ لكون اللفظ صالحاً أن يدل على فهمه اذ لم توجد الدلالة بالفعول لان الفاعل لا يراد وما يحصل فهم الفعل لم يصفق ارشاداً في تقدم الدلالة حينئذ (قوله بل مجازاً) حاصله أن اعتراضهم سني على أن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم حقيقة فيتأني تفسيره بالعلم وليس الامر كذلك بل مجازاً امر سلباً قبلت حينئذ انفاً وصح تفسير الدلالة

الفهم والعلة بخلاف المعلول فلا تضربه وأجيب عن الاول بان المعترض وقع غلط ناشئ من تفصيل المركب وهو اعتبار الفهم وحده دون شفعه قال الشيخ ذكر باقي شرح ايسافوجي ولما كانت الدلالة تنسب بين اللفظ والمعنى بينه ما بين السامع اعبرنا اضافته اشارة الى اللفظ واتارة الى المعنى فنفسر بفهمهم وتارة الى السامع فنفسر بفهمه المعنى لا انتقال ذهنه اليها اه قال في شرح المختصر فان الفهم الذي خبرت به الدلالة فهم مقيد بالمرور عن الذي هو الدال الى الدلالة هي فهم أمر من أمر ولا شأن الذي فهم منه أمر هو الدال لا غير والذي انصف به غيره الفهم لا أمر أي كونه فاعلمه لا الفهم منه ومثل هذا ما يوصف بالشرب فان الشرب من الماء في المعنى وصفه هو ما انصفه الشارب الشرب الفعل المقيد بالمرور وعن أجيب عن الثاني بأن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم مجازاً لكن اعترض هذا الجواب بشروطهم بين الدلالة الصلية والبعدية فأتى بأن تؤذن أن كلامنا حقيقة والا بطل المساواة قلت الظاهر ان النسبة لا تؤذن بذلك فالتسوية متطابقة على الفهم حتى يحكم بتسويتها بالفعل مع غير فلهذا يؤمن من الكلام الا ان الدال يوصف بالدلالة مطلقاً أو فهمه المعنى بالفعل وهو الفهم حقيقة أم لا وهو الجواز

بحيث يصح أن يفهم منه أمر - سواء فهم أوليهم أو غيرهم - وبعبارة أخرى كون أمر بحيث يلزم من العلم به العلم بأمر آخر وعليه يكون وصف الدال بالبالغة قبل الفهم حقيقة فإن قلت يلزم على مذهب الأقدمين حدوث دلالة كلام الله القديم لعدم الفاهم في الأزل و يلزم من حدوثها حدوث موصوفها وذلك باطل قلت أعجب بأن الصفة التي يلزم من حدوثها حدوث موصوفها هي الصفة الحقيقية والدلالة انما هي مجرد نسبة عبارة للدال فلا يلزم من حدوثها حدوثه كما أن التعاقب التخيري للحدوث حادث وهي قدعة بالمرية ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فلفظية وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وطبيعية لان الدلالة ان كانت اختيارية فهي الوضعية والا فان أمكن تخلفها فهي الطبيعية والا فهي العقلية فصارت الدلالة ستة أقسام فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة لفظ الأسد على السبع

بالفهم (قوله سواء فهم أوليهم) هذا الزيادة وقعت للشيخ السنوسي وتبعه عليها جامع وابست في كلام المتأخرين فلهذا يزعمون عند بناءه على فهمه كجماعة الخلاف بين الفريقين والحق أنه لا خلاف بينهم في المتأخر و ماثلون بأن الدال لا يوصف بالدلالة حقيقة إلا بعد الفهم ولم يدعوا بالحيثية مجرد المصادفة للفهم وانما أرادوا أن الدلالة هي كون اللفظ محلا لملق الفهم به وحاصله أن الأقدمين وان عرفوا الدلالة بأنهم أرادهم ما يفهم منه معا حوصفة للفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى كما تقدم عن السيد المتأخر ولم يقصدوا بقولهم كون أمر بحيث يصح أن يفهم الخ مجرد الصلاحية للفهم بل قصدوا كون اللفظ محلا لملق الفهم به وهذا هو معنى كلام المتقدمين فرجع الخلاف الى وفاق ولم يبق بين الفريقين شقاق وتوهم جماعة الخلاف معنى على تحكيم الاتساق مع الغفلة عن المراد وتقدم قول الغزالي من طلب المعاني الخ (قوله وبعبارة أخرى) أشار بهذا الرفع وهو مبني على هذا التعريف لما قبله (قوله وعليه يكون) أي على ما ذهب اليه المتأخرون وهو مبني على فهمه بخلافه هذا التعريف لتعريف الأقدمين وقد علمت ما قبله (قوله فان قلت يلزم) تبع في هذا السؤال الهلالي وهو معترض من وجوه الأول انه كان من حقه أن لو أتى بمن جملة الاعتراضات وبحسب عنه لكن الهلالي أتى به - والافتقار - الثاني أنه بناء على الخلاف بين الأقدمين والمتأخرين وقد علمت ما قبله الثالث أنه مبني أيضا على أن الفاهم هو المخاطب والخصم في خلافه كما حققه خاتمة المحققين شيخنا سيدي الطيب فقول - هذا - أشار على عدم الفاهم فيه نظرا لان الفاهم هو الله تعالى العالم بدلولات كلامه في آله وليس المراد بالفاهم المخاطب لما يلزم عليه من عدم دلالة كلامه تعالى على جميع معلوماته حتى فيما لا يزال لعدم الفاهم المخاطب كيف والعقل والنقل مطبقان على دلالة الكلام على جميع المعلومات أي تعلقيها ومعنى أنهم بالنسبة اليه مجاز ليس مقصودا على حقيقة بل المراد به علم المدلول من الدال لا يقال علمه تعالى المعلومات من الكلام الدال عليها يقتضي حدوث علمه مع أنه قديم لاننا نقول اذا كانت الدلالة قدسية فلا يلزم ذلك وذلك بمعنى أن تكون من في قولهم فهم - أمر من أمر - استدامة لتعليقية (قوله وذلك باطل) أي فيكون قول الأقدمين المؤدى الى هذا القول باطلا (قوله فلا يلزم من حدوثها حدوثه) تسليم حدوث الدلالة باطل لان معناها التعلق أي تعلق الكلام القديم بجميع المعلومات وهو نفسى والنفسى لا يتغير ولا يختلف فلا يمكن حدوثه وسيأتي لهذا الشارح قريبا أن تعلق الكلام الذي هو الدلالة قديم كالكلام والتعلق بالتخييل لا يصح لحدوثه وتقدم الدلالة (قوله والدلالة لفظية) أي منسوبة الى اللفظ وانما نسب اليه لأنه لا يحصر المعنى في ذهن السامع فإذا تكلم باللفظ متكلم يدافعهم بمعناه فحصل التشكك على ذلك المعنى بذلك اللفظ فهو الدال في الحقيقة وأما اللفظ فواسطة بينه وبين المعنى فوصفه بالدلالة مجاز منسب كما يقال في السيف قاطع والغاطع انما هو الضارب وهو آلة فقط (قوله لان الدلالة ان كانت اختيارية) أشار بما ذكر

المعروف حقيقة أو على الرجل الضاع مجازاً بناء على أن الجهاز موضوع بالنوع ومن ذلك دلالة
 الناطق القرآن على معانيه الانفرادية وكذا التركيبة لأن الحقيقة أدلالة المركب وضعية لاعقلية
 ودلالة اللفظ العقلية كدلالة اللفظ على لافظ يقوم هو به وهي عامة في جميع الافعال لأن اللفظ عرض
 يتصل أن يقوم بنفسه ودلالة اللفظ الطبيعية كدلالة أح على الوجع والصرخ الضرورى على
 مصيبة زلت بالصرخ ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الكتابة على الالفاظ ودلالة الإشارة على
 معنى نعم أو لا ودلالة غير اللفظ العقلية كدلالة النعير على الحدوث ودلالة الحدوث على وجود الخالق
 ومن هذا القسم دلالة كلام الله تعالى القديم أى المعنى القائم بالذات العلية على متعلقاته أفعالها
 الى وجهه حصص الدلائل فيما ذكر وهو صحيح واعتراض شيخنا ابن منصور عليه باطل ونص كلامه وفيما
 أشرنا اليه من أن الطبيعية لا اختيار في انظر إذا لفرق بينها وبين الوضعية في أن الدال لا يقتضى المدلول
 لذاته وأنه لا يترتب عليه إلا جعل قولاً لأن الله تعالى جعل الماء يترتب عليه النبات لم يترتب وهو سبحانه
 فاعل مختار ولو شاء لم يجعل الحجرة عقب النخل اه كلامه وهو تابع في ذلك للشارح في حاشيته على
 المختصر وزاد الشارح فالحق أن العادة اختيارية كل وضعية وفي اعتراضه تعالى ذكره نظر وذلك لأن
 الاختيار في الطبيعية معناه كما فسر به هذا الباحث أن الدال لا يقتضى ثبوت المدلول لذاته وهو
 مخالف للاختيار في الوضعية فمعناه كما قال باسنان الواضعة أن يضع اللفظ مثلاً لهذا المعنى أو لغيره
 أو بتركه معناه فاشبهه على هذا الباحث الاختيار في جانب الوضعية بالاختيار الذى ذكره المفسرون
 معناه الارادة ويصح أن يكون مثلاً لآلة والطبع وإذا علمت هذا فظاهر أن الاختيار في الطبيعية بالمعنى
 المراد في الوضعية فيكون المحصر محصياً وظاهر كلام المحشى حيث قال لا فرق إلخ أن الاختيار في المعنى
 وادس كذلك وإن كان الاختيار بالمعنى الذى ذكره في الطبيعة محصياً في الوضعية إلا أنه غير مراد حين
 إطلاقه في جانب الدلالة وإذا انتفى كونه مراداً عند الإطلاق ثبت المعنى الآخر الذى يتبعه باسنان وهو
 منتف في الطبيعة لأن الإنسان اختيارى جعله الحجرة دالة على النخل بل الحجرة معلوم عند جميعاً نعم
 غير قصد فيها وكذلك قول الإنسان أح مثلاً فأن الذى الجاء الى التلفظ بها انما هو الوجع وقد يختلف
 هذا المدلول كدلول الحجرة فظاهر من هذا كله بطلان قول المحشى لا فرق إلخ والشارح في حواشيه على
 المختصر فإنتفى إلخ لا يقال كلام الشرح باسنان انما هو في بيان الاختيار في الوضع لا في الدلالة لأننا نقول معنى
 قوله له أن يضع اللفظ لهذا المعنى أن يضعه ليكون دالاً على هذا المعنى أو على غير من المعانى أولاً
 يدل على شئ أصلاً فإن القرض من الوضع هو الدلالة فينبغى أن يرجع الاختيار إليها (قوله) بناء على
 أن الجهاز موضوع بالنوع) سياتى أن هذا هو الرابع وهو خلاف ما صلب محقق البيهقي (قوله)
 وضعية لاعقلية) أطلق في الوضعية والحق التقييد بالنوع كما فعل فيما أتى عند قول الناطق مسجل
 الالفاظ (قوله كدلالة اللفظ) أى المسجوع من وراءه دارولابنم وهذا الزيادة كافية بغيره
 لأن وجود الالفاظ المشاهد معلوم بحكمة الاسم لا بدلالة العقل وأما حكاية الالفاظ فإتباعاً لها
 بالعادة لا بالعلم لأن الكلام عقل لا يتوقف على الحياة وقد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في اللفظ
 وإنه بجانبيه لكن باعتبار من مثل قول القائل من وراءه الحداد ألقى (قوله) لأن اللفظ عرض
 أى لأنه أصوات مقطعة وهي كيفية تعرض لنفس الضرورى (قوله) الطبيعة) أى المنتهية
 الى الطبع أى القرينة التى طبع الخلق عليها والقياس طبعية لقول الخلاصة * وقيل في فعله التزم *
 وملتق التاء لأن النسب بمرتبة وهو دلالة وحمل المراد طبع اللفظ وأطبع الالفاظ صرح القطب
 بالنسبة اليه لما مثل أح قال فإن طبع الالفاظ يقتضى التلفظ به عند دعوى المعنى له (قوله) كدلالة
 أح) في القاموس أح الرجل بالخاء معمل وفي باب الخاء المجهة أح كلمة تكررت وتاء وقال السيد أح

غير منظمة قبلها هل ان كلامه تعالى بالمعنى المذكور ليس بحرف ولا صوت . وأما انها عقلية فلا ن
 تعلق الكلام وهو دلالة تنسب له كتنسب الى غيره من الصفات والتفسي لا يتغير ولا يتخلف والوضعية
 والطبيعية يصح تغيرهما كما تقدم . وأيضا تعلق الكلام قديم كالكلام والوضعية والطبيعية
 حادثان كوصفهما وهو ظاهر ودلالة غير اللفظ الطبيعية كدلالة جرت الى وجهه على أغل وأصغرته
 على الوجهين . وجب مع ما يستدل به الأطباء على المرض من هذا النوع والمعتبر عند القوم من هذه
 الاقسام القسم الاول فتنسب وهو دلالة اللفظ والوضعية . وإما ترجمه التاطم الا انه ترك منها وصفا ذكره
 في أول البت وهو كون الدلالة للفظية . ولا يقال حذف من البيت أيضا قيد الوضعية الذي ذكره في
 الترجمة فيكون من نوع الاحتياط لا ما تقول لم يحذفه من البيت بل هو مأخوذ من العهد الذي في
 الاضافة في قوله دلالة اللفظ . وإما اعتبار من الدلالات القسم الاول فقط لانسياطه وعموم النفع به في
 العقليات والتقليدات وغيرهما . وفي التعلم والتعليم بخلاف غيرهما مع خفة مؤنة اللفظ لانه كليات
 تعرض لنفس الضرورى ولذا قال ابن السكيت من الاطراف حدوث الموضوعات اللغوية بل يعبر بها
 في الضمير قال السعدى ولقد صدقوا ما قالوا وصدقوا ما وعدوا وصدقوا ما وعدهم وصدقوا ما وعدهم
 الكناية دالة على الاطراف فصار للشي وجودات أربع وجود في الاعيان ووجود في الازهار ووجود في

بفتح الهمزة وأضربها والهاء المهملة دال على وجع الصدر ويقال أح الرجل أح إذا سعل اه وهذا
 خلاف عرفنا اليوم فإنه به بالحاء المهملة دال على الوجع مطلقا وكلام السيد موافق لما في القاموس
 وهو مبني على عرفهم (قوله ليس بحرف ولا صوت) أى لوجوب حدوثهما وقتئذها ووجوب قدمه
 وبقاءه والتباني في الموازن بوجوب التبان في المزمومات (قوله وأيضا تعلق الكلام) قال شيخنا البازيغى
 هذا عين ما قبله فأدبه زيادة البيان (قوله كوصفهما) أى الموضوع والمطبوع (قوله ودلالة
 غير اللفظ الطبيعية) في وجود هذا القسم خلاف واختلافه عند غير واحد من المحققين وجوده
 أنظر الفرائى (قوله لا تقول) لم يحذفه من البيت بل هو مأخوذ من العهد كتب عليه بعض
 المحققين هذا الجواب لا ينافي الاحتياط بل يصح لان كونه مأخوذا من العهد لا يصير مذكورا
 حتى يحتل الاحتياط بل لفظ الوضعية محذوف من البيت على كل حال وعده به قصاراها أنظر في
 دالة على اعتبارها ملاحظا ومقدرا فيه فيكون قد حذف من البيت لفظ الوضعية الذي أثبت نظيره
 في الترجمة فالعين لهذا المحذوف هو القرينة العهدية وحذف أيضا من الترجمة لفظ المنظمة الذي
 أثبت نظيره في البيت فتم الاحتياط الذي هو من المحسنات ودفع ما قاله السيدى سعيد فلا اعتراض عليه
 (قوله لانسياطه وعموم النفع به) أما الانسياط فلائ ما وضعه الواضع لا يتغير ولا يتخلف بحسب
 الاختصاص وأما عموم النفع فإنه يعم الموجودات والمعدومات بخلاف الاشتراك مثلا (قوله في العقليات
 الخ) صواب في التعلم والتعليم وغيرهما في العقليات والتقليدات وغيرهما والطبيعية وأما عبارة
 فنقصى ان التعلم والتعليم في غير العقليات والتقليدات اذا العطف بنقصى المغايرة (قوله بخلاف غيرها)
 أى المنظمة . والوضعية وهما العقلية والطبيعية لا تختلف العقول ذكرا وبلاذة حتى ان بعض العقول
 يفاض بعضها والطبيعية لا تنسب لاختلاف الطوائع وأما ما وضعه الواضع فلا يتغير ولا يتخلف (قوله
 من الاطراف حدوث الخ) أى أطراف الله تعالى قال عوض من المضاف اليه أى من الامور الماطوف
 بالناس بها (قوله الاغوية) لا يختص بلغة العرب وان كان الغالب انصرف اللغة لها بل يشمل غيرها
 (قوله يعبر بها في الضمير) هذه دلالة الاطراف أى يعبر كل من الناس بغيره عما في نفسه مما يحتاج اليه
 في معاشه ومعاذ حتى يعاونه ذلك الغير عليه لعدم استقلاله بما يحتاج اليه فان الانسان لا يمكن تعينه
 الا بشاركته أبناء جنسه واعلامهم بما في ضميرهم من المقاصد والاعراض (قوله قال السعدى) أى في
 شرح النعمانية (قوله ولقد صدقوا ما قالوا) أى الاطراف (قوله فصار للشي وجودات أربع الخ)

العبارة ووجوده في الكتابة والأولان حقيقيان والآخران مجازيان اه والتحقق عند السوسى
 في شرح المقدمات أن الأول فقط هو الحقيقي وهو الظاهر **تنبيه** فان قلت كلام الشيخ السوسى
 في كتبه وغيره يدل على أن الفاظ القرآن تدل على الكلام القديم أعني المعنى القائم به - ثم سألته عن
 أي نوع هذه الدلالة قلت اضطرب فيها كلام المتأخرين فنقل عن الشيخ السكتاني في أجوبته أنه
 اختار فيها أنهم اوضعة وبناء على ما ذكره ابن الحاجب في مختصره الاصل من أن الكلام النفسى نسبة
 بين مفردين قائمة بنفس المتكلم وحيدته في مدلول جمل القرآن ودلالة لا يسع أن يكون الكلام القديم
 هو النسبة لامور منها أن النسب أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج والكلام القديم معنى وجودى
 متحقق في الخارج كسائر صفات المعاني ومنها أن النسب المدلول عليه يجعل القرآن شجرة جذو ثمارة
 تغارح حقيقا بينا وكلام الله القديم صفة واحدة لا تعدد فيها عند أهل الحق كسائر المعاني ومنها أن
 كونه نسبة يشقى التغير أى تغير الطرفين وكلام الله تعالى قديم لا يلحقه التغير وأما كلام ابن الحاجب
 فقد تأوله المحققون من شراحه وغيرهم بأنه لا بد فيه من تقدير مضاف أى ذو نسبة واختار ابن عربى
 بيانه أن زيد ماضى له وجود فى المصعد أو فى الدار أو حيث هو بخصه وهو وجوده فى الاعيان
 ويعبر عنه بالخارجى والاصلى والحقيقى فإذا خطر فى بال صار له وجود آخر فى ذهنك وهو الوجود
 فى الأذهان فإذا ذكرت اسمه صار له وجود ثالث فى كلامك وهو الوجود فى العبارة وقد قبله الوجود
 فى اللسان ليكون اللسان آية لا ذكره فإذا كتبت اسمه صار له وجود رابع فى كتابتك وهو الوجود
 فى الكتابة وقد قبله الوجود فى البنان أى الاصابع لأنها آية لكتابة اسمه - فاللهنى تابع للحقيقى
 والسانى للههنى والبنانى لسانى وواضح أن الأخيرين مجازيان كما قال اذا لم يوجد فى الكلام اللفظ
 الدال على ذاته لذاته وفى الكتاب الرسم الدال على اسمه لانفس ذاته (قوله وهو الظاهر) بيانه أن
 الذات انما يجد حقيقا معه وأما الذهن انما ترسم فيه صورتها أى مثل صورتها أى مثالها المطابق
 لها (قوله تنبيه فان قلت الخ) لما ذكر وجه الله أن دالة الفاظ القرآن على معانيه وضعة ودلالة
 كلام الله القديم على متعلقاته علية وبقي عليه القسم الثالث أشار إليه هنا (قوله نسبة) اخترع من
 المعانى المفهومة من مفردات القرآن كمدلول الله ومدلول الارض واسماءه ونحو ذلك فليست كلام
 الله قطعاً (قوله من ان النسب أمور اعتبارية) أشار بهذا الكلام الى تركب قياس من نأى
 الشكل الثانى وبيانه أن نقول لاشئ من النسب وجود فى الخارج والكلام القديم موجود فى الخارج
 ينتج من نأى الثانى لاشئ من النسب بالكلام القديم (قوله ومما غرقتنا براحة فيها) قال الهللى
 ادلا برباب ذومكة فى ان النسبة المدلول عليها بقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا ليست عين النسبة
 المدلول عليها بقوله تعالى وأرسلناك بالحق لواقع والمدلول عليها بقوله - ولعلنا وأوحينا الى ابراهيم
 وغير المدلول عليها بقوله سبحانه وأوحى ربك الى النضل وإذا كان التغاير فى مثل هذه الأمثلة واضحا فكيف
 به فى قوله تعالى وأما الذين - بعدوا الخ مع قوله وأما الذين شقوا وفى قوله تعالى ادخلوها سلام آمنين مع
 قوله اخرجهم منها مذمذم وحورا وإذا انشعخ التغاير مع الاتحاد فى النوع أعنى الانشائية والحادية
 فهو مع الاختلاف أوضح وأجلى (قوله وكلام الله القديم صفة واحدة) أى عندنا لا شعاعه بآنى
 هنا قياس من الثانى فىقال هذه النسب المدلول عليها بالفاظ القرآن متعددة حقيقة وكلام الله تعالى ليس
 متعددة حقيقة ينتج من أول الثانى هذه النسب المدلول عليها بالفاظ القرآن ليست بكلام الله (قوله)
 أى بتغير الطرفين مثلا قولك ردت قائم نسبة وعمر قائم نسبة أخرى والبرهان متعارفان يحصل
 التغاير فى النسبة بسبب تغير الطرفين (قوله وأما كلام ابن الحاجب فقد تأوله الخ) ممن تأوله ابن
 زكرى فى شرح المقاصد ومنه قول ابن الحاجب الكلام النفسى نسبة يجب ردها لم يرد الله ونسبة
 اه ومن صرح بهذا المضاف صاحب المراسد ومنه

في شرح العقيدة أن دلالة القرآن على الكلام القديم عقلية قال كدلالة استقنى الماء على أن المتكلم به مقتضى في نفسه لآله وانه تحدث في ضميره ذلك وهو مردود بأن الالفاظ ليست ملزمة عقلا بتسميع معان بنفس المتكلم بها والحق ما حققه العبادي ونقله عنه الشيخ ياسين في حواشيه شرح الصغرى من أن مدلول القرآن ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى بل مدلوله بعض متعلقات الصفة القديمة كما أن غير من الكتب الساموية كذلك قال وحينئذ يظهر أن مدلول القرآن غير مدلول الانجيل وهكذا ضرورت أن المتعلقات المدلولة للقرآن غير المدلولة لغيره فان فيه من الاحكام ما ليس في غيره اهـ وحينئذ نفهم به بكلام الله تعالى ما حقيقته لكونه تزلزل من الله تعالى ليس من تأليف الخلق ولا دخلا تحت كتبهم فتكون اضافته اليه من اضافة المخلوق لخالقه تشرنا كما يقال للجنة دار الله

وقل معترف الكلام النفسي وهو المنافي للجناب القدسي

صفة معنى قائم بالذات * ذونية مناقض الصفات

فحصل من هذا أن الكلام القديم ليس هو نفس النسبة بل هو صفة معنى متعلق بالنسبة لا عينها (قوله) في شرح العقيدة هي السنوسى وحزم العلامة القسطنطيني بأنها عقلية كما عندنا في عرضون ووجهه بأن قول الغائلي استقنى الماء يدل على قيام الطلب بنفسه وابست دلالة عليه بالوضع لان الواضع انما وضع الالفاظ لتدل على المعاني الكسائية في الخارج **ط** بل من تكلم بها فقد قامت معان باطنية فهذا القدر لا تعرض للواضع اليه وانما هو أمر يحكم به العقل من جهة الوجدان وهذا المراد بالدلالة العقلية وليس المراد بها ان الالفاظ ملزمة عقلا لقيام معان بنفس المتكلم بها اهـ أى ذلك لازم وما ذهبنا أو بينا وحينئذ فلا بد الاعتراض الذي أتى به بناني قسماً أتى وقال الشيخ سيدي محمد بن عبد القادر القاسبي نفسه ان الله تعالى تسمية دلالة لخواص استقنى الماء على ما ذكره دلالة عقلية تنظر واصله اصطلاح أو تحجوز في اطلاق العقلية على ما قابل الرضعية اذ الطبيعة أعظم من اعتبار القطع أو التظن أى تصدق بالعقلية وممراد ان الدلالة حينئذ طبيعية لانها تحتل النفس لان الله تعالى أجرى عادات الخلق صاحبة الكلام الساتى للنفساني ثم قال الشيخ المذكور وفرض دلالة لفظ استقنى الماء على ما في النفس انما هو مع نفي الاسباب المقترضية لعدم القصد من قوم وشبهه وهذا النظر انما هو في المنظر به أى استقنى الماء لان العادة انما تجرى فيه اهـ (قوله) ليست ملزمة عقلا أى الزوم الذهني بحيث كلما وجدنا لفظ دل على قيام معنى بنفس المتكلم به اذ قد يتكلم بالفاظ لا تقصد معانها أصلاً وحينئذ فالدلالة ليست عقلية وقد علمت من كلام القسطنطيني المتقدم أن هذا الاعتراض غير وارد على من يقول انما عقائده لانه لا يلزم من قوله انها عقلية أن يكون الزوم ذهني حتى يعترض عليه بأن الالفاظ ليست ملزمة الخ فكأن من حق هذا الشارح ان لو اعترض على المحجب بفساد القياس ان من شرطه المساواة وهي منتفية هنا لان مناسبة من نسبة الكلام النفساني الى المخلوق ونسبته الى الباري تعالى فيفتضى كلامه أن كل ما يلحق به كل مخلوق من باطل أو غير يد الى ان تلك المعاني قائمة بالباري وهو متكلم بها لانه الذي أوجد جميع المرووفات الحاررية على لسان الخلق فتأمل (قوله في حواشيه شرح الصغرى) عند قول الشرح وهو الذي عبر عنه بالنظم المعجز (قوله بل مدلوله) هذا الذي ينساق اليه العقل وقائله هو الشهاب القاسبي (قوله بعض متعلقات) المتعلقات الامر والهي والخبر وغيره فان الكلام ايدى به من جهة المتعلقات تنقسم الى أمر ونهي وخبر فالتكثير في تلك المتعلقات دونها ثم ان تلك المتعلقات تنقسم باعتبار الالفاظ الدالة عليها الى القرآن وغيره من بقية الكتب وحينئذ يظهر أن مدلول القرآن غير مدلول الانجيل كما في الشرح (قوله كما يقال للجنة دار الله) أى وان كانت الدور كالهاته لأن بناءها ليس من عن المخلوقين ولا هي من نوع بنائهم المكتسب لهم وعلى هذا تكون تسميته

والمجاز لكونه قصدت به الدلالة على بعض مدلول السفة القديمة كما يقال للكلام المترجم عن كلام
السلطان ولله المثل الأعلى هذا كلام السلطان وكما تقول للمعنى في القرآن عن الانبياء وأجمع الاصمين
هذا كلامهم مع انه ليس هو كلامهم بل جعل ترجع عن كلامهم وبه تعلم أن قول الأئمة بمن باب تسمية
الرجال باسم المدلول هو على حذف مضاف أي باسم دال المدلول كما سرح به بعض المحققين ولما كانت
دلالة اللفظ الوضعية وهي العبرة عندهم كما تقدم تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة مطابقة ودلالة تشمين
ودلالة التزام أشار الناظم الى القسم الاول بقوله (دلالة اللفظ على ما وافقه) أي على المعنى الذي وافق
ما وضع له اللفظ أي من حيث انه وضع له وكلامه يشمل الحقيقة والمجاز فهو أحسن من قصير المختصر
بالمسمى لانه لا يشهد بالمجاز فليزم عليه كون التعريف غير جامع (يدعونها) أي يدعونها (لدلالة المطابقة)
وذلك كدلالة اللفظ الاربعة على ضعف الاثنين ولفظ الأثنان على الحيوان الناطق ولفظ الاسد على
الرجل الشجاع عند القريبين بناء على أن المجاز موضوع كالمس فإن الوضع عندهم هو تعيين أمر للدلالة
بكلام الله حقيقة والتعليل المذهب كورائهم وتوجيه تخصيصه بالاشارة الى الله تعالى فقط (قوله مجاز)
علامة هذا المجاز زائد الدالان على مدلول واحد دلالة مدلول في الجملة مدلول كلام الله (قوله المترجم)
عن كلام السلطان) أي لكونه دالاً على المعاني المدلوله لكلام السلطان (قوله بعض المحققين) عنى به
أبامدين شارح السلم فاحشى مكانسة في وقته في تأليفه تكلم فيه على قوله تعالى وما محمد الا رسول
ووافق الحق سيدى احدى مقبوباته من تسمية الدال باسم ما يحاكيه في الدلالة وما لمحمد الا رسول
سيدى محمد بن عبد القادر القادسي وعلى هذا فالدلالة وضعية هذا ولم يجز هذا قول بأن دلالة النظم المعجز
على المعنى القديم طبيعة لان دلالة اللفظ طبعية أن يفهم أمر من اللفظ واسطة الطبع الذي جبل
عليه الالفظة والالفظة بالنظم المعجز هو المخلوق من ملاءم أروني وغيره ولا يتجلى في فهم أحد من طبع
المخلوق بكون واسطة في فهم المعنى القائم بالذات العلية من اللفظ المفروء (قوله تنقسم الى ثلاثة
أقسام) وجه الحصر في الثلاثة أنه لا يلزم من حضور اللفظ في ذهن حضور المعنى الالعلاقة بينهما
وهي إما كون اللفظ موضوعاً للمعنى كالمطابقة أو لأمر بزمه هذا المعنى ثم هذا الازم لما دخل
في مخرجه كالمعنى والنظم وأما تارة كالمعنى واللفظ وهذا الحصر استقرى لا على لانه في دلالة اللفظ
على مجموع الثلاثة أو على الشكل والجزء أو على الكل والازم أو على الجزء واللازم (قوله ما وضع له
اللفظ) صوابه على المعنى الذي وافق اللفظ وأما عبارته فمما قلنا لان معناها جسد على المعنى الذي
وافق المعنى الذي وضع له اللفظ والموافق غير الموافق فليز أن يكون اللفظ غير موضوع للمعنى نفسه
بل للمعنى الموافق للمعنى الذي وضع له اللفظ وهو طبع (قوله فهو أحسن من قصير المختصر بالمسمى)
ظاهره أن صاحب المختصر عبر في دلالة المطابقة بالمسمى وأبى كذلك بل عبر بالمعنى فهو في التنمين
والالتزام عبر بالمسمى وفي كلام هذا الشارح إشارة الى أن بين المعنى والمسمى قرناً واحداً أن المعنى
ما يعنى باللفظ أي مقصده فهو اسم مكان من العناية فإذا قلت معنى هذا اللفظ كذا فإما أن تدخل
العناية به وهذا ما يعنى به صدق بالمعنى والمجازي بخلاف المسمى فهو ما وضع له اللفظ ليعمل
عليه بنفسه وأما الفرق بين المعنى والمفهوم فهو واعتباري وذلك أن الصورة الحاصلة في العقل من حيث
انها قصدت باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصلت من اللفظ في العقل تسمى معنى ومما زاد دلالة معنى
بالمعنى نظر العناية باللفظ أي مقصده وسمي بالتفهوم باعتبار حصوله من اللفظ في العقل وأوردناه
فيه (قوله بناء على أن المجاز موضوع) أي بالتوسع لأن الراض اعتبر العلاقة بالتوسع وهذا هو الراض
كما هو مبدوء في التلويح وسيل غير موضوع أصلاً وبسرح صاحب المفتاح ومنه السد في
حواشي المطول ينبغي على الاول الرجوع أنه إذا استعمل اللفظ في جز ما وضع له أولاً به مجازاً غير شدة

واعترض بأن الحد يجب
فيه الحبيبات لانه لا يدل
على الحصول وانما يدل
على العاقبة فقط قوله
(دلالة اللفظ على ما وافقه
يدعونها دلالة المطابقة)
(قوله واعترض بأن الحد
يجب فيه الحبيبات)
ويجاب أن ذلك في حد
يطلب فيه الحصول وأما
في حد لا يطلب فيه
الحصول فلا تصح فيه
الالجبية

على أمر نفسه أو بقرينة فيدخل المشترك كعين أو لهم نفسه لأن احتياجه لا يقيس لتعصيل
الدلالة بل للرفع معارض لها من الإيماء بسبب تراحم الأوضاع ويدخل المجازية ولهم أو بقرينة وأشار
إلى الثاني بقوله (وجزئته تضمنتا) أي ودلالة الاقتد على جزئ المعنى الذي وضعه لولا أن من حيث إنه جزء
يسمونها تضمنتا أي دلالة تضمن كدلالة لفظ الأربعة على الواحد برعها أو الاثنين تضمها أو الثلاثة دلالة
أرباعها وكدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط واختلف هل فيها انتفال من فهم
الكل إلى فهم الجزء وعلمه الجمهور ولا انتفال أصلا بل ليس هناك الأفهم واحداً من قسم إلى المجموع
كان مطابقاً لقس إلى بعض الأجزاء كان تضمها وهو الصواب وأشار إلى الثالث بقوله (ولزم)

لم تكن دلالة عليه تضمها ولا التزاماً بل مطابقة ودلالة على جزء ذلك المعنى المجازي تضمن وعلى لازمه
التزام فتكون أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالضيق وهو الذي حققه السعد في المطول وصوبه
السويدي في شرح إيساغوجي وجرى عليه في المختصر وكذا الشارح هنا لأن اصطلاح الياسين
إنما هو على الثاني المرجوح وذلك أنهم قالوا أن استتلاف العبارة في وضوح الدلالة وخفاها على المعنى
الواحد لا يتأتى دلالة المطابقة وجعلوا المجاز باسمه مما يقع الاختلاف فزعم أن يكون المعنى المجازي
غير مدلول عليه بالمطابقة وهو ما دعا على أن المجاز غير موضوع وأن المطابقة لا تكون إلا مع وضع فذا
أطلق اللفظ وأريد جزء معناه أو لازمه مجازاً بقرينة فإن السامع العالم بالوضع يفهم من اللفظ معناه
الاصلي مطابقة لجزءه في شئته تضمناً أو لازمه التزاماً ثم واسطة القرينة يدرك أن المراد فعله والجزء

(وجزئته تضمها وما لزم)

أو الالزام مجازاً فالجزء مفهوم في شئ الكل لكنه مراد لافق شئته وبين فهم الجزء في ضمن الكل وإرادته
لا في شئته بغيره. والاول هو دلالة تضمن دون الثاني وليس هذا الفهم الثاني واحداً من الدلالات
الثلاث لأنه بالقرينة لا بالوضع فالدلالات الثلاث حينئذ ممتدة للوضع فقط وكون اللفظ حقيقة
أو مجازاً مستنداً لا شمال فقط وذكر السيد في حواشي العبدان الخلاف في المجاز هل موضوع
أم لا فلهي منشؤه هل الوضع تعين اللفظ بنفسه للمعنى وعليه لا وضع في المجاز أصلاً لأن الوضع لم يعين
اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة فاستعماله فيه بالنسبة لا بالوضع أو الوضع فعين اللفظ بأزاء
المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعاً فلا بد من العلاقة المعبر فوعها عند الوضع وعلى هذا الثاني
درج في الشرح وضموا عرف به الشارح الوضع عرفه في جمع الجوامع (قوله لأن احتياجه للقرينة
ليس لتعصيل الدلالة) معنى ذلك أن المشترك قبل الترتيب يدل على كل واحد من المعاني التي وضع لها
لكن دلالة جميع التزام الأوضاع فأنما جاءت القرينة بعين إحدى تلك الأوضاع فتكون إذن القرينة
في المشترك لا بعبارة تلك الدلالة معنى إنما تكون ثم كانت بل لتعنيها بعد وجودها وأما القرينة في المجاز
فهي لا بما دلالة لافق اللفظ انقضاء عند الإطلاق (قوله يسمونها تضمنتا) إشارة إلى أن تضمناً في كلام
الناطق عطف معقول بفعل محذوف يدل عليه بدعوتها وحينئذ لا يقال أن في كلام الناطق عطف معقول
عالمين بخلاف المعنى وهما عطف جزئته على ما تضمنت على دلالة مع اختلاف العالمين وهو
منوع كما صرحه في التسهيل كانوا هم (قوله) واستتدل في انتفال في هذا المسئلة ثلاثة أقوال
الاول أن مع انتقالاً من فهم الكل إلى فهم الجزء فكذلك فهم الكل سابقاً وفهم الجزء متأخر عنه وعلمه
الجمهور كان الشرح وهو الذي في التلخيص وجع الجوامع والسعد في مطبوعه ومعناه أن اللفظ إذا
أطلق على الكل يفهم الكل منه من غير مسالة أجزاء على الاضداد واحضارها بالبال ثم بلغت
الذهن إلى الأجزاء مفصلة وأما بتحقق تضمن هذا الانتفال الثاني فقط والمحصل أن أصحاب هذا
القول قالوا إن دلالة تضمن فهم الجزء بعد فهم الكل وهذا القول ليس صواباً لأن القول صرحوا
باللزام المطابقة في المركبات للتضمن ولا مبرهنة أنه لا استلزام على هذا القول لأنه يكون المعنى هكذا

• فهو التزام بمقتضى التزم • فقد تقدم أن المعترف في النطق من أنواع الدلالات التي تقسم واحد هو دلالة اللفظ الوضعية وأما
 الزايم في حقن البين إلى أن ذلك القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة مطابقة ودلالة تشتم ودلالة التزام وقد تقدم أن كلامه حذفا
 فالتقدير دلالة اللفظ الوضعية نسبة الوضع وهو تعيين أمر بالدلالة على أمر آخر فإذا عين الموضع لفظا معني في اللغة قيل إن ذلك اللفظ
 موضوع لتلك المعنى كما إذا عين لفظ الإنسان الحيوان الذي ينطق ولفظ الفرس الحيوان الذي لا ينطق فإياهما معناه الحيوان وخطو بيانه
 ذلك المعنى عند سماعه قيل في ذلك اللفظ ائعمال على ذلك المعنى وقيل في تلك الدلالات أنها دلالة مطابقة لأن اللفظ طابق معناه وأما
 أشار التاميم بقوله

دلالة اللفظ على ما وافقه • بدعوا دلالة المطابقة

أي دلالة اللفظ الوضعية على المعنى الموافق لتلك اللفظ أي المساوية فيما عينه في أصل الوضع من غير زيادة ولا نقصان بدعوا
 أي بدعوا دلالة المطابقة كدلالة لفظ الإنسان على مجموع معناه الذي هو الحيوان الناطق فلا يخفى بهن السامع معنى آخر من
 ذلك اللفظ وكان بعضا من ذلك المعنى المطابق لفظ قيل في ذلك اللفظ ائعمال على ذلك المعنى والتضمن وهو فهم الجزئية ضمن الكل
 كدلالة الإنسان على أحد جزأى معناه الحيوان والناطق وأما أشار التاميم بقوله وجزئته تشتم أي ودلالة اللفظ على جزء معنى
 ذلك اللفظ تضمن أي دلالة تضمن وأن خاطر بهن السامع معنى آخر ليس (٤٥) بعضا من المعنى المطابق قيل هو

فهو التزام أي دلالة اللفظ على معنى لازم للمعنى الذي وضعه حوله خارج عنه أي من حيث أنه لازم
 له هي التزام أي دلالة التزام بشرط أن يكون الزموم ذهنيا كما أشار إليه بقوله (إن بمقتضى التزم)
 كلما أطلق اللفظ فهم معناه جالا وكلامهم معناه جالا فهم جزؤه تفصيلا ولا خفا في كذب الكبير
 حينئذ إذا يلزم من فهم الكل اجبالهم الجزء تفصيلا لأن نفس قد انتقلت إلى تفصيل الجزء بفهمهم
 الكل وقد لا تنتف وما يجب من هذا الإرادة لا ينض القول الثاني أن دلالة التضمن لا تقتل فيها
 أصلا وليس الجزء فهمهم بخصه وانما اعتاد فهم واحد أن يقس إلى المجموع كأن مطابقة وإن يقس إلى
 أجزاء الأجزاء كن فمقتضى الدلالة على الكل انقسام الدلالة على الجزء فمقتضى الدلالة على الجزء انقسام الدلالة على الكل
 فهي بالتسوية إلى كل المعنى مطابقة والتسوية إلى الجزئية تضمن فدلالة التضمن على هذا القول فهم الجزء
 في ضمن الكل وحينئذ تحقق استلزام المطابقة للتضمن وعلى هذا القول لا يفسد وإن الحجاب
 والعرض والصدق في حيث والصدق في حيث الطول وإن أي شريف وغيرهم وصورة الشارح عند إدراج
 عليه شيئا بدى جدون في خبرته وهو الحق ونعمه • وجزئته تشتم لا انتقال • القول الثالث
 يقول بعد ذلك فهم أيضا كالاول لأن فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه فيكون الانتقال
 من اللفظ إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل عكس القول الأول وهذا القول باطل لأن التضمن من الخلق
 اللفظ فهم جزء المعنى لعدم وضعه ولا من فهم الجزء فهم الكل لأن الجزء أعظم ولا يلزم من فهم الاسم
 فهم الخاص بلطالمة لم تعرض له الشارح رحمه الله أصلا (قوله ودلالة اللفظ على معنى لازم الخ)

خارج عنه قيل في ذلك
 اللفظ ائعمال على المعنى
 الخارج عن التزام وهو فهم
 الالتزام في ضمن الملتزم
 والتسوية أشار التاميم بقوله
 وما لم يفهموا التزام أي
 ودلالة التضمن على معنى
 ملازم للمعنى الذي وضع له
 اللفظ كدلالة لفظ الإنسان
 على قابل العلم وعلى قابل
 صفة الكتابة وانما قلنا
 على قابل صفة الكتابة
 ولم نقل الكاتب لأن الأول
 يلزم الإنسان دون الثاني
 ومثال آخر لفظ الصدق
 عينه القصة في الجسم
 الكيف الذي يكون فون

رؤسنا يستعمل من الشمس وكما من الشئ فيقال إن لفظ الصدق موضوع لتلك الجسم الكيف فإما سمع السامع وخاطر
 به أنه ذلك الجسم الكيف قيل إن ذلك اللفظ دال على ذلك الجسم الكيف دلالة مطابقة فلا انتقال ذهنه إلى أي بعض ذلك الجسم
 الكيف من فقه أو خشب أو تراب فليس اللفظ الصدق دال على ذلك الخشب أو القصب أو التراب بالتضمن فلا انتقال ذهن السامع
 إلى الجسد الذي إنه دال عليه قيل إن لفظ الصدق دال على تلك الجسد لأن الالتزام ومثال آخر إذا سمعت لفظ الصدق فهمت جله ذاته
 وفهمت أيضا الحيوانية التي هي جزء منه وفهمت النضاعة التي هي خارجة عن ذاته لأن فهمها التهمة وهي على هذا وانما كانت
 الدلالة الثلاثة وضعية لا استدلالية الوضع فهو السبب الآن هذه السببية تامة بالتسوية إلى فهم جله المعنى الذي وضع له من عن
 له بالوضع وأما الدلالة الأخرى فليس الوضع سببا تاما لما له سبب الدلالة كذا اللفظ بمعنى فهم معناه وفهم ذلك السبب
 فهم جزئه فذكر اللفظ بالتسوية إلى فهم معناه هو السبب المباشر والتسوية إلى فهم جزئه هو سبب السبب وبمثل مثل ذلك بمعنى دلالة
 الالتزام فإن حذو اللفظ بالبال لأثره مباشر في فهم الالتزام بل بواسطة فهم الزموم الذي وضع اللفظ له • وأما علما كذا دلالة
 المطابقة تتوقف على مقدمة واحدة وضعية وهي قولنا كلما أطلق اللفظ فهم جسم ما يتفق جميعه على أهم وضعية والموقف دونه
 التضمن والالتزام على مقدمتين أحدهما المقدمية الوضعية المذكورة وهي قولنا كلما أطلق اللفظ فهم جسم ما والأخرى مقدمة عقابية

وهي قولنا في التضمن وكما فهم المحسى فهم جزء من الالتزام فكما فهم المحسى فهم لازم فنتج كلما أطلق اللفظ فهم منه جزء وأولاهم
استلزام في اللاتنيين المذكورين فقبل هذا وضعتان نظرا الى المقسمة الوضعية وقيل هما عقليتان نظرا الى المقسمة العقلية
قال الشيخ أبو عبد الله السرخس والحق ان الخلاف في ذلك لفظي فاما ان يبنى بالدلالة الوضعية انما التي تتوقف على الوضع وان كان الوضع
فيها كتابيا أو لم يكن فالضمن والالتزام وضعيان وان عني بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيه كتابيا فهم المعنى فالدلالة ان عقليتان وأما ان
ذهب الى أن دالة التضمن وضعية دون دلالة الالتزام فاعلم ان ما رأى أن أجزاء المحسى لم تكن خارجة عما هو عليه اللفظ صارت اللفظ
موضوعا وبالجملة فهذا اختلاف فلتسأل لا محال تحتاه بلفظه (ان بعض التزم) بمعنى يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون الالتزام فيها
بالعقل أى في ذهنه وبشأنه الالتزام الذهني وهو ان يكون المحسى كتابيا فهم من اللفظ فهم منه ذهنا لازم مع ذلك في الخارج
أما الالتزام انما من الالتزام في الخارج ففصل من هذا أن الالتزام ثلاثة الأول لازم في الذهن والخارج كالزوجة الاثنين والاربعة والفردية
لثلاثة فان الاثنين والاربعة لا يوجدان في العقل ولا في الخارج الا وهما زوج وكذلك الثلاثة لا توجد في العقل ولا في الخارج الا
وهي فرد ويسمى الالتزام المطلق أى لا يشيد بعقل ولا خارج الثاني لازم في الذهن لا في الخارج كالبرهان فاعلم ان بعضا من
في ذهن ولا يتصور معه البصر وما (٤٦) في الخارج متجانسان الثالث لازم في الخارج فقط كسواد الغراب والزنجي

لان الذهن لا يتقبل غرابا
أبيض ولا زنجيا كسواد
وهذا الالتزام الثالث لا يطلق
عليه في غير المناق دالة
الالتزام وأما في الاصول
وفى البيان

أى ان التزم بذهن ومراهم بالزوم الذهني أن يكون المعنى كتابيا فهم من اللفظ فهم منه ذهنا لازم مع ذلك في الخارج
الذهن والخارج معا كالزوجة المدلول عليه باللفظ الاربعة فانها لازمة لمعنى الاربعة في الذهن وفي الخارج
هذا التفرع راسب بجملة الكلام الطامع بما فهمه أو مبدى ونصه وان دل على ما لم يفهم اللفظ أى دلالة
الالتزام أى دلالة الالتزام فيكون الكلام على حذف شرط ومضافين (قوله أى ان التزم بذهن) ظاهره
مصادفة العقل الذهني وليس كذلك بل المعنى أهم كائنا ما كان فاللفظ أطلق العام وأراد به الخاص
والفرقة العرف فان التعبير عند المناطقة هو الالتزام الذهني فالتزم بذهن الالتزام الذهني مرادف
الالتزام البينى أما قلت في ذلك مذهبان أحدهما وهو مذهب كثير من المناطقة تزايد فيها وعليه
درج السوسى وشخصا سدى السيب وهو ظاهر كلام الشارح هنا انها فهم وهو مذهب الاكثر ان البين
أهم من الذهني فالذين هو ما يترجم من العلم بالزوم والمزوم العلم به وقيل البين ما لا يكون في بعضه بل يحتاج
الى فرضه منفصلة كزوم الحفوت الاجرام لانه لا عين أمرنا لثبوتها وهو التفرع من البين بنفسه الى ذهني وغيره
فان كفى في العلم بالزوم معنى انه كالحصول العلم بالمزوم حصل العلم بالزوم وعلمه بالزوم فهو
ذهني كزوم الزوجة للاربعة والبصر لى وان لم يكشفه العلم بالمزوم وحده بل افتقر الى العلم بالزوم
أيضا كغفارة الانسان لغرس فان مغفارة الانسان لغرس أمر لازم لانسان لكن من تصور الانسان
لا يلزمه بمجرد ذلك أن يحظر به بالمغفارة لغرس بل يتصور الانسان وهو غافل عن الغرس جهلة تكيف

(قوله فنتج كتابا ذكر اللفظ
فهم منه معنى جزء من أولاهم)
صوابا (٣) جوابه انه
لما كان المراد بإطلاق اللفظ
معناه مع الفهم الثالث فلا
تصريب (قوله في الدلائل
المذكورة) ليس في
دلالة التضمن طسريدان
الاولى أنها وضعية والى

ذهب الحنفى كان الثاني وغيره التابعة على الخلاف والى ذهب الجمهور يسمى الخلاف فهم ما على وجود الانتقال عنه
رغمه فذهب إلى باب الطريقة الاولى الى أنه لا انتقال فيها أصلا بمعنى أنه لا ينتقل من فهم المعنى شاملا الذى هو المطابقة الى فهم
الجزء الذى هو التضمن ببل ليس هناك الا فهم واحد ان قيس الى المجموع كان مطابقة وان قيس الى بعض الاجزاء كان تشمينا
واللهيب على بطلان الانتقال أنه قد علم ان الجزأ سابق على الكل في الوجودين أعنى الوجود الذهني والوجود الخارجى فان الاربعة
مثلا توجد اذا وجد الواحد متل قبها في الخارج ولا تنهم الا بعد فهمه فلو كان الانتقال من فهم الاربعة الى فهم أجزاءها كان
فهم الاربعة هو كرسا على فهم أجزاءها وهو باطل واما بطل الانتقال ثبت مقابلة ودليله ان وهو ان التضمن انما يكون فيه قد علم
بناء على أن الخارج فهم في ذهن الكل وإذا انتقل اليه فهم وحده لا في ذهن الكل وأجاب الجمهور عن تقدم الجزأ على الكل في الوجودين
بان ذلك اذا اعتبر فهم الكل في حد ذاته لا من اللفظ الذى وضع للكل ولم يوضع للكل فلا تسمى بجزأ كيف وهو مخالف الوضع اللفظ
للكل وأما فهم الكل من اللفظ اسما فهو اجابى والجزأ لا يتقدم الا فى فهمه التقصى ولذا قالوا ان النوع قد يشترط في ذهن
ولا يشترط الجنس بعنوان بخصوص النوع الحسنى والاجابى لا التصصى وعن وجهه التسمية بان الفهم في ذهن الكل اسما شرا أو
باسم انتدال وكل ما يجمع التسمية فتبين ان فيها انتقالا وله لا يلزم عليه ما ذكر

فلا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون لازم ذهنيا بل يطلق لزوم بأى وجه أمكن وذلك كثرت القواعد التي يستنبطون من الكتاب والسنة والفاظ الأئمة كدلالة قوله تعالى وجهه وفصله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والولد أتى برضن أو لأدهن حولين كاملين على أن أقبل الحمل ستة أشهر لان هذا المدلول لازم على القنطين وصدق عليه دلالة القنط على معنى خارج عما وضع له القنط وليست بدلالة الالتزام عند المطلقين لا شترطاهم فيها كون الزوم ذهنيا بحيث يكون لا يمكن أن يحصل الشيء في الفعل الا ويحصل معه شيء آخر لازم لذلك الشيء من غير تدبر ولا تفكير وبما قاله الازاميين وأما غير الذين فهو الذي لا يلزم من تصور الزوم والالزام العلم بالزوم ومثاله ما يلزم بعض الاعدا من كونهم ثمانية وثمانون واقعة فان تصور تلك الاعدا وتصوره عن تلك الصفة ولا تعلم هل هي حاصلة له أم لا الابدع استدلالا واستنباطا ما تفيض كل من تصور الثمانية والعشرين وتصور مع ذلك كون العدد مائة أو بالجملة أجزاءه حكم على الثمانية والعشرين بكونها مائة بل ولا في الستة التي هي أقرب لفهم من (٤٧) الثمانية والعشرين كذا في شرح

عنه • وقال لهذا الزوم لازم المطلق أو لزوم في الذهن فقط دون الخارج كالبصر المدلول عليه بلفظ العي فإنه كما تصور العي في الذهن تصوره البصر لانه لا معنى للعي الا بعدم البصر عما هو من شأنه فالبصر لازم في ذهنه وهو من شأنه الخارج وليس البصر مدلولاً عليه بالعي فثبت ان ذاك العي هو العدم والبصر حتى يكون البصر جزءاً من معناه وانما عدم المضاف المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج عن المضاف وأما دلالة القنط على خارج عن معناه لازمه في الخارج دون الذهن فلا نسي في المنطق دلالة الالتزام وتسمى بذلك في على الاصول والبيان وذلك كدلالة لفظ القريب على السواد والليل عن معانيه تعالى فهو من غير ذهن وهذه الطريقة أتم فاندفعوا على الطريقة الأولى درج صاحب القادر به تبعاً لصله فقال • والزموم قسم

ليس وغيره وذلك • واسطة يحتاج واليزلا
بل هو كالمسمى فها • قسم ذهنياً قد رزما

(قوله الزوم المطلق) مسمى مطلقا لعدم تشديده بالذهن ولا الخارج (قوله تصوره البصر) أي مفهومه وهو القوة الباصرة التي من شأنها إدراك ما ينطبع في أم أصول أشباح الاحسام (قوله وليس البصر) أصل هذا القطب في شرح التسمية ونصه • فإن قلت البصر جزء مفهوم العي فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتشبيه قلنا العي عدم البصر لا لعدم البصر (قوله العدم المضاف الى البصر) أي المضاف دون المضاف اليه ولكن لا بد من اعتباره بالإضافة والالكان مع مفهومه لعدم مطلقا وهو باطل فالإضافة معتبرة دون المضاف اليه (قوله وتسمى ثالثاً في على الاصول والبيان) وذلك كثرت القواعد التي يستنبطون من الكتاب والسنة والفاظ الأئمة ولا يشترطوا الزوم الذهني فخرج كثير من معاني الجاز والكتابات عن أن تكون مدلولاً لالتزامها من غير به كصاحب التلخيص فإنه قال بوجه طراز ذم الذهني ولولا اعتنا فافها بغيره أو غيره أراء أن الالتزام يحصل بحصول الزوم في الذهن سواء كان على القور أو بعد التأمل في الفرائض والامارات لا عدم تفصيل العمل المدلول

تصور الزوم والالزام مع العلم بالزوم كتمام الاعداد وتماثلها ومساواتها وحيدون الاجرام ودلالة قوله تعالى وجهه وفصله ثلاثون شهرا فمختلفا على طريقتين احدهما ان الاول يسمى ذهنياً والثاني يسمى بدنياً والثالث غيرها وانها ما ان الاول يسمى ذهنياً بينما والثالث غير ذهني وغير بين • والشارح أشار أولاً الى التقسيم الاول وجب حاله فخرج من هذا ان الالتزام ثلاثة ثم المبلغ الى القسم الثالث ادعى حيث أشار الى ما يعتبر في الاصول والبيان في التقسيم الثاني وحاصله ان الاصول والبيان يعتبرون بالزوم في الاقسام الثلاثة في الزوجية والمغايرة والتمام وهي موزنة كمال ملازمة في العقل وفي الخارج جـ خلاف ما فهم منه في الاحتراز من سـ ولولا القرب ثم المبلغ الى قوله وليست بدلالة الالتزام عند المطلقين لا شترطاهم على أشار الى الطريقة الثانية في التقسيم الثاني • وفي عليه القسم الثاني في قوله وأما غير الذين فهو الذي لا يلزم من تصور الزوم فيه مغايرة الانسان لقصر ثم المبلغ الى قوله فثبت ان اعتباري الزوم الخارج مالم يتصوره أولاً ان الالتزام في الخارج أولاً مالم يلزم في الذهن كسواد القريب والادوم في الخارج تأييداً على ما لا يعتبر في علم المنطق فكان السرد بالخارج ما هو خارج عن علم المنطق اه

بالعشاق ومنزل هذا الحديث
اليرم به لازم عقل لكل
جرم ولكن ليس بين اذ فهم
مسمى الجرم • وبغ عن
التكر حدوثه ولا يحكم به
عليه الا به • فظهر صريح
بل ر بما غلبت فيه بعض
الاذكار فحكيت بقدمه

(قوله فلا يشترطون في دلالة
الالتزام أن يكون الزوم
ذهنياً) هذا التخال من
تقسيم الى تقسيم واخصل
ان الالتزام ينقسم أولاً الى
مطلق والى لازم في الخارج
فقط ثم ينقسم المطلق الى
ما يمكن فيه تصور الزوم
فهو الالتزام كزوجية الاربعة
والى ما لا يمكن فيه ذلك حتى
تصور الزوم فيصير بعد
ذلك بالزوم كدعاية الانسان
لغيره والى ما لا يمكن فيه

فتميكننا الاتزام الخارج بسواد القرباب ليس بتعيين بل تطرية الحدوث للأجرام وكل لازم ليس ذهبيا على ما تقدم في تفسير الزوم
 الذهني من الذي إذا تصور الزوم تصور لازمه كزوجية الثلاثين والأربعة وثنتين الثلاثين المقدّمات العقلية المذكورة في دلائل
 الاتزام وهي قولنا كلهم المسى فهم لازمه فله معنى الزوم الذهني فله الشيخ الشرف هـ (تنبيهات) الأول في قول الناظم
 وحزبه فتميكننا أن ندلّ على الثبوت (٤٨) انما تكون فيما لا يجوز سوى المركبات وكذا دلائل الاتزام تخص بما لا لازم

على البياض وكذلك التعريف على الحدوث والأثر على وجود المؤثر أما الأولان فلا إن العقل يجوز كون
 القرباب أبيض وأبيض أزرق مثلا وإذا قطعت النظر عما في الخارج ورجعت إلى نفس حقيقة ما علمت
 انتفاء الزوم وأما الأخيران فلا إن العقل ليس كالأشياء والتغير والأثر على الحدوث والمؤثر بل ينصور
 الأولين ذاهل عن الأخيرين أو باهلا بل يزومهما لهما وهذا معنى عدم الزوم في ذهن وان كان العقل
 بعد الاستدلال بقطع الزوم في الخارج ولا يجوز انتفاءه وبه نظر أن الزوم في الخارج فقط قسمان
 قسم يجوز العقل انتفاء زومه في الخارج أيضا وقسم يحل في نفس الأمر في الثاني قسمها عند
 العقل بحيث يصير كالأشياء الزوم فهم لازمه فله يكون ذهنا حسنا حسنا وهو ظاهر وما هو لازم في الخارج
 فقط ما يترتب على الأعداد من التمام كالسنة والقسمة والعشر من النقصان كالتاسعة ونحوها
 لنقص أجزاءها من النصف فتدونه عن حلقها من الزيادة كاللثني عشر ونحوها بآثارها عليها
 الاتزام عن تعقل المسى في ذهن أصلا الذي هو الزوم البين المعتمد عند المنطقين والاسمائيين
 الاختلاف بالأوضح في دلائل الاتزام ونخرج كثير من معاني المجاز والكلمات على أن تكون مدلولها
 التزاما ولكن الذهني يختلف المراد به باختلاف الاصطلاح بين السعد الرازي عند صاحب
 التفسير بقوله وليس المراد بالزوم عدم تفكك تعقل المدلول الاتزامي عن تعقل المسى في ذهن أصلا
 أعني الزوم البين المعتمد عند المنطقين (قوله) وكذلك التعريف على الحدوث (تبع في هذا الإلهالي على عادته
 وفيه نظر بل ما هو من التعريف الا تصور متعة الحدوث وذلك جعله في الحقيقة في التفسير على الأعلى
 الحدوث والموجود في كلام السنوسي وغيره والأجرام على الحدوث وهو حق والظاهر أن ما ذكره الشارح
 من كون لزوم الحدوث لغيره ليس ذهنا غاهو باعتبار الاختصاص والاحوال بسبب أنه قال بعد ذلك إذا
 صار الزوم في الثاني ذهنا (قوله) ولا يجوز انتفاءه أي حكما يجوز في باض التي بسواد القرباب
 فالانتفاء الذي لا يجوز العقل حسنه وانتفاء الزوم في الخارج وأما انتفاء في ذهن فله العقل يجوز
 يعني أنه بعد العلم بالزوم بين الدال والمدلول يجوز العقل حصول الدال في العقل بدون حصول المدلول فيه
 وان كان لا ينفك عنه خارجا ذهني قوله الزوم الذهني هو أن يكون المعنى كالأشياء فهم لازمه فاللزوم
 في الخارج فقط قسمان كأشياء ذلك الشارح قسم يجوز العقل انتفاء زومه في الخارج أيضا وقسم
 يحل في ذهنه ذلك فله قد يغفل عنه ويعتقد أن القسم الثاني ذهني ومنشأ اللفظ اعتقاد أن الذهني هو
 الذهني (قوله) قسم يجوز العقل انتفاء زومه مثلا ما تقدم من دلائل الخ على البياض والقرباب
 على السواد (قوله) وقسم يحل في نفس بعد قيام الدليل والبرهان وذلك لا تقدم من دلائل الأثر على
 المؤثر فإن العقل إذا أخام الدليل بقطع المألوم وبين الأثر والمؤثر وبمجرد انتفاء الزوم بينهما (قوله)
 ما يترتب على الأعداد من التمام (الخ) تمام العدد مساو لآثارها من النصف والرابع والثلث

بعد عدم الزوم العقل دون الخارج كسواد القرباب والنجي ونحوهما
 وهذا القسم لا يمكن إندراجها في شيء من هذه الأقسام التي ما تنقسم الزوم إلى ذهني فقط والخارجي فقط وإلى سطران ثم هذا لا يخفى
 أنه ينقسم إلى ثلاثة الأول كالأشياء لا يخفى أن الخارج فقط كسواد القرباب لا يمكن صدقه على حدوث الجرم وتمام العدد وكل لازم
 غير بين لذهن الزوم المعاني لأن الخارج فقط فكلام الشارح مشكك ويبعد الجواب بان الخارج يطلق على ما سبق وعلى
 ما خرج عن الاعتبار في علم الشيخ فكل ما لا يعتبر عندهم فهو خارجي بهذا المعنى فيصدق على الحدوث والتمام ونحوها لان هذا المعنى
 ليس له ذكر في كلامه أصلا

كانت نقطة الجوهر الفرد وكذا واجب الوجود سبحانه وتعالى عن أن يكون له جزء فلا تضمن إذا وتكون المطابقة أيضا فإمكانه لازم بين
والسبب له لازم بينه في أعينهم كما كمالا وجدت دلالة التضمن أو الالتزام وجد دلالة المطابقة ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة
وجوده إمكان أن يضع اللفظ المعنى بـسـط لازم بينهما وبين المطابقة عموم وخصوص مطلق وبين دلالة التضمن ودلالة
الالتزام عموم وخصوص من وجه محتسما إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني بين وتفترق دلالة التضمن إذا كان المعنى حركياً
وللا لازم بين وتفترق دلالة الالتزام إذا كان المعنى بسيطاً وله لازم بدني لا يلتزم من لازم دلالة المطابقة كمالا وجدت
دلالة المطابقة وجدت دلالة الالتزام فاللأن كل شيء لابد له من لازم ولو كونه معار الفهم وردنا التعريف دلالة الالتزام انما هو الالتزام
البن بالحق الآخر وهو بالهم من فهم المعنى ففهمه وهذا ليس منه لان فهم كثير من الحقائق وتقتل عن سببها وادعائها

(قوله كانت نقطة الجوهر وكذا واجب الوجود) فيه مسودا بـلا يهمل الماهية يشبهونها والتقطعت في الاشياء النفسية والجوهر
الفرد هو الذي لا يشيئ القسمه ايضا فهو شئ واحد (قوله لا يمكن أن يوضع اللفظ المعنى بسيط) وذلك كانت نقطة فأنه بسيط ولا لازم
لها أصلاً وله لازم غير بين وهو كونها غير كبر معنا أو معانيها الغيرها وبمعنى بأن لها لازماً ما يتاوهدهم وقولنا انقسام
ويجيب في المثال المسححة وهي ان النقطة لما اختلف في أصل (٤٩) ثبوتها بغير ثبوتها بالضرورة

وجه نسبة الدلالات الثلاث الى الوضع انه سبب في الاولى وسبب في الاخرتين وقبل ان الاخرتين
عقلتان نظر الى ان سببها هو فهم ذلك والمزوم

والسبب ونحو ذلك لأنه بحيث انظر الى العدد والى آخراته وجد احدهما لازماً ولا ينقص
كأنه ما به نصف وهو ثلاثة وثلاث وهو اثنان وسدس وهو واحد فإذا انقسمت هذه الأجزاء وجدت
مسواً بالأصل العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وكذا العشرية والعشرون لهما نصف وهو أربعة عشر
وربع وهو سبعة وسبع وهو أربعة ونصف سبع ورابع وهذه الأجزاء مساوية لأصل العدد والعدد
التام من انقسمت أجزاءه عن أصله وان انقسمت على شيء ثم الأجزاء انقسمت على هذه الأجزاء وصاف وجميع
الإضافة كمال العشرية والعشر بر ما لم يمت تكرارها يقال العشرية لربع العشر لا مكررمع نفس
وليس عندهم في الاحكام عد الستة والى العشرية تمام العشرية والعشرون (قوله وجه نسبة
الدلالات الثلاث الى الوضع أنه سبب في الاولى) بحيث انه السبب في جوانب التضمن بأن الوضع ليس
هو السبب التام لأما نسبة لترتفع على امرين آخرين هما العلم بالوضع وخطو اللفظ بالمال وأجاب
بحواش أحسنها أنه لم يعتبرهما لاشتراط الدلالات الثلاث فيهما فالتفصيل المذكور ان وجد
وجودهما (قوله وسبب في الخ) هذا لا يناسب مختارهم لأنه لا انتقال في السبب بتقديم على
السبب وفهم الكل على أنه لا انتقال ليس سبباً على فهم الجزء اللهم إلا أن يجاب بأن المراد بالنسبة
المزوم الى الوضع سبب فهم المعنى وفهم اللفظ من فهم الجزء (قوله وقبل ان الاخرتين عقليتان)

(٧ - شرح السلم) كانت نقطة الجوهر الفرد الجسم عند الحس كما على فحين جسم تعلى وجسم طبيعي
فالجسم التعلى هو الذي ينقسم بقسم حقيقة يحصل فيها تفرق في أجزاء حقيقة وذلك كما في سائر الاجرام والجسم الطبيعي هو
الذي ينقسم بقسم وهمية يحصل فيه انقسام في أجزاء في الوهم وهو عندهم محيط الجسم التعلى من كس أجزائهم في
اصطلاحهم مطو لا يقبل القسمه مطو لا عرضاً ومقاولاً من كس النقطة فالنقطة مبدأ الخط واسد مبدأ السطح والسطح هو
الجسم الطبيعي والجسم الثاني محيط الجسم التعلى والقسمه تسفل في جميع الاق نقطة الجوهر الفرد وتفرق فيهم أن النقطة
رابعة الى الطبيعي والجوهر الفرد رابع (١) الى الفردة لأن قسمته في آخر جزئ لا ينقسم على كس طبيعي بل فيه نقص ولا يبل فيه
جوهر والنسبة وان دخلت فيهما بعداً فهي مختلفة لان قيمة التعلى حقيقة وقيمة الطبيعي وهمية مطو لا عرضاً وتفاوت قيمة
السطح وهمية أيضاً مطو لا عرضاً وقيمة الخط وهمية مطو لا فقط والجسم التعلى خط كتابه سطوحاً فحينها يتركب الجسم
الطبيعي هذا مذهب الحكماء وأهل السنة لا يرون وجود الجسم الطبيعي ولا ما يتركب من جسمه فلا طبيعي ولا حاد ولا خط ولا نقطة
والشاهد تدل على ذلك فلا يرى شيئا فوق الكتاب يتركب من الجسم والسطوح الستة اعتباراً بالوجود لها حتى في ثبوتها سائر ما ولا
يبنون الا الجوهر الفرد ومنه يتركب الجسم (١) لعله الى التعلى كتبه مصححه

في التسمية الثانية **أشكل** على جماعته من الفضلاء دلالة العام على بعض أفرادهم أي الحالات الثلاث هي لأن صفة المشترك كمن مثلاً لا يدل على زيد المشترك بالمطابقة إذا المطابقة مادل على كمال المعنى وهذا بعض ولا بالضم لأن التضن مادل على جزء المعنى وهذا جزئي والجزئي أغنياء بالمبالغة الكلي وسعى صيغة العموم كلية لا كلي والذي يقابل الكلية الجزئية لا الجزئي ولا الالتزام لأن الالتزام مادل على تخرج وهذا داخل ولا نه هذا الفرد إذا كان لازم للمعنى وبقيصة الأفراد مثله فأن المعنى حيث قد ثبت أن العام لا يدل على فرد من أفراد واحد من دلالات الثلاث قال القرافي وهو - وقال صاحب أورد في شرح المحصول

(قوله **أشكل** على جماعته من الفضلاء مالم) اعلم أننا إذا قلت المشترك كون مأمور بقتلهم فإنه لا يكون عاماً إذا كانت لا تستغرق جميعاً إذ كل يكون المعنى كل مشترك مأمور بقتله وحيث قد فهنا أمور ثلاثة أفراد المشترك كمن ووصف الموضوع الذي هو الاشتراك العام المصعب على الأفراد انتمسكية واحدة ووصف المحمول الذي هو الأخص بالقتل الصادق على ثلث الأفراد صدق المطلق على أفرادها إذا لاخر بالقتل لا عموم فيه لثمة دلالاته بخلاف وصف الاشتراك فيه العموم لوجود أداته وقد علمت أن العام لا يثبت لأفراده استغناءً لا يكون كلا وهي أجزاءه ووصف المطلق يثبت لأفراده استغناءً لا فهو كل أي هو جزئية فللمشترك كون على حد ذاته العموم ويثبت لأفراده من غير استغناء لا يكون كلا ووصف الأخص بالقتل لا عموم فيه وبه الاستغناء لا يكون كانه تخرج من هذا أن وصف الموضوع الذي فيه العموم كل لا كلية ووصف المحمول الذي لا عموم فيه كلية لا كل فقولاً لا يصح أن يدل على أفراد بالتمشيع لأن التضن مادل على جزء وهذا جزئي غير مسلم أن جزء من وصف الموضوع لا جزئي وقوله وسعى صيغة العموم كلية غيره - مسلم أن معنى من حيث وصف الموضوع الذي فيه العموم وأن معنى من حيث وصف المحمول فتخرج عن المفردات إلى المركبات والصواب أن العام (٥٠) يدل على أفراد بالتمشيع لأن كل فرد منهم جزء من حيث ثبت أنه لا استغناء

فيه ولا يثبت إلى أن معنى صيغة العموم كلية لأن ذلك من حيث وصف المحمول الذي هو من أحكام المركبات ولا ممانى المفردات وأيضاً فإن وصف

على هذا القول درج صاحب المفتاح وتبعه القرويني في التخصيص وكذا السبكي في جمع الجوامع وعلى القول الأول كثرة المناقشة كما قرأه براهمى على أن المراد باللفظية الوضعية فهم المعنى من اللفظ الموضوع كان بواسطة أم لا ووجهه أن المطلقين يبحثون عن المعاني العقلية الصرفة التي لا تدخل الموضوع فيم انتساب أن يرادوا بالعقلية ما ليس لغير العقل مدخل فيه وأما اللاتيين فأنما يبحثون عن المعاني من حيث أن الموضوع في داخلها كالمعاني المجازية فانتساب أن يرادوا بالعقلية ما ليس للعقل فيه

المحمول لا عموم فيه وكذا ممانى في الوصف الذي فيه العموم وجواب ابن خرون قد علمت عليه وأجاب القشاشي فقد مدخل كنت عليه ممانى ولقد بيانا فقولاً وكذا على الجزئية أن معنى أن زيد أجر ثمنه باعتبار وصف الموضوع الذي فيه العموم لا يقول له أحد أن الجزئية فنية والموضوع وحده ليس بقضية وأن معنى من حيث وصف المحمول ففيه أمران أحدهما أنه تخرج عن المفردات إلى المركبات لأن وصف المحمول خاص بالفضاء وانتهى ما أن وصف المحمول لا عموم فيه فلا ينبغي اعتباره وقوله وأيضاً فإن أفراد العام جزئي باعتبار كون العام يدل على كل فرد أن على استغناء لا لا يصح إذا العام لا استغناء فيه وسيتدفق بجزء لا جزئي وأن معنى من غير استغناء فهو - ولكن لا يصح كون زيد جر ثمنه - هذا الاعتبار هنا كانه أن معنى من حيث وصف الموضوع وأن معنى من حيث وصف المحمول قد علمت أنه لا عموم فيه فلا يصح اعتباره وقوله وأجزاها باعتبار مصادق عليه العام أن أراد قوله صدق عليه العام أي دل عليه العام باعتبار أنه يدل على كل فرد فهو معنى ما قبله وأن أراد أنه أي العام باعتبار وصف المحمول يدل على المجموع فيكون زيد أجزاء لا يصح لأن وصف المحمول لا عموم فيه ولا لا يصح إلا في القضاء ولا كالماني في المفردات ولأنه حيث قد سلم على الاعتناء الأول أن يكون زيد جر ثمنه لا جزئاً لا حكم على زيد مأمور بقتله لا يصح أن يقال فيه جزئي بل قضية جزئية لا تخصية فتبين بهذا أن ما ذكره القشاشي غير ظاهر اه وقال المحشي مرة ثانية لتسلك دلالة العام على أفرادها بله البتة نعمنا ولا غيرها - فهو نسا عن تركيب المفرد - فإن قولنا المشترك كون مأمور بقتلهم قضية ذات أفراد متضمنة أفراداً موصفين أحدهما الاشتراك العام لا تستغرق المصعب على أفراد انتمسكية واحدة وانها الأخص بالقتل وهذا لا عموم فيه معولاً وانما عموم به يدل فيثبت في كل فرد استغناء لا تخرج أن مجموع القضية عبارة عن أفراد ثبت لها وصفان الأول عام لا يستعمل به أحد دون آخر والثاني مطلق ثابت نفسه الاستغناء وإن الأول يدل على أفراد بالتمشيع لأنه فرض عام والعام كل واحد الكل أجزاء ما أنه فرض عام وظاهر وأما أن العام كل فلا أن العام لا يثبت لأحد استغناء لا والكل كلف والعام كل وأما أن أحد الكل أجزاء فظاهر وأن الثاني لا لفراة أصلاً

وأجاب عنه ابن هرون في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي بأن دلالة العام على فرد من أفراد طبائفة لا تمتطابق للعنى الكلية التى وضع لفظ العام لأن الواقع وضع مشافهة التكرار بصورة ذهنية وهى الذات المنصفة بالشرك ثم هذه الصورة والاشكال فى الخارج فالحاجة إليها فى الخارج صدق عليه لفظه وذلك بغير التكرار كرجل فلما مضى وضع لفظه على كل فرد من أفراد الواقع الخارج فالحاجة إليها فى الخارج صدق عليه لفظه بالطبائفة أى باختصار وقال بعض العلماء التأخر فى شرح إيساغوجى كان شيئاً للعلامة أبو حنيفة عن الفيلسوف رحمه الله يقول فى دلالة النصف وقوله هم هى الدلالة على الجزء

حتى يطلب خصوصية دلالة عليه أهل النصف وأغبره لأنه محمول المقصود من الجموع وهو أنه لأفراد الباطل الجمل بشواكل إنسان غير وأن أدنى فرد من الحيوان جميع أفراد الصادقة بالفرس وغيره لطل جمل على الإنسان ولكنه وإما أن يكن له أفراد يصدق على أفراد الموضوع العام صدقاً استقلالاً بأم من صدق عليها استقلالاً لاشئ الكلية فظهر أن العام أعم وأوسع من الأفراد وأنهم حيث ذاته يدل على أفراد النصف وأنهم هذه الحقيقة كل لا كلية وإن أحدهم هذه الحقيقة جزء لا جزئيات وأن نوههم استثناء النصف بناء على أن العام كلية لا كل غلط فاشأ من اعتبار وصف المحمول (٥١) ثابتاً لأفراد العام وهو تركيب

سواء فهم من اللفظ أو من غيره وقيل دلالة النصف وضعية للمحمول الجزئى فى الموضوع والالتزام عقلية لخروج الالتزام عنه وقيل الالتزام عقلية اتفاقاً واتفاظ الخلاف فى الضعية وهذا الطريق يعنى التى سلمها ابن عرفة والخلاف العقلى (تبيين) الأول وأورد الفراءى على حصر الدلالة الوضعية مدخل لكل اصطلى على ما ذهب منه (قوله) سواء فهم من اللفظ أو من غيره أى سواء وضع لكل لفظ أم لا وفيه إشارة إلى أنه لا يجب لكل معنى لفظ ضرورة بقاء كثير من المعنى كأفانواع الواقع مشابهاً لفظاً لها وإنما تعرف بالاضافة كراحمه كذا وكذا أنواع الطيور والأل (قوله) وقيل دلالة النصف وضعية (الخ) على هذا القول المحقق من الأصوليين كالأمدى وابن الحاجب والعبدلان الفهمى فى الدلائل واحد فأن اعتبر بالنسبة إلى كل واحد من الجزئين سميت الدلالة تعيناً وان اعتبر بالنسبة إلى المجموع سميت مطابقة وإما الذى يجمع الجوامع فقد تبع البيهقي فى اصطلاحهم (قوله) والخلاف العقلى هذا ما حققه الشيخ أبو عبد الله الشريف التليانى شارح الجمل وذلك أن عينه بالدلالة الوضعية أنها لقيت توقف على الواقع سواء كان الوضع كلياً فى فهم المعنى أم لا فالنصف والالتزام وضعيتان وإن عينه بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيه كلياً فى فهم المعنى فالدلائل عقلية (قوله) وأورد الفراءى هو العلامة من باب الدين بالعباس أحد ندرى من الصحاح المصرى الفراءى انتهت إليه رئاسة المالكية فى عصره ويرى فى النصفه وأصول ألف التصانيف السريعة كالتحسين وتوافقنا وشرح المحمول والتفصيل وشرحه توفى فى جنادى الاخير سنة أربع وخمسين وستة ودفن بالقاهرة وقد

النصف فيه وقوله كلمة غير مسلم بل هو كل ذلك والى ذلك لا يستقل وصف الموضوع ولا يستقل فهو كل وانما نشأت الكلمة من وصف المحمول الثابت استقلالاً وهو ليس يعلم بما هو علم وما هو مشأ الكلمة وليس يعلم واللفظ ثأمن إعمال هذا التفصيل واعتبار مجموع الضعية وهو معنى قولنا غلط ثأمن تركيب الفصل وتقريره بالمشأه أننا ناقضت العشرة أفردت به هذه قضية ذات أفراد ثبت لها وصف العشرة بالاستقلال ووصف الأفراد استقلالاً فهى كلمة من حيث الأفراد وكل من حيث وصف العشرة وأنهم يمكن عاماً اصطلاحاً كهم أساساً فى الاستغراق الذى هو خاصية العموم ومثال آخر أن ثأمن أهل مصر يرون كسائر الناس فهم هذه قضية ذات أفراد ثبت لها وصف أهل مصر بالاستقلال فلا يقال فى زيادة أهل مصر بل هم من أهل مصر ووصف الموت استقلالاً وكذا قوله تعالى يوم يكافى أولادكم فهو قضية ذات أفراد ثبت لها وصف الرعية المسترفة المجموعة بالاستقلال ووصف الأبناء استقلالاً وكذا قوله تعالى كل نفس ذات الموت ثبت ذات أفراد ثبت لها وصف النفس العام المستغرق بالاستقلال ووصف ذوق الموت استقلالاً ورس على هذا ما رويها العام فلا شك أن مشأه ثأمن كانت قضية العام كلية لا كل نوه من العام كلية أيضاً وتدين خلافة (قوله) وأجاب ابن هرون فى شرح مختصر ابن الحاجب (الاملى) فيه تنظر لأنه يلزم عليه أن يكون العام مطلقاً لا استغراقى فيه لأن جميع ما ذكره من البيان من خواص المطلق لا من خواص العام والكلام فى دلالة العام فى دلالة المطلق اه

فصل وتذللالة على
الجزئية وأما الجان أفراد
العام جزئيات ما اعتبار كون
العام على كل فرد فرد
وأما اعتبار ما صدق
عليه العام فنص على دلالة
اللفظ على جزئيات ما والشي
الواحد قد يكون له اعتبارات
ويحكم بعضها انتهى جواب
شيخنا فخره وهذا آخر
لفظ الفاضل في الثالث
قال الحافظ السيوطي
في أول فن البيان ان نفس
الدلالة للأطابقة والتضمن
والاشتراك ليس هو من
علم المتعلق بل هو امر
افرى وهو م صرحون
بأنه ليس من علمهم وانهم
يقولون انما يدركونه في
كتبهم احتياجهام اليه
اه

(قوله) تقول وكذلك الدلالة
على الجزئية (الجزئية
والكلية من التفاضل
وكل منافي المفردات وقوله
(افراد العام جزئية
باعتبارين) فيه ان
الاعتبارين المذكورين
مضدان اذ دلالة على كل
فرد فرد هي عين اعتبار
ما صدق عليه فيما
متعدان عبارة لاعتني
واذا اتحد المعنى فلا عبرة
بتعدد العبارات

في الثلاث أن دلالة العام على بعض افراده خارجة عن جميعها ليست مطابقة لأن اللفظ العام غير مراد
به المفرد وحده بل جميع الافراد دفعة واحدة ولاشك بان التضمن فهم الجزئية من الكل والعام
كلية لا كل كما تقرر في الأصول ولا التزام لان الفرد غير خارج عن مدلول العام ولو كان الفرد الواحد
خارجا لم يخرج جميع الافراد كما سيأتي من التضمن بل لا معنى وأجاب السبكي ومن تبعه بانها
مطابقة لأن قضية العام في قوة تضادها بعدد افراده وكل واحد من تلك القضايا يتبدل مطابقة فتكونا في
قوتها وهو غير صحيح والحق عند المحققين انها تضمن ضرورة ان العام مستغرق لجميع الافراد والفرد
الواحد من بعض الجميع قطعا فيكون مفهومه في ضمن الكل قطعا وقولهم العام كلية مؤول أي مدلوله
من حيث الحكم عليه كلية أو مدلوله مع ما نسب اليه قضية كلية وانما العلم من حيث هو كل وانما
الكلية القضية لشكله عليه ولا منافاة بين كونه كلا وكونه قضية كلية اذ لا مانع من توجه الحكم
الايجابي أو السلبي الى كل فرد من الافراد المدلول على جملته بالعام مطابقة وعلى كل فرد منها اشتمال
صرح به الاشارة الى ان السهم وردى وغيره (قوله ان دلالة العام) هو لفظ يستغرق الصالح من غير
حصص كلفظ المعاني في قولنا لا تؤذ اهلنا ولفظ المشتركين في قوله تعالى فاقنوا للمشركين (قوله
والعام كلية لا كل) هذا غلط ناشئ من تركيب المفصل ايم من اعتبار وصف المحمول ثابتا للعام
وهو تركيب المعام غير صحيح فان قائلوا للمشركين متعلق قضية كلية وليس الكلام فيها بجموعها وانما
الكلام في خصوص موضوعها أي المشترك كون فهو العام وليس هو قضية ولا كلية وانما هو مفرد كل
(قوله وأجاب السبكي ومن تبعه) المراد بالسبكي فاضى التضمن لتأخر الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين
ولقد عاصر سنة ٧٢٦ ولزم الاشتغال بشئون العلم على آية وغيره حتى مهر وهو شاب وصف كتابا
نقدية وشهرت في حياته كتب الى نائب الشام يقول أنا لوم مجتهد في الدين على الخلق ولا يسدر
أحد بردي هذه الكلمة وهو يقول فيما قال عن نفسه ومن نصايغه جمع الجوامع ومنع الموانع
وشرح مختصر ابن الحامب وشرح منهاج البصائر والتوسيع والترجيح والطهقات وغير ذلك مما
عنه الثلاث سبع ذى الحجة عام ٧٧٤ ومن تبعه الحق وزكرا في شرح مفقعة الزركشي ومن أجاب
به العضد الاصباني في شرح المحصول (قوله في قوة تضادها بعدد افراده) بانه ان قضية العام هي اقلوا
المشركين متعلق في قوله اقل زيدا المشرك وغير المشرك وبكر المشرك وهكذا بعدد افراد العام وكل
واحد من هذه القضايا يتبدل مطابقة على مدلولها (قوله وهو غير صحيح) أي لانه لا يلزم من كونه في
قوتها ان تكون دلالة كدلالة كل واحد منها ضرورة انه دال على جميع الافراد دفعة واحدة وعلى
المفرد الواحد اجمالا وهي دلالة عليه تنصيلا فلا يلزم من كون هذه القضايا المفردة يتبدل مطابقة ان
تبدل صفة العموم مطابقة لاشتمال على الجميع (قوله انها تضمن) أي وقول القرطبي ان التضمن فهم
الجزئية من الكل تقول هو كذلك فان العام محمول على كل وافراد التي تحتها جزأؤه (قوله
أي مدلوله من حيث الحكم عليه) يعني لان الحكم انما يوجه الى كل فرد فرد فلذلك كانت القضية
كلية (قوله أو مدلوله مع ما نسب اليه) يعني لان الحكم نسب الى كل فرد فرد من تلك الافراد فتكون
القضية حينئذ كلية (قوله وانما العلم من حيث هو كل) أي لانه شامل لجميع الافراد دفعة واحدة
وكل فرد من هذه فهو مفرد وليس بقضية ولا مركبا أصلا واذا اتفق كونه قضية وقت أم مفرد فكيف
يكون كلية وقد وقع في عبارة كثير من الأصوليين أن العام كل وفي الحق ان معنى العام واحد وهو كل
الافراد اه وحديثه في دلالة العام على جميع افرادها لمطابقة وعلى هذا ما تضمن كما هو الحق (قوله
الحكم الايجابي أو السلبي) أي نحو كل انسان قائم أو لا يقم ولا شك ان انسانا قائم ليس كل والحكم
نفي الى كل فرد فرد وقضية العام لا تكون الا كلية وقول الهالقي قد تكون جزئية نحو لم يعم كل

النسائي لا بد من اعتبار الحية في تعاريف الدلالات الثلاث ليسلم طردوا وكسها من الفساد لأن اللفظ قد يكون مشتركين المعنى وجزئته كلفظ الركعة الموضوع تارة لمجموع أركانها وتارة للاختصاص الخصوص أو بين المعنى ولازمة كلفظ الشمس الموضوع للقرص تارة وللشعاع أخرى فإذا أطلق اللفظ الركعة على المجموع المذكور كحديث فار كع ركعة يترك ذلك ما قد صليت ففهم الاختصاص في ذاته دلالة تضمن لامطابقة لانه وإن صدق عليه فهم المعنى من لفظ موضوع له لكن لرفه فهم منه من حيث أنه موضوع له بل من حيث أنه موضوع للركب المتدرج هو فيه وتذا إذا أطلق اللفظ الشمس على القرص كحديث تدفوا الشمس من ربه الخ وفهم منه لازمه الذي هو الشعاع ففهم منه التزام المطابقة أذ لم يفهم منه من حيث أنه موضوع له بل من حيث وضعه للزومه

أما من فيه نظر لأن كل هنالك يتفق على عمومها فليس هنا عام (قوله لا بد من اعتبار الحية) لأن الحية معبرة في الأمور التي تختلف بالإضافة والاعتبار وانما لم يسر حها العلم بها من شهرتها فليس أن كتابها مما يجوب خفة في التعاريف وحيث اعتبرت سلم كل من التعاريف من الانتفاض بالآخرين لكن يرد عليه أن التعريف محل الإيضاح والبسط فلو سرح بها كاقول أن الشرح كان أولى (قوله ليسلم طردوا وكسها) أي من انتفاض أحدهما بالآخر أما الطرد وهو انقاع ما إذا أطلقنا لفظ الركعة مثلاً على مجموعها ومطابقة وفيه انقضاء الاختصاص بالتضمن فيصدق عليه أيضاً المطابقة لأن الركوع موضوع للاختصاص أيضاً فدخل فيهما غير المحدود فيكون الطرد فساد الكونه غير مانع من دخول غير المحدود فيه وأما العكس وهو الجمع فهو لم يتصور الحية فكان إطلاق لفظ الركعة على الاختصاص فقط تضمناً فقط لامطابقة فلا يكون التعريف جامعاً (قوله كحديث فار كع ركعة) هذا الحديث صحيح متفق عليه أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاتي ليل مني ثماني وإذا أردت أن تنصرف فار كع ركعة يترك ما قد صليت (قوله ففهم الاختصاص في ذاته دلالة تضمن لامطابقة) معناه أن ذلك الفهم تضمن وإن صدق عليه أنه فهم تمام المعنى من اللفظ الموضوع له أذ لم يفهم من تلك الحية مثلاً إذا فرضنا اللفظ مشتركين الشيء ولازمة والمجموع المركب من اللازم والملازم كلفظ الشمس العرم والشعاع والمجموع المركب منهما فإذا كرر لفظ الشمس ففهم منه الشعاع فذلك الفهم مطابقة إن كان من حيث أن الشعاع تمام الموضوع له اللفظ وإن صدق عليه أنه فهم الجزء مما وضع للكل أو اللازم بموضوع اللازم أذ لم يفهم من تلك الحية لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق مرفوعة على إرادة المتكلم فإذا أطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزاء بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل التضمن فقط وقس على ذلك اللفظ المشترك بين المعنى وجزئته وبين اللازم ولازمة لانه يقول كون الدلالة تابعة للارادة بخلاف التصديق والحق أن الدلالة تابعة للفهم للارادة فيجوز أن يكون لللفظ دلالة باعتبار كونه مفهوماً للمعنى على أنه تمام الموضوع له تارة وجزأ من الموضوع له أخرى وإن أراد أن يشترك أحدهما مع سائر وإن لم يرد شيئاً فاعلموا أن ما زاد معناها للفظ وكنا على الباطن نضعف معناه سواء أراد اللفظ أم لا ولا نعي بالدلالة سوى هذا فنقول بأن الدلالة تابعة للارادة باطل كافي المطول تبع الشرح المطالع والحاصل أن اللفظ إذا كان مشتركين لجزء الكل وأطلق على الكل انتقل الذهن منه إلى الجزء كونه موضوعاً له إلى الكل أيضاً لكن انتقل إلى الكل متضمن انتقاله إلى الجزء أجباً لأنه إلى الجزء انتقالاً تقصلي قصدى بسبب كونه موضوعاً له واجباتى ذهنى بسبب كونه جزأ من الموضوع له له عليه دلالة دلالتان وكذا في اللفظ المشترك بين اللازم والملازم ينتقل الذهن منه إلى اللازم ابتداء كونه موضوعاً له وبسبب اللازم أيضاً وكذا في التضمن والالتزام إذا أطلق المشترك على الجزء دل عليه مطابقة وتضمناً على اللازم دل عليه مطابقة والتزاماً هذا المحص ما حققه السيد

(مستعمل الالفاظ حيث يوجد

امام مركب وامام مفرد)

لما ذكر الدلالة في الوضعية

واقامها وكان ذلك من

مباحث الالفاظ اذ لم يكن

باستعداد لانها لم تفسر او

انتهى عن الالتزام ذكرها

في هذا الفصل مباحث

الالفاظ باعتبارها آخر وهو

كون اللفظ في نفسه اما

مركب وامام مفرد والمفرد

اما كلي وامام جزئي والكلي

اماداخل في حقيقة جزئية

اولا وذلك ان اللفظ يتفرق

فيه باعتبارات كثيرة وذلك

قاله مباحث بصيغة الجمع

جمع بحيث عسى ان يثبت

وهو التفتيش والاستقصاء

واعلم ان يمكن ان تكون

الالف في الالفاظ

للمفرد والمفرد اللفظ الدال

بأرض وهو المقسم هنا الى

مركب والى مفرد يؤخذ

منه على هذا موضع المركب

وان دلالة المركب وضعية

تقسم الى الدلالات الثلاث

الوضعية كذا في درر

فائد كلام المحققين قال

ويؤيده قولهم المصرفة

اذا اعيدت فالثانية عن

الاولى اه وكون دلالة

المركبات وضعية قال ابن

عرفة هو المشهور فانظر

بطه في شرح السنوسي

له وقال ابن حرسون في

شرح ابن الحاجب

ان دلالة المركب عقلية

وان الوضع اختص بالمفردات انظر غمامه

واذا أطلق لفظ الركنة على الاتحاد والشمس على الشعاع ففهمه مباحثه مباحثا بقية لا تخفى ولا

التزام فانهم

فصل في مباحث الالفاظ

قد تقدم ان المعبر عنهم من اقسام الدال الاتحاد واللفظ الدال بالوضع وادرك في هذا الفصل ذكر مباحثه

من حيث كونه مركبا او مفردا وكون المفسر دكيا او جزئيا وغير ذلك ليسبق ذلك الى الكلام على

الكليات التي هي مبادئ التعريفات ومباحث جمع مباحث اسم مصدر بمعنى البحث وهو التفتيش

والاستقصاء قال

(مستعمل الالفاظ حيث يوجد • امام مركب وامام مفرد)

قسم اللفظ الى قسمين مركب ومفرد وما راد قسم اللفظ الدال بالوضع قال في الالفاظ للمفرد والمفرد

اللفظ الدال بالوضع فيؤخذ منه ان دلالة المركب وضعية يتفرع وهو التحقيق كايته الدمايني وغيره

في حواشي شرح المطالع فان قيل يلزم ان يدل اللفظ على الجزئية والالزام في حالة واحدة لاثنين من

جهتين مختلفتين فلنا امتناع في ذلك الاول كان معنى دلالة اللفظ على المعنى تحصيله وبإحاده فيلزم

من ذلك تحصيل المحصل وبإحاده الموجوده وتحال لكتلة لا تدل بذلك بل معناها التفتيش النفس الى المعنى

عند اطلاق اللفظ واتحمله وانما علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة وكانت تلك المعاني مرتبة في

العقل فاذا أطلق هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع تلك المعاني ولا يحل كل واحد منها (قوله

واذا أطلق لفظ الركنة) من الاول قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك الركنة فقد أدرك السجدة

ومن الثاني حديث الموطائي ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم العصر والشمس في جهرتها أي عائشة

رضي الله عنها ومنه ثم جعلنا الشمس عليه دليل لا الضول ان القرص لا يكون دليلا

فصل في مباحث الالفاظ

(قوله اسم مصدر) أي لا تمبدوه بغير زائدة فليس المقام هو ما كان كذلك فهو واسم مصدر ويصح ان

يكون اسم مكان كقوله مائة أدى محل الصل ثم انه كان من حق الناطق ان يقدم هذا الترجمة وفاق

بما حمل الباب السابق ويستغنى عن أنواع الدلالة وبعبارة يقول باب في مباحث اللفظ لان الباب

السابق أعني أنواع الدلالة من جملة مباحث اللفظ فقد ذكرنا الشيخ قدوره (قوله اما

مركب وامام مفرد) درج الناطق في تسميته اللفظ المستعمل الى المفرد والى مركب على مذهب من

يقول ان اللفظة ثنائية وهو الصحيح قال صاحب القادرية

اللفظ قسمان لهي مركب • مفرد أو مركب مؤلف

ومنهم من جعل التسمية مفردة وهي التي لا يدل جزؤه على شيء وهو ما يدل جزؤه لا على جزء

معناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه (قوله فيؤخذ منه ان دلالة المركب) بمعنى على المعنى

التركيب أعني الحادثات التركيب اذ قول زيد قائم يدل جزؤه من معنى على الذات المعينة وقائم على ذات ما

متصفة بالقائم وهاتان الدلالات وضعتان قطعا ولا خلاف في ذلك ويجمع الاقوالين بالاعراب المخصوص

يدل على ثبوت القيام وزيد وهو معنى ثالث حدث التركيب فالمراد دلالة زائدة على ما يدل عليه

مفرداته وهو محل النزاع (قوله وضعية بالتويع) الذي يؤخذ من كلام الناطق انهم موضوع فقط وأما

كونهم موضوع بالتويع فلا يؤخذ من كلامه ومعنى كونهما موضوع بالتويع ان المركب أنواع خبر

وأمر ونهي وبراء وكل منها موضوع لمعناه الخاص به (قوله وهو التحقيق كايته الدمايني وغيره)

(فأول ما دل جزؤه على * جزؤه معاكس مانلا)

عن أن حقيقة المركب عند المناطقة هو اللفظ الخال الذي يراد بجزئته الدلالة على جزئيه معناه يجوز بدقائه أن جلة هذا اللفظ تدل على معنى مركبي وهو كون زيد حاصل في القيام في الماضي أو يحصل في الحال أو الاستقبال وجزؤه هذا اللفظ وهو زيد يدل على جزئه هذا المعنى وهو أن زيد وكذا قولنا عبد زيد ونحوه معاكس بقصدية العلية فإن جزؤه هذا اللفظ وهو عبد يدل على مطلق عبد غير مقيد بألفته إلى زيد ولا غيره وهو جزئ من المعنى المركب وهو عبد زيد بقوله ما دل جزؤه ما كالجنس في الحد وقاعدة على اللفظ وقوله دل توطئنا بعده وأحتربه عن الماهل كدبر ونحوه على رأي من يسهل لفظا وقوله جزؤه مخرج الـ لا جزؤه كغيره لأنه لا يجر ولا موهل الجزء ولكن دلالة لشي من أجزائه كدبر وجل وقوله على جزؤه معاكس مخرج ماله (٥٥) جزء وله دلالة لكن لا على معنى

اللفظ الذي تركب منه نحو أبكم فإن جزاء وهو أب يدل على ذات متصفة بالأبوة وكذا جزؤه الآخر وهو كم يدل على سؤال عن عدد أو على إخبار بكثره لكن لا واحد من هذين المدلولين يجزئ من معنى أبكم ويخرج أيضا نحو يعبدون وعدتس وأمنن القيس ماله جزاء يدل على شيء غير مقصود إذا رافك الجنس المسمى لا مدلول عليه أجزائه إلا أنه قد مدلول يدل على العبودية والعبودية ليست جزئ شخص وقوله بعكس مانلا يعني أن الفرد وهو الثاني لا مركب أي المدكور بعده هو بعكس المركب أي بخلافه فإن في تعريفه هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزئه معناه بأن لا يكون له جزء أصلا كتمهرة

خلافاً لمن قال إنه عقلية ثم أشار إلى تعريف كل واحد من القسمين فقال (فأول ما دل جزؤه على * جزؤه معاكس مانلا) فأول مبتدأ وسوغ الاستدعاء مع تنكيره كونه صفة أقصد رأي فقسم أول وما بعده خبره وشم الزايفي جزئ لوزن والمعنى أن المركب عند المناطقة هو ما دل جزؤه على جزئه معناه نحو فام زيد فالجزء الأول من هذه الجلة وهو فام يدل على قيام حاصل في الماضي وجزؤه الثاني وهو زيد يدل على الذات التي حصل منها القيام وكل من هذين المعنيين جزئ من معنى الجلة الذي هو حصول القيام فيما معنى من زيد وكذا قولنا غلام زيد ونحوه من المركب الإضافي الذي لم يجعل علما بأن معناه ذات موصوفة بالعلامة وكذا شام وأيضاً عن عرفه واختاره التاج السبكي والضرافي وجمهم إن العرب هجرت في التركيب كاجرت في المفردات فليس لتأنيستهم تركب إلا إذا جمع في نظير في كلام العرب فلا يقدم مثلاً المضاف إليه على المضاف ولا الفاعل على الفعل لأن ذلك لم يجمع (قوله) خلافاً لمن قال إنها عقلية) يعني أن من علم معنى زيد وعلم معنى فام بأمراب مخصوص فهم بالضرورية معنى هذا الكلام وأن لم يسمع من العرب ويجهلهم أهلها كانت وضعه لتوقف المركبات على السماع كتوقف المفردات وإلى هذا القول ذهب ابن الحبيب والسكاكي ونحوه معاً مانلا وصححه الأزهري قال الخفقي سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي رحمه الله ولعل كلامهم عند التحقيق يرجع إلى وفان في الرضع أراد انقصي ومن أنشأه أراد التوعى فلا يبقى بينهم اختلاف حتى يبنى عليه شيء كما هوهم (قوله) وسوغ الاستدعاء به كونه صفة مقدر) نظيره مثال الموضع هو لو دخل من حسنائه عقيم واعتراض شخصاً بـ من مصر عليه فإن المبتدأ هو المقدر ولا علة لا بد من الظاهر أن الصفة قامت مقام الموصوف وأعرابته فتكون هي المبتدأ وادجائته يقال إن الموصوف لا يشهد بالضرورة كون المبتدأ في الأصل صفة لموصوف لأن الموصوف لا يحذف وتبقى صفة الالاء متسارعة استقلالها وتشبيهها بما غلبت عليه الأجسام فلا يضحى الموصوف وحشداً كما ينبغي الشارح أن يقول مقدر (قوله) لوزن) فيه نظراً لأن ضم الزايفة وقد قرئ في السبع في قوله تعالى ثم اجعل على كل جبل جنوداً من جنودهم جزئ مقصوم (قوله) وكذا قولنا غلام زيد) أشار به هذا الكلام

الاستدعاء هو أنه جزؤه لا معنى له كرف من حرف زيد منع لا أو معنى غير مقصود كعبه بل وأبكم كالجنس فاعكس في كلام الناطم بالمعنى القوي وهو مطلق نحو بل والمخاطفة لا عكس في اصطلاح أهل اللغوي

(قوله كالجنس في الحد) قالوا كالجنس ولم يوافقنا حقيقة والتريق بين العبارتين أن ما جعل جنس المر الحيوان بشرط كونه داخل في حقيقة المحدود كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والقمر وغيره ما هو حقيقة ما ذكر ما جعل كالجنس كالقطعة مالا بشرط فيه ذلك فإن ما يعني شيء كأي صديق على ما هو داخل الحيوان يصدق على ما هو خارج كالخاصة العرض العام وكذا على ما هو عام الماهية كالنوع فلما كانت تصدق على ما ذكر كجنس كالجنس نظر المدقق على ما هو داخل وشارح ١٠ وقبل اعتاقيل فيها كالجنس ولم يقل فيها جاس لانها بمعنى شيء وثني فقال في الجنس والفصل والخاصة العرض العام والتويع لانها كلها هي من الاشياء كما كانت ما لفظاً مشتركاً بين هذا والحافتي ولم يخص واحد منها قبل فيها كالجنس

واعياد التأليف يذكر المركب وتصر بنعم أن المفرد سابق في الوجود لأن قعود المركب وجودية وقعود المفرد عدمية مسببة ولا يعقل
سبب أمر الابد تعقل ذلك الأمر المسلوب بالتقابل بينهما تقابل العدم والملاكتول تعقل الاعدام الاعدكاتها والمركب هو ذو الملاكتة
فإن قدمه فانه في شرح الحلال (٥٦) وقاعد ثلاث غير مستتر يعود على ما هو الرابطة بين الصلة والموصول ومعقول لا تدعى محذوف

يعود على المركب والتقدير
بعكس المفرد الذي تسع
المركب حيث ذكره بعد
فما تقدم من وقوعه لا محذور
ومستترا لا محذور خلافا لما
وقع في شرح التأليف مما هو
سبق قوله تعالى أعلم
بدل على ذات متضمنة بالعبودية

المراد منه في البوصى في شرحه لجمع الجوامع من أن المركب الإضافي الذي لم ينقل إلى العلية نحو
غلام زيد مفرد متمدن بشرط في المركب كون الأجزاء متساوية لأن جزءا الأخر المادى وهو زيد خارج
عن معنى المضاف وأما من لا بشرط ذلك ويعتبر الصورى والمادى فهو عند متركب لأنه جزءا من
المادى الأول والصورى اه فردا الشيخ البناء هنا تعالاه من شيوخه بأنه متركب حقيقة على كل
حالة من المذهبين لأنه جزءا من مادى من سوى صورته لفظ غلام ولفظ زيد وهما مادان وكل منهما دال
على جزءا من المادى التركيبى وكون المضاف إليه خارجا عن معنى المضاف لا يستلزم أن يكون خارجا عن
المجموع وهذا الوجه أحد الأقطار الثلاثة فيه انظر شرح المربع كشفا ليدى الطب ان شئت
(قوله وهو كالمخس) أى وليست حقا حقيقة لأن المخس هو ما يقع في الجوامع بقصد ما هو وعلى
كثير من مختلفين بالحقيقة كما رأى لكنها كالمخس في العموم والاباه (قوله فخرج عن الماهل) فيه
إشارة إلى الاعتراض على قدوره حيث جعل الماهل خارجا بقوله دل ووجه الرد ما واقعة على
اللفظ المقسم وقد مر أنه خاص بالدال وضعه على أن الدال هو الماهل خرج بقوله يدل لأن الدال هو الماهل لم
يشتمل كالمخس بل بعض المحققين (قوله يدل جزؤه) فيه إشارة إلى الاعتراض على قدوره لأنه جعل
دليلا على أنه ليس بصواب بل دل جزؤه كالمخس فلا يمكن أن يكون احتماراً عن شئ لأن الخارج إنما
يكون بالوصول والجواب به يكون بطلان الاعتراض عنه فلهذا عدمه فلا باعتبار الخارج مردوداً به
لا يكون فداً لأن ما أخرجه به وهو الماهل قد خرج بماله فلهذا قبل إضافة اسم الجنس إلى المعرفة في
قوله جزؤه فبعد الماهل أى دل كل جزؤه من أجزائه ونحو زيد قائم كل جزؤه من أجزائه لا على جزء
معناه ضرورتاً من أجزائه ملائمة له أصلاً كترى والفانى قلنا المراد بالخارج كمال القوى العرفى
ما صار له الماهل متركب أى الجنس وبلا واسطة فلا بعد العكس كترى والفانى لأن كلامه ثم ما جزؤه
لا جزؤه ولا متافى هذان دون ذلك (قوله فإن كلامه يدل وبذلك دال على معنى) أى موضوع لعنى يدل
عليه في المازج لأنه لا بد لاعتبار هذه الدلالة حتى التركيب (قوله فإن عبيد على ذات الخ) كلامه يقتضى
أن العمود يتبعه لا حقيقة بعد النسبة وليس كذلك لأن الدلالة لا تجزئ العالم المتفرد من المركب على ما رأى
وعليه فخرج مجموع عكس وكذا عكس كقوله مادل جزؤه وحينئذ يتبين هذا القيد ضائعاً عن كل
ما خرج به خرج بماله لأنه إذا لم تكن أجزاؤه كذلك دالة كانت خارجة بقوله دل جزؤه فيبقى

فأما قوله تعالى أعلم
بدل على ذات متضمنة بالعبودية

(قوله واعياد التأليف يذكر
المركب الخ) حاصل ما زاد
على ما ذكره في شرح
المقدم وغيره أن المركب
متأخر عن المفرد تركبه
منه والمفرد متأخر عن
المركب لأن قعود عدمية
بخلاف الدور وحاصل
أنه لو كان ذلك المركب
أى مفرداً كزيد قائم
ونحوه متأخر عن مفرد
المفرد كزيد وعمر
وبعدها ومفهوم المركب
وهو مادل جزؤه على جزء
معناه سابق على مفهوم
المفرد وهو لا يدل جزؤه
على جزء معناه لأن التأني
سبب الأول وسبب التأني
فرع عن وجوده فخرج
من ذلك أن المركب
لم يصدق ومفهومه وأن
مصدق المركب متأخر
عن مفرد المفرد
ومفهوم المركب متقدم
على مفهوم المفرد فلا دور

فالالتصاف ولما كان التصر غير إجماعى انتهى وقد تم تعريف المركب على تعريف المفرد تقدم مفهومه
على مفهوم المفرد ولما كان التصر إجماعى انتهى وقد تم تعريف المركب على تعريف المفرد تقدم مفهومه
المركب أى طلب ونحو وغيره والله أعلم

وهي كل المعنى لا جزئيه وكذا امرؤ بمعنى رجل وقوله يخرج بهذا القيد أيضاً أياكم وإنسان لان
جزء أياكم وهو باب يدل على الواحد وكذا كم كتابه عن عددهم عنه أو غير بكثير وكذا ان في انسان
حرف شرط وهذه المعاني أحسن من معنى أياكم الذي هو شخص متصرف بالكم وإنسان الذي هو موصوف
حيوان ناطق فيسه نظراً لان كلام من الأب وكلم لا يصح كونه جزءاً من أياكم الذي هو موصوف بآلة الله من مشتق
من البكم ولأن ان جزء من انسان لانه مأخوذ من الانس أو من التسيان على الخلاف فيه كما يقال في
رجل انه مركب من أمرين من الرتبة والجولان والصواب انه ما خرجاً عما قبل هذا القيد وزاد
الشيخ السنوسي وغيره في التعمير بدلالة مقصودة والاول لا احتراز به عن نحو الحيوان الناطق اذا
جعل علماً لانسان فكل من جزء يدل على جزء معنى الانسان لكن هذه الدلالة غير مقصودة من
العلم لان المقصود منه تعيين معناه والمعنى الاصلي التركيبي غير ملحوظ فيه البته واستحسن الشيخ
السنوسي أن يرا فيه بعد مقصودة خالصة أي من شوائب العلية للتعمير به عن العلم الاضافي الذي
يقصده مع تعيين معناه فادع التركيبي افترض تفأول أو مدح أو غيره كما في أبي السعود وحققة
الاسلام ونحوهما وكان التوهم لم يعتبر وهذه الدلالة لان المقصود بالغات من العلم انما هو تعيين المعنى
قوله على جزء معناه ضاعاً والحق في الجواب عن هذا ما يجب به الشارح في حواشيه على المختصر بانهم
لم يعتبروا خصوص دلالة الجزء حال حرفه بل مرادهم ان يتناول اللفظ فان كان لبعض اجزائه
دلالة على تصدير انفراد من هذا القيد والافعال فيه (قوله وهي كل المعنى) قال شيخنا البيهقي كل
المعنى هو ان كانت المعاني تدل على العبودية غير لاحظة في اصلا (قوله وكذا امرؤ بمعنى رجل)
أي فانه يدل على ذات متصفة بالرجولية وهي كل المعنى وهو ايضا غير ظاهر اذ رجل لا يكره شائع ومعنى
امرؤ القيس ذات معينة اذ العلم المقصود منه تعيين المعنى فايست حينئذ الذات المتصفة بالرجولية
هي كل المعنى قال شيخنا المسد كور وقد تعلم ما في كلام شيخنا ابن منصور فانظره (قوله جزء من أياكم
الذي هو من آداة الهمزة) لان وزن أياكم أفعل فالهمزة زائدة ولا وجود لهذه الهمزة في الاصل الذي هو
البكم بل لا تركيب فيه اصلاً وليس لنا أن نعتبر المشتق دون المشتق منه لان بعض الاول مأخوذ في
الثاني لا بحال (قوله لانه مأخوذ من الانس أو من التسيان) الاول للبصر بسبب فهو فعلا من
الانس قال بعضهم

وما هي الانسان الا لانه ولا القلب الا أنه شغل

والثاني للكوفيين وأصله انسان فهو افعال من التسيان نقلت حركة الياء الى السين تخفيفاً وحذف
الياء لانقاء الساكنين ويدل لهذا تصغيره على انبسيان ودعوى الشذوذ على خلاف الاصل ولبعدهم

قالت وقد سمع الفراق وكأشبهه قد خلط الساقين والكاس

لانسين تلك العهود فاعلم سميت انسانا ليكونك نامي

وهو اسم جنس افسر ادى يقال على الواحد المذكور والمؤنث وفي القاموس والمرأة انسان وبالله عامية
وبه تعلم ما في قول بعض المولدين

انسانة فتانة • بدو الجني منها خيل

(قوله من أمرين من الرتبة والجولان) الامر من الرتبة بفتح الراء ومن الجولان بضم الجيم وسكون
اللام (قوله دلالة مقصودة) الحق أنه لا دلالة لجزء العلم المقول من المركب على جزء معناه لا دلالة
مقصودة ولا غير مقصودة فالصواب ترك هذا القيد كما في النظم (قوله افترض تفأول أو مدح)
من ذلك قول أبي العلاء المعري

سأني فقلت مقصوداً بعد • فكان اسم الاميراهن فالا

لأعماء الأصلي وقوله بعكس ما تلاه بعكس بالتنوين خبر مقدم وما تلاه مبتدأ مؤخر وما واقعة على
المشرد والمعنى ان تعرف المفراد التي تلا المركب كائن بعكس تعرف المركب والميراد العكس المعقود
أي اختلافه فيقال في تعرفه هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة فيدخل
فيه ما لا جزئه كماء الجوز ولعله لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع وماله جزء مغير بالابوضع كزيد
ومثله أبكم وأسان ورجل على ما هو الحق وماله جزء دال على غير جزء معناه كبعدك وأمرئ القيس وماله
جزء دال على جزء معناه دلالة غير مقصودة كبر وان ناطق على ما على انسان معين (في تعيين) الأول اعلم أن
الجزء معين مادي وصوري فالمادي هو نفس حوهر اللفظ كغلام ورجل يمدن غلام زيد ورجل هو
الهيئة العارضة فان كبر وتغيرهما في السر برتبة وصورة تأليفه ثم الجزء المادي قد يكون مقدرا
في اللفظ كالنساء المنة فانهم من قبل المادي عندهم واختلافوا في الصوري هل يعتبر في المركب
أولا يعتبر والصحيح عدم اعتباره ولذا قالوا في الفعل نحو قام انهم من المفرد اعدم اعتبارهم جزاء الصوري
الذي هو الصيغة والا كان من كمال ان فيه جزأين المادية والصيغة **والثاني** في قدم الناحم المركب
وتعرفه على المفرد لان التعرف باللفظ هو ومفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد عددي لانه سلب
فيه ما ثبت في المركب

وقال آخر رجل اسمه أبو الحسن

قصدت أبا الحسن كإراء • بشوق كل مجذبي إليه

فلم أن أئت رأيت فردا • ولم أرسى بذنه أبدا

فقوله أبا الحسن لقب وكنية لان الفرق بينهما اعتباري وقيد الحقيقة مراد في الأمور المختلفة بالاعتبار
انظر ريس على مختصر السعد والقصاني على التوضيح **(قوله لا معناه الأصلي)** أي لا فائدة معناه
الأصلي أي التركيبي السابق قبل العلية ولذا عده الصلة كقوله واحدة حقيقة ولكن مجازا كما في شرح
التسهيل وحديثه للاحاجه لازادة التي ذكرها **(قوله وماله جزء دال على جزء معناه دلالة غير مقصودة)**
الحواس كما تقدم انه لا دلالة لجزءه اعلم المنقول من المركب على جزء معناه لا يفصل ولا يفصله فلا حاجة
لوصف الدلالة بالقصد ولا بوصفها بمخالفة لعدم اعتبارهم دلالة الاجزاء في الاعلام **(قوله مادي)**
منسوب الى المادة ومواد المركب مفرداته التي تركب منها بكل مفسر من مفسر داته جزء مادي
(قوله العارضة) أي وليست جزء اللفظ فالاجزاء لا تكون الامادية **(قوله قد يكون مقدرا)**
ردبه ما ذكره بعضهم من أن المادي هو ما يقع والصوري ما لا يقع لانه يظهر القصور لا انتصائه أن
نحو أقوم بسجرك عند من يشترط كون الاجزاء كلها مادية لتكون الضمير لا يقع وهو باطل
(قوله والجمع عدم اعتباره) أي لانه الهيئة العارضة والهيئة أحوال اعتباري لا يدخلها في
التركيب فالأجزاء لا تكون الامادية قاله السيد في حاشي الرضي واعترضه بعضهم بان الهيئة
الصورية لا تدخل في التركيب لان المركب المراتبة التي حصلت هيئة اللفظ مقدرة بحروف فالهيئة
مقدرة بالالف والكسرة والياء والضممة بالواو وهي اذا اصوات منطوق بها فالدخول في الجزئية واللفظ
ببعض يحكم عليه بالتركيب قال ومن نص على أن المركبات مقدرة بالحروف بسببه اه قال
ما ذكره من أن الهيئة مقدرة بالحروف ولا تدخل في الجزئية لا يقتضي أن تكون الهيئة عندهم
معتبرة في تسمية المركب من كمالها الهيئة وان كانت داخل في غير معتبرة بدليل انهم قالوا في الفعل انه
مفرد اعدم اعتبارهم جزاء الصوري وعلى مقاله المعتبر من يلزم ان يكون الفعل من كماله قبل به أحد
نعم قول السيد لان الهيئة أحوال اعتباري أي ليست ألفاظه - مجموعة غير علم بدليل ما تقدم **(قوله)**
الذي هو الصيغة) أعني الصورة الحاصلة للحروف باعتبار التقديم والتأخير والحركات والسكان

ولا بعد قسما من الأبعاد قبل الأمر المداوب لا يقال المفرد جزء المركب والمركب سابق على الكل
وأيا الجزء لازم لكل ضرورة فكيف يجعل تسيماله وقسم الشيء يباينه لا يتناول كونه جزءا من
المركب ولا زمانه انما هو حسب ذاته أي مصادوقهما وذلك لا ينافي التقابل بينهما والتباين بحسب
مفهومهما لمتنقضي تأخر ذكر المفرد عن المركب افهم قوله
(وهو على قسمين أعنى المفردا • كل واحد جزئ حيث وجدنا)

نزل على الزمان المعين وذلك أن الفعل يدل على الحدث عارضا وعلى الزمان بصفة والدليل على أن الصفة
نزل على الزمان اختلافه باختلافها وإن التحدث بالمادة كضرب وضرب والتحدث بالزمان عند اتحاد
الهيئة وإن اختلفت المادة كضرب وطلب واعتبر هذا بان صفة الماشي من المجهول مخالفة
لصيفته من المعلوم ولا اختلاف الزمان والمضارع يدل على الحال والاستقبال على الأسع والاختلاف
لصيفته فلا يتبين الدليل وأحب أن المراد بالهيئة التي يختلف الزمان باختلافها الهيئة النوعية مثلا
الواضع وضع لثاني صفتها مختلفة دللت هياتها الخاصة المترادفة على الزمان الماشي فهي اختلفت
نقلت الهيئة الخاصة اختلفت دلالة الصيغ فان قيل ينبغي أن يكون المضارع مركبا لاجتماعه لثلاثة
ووائده على حال الفاعل وواقبه على الحدث والزمان وهذا يجوز أن مآدبان فالجواب أن الحال الفاعل
بواسطة مؤنذ لا هي (قوله) ولا يفعل سلب أمر الخ أي لان السلب حكم والحكم على الشيء فرع تصوره
بوجه ما ولا ينافي هذا كون القضية السلبية تصديق وان لم يوجد موضوعه الا يلزم من عدم وجوده عدم
تفعله انتظر اليوسى (قوله) لا يثقال حاصل السؤال أنه يلزم على مدرج عليه النظام أمران الدور وكون
قسم الشيء يباينه بيان الاول أن الجزء سابق على الكل فيكون الكل متوقفا عليه فلو انعكس الأمر
وكان المفرد متوقفا على المركب كما ذكرتم في الدور وأما الثاني فظاهر وحاصل الجواب أن الجاهل بمنطقه
فان المفرد يتوقف على المركب من حيث المفهوم أي لا يدل جزؤه والمركب يتوقف عليه من حيث
المصدق وذلك تقابلهما من حيث المفهوم وكون الجزء لازما للكل من حيث المصدق وبالجملة كل من
المفرد والمركب له مفهوم ومصدق ومصدق المركب أي ذاته كزيد فأنمو ونحوه متأخر عن مصدق
المفرد كزيد وعمر ونحوهما ومفهوم المركب وهو مادل جزؤه ما لم يتقدم على مفهوم المفرد وهو لا يدل
جزؤه لان الثاني باب الاول وسلب الشيء فرع عن وجوده قال الهلالي وهذا البحث حله يورد في قسم
العالم الى التصور والتصديق لان التصور جزء من التصديق عند الامام ولازم له عند غيره ومع ذلك
جعل في جماله وجوابه ما ذكرنا نقا (قوله) لم يقيد المقدم الى المتأخر والمركب للدال بالمطابقة كما
قول الامام الغفر والكاظم بل أطلق لانه الان التماسي في اعتراضه على الامام وهو ظاهر الحال والمطابق
والمتضمن لان الوجود الذي وجهه بها التقييد بالمطابقة المذكورة حسبا في حواشي أبي حفص الفاسي
على المختصر اعتمد على أنه لا يصح تقييد الدال بالمتضمن والالتزام والمطابق بيان سلب الدول عن
الاطلاق أو التقييد بالمطابقة ولا يدل عليه شيء من الوجوه فتنشأ في أبي حفص وهو يعلم أن قولنا هذا
ابن منصور والحق التقييد كما فعل الغفر لا يلزم (قوله) وهو على قسمين أعنى المفردا) جعل النظام
مورد القصة المفردية التي لا تسمى باسم الاسم والفعل والحرف وليس المراد أن كل واحد من الثلاثة فيه
قسمان بل المراد أن المفرد من حيث هو فيه قسمان وجعل القطب في شرح الشرح في مورد القصة
الاسم وجهه السبقي حواشيه بأن تقسيم الفعل الى الكل والحرف انما هو بحسب اتساف معناه
بالكتابة والجزئية ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح الاتصاف بهما باختلاف معنى الفعل
والحرف فانه غير مستقل بالمفهومية فلا يصح أن يحكم عليه بشي ويحت فيه بهنئاسدي
الطيب انظر شرح الحريدة (قوله) كل واحد جزئ ينبغي (١) قرأتهما بترك التنوين ليصح الوزن

زوهو على قسمين أعنى المفردا
• كل واحد جزئ حيث وجدنا

(١) لا حاجة الى ترك
تنوين كل بسنون
وتنقل حركة همزة أو كما
هو ظاهر كتبه مصححه

(فهم اشتراك الكلي • كاسد وعكسه الجزئي)

هذا قسم لفظ الفرد من حيث النظر الى معناه الكلي والجزئية من عوارض المعاني وأما الالتفات فقد تسمى كلية وجزئية باعتباري نسبة الفرد الى ما به الاول قال: معناه شارح النسبة وغيره فكان لتسايم ذكره ما سبق الدليل الى الدالود كرهنا للدلول والدال هو المرشدة وقد تقدم ان انفسه مستوان العبر من هنا في علم النطق واحد وهو دلالة اللفظ الوضعية والدلول هو المرشدة للمعروف وتسمى كلي وجزئي لانها ما لا يمنع نفس تصور معنى وقوع الشر كفيه أو لا تمنع قبله عندنا الناطقة جزئي وعندنا الضاعلة كز بدوالا وهو كلي لانسان واعرف ان الفرد على ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف فالفعل كلي ابد الحادثة على كل كثير من المعاني وتخصص فاعله لا يوجب تخصصه بل هو ارجل الكلي على الجزئي كقولنا زيد انسان والحرف ليس بكلي ولا جزئي لان معنى له في نفسه وانما معناه في مذكوله والاسم هو الذي ينقسم الى كلي وجزئي فالكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشر كفيه فيقبل ذلك اقسام الكلي وهي ثلاثة الاول ما يتصور منه الفعل افراد كثيرة وليس منها في الخارج شي لانها لا تمتنع الوجود في الخارج كالجمع بين الضدين فهو كلي لانها لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين (٢٠) فان الجمع بين السواد والياض جمع بين الضدين والجمع بين الغياض

والنوعود جمع بين الضدين والجمع بين القوي والذلي جمع بين الضدين فحين ان الجمع بين الضدين واقع على كثيرين وانفرادها كاهما معتمدة الوجود في الخارج وانما لهما يوجد في الخارج لكنها ممكنة الوجود كبل من باقوت مثلا وبمجر من رقيق فاما تصور منها بقولنا اجبالا وبمجر كثيرة ووقوعها ليس بمقتضى لانها يقع منها شي وكذا الغناء فاتها لم يوجد ولكنها ممكنة الوجود والثاني ما يمكن العقل ان يتصوره من افراد كثيرة

(فهم اشتراك الكلي • كاسد وعكسه الجزئي)

يعني ان الكلي هو الذي يفهم الشر كفي معناه أي لا يمنع نفس تصوره من صدقه على متعدد كان ان واسد فان كانها صادقة على افراد وكذا السكلي ايضا باعتبار معناه المجازي لانه يصدق على زيد النجاع وعمر النجاع وغيرهما والجزئي هو الذي لا يفهم الشر كفي معناه أي لا يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد كز فان تصور الذات العنصرية اسمها لا يمنع من صدقه على متعدد بالضرورة فان شارك زيدنا غيره في اسمه فليس ذلك لاشرا كما في مدلول واحد بل تعدد الوضع وهذا امراده بالعكس اذا عكس هنا المعنى القوي ايضا كاسم والمراد بالصدق جعل المواظمتون في الاشتقاق والاشاققة وهو أي جعل المواظمتين شي لاخر بلا واسطة اشتقاق واضافة كتابات الانسان لزيد وعمر في قولنا زيد انسان وعمر انسان بخلاف انبات العلم لهما في قولنا زيد علم وعمر ذوم علم فالعلم لا يكون كليا باعتبار جلاله على زيد وعمر

(قولنا) يجب تخصص معناه انما قال معناه دون معناه كالكاسد في شرح المختصر انما هو الحقيق والمجازي (قولنا) جعل المواظمتين سمي جعل مواظمتين لواقعة المحمول للمعمول عليه بان يكون المحمول عليه من افراد المحمول (قولنا) انبات شي لاخر وقال ابن التلاني جعل المواظمتين لاجزاء شي عليه كنز كقولنا الانسان جوهر الانسان جسم الانسان حيوان الانسان ناطق وكل هذا الحل ليس زائدا على

واحد في الوجود ومنها الافرد واسد اما لا غيره تمنع كالا والخالق والرازق والحي والميت ونحوها فانها انما هي كلية لا يمنع مجرد تفاهان التعدد لان الدليل القاطع قام على نفيه والله سبحانه هو الواحد الموجود واما ان يكون غيره يمكن الوجود والجزئ من وجوده مثال الالف ينطق بوجود كائنه مثلا فان الموجود منها واحد يمكن ان تكون شئوس كثيرة الثالث ما يتصور العقل منه افراد كثيرة وقد وجدت في الخارج كذلك الان هذا الافراد الطولية تارة تكون متشابهة كالكلوا كتب فاتها كثيرة متشابهة وتارة تكون غير متشابهة كعدد ثم الله سبحانه تعالى وتسمى اهل الجنة كذلك بعضهم وزيدان ما دخل منها في الوجود فهو متشابهة ولان اشياء كثير من المختلفين هذا القسم وهو غير المتناهي واليه يصل تصور على مذهب اهل الحزب وانما على بمحركة القول على مذهب الفلاسفة لثلاثين بقدم الافلاك وهذه اقسام الثلاثة تنبسط الى ثلاثان كل واحد منهما قسمان فانقسمت الى قسمين وان الكلي الذي لم يوجد من افراد شي ينقسم الى ما يمكن وجوده والى ما لا يمكن والذي وجدته من افراد فقط ينقسم الى ما يمكن فيه التعدد كالشمس والى ما لا يمكن فيه التعدد اسلا كالا والكلي الذي وجدت افراد كثيرة ينقسم الى ما تشابهت افرادها كالانسان والحيوان والى ما لم تشابه كالزمان وحركة القول عند الفلاسفة واذا عرفنا معنى الكلي هو ما يفهم بالاشغال عرفت ان الجزئي بغيره (قوله) وقد اشبهت كثير الخ يمكن ان يغفل بكمالات تعالى لانها هي الاله الدليل على اشتغاله دخول ما لا يشابه في الوجود خاص باختلاف وفي العلم على مذهب ابن سهل السمو كونه قال يتعدد بتعدد المعلومات والمعلومات لانها هي الاله فان العلم القديم لانها متناهية

اذل يصدق علم ما هو باطنه وانما يكون كالباعتبار حده على المتناق والصوره ثلاثه صوره في المتناق
علم والصوره علم وهذا التقسيم بحسب الحقيقة انما هو للمتي اذهود عرض التخص وعدمه وانما يسمى
اللفظ كيا وجز شيا مجازا من سلا من نسبة الدال بلم مدلوله والمراد تصور المعنى حصوله في الزمن
لا حصول صورته اذهود نفس الصوره والالزام انساب الصوره للصوره وتلتا نفس تصور للتنبه على أن
المعتمد في كونه جز شيا بان يكون المتع من صدقه على متعددنا شئ من مجرد تصور وانما لا عبر بتبع
الصدق على متعددنا كان المتع مأخوذا من خارج فقط فلا يسمى بديه جز شيا بل هو كل قد دخل في
تعريف الكل ثلثة انواع احدها ما لم يوجد من افراد شئ سواء احتمال وجوده كالشرب والجمع
بين الضدين فان كلاهما لا يمنع نفس تصور من صدقه على متعددنا لأن وجود شئ من ذلك في الخارج
مستحيل أم لم يستعمل كصبر من زئبق وجعل من باقوت فان العقل يجرى صدق كل منهما على كثير الا
أن افرادهما لم يوجد معناه في الخارج شئ ثان اما واحد منهما فردا واحدا فاما ما احتماله وجوده غيره
بدليل خارج عن تصور كالاتي الى ما يوجد بحيث فان مجرد تصور من صدقه لا يمنع من تعدد صدقه وانما
قام القليل الفاعل على وجوب افراد الله تبارك وتعالى بالالوهية واحتماله ثبوتها غيره وتفصيل الاله
بالمستغنى عن كل ما سواه لانه يتقرب الى كل ما دام لا يمنع كونه كليا والاول

ما به الان ان (قوله اذلا يصدق علمها) أي بالنظر الى الحقيقة فاما عند قصد الحقيقة فلا مانع من
أن يقال ما لا يكون هو ما يكون بهذا كذا فيصدق المصدر على الذات بالصدق كقولنا زيد علم فان
الشاعر يصف نافه **ترجم ما غفا حتى اذا ذكر** هـ فغما هي اقبال وادبار
(قوله وانما يكون كالباعتبار حده على المتناق) أي لا يوجد عليه جل مواضع (قوله انما هو للمتي) أي
أي في تعريف الجزئي المتقدمه (قوله حصوله في الزمن) أي ارتسامه فيه وهذا عين الصوره وانما
هناك شئ زائد على هذا الارتسام الذي هو حصول المعنى حتى يقال حصلت صوره المعنى في الزمن
وكأن قلت حصلت صوره الصوره فتأمل (قوله وتلتا نفس تصور للتنبه الخ) معناه انه قيد المتع
بنفس التصور ليخرج بعض اقسام الكل عن تعريف الجزئي اذ لو قيل الجزئي هو ما يمنع فيه الشره
تبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيخرج فيه مفهوم واجب الوجود والكلان الشرعيه فان
الاعتد اذا تصور واجب الوجود ولا حظ معه برهين التوحيد اما منع من الشره نفسه فوجب تنقيد
المتع بنفس التصور (قوله والجمع بين الضدين) فان قيل اذا تحققت كليه هذا بفرض صدقه على
كثير وان كان صدقه عليها امتناعا في نفس الامر لم في كل جزئي كزبان يكون كليا بفرض تعدد
مصدوقه وان كان امتناعا في نفس الامر اجيب بان الواضع وضع الاول ونحوه لحقيقة الحقيقة من غير
تخصيص وذلك لان في فرض التعدد وضع زيدا مثلا للذات المنصه بخصوصها وذلك لان في فرض
التعدد فيها الامتناع في الاول المفروض فقط بخلاف الثاني فتنبه فيه الفرض والمفروض (قوله كبر
من زئبق) اعترض هذا التنبيل بان الكلام في المنفرد هو ان من كان ورده اليومي بان هذا مفترقا
مستدلا به بان المقصود العرف فقط بقيدان يكون من كذا لا يعرفه بالثبوت معاصي بكون مرعا
وكذا المراد بانجل الجبل بصدان يكون من باقوت والزئبق كزرج ودرهم اسم مرع بهود بعد الزئبق
و مجرد تخلفه والمعرب عن العين وتشديد الراء المفتوحه هو اللفظ الموجود في لغة ابيج ثم استعملته
العرب (قوله كالاتي) كالنبي اقطاع هذا القسم من اقسام الكل لان مفهوم في مقام الالوهية
ما لا يصدق في حقه تعالى من التعدد والجمعية والتركيب لا ينفي اطلاقه كاصح ذلك العرفاني في
شرح الشرح ونصبه اطلاق لفظ الكل على واجب الوجود معناه في اقسامهم من اطلاقه كاصح ذلك العرفاني في
فذلك تركته انما اهـ قال سيدي عيسى السكتاني وكذا الحرف فيهم النسبة الى جزئي الموضوع

وهو الذي لا ينهم الاشتراك
كزيد وعمر ونحوهما من
الاعلام الموضوعه لتخص
معين وان شارك غيره في
اسم فليس ذلك اشرا كهما
في مدلول واحد بل لتعدد
الوضع اليه اشار الناطم
بقوله وعكس الجزئي
والعكس هنا ايضا المعنى
اللفظي كامر أي والجزئي
خلاف الكل في حقيقته
واختلافه في تخصص الجزئي
بالمدن وسائر المعارف
كالتفسير واسم الاشارة
والموصول ونحوها ووبها
بناء على أن هذه الاشياء
موضوعه لكل أو جزئي

شخصه لانه بهذا المعنى يتمثل أن يصدق على كثير على سبيل البداية وكذا يقال في مفهوم الواحد ونحوه وإمام جوفانه كنس فان تصدق عنه الذي هو كوكب مسمى يعني ضوءه انكروا كوكب مثلاً لا ننع من صدقه على كثير لكن لم يوجد منه الا فرد واحد مع جواران يتخلى الله تعالى أفراداً كثيرة منه كاخلاق تعالى أفراداً كثيرة من النعم نالهاما وجدته أفراداً إلهامات هبة كالنجم والانسان وإما غير متناهية وهذا لا يتم لامثال له عند أهل الحق لاستحالة وجود حوادث لانها لا يمكن له بحركة الافلاك على رأى نفرة الفلاسفة الزاعمين قدم الافلاك وتثبت حوادث لا أول لها وهو باطل لان الموجود في الحال حركة واحدة وعلمه من الحركات قد انعدم والمستقبل منها باق في العدم ومثل له بعض العلماء نعيم الجنة ورد بان الكلام فيما يوجد من الافراد وما دخل الوجود من أفراد النعم فهو متناه وانما يوصف النعم بعدم التناهي باعتبار المستقبل ولم يمت له بكال الباري تعالى لانه لم يقم دليل على استحالة عدم التناهي في القديم كما قاله المنجور وغيره لكن اقرب وقدم الكل على الجزئي لان الكل هو المقصود بالثبات في هذا الفن اذ هو مادة التعارف والاقضية والجزئي لا يعرف ولا يعرف به ولا يعرف به ولا عليه والمراد ان عدم صدقه لا يعرف الخ امانة وهو موهوم وهو كلى **تنبيهات** الاول المفرد ثلاثة أسماء اسم وفعل وحرف والمقسم منها الى كلى وجزئي فاعمال الاسم وأما الفعل فهو كلى دائماً سواء اعتبرنا الحادث

لجميعه فذلك محصيل في حقه تعالى **(قوله على سبيل البداية)** بيانه أنا اذا قلنا في ذات مستغنية عما سواها وما عداها متقرر اليها لا يمكن أن نقول في ذات أخرى انما مستغنية عما سواها الخ لان القرض أن ما عدا الذات الأولى منتزعة اليها فلا يقبل التعدد الا على سبيل البداية على أنه يجب ان هذا المحدث انما يقع التعدد خارجاً لا ذهنياً وغاية ما يراد الجمع بين التقيض وهو محال وقد مر أن المحال يفرض العقل ويجوز صدقه على كثيرين كالجمع بين الضدين وقد تعققت بالمادة الآلة ولم يتفهم تعاقبهم من اعتقاد الشركة **(قوله ونحوه)** مفهومه الذي لا ثاني له والذي لا شيء **(قوله مع جواران يتخلى الله أفراداً الخ)** أى لكن من اطعمه به ساء خلقاً لهم ساءوا واحدة اذ لو خلق شمساً سفر على الاستطاع التصرف معها عادة أو تحرق كل شئ **(قوله الزاعمين قدم الافلاك)** أى وان كل حركة قبلها حركة فاضطرهم للحال الى القول بحوادث لا أول لها لانهم يقولون بحدوث الحركة اذ لا يمكنهم القول بقدمها مع انعدامها وأبطل أهل السنة هذا المذهب بأنه يلزم عليه الجمع بين التقيضين اقول لهم حوادث قدعية وحوادث جبرية حادث والحادث ما سبق بعدم وكون الشئ موجوداً مع ما جبر بين التقيضين اه وقال المنجور في حاشيته على الكبرى لا تناقض في هذا لان المراد حوادث بحسب الشخص لا أول لها بحسب النوع وحوادث اشارة الى أن كل واحد موقوف بعدم نفسه ولا أول لها اشارة الى انه لا ينتهي الى الواحد وهو أول العدد اه فتأمل **(قوله وهو باطل)** أى حتى على مذهب الفلاسفة ووجهه ما أشار اليه الشارح لكن صرح السعد بان معنى عدم التناهي في هذا القسم ان الافراد لا تنتهي الى حد لا يوجد بعده فرد آخر لان الافراد الغير المتناهية تكون موجودة دفعة واحدة حيث قد يكون الاعتراض على هذا المثال والذي بعده باطلا **(قوله)** ولم يمت له بكال الباري) أى لان افراد موجود لا تنهاى **(قوله لانه لم يمت دليل الخ)** أيضاً الباري هذه العبارة شبيهة جداً بما ذكره التامل **(قوله وقدم الكل)** أى وان كانت قدود الكل عديمة **(قوله)** ولا يعرف به) غير صحيح ويبدل على إطلاقه قول الناظم فيما أتى وان يجوز على كلى استدلال الخ **(قوله والمراد أن عدم صدقه)** مصدق الجزئي أفراداً كزيد وعمر ومثلهما لا تعرف لكونها جزئية وموهوم وهو ما يمنع نفس تدوير الخ كلى لا مانع من تعريفه **(قوله اسم وفعل وحرف)** وبعضهم يسمى الفعل كلمة والحرف أداة **(قوله راء اعتبرنا الحادث)** أى الواقع في أحد الازمنة وهو لا يمنع تصوره من صدقه على كثير

أو الاستناد أصـهـ جـهـهـ على كثير من الفاعلين وقيل أنه كلي باعتبار الحدث فقط جـزـيـة باعتبار النسبة بناء على أن المراد نسبة معينة إلى فاعل مخصوص وهو غير ظاهر وأما الحرف فقيل أنه ليس بكلي ولا جزئي لأنه لا معنى له في نفسه وانعامه أنه في مدخوله واعتراضه بأن الحرف مفرد قطعا والكتابة والجزئية باعتبار المفرد على طرفي تضيض لا يمكن رقعهما والحق أن معنى الحرف جزئي لما في رسالة العضد وأوصحه السيد في بحث الاستعارة التسمية من أنه موضوع وضعا عاما لكل معنى معين بخصوصه مقصودا لغيره فكما أنه من مثالا موضوعا تستعمل في كل ابتداء معين بخصوصه من حيث أنه حالة لغيره ملحوظ بالتبع له كافي قولك سرت من الدار إلى المسجد فن دالة على استخدام معين غير مقصود لنفسه ولا ملحوظ لذاته بل قصد تبع السير والدار وجعل آلة لتعرف حالهما وإذا كان غير مستقل بالتهوية ولم يصح الاختيار به ولا عنه ولزم أن يذكر مع الحرف متعلقه وبحروره ولا شك أن الاستدعاء المعين جزئي بخلاف الابتداء المطلق فإنه كلي وإذا كان لفظ الابتداء اسماء وكلمة من حرقا الثاني اختلاف واهل يختص الجزئي بالمردون وغير من المعارف كالضخيم واسم الإشارة والموصول ونحوها وأولهما

ولذلك سـع انصاف كل من اتباع من ذلك الحدث (قوله والاستنادي) أي النسبة الصواب أنه جزئي باعتبار النسبة وصحة جـهـهـ على كثيرين باعتبار الحدث لا باعتبار النسبة كما هو ظاهر (قوله وقيل أنه كلي) فأنه الهلاني (قوله وهو غير ظاهر) بل الذي حققه العضد والسيد في رسالته جـانـهـ كلي باعتبار الحدث جزئي باعتبار النسبة كما ذكر هذا القائل إذا المراد بالنسبة نسبة معينة إلى فاعل مخصوص ونحو قـام زيد بالمقصود نسبة القيام إلى زيد وهي نسبة معينة وأنص كلام السيد وأما مفهـوم الفعل كما تبدى مثلا فتشتمل على معنى يستعمل بالمفهوم ومبـهـمـة هو معنى الابتداء المطلقا وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وثلاث النسبة ملحوظة بينهما من حيث أنهم حالة بين الطرفين وآلة لتعرف حالهما مرتبطا أحدهما بالآخر هـ فهذه النسبة ليست مقصودة بذاتها بل هي حالة للفعل وفاعله تابعة في القصد لهما ما فليكن الفعل باعتبار نسبه كذلك وحاصله أنك إذا نظرت إلى الفعل باعتبار الحدث فهو كلي وباعتبار النسبة فهو جزئي وكذا باعتبار المجموع فهو جزئي أيضا إذا المركب من الكلي والمختص جزئي لا كلي أولا يرى إلى زيد فإنه مركب من الانسانية التي هي كلية والمختصات وانعاما كنعائه بالجزئية لما فيه من المختصات قال شيخنا سيدي محمد بن منصور وهذا الاعتبار الآخر هو الاعتبار السديد الذي ليس لنا عنه محمد إذا الكلمة والجزئية باعتبار مفهوم الكلمة وقد وضع الفعل لمجموعهما مع الزمان فلا محرمية حيث شئت في كونه جزئيا إذا المركب من الكلي والمختص جزئي فتأمل (قوله فقيل إنه ليس بكلي) فأنه السيد في حواشي العنـبـ (قوله من أنه موضوع وضعا عاما) أي وضع لمعنى من النسبة كالابتداء مثلا لا ابتداء آت المخصوصة يعني وضعه وضعا عاما والمقصود منه المفردات (قوله في كل ابتداء معين بخصوصه) لا شك أن الابتداء المعين يمنع تصور من صدقه على كثير فهو إذا جزئي بخلاف مطلق الابتداء فإنه معنى كلي لا يتبع تصور من صدقه على كثير (قوله وإذا كان غير مستقل بالمفهومية) أي لا بالنسبة لا تتعين إلا بالنسبة إليه فذكر متعلق الحرف انعاما لقصور في معناه لامتناع حصوله في ذهن بدون متعلقه ولذلك قالوا أن الحرف معناه في غيره (قوله ولا شك أن الابتداء المعين الخ) أتى به جوابا عن سؤال حاصله أن من حرق ومعناه لا ابتداء والابتداء اسم فتدركون من اسم ما فليكن بأن الابتداء الذي هو اسم مطلق الابتداء ومن معناه الابتداء مخصوص معين وهو غير مطلق الابتداء وليس قوله ولا شك الخ من كلام السيد وانعاما لازم الكلام أنه إذا السيد مصرح بأن الحرف لا يصح أن يحكم عليه ولا أن يتصف بالجزئية ومثله عنده الفعل باعتبار النسبة لأن النسبة آلة بين الفعل والفاعل فلا يصح أن يحكم عليه باعتبارها ولا باعتبار المجموع المركب من الحدث

وأكثر المحققين على الأول بناء على أنها وضعت كلية وانما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال فهي كلية وضعا جزئية استعمالا. وأكثر النحويين على الثاني بناء على أنها وضعت للجزئى أى لتخصص باعتبار تعمله لا بخصوصه بل بأمر عام كالإشارة في اسم الإشارة والتكلم أو الخطاب في الضمير ويسمى هذا الوضع وضعا عاما موضوع له خاص بخلاف وضع العلم فإنه خاص لخاص لكن يستثنى من المعارف ما كان منها في قوة الإشارة كالعرف بلام الحقيقة أو العهد حديث يكون المعهود غير معين والعرف بالصفة الجنسية والموسول الذي ورأيه الجنس فإنها كلمات قطعاً لتقرر رسالة العهد . الثالث للجزئى بالمعنى السابق يسمى للجزئى الحق في أن جزئيته بالنظر إلى ذاته وبطلان الجزئى أيضا عندهم

والثانية فضلاء عن أن يحكم عليه بالكلية أو الجزئية نعم الحكم باعتبار الحدث لانه ما خوذ في مفهومه فلذا كان الفعل مستندا دائما فالتأخر عن الحرف باعتبار استعمال معناه على ما هو مستند إلى غيره بخلاف الحرف إذا ليس له معنى يصلح لأن يكون مستندا أه وما يثبت في وضع الحرف والفعل مسلم لكن لا ينبغي له مدعا أنه لا يشك أن الفرد الواحد المعين من الاستدعاء يمنع تصويره الخ. وأيضا قوله لا يصح أن يحكم عليه يقال عليه ليس معنى اتصاف الحرف بالجزئية أنك تحمل عليه بالجزئية وأصافه لفظا بما حتى يلزم ما ذكرته بل معنى الجزئية فيه أنك إذا تعققت معناته تعقه جزئيا وحاصله أن غاية ما هنا اتصاف في نفس الأمر دون وصف وسكهم عليه بذلك (قوله وأكثر المحققين) منهم أبو حيان والرضي والسعدو والقرافي (قوله بناء على أنها وضعت كلية) أى أننا متلا موضوع لفهوم التكلم فإذا استعملتكم معين معين بواسطة قرينة التكلم وهذا متلا موضوع لمشار إليه مفرد مذكور فإذا أشير به تعيين بواسطة الإشارة الحسية وهكذا وبنت اللفظة أما موضوعه فواحد من الأشخاص بعينه ولا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها إلا كانت مشتركة موضوعا أو ضاعا بعدد أفراد التكلم وذلك مستبعد جدا فوجب أن تكون موضوعا لفهوم كل شاملا لكل الأفراد ويكون الغرض من وضعها استعمالها في أفرادها المعينة دونها فتكون معينة لا جزئية (قوله وأكثر النحويين) هذا هو الصحيح وهو الذي اعتمدوه العهد والسيد في حواشي المطول والداميني في شرح التسهيل فلا يلزم الاشتراك ولا المجاز ولو كانت كما قال الأول كانت مجازات لاحقا في قولهم تستعمل فيما وضعت له من ذلك المفهوم الكلي بومانا ولو كان الأمر كذلك لما اختلفت أعمدة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما جرح من نفي الاستلزام إلى التمسك بأمتداده نادرة كل حين لكون ذلك من شرايها (قوله باعتبار تعمله) معناه أن الواضع يعتبر أمر استمراريين جزئيات من خصائص كالتكلم ويقول متلا هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الجزئيات المنحصات بخصوصه بحيث لا يفهم منه إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك وانما يستعمل ذلك القدر المشترك تركا ليكون آلة للوضع لتلك الجزئيات لانه هو الموضوع له هذا معنى كون الموضوع عاما والموضوع له خاصا قال السيد في حواشيه شرح المطالع ومن لم يعرف الوضع العام لموضوع له نفس وقع في حجب أى ضيق وشدة (قوله بخلاف وضع العلم) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة التي قدم العهد في رسالته اللفظ الموضوع العام والأول وضع علم لموضوع له خاص وهو الذي تقدمه والثالث وضع لفظة رجل معناه أى موضوع عام وضعا عاما أو ما عكس الأول وهو وضع خاص له اسم فقال الوجود أن لا يكون الجزئى آلة للملاحظة الكلي (قوله لكن يستثنى) هذا المستثنى هو داخل في القسم الثالث الذي ذكرناه وهو وضع علم لموضوع عام (قوله كالعرف بلام الحقيقة الخ) مثاله الرجل خير من المرأة ومثاله العهد أقيت رجلا فلا كرم الرجل واحترز بقوله حيث يكون المعهود غير معين مما إذا كان المعهود معيناً نحو اليوم أكلت لكم ديتكم ومثاله العرف بالإضافة الجنسية جاء غلام الأمير حيث لا عهد وهو مبني على ما حققه السيد من مبنى تعريف

على كل معنى مندرج تحت كلي ويسمونه الجزئي الاضافي سواء منع تصور الشركة فيه كزيد فهو مندرج تحت كلي بل كليات كالانسان والحيوان اولم عنهما كالرجل فهو مندرج تحت الانسان مثلا وكالانسان فانه مندرج تحت الحيوان وهكذا وبه تعلم ان الاضافي اعم باطلا من الحقيقي وسعي اضافي الا ان جزئيته بالاضافة لما يندرج هو فيه * الرابع الجزئي الحقيقي ينقسم الى علم شخص والى علم جنس فالاول ماتعين مسماء في الخارج عن الذهن كزيد ومكة * والثاني ماتعين مسماء في الذهن كاسامة وأبي الحارث لا سدد وقد اضطررنا في الفرق بينه وبين اسم الجنس كاسدو والمختار من ذلك ما سبقه ابن خاتمة ان علم الجنس موضوع للعقيقة ليميزها عن غيرها من الحقائق الذهنية مع قطع النظر عن وجودها في افرادها الخارجية واسم الجنس موضوع للعقيقة باعتبار وجودها في افرادها الخارجية ولذا كان الاول جزئيا والثاني كليا * وقد اختلف في اسماء الكتب

الاضافة جنسيا واحترزا بالاضافة الجنسية من العهدة فهو جاء غلاما اذا كان الفيلام معهودا بينكما ومثال الموصول الذي يراد به الجنس قوله تعالى كمثل الذي ينعق أي يبيع واحد تركز بالثمن نحو ان الذي فرض عليك القرآن ومن الكلي ايضا ضمير الغيبة العائد على كلي على ما رآه بعض المحققين (قوله على كل معنى مندرج تحت كلي) معنى اندراجها تحته دخول جميع ما يصدق عليه تحت الكلي وذلك خاص بالاخص مطلقا كالانسان المندرج جميع مسدوقاته تحت الحيوان بخلاف الاخص من وجه كالابيض والانسان فليس أحدهما جزئيا بالاضافة الى الآخر وان كان كل منهما داخلًا تحت الآخر بعض افرادة قاله السعدوسي لا فلا كاتبي ثمن في قول الشارح على كل معنى بحثا حيث ذكر لفظة كل مع ان التعرف لما هيبة وكل لا افراد * واجب بان المعرف هو ما به دكل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحمد مطرد منعكس من أول الامر (قوله وبه تعلم ان الاضافي اعم باطلا) أي لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي ولا عكس أما الاول فلان دراج كل شخص تحت ماهيته المذرة من التخصصات كالأجزاء فإذ بداع التخصصات التي صار بها اشخاصا عينيات المادة الانسانية وهي اعم * وأما الثاني فلأن كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (قوله ماتعين مسماء في الخارج عن الذهن) أي بلا قيد اذا العلم الشخصي كاقال ابن مالاسم بعين مسماء تعيينا مطلقا ودخل في هذا القسم العلم بالغلبة كالبيت وابن عرفانه علم على شخص معين في الخارج الان الوضع فيه بالنقل من المسمى الاصل انفاقي كما سرح به بعض المحققين (قوله في الذهن) أي بلا قيد وهذا يحيط بالفرق بين العلم الشخصي وبين العلم الجنسي (قوله والمختار من ذلك ما سبقه ابن خاتمة) هو العلامة أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة الناظم التارذو التاكيد الحسنه توفي في حدود الثمانين وسبعمائة * وهذا الشرح المختار عند الشارح هو ما حققه ايضا العبد والسيد الشريف والده المامني (قوله مع قطع النظر عن وجودها في افرادها الخ) معناه ان علم الجنس عندهم موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن المستحصنة فيه التي لم تلاحظ فيها الافراد البتة دال على عهدته في ذهن الخاطب يجوز لفظة وحيث قد استعمله في فرد خارجي منهم أو معين نحو ان ثبت اسامة ففرزته وهذا اسامة مقبلا انما هو من حيث مطابقة الفرد للحقيقة أي صدقها عليه من حيث هي هي لامن حيث عهدتها في ذهن الخاطب العنصرية في علم الجنس فاستعمله في الفرد مطابقة لاجاز على ما سرح به ابن الحاجب والرضي وتبعها شمس الدين الطيبي في حواشيه على ضيق لاحقيقة كانه هو المسمى العنصرية المحلى وغيره لان الافراد مستلزمة للعقيقة من حيث هي هي لامن حيث الحضور الذي هو معنى التعرف (قوله باعتبار وجودها في افرادها الخارجية) أي فيكون اسم الجنس موضوعا لاسمائية مع وحدة لابعينها وتسمى فردا ميم ما وقد امتشرا ووحدة شائعة وهذا القول لا مدى وابن الحاجب والسبكي

كلو طوا المدونة مثلاً فقيل انها من قبيل علم الشخص وقيل من قبيل علم الجنس فن قال علم شخص قال ان الموطأ مثلاً وضع لكل معين بخصوصه من تلك الاعراض والالفاظ من أى شخص صدرت وفي أى زمان وقعت نظيره ما صرفى وضع المعارف غير العلم وأورد عليه ان الاسم الموضوع لخصوصيات وضعاً عاماً كالشعر انما يستعمل غالباً في الفرد المعين من حيث اسم معين واسماء الكتب غالب استعمالها

وسعد الدين وقيل ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي واستعمله في الفرد انما هو تحقق الماهية فيه وكونه حاصل لا هو استعمال حقيق لا يجازى لان اللفظ مستعمل في الحقيقة والفردية مستفادة من خارج فالشرف بين علم الجنس واسمه على القول الاول من وجهين أحدهما أن علم الجنس موضوع للماهية مع قطع النظر عن ماصدقاتها واسم الجنس لها بقصد وجودها في واحد لا بد منه وهو من الماصدقات ثانيهما ان علم الجنس يدل بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودة في ذهن المخاطب حاضرة قيمة متصورة له واسم الجنس لا يدل على عهد أصلاً وأما على القول الثاني فن وجه واحد وهو ان كلامهم ما وان كان موضوعاً للماهية مع قطع النظر عن أفرادها لكن في علم الجنس زيادة تدوير الدلالة بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودة مساوية لفظاً واسم الجنس لا يدل على ذلك الا بالاداة ان كانت والخلاف انما هو في موضوع اسم الجنس المتكرو وأما المترف بلام الحقيقة فهو مساو في المعنى لعلم الجنس هذا كله حيث قلنا ان علم الجنس معرفة لفظاً ومعنى أما ان قلنا انه معرفة لفظاً فقط فهو مرادف في المعنى لاسم الجنس كما يشوه ابن مالك والرضي فهو - وسينظم من الكلمات والى الفرق المذكور بين علم الجنس واسم الجنس أشرب بقولي

إذا أردت التفرق بين علم الجنس واسمه فخفق وافهم
فالعلم الحقيقة المتحصرة في ذهن واللفظ الفردان تعتبره
والاسم ما وضع للحقيقة بقيد الأفراد في طريقه
وقيل ان الاسم للحقيقة من حيث ما هي أى حقيقة
والفرد أيضاً فيه غير معتبر وأزل حقيقة ذوو النظر
وقيل ان الفرق في اللفظ فقط معناهما متحد بلا شطط
وذا وان قال به ابن مالك ومذهب الرشي عليه سالك
قد رده المحقق المرادى فانظر مركب نفوز بالمراد

(قوله كلو طوا المدونة) وكذا أيضاً القرآن العظيم وأسماء سورة كالبقرة وآل عمران وأسماء القصائد كالحزبية وبانت سعاد (قوله فن قال انه علم شخص قال ان الموطأ مثلاً الخ) اشار الشارح بهذا الكلام الى جواب عن سؤال ورد على من قال انها من قبيل علم الشخص حاصله ان العلم الشخصي يستعمل بعدد ما يطلق عليه وما نحن فيه متعدد فان القرآن كما يطلق على اللفظ الصادر من جبريل عليه السلام كذلك يطلق على الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم والصادر من كل أحد بعده واللفظ عرض يتعدد بتعدد من قام به بل ويتعدد أيضاً بتعدد الوقت وان اتخذ المقوم به فان اللفظ الصادر من زيد لا يتغير الصادر منه قبيل أو بعده بالضرورة ويحصل الجواب ما عند الشارح رحمه الله (قوله نظيره ما صرفى) مثل ذلك كما قال الهلالي ما لو وضع أب مثلاً لفظ محمد لكل شخص معين بخصوصه من الاولاد المولودين له بعد فان كل من وجدته منهم بعد يكون محمد علماً عليه بخصوصه فكذلك ان ابن مالك وضع تهليل القواً لئلا يكون فرد معين بخصوصه من أفراد اللفظ المؤلف بالتأليف المخصوص الذي أوله حامداً لله رب العالمين وآخره وهذا ما يشكك فيه ولا يقاس عليه فكل فرد وجد من أفرادهم يكون تهليل القواً علماً عليه سواء صدر من زافعه أو من غيره (قوله وأورد) المورد لهذا الابرار هو العلامة أبو العباس الهلالي قال وفيه بحث

فبما يتعقله الذهن مشتر كابين أفرادها لا في الفرد المعين منها والمختار انهما من قبيل علم الجنس وان
الواضع اعتبر نوعا واحدا من العرض ووضع له الاسم مع قطع النظر عن افراده ووضع الاسم للجمعية
الذهنية لا ينافي استعماله حقيقة في أفرادها لوجود الحقيقة في ضمنها وكذلك اختلف أيضا في
أسماء العلوم كالمنطق والنحو مثلا والحق أنهما أن أريدهم القواعد والمخصوصة فهي أعلام انحصار
لان مجموع تلك القواعد شيء واحد لا تعدد فيه وانما تعدد الانماط الدالة عليه وان أريدهم الادراك
أو الملكة فهي من قبيل علم الجنس والتماس وجه التسمية بالجزء والكل ان المعنى الكلّي
كالإنسان مثلا جزم من المعنى الجزئي كزبد لا شتماله على الانسانية والشخصات والمعنى الجزئي
كل بالنسبة اليه

(قوله) فبما يتعقله الذهن مشترك كالخ) نحو القرآن أشرف الكتب والمختصر انهم من الرسالة وبانت سعاد
أقصر من البردة الى غير ذلك مما لا يحصى (قوله) والمختار انهما من قبيل علم الجنس) بيانه أن الأمر الكلّي
إذا قطع النظر عن افراده ولو حفظ حقيقة من حيث هي كان شيئا واحدا لا تعدد فيه من حيث هو
فيصدق على الاسم الموضوع بهذا الاعتبار حقيقة أنه علم جنس فيقال مثلا ان ابن مالك وضع تهويل
القوانين تأليف المتكليف بالهيئة المخصوصة بعد تخصيص ذلك في ذهنه مع قطع النظر عن الالفاظ به
ليغير بذلك عن غيره من التأليف ثم ان هذا السارح لم يخل القول الثالث وهو انهما من قبيل أسماء
الاجناس لعدم محتمل لانه مردود بانهم لم يستعملوا التكرار الا القرآن فانه استعمال
استعمال التكرار فيصدق على كل جزء من الكتاب العزيز بأنه قرآن وهو جنس ذات اسم جنس بلارب
وليس الكلام فيه واستعمال المعارف فلا يطلق الاعلى جملة الكتاب كعلم من أول الفاتحة الى آخر
سورة الناس وهذا هو المحدث فيه (قوله) لا ينافي استعماله حقيقة) فيه نظرا لما تقدم فلان ان استعمال
علم الجنس في الفرد مطلقا مجازا على ما شرح به الرضى وابن الحاجب وهو الحق (قوله) وانما تعدد الالفاظ
الدالة عليها) أي والادراكات المتعلقة بها كانت تعدد أسماء الشخص الواحد ويتعدد تصوره في ذهن زبد
وعرو وغيرهما (قوله) وان أريدهم الادراك أو الملكة فهي من قبيل علم الجنس) لان معانيه حينئذ
أعراض تتعدد افرادها فلا ينافي دعابة الشخص فيها وكونها من قبيل علم الجنس هو ما حقه السيد
والعبادي وغيرهما ويحذفه عالم الامة سيدي الحسن الديوبسي بما حاصله ان كونها أعلاما برة تدر بها
إذا لتعرف انما هو للأفهام الكلية والعلم الجزئي لا يعرف لما تقدم ان الجزئيات لا تجد ونقل كلامه
بطوله تليده المحقق ابن زكري في شرح البردة وأجاب عن هذا المذهب بعض المحققين بما لمخصه
ان علم الجنس يلاحظ من جهة اثنين من جهة حضوره الذهني ومن جهة الحقيقة لا ينافي تعريفه
ويلاحظ من جهة حضوره الذهني بل من حيث هو وهو بهذا الاعتبار يكون امرا كايضا عرف
فأذا قيل للما المنطق لم يأت الجواب بالحقيقة الأولى لانه جاهل به فألح الحال الى أن يجاب بالماقية من
حيث هي فإذا حضرت في ذهن السامع أشرفت اليه من حيث حضوره في ذهنه فقلت له هذا هو المنطق
اع وقد تكلم على المسئلة ان أي شريف والعبادي وابن زكري في شرح البردة وأطال نحو ما رعد
أوراق فانظر ان شئت (قوله) كالإنسان مثلا) أي وكذا الحيوان فانه جزم من الإنسان انركب الإنسان
من الحيوانية والتاطقية فيسمى الإنسان كليا لا تشابه الى الكل الذي هو يد ونحوه وكذا هي الحيوان
كليا لا تشابه الى الكل الذي هو الانسان وسمى زبد جزئيا لانه منسوب الى جبرته الذي هو الانسان
أو الحيوان ونحو ذلك (قوله) لا شتماله على الانسانية والمشيخصات) المشخصات هي الاوصاف التي بها
أمكن أن توجد هو يتن في النار من طول أو قصر أو غاط أو رقة أو بياض أو سود ونحوها لان الكلّي

فأكثر التصور بين على أنهم موضوع طرقت لانتهاء عارف وأكثر المحققين على أنها في أصل وضعها كالتي وانعاضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أو وصاحبته انتهى كآية وضحا (٦٨) جزئية استعمالا قوله

(وأول الذاتين فيها اندرج فأنسبه أولها عرض إذا شرج)

فأنسبوا كل واحد منهما إلى الآخر قوله

(وأول الذاتين فيها اندرج • فأنسبه أولها عرض إذا شرج)

لما كانت الكليات أساسى المعارف ودأورا وسواء كانت الحدود ذاتية أو غير ذاتية وكانت الذاتيات والرسوم بالعرضيات احتج المعرفة الثاني والعرضى فبينهما ما هو • وعلى أن أول القسمين السابقين وهو الكلى ينسب إلى الذات أى الماهية فيقال فيه ذاتى إذا كان مندرجا تحتها أى جزأ من أجزائها وينسب إلى العرض فيقال فيه عرضى إذا كان خارجا عنها • ومفهومه أنه إذا لم يكن جزءا من الماهية ولا خارجا عنها بأن كان هو نفس الماهية فلا يقال فيه ذاتى ولا عرضى وعليه فالشقة الثلاثة فالتالى هو الكلى الذى يكون جزءا من ماهية الأفراد أو يصدق بالشمس كالحيوان والإنسان والفصل كالناطق • والعرض هو الكلى الخارج عن ماهية الأفراد ويصدق بالعرض العام كالنصر كـ الإنسان وبالعرض الخاص ويسمى الخاصة كالنحل كـ الإنسان وما ليس جزءا ولا خارجا هو النوع كالإنسان لأنه نفس ماهية أفراد

مفراد دال على الكلى وهو المنقسم إلى ذاتى وغيره و ينقسم أيضا باعتبار أن آخر كلياتها فيها وأما الجسرى كزبد وعرو فلا يصح عنه في العلوم وقد عرفت أن العرض من وضع علم النطق معرفة كيفية استخراج الجوهولان التصورية والتعدينية والجزئى لا يبعد شيئا من ذلك ولذا لا يبرهن به ولا عليه فذلك ما تفسر النطق مقصودا على بيان الكليات وضبط أقسامها لانها مادة الحدود والبراهين وسائر المطالب ولما كانت الحدود الثمانية اثنتا عشرة بالذاتيات والرسوم بالعرضيات احتج إلى بيان الذاتى والعرضى فقال الناطق الكلى إذا اندرج في الذات وهو الماهية أى ماهية جزئية تنسب للذات فقبل في ذاتى وإن كان خارجا عنها ينسب للعرض فقبل فيه عرضى فلكلى المندرج هو الجنس والفصل لانها جزآن شقيقة التى والكلى الخارج عن ماهية

لا يمكن وجوده في الخارج عاريا عن هذه الاوصاف (قوله فأنسبوا الخ) أى نسبوا الكل كزبد إلى جزء وهو الإنسان فقالوا ينسبه جزء ونسبوا الجزء الذى هو الإنسان إلى كل هو زبد فقالوا ينسبه كلى فصدق الكلى جزء ومصدق الجزئى كل • وبجاء في هذا التوجيه بعضهم بأن فيه تعصفا واختيارا أن الكلى منسوب للنطق كل الذى يشمل له لا فراده والجزئى منسوب للجسد ولكنهم جزموا أن أفراد الكلى له وأعرضه الشارح في حواشيه على المختصر بعدم وجود النطق في نحو زبد إنسان فثامه (قول الناطق وأعرض) فيه تسامح لانه يقتضى أن النسبة لفظا عرضى يقال عرضى وليس الأمر كذلك • وهو جدى بعض النسخ عرض ولا تشكل حديث (قوله أى الماهية) الماهية عند الإطلاق أعم من أن تكون حقيقية أو اعتبارية الماهية الشئ وما ينسبه ما به يكون الشئ فهو هو معدوما كان أو موجودا فاهية الإنسان ما به يكون الإنسان إنسانا أى الحيوان الناطق وماهية النقاء ما يتعلق وبفهم من لفظه فالماهية أعم من الحقيقة فلا يقال ذات النقاء ولا حقيقة بل ماهية أى ما يتعلق منه فالحق في شرح المناصب الماهية إذا اعتبر مع التصق بميت ذاتا وحقيقة وإذا اعتبر مع التخصيص سميت حى • وقد قرر بالذات ما صدقت عليه من الأفراد باختصار فالماهية لفظها مأخوذ من ماهى لانه يجاب بها عن السؤال عماهى كما هو ظاهر كلام شارح المفاهيم وأرضاء الشيخ جردوس وأما جعل الروسى اها منسوب إلى ما فضعف الألف فقبل ماية ثم قلبت الهمزة فخرج عن القياس وأما الماشية فتسوية إلى اللفظة بالاستعانة بالماية لانها تنفع في جواب السؤال عما كالكيه • والكمية للسؤل عنه تكفى وكروضعف الألف فقبلت الثانية حمزة فقبل ماية ولوقلت الهمزة وأقبل ماو فبلاز على قاعدة التسبب في النساق الذى آخر ماين • وهذا هو المفهوم من كلام الناطق وهو المشهور وذلك لان النوع هو نفس الماهية والشئ لا يكون داخل فى نفسه ولا خارجا عنها وإنما هو داخل وانظر وج فى الشئ لا فى غيره فلا بد أن تصف بأحد ما بالذاتية إلى غير ما على هذا قدر ج • فبينما يبدى جدون فى تحديده فقال

وسم بالذاتى كذا عند النحل • حقيقة والعرضى ما عدل

الشئ هو العرض العام والخاصة • وفيهم من كلامه أن الكلى إذا لم يكن داخل فى الماهية ولا خارجا عنها بل هو مجموعها وهو النوع فلا يقال فيه ذاتى ولا عرضى أى ليس جزءا ماهية حتى يقال فيه ذاتى ولا خارجا عنها حتى يقال فيه عرضى بل هو واسطة ودأما مذهب الجمهور

(قوله أكثر التصور بين على أنهم موضوع مالم) ورد القول الأول بأنه يلزم عليه الاشتراك في هذا المصطلح فأنشأنا فرض وضعه لهذا

وقال بعضهم إن هذا يشبه على أن الثاني ما ليس بخارج عن ماهية أفرادها والعرضي ما كان خارجا والجمهور يشكر ذلك لكون الثاني مفردا إلى الذات عن الماهية والمنسوب غير المنسوب له ضرر ووجه فلو كان نفس الحقيقة ذاتا

المشاكل ثم هذه المشاكل الآخر وكذلك السائر. كما يمكن أن نرى كيف مشتمل كولو كان مشتمل كالاتحاد إلى قرش في قائل به ورد القول الثاني أنه لا بد من وجود هذا الجاهز بلا حقيقة مع كثرة في هذه المعارف والذين يؤيدون اتحادهم ومع الدور والذلة وبينهم القول أنما لثلاث كان وضع لكل كان المعنى الحقيقي فإن كان لا يستعمل إلا في جرت كان مجازاً بلا حقيقة. والتحقق أنهم أوضحت الوضع العام وحديثه أن يضع فقط خاص إلى خاص لا يختلف أمر عام. وإن شئت قلت أن يضع فقط خاص لخصوصية معان شئ لا يختلف أمر عام، إن غير تعدد في الوضع البتة فاما لا موضع وهو فقط خاص لخصوصية للمشاكلين لا يختلف أمر عام وهو كون المشككة فيكون موضوع العزيمت فنحن وجود هذا الجاهز واتحاد الوضعين الاشتراكي (٦٩) إلى القرش في قائل به وبذلك الأمر العام الملاحظ استمع

وبعضهم يجعل القصة ثمانية فقط ويقول العرض هو ما ليس جزأ من الماهية فيشمل النوع وبعضهم يجعلها ثمانية أيضاً ويدخل النوع في الثاني بناء على أن الثاني هو ما ليس خارجاً عن الماهية فلا يقول ثلاثة الألف في أربعة النوع فثانيه في الثالث نسبة الشيء إلى نفسه وأوجب بأن ياء النسبة قد تلحق بالاسماء لاسالفة نحو أجرى في أجر وقال بعضهم أن الثاني لا ينطلق على الحقيقة تطاق على ما صدقها أو عليه تكون نسبة النوع إليها من نسبة الحقيقة إلى ما صدقها وقد علم أن العرض عند المناطقة هو ما عرض للماهية والعمل عليها كالابيض للحيوان وحرور العرض عند المتكاملين له وعندهم الماهية الثلاثة كالابيض ولا يشترطون جدلاً وليس في العرض عند القوم نسبة الشيء إلى نفسه لأن من نسبة أقراد الأعم البنية وأما الثاني فنسب بالذات بمعنى الحقيقة الثلاثة بمعنى صاحبة ولكنها بمعنى الحقيقة أدخلت عليها ال وأفرقت عن الإضافة ولستعملها بهذا المعنى ليس أمراً اصطلاحاً بل قد دخلها

(قوله وبعضهم يجعل التهمة ثنائية) هذا مذهب الجهور وعليه درج صاحب القادرية فقال

وكل مائة حقة حلا • ذاتي والإعراضا جعللا

(قوله: بالغة) أي بالغ في كرون التوسع نانيا حقيقة تنبها على أنه ليس بزنا فقط بل هو عينها الأصل
 مختص عن الجنس والفصل يكون تمام المادية بالغ في جوهره فقط بل بأنه مشترك في آخره بالغة في
 معناه (قوله: وقد عدل) لأنه علم من قوله: قبل في غير يفهم هو الكل الخارجي عن عادية أفراده لأن
 الأفراد لا تكون أفرادا إلا لانضمام إلى جملة عليها وقد تبين الشارح في هذا الهلال على عادته والذي
 صرح به اليوسى أن العرض عند هؤلاء القوم أعظم من العرض عند المتكاملين لا مابين لغوا من مثله
 تنبئ عن هذا العموم فلهذه تارة يتعين بالمصدر وتربط باسم الفاعل والتابع خلاف الأصل وهذا
 الشارح نفسه مثل فيما تقدم بالنسبة والتحرك على ما في بعض النسخ وفي بعضها بالتحرُّك والضحك
 (قوله: وليس في العرض الخ) جواب عن سؤال المقدرة بما إذا كان العرض عندهم هو العارض للمادية
 المحمول عليه اتحاد النسب والنسب إليه فيكون من نسبة الشيء إلى نفسه وأوجب عن اتحاد

أن تصور الانفكاك بينهما لا يضر على العقل في التصور. وأوردنا في الجبر مع بقا ذلك محال كرفع الازم مع بقا الماهي والوجود محال فإنه تصور رفع الجبر مع بقا الكل تصور كرفع الازم مع بقا الماهي والموجود فيقول الفرق واجب بان رفع الجبر مع رفع الكل رفع الواحد رفع ثلاثة في المحال تصور الثلاثة بلا واحد بخلاف تصور هذا لا فردية فان الفردية خارجة عن الحقيقة في الخارج تصور أحدهما دون الآخر وبذلك أن رد التصور المطابق للواقع فهو باطل في الجبر والازم وأن أردنا الذي يعني القرض والتقدير فبذلك أن تصور كل شيء ولا جبر عليه في ذلك حتى أنهم قالوا أنه لا يتصور عدده وعدمه وأما الحالات وأوجب باختار الأول مع التفسير في التصور المطابق للواقع فإن الواقع يشبه الخارج العيني ومرتبة الاحوال ومرتبة الاعتبارات العقلية ومرتبة السبب في التصور الذي في الجبر لا يصح باعتباره الخارج العيني ولا باعتباره نفس الامر الذي من جملته مرتبة الاعتبارات العقلية التي من جملة الماهيات فان الثلاثة لا يمكن وجودها في الخارج بجزء لا يتغير الامر بدون الواحد لا يضر هذا داخل فيما باعتبارها وأما الفردية فلا يمكن انتزاعها في

اكان فيه نسبة الذات الى نفسه او هو قلده كذا قاله بعض من شرح ايساغوجي (تتبعات) الاول استعمال الذات بمعنى الماهية والحقيقة ليس من وضع القائل هو امر اصطلاحى

اختار من الثلاثة ووافق نفس الامر بينهما التمسك كقولنا اذا الثلاثة في نفس الامر مراهية والفردية ماهية فهما ماهياتان فالأما تصور العقل الثلاثة بدون الترتيب هذا المعنى فهو (٧٠) تصور صادق نعم اذا اعتبر الفردية موصوفة باللازمية موصوفة باللزومية

فلا انفكاك لا تصور نخرج من ههنا ان تصور الانفكاك ممكن مع قطع النظر عن وصف القسوم وغير ممكن مع اعتباره ولا كذلك في الجزئية فلهذا ليس في نفس الامر ماهية مبنية على ماهية الماهية الكل حتى يتصور الانفكاك مع قطع النظر عن وصف الجزئية والكسبية وهو ظاهر الثالثان الثاني هو الذي لا يعمل والعرضى هو الذي يعمل مثله الساطق ثبت للانسان بلا علة والفاصل ثبت بعبء قاته مع حلول والتجيب المعلوم بادراك الغرائب الميسرة بما في الادراك الميسرة فالعبء العاقله التي هي عبارة عن الناطق وعمل بالناطق الوجهين السابقين فلا يمكن تقسيم الانسان بناطقين ويمكن فهمه بلا شاك كانه لا يمكن رفع الناطق مع بقاء حقيقة الانسان كما يمكن فهمه مع بقاء الحقيقة مع بقاء الحقيقة لهذا كبره وانما أشار الى نسبة الماهية موطنة الى الذات فلهذا بالقول

وذلك في ذات الاله وان يشأ يترك على اوصال النجوم

وقول الآخر

فنعلم ان أخت القوم في ذات ماله * اذا كان بعض القوم في ماله وفرد قيل ومنه قوة تعالى واصله واذن يتسكن أى حقيقة وصلكم وعليه درج في القاموس وبنكاد على من أتذكر وروده عليه هذا المعنى غير ان قولهم في النسب اليه اذ ان غير جاري على القياس الا ان جعلت التماهيضية وهو خلاف الظاهر ومقتضى صنيع القاموس انها اذا تدعو عليه فالقياس ان يقال ذووى برد المحذوف وكذا قال ابن هشام ان قول المالكى في النسبة الى ذات ذاتى باثباته التائيد

لان المراد كل فرد من افراد العارض المحمول يقال له عرضى فالسبب هو الفرد والمثوب اليه النوع كالتقسيم الناس الى عربى ويومى فالنثوب اليه أعنى العرب والعجم فسمان فاناس فالنثوب الفرد والنثوب اليه النوع (قوله وذلك في ذات الاله) ما اشار اليه هذا الشارح من ان الذات شاعنى الحقيقة هو الذى في الضارى في كل التوحيد والذى اختاره الشارح السبى والكرامى ان الذات هاء معنى الطاعة والسبيل والواصل جمع وصل وهو العضو والشو بكسر الهمزة المعجمة الجسد والمعرب بالراء ثم الماهية المقطوع ومعنى الكلام أعضاء جسده مقطوع وقيل البيت فلتأت الى حين أقل مسلما * على أى شئ كان تفسيرى

فالعرضى الله عنه هذا الماحض مع القوم اصله وذلك لما أسرف بهت الرجيع موضع من بلاد هذيل حين بعته النبي صلى الله عليه وسلم مع خمسة رجال من الصحابة لتعليم الشرائع لبعض المسلمين فأمر فبين أسرف بكثرة وابتناسه عقبة بن الحرث لقتله أبيه فحبس حتى تسلم الا شهر الحرم ولم يخرجوا بدالى التعميم اذ لم يوصل ركعتين فسمع حتى صلى الله عليه وسلم لهذه الصلوات فخصمته فاصارت سنة ابن قتيل من المسلمين (قوله قبل الخ) فالتلمذ المفسر من ابن عطية والذى ذكره صاحب الكشف انه يحصى الاحوال (قوله غير جاري على القياس) وقال عليه كيف لا يكون جاري على القياس ويونس يقول به كايذول سلك في النسبة الى بيت * ويونس ابي حنيفة التا * وذلك انه لما رأى ان التاء في ذات الاله لا يمكن قولها ان الكلمة كاهات دل على التائيد كنت وأخت وأشابهها ما يدل على التائيد الصيغة لا بالتاء فالم مع بعض التاء دلالة على التائيد ابقاها (قوله وهو خلاف الظاهر) الصواب انه لا يصح أصلا لان التاء لا شاق فليس ان قلنا أصله ذوى أو يجعل ان قلنا أصله ذوى فهو زائد قطعاً وعلى كل حذف اللام وعوض عنها التائيد والظاهر ما قاله أبو حنيفة من ان ذاتى الوضع نحو ماوان الالف أصل لا متقلبة عن شئ لان أصل البنيات وضعها على حرف أو حرفين ويؤيد قوله البراقى ذا على حرفين كلاف اصغر والحقوا بالانصاف في قوله وأبدان بعش هذا الراى به اذ انما سبى به قيل ذاء بزيادة ألف تخلف همة كالأعراب ولا وهذا حكمه بالانصاف وضعوا تائيداً وان كان له ثالث رددته اليه (قوله بالمحذوف) يعنى اللام واذا ردت عادت العين الى الصلة لقوله * وان حرفين ذا الاعلال

التوصل في الفرق بين الماهية والفرد وكلام حواشى العهد السعد والسعد والاهرى وكلام التمرالى في بحث التماهيضية معيار العلوم المستصنى وغير ذلك وانما اشارنا في هذا التايم في كلام هذا الشارح وبالله التوفيق (قوله اكان فيه نسبة الذات الى نفسه او هو قلده) وهو قوله (الخ) وجوابه انهما يختلفان في الاجال والتفصيل والاصح قمر يشق فلا يمحذوف في السبب لا مطلقا لمخالفة حاصله والنسبة تقع بأدى مخالفة فهي أولى من التعرف

وأما قول ابن هشام أن قول المتكلمين في النسبة إلى الذات في إثبات تاه التائب لمن أي غروجه عن الفاعل فمن أن تاه التائب
تخفف لأجل النسبة فقال شارحه الأزهري هذا مبني على أن ذاتي منسوب إلى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك فقد قال الكاظمي في هذه
نسبة ليست بلغة من قبل اصطلاحية قال الأزهري والدليل على أنه اصطلاحية أن استعمال ذات مرادها الحقيقة لا أصل له في اللغة
كما قال ابن الخشاب وابن برهان وإنما المعروف في ذات معنى واحدة ونسب إلى الفاعل بمن حذف تاءها ثم لا يلام المحذوف وإذا
ردت عادت العين إلى الهمزة تنصب على تقدير ذاتي تغلب الألف وأوافق قولهم في نسب إلى الفاعل قولهم في النسبة الثاني في فيما
يعرفه الكاظمي في اللغة والنحو ج معناها قال الفراء وقد أشكل على كثرة من الغلاة معنى قال بعضهم الناطق والشاخص
بيان لأنهما صفتان لا لأنسان إنما قلت أحدهما فصل والآخر خاصة (٧١) قال وتبين الخراج من الداخل بأحد طرفين

أحدهما أن يعرف من وضع
اللفظ أنه وضع لأمرين
فيعلم أن كل واحد منهما
داخل في المسمى وإن ما
عدهما خارج كانهم عن
العرب أنهم وضعوا الألف
للعين والناطق فقط
فلذلك كان الناطق داخلا
والشاخص خارجا عن الطريق
الثاني أن يشترح العقل
و يفرض حقيقة مركبة
من شيئين فيكون ما عدهما
خارجا عنها فإذا ما يوجد
فرض عقل ولا وضع أقوى
انتساب معرفة الداخل
والخارج فإن قيل ما
معنى السكتييل فنقول
إنه أن الحبل والسكر
وأما فقه الصرا وغيرهما
فأمر خارجة وذلك إنما
جاء من وضع السكتييل
أهذين آخران على الصفة
المخصوصة فلو فرضناه
موضوعا لآخرين عقلا
كان كل واحد منهما داخلا

الحق اه في تنبيه الأول قد علمت الفرق بين الثاني والعرضي من حيث هو ومهما كان كثيرا
ما يتبين من حيث المصدق ومن حيث أشكل الفرق بين الفصل والخاصة حتى زعم بعضهم أن
تفرقهم بين الناطق والشاخص حيث جعلوا الأول فصلا والتعريف حدا والثاني خاصة والتعريف
بدرجتها إنما هو اصطلاح فقط وليس كإزعم أن كون الشيء جزءا من الحقيقة أو خارجا عنها أمر
ثابت في الواقع ليس راجعا للاصطلاح نعم التسمية بالفصل والخاصة أمر اصطلاح ولكن ليس
الكلام فيها وقد فرقت بينهما القدماء بثلاثة فروق الأول أن الذاتي هو الذي لا يمكن فهم الذات دون
والعرضي بثلاثة الثاني أن الذاتي هو الذي لا يعمل والعرضي يعمل

استحق الخ ثم تغلب الألفا فالتبنيث الباتلث الألف وأما قوله وحتم قلب ثالث بين (قوله
الحق) فيه نظران تسم ابن هشام في التحين غير ما تقدم أن يونس يقول به نعم التحين في خديتي علم
و اختلاف فيه (قوله) وكثيرا ما يتبين من حيث الصدوق أي أن لا يدري في بعض الكتابات أهو
داخل في الماهية فيحكم عليه بأنه ذاتي وأخر فيحكم عليه بالعرضي إذ كثيرا ما يتبين الماهية
بالعرض العام والفصل بالخاصة على الأذكاء التصاري فضعاف غيرهم (قوله) وليس كإزعم ليس
ما فهمه هذا الشارح هو مراد هذا القائل كما أفصح عن ذلك شيخنا المحقق سيدي الطيب فقال مراد
هذا القائل أنهم لم يصفقوا أن الناطق جزء الحقيقة والشاخص خارج عنها بحسب الواقع ونفس
المرافق فاطلحو على اعتقاد أن الناطق داخل والشاخص خارج بهذا التعريف والتشليل وليس
مراد هذا القائل أن كون الشيء ذاتيا وعرضيا إنما هو بحسب الاصطلاح إذ لا يقول به محقق
فضعاف غير (قوله) وقد فرقت الخ هذه الفسرة وقد ألتفت ذكره لإمام أبو سعيد الفرساني في كتاب
مقاصد الغلافه انظر رصه في حواشي أي حذف عن المتن (قوله) الذي هو الذي لا يمكن الخ
قال أبو علي بن زينا الذي ما إذا فهم معناها وأخطر بالذات فهم معنى ما هو ذاتي له وأخطر بالذات معه
لم يكن أن تفهم ذات الموصوف إلا بعد فهم ذات المعنى أولا كالإنسان والحيوان فذلك إذا فهمت ما
الحيوان وفهمت ما الإنسان فلا تفهم الإنسان إلا وقد فهمت أولا أنه حيوان وأما ليس ذاتا ففهم
تفهم ذات الموصوف مجرد ذاته ككونه أيضا أوموجودا مثلا (قوله) الذي هو الذي لا يعمل
أي لا يتبين ما هو ذاتي له بله فلا تقول لم كان الإنسان حيوانا أو ناطقا لأن الإنسان هو كذلك فكذلك

في المسمى بهذا تفرق بين العرضي والذاتي وكذا قولك لا تاه هو الخ فالتبنيث استأف من طراج والمراد والعرض إذا خلط الجميع
بالماء وكذا قال السيد الشريف في شرح جل الخوحي أن الإنسان مثلا مركب من جد ونفس فالجد وحده دون النفس لا يسمى
إنسانا والنفس وحدها دون الجسد لا تسمى إنسانا فالإنسان هو المجموع من الجسد والنفس وإنما يكون الجسد دون النفس
قوله وأما قول ابن هشام أن قول المتكلمين في النسبة إلى الذات ذاتي محصل الاعتراض أن الذاتي ذات التائب فالحذف في النسبة
الحذوف ومحصل الجواب أن ذات ذات معنى واحدة مقابل ذات معنى واحدة وهذا ليس من شأنه بل من شأنه يعني الحذف
اصطلاحا لأنه كما قال ابن الخشاب وابن برهان ومنهم من قال أنها لغوية ذات ذات بمعنى الحقيقة فهو جود في اللغة فالتوالتواصلة
ذات بينكم إن الله علم ذات الصدور نعم إن أخذنا القول من ذات تاه وغير ذلك تكون التا صالحة لا تائب فلا تحذف

الساكن الثاني هو الذي لا يتنبى الثالث مع توهم رفعه والعرضي بخلافه مثله الناطق فإنه لا يمكن فهم ماهية الانسان بدونه ويمكن فهمه بحد ذاته ضاحك كماله حيث لا يباله ولا الضاحك معلول بالتعجب المعلول بذاتك القرائب المسبوق بطلان الادراك المسبوق بالقوة العاقلة التي هي الناطقة وكما أنه لا يمكن توهم رفع الناطق مع فقه حقيقة الانسان بخلاف الضاحك وقد اشار ابن الحاجب في أصله الى الاثرين بقوله الثاني ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كقافية السواد والجسمية للانسان وقد يعزى بأنه غير معلول بالترتيب العقلي اه وقد اعترض الطوسي على الأخيرين بأنهم القوا زمرا العرضية ما يشارك الثاني فيهما كالتوجية للآثنين والفردية لثلاثة وهو غايبة في الثالث ان اردت توهم رفعه فرض استقامه اما ان اردت مجرد قطع النظر عنه فلا يبيحه لانه اذا قصرنا ضعف الواحد مثلا وقطعنا النظر عن انقسامه عساو بين لم يلزم من ذلك بطلان تصور كنهه الآتين بخلاف الثاني ومعنى الترتيب العقلي في كلام ابن الحاجب أن ذاتي الشيء يتقدم في الوجودين الذهني والمخارجي فلا يتعلل الانسان في الزهن أي ولكنه حتى تتعقل أجزاؤه من الحيوانية والناطقة ولا يوجد الانسان في الخارج حتى يوجد فالت لم يكن الانسان انسانا وكذا السواد مثلا لونه لانه لا يتنبى آخر يجعله لونه فلا يتقول لم كان لونه يتخالف الضحك فإنه ثبت للانسان بحد ذاته (قوله الثالث ان الثاني الخ) الظاهر أن هذا لازم من الاول لانه يلزم من كون الشيء لا يتعقل الثالث بدونه أن لا يتنبى الثالث مع قطع النظر عنه فلواني بدله بالفرق الثالث الذي أتى به ابن الحاجب الآتي بعد لكان أولى (قوله المسبوق بالقوة العاقلة) اعترضه بعضهم بأن الصواب ما فاط هذه المرتبة لاقتضائهم ان يطلق الادراك مسبب عن القوة الناطقة وليس كذلك لان البهائم عندها مطلق الادراك من غير القوة والذكر كقوله نظر لان الشارح رحمه الله تكلم على مطلق الادراك المنصف به الانسان بدليل انه جعله سببا لادراك القرائب السبب في التعجب الذي هو سبب في الضحك ولا شك أن مطلق الادراك بهذا المعنى يأتي من القوة الناطقة فصنع ما قاله الشارح (قوله وقد اشار ابن الحاجب في أصله) أمليه بالية المشددة مراده مختصرة الاصل أي المنسوبة الى الاول وذلك أن ابن الحاجب لم يختصر أحد دعاه في الفروع والآخر في الاصول فنبهه الشارح هنا على أنه ذكر ما ذكر في مختصره في الاصول وابن الحاجب هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أي بكر الكندي الا انه ناوى ثم المصري المالكي الفقيه القرطبي القوي الاصولي صاحب التصانيف البديعة وكان أبو جابح لا يميز بين الدين من مذهب الصلاحى فقرأ القرآن على الفزوي والشاطبي كان من أركان الدين في العلم والعمل مستغفرا مختصرا في الاصول ومنتهى السؤل في الاصول والمختصر في الفروع والكافية في الفروع والواقفة في أفعال الناطقة في التصريح وشرح الثلاثة كلها وله فريدة في العروش من مالت الاسكندر في سنة خمس وعشرين وشوال عام ٦٩٤ عن ٨٥ سنة (قوله وهذا انما فيه في الثالث) ظاهرة لان الاعتراض على الثاني ظاهر مسدود وقيل فترادف لانسلم أن الزوجية لا تعطل لأن الانقسام عساو بين الذي هو معنى الزوجية مع كل بالذات أي يكون العدد ضعف الواحد فتقول هو زوج لكونه ضعف الواحد لتقليلا للآزم للمزوم حيث ذات الثاني مسلم كالاول والثالث (قوله ومعنى الترتيب العقلي) هذا فرق دبايع وهو غير الاول كما هو ظاهر وسماه انك لا بد أن تتعقل كونه حيوانا ثم تحكم عليه بالانسانية اذ لا بد من اتصال الروح بجسم الانسان أولا ليكون انسانا ولا يترك أن تقول لا بد من ضاحك أولا حتى يكون انسانا بل لا بد من ان اوله لا يكون ضاحكا (قوله في الوجودين الذهني والمخارجي) فيه نظر لان الثاني لا يتقدم الا في الوجود الذهني لا فيه وفي اشاري فقد سبق السعدان الكسبة فتأني في الوجود المخارجي على أن قول ابن الحاجب وبالترتيب العقلي يأتي جلله على الوجود المخارجي وذلك ظاهر انظر القول الفصل (قوله فلا يتعقل) أي لا يوجد (قوله أي بالكنه) أي

ونفس الانسان هي النفس الناطقة التي تدرك الاشياء بفكرها بخلاف نفوس الحيوانات قائم بغير ناطقة لانها لا تشعر الا بجموساتها وبما يتبع شعورهم هاهنا والاهنايات وأما المعقولات كعلمها وجوب الواجبات واستحالة المستحيلات فإنها تدركها بنفس الناطقة اه وقال بعد هذا انما كان الناطق حتى جزأ من الانسان لا ياتى ان الناطق يشار به الى نفسه ونفس الانسان جزء منه وبه يتميز الانسان عن غيره ولما قال القسرا في ان الناطق عندهم معناه المحمل لعلوم بقوة الفكر وليس مراده الناطق باللسان لان الان لا يخرس والساكن

الجوابية والناطقة وقد ذكر القرافي ان الاتفاق بين باحد طرفين أحدهما ان يعلم من اللفظ ان اللفظ وضع الامر من متلا فعمل ان كل واحد منهما داخل في المشي وان ما عداها خارج عنه وكذا الوضع الشرعي كالصلاة والعرف كالأهل عند التصديق يعرفون ذلك بالعدل الثاني أن يفرض العدل حقيقة مركبة من شيئين فيكون ما عداها خارجا عنها الثاني يعلم مما تقدم أن كون الشيء ذاتيا وعرضيا أمر نبي يختلف بالاضافة مثلا الحيوان ذاتي للانسان لدخوله في ماهيته وعرضي للناطق لظهوره عن ماهيته فهو عرضي له عام والناطق ذاتي للانسان كإيم وعرضي بالذاتية للحيوان لظهوره عن ماهيته فهو خاصة غير شاملة وعلى هذا نقض وقول النظم أول مبتدأ والمترفع التفضيل وجلة الشرط وجواب خبره ويصح نصبه على الاشتغال بتقدير عامل في نفسه ما نسبته على أن الغناء الداخلة عليه رائدة وجواب الشرط محذوف وهذا الوجه برهانه تقدم معول النسبة وهو الذات على أدائها للشرط وذلك يقع كون النسبة جوابا والله أعلم

وأما مجرد التصور وجهه ما يمكن قبل فهم الفاتيات كإلى التعريف بالخاصة (قوله) وقد ذكر القرافي تبعه على ذلك الزكبي وغيره وعلبه فلا بد أن يكون الوضع دخل في تعريفه الداخل من الخارج وان لم يكن فخرج عن المفروض السهل (قوله) باحد طرفين مركبة عما الموضع وأما الاعتبار فأثبت في لفظ وضع لفظه ومما احتوى عليه ذلك اللفظ هو من الاجزاء العنصرية ذاتية وما سواه عرضي. وأما كان الوضع اقرب بالأسرع وأبعد قريبا فالقوى كالانسان مثلا ثبت بتقل أهل اللغة وضع لفظهم للحيوان الناطق فعمل ان كلام من هذين ذاتي وما سواه ما من الضاحك والكاتب وغيرهما عرضي له نظروجه عما وضع له اللفظ والشرعي كالإيمان مثلا ثبت بتقراء الشرع. وأنه وضع للتصديق بما جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم فعمل ان كلام التصديق وكونه بما جاءه الرسول ذاتي له وما سوى ذلك من كون الإيمان عاملا في خصائص الخلق في آثاره ونحوه عرضي له وتلقية الصلاة لأركان مخصوصة والعرفي كالأهل ثبت في عرف العامة فوضع لفظه لوصف الفضيلة الباعين للهبة فعمل ان كلام من هذا الاجزاء ذاتي وما سواه عرضي ككونه منصوبا أو مفردا أو جملة أو متكررا. وأما الاعتبار فان تنظاري مفهوم شي وتعتبر باعتبارات وتعدّل منها ما تراه قوله الثالث فيكون ذاتيا وما ينفى عرضي كان تنظاري للانسان الخارج في نفسه من الاوصاف الجسمانية واحدة من خصائصه بالارادة تفكر بالقوة ففهم في ذاتية وغيرها كالفهم عرضي (قوله) وعرضي للناطق أي لان المراد بالناطق والمتفكر في العلوم والحيوان خارج عنه (قوله) والناطق ذاتي للانسان) ما ذكره من أن الناطق فصل ذاتي للانسان أي وكذا أهل العمل بالفرس والناهي للقيام بما يأتي على قول الحكماء والغزالي والجلبي أما مجرد التشكك من فلا حاشا لهم عند عدم كمالهم في المسألة لا يختلف الا بالله وارض وان الناطقة وغيرها وارض ولقد صرح مع الانداز فردا ونحوه. والى هذا ذهب الشيخ المنصور وهو الحق لان الروح على مذهب أهل الحق جوهر وبقية الانسان متلاثر كبت من الجواهر الفردة والجواهر كاهلها بالحقبة اذ الجوهر عبارة عن المتصور بذاته وهذا المفهوم واحد في جميعها فلا يختلف الا بالله وارض. وذهب الحكماء ومن وافقهم ان الانسان ليس بمحض الجوهر بل فيه الجهر وهو الروح ولا يترجم من تحت الاجرام تحت الالحاق والى هذا ذهب الشيخ الفصاح والجهد عند عدم ما ليس بمجرم ولا عرض أي ليس بمجرم ولا قائما بتخصيصه وحملوا منه النفوس والعقول والملائكة (قوله) وعرضي بالنسبة للحيوان أي لان الحيوان هو الجسم الذي الحواس المتحركة بالارادة تلك التي خارج عن حقيقة (قوله) على أن الغناء الداخلة عليه رائدة أشار به هذا دفع الاعتراض الوارد على الاشتغال وهو ان النسبة في غير الشرط فلا يشرع على القول بمرأى ما لا بد من ذلك المفعول تلامح يرد

عندهم انسان وعلى هذا يظل الحد بالحق والملائكة لانهم أجسام حية لها قوة لتسهيل العلم والفكر فيكون الحد غير مانع (في التنبيه الثالث) قول النظم وأول للذات قال في شرحه أو لانه صوب على الاشتغال لكونه قبل فعل ذي طلب أي انب الاول وهو الكل للذات الخ والذي يظهر أنه ينفى من نفسه الزرع على الاستدعاء لان الفعل المشغول ينع هنا ادان لا يكون مقابله ما عدا لانا وجددها كإشارته ابن ماله وهي هناك الشرعية وفي الجواب كما عرفت اشراجه وحسنه فالسوغ لا يتبداه بالثبوت إما التفصيل أو عود الضمير والله تعالى أعلم

(والكليات خمسة دون انتفاص • جنس وفصل عرض نوع وخاص)

قوله
الكليات جمع كلى وصرح في هذا البيت بأسماء الكليات الخمس ولها مخصص وفصل عرض نوع وخاص وان كان البيت الذي قبله تضمن جميعها
منها فلا وجه لذكر الكليات الخمس في هذا البيت فثبت حقيقة إيمان يكون مشتركة بين حقائق مختلفة أو مختصصة واحدة فالأول هو الجنس وقال
فيه الجزء الثاني المشترك وهو الصادق على كثير من مختلفين بالحقيقة كالحيوان فإنه مشترك بين الإنسان والفرس والطيروا
غيره وأوجدها الثلاثة مختلفة والثاني هو فصل وبإزالة الجزء الخاص وهو جزئية الصادق عليه فقط كالناطق باللسان
التي حصة الإنسان وأما الكلى الخارج عن الخاصية فإن كان إياها مشتركة بين حقائق مختلفة كالجنس فهو العرض العام كما عرفت

قوله (والكليات خمسة الخ) هذه هي الكليات الخمس وتسمى باللغة اليونانية إيساغوجي ودليل حصر الكليات الخمس إيمان أن يكون خارجا
عن حقيقة أم لا الثاني إما تمام أم لا (٧٤) الثاني إما أعم أو مساو والأول إما خاص أم لا فالتمام نوع وما بعده جنس

قوله (والكليات خمسة دون انتفاص • جنس وفصل عرض نوع وخاص)
هذه هي الكليات الخمس وتسمى باللغة اليونانية إيساغوجي كما سيأتي به أيضا العلم
الباستتماما وجه انتفاص الكليات الخمس إيمان أن يكون تمام ما به أفراد أم لا الأول النوع كالإنسان
فإن تمام ما به أفراد كزبد ودهر وغيرهما لا تمام له إلا العوارض المخصصة والثاني ما داخل في
ما به أفراد إيمان أن يكون جزئيا أو ما خارج عنه فالداخل في الخاصية جنس أن كان أعم منها كالحيوان
الداخل في ما به الإنسان فإنه أعم منها صادقه بها أو بالفرس مثلا وفصل انتفاص ما كانا في ذاته
جزء من ما به الإنسان ويخص بها والمراد بالناطق المفكر بالغوا بالغة

وفصل الأول خاصة
وعرض عام ثم علم أن
السائل تارة يسأل عن
حقيقة وتارة يسأل عن
تميز شيء عن مثله به
ولقد عرفت ذلك في آخر
ثم السائل عن الحقيقة إما
أن يسأل عن متعدد أم لا
وكل إما كلى أو حصرى
وأحوط به حصره في أحد
والجنس والتسوع لأن
الكلى الواحد يجب عنه
أكثر من كائن مثلا
والمحصرى إما أن يكون
وحده أعم حصرى أعم
صنف من نوعه أو أصغرى
منه أم لا الأول محاب
عنه بالتسوع والثاني
بأنه أصغرى من نوعه أو
غير الكلى الواحد له كلى

البيت وحاصل الجواب أن الضمائر الثلاثة هي في حيز الشرط حتى لا يضر عملا لأنه مقدم في التقدير
فكان التام في قولنا وأولاً لأنه لا يتحقق في هذا الوجه من التكليف لكن أوجهه إليه تقدم
لأنه وقع في الجواب لا يتقدم على أداته الشرط كما أشار بقوله وهذا الوجه به الخ وبرهنا بأن
العلم في ظرف وهم توسعون في الظروف وحينئذ فالأول ترك التكليف المخرج لعدة الاشتغال بقول
التام والكليات خمسة الخ) أو رده عليه أن هذا التام فيه حاضر تخرج المصنف كالتجزي والروى
واجب بأن ما داخل في الخاصة الغير الشاملة وقد أشار إلى ذلك في المصنف في الأول • ثم أنه كان من
حق التام أن يكون له كليات خاصة لا تفرع عنه ذاتها بل هي خاص بمقدار التام وحذف
صفة عرض أي علم (قوله باليونانية) هي لغة قبل من الناس كان قبل الإسلام بكثير من ورن
بالعرو والحكمة قبل من الروم والخاصة وقيل أن يونان هو ابن ياقوت فوح (قوله إيساغوجي) هو
القند مناه عندهم الكليات الخمس وقيل معناه الدخول أي مكان الدخول في المنطق هي تلك باسم
الحكيم الذي اخترع هو دونه (قوله إيمان) إيمان أعم منها) أي أن كان شاملا لها وما عليه أخرى

احتمل أن يكون قصد السائل عن الفصل احتمال أن يكون قصده انتفاص الحقيقة وهم يقصرون في أحوالهم وليس
على قدر الحاجة فإنه في السائل شيء قد يراجع الأول فإن قيل ماذا كرتم أن ما يقتصر على السؤال عن تمام الحقيقة بمختلف
لكنهم من الأجوبة أن ذلك يجب عند التام والحدس النقص أيضا قد يستلزم من المصنف واللاحقة في السؤال عن تمام الحقيقة بمختلف
هذا البرهان الذي في شرح إيمان السالك من اليونانيين فالأول يستلزم إياها عن الوصف كونهما ما إذا كان كرم بمثل فالتجواب
أن فصل السؤال عن الحقيقة فالأول على الحقيقة أو واجب بغير حقيقة ذلك على خلاف الأصل والقدس على اختلاف
الأصل المتعارف عن موسى عليه السلام هو بالتميزات حتى نسب إلى الخلق جهل لانهما أو تجهلا (قوله لأن الكلى التدرج
بمختلفة) فإن قيل كونه متدرجا بمتحدة يقتضي أنها خاص منها لأن الخاص متدرج في العام وكونه أفرادا غير مقتضى
أنها أعم منها وهذا تناقض أن كون الشيء أعم وأخص من شيء ممنوع لا يقال لأن بينهما العموم من وجه كذلك فلا يخفى لانا
مدلول ذلك ليس هكذا لأن ذلك لجهة التي هي منها أحد الفهم من خصم منها الآخر بخلاف هذا الذي قيل كذا أعم من الآخر
فما هو أعم منه وهذا لا يصلح فلما لم يرد أن لا يجوز في كونه متدرجا فهو أعم منه لأن أعم هو الذي هو جديدهم الأصل وهذا
كذلك ولا يلزم من كونه متدرجا أن يكون أخص لأن الجزئ متدرج في كونه متدبرا يكون أعم منه لأن لكل واحد لا يبعد عنه

والمتنفس فانه عام للانسان وغيره ويهتد به الكلى الخارج عن الماهية الصادق على غيره وان لم يكن مشتركا فانه والخاصة وتعرف باسم الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها كالفعل للانسان واما الكلى التى ليس داخل فى الحقيقة والخارج عنها بل هو مجموعها فهو النوع ويعرف باسم الكلى التى هو تمام الحقيقة كالانسان فانه لا يصدق على حقيقة واحدة بل على مجموعها وهي الحيوان الناطق وان شئت قلت فى النوع هو ما يصدق على كثيرين (٧٥) متفقين بالحقيقة مختلفين بالعوارض والعدداى

أفراد مختلفة بالاراض
والصفات متفقين
بالصفة فأمرا دالتوع
أصنافه كذكر والانثى
من الانسان اتفاقا حقيقة
الانسانية واختلافها
العوارض التى هي الذكورة
والانوثة تحتلاف أفراد
الجنس فاما أنواع له
والاختلاف فيها اختلاف
بالصفة كالاختلاف بين
نوعى الانسان والفرس

وليس المراد به المتكلم بالفعل أو بالقوة والخارج عن الماهية ان الشخص حقيقة واحدة كالشاهد والكتاب للانسان فهو والخاصة وان شئت قلت باعتبار الانسان فهو والعرض العام وقد عرفنا عاذا كر ان النوع هو الكلى التى هو تمام الحقيقة وان شئت قلت بحسبه هو ما يصدق فى جواب ما هو على كثيرين متفقين فى الحقيقة والجنس هو جزء الماهية الصادق على غيره وان شئت قلت هو ما يصدق فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين فى الحقيقة والفصل هو جزء الماهية الخاص بها وان شئت قلت هو ما يصدق فى جواب أى ما هو صدقا ذاتيا والخاصة هي الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها وان شئت قلت هي ما يصدق فى جواب أى ما هو صدقا عرضيا والعرض العام هو الكلى الخارج عن الماهية التام له ولغيرها وقد مر من أمثلتها فان قلت فى أى الأقسام يدخل الصنف كالفرس والرومي مثلا قلت هو داخل فى الخاصية غير الشاملة في تنبيه ان الأول قد جرى فى التعريفات المتقدمة ذكر جواب ما هو وجواب أى ما هو وبيان ذلك ان أدوات السؤال وان كانت كثيرة فالحتاج اليه هنا انما هو ما لا يفتقر اليه

(قوله وليس المراد) أى ان الأول خاصة غير شاملة والثاني شاملة (قوله وان شئت قلت بحسبه هو ما يصدق الخ) معنى ما يصدق ما جمل وأشهر وهو جنس وقوله فى جواب ما هو يخرج لارض العام لانه لا يقع فى جواب شئ ويخرج الفصل والخاصة لان ما يقع فى جواب أى وقوله متفقين يخرج للفرس فذا سئل عن زيد وهو مثلا ما يقع ما يزيد وعمر وكان الانسان جوابا عنهما لانه عام ما بينهما المشترك بينهما ثم انه كان من حق الشارح أن يزيد مد متفقة نقطة فقط كانه بعد فى التنبيه الثاني يخرج الجنس الصادق فى جواب ما هو على متفقين بجمع مع مخالف لها فى الحقيقة كانه لا يصدق ما زيد وعمر وما جمل وهذا الفرص يقال الحيوان فصدق الجنس على متفقين لكن لا نقطه فان قيل يرد على هذا التعريف أن النوع كايصدق على كثيرين متفقين كذلك يصدق على واحد قلنا يجب بأن قوله ما يصدق الخ معناه ما يصح أن يصدق صدق بالفعل أم لا فالمراد بالكثيرين ما يشمل الموجودين والعدومين فيدخل فيه الأنواع كلها ما عدا ذلك أفرادا كالانسان وما وجدته فردا كالحصى وما لم يوجد منه فردا كالعتقاد أى على القول بأنه اسم بلا معنى وهو الذى صدق به فى القاموس ونقصه عن معناه عربطاً معروفاً بالاسم لا بالحدم أعظم بيم يصدق ما هو النوع معنى مضرباً عنها تعريفاً فيقول الجليل وعلى الاول قول الصنف الخ

المرايات بين الزمان وما بهم • خيل وفى كشمادنا صطفى
أبنت ان المصطلح ثلاثة • القول والعناء والخلوفى
(قوله والجنس هو جزء الماهية الخ) مثله حيوان فان جزء من ماهية الانسان والاشد من الانسان والفرس بما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام الماهية المشتركة بينهما (قوله ما يصدق فى جواب أى ما هو صدقا ذاتيا) مثلا اذا سئل عن الانسان أى فقيل أى شئ هو فذكره كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشترك فى الجنس (قوله والعرض العام هو الكلى الخارج الخ) لان كان العرض العام لا يتصل فى الجواب بل ذكر الشارح التعريف الآخر كالمثل فيما عدا من باقى الكتاب (تنبيهات)

على اندرج تحت جنس فوه يقاله نوع اضافى هو ما يصدق على متفقين أو مختلفين وأما الحقيقة فهو ما تقدم تعرفه من أنه المتول على كثيرين متفقين بالحقيقة سواء كان متضربا تحت جنس أو لا فليس هو الاضافى وهو خصوصى وجهه يتبعه ان النوع السافل للمسمى بنوع الأنواع وهو الذى لا نوع تحت وفوقه الأنواع الاضافية كالانسان فله نوع اضافى لانه جامع بينه وتحت الحيوان

ونوع حقيقي لانه ليس تحت جنس ولا نوع الا بالقال (٧٦) على انرا متفقة الحقيقة والماهية وانما لم تحت الاشخاص كزيد وعمر ووجهو ما

عن عام حقيقة السؤال عنه هذا والاصل فيها وقود يسأل بها عن الوصف كقولهم ما زيد كزيد أم
يجعل لك من خلاف الأصل ثم السؤال به ان كان عن كلى واحد لا يشترك فيه في تمام حقيقته
كالانسان فاجابه بالعدم التام أي القائل على جميع اجزاء الحقيقة مطابقة أو تضادها فاذ قيل ما هو
الانسان فاجابه بالبيان الناطق وانما زدت لا يشترك فيه ما لا يخرج راعن الصف وان كان عن جزئي
كزيد ومثله الصف كالزنجي أو عن متعدد فله الحقيقة كزيد وعمر أو الزنجي والروى أو زيد
والروى فاجابه بالنوع فاذ قيل ما هو زيد أو ما هو زيد وعمر أو ما هو الزنجي والروى أو ما هو الروى
وزيد فاجابه بذلك كله بالانسان لانه عام حقيقة الجميع ولا يحتاج في جواب السؤال عن الصف
كالزنجي الى ما يتوصفه الخاص كالاسود ولا يحتاج في جواب السؤال عن الشخص الى زيادة
العارض المنصوص لان السؤال عما انما يكون عن الحقيقة لاعم العوارض فذا عرفت السائل وأراد
السؤال عن العارض فلهذا لم يغير ما وان كان السؤال عن تمام الثاني من المتشركين متعدد فله الحقيقة
كالانسان والفرس أو زيد

الاول الظاهر ان التعاريف الاول لهذه الكليات محدودة لانها المفهوم التي حدثت فعين الاسم
ما زلتها فليس لها مفاهيم وتارة ما هو التوافق رسوم لان الجنس مثله حقيقة في نفسه سواء قيل في
الجواب أم لا فالله العدد الثاني ان قيدا الحقيقة مراد في تعاريف هذه الكليات الجنس وان حذف
انطفاة يقال في الجنس مثله الكلى الصادق على كثيرين مختلفين بالحقيقة فمن حيث هو كذلك لان
هذه أمور راضية تختلف بالاعتبار فليس الجنس جنسا بالانقياس الى نوعه وليس هو نوعا الا
بالقياس الى جنسه فالجنس يكون نوعا وفصلا وخاصة وعرضا على اعتبار اختلاف الاضافات مثلا
الجنس جنس الجميع والصغير نوع لا يدخله فصل الحيوان وخاصة للبيس وعرض عام للناطق
هذا هو الصواب كما اقر به لانه عرض عام للانسان كقيل لانه جزئ مخرج من جزئ مخرج من جزئ مخرج
ذاتيا لعارض ما هو ظاهر الثالث اعترض بعضهم تعريف الجنس وغيره من الكليات بالمقول
في جواب ما هو أو أي ما هو بان فيه دورا لان معرفة ما يجيب في السؤال عن تمام المشترك تنوقف
على الجنس ومعرفة الجنس تنوقف على القول في جواب ما هو وهكذا في غيره والحق ان لا دور لان
معرفة ما يجيب عن تمام المشترك لا تنوقف على العلم بكونه جنسا بل على العلم بانه تمام المشترك
بين حقائق الأمور المسؤل عنها (قوله عن تمام حقيقة المذلة عنه) أي هو واحد كان واحدا كذا
كالانسان أو جزئيا كزيد أو متعدد كزيد وعمر أو الزنجي والروى أو زيد والروى
أو مختلف الحقيقة كالانسان والفرس أو بدو قد علم أو بدو الفرس (قوله وقد قيل ما عن
الوصف) ذكر ذلك السكاكي وغيره (قوله مطابقة أو تضاد) أي لا التزاما لان الاتزانية
مهمورة في الجواب عن السؤال عما فلا يجاب في السؤال عما عن الانسان بالناطق وهدو وان دل على
بشيء الاجزاء التزاما كذا كر (قوله فاذ قيل ما هو الانسان الخ) هذا مثال الدلالة التضمنية لان كل
واحد من اجزاء الحيوان ممدول عليه بالحيوان التضمين ومثال الدلالة المطابقة ان تقول في جواب
ما الانسان الجسم الناطق الجسم الناطق بالارادة الناطق (قوله بمخرج راعن الصف) وهو كلى
شاركة غير في حقيقته وذلك لان الصف لا يجاب عنه الا بنوع كائنا (قوله ومثله الصف) أي
مثلا اجزئي كلى يشترك فيه في عدم حقيقته (قوله كالزنجي) بالفتح وقد يكسر جيل من السودان
(قوله ولا يحتاج في جواب الخ) اشار به الرد على السنوسي حيث استظهر زيدا ذلك حتى يقال
في جواب ما الزنجي الانسان الاسود (قوله وان كان السؤال عن تمام الثاني الخ) هو صواب اسقاطا

والاصناف كالمفاهيم
والزنجي ونحوه ما يتفرد
الاضافي بالجنس السافل
كالحيوان وكذلك كل
جنس اخرج بمفهومه
فليس بجسمي لانه مقول
على افسراد مختلفة ويتفرد
الاحتمالي بالقطعة والوحدة
ونحوه وان السائل لان
الشخص القطعة مماثلة
وكذا الشخص الوحدات
فانقطعة شيء لا جزئه

ولا يصح لاحدا ولا فصلا
ولهذا لم يدرج تحت جنس
من الاجناس العالية

(قوله فانه قطعة شيء لا جزء
الخ) النقطة عندهم هي
مبدأ الخط فاذ اجتمع
نقطة الى نقطة أو الى اثن
كانت خطا واذ اجتمع لخط
الى خط أو أكثر كان سطحا
واذا جمع السطح الى سطح
أو أكثر كان جسما تعاليميا
في النقطة تركب الخطوط
ومن الخطوط تركب
السطوح ومن السطوح
تركب الاجسام التعليمية
والاجسام التعليمية محطة
بالاجسام الطبيعية التي
هي الجواهر الموجودة
خارجا اما الاجسام التعليمية
وما قبلها فهي عندهم من
الاعراض النكبة فونكر
اهل الهندسة فذا قال ليس
عندنا شيء الا الجواهر
الخارجية وأوصفها اما
النقطة والخط والسطح

والجسم التعليمي فهي متفية في الخارج نعم ان أردنا النقطة الجوهر الفرد بالخط ما تركب من جوهرين
وبالسطح ما تركب من جوهر واحد والخط بلا الجسم التعليمي ما وجد فيه ثقل وزاد بالحق فهو صحيح ولكنه راجع الى الجواهر

وشدقهم أزيد والفرس بخواجه الجنس فادقيل ماهو الانسان والفرس او ماهو زيد وشدقهم او ماهو زيد والفرس بخواجه الحيوان لانه تمام المشترك بين المسؤل عنهم ما في الحيوان الثلاث فقط وشدقهم جواب السؤل بما في ثلاثة أقسام الحدود والنوع والجنس والتمام بفصل في غير الكلي الواحد لانه كما احتمل ان يكون قصد السؤل عن التفصيل احتمل ان يكون قد قدم عن الحقيقة اجالا وهم يقتصرون في أجوبتهم على قدر الحاجة فكان بقى شئ للسائل فلمراجع المسؤل وأما أي قيد أل يعماعين المسؤل عنه وبفصله عما يشركه ذاتيا كان أو عرضيا وجوابه يكون بالكلي المميز للحقيقة عما هو اما ذاتيا كان وهو الفصل أو عرضيا وهو الخاصة فانت خبير في الجواب بأحد هما الا ان قيد السائل فان قال أي ماهو الانسان في ذاته تعين الأول أو في عرضه تعين الثاني وبهذا كله تفهم التعارض السابقة وتشر بها واضع منه والله الموفق (التبسيط الثاني) اعلم ان النوع قسمان حقيقي وقد تقدم انه الكلي المقول في جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة فقط واضافي وهو الكلي المقول في جواب ماهو على كثيرين المندرج تحت جنس ومن تفرعها يعلم ان بينهما عموم وخصوصا من وجه فالاضافي أعم من الحقيقي من جهة عدم تقييده بمقتضى الحقيقة وأخص من جهة تشييده بالاندرج تحت جنس والحقيقي بالعكس مجتمعا في النوع السافل وهو الذي لا نوع تحتته ويسمى نوع الأنواع كالانسان فانه انما تحتته الاصناف والافراد فهو حقيقي لصدقه على متفق الحقيقة فقط واضافي لاندرج تحت جنس بل اجناس كالحيوان والجسم وينفرد الاضافي في الجنس السافل كالحيوان والمتوسط كالجسم وينفرد الحقيقي في النوع البسيط أي الذي لا جنس فوقه ولا نوع تحتته كالنقطة والوحدة بناء على ما نقلناه من كونهما عرضيين وجوديين فانهما غير مندرجين تحت جنس والآخر كشمسه ومن الفصل والفرض باطعمهما فالنقطة عندهم هي مبدأ الخط التعليمي

قول الشارح تمام الذاتي المشترك ويقول وان كان السؤل عن متعدد لان قوله وان كان الخ في مقابلة قوله فيما تقدم ارفع متعدد قصد الحقيقة وحيث يكون الكلام جاريا على أسلوب واحد (قوله) وشدقهم هو بالبال الموهلة كافي القاموس اسم جيل كان للثمان بن النضر (قوله) بخواجه الحيوان فان قيل تقدم ان ما عاين بسئل به عن الحقيقة فكيف شجب بالجنس وحده دون الفصل فالجواب ان المراد بالحقيقة الذات أي ما يكون ذاتا وليس المراد به الماهية (قوله) وأما أي قيد بل يعماعين الخ أي يطلب بهما تميز فصل ما عرف اجالا عن غيره كان يقال أي الشاب عندك فيقال كانا أو صوف وكان يقال أي شئ هو الانسان من أنواع الحيوانات فيقال الناطق منها وهو الفصل أو الصالح وهو الخاصة (قوله) حقيقي انما يسمى حقيقيا لان نوعيته باعتبار حقيقة لا باعتبار اضافة الى شئ (قوله) فقط زاد هنا كتر زاع الجنس الصادق على متفقين جعلت مع مخالف كما تقدم بيانه (قوله) واضافي سمى هذا اضافيا لان نوعيته باعتبار اضافة الى ما فوقه مما اندرج هو فيه (قوله) ويسمى نوع الأنواع) سمى بذلك لانه نوع لجميع الأنواع كما ان الجنس العالي جنس لجميع الانحاس (قوله) كالنقطة والوحدة النقطة عرضي موجود لا يقبل القسمة فلا حركه ولذا لم يندرج تحت جنس من الاجناس العالبة والوحدة عرضي يوجب كون الشئ لا يقبل القسمة أصلا لا حصولا ولا عقلا فهي بسيطة ولا شئ من البسيط عند درج تحت جنس والآخر كشمس ذلك الجنس وقصده الخاص به والفرض باطعمته وفي الموافاع لم يأنهم عرضي والوحدة يكون الشئ بحيث لا يقسم الى أمور متشاركة في الحقيقة أي سواء لم يقسم أصلا كالنقطة أو انقسم الى مختلف في الحقيقة كزبد النسيم الى أعضائه (قوله) فالنقطة عندهم هي مبدأ الخط التعليمي والخط التعليمي عندهم امتداد يقبل الانقسام طولالا عرضيا وعما هو مبدأ السطح والسطح عرضي يقبل الانقسام طولالا وعرضيا فقط وهو مبدأ الجسم التعليمي

والوحدة بل النقطة وهما اهتان بـ ط تان وكل واحد منهما فوج حقيق اصدق الحقيق عليه وهو انه كل حقيق مقول على كثيرين متفقين بالحقبة قوله

(٧٨)

(وأول ثلاثة بلا شط • جنس قرب أو بعيد وسط)

وأكثر ذلك أهل السنة فقالوا انه لا تشبه في الخارج وكذلك الوحدة نعم ان أراد بالنقطة الجوهر الفرد وابلط ما تركب من جوهرين فأكثر كان محصا لكنه راجع الى الجوهر والله أعلم قال رحمه الله (وأول ثلاثة بلا شط • جنس قرب أو بعيد وسط) مراده من الاول الجنس واعلان الجنس له تقسيمات أحدها وهو الذي يجب ان يعمل عليه كلام الناطم لانه يحتاج اليه غاية في المعرفة انه ينقسم الى قرب الباعية التي هو جنس لها والى بعد عنها لان الجنس قد علمت انه تمام المشترك بين الباعية وماهية أخرى والمراد بالتمام هنا الجميع لا الجزء المتمم فهو ان كان تمام المشترك بين الباعية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قرب بها كالحيوان للانسان فانه تمام مشترك بين الانسان والفرس في تمام ماهية تشارك الانسان في الحيوانية فلا والحيوان تمام المشترك بينهما وبينه وليس وراءه تمام مشترك آخر وان كان الجنس تمام المشترك بين الباعية وبين بعض ما يشاركها دون بعض فهو بعيد عنها كالجمد باعتبار ماهية الانسان لانه وان كان تمام المشترك بين الانسان والفرس تمام المشترك بين الانسان والفرس مثلا

الذي هو عرض محيط بالجسم الطبيعي الموجود خارجا ليس بمرجع هذا العرض بالكم وبالقدر وهو الذي يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعرضاً فالجسم الطبيعي عندهم سائر في الطبيعي سائر في النار في التعم فهو عرض عارض للطبيعي فاشكل المر مع مثلثاته أي جوهر جسم طبيعي واستدائه التلازم تقسمه فطبيعي فالجسم الطبيعي مركب من سطوح وثلاثة أطوار محيط بالجسم الطبيعي ولكن منها ما هو ظاهر ومنها ما هو باطن فلذا أخذت خفية مثلاً لا يرمق في مقابلة الأبعاد فلها ستة سطوح ظاهرة فله تشرتها على جزآن فأكثر ظهرت سطوح أخرى كتتبعها بالمتحدة وهي الجسم فطبيعي لانه يبحث في العلوم الطبيعية أي العلوم في التعليم فاهم كالأشياء دونها في تعاليمهم وربا تهم نفوس الصبيان لانها أسهل إدراكا وهذه العلوم الكيفية هي الباعية من أحوال الكم التام والنفصل والكم عرض يقبل القسمة والفرق لانه أي قسمة وهي ماسة وهو منفصل الكم الأعداد ومتعل وهو ما كل بين أجزاءه عدم مشترك لتلاقي عند كالنقطة بين نقطتين في الخط وكذا الحال بين الماضي والحال والمستقبل والمتصل ما غير ذلك فأن أي غير مجتمع الأجزاء في الوجود كالأزمان وما غير ذلك كالقصد بروسواء كل المفرد يقبل القسمة في جهة واحدة فقط وهو الخط أوفي جهتين فقط وهو السطح أوفي ثلاث وهو الجسم فالقصد بالثلاثة كلها أعراس من قبيل الكم المتصل وهذا كله على رأي الحكماء (قوله وأكثر ذلك أهل السنة) يعني أن أهل السنة رضى الله عنهم أنكروا عرضية الكميات وزادنها على الجسم فقالوا ليس لنا إلا الجسم الطبيعي المركب من الجواهر الخارجية فالنقطة عدمية حينئذ فالقادر الثلاثة عندهم من الجواهر فخط جوهر يتقسم طولاً والسطح جوهر يتقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر يتقسم طولاً وعرضاً وقفاً والجسم من الحكماء كلف فهو الجوهر الفرد ومع قولهم ان النقطة عرض ومعلوم ان العرض لا يقوم بنفسه فلا بد من جوهر يقوم به (قول الناطم وأول ثلاثة • قوله لانه يحتاج اليه) أي لانه كان قريباً فالعرض تمام الاقناص لان تمام الحد ونقصانه انما يتبين على القسمة والبعد لا على السفل والاعلى (قوله الجميع) أي جميع ما وقع فيه الاشتراك بين الباعية وماهية أخرى وذلك كالحيوان فانه شامل للجميع ما وقع فيه الاشتراك بين الانسان والفرس من الجسم التام والجسم المطلق والجوهر (قوله كالجمد باعتبار ماهية الخ) الجسم عند أهل السنة هو الخير فبالقسمه ولو في جهة واحدة

لما كانت الباعية الواحدة يجوز ان يكون لها اثنان مختلفان بعضها فوق بعض كما مر في شئها وتكتب تحتها ثلاثة بطنان لها القسمة بطن الاجناس دون العدد منها فان العنصر يتبعه يكون ناقصا كما تقدم اجتمع الى معرفة قرب الباعية الى وبعداها وهو سطوحا وقد رتب القوم الكميات تسهلا لسهولة فوجوهوا الانسان فخذوا من فاعلم النامي فاعلم بالاطلاق ثم اخبروه فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لانه الجزء المشترك بين الانسان والفرس

(قوله والوحدة مثل النقطة) كلمة يعني بالوحدة الجوهر الفرد عند أهل السنة والائمه النقطة وقوله ونحوها يعني كالجوهر فانه بسيط لا يخلو تركب فاعلم ان وجودين أو من عدمين أو من وجود وعدم والاقسام كلها ماطلة لا تتركب من وجودين لزمه الله مساواة الكل لغير في الحقيقة وهو محال والاصار لكل جوهرين أجزاء وتركب من عدمين لزمه الله من نفسه ان عدمه انعدم بنفسه الوجود

والتي لا تركب من نفسه وتتركب من النقص فحينئذ ان الوجود يتصل تركبه فوجب ان يكون بسيطاً وهو المطلوب مساواة الكل لغير في الحقيقة وتتركب من النقص فحينئذ ان الوجود يتصل تركبه فوجب ان يكون بسيطاً وهو المطلوب

لاشتركا

لاشتركا

وكذا الجسم النائي جسئ الانسان لانه عام الجزء المشترك بين الانسان والنبات حتى لو سئل عنه بما هو كان الجواب بالجسم النائي وكذا الجسم الطائى لانه عام الجزء المشترك بينهما وبين الحجر مثلا وكذا الجوهر عام الماهية المشتركة بينهما بين العقل بناء على جنسية الجوهر وان العقل نوعه قال عليه انه جوهر لطيف شريك في القيات والحسوس فالحس اذا ما فرغ من الماهية وهو الماهية بحد ذاتها غير متناهية وانما هو متوسط فاما الجسم القريب منه وما يكون فوقه جسئ ولا يكون تحته جسئ وبمثاله الجسم السافل والاخر له آخر الاجناس في التدرج كالحيوان فان فوقه جسئ وهو الجسم النائي وليس تحته الا الانواع كالانسان والقرص ونحوهما واما الجسم البعيد فهو الذي يكون تحته جسئ ولا يكون فوقه جسئ وهذا يقال له الجسم النائي وحس الاجناس لانه جسئ لكل جسئ تحته وهذا كالجوهر فانه لا جسئ فوقه وتحته الجسم والنائي والحيوان كذا ما نقله بالجوهر قال في شرح الحاشي والاعتبار كذا الجسم الذي فوقه واقفه اعلم ناديا

(قوله وان العقل نوعه الخ) فيه نظر ظاهر اذ هذا تفصيل للعقل بمعنى النفوس البشرية وليس هذا اعم اذ بل المراد به العقل الذي يستعمل على العقول العشرة وذلك لان الجوهر اما حال او محلي او مركب منها ولا حال ولا محلي وحاشا ما ان يتعلق بالبدن علقى التدبير ولا يتعلق بهذه اقسام الجوهر التي هو جسئ لها فالحال هو الصورة والهيولى والموضوع والمركب منهما هو الجسم والمعلق بالبدن علقى التدبير وليس حالا ولا محلا هو النفوس البشرية والذي لا علاقة له (٧٩) بالبدن هي العقول العشرة فالعقل على هذا

جوهر مجرد عن المادة
وعلاقتها وليس المراد
أنه جوهر اذ هو مشترك
في القيات وغيره فان هذا
يطلق بالمادة (قوله
وهذا كالجوهر الخ)
حقيقة الجوهر عندهم هو
ماهية اذ وجدت في الخارج
كانت في موضوع بان
كانت لاشئ كال موضوع
والهيولى او كانت هيولى
وهو الصورة فال موضوع
محمل والعرض حال
والهيولى محمل والصورة
حالة فال موضوع والهيولى

لاشرا كما ايضا في زائد عليه كالنائي والجسئ
أما هيولى الجوهرين كل ماهية تشاركها في البهية ولا يحد في انصافه بالقرب من شئ وبالبعيد من شئ
آخر لان القرب والبعيد نسيان فصح انصاف الجسم الواحد في ما تشاركه في شئين مختلفين ثم البعيد
اما بعينه كالنائي بالنسبة للانسان او بعينه كالجسم للانسان ايضا او باكثر كالجوهر وقد تميزان
هذه النسبة ثالثة وذلك هو المعروف عندهم والناظم جعلها ثالثة حيث قال جسئ قريبا وبعيد
او وسط واصل مراده بالوسط بعض ما يصدق عليه البعدي في النسبة المذكورة وذلك بان يجعل البعيد
على ما ليس فوقه تمام مشترك كالجوهر للانسان والقريب على ما ليس تحته تمام مشترك كالحيوان له
الوسط على ما فوقه تمام مشترك وتحته تمام مشترك كالنائي فان تحته الحيوان وفوقه الجسم والجوهر
وهذا خلاف المعروف

وقالت المعتزلة هو الطويل العريض العيق (قوله لا شرا كهما ايضا في زائد عليه) أى اخص منه
(قوله فصح انصاف الجسم الواحد الخ) مثلا الجسم قريبا من الحجر والمهية بعيد من النبات بعينه
ومن الانسان بعينه والنائي قريبا من النبات بعيد من الانسان بعينه واحدة (قوله كالجوهر
له) الجوهر لثلاثة الاعداد لانه اصل المركبات ومن اجل ذلك امتنع العلاقة على الباري في لانه

لباقى شئ والصورة هي وان كانت هيولى لكانت البسطة في موضوع فثلاثة جوهر وواحد عرض والفرق بين الموضوع والهيولى
وبين العرض والصورة ان الحال اما ان يتغير بالمحل في ذاته او لا يتغير الثاني كسواد التوب عرض والموضوع في موضوعه والاول
كاحترق الخشب بغير رومادته وكالوجه الانسان في منطقة فعارضه صور وقوم روضه هيولى فاليه وليس يعتبر بالقبول والموضوع
يعتبر بالحصول والعرض بعدم تغيره والصورة بالتغير وقال حتى ثمانية اجزاء عندهم ماهية اذ وجدت في الخارج كانت لاشئ
موضوع وذلك انهم قسموا الموجود الى حال والشكل والى غيرهما ثم الحال اما ان يكون سببا في حدوث الحال ويسمى المحل موضوعا
والحال به عرضا فالانقسام اربعة صورة وهيولى وموضوع وعرض فالصورة حادثة لاشئ هيولى وليست في موضوع وهيولى
والموضوع جوهر لانه ما لاشئ والفرق بين الصورة والعرض ان الصورة تذهب مع الاسم والمسمى والعرض يذهب مع الاسم
فقط دون المسمى مثال العرض قوياض وردت عليه حجرة او بالعكس فسمى التوب باض وسقطت هذه ومثال الصورة صورة
الرماد الواردة على الخشب والصورة الانسانية الواردة على المنطقة الصورة الدورية لانه على العقوبة فهذه الصورة تذهب مع الاسم
والمسمى كما ان ظهور الفرق بين الموضوع والهيولى في الموضوع هو الفتي لا يتغير بغيره عليه والهيولى بخلافه واما الثاني ليس محال
ولا محال فان علقا بالبدن على وجه التدبير يسمى نفسا فهو عندهم جوهر مجرد عن المادة وله علاقته سائر ما ليس بعلة بالبدن سيمر عقلا
فهو عندهم جوهر مجرد عن المادة وتعلقها هو ادهم بالعقل المحلى للعقل الانساني فانهم لم يسموه الله عز وجل تعالى عن ذلك

لكن لم يتقوا هو الحادث فيشعمل الجواهر والاعراض والجنس الذي فوق الجوهر هو الموجود والشيء كونهما واحد أعلم لتجولهما
واجب الوجود وقد مثل ابن حرون في شرح ابن الحبيب الجنس العالي بالموجود الذي يقتضئ الوجود والاعراض فقط

علوا كبر فاعال بالتمثيل فأولاً فلا بد من درجته تعالى لا عقل واحد ثم لم يروا في هذا العقل من حيث انه عقل واحد ويمكن في
ذاته ومصادر عن الغير فقالوا بدعوى هذه الاعتبارات أربعة عقل ونفس وصورة ومادة ثم العقل الثاني والثالث كذلك وهكذا الى
العالم وهو العقل الفاعل عندهم جموع علمهم ثم انتهى بذلك كونه يفعل في عالم الوجود والفساد وهو ما تحت ذلك الغير فالقول بعشرة
والافوس تسعة والود تسعة ثم ركب الصور مع (٨٠) المواد دخلت فيها النفس من اقسامها المجموع فذلكا فكانت

على أن ما جعله من هذه النماذج وبالنسبة للانسان والفرس ونحوهما هو قرب بالنسبة للثبات مثلاً كما
تقدم في تنبيهه كما تقدم الحدس الى قرب وبعبارة كذلك العقل أيضاً يكون في بياضه وفصل
النوع عن جنسه القرب بالكلية لانسان ويكون بعيداً وفصل الجنس بالكلية بالحيوان هذه
طريقة الكاتبين والمعرفين لحيوان الفصل القرب هو تمام المميز بالكلية لانسان والبعيد هو جزء
تمام المميز كالقوة درجتان التاطق من مركب من جنس وفصل فيكون فصل التاطق في قبالة به يدان
الانسان

بذلك الافلاك تسعة اذا
فهذه هي خلافه قد اختلفوا
في أمر العقل هل هي
كافراد الانسان فيكون نوعاً
أو كافراد الحيوان فيكون
جنساً واشتغلوا أيضاً في
العقل هل هو داخل تحت

ليس بأصل اعبره حتى يكون جزءاً له واصطلاحاً ما قام بنفسه (قوله على أن ما جعله) لا حاجة الى هذه
العبارة ولأن هذه أمور نسبية وقيد الحينية معتبر فيها وان حذف لفظا فيقال في الجنس مثلاً هو
الكلبي الصادق على كثير من مختلفين بالحقبة من حيث هو كذلك لان الامور الإضافية تختلج بحسب
الاعتبار فليس الجنس جنساً بالانفصال لتوحيده وليس النوع نوعاً بالانفصال الى جنسه فانما يكون
فصله لا نوعاً وخاصة وعرضاً علماً كأنه قدم التنبيه عليه في البيت قبل هذا فلا يعترض على الناظم من
هذه الحينية وانما الاعتراض عليه من حيث أنه جعل الفصيلة ثلاثية مع ان المعروف انما هي ثنائية فهو
للتأنيب التعريف لان التعريف انما تام وانما فصل القرب يكون مع التام والبعيد بدرجة أو أكثر مع
التأنيب فأي قاعدة لعلها لا تتم مع أن مقصود التفسير ينحصر في تبيين (قوله فصل النوع) أي
الفصل المميز عن غيره عن مشاركة في الجنس القرب (قوله كالناتق للانسان) أي كالناتق
الفصل لماهية الانسان عن مشاركتها في جنسها القرب الذي هو الحيوان فان التاطق فصل النوع
أي يبين عن مشاركتها في جنسه القرب الذي هو الحيوان الشامل للانسان وغيره (قوله كالجنس
للحيوان) أي كالجنس الفاصل لماهية الانسان عن مشاركتها في جنسها البعيد الذي هو التام الذي هو التام
فان الجنس فصل ما هية الانسان عن مشاركتها في جنسها البعيد الذي هو التام الذي هو التام الشامل للحيوان
والثبات وهو بعيد من الانسان لانه فصل جنسه ولا يحصل له التام لماهية لكنه بعيد عما
لا يشاركه فيه كتمييز الانسان بالاحساس مثلاً عن النجور والحجر ونحوهما عن الفرس والظائر
(قوله هذه طريقة الكاتبين) أي صاحب الشبهة وتنبه عليها بعد الدفن في التذبذب وعلى الصواب
كاتبتي (قوله كالقوة درجتان التاطق من مركب من جنس وفصل) أي كالماتل والمذكور وفيه نظر
لأنه يمكن ان يكون الفصل جنس اذ كان الفصل جنس لكان ذلك الجنس جزءاً من الفصل ولا شيء من
أجزا الجنس باحد في الفصل واللا يمكن المجموع اصطلاحاً لكون الفصل في الحقيقة جزءاً لا يجز

بذلك الافلاك تسعة اذا
فهذه هي خلافه قد اختلفوا
في أمر العقل هل هي
كافراد الانسان فيكون نوعاً
أو كافراد الحيوان فيكون
جنساً واشتغلوا أيضاً في
العقل هل هو داخل تحت
جنس الجوهر فيكون نوعاً
اضافياً لجنسها اضافياً
وليس داخل بناء على أن
الجنس هو خاص بالكل
والحل وما به فيكون العقل
قوة منفردة لخاصة ذلك
أربعة أقوال (قوله
انكر ليمشروا لولم) انما
يقولون ان الحدوث عندهم
من لوازم الوجود ولا من
لوازم الماهية والذاتيات
ما دخل في الماهية
فالمراتب ثلاثة أسفلها
لوازم الوجود ووسطها
لوازم الماهية وأعلاها
الذاتيات فكيف يجمع هذا
يكون الحدوث الذي هو في
المرتبة السابعة لجنسها
والجنس في المرتبة العلية
لان الجنس من الذاتيات

ومثل هذا يقال في الموجود الذي فاعله من لوازم الوجود بل شاع عن الوجود والماهية تعبير من حيث انها
ماهية لا بقيد وجود ولا ضد فانها عقل ماهية ولا وجوداً ولا ماهية فهما غير ان فلا يكون الوجود جنساً لتمامه وفي
كلام الشارح مساهمة في تعليل ذلك كما ذكر الموجد ما نادى بتموله لواجب الوجود جعله ومقتضى هذا اندراج واجب الوجود
الذي هو الم لا يندرج تحتها فان صمم على هذا المعنى هذا الذي والصواب في المسألة نقلها من أصل الحوادث والموجود الذي لا يصبغ كونها
أجناساً لان مرتبتها مرتبة الاحساس ومرتبة الاجناس مرتبة الذاتيات فبطل جعلها أجناساً (قوله هو الموجود داخ) الشيء هو
الموجود فهو عطف تعبير بناء على أن الشيء نفس الموجود

ولا يجوز في واجب الوجود أن يشاله جنس قائمهم وأما الجنس المتوسط فهو أن يكون تحت جنس وفوقه جنس لأنه توسط بين جنسين
فكون جنسا بالنسبة لما تحته وقوعا بالنسبة لما فوقه وهذا كالحسم الثاني فإنه فوقه جنس وهو الحسم المطلق وتحت جنس وهو
الحيوان وأما الجنس فوقه ولا جنس تحته فلم ينظر له مثال ومثله بعضهم العقل بناء على جديته واختلاف أقرانه بالفصول
لأنها لو كانت هي أنواع تحته وليس فوقه جنس وهذا رأى الفلاسفة في إثبات العقول

(قوله ولا يجوز في واجب الوجود أن يشاله جنس) أي لأنه لو كان جنسا لكانه (٨١) فدل ولو كانه فصل لكان من كامن

جنس واصل والتركيب
مجال اه اعلان الغزالي
ذكر في المستصحب ومعار
العلوم ومبحث النظر وغيرها
من كتبه أن الوجود لا
يصح كونه من الذاتيات
فلا يكون من الاجناس
العالية فإلا لان الحقيقة
تتوزع بدونه وكل ما تصور
الحقيقة بدونه فليس من
الاجناس وأنت اذا فصل
فان تصور الشكل الثابت
بدون الضلع الثالث منه
لم يكن ذلك لان الضلع
داخل في حقيقته ولول
لثبوته بدون الوجود
لا شك ذلك فدل ذلك
على أن الوجود خارج
فكون الموجود خارجا عن
الاجناس فلما لم يرد
لما ذكره هذا الشارح من
أنهم تركوه ناديا لأن ذلك
أما قال الألويس كونه جنسا
ومثله يقال في الحوادث لأن

وكذا لا قدرت أبدا الفصل المقدور المطلق مركب من جنس وفصل أيضا فيكون فصل الفصل الثاني
بعيد عن الانسان بعينين وعن الناطق بعينين وهكذا وهذه أمور قد بدلا يعرف لها تحقق واقفه
أعلى **التقسيم الثاني للجنس** اسم ذكره الله أربع مراتب عال وصال ومتوسط ومنفرد فالجنس
العالي هو الذي لا جنس فوقه ومنه الاجناس ويسمى جنس الاجناس

وأيضاً قد بدرا الناطق مركب من جنس وفصل يصير نوعا والفرص انه فصل والمعروف لهم في هذه
المسألة أن القسم الى الفرص والبعيد فصل الوجود ولا فصل الجنس واصل الوجود هو أحد جزأ الحقيقة
المركبة من أمرين متساويين فكل من الجذر اثنان فصل الوجود لا يميز هاهنا بشار كافي الوجود وهذا
بناء على جواز تركيب الباهية من أمرين متساويين كما اذا فرضنا الانسان تركب من متساويين
الناطق والفاعل اذا لا شك في مساواتهما الانسان وكلاهما ساو لا تحل لأعم ولا أخص فلاهما
فصل قريبه فانه فرضنا أن الناطق تركب من متساويين العاقل والمتفكر وتركب المتفكر أيضا
من الفكر والفاعل فيكون المتفكر فصلا من الفكر المتفكر وفصل فصل الناطق بعيدا بمرتبة وفصل
فصل فصل الانسان بعيدا بمرتبة والتفكير في الناطق بعيدا عن الانسان بمرتبة والنطق في الناطق
لا يفرق منه دلا لاضافة زدهما من انبساطه ولا بد ان تنتهي الى غمام المميز في بعض الفصول الثلاثة فصل
(قوله وكذا لا قدرت) فيه منظور لا يمكن أن يكون الفصل جنس كما تقدم (قوله وهذه أمور قد بدلا) **الخ**
أي أن الفصل المميز في الوجود ليس بمحقق الوجود بل هو مبني على احتمال ذكره ولا حل ذلك
عبدل الكاشي عن هذا الاصطلاح الى الاول وجعل التقسيم في فصل الجنس الذي هو موجود قطعا
وهو ما يفصل الشيء عن جنس سواء كان المفصول به جنسا أو نوعا ولا ينقسم الى فصل النوع ان كان
المفصول به نوعا حقيقيا كالناطق وفصل جنس ان كان المفصول به جنسا كالخاسم بهذا الاعتبار
والذي غر هذا الشارح حتى جعل الفصل جنسا طاعرا كلام السوي مع انه ان جعل كلام السوي
على ذلك لانه كلامه كما يعلم بالوقوف عليه **تنبيه** ان انساب الفصل الى ما يميزه فهو مقوم به
أولى ما يميزه فهو مقسم مثلا الناطق فصل ميز الانسان عن الحيوان المشترك بينهما وبين غيره
فالناطق مقوم لان ان يدخل في قوامه أي حقيقته لا يجرؤه الذي تقومت به أي تركبته

(٨١ - شرح السلم) الحدوث من توابع الوجود وانما يمكن الوجود جنسا لان الاجناس مآثر في الحدوث
وما ذكره هذا الشارح حتى الهوى من أنه جنس العقل على قوله فهو أمر لم تنف عليه لغيره كيف يصح والهوى ليست مجردة والعقول
الاغناس من الفلاسفة على أنها مجردة عن المادة ومن علاتها (قوله وهذا رأى الفلاسفة الخ) العقول العشرة متباعدة على أن صانع
العالم تعالى أنه ما يقول الكائنون علوا كبيرا لاجل التعليل (ق) ويسمى العقل الاول وهذا هو العقل الاول يصدر عنه أربعة أمور
نفس القلب وصورته ومادته وعقل وهذا العقل الثاني يصدر عنه أربعة أخرى أيضا قال ابن جنين الى الذي في المرتبة العشرة بسببه
العقل والفعال والعقل النبايض أي يفض على العالم الكون والفساد وهو العالم الخفي وعن الكون والفساد أي التغير في هذا العالم
السفل يحدث كثيرا فهو يعقبه حالة أخرى كالسبع بعد ثمانية عام آخر يتكون وهذا العقل الماسر هو آخر العقول سدا أمر ادهم
بالعقول العشرة حيث ذكرها ثم اختلفوا في جنسها وهو المحرر عن المادة ولا تهاهنا لاجل هو سدوح تحب اجزها ثم لا على قوانين
واختلفوا في العقول العشرة هل اختلف بالحقيقة والفصول فتكون أنواعا ويكون العقل جنسا لها واختلفت بانه ارض والمواضع
فيكون العقل لوطا له وان تكون هي افراد هذه العقول العشرة كلها كفر

كالجواهر فإنه لا جنس فوقه وتحتة أحسن كالجسم والناهي والحوان وأما الحادث والموجود والناسي
فإنه وإن كانت أعم من الجواهر لكن ليس واحد منها بجنس له نظيره ما عدا الماهية وقد عدها من لوازم
الوجود لا الماهية فهي كاه من العرضيات فلا ذم كروها وقد صرح الغزالي في كتبه بأن الوجود
لا يصح كونه من الذاتيات فلا يكون من الأجناس العالية فإلا لان الحقيقة تتصور بدونه أي فلا ذم
بعدوه لما قبل من أنهم تركوه تأديلاً لأنه يشمل واجب الوجود لأن ذلك لا يقال إلا لوضح كونه جنساً وهو
لا يصح • والجنس السافل هو الذي لا جنس تحته كالحيوان فإنه لا جنس تحته وإنما تحته الأنواع
كالإنسان والفرس وفوقه الأجناس • والجنس المتوسط هو الذي فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم
فوقه الجواهر وتحتة الحيوان • والمفرد هو الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر وقد مثل
له عباسي على عند الفلاسفة وهو مجرد أي ليس من صميمها ولا قائماً بغير

وهو أعني السافل مقسم للحيوان أي مقسم منه لأنه يحصل لقسم منه لأن الإنسان وهو قسم من الحيوان
فإن الجنس العالي يجب أن يكون له فصل يقسمه ضرورتاً تحته الأنواع الإضافية والحقيقية ولا يجوز أن
يكون له فصل يقسمه إلا جنس فوقه • والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقسمه ضرورة أنه راجع
تحت جنس ولا يجوز أن يكون له فصل يقسمه ضرورة أنه لا نوع تحته • والمتوسط من الأنواع والأجناس
يجب أن يكون له فصل مقوم وفصل مقسم (قوله كالجواهر) أي المفرد وهو كما قال السبكي الجسرة
التي لا يتجزأ أي لا يتقسم لأملا ولا لرضا لافسلا ولا لوهـ أو لا فرضاً ولا يرى عادة إلا بانضمام غيره
اليهـ ومثله بعضهم يقرر باللفظهم بما يرى في كون مقابلة القسم من الهباء (قوله لأن ذلك لا يقال إلا
لوضح كونه جنساً) ظاهره أنه على تقدير صحة كونه جنساً يشمل واجب الوجود وليس الأمر كذلك إذ
لا يتأتى ذلك إلا لو كان يطلق على واجب الوجود أنه جنس إذا الجنس العالي أفراده أجناس ولا يجوز في
واجب الوجود أن يقال جنس لأنه لو كان له جنس لكان له فصل ولو كان له فصل لكان من كمائن
جنس وفصل والتركيب محال فإمل (قوله والمنفرد الخ) اعترض بعضهم هذا كرهذا القسم وقال
الصواب إسقاطه لأنه لا نسبة بينه وبين غيره بعموم ولا خصوص والكلام في بيان المراتب والمنفرد
ليس واقعاً في سلك الترتيب • وبيان ذلك أن الجنس إما أعم الأجناس وهو العالي ويسمى جنس
الأجناس وإما أخص وهو السافل ولا يسمى جنس الأجناس خلافاً للقدرة وإما أعم من بعض وأخص
من بعض وهو المتوسط أو مبين للكل وهو المنفرد فقد انفتح أنه لا نسبة بينه وبين غيره وقد يجب بأنهم
اغماذ كرهه نظراً إلى أن الترتيب فيه باعتبار الثاني فمثله مثل ماورد هذا في النوع المنفرد (قوله
ومثاله متعذر) أي على مذهب أهل الحق لأن الأجناس العشرة التي ناقشتم فيها الفلاسفة كلها
تحتها أجناس وغيره ما يشهد دليل على وجوده ولا على عدمه وتسمى هذا الأجناس عندهم المقولات
العشرة وقد أشار إليها بعض الفلاسفة بقوله

زيد الطويل الأزرق ابن مالث • بينته بالأمس كان مشكى

يسد مسيف لواءه فالتوى • فهذه عشرة مقولات سوى

(زيد) أشار به إلى الجواهر وهو ما هية إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع فخرج العرض لأنه
موجود في موضوع أي موصوف • (الطويل) الكم وهو عندهم عرض يقبل القسمة لذاته وهو ما
متصل أو مفصل • (الأزرق) الصفة وهي الكيف وهو عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله
على تعقل غيره فخرج بالقياس الأول الكم • وبالثنى الأعراض السبعة الباقية لأنها تسمى • (ابن
مثنى) الإضافية وهي القسمة المتكررة كالآية والبنوة والنوابة والتخصية وحاملها النهاية لا تعقل

شاه على انه جنس عندهم وافراده انواع تحتة تختلف بالقول وبعضهم يجعله نوعا وافرادا متخاص
تختلف بالاورش وهذا بناء على انه ليس داخلنا عندهم تحت جنس الجوهر وبعضهم يجعله داخلنا تحت
فيكون نوعا اضافيا او جنسا اضافيا ولا يصح حل كلام الناظم على هذا التقسيم وقد غلط من جعله عليه
وقصر القرب بالسائل والبعيد بالعالى

ما هي الا بالقباس الى تعقل ما هيبة اخرى تكون تلك الهيئة ابصام مقولة بالقباس الى تعقل الهيئة
الاولى • (بيته) الاين وهو حصول الشيء في مكان وهو المعرنة بالكون وعبر الحكيم عنه بالابن لانه
يقع في جواب ابن كذا • (بالامس) المتي وهو حصول الشيء في زمان وسماه ذلك لونه في جواب متى
• (كان متكي) الوضع وهو هيئة تعرض الجسم باعتبار حصول نسبة بين اجزائه وحصول نسبة بين
تلك الاجزاء والامور الخارجية عنها كالقيام والقعود والانتكاس والاتطاح والاقفا • (بيته)
المثل وهو هيئة تعرض الجسم باعتبار ما يحيط به او بعضه وينقل بانقله كالنقص والتميم والخصم
فان انتقل بانقله ولم يحيط كوضع التخص على الرأس او احاط ولم ينتقل كالخال في الجملة فليس على
• (لواء) الفعل وهو تاتر الشيء في غير مادام يؤثر كالمضن مادام يضمن • (فالتوى) الانفعال وهو
تاتر الشيء في غير مادام يتأثر كالمضن مادام يضمن اما الصورة والورد عتب التضمين والتبريد
فهما غير الانفعال لغيره ما بعد ولقاء وقع التقيد عبادام وانما همل من مقولات الكيف وهذه
التعاريف كإظهار رسوم بالغة اذ لا يتصورها جنس كيف وهي العالية ولم يدع الحكيم للصير في هذه العشرة
برهان وانما عدهم فيه الاستشراء وهو مبني على أن الوجود ليس بحس كإظهار الحى (قوليه) بناء على
انه جنس عندهم • (فهو اشعار بان في المسئلة عندهم خلافا وبيانه أن الفلاسفة قصدهم ما افقه اختلفوا
أولاً في العقل هل هو داخل تحت جنس أم لا وعلى أنه ليس داخل فقول افراده كفراد الحيوان أى
مختلفة بالصفة فيكون هرجسا منفردا افراده تختلف بالفصولى أو كفراد الانسان أى مشقة
بالحقيقة فيكون هو نوعا منفردا افراده تختلف بالخواص والتجمل به هنا على القول الاول ومثل به ما
يأتى بناء على القول الثانى وهذا كله مبني على أنه ليس داخل تحت جنس كإظهار ذلك الشارح أما
على القول بأنه داخل تحت جنس فقالوا ان الجوهر وهو ما هيبة اذا وجدت في الخارج كانت لافى موضوع
كإظهاره داخل تحت خمسة خمسة أنواع لانه إما حال ويسمى الصورة كالصورة الانسانية الواردة على النطفة
والرمادية الواردة على الحطب فذهب اسم النطفة والحطب وسماههما كذلك لانتس بالعرض
لان العرض انما يذهب معه الاسم كتراب يبيض وودت عليه الحرة أو بالعكس فسمى التراب ياق ووصفه
ذهب وإما حال وهو الهوى كالنطفة فهما تقدم فالهوى غير الموضوع لان الموضوع لا يتغير بموارد
عليه وإما مركب منهما أى من الخال والمخل وهو الجسم ككسر برهان ضرورية التأليف وهو لا يختص
والمسامير وهي المادة والال ولاهل وهو الجرد وفيه فسمان لانه ما أن يتعلق بالبدن تعلق التدبير
والتصرف وهو النفس أو لا يتعلق به وهو العقل فالعقل على قولهم جوهر مجرد عن المادة وعلاقتها
وليس في حيز وقولوا لهم ان الله صانع هذا العالم فاعل بالتفصيل تعالى الله عن قولهم علو كبرا وسماه
عقلا وهو العقل الاكبر عندهم وسماه بالعقل لانه يدير الانبياء ثم قالوا لا يصدر عنه الاربعه أمور نفس
الثبات وصورية ومادبة وعقل ثم هذا العقل الثاني يصدر عنه أربعة أخرى أيضا كالادب وهكذا الثالث
الى ان ينتهي ذلك الى العاشر ويسمونه أى المشر العقل الفعالي أو الناض لا يغير في دفعه على

العالم السفلى (١) الفساد أى التغير لعظم الله وأخرتهم فهذا القول العشرة على المراتب اذ العقل
والحاصل ان هذا التقسيم مبني على القول بان العقل داخل تحت جنس كإظهاره اذ اما على القول الآخر
فالجوهر منقسم الى الثلاثة الاول فقط من الاقسام الخمسة المتقدمة به تعاروا واقع لفدرة تعاليم
الخال من أن الجنس عندهم هو الهوى والصورة كالجهر مع انه قسمان من أقسام الجوهر فيكون

(١) لعل شامسا
وصواب العبارة الكون
والفاد الخ كتبه متبعة

وان الجوهر ليس بجنس وان الجنس عندهم هو الهوى والصورة لا الجوهر كذا في نسيج الحلال قوله

فصل في نسبة الالفاظ للعاني

(ونسبة الالفاظ للعاني • جنسه اقسام بلا نقصان) (٨٤) (والمؤن تشكلا كالتخالف • والاشتراف عكسه الترادف)

وقد علمت المغاربة ينسب جنسه فهو ما موصوفا (تنبيه) كائن الجنس له مراتب اربع كذا في النوع
الاضافي لمراتب اربع فالنوع السائل هو الذي لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع لا نوع من الانواع
الاضافية التي فوقه كالانسان والنوع العالي هو الذي لا نوع اضافي فوقه كالجنس فله مراتب اربع
الجنس العالي وهو الجوهر والنوع المتوسط هو الذي فوقه نوع وتحته نوع كالجوهر فوقه الجنس وتحته
الانسان والنوع المنفرد هو الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحته ومنها ايضا متعذرا لانه مثل له بالمثل عند
التلافة على قول من قال منهم النوع وانهم مدرج تحت الجوهر كامر وكونه لا نوع فوقه لا ينافي ان
الجنس فوقه فبطل اعتراض من اعترض على المتشابه وهو في ذلك بان جنسه لهن اقسام الاضافي
يستلزم تركيبة لا ندراج تحت جنس جنس ان المنفرد غير مركب قال

فصل في نسبة الالفاظ للعاني

(ونسبة الالفاظ للعاني • جنسه اقسام بلا نقصان)

(والمؤن تشكلا كالتخالف • والاشتراف عكسه الترادف)

ما بين على كلا المذهبين والحق عند اهل السنة رضي الله عنهم ان الجوهر ارفع من الفعل فجنسه فهو الفرد
والافه والجنس وانكر واماعاد ذلك (قوله) وقد علمت المغاربة ينسب جنسه فهو ما موصوفا (اما المغاربة في
المفهوم فلا ان الجنس القريب على الاول هو عام المشرك بين السالمين على كل مائة فذكر ان جنسه
والسائل هو الذي لا جنس تحته ونوعه جنس واما موصوفا فالجنس النامي فانه على التقسيم الاول جنس
قريب بالنسبة الى التبع لان عام المشترك جنسه وبين كل ما يشترك فيه بخلافه على الثاني فهو جنس
وسط لان فوقه جنس او هو اخص المطلق وتحته جنس وهو الجوهر (قوله النوع الاضافي) قال
بعدهم هو الصواب لقاط هذا لوصف لان الاربع مراتب انما هي لاطلاق النوع اذ النوع المنفرد ليس
باضافي وهم جعلوه من الاضافي وقد تبع الشارح فيه الهوى التابع للجنس نوعي التابع للفوضىحي وقد
اعترض هذه العبارة بان مرزوق بما ذكرنا وانما قد اذ النوع الاضافي لان الانواع الحقيقية لا يمكن
ان ترتب لان النوع الحقيقي لا يكون نوع آخر فوقه جنسي والذات لان النوع الحقيقية جنس
بخلافه فواع الاضافية فيجوز ان يكون نوع اضافي فوقه نوع آخر اضافي اذ لا يمنع (قوله) وانه مدرج
تحت الجوهر أي فيكون الجوهر جنسا لجنس عليه وعلى غير في جواب ما ذكرنا وتكون العقول
الغسرة افراد له لا نوع اعلى يصفق تحته نوع آخر (قوله) فبطل اعراض من اعترض المعترض هو
الشج اوبعد في شرح السهم فانه قال في الكلام تناقض ويبدى نحو من عشرين مؤلفا من الفن
ومنها الاوقع عددا لتناقض وجوابه ما اشار له الشارح في الهوى رحمه الله واصاله ليس المراد
بالمرزوق هذا التفسير البسيط الذي لا ريب فيه حتى يقتضي ذلك عدم اندراج تحت جنس فلا
يكون نوعا اضافيا بل المراد ما لا نوع تحته ولا نوع فوقه اضافي وانما فوقه الجنس الذي اوجب كونه نوعا
اضافيا وحسب في فلا شك في صحة اشتد بل على الاعراض على المثال امر مخف لا يلزم من
عدم المثال عدم الممثل وقد شاع على الالسنه الاعراض على المثال ليس من راب الرجال
فصل في نسبة الالفاظ للعاني (قول التاليف ونسبة الالفاظ للعاني) ظاهر اطلاقه يقتضي ان هذه
النسب تأتي في الفعل وهو كذلك لتواطؤ كذهب والمشكك كوجود المتباين كقام وقد تعدد المترادف

(قوله) وان الجوهر ليس بجنس • سبق ان الجوهر ماهية اذ هو صدر في الخارج فكانت لا في موضوع وانه ينسب الى حال والى محال والى مركب منها والى مالمس محال ولا محمل ولا مركب منها وان افعال هو الصورة والمحمل هو الهوى والمركب والموضوع وان المركب من افعال والمحمل هو الجنس وان مالمس محال ولا محمل ولا مركب ينسب الى ما يتعلق بالذات وهو النفس والى ما يتعلق به وهو انعكس العشرة فاذا فهمت هذا فاعلم ان الجوهر جنس لهذه الاشياء اتفاقا فيما علمت وان الهوى نوع منه والصورة نوع عنه والموضوع نوع منه وان الفعل فيه خلاف فقبل نوع منه بناء على انه ينسب الى حال والمحمل والى مركب والى غير ما قبل ليس نوعا عنه بناء على انه لا ينسب الى غير محال ينسب الى محال والمحمل والمركب فقط ففدخرج من هذا ان الجوهر ينسب على جنسه لما تحته

قسم

واختلف في دخول الفعل تحته على دخوله فهو نوع من الانواع

اضافية وعلى هذا فان قلنا ان افعال العقل لا تحدث في الحقيقة فيكون حقيقيا أصلا وان اختلفت في الحقيقة فهو اضافي فقط

هذا تقسيم آخر للكل باعتبار وحدته ووحدة مقدره وتعدد ما هو بهذا المعنى أربعة أقسام لان القدر إما واحد أو متعدد وكل واحد منهما إما عدل إما واحد أو متعدد فهي أربعة أقسام القسم الاول انظر واحد معاني واحد وهو على تسعين لأن أفرادها إما أن تكون مستوية فيه فهو متواطي وإما أن تكون غير متوافقة فالمشاكل المتواطي هو الكل الموضوع على معنى مستوي في جملة كالإنسان فان هذا زيد من الانسانية مساو لغيره وهو مأخوذ من التوافق بمعنى اتوافق ومنه بواطن أو تعد متصارح أي بواطن أو تعد المتشاكل هو الكل الموضوع على معنى يختلف في جملة إما بالكثرة والعدد كالقدر بالنسبة السراج والنفس أو بالقدم والحدوث كالوجود والواجب والممكن أو بالاستغناء والافتقار كالوجود بالنسبة للجوهر والعرض وهو مأخوذ من الشك لأنه يشك الشاظر فيه هل هو مشترك أو متواطي . القسم الثاني من الأقسام الأربعة مقابل الاول أي لفظ كثير على كثير كرجل وفرس وكتاب وهي الالفاظ المتباينة والمباينة المتماثلة حتى تختلف المعنى تحت المساواة بين القاطنين هكذا ذكر ابن الحاجب هذا القسم وكذا السبك ونحوه لما علم في شرحه وقد أورد عليه أن الالفاظ إذا كان كل لفظ منها المعنى يدخل فيما المحدد لفظه ومعناه وهو القسم الاول وذلك على التقسيم ذكره ابن عربون ومعناه ضاع له الفرق في الكلام السبك قال قد دخل أحد القسمين في الآخر قال السيد الترمذي في شرحه ان هو يبي التباين قد يقع في أشياء مختلفة الموضوعات كالإنسان والفرس وقد يقع في شيء واحد (٨٥) متفق الموضوع مختلف باعتبار ذلك لأن يكون

أحد القسمين من حيث هو موضوعه والآخر من حيث هو وصفه فلو كانت سيف صام فإن أحدهما ذاته والآخر بحسب الوصف وقد يكون كل واحد منهما مقصودا لموضوع واحد كالصام والمهند وقد يكون أحدهما صفة والآخر صفة الصفة كالناطق والضعيف ومن جملة الأشياء المتباينة الالفاظ المتشقة مع المشتق منها وان كان بين الأسماء مشاركة ومشاكله إذ

قسم اللفظ إلى الكلي إلى خمسة أقسام . ووجه الخصم فيه ان نقول اللفظ إما واحد أو متعدد والمعنى في كل منهما إما واحد أو متعدد فهذه أربعة أقسام . والقسم الاول منها هو واحد واحد على واحد فلهان متواطي ومتشاكل . وبذلك كانت خمسة أقسام فالمتواطي هو الكل الذي تساوت في معناه أفرادها الخارجية كالإنسان فان أفراد كزبدوعر ومساو في الانسانية وليس بعضها أول من بعضها أو الفهنة كالشمس فان أفراد القدرة والفرس الموجود منه كلها مساو في معنى الشمس لا يدرك العقل كشمس وقد المشترك كشمس لا قبل وأدبر ويقضي أن هذه النسب تكون في المفرد وفي المركب مع أنه لم يأت في المركب إلا البعض وهو الاشتراك ومثله العقباني بأفرادى لأنه يحمل الاخبار برؤية القدم أو بأفرادهم ومنه قول بعضهم

الحق متى قدسى . أرى قدسى أرى قدسى

واعترض بأن هذا في اللفظ لا في الرقم فواب التمثيل دعاني فله يكون أمرا الاثنين واحد باعتبار فرد غائب وقد احتجنا قوله دعاني من ملامكة لفظها . فدعاني الشوق قبلك دعاني (قوله) وليس بعضها أول من بعض) فان قلت يراد عليه ان كثير من أفراد الانسان أولى بمعناهم من شدة قوتهم ووحدة وجودهم واستعماله على لفظها هي التي يتناطح فيه وأبعد عن جانب غيره من الحيوانات كإبل

لا يشترط في المتباينة تختلف من كل وجه بل قد يكون بينهما نسبة أي نسبة كانت بان يكون المعنى المشتق منه متساويا إلى المشتق لما به فاهية كالعالم والعلم أو مجده كالبال والقبول أو موضوع لعمل من أعماله كالسيد والعدد ولاجل المتماثلة في المعنى اشترط التماثل بين المعنيين بوجه متلائم حالان مختلفا كان اللفظ مشتركتينهما لا اشتقاقا أحدهما من الآخر ولما كان المشتق فرعاً من اشتقاقه احتاج المشتق إلى اسم موضوع له معنى وهو المثال الاول والمعنى ثان يشتمل الاول على موضوع للمعنى الثاني لفظ مشترك للمثال الاول في المادة ويختلف في الصورة بتحقيقه أو تقديره . وقال شارح التسمية من الناس من كان من مثل السيد والصالح ومثل الناطق والضعيف من الالفاظ المترادفة لمعناها على ذات واحد وهو واحد

ولا يكون حقيقياً وعلى حوجهه عنه فان قلنا ان أفرادها تفت بالمعنى فهو نوع مفرد فكون هذا متساوياً على اختلاف أفرادها بالخواص لا بالعدد . وان قلنا ان أفرادها تختلف بالمعنى فهو جنس مفرد على جنسيته واختلاف أفرادها بالخصول بالخواص فقله ان الجوهر ليس بجنس محال فقلنا وقوله وان الجنس عندهم هو الهوى والصورة لا الجوهر فحالاً لا فله . وعنده أن الجوهر جنس على كل حال وانما الخلاف هل يتداخل العقول يكون جنسها الاول يتداخل فلا يكون جنسها (قوله) قال السيد الترمذي في شرحه ان هو يبي التباين قد يقع في أشياء مختلفة الموضوعات أي التي هو ضد الدرائي لان التباين الذي هو أحد النسب الأربعة فانه لا يكون إلا الأشياء المختلفة الموضوعات (٣) وقد يكون في شيء متفق الموضوع كان يكون بين المعنيين تساواً أو عدم ومن وجهين أو بالخلق والامتثال على ذلك وقد ينشأ الصورة الأخرى

والتحقيق تبينهم في الحقيقة وان افظ الوجود من قبيل المشترك لا المشترك وسعى ما تفاوت افراده
مشككا لانه يشككنا في الحقيقة أي بوقوعه في الشك فلا يدري هل أفرادهم متعددون في الحقيقة فيكون
متفاوتا أو مختلفة فيكون مشتركا كذا قالوا والتحقيق كما عند الشيخ الوسي أن المشترك لا تفاوت
بين أفراد في أصل الحقيقة وإنما تفاوتت بالعوارض فعلى هذا يكون المشترك هو متفاوت
أفراده فتفاوتنا بينهم رجوعه للحقيقة وان كان عند التحقيق راجعا للعوارض في القسم الثاني فمن
الاربعه مقابل الأول أي افظ متعدد على متعدد وهو المتباين كرجل وفرس وكتاب وأعلم أن التباين
بالمعنى المذكور أي مقابل الترادف يقع على أربعة أقسام لانه قد يكون كباقي المفهوم والمصدق بأن
لا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كاللأن والحجر ومنه تباين المشتق والمشتق منه
كالعلم والعالم وقد يكون في المفهوم فقط وذلك إما مع تساويهما في المصدق كالضاحك والناضح وإما
مع عدم التساوي بأن يترد في بعض افراد المصدق والاقتراف إما من جهة واحدة وهو العموم
والخصوص بالخلق كالحوان والانس فالأكثر افراد أعم والأقل أخص ومن ذلك الصفة والموصوف
كالسيف والصارم وكلنا في التصريح وإمامنا الجهتين معا وهو العموم والخصوص من وجه كاللأن
والأسود والصارم والمهند وهذه هي النسب الأربع التي لا بد من كل معقولين من واحدة منها

أقوى لكون آثاره أقوى من آثار الممكنات وأقدم وأولى اه قال الحنفى في شرح التلخيص مذهبنا
وهنا بحث وهو أنهم جعلوا الأشدية باعتبار كثرة الآثار وكما هو الظاهر أن ذلك يوجب في التواطئ
كاللأن أن بعض افراده كينصلي الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص الإنسانية كالادراك
وغيره اه والجواب عنه ما تقدم نقله عن شيخنا سيدي الطبيب (قوله والتحقيق تبينهم معا) أي
حقيقة وجود القديم بمانية حقيقة وجود الحادث لأن تباين الأوزم ملزم لتباين المزمومات فيكون إذا
افظ الوجود من قبيل المشترك (قوله والتحقيق كما عند الشيخ الوسي أن المشترك لا تفاوت الخ) أي لأن
هذا التفاوت ان كان داخل في مفهوم اللفظ كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان أصل المعنى حاصلا
في الكل على السواء إذا عبرة بالخارج فيكون في الحقيقة من قبيل التواطئ وعلى كل فلا
ينبغي أن يعد قسميها راسه ولكن لما كان هذا التفاوت بالعوارض تفاوتنا بينهم رجوعه للحقيقة
وان كان عند التحقيق راجعا للعوارض عدو قسميها على حدته فبالإلزام في هذه التفاوت هذا
ما أشاره الوسي وقال ابن مرقوق ما تحققتنا فيه الوضع فقد المشترك مع عدم اعتبار ما وقع فيه التفاوت
نسيبنا متواطئا ما تحققتنا الوضع مع الخصوصيات نسيبنا مشتركا ومشككا فيه نسيبنا بالمشكك
ففيكون حقيقة المشترك اصطلاحا هو اللفظ الموضوع لمعنى يختلف في محاله ليدر صدق الوضع منه هل
هو القدر المشترك فقط أو هو مع الخصوصيات والله أعلم (قوله كالعالم والعالم) فإن معنى العلم كالعالم
القاضي أو بذكرها بالان في معرفة المعلوم ومعنى العالم الذات المنصفة بالعلم والفرق بين أن يكون معنى
المشتق منه قائما بالمشتق كالتمثال أو موضوعا لعل كالحديد للحداد فإن الحديد الذي هو مشتق منه
موضوع الجسم الشديد الأسود وهو محل عمل الحداد الذي هو المشتق أي يعمل منه الأشياء كالسيف
والدرع وغير ذلك فعول قدره موضوعا لعل على حذفه ضاف أي يحمل على أو يكون مرجعا له أي
يكون المشتق ببيانها باقي وجود المشتق منه كالمال والمتمول فإن الموجود لئلا بسبب التجار وغيرهما
هو المتمول أي صاحب المال (قوله وهذه هي النسب الأربع الخ) أعلم أن هذه النسب ان اعتمدت
بين المفردين كانت معبرة بينهما في الجملة نحو كل إنسان ناطق وبالعكس وفي الوجود أي كليا وجمعا
الإنسان وجد الناطق وان اعتمدت بين الغضبتين كانت معبرة في الوجود فقط دون الصدق فلا يتصور
حل القضايا على شيء وتعرض الشارح لذلك بهذه النسب لأن المحصل لا تقيها فهي قائمة بحسنة وقد

ووجه الحصر فيها أن المعقولين أي المفهومين الحاصلين في العقل إما أن لا يجتمعا البتة وهما المتباينان بالمعنى الخاص وإما أن لا يفترا البتة وهما المتساويان وإما أن يجتمعا متارة وبفتر فائرة والافترا وإما من جهة واحدة وهو العموم والخصوص وباطلاق وإما من جهتين بأن يفارق كل صاحبه وهو العموم والخصوص من وجه وقد عرفت أمثلتها فإن قيل القصة غير حاصرة لبقاء التناقض قلنا هو داخل في القسم الأول وهو التباين الكلي لأن التقييد لا يجتمع مع البتة كحيوان ولا حيوان ومثله التضاد في نحو البياض والأسود والتضاد في مثل الأوتو والبؤرة فان قلت قولك في القسم الثاني أن لا يفترا التباين يشمل المترادفين كالإنسان والشر ولا يصح على هذا عند المترادف من أقسام التباين قلت جعل موضوع القصة المعقولين أي المفهومين المختلفين يمنع شمول المترادفين للاتحاد فهو موهما **القسم الثالث** من الأقسام الأربعة عند المصنف أن يحدد اللفظ

أشار لها صاحب القادرية بقوله

وكل معقولين فاعلم قدوجب • بينهما بعض من أربع نسب
وهي العموم والخصوص المطلق • أو الذي من جهة • يحقق
ثم المساواة مع التباين • والحصر في ذلك بسبب كل

(قوله ووجه الحصر فيها) اعترض السيد هذا الحصر بتناقض الأمور الشاملة للأوجودات الذهنية وانظار جبهة نحو شيء ويمكن فاتها متساويان ونقيضاهما وهما الاشئ ولا يمكن مفهومان ليس بينهما واحدة ضمن النسب الأربع أماني ما عدا المساواة فظاهر وأما في المساواة فلا شيء باعتبار في الوجود ولا وجود لهما **(قوله وهما المتباينان بالمعنى الخاص)** يعني التباين الكلي لأن قوله أن لا يجتمع مع البتة شامل للتناقض والتضاد وتقابل العدم والملكة وأما التباين فيترق فيسدرج تحت العموم من وجه والعموم بالطلاق لا يقول بعض البياض ليس بإنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان فهو غير مراد هنا **(تنبيه)** اعلم أن المتساويين كالإنسان والناطق نقيضاهما متساويان أبدا كالأشياء ولا ناطق يعني أن كل ما صدق عليه لا إنسان صدق عليه لا ناطق وبالعكس وأما المتباينان فنقيضاهما لا يكون أبدا بينهما إلا التباين أو العموم والخصوص من وجه فالأول كالإنسان ولا ناطق فهما متباينان ونقيضاهما لا إنسان وناطق وهما متباينان أيضا فكلما ثبت أحدهما ارتفع الآخر والثاني كالإنسان ولا حيوان فهما متباينان ونقيضاهما لا إنسان ولا حيوان و بينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الفرس مثلا وانفراد حيوان في الإنسان وانفراد لا إنسان في الخمر وأما اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فكل ذلك نقيضاهما لا يكون أبدا بينهما إلا العموم والخصوص من وجه والتباين فالأول نحو الإنسان والبيض فينبغي العموم والخصوص من وجه وهو ظاهر ونقيضاهما لا إنسان ولا أبيض وهما كذلك لا اجتماعهما في الفرس مثلا وانفراد لا إنسان في النمل والثاني في النجس والثاني كالحیوان ولا إنسان بينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الفرس مثلا وانفراد الحيوان في الإنسان ولا إنسان في الحمار ونقيضاهما لا حيوان وإنسان وهما متباينان ضرورة وأما اللذان بينهما عموم وخصوص بطلاق فبإسناد أن يكون بين نقيضيهما عموم وخصوص بذلك لكن على العكس أي نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم وذلك كالإنسان والحيوان فالإنسان أخص ونقيضاهما لا إنسان ولا حيوان فلا إنسان أعم من لا حيوان لصدق لا إنسان على ما صدق عليه لا حيوان من كل ما بين للحيوان وزيادته عليه بصدقه على غير الإنسان من أنواع الحيوان وذلك واضح وقد أشار ابن

مرزوق إلى النسب الأربع التي بين التناقض بقوله

فقد التباين والعموم المطلق • نقيض كل مثله تحقيق

و يتعد معناه وهو المشترك بفتح الراء وهو ما تعدد سمائه أى ما وضع حوله وضعا حقيقيا بأن وضع ليعنى
بخصوصه ثم ليعنى آخر بخصوصه من غير اعتبار نقله من المعنى الأول الى الثانى كعنى فانه موضوع
للإبصار وموضوع أيضا للعارية وكذلك لغيره من غير اعتبار نقله من واحد الى آخر وليس موضوعا
للعنى واحده وقد مرشترك بينهما وكذا القرع والظاهر والحيز بخلاف نحو انسان فانه منفرد لان سمائه
معنى واحد لا تعدد فيه وهو الحيوان الناطق وانما تعددت افراد كزبدو بكثرة وموضوع ليعنى
واحد وهو القدر المشترك بينهما وانما أطلق على كل منها انسان لوجود سمائه فيه لا لوضعه له وكذا عدد
سمائه معنى واحد وهو الحيوان المفترس والتعدد فى افراد فقط وأما إطلاقه على الرجل الشجاع فهو
مجاز لعلانه الشجاع فى الجرأة فلا يكون بسببه مشتركا **في القسم الرابع** أن يتعددا لفظا ويتعد
سمائه وهو المترادف وهو اللفظ المتعدد الذى استخدم معناه كالبر والخطبة والسمع وكلا الانسان والشر
وكلا السبع والسميع سبى بذلك ترادف اللفظين على المعنى الواحد كله من كوابلهما وقد عرفت انه نسبة
بين الالفاظ (تنبيه) هذا التقسيم نحوه لان الحاسب والسبى واعترض بأن الالفاظ فيه متداخلة
فان المترادف يكون متواطئا ويكون مشككا مثلا وكذا المتباين

والمتباين وذو الوجه انتهى • كل لكل منهما فلتعلم

(قوله ويتعد معناه) صوابه سمائه كما عبر به الهلالي تبعاً للمقتصر اذا المعنى بدم المجاز والمجاز لا يكون
اللفظ مشتركا باعتباريه وان قلنا انه موضوع لان الاشتراك معتبر بالوضع الاول كما اشار به هذا الشراح
بقوله وضعا حقيقيا وقال فى جمع الجوامع وعكسه ان كان حقيقة فيه فالشترك وبه تعلم ما وقع
لقدورة ناهيت قال كالعين فانه موضوع للابصار ولعين الماء والذهب والحاسوس فأدخل الحاسوس
هنا (قوله لم يعنى آخر) فيه اشعار بتعدد الوضع وبه يخرج ما عدا العلم من المعارف لانها على
ما اختاره السيد وضع لجزئيات فانه يقتضى انها من قبيل المشترك حيث تعدد فيها الموضوع لغيره لكن
لم يتعدد فيها الوضع (قوله كعنى) يشبه بعين وقرينة بأن سمائه لا تكون كلها الاشتاعة فان
كانت سمائه منحصصة كلها كالعلم الواقع فيما اشترك أو مختلفة كالحار العلم والصفة أو الفضل
العلم والمصدر فلا يسمى مشتركا لان الاشتراك انما يعتبر بالقياس الى وضع واحد والعلم قد تعدد وضعه
غالباً ذكره العبادى وجرى عليه موسى فى حواشى المختصر وصرح السيد بأن الاقسام الثلاثة كلها
من قبيل المشترك (قوله بخلاف نحو انسان فانه منفرد) المنفرد مقابل المشترك ولم يشر المصنف اليه
هنا وتكلم عليه صاحب المختصر حيث قال وهو مشترك ان تعدد سمائه كعنى ومنفرد ان اتخذ
كأنسان ورجل فهو انسان ورجل متواطئ باعتبار ومنفرد باعتبار آخر وأشار الشراح بهذا الكلام
الى التفرق بين المشترك ونحو انسان مع أن الكل فيه تعدد وحاصل الفرق بينهما أن المشترك تعدد
معناه أى مفهومه بأن وضع ليعنى ثم لا يخرع قطع النظر عن الاول ولفظ انسان لم يتعد معناه وانما
تعدد مصدوقه لكن يقتضى كلامه أن المسمى لا يطلق على المصدوق وفيه نظر والذى حرمه السيد الذين
فى تلويحه أن المسمى يطلق على المفهوم والمصادق كأن تقدم فهو ايديل سمائه معناه والمشارك واقع
خلافاً لنفاه (قوله وكذا السد) اشار به الى جواب سؤال وهو أن السد قد تعدد وضعه فانه موضوع
للحيوان المفترس وللرجل الشجاع وحاصل الجواب ان معنى الاسد واحد وهو الحيوان المفترس
والإطلاق على الرجل الشجاع مجاز (قوله فى التنبيه واعترض) فيه نظر فانه لا تدخل الاختلاف
المدرकिन لا لا تنظر فى المترادف لعماليه وانما تنظر لاهذه الالفاظ منسوبه ليعنى (قوله وكذا
المتباين) معناه اذا كان كل لفظ منهم موضوعا ليعنى واحد فيصدق على كل منها لفظ واحد ليعنى واحد
فيكون داخلا فى القسم الاول لانه لا يتحد لفظه ومعناه وذلك محتمل بالتقسيم قلت هذا الاعتراض

قوله (واللفظ إما مطلب أو خبر • وأزل ثلاثة تذكر) (أمر مع استعلاء وعكسه دعا • وفي التناوي ظانين وفعلا)
لما ذكرنا التناوي فمما سبق أن اللفظ حيث هو جمل إما مركب وإما مفرد وفرغ من ذكر أقسام المفرد شرع الآن في ذكر كسبه إلى
طلب وخبر ثم قسم الطلب إلى ثلاثة أقسام أمر ودعاء والتاس قنوه واللفظ أي المركب فحذف الصفة لأنه لا يسبق الكلام علم إلا أن
الطلب وانتهى لا يكونان في المعردات وانما يكونان في المركبات كما حذف من كل واحد منهما حاشيته الذي يفتيه والتقدير واللفظ
المركب إما مطلب أن أراد طلبا وإما خبر أن حمل الصدق والكذب لأنه إذا فقد الشرطان كان تنبيها وإنشاء ثم المقصود من هذا التقسيم
إنشاء وتنبيه الخبر عن غير من المركبات وهو الذي تنو كسبه الخج ولا تر كسب من الطلب ولا من سائر الأناشأت وانما ذكر التنبيه
الخبر عن غير المطلب مقصود في هذا العلم وإما يمكن غير الخبر الذي هو المتصور إلا أن كسبه المقسم اللفظ المركب ذكره انما يذكره
لها بالعرض والمقصود ما يتر كسبه الخج وهو الخبر كسبه كره التناوي صدقها في قوله • ما حمل الصدق لذاته جري • بينهم
قضية وخبر • الخ وذهب السيد الشيرازي على هذا وقد ذهب قوم إلى أن الخبر لا يعرف كاله والوجود والقدم هي أربعة ذكرها
ابن السبكي وكان الأنساب يؤخر التناوي هذا التقسيم إلى هناك • ويقدم فصل المعارف كما قلنا الخوخي وغيره لأن المعارف وإن كانت
مركبة لكن تركيبها تنفسي فهو فوق قوة المفرد وبأن التنبيه عليه ودخل في الطلب طلب الفعل وطلب الكسب وهو النهي وطلب العلم
بالمهابة وهو الاستفهام ثم طلب الفعل إن (٩٠) كان على وجه الاستعلاء أي على طريقة طلب العلو

وجعل الطلب نفسه عاليا
على المطلوب سواء كان ذلك
في نفس الأمر أو لا سي
أمر أو إن كان على وجه
المتصور • وهو ضد
الاستعلاء أي دعاء أو لا
وإن كان الطلب مجردا عن
الاستعلاء والخضوع
أي التماسه كما معنى
ما ذكره الناظم ثم إن
استطراد الاستعلاء في
الأمر هو أحد الأقوال
الأربعة واختاره جماعة

ومما سبقه تحصيل نسبة اللفظ فيما يفتيه بالأماني الثلاثين أن يقسم اللفظ ثلاث تقسيمات
أحدها باعتبار تعدد دعاءه وحده يقسم إلى مشترك والمفرد • ثانيها باعتبار تساوي أفرادها
في معناها واختلفت فتنقسم إلى متواطئ وإلى مشكك • ثالثها باعتبار نسبتها إلى لفظ آخر ينقسم إلى
متوافق وإلى متباين ولا يلحق أن تجعل التقسيمات الثلاث تقسيما واحدا والله الموفق
(واللفظ إما طلب أو خبر • وأزل ثلاثة تذكر)
(أمر مع استعلاء وعكسه دعا • وفي التناوي ظانين وفعلا)

مقالة وثلاثين من القسمين كمال المقارنة إذا قسم الأول هو لفظ واحد لمعني واحد وهذا الثاني لفظ
متعدد لمعني متعدد ولذا في افتراقهما بهذا الاعتبار فلا تنافي إلى القسم الأول (قوله) وأيضا فيه
تحليل (فيه) تطار إلى اللفظ المناسبة بينهما باعتبار أنفسها وانما التنبيه قيم باعتبار المعنى ووضع ذلك
أن التباين يكون مع تضاد اللفظ كعين بالنسبة إلى معانيها وكذا التوافق بهذا اللفظ باعتبار ما وضعه
برادف الآخر ولم يراو عليه فكان من حق المصنف أن يذكر المنفردة لأنه شيفته من تصور (قول الناظم)
واللفظ إما مطلب الخ) أي اللفظ المركب فحذف صفته لعدم دلالة صيغ التقسيم على ذلك لأن الطلب

لتبادر الفهم عند سماع صفته إلى ذلك والتبادر علامة الحقيقة وقيل يشترط العلو
في نفس الأمر وعلى الشيرازي والسيد الشيرازي والمعتزلة وقيل يشترط العلو والاستعلاء معا وقيل لا يشترط علوه ولا استعلاءه وهو الذي صدر
بالسبكي وعطف عليه غيره وقيل وهو اللاحق عند علماء الأصول مستدل بقوله تعالى حكاه عن فرعون لما أتاه أمرون وأوجب بأن الأمر
بعبص المشورة في الفعل وإن فرعون إذ ذلك كان مستدلا لهم وشمل الأمر صيغة الأمر عند الفاعل كإكرام واسم الفعل كإزال
واضار ع بالجمود لا يفتي بوجه من سته وقد ظهر لنا من هذا أن القسم من الأمر ودعاء والتاس قنوه لا كل طلب
وعليه يجعل قوله وأزل ثلاثة مستند كمال الخج والأول الذي هو طلب الفعل ثلاثة لا تعلق فيكون الطلب المقابل للخبر متناولا لفظيا
الثلاث طلب الفعل وطلب الترك وطلب العلم بالمهابة والطلب المقسم إلى أمر ودعاء والتاس خاص بطلب الفعل وجه ما يستقيم
الكلام والله أعلم ويحتمل وهو الظاهر أنه أراد بقوله إما طلب الفعل فقط ثم قسمه إلى أمر ودعاء والتاس ويكون سكت من طلب
الترك بخصوصه وهي النهي بل أورد به في قسم الأمر بما على أن تعلق الفعل بطلب النهي هو طلب فعل الصدق ولذا قيل النهي عن
الشي أمر بصدقه المقابل له والافتقارهم مندرج في قسم التنبيه ومنهم من جعل من قسم الطلب وبخلافه هو الشرف كالام
الخوخي فيفهم من هذا التقسيم أن ما لا قبل الصدق والكذب لا يقتضي طلب فعل بالصدق الأول لا يقابل فيه طلب ولا خبر يقال فيه
إنشاء وتنبيه كذا السبكي وغيره وبصدهم يفرق بين الإنشاء والتنبيه فيقول الكلام الذي لا يجهل الصدق والكذب يعني إنشاء فأن دل
بالوضع الأول على طلب فعل شيء أمر أو على طلب الكسب معنى أي أو لا سي تنبها لأنك تنبهت به على مقصودك فيدخل فيه كل

فأبدل على العاقل المتأدب ما كان في الترسيم والثناء والتعريض والاستفهام والقسم أي الجملة الأولى من جملتي القسم وأما الثانية التي تقع جواباً للقسم فغير بد كذا ذكر ما بين هرون قال والتعجب يرجع إلى التعجب ويدخل فيما أيضاً لا يطلب فيه لوضع ولا التزام نحو أنت طالق وبعد ولست برئت قال ابن الحارثي والصحيح أن مبتدأ وترتب وطلعت وأعتقت ونحو هذان صيغ العقود وإنشائه لا خارج به أي لا نسبة في الخارج وارتقب صدقاً ولا كذباً ولو كان خبر الكان ماضياً ٨١ عنده

(قوله قال ابن الحارثي والصحيح) الأول لهم في تقسيم الكلام الخبر وغيره ثلاثة طرق الأولى لأن ما قبلها وإنه ينقسم إلى خبر وطلب قال ابن هشام في شرح الأعمى وليس بشئ يعني أن القسم إما غير ماضٍ أو أنه أطلق الطلب على ما فيه الطلب وعلى ما لا يطلب فيه وهو الإنشاء فيكون الطلب مراداً بالإنشاء الثانية أن ينقسم الخبر وطلب وإنشاء لأن مدلوله أن تحقق دونه تخبر وإن لم يتحقق الإنشاء فإن قريب زمان التكلم فأنشأ ما وإن تأخر فطلب الثالثة أنه ينقسم إلى خبر وإنشاء ثم الإنشاء مرة بعد مدلوله أن التكلم نحو مبتدأ وطلعت وهو الذي يقع في الحال وفارقه بعد مدلوله للطلب وهو الذي يتأخر إلى زمن الاستقبال وعلى هذا الظاهر بقية الأولى كما قال ابن هشام ليست بشئ والتعجب بل في الثانية والثالثة وقد اختلف في الطلب هل هو قسم (٩١) برأه أو داخل تحت الإنشاء ووجه الخلاف هو أن الطلب فيه نشأة

أو غير ذلك من أقسام المفرد وهذا شرع منه في ذكر أقسام المركب التام وهو الكلام وكان حقه أن يكون أنشأ هذا التقسيم بعد المعرفات وسمه مقدمة فذكر القضايا التي هي مبادئ الطبع لأن المقصود منها أنما هو الخبر وهو الذي ترك منه الطبع كأن عليه أن يوقد المقطع بالمركب لأن كلامه يوهم أن هذا من أقسام المفرد وليس كذلك وأعلم أن أهم في تقسيم الكلام إلى خبر وغيره طريقتين أحدهما أن القصة ثلاثية ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء ووجه ذلك أن الكلام إما أن يتحقق مدلوله في الخارج بدونه وهو غير أنشأ كزبد الماء وإما أن لا يتحقق مدلوله إلا به وهذا إما أن يفارق عنده من تكلمه وهو الإنشاء كعبت وأسكت وإما أن يتأخر عنه وهو الطلب كتم واضرب (الطريقة الثانية) أن القصة ثنائية وأما ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط ثم الإنشاء يتفرع إلى طلب وتنبه فاختلاف الطريقتين في الطلب هل هو داخل في الإنشاء أو قسم برأه ووجه خلافه أن القصة ثلاثية زماناً زمن حال وهو زمن الطلب واستقبال وهو

وإنشأه ما يكونان في المركب (قوله) وكان حقه أن لا يخرج ما يجيب عن التام من أعاد الخبر وهو الطلب من قبل التصور وذلك قدم التأنيم هذا الفصل وروى أن المقصود أنما هو الخبر وغيره الخبر أنما هو تابع فلا يلحق في التقدم وإلى رد هذا الجواب أشار الشارح بقوله لأن المقصود أنما هو الخبر (قوله) كما أن عليه أن يوقد المقطع بالمركب أنشأه لاعتراضه على التأنيم حيث لم يبق المقطع بالمركب ويحجب عنه بأنه مدلوله فترتبه كما تقدم (قوله) أحدها أن القصة ثلاثية أي يكون الطلب قسمياً للإنشاء لاختصاصه والتنبه مراداً بالإنشاء لا أخص منه يقاله تنبيهه لانتباهه على مرادها وإنشاء لأن أنشأه أي بشرته من غير أن يكون موجوداً في الخارج وهذا الظاهر بقية طريقتي الأمام ومن تبعه

فأشار إلى أن القصة ثنائية خبر وإنشاء ثم الإنشاء ينقسم إلى أمر ونهي واستفهام وتنبه ٨٢ وظل فيه ثانياً قبل في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وطلب إن الكلام إما أن يتقدم مدلوله عليه أو يفارق أو يتأخر فإن تقدم فهو الخبر غير نحو فامر بذهاب فيأمر بذهاب قبل هذا الكلام وإن تأخر فهو الإنشاء نحو وبت وطلعت فإن البيع والحال لا يقعان إلا عند التكلم ما بين السيقين وإن تأخر فهو طلب نحو اضرب فإن التمر من تأخر عن الأمر به واعتراضه بأن الخبر ينقسم لهذه الأقسام الثلاثة فله تقدم عليه مدلوله كقمار بذهاب فانه لا يتأخر عنه كقولهم غدا والصواب في التقسيم أن يقال الكلام إما أن يكون مبتدئاً بوجود مدلوله أو لا يكون فإن كان مبتدئاً بوجود مدلوله فن فانه غير أنشأه كعبت وإن تأخر عنه فهو طلب كاضرب وإن لم يكن مبتدئاً بوجود مدلوله فهو الخبر سواء تقدم عليه مدلوله أو تأخر كالمثله الثلاثة المتقدمة وقال في ثانياً مقابل الصحيح مذهب الحنفية فإن صيغ العقود عندهم أخبار أي على أصلها وضدرون وقوع مدلولها إقبالاً في خلقه من الزمان فيعتد متعللاً بالكتابة والثناء وإنشاءه فإن مدلوله الذي هو حصول البيع فإن البيع لم يقع من التكلم قبل نطقه فإذ كان مبتدئاً فهو خبر بغير ذلك البيع المقدر ولما كان فيه من التكلف لا يحتج جعل مقابلة صيغته فيكون هو قسماً ٨٣

ومن نظرا الى الثاني جعله قسما برأسه والطريقة الاولى هي التي في النظم ثم الطلب يشمل طلب الفعل وهو الامر وطلب الكف وهو انتهى وطلب العلم بالمهنية وهو الاستفهام لكن القسم منه الى امر ودعاء والتماس هو الاول فالامر هو ما ين على وجه الاستعلاء أى طلب العلو سواء كان عاليا في نفس الامر أم لا والدعاء هو ما كان على وجه الخضوع وهو ضد الاستعلاء والاتماس هو ما كان شريفا عنهما ثم اعتبار الاستعلاء فقط في الامر دون العلو وهو قول ابن الحاجب والامدنى وهو أحد أقوال الأربعة قال ابن الهمام في شعر بر وهو الحق وقوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا أمرتني تشيرون لقطع من الصفة في التصريح والتساوي لا تسبي أمرا اه والطريقة الثانية لليانيين وهي المشهورة وعليها درج خمسة أسدي حدوث في حريته فقال

ما احتل المعنى لذاته خير • قضية والعكس انما يظهر

ثم الانشاء ينقسم الى طلب وتنبية وذلك أن اللفظ ان دل بالقصد الاول على طلب فعل وهو الامر أو كلف وهو انتهى أو علم بالمهنية وهو الاستفهام معنى طلبا والامدنى تنبها كالتمني والترجي والدعاء والعرض والتخصيص والدعاء لان دلالتها على الطلب لا بالقصد الاول (قوله فن نظرا الى الاول) هذا هو الحق لان النظر الثاني ليس نظرا في الحقيقة في مدلول اللفظ لان مدلوله هو الامر بالقيام والامتنان وعدمه شارج عن مدلول اللفظ وحاصله ان الطلب له زمانان زمن من حيث هو انشاء وهو حالي وزمن حدوث الفعل وهو مستقبل فطلب حدوث الحدث من الخاطب مقارن للفظ به وحدث ذلك من الخاطب مستقبل ومعناه الذي وضع له هو الاول والثاني متعلق بمعناه وعليه فان أراد تعبر بفع من حيث كونه انشاء قلت مقارن بمعناه زمان التكلم به وان أراد تعبر بفع من حيث الخصوصية التي يتميز بها عن مطلق الانشاء قلت ما تأخر معناه عن زمان التلفظ به (قوله والطريقة الاولى هي التي في النظم) أي لأنه حذف لفظ الانشاء فيكون في كلامه حذف الواو مع ما عطف والدليل على ذلك ذكر لنا نظم الطلب هذا مراده وهو جرى على غير طاهر النظم فان تأخر حيث أتى بالقضية المنفصلة ان الحصر في الخبر والطلب وهي طريقة ناشئة لاس مالات وابنه قال ابن هشام في شرح اللعنة وليست بشئ (قوله) لكن القسم منه الى امر ودعاء والتماس هو الاول) يعني طلب الفعل وعليه فقوله لنا نظم وأول لاديه من تأويل وكان في الكلام استخدما (قوله هو قول ابن الحاجب والاسدي) هو ايضا قول الامام الرازي وأبي الحسين من المعتزلة كما شرح بذلك السبكي (قوله وهو أحد أقوال الأربعة) ناتج اقبل انه لا يعتبر فيه علو ولا استعلاء وهو ما شئ عليه عندنا وبناضوي وهو مذهب الاكثر ومذهب السبكي وقال قدورة انه لا يصح عند علماء الاصول وقيل يعتبر بكل واحد منهما وقيل يعتبر بالعلو فقط وهو مذهب الشيرازي والسعدي وابن الصباغ (قوله وقوله تعالى حكاية عن فرعون) المقصود من هذا الكلام الرد على من احتج بمذاهب لا تدعي انه لا يعتبر في الامر علو ولا استعلاء اذ لا يتوهم هنا علو ولا استعلاء بدليل انهم كانوا يوجبونه ويقالون على دينه ووجه الرد ان الامر هنا مختار عن المشورة يعني انه طلب منهم الاشارة ببعض الرأي فالعني حينئذ ما يشئ تشيرون على من الرأي في أمر موسى ولا أمرنا به هذا المعنى قلت الصواب عدم اشتراط كما هو مذهب الاكثر لو رددت مصرح في قول عمرو بن العاص رضي الله عنه أمرتكم أمرا حازما فعصيتي • وكان من التوفيق قتل ابن هاشم ادلا استعلاء فقالان معاوية كمن أمير اذ ذلك وتأويل الامر بالمشورة هنا بعد دلان في تأكيد أمرتك بشو له أمرا حازما تايد الارادة الحقيقة ومبعد الارادة اثبت فلي تأمل والمراد بان هاشم في البيت رجل من بني هاشم خرج من العراق على سيدنا معاوية فامسكه فاشار عليه عمرو بقتله فخالقه وأطلقه فخله فخرج عليه مرة أخرى فاشتدده وعسروا البيت فمرد بان هاشم على بن أبي طالب (قوله للقطع) قال

وكذا تجرى هذه الأقسام في طلب الكف أيضاً في هذا القول والله أعلم

﴿ فصل في بيان الكل والكليّة والخزوة والخزئية ﴾

قوله

﴿ فصل في بيان الكل

والكليّة والخزوة والخزئية ﴾

لما تقدم في كلام الناطم

ذكر الكل والخزوة

استنبهه بإفادة معنى

الكل والكليّة والخزوة

والخزئية لأشتمال الكل

والكليّة مع الكل في

المادة واشتمال الجزء

والخزئية مع الجزئي في

مادته والأقسام ما تباعده

ولهذا اشتمال الأقسام

ذكرها القرافي والزركني

بجموعة في محل واحد قال

القرافي بعد ذكر الكل

والجزئي وينبغي أن يعلم مع

ذلك الكليّة والكل

والجزئية والخزوة

ثم قال وهذا الخزانة

يحتاج لها كثيراً أصول

الفقه فينبغي أن تعلم

(الكل حكمنا على المجموع

ككل ذلك ليس ذا وقوع)

لما تقدم في كلام الناطم ذكر الكل والجزئي وكانت هذه الأقسام متراكبة لها معنى الماد مع تباعد معانيها منها فاجتمعوا في هذه الأقسام الثلاثة (الكل حكمنا على المجموع) بمعنى أن الكل عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع أي من غير اشتغال واحد به عن آخره أو كان الحكم ناشئاً عن الكل الأفراد مع عدم الاستقلال بخروقه تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم ثم ند غيباً أول بعضها مع عدم الاستقلال أيضاً وكل بني نهم يحملون العترة العظيمة قال الجليل لا يم جيبهم إذ قد يكون نهم من لا يحضر ثم البعض الذي حضر لا يستقل كل واحد منهم بالحمل بل يشعرون ويسمى هذا الثاني أيضاً البعض المجموع وقد علمت أن الحكم المحمول على أفض العدد انما يكون من باب الكل عند عدم الاستقلال بالكليّة وأما مع الاستقلال نحو العشرة فزهاقه وكليّة لكل لأن المراد كل واحد من العشرة مثله وهو ظاهر وذكرنا الكل بقرينه (ككل ذلك ليس ذا وقوع) أي يقول النبي صلى الله عليه وسلم كافي الجميع

الكل عقده دعوى القطع تبع فيه المولى مع الدين وهو محل توقف (قوله) وكذا تجرى هذه الأقسام في طلب الكف هي وإن كانت جارية فيه لكن لا يسمي مع الاستعلاء أمر بابل نهيها اللهم إلا إذا ابتدأ على الجواز أخذ من قولهم انتهى عن الشيء أمر بصدقه فيكون الشارح كله أشار إلى جواب ثان عن المصنف وهو أنه أدرج التي في قسم الأمر وحاصل ما أشار إليه الناطم في البيت أن الكلام ينقسم إلى الخبير وإلى الطالب فقط وأن الثاني ينقسم إلى الثلاثة أقسام وإن أردت استيفاء ضبط الأقسام فاعلم أن المركب الفسافي المأمور كالمبدأ وهو لفظ امر كبا لا معنى له بالوضع وهو موجود داخل في الأقسام الرأزي وأيس موضوعاً أو مشتمل بأن يكون بمعنى المشتمل أمثالهم وأعيدهم التام إيمان بغيره بالوضع طلباً أملاً والمفيد للطلب إيمان أن يفيد طلب ذكر المادية وهو الاستفهام نحو ما هذا وأطلب بمحصله مع الاستعلاء وهو الأمر نحو قم وأطلب الكف عنها كذلك وهو انتهى نحو لاتفه هذا ومع التساوي والخضوع فهو ما دعاء والتباس وغير المفيد للطلب إيمان أن لا يشتمل صدقاً ولا كذباً فهو وتنبه وإنشاء أي يسمي بكل من الأمرين وإن كان يشتمل ما ذكره خويفه هذه تسعة أقسام وسمى الطالب المخرجه عن التقيد بن التماس إيمان أن التماس هو أطلب وقد وجد مطلق الطالب وسمى الذي لا يشتمل صدقاً وليس فيه طلب إنشاء إيمان أن إنشاء في اللغة أن يجرّد منه ما أنشأناهي إنشاء وما يدخل في إنشاء ما فعل المتأثر به كما صرح به السعد والرضي لأن معناها استقريب الوقوع لا الإخبار بالتقريب وإنما الإخبار المذكور لا زملها

﴿ فصل في بيان الكل والكليّة والخزوة والخزئية ﴾

(قوله) ويسمى هذا الثاني بالهض المجموع (كان من حقّه أن ينسبه على أن الأول يسمى أيضاً الكل المجموع) دليل الفاعلية (قوله) وقد علمت أن الحكم (الخزوة) أي به فعلاً ما يتوهم من تشبه الكل مع عدم الاستقلال بالهض وكان الحكم نهم محملاً على العدد أن ذلك يكون مطرداً مع كل حكم على العدد ورفع الإيهام بهذا الكلام (قوله كافي الجميع) أي الضاري ولفظاً الحديث يروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إحدى العشاشين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو الدين وقال أفصرت الصلاة ثم سمعت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو الدين بعض ذلك قد قلنا فأنزل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم ونبههم أي بذكرهم وروى الله عنهم فقال أحق ما يقول ذو الدين فقال أنتم فقام عليه الصلاة

الذي الدين واسمه خر باق حين سألته لما سلم من اثنين سموا بقوله أفصرت الصلاة أم نسيت بارسل
 انه كل ذلك لم يكن أي مجموع لم يقع وذلك لا ينافي وقوع بعضه وهو النسيان هذا مراد المصنف وهو غير
 صحيح بل الحديث من باب الكلية أي الحكم على كل فرد بخصوصه كما فقه السعدوق وغيره لوجود أحدها
 ان كل اذا وقع في حديثه اتفق كانت أهموم السلب السلب العموم هذا هو المعنى في اللغة . ولذلك عده
 المناطقة من أسرار الكلية السالبة فهو كل حيوان ليس بجحر بخلاف عكسه نحو ليس كل حيوان
 بانسان في أسرار الجزئية السالبة . الثاني ان السائل بأمر المهمة يطلب تعيين أحد أمرين يعتقد
 ثبوت أحدهما وجوابه لا يكون الا بتعيين أحدهما أو نفي كل منهما مراد على السائل ونحو مثله في
 اعتقاده ثبوت أحدهما ولا يصح نفي الجمع بينهما لان السائل لم يعتقد الجمع بينهما حتى يجاب بنفيه
 والثالث ما روي أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع قاله ذو اليمين بل بعض ذلك قد
 كان فلو كان قول به كل ذلك لم يقع من باب الكل أي لتي الجموع وثبوت البعض لما حسن من ذي
 اليمين أن يقول بعض ذلك قد كان الرابع أنه لما قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يجز لثبوت رضى الله عنهم أحق ما يقول ذو اليمين فقال لهم فلو كان قد بقوله أولا كل ذلك
 لم يقع ثبوت البعض مما سأل عن ذلك آخر . فان قلت حيث تبين أن كل ذلك لم يقع كلية

والسلام وأتم الصلاة ثم جدد حديثه للدهو (قوله واسمه خر باق) وفي شرح الخريدة لشجستان اسمه
 عمرو (١) من أدوا بقول بني الدين لضبطه وقبل لفظ يديه (قوله كل ذلك لم يكن) هذا اللفظ الحديث وبه
 أعلم ان قولنا انما كل ذلك ليس ذا وقع نفي له بالمعنى وفيه خلاف فلا كثر من العلماء ومنهم من الأئمة
 الاربعة على جواز ولو كان قد سأل المعارف ودليلهم ما روي الطبراني من حديث عبد الله بن سلمان البجلي
 قال قلت لباري الله أي أعف مثل الحديث لا يستطيع أن أروي به كما سمع منك يرد فلو أني قد سمع منك
 فقال انما لم يخجلوا حراما ولم تحرموا حلالا فلا بأس فذكر ذلك الحسن فقال لا هذا ما حدثنا عنه العبادي
 (قوله كل حيوان ليس بجحر) أي فأنه يفتني الخبر يعني كل واحد واحد من افراد الحيوان ومنه
 قول الشاعر
 قد أصبحت أم الخير تذي • على ذنبا كله لم أصنع
 برفع كل وعدل عن التصريح وان كان لا يحتاج الى اخبار العائد لاختلاف العموم المذكور (قوله ليس
 كل حيوان بانسان) هو نفي للعموم واذا اتفق العموم في البعض . ومثله قول أبي الطيب من قصيدة يمدح
 بها كافورا الأخشي صاحب مصر

(١) عـرو من أدوا كذلك
 في الأصل ولعله أدبغير
 ألف وحر كـتبه متجدد

ما كل ما ينسب المريد ركه • تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
 وقول بعض العرب ما كل سودا غمرة والسفن في البيت بضم سين جمع سفينة قال الشيخ في حواشي
 المعنى وربما أوقع بعض الطلبة بقرائه السفن بفتح السين وكسر الفاء موهبة أنه صاحب السفينة
 فيكون الاستدلال حقيقيا وليس بشئ لانه يقال السفن كافي الاصحاب والفاموس ولا ضرورة تدعو الى
 الحقيقة والمجاز بلغ منه ثم ان هذا القاعدا التي ذكرها الشارح نص عليها الشيخ عبد القاهر وغيره
 واعتبرها السعدوق الطول بنحو ولا تنفع كل خلاف مهيمن والله لا يجب كل احتمال شور والله لا يجب كل
 كفارائهم واجاب حفيد السعدوق كلام الشيخ يمكن أن يكون مبنيا على الوضع واقاد ذلك الامثلة
 السؤل التي واسطة اقرا أي لان الدليل الساطع عند دل على ارادة كل فرد اه وفي المظن الحق
 ان هذا الكلام لا كثرى لا كلى واجاب ابن هشام في المعنى بما تراه والجواب عن الآية ان دلالة المفهوم
 انما يتناول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود ان دل الدليل على تحريم الاختيار والغفر مطلقا
 (قوله لما سلم من ذي الدين الخ) أي لان الجزئية الموجبة انما تنقض الكلية السالبة اذا ثبت البعض

(وحينما لكل فرد حكم • فانه ككلية قد علم)

(والحكم لبعض هو الجزئية • والجزء معرفة حله)

يعني أن لكل عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع لا باعتبار كل فرد فردا كان الحكم ثابتا لبعض دون بعض آخر أو لجموعه • فالأول فهو كل رجل من أهل البلد يحمل العضة العظمية أي مجموعهم • لاجتماعهم فقد يكون بعضهم من لا عضه على حل العضة والثاني كإسماء العذقات ما هو موضوع لكل كعضة ومائة ألفا مدلولها كل والحكم ثابت لجميع العدد ومنه قوله تعالى ويجعل عرش ربك فوقهم ومن تحت غابرة • ويقابل لكل الجزء وهو ما ترك منه ومن غيره فلا أساسا لأن الجزاء حيث لا يصح إطلاقا على أصل الكل على كل جزء من أجزائه فالعضة مثلاً مركبة من نجدة ونجدة (٩٥) فلا يصح إطلاقا اسم العضة على

لا كل شأجه صدقها • والفرض أنه قد وقع أحدها وهو التماس • أحجب بأن المراد كل ذلك لم يقع في طائفة المراجعة وسؤاله صلى الله عليه وسلم لا يجنب آخره • تنبيه • كإطلاق الكل على ما تقدم • يطلق أيضا على الماهية المركبة من أجزاء كإطلاق في المراد أنه كل باعتبار أجزائه وكذا السير بكل وكذا قد علم أن الكل ثلاث إطلاقا • يطلق على الماهية المركبة وعلى الكل المجموع وعلى البعض المجموع فيقابل الكل المجموع والكليتين بقوله

(وحينما لكل فرد حكم • فانه كلية قد علم) يعني أن الكلية هي الحكم الثابت لكل فردا استقلالاً نحو كل نفس ذاتة الموت ويسمى الكل الجبهي ويطبق الكلية أيضا على القضية المشبهة عليه وسواء كانت مسورة بكل أو بغيره • إن أوار الكلية كإثبات في القضايا أو يقابل البعض المجموع هي الجزئية وهي قوله (والحكم لبعض هو الجزئية) يعني أن الجزئية هي الحكم الثابت لبعض الأفراد مع استقلال كل واحد منها به نحو بعض الحيوان إنسان ويسمى البعض الجبهي كإثبات القضية المشبهة عليه جزئية أيضا • ويقابل الكل بمعنى الماهية المركبة من أجزاء الجزء وأشار إليه بقوله (والجزء معرفة حله)

انما يقال الثاني عن كل فرد لا الثاني عن المجموع • فالتدليل • وجعل لكل انما لم يحدث على الكل اشكال الكلية لا يفتقدان أن أحدا لا من واقع وهو التماس • فوجعل الحديث على الكلية حسما أنتهت الدلائل لكن الكلام غير صادق لأن الصدق مطابقة الخبر الواقع • أحجب أنه قوله كل ذلك لم يكن بخارج عن قوله لم يشعر بشئ منه تعالى لعدم وقوعه الذي يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر اللزوم وإرادة اللازم • وعليه فقول في ذوي الدين بعض ذلك قد كان إن كنتم ما شئتم مني ثم ما بعض ذلك قد كان قطعاً ومنته متعارف كالإثبات أو بأن المراد كل ذلك لم يكن في ظني أو في اعتقادي • ويكون هذا المقدم من ثقة الخبر فكانه قال الذي أعنفه وأخطئه أنه لم يشع واحد منهم • ولا شك أنه مطابق للواقع لا لا اعتقاده عليه السلام فقط حتى يرد أن هذا الجواب غيبي يبنى على مذهب النفاذ أن الصدق مطابقة الخبر لا اعتقاده بالخبر وقد استدلنا شرح شارح الصغرى عند شرح هذا الحديث

بما لا عن رسول الله كيف ساء • والسهو من كل قلب قال لا هي

قد غلب عن كل شئ سرورها • عن سوى الله في التعظيم له

قول التام • وحينما لكل فرد حكم • فانه كلية الخ • فيه اقتصار على أحد التبعين فانه كإثبات

جزء من أجزائه وأما الكلية فهي القضية المحكوم فيها على كل فرد من أفرادها والمفظة الموضوع لها صيغ اليوم ككل وما ومن والموصولات ونحوها وهي القضية الكلية موجبة كانت أو سالبة محمول نفس ذاتة الموت ولا إله إلا الله ويقابل الكلية القضية الجزئية وهي القضية التي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد والمفظة الموضوع لها بعض واحد ونحوهما موجبة أو سالبة نحو بعض الحبوان إنسان وليس بعض الإنسان كاتباً فإحصاء الكل الكلية والجزئية هما القضيتان المصورتان بكل وبعض ومافي معناه وسيأتي

(قوله يعني أن الكل

عبارة عن الحكم الخ) اعلم أن الكل يطلق تارة على الماهية المركبة من أجزاء وهذا المعنى يقال له الجزئية ويقال تارة على الحكم الثابت للمجموع أو لبعض من غير استقلال • ويقال به هذا المعنى الكلية والجزئية • وذلك أن الحكم أن ثبت لكل الأفراد فاما أن لا يستلزمه واحد فهو ويجعل عرش ربك فوقهم ومن تحت غابرة فان الخ لا يثبت للأفراد الثمانية من غير استقلال • ويسمى هذا كلاً مجعوباً ويقال له الكل الجبهي وإن ثبت الحكم لكل فرد فهو كل نفس ذاتة الموت وهذا هو الكلية وإثبات البعض فاما أن لا يستلزمه واحد دون آخر فهو كل نفس • يتم بمحمل العضة العظيمة فان الخ لا يستلزم جميعهم بل ينسب بعضهم هذا البعض لا يستلزمه واحد منهم على حل العضة فالذرة لا يكون لها من تعاون وهذا هو الكل الذي لم يثبت الحكم فيه لكل الأفراد لأن نسبة بعضها مجعوباً به إلى البعض الجبهي وهو ما يثبت فيه الحكم لكل واحد من أفراد ذلك البعض استقلالاً لا تعاوناً • وهذا هو الجزئية فيخرج

يدل على أن أقسام القضاة وأما الكل والجزء فقد تقدم ما في قوله ، ففهم اشتراك الكل • البيت (تنبيه) تحصيل الناطق لكل بقوله صلى الله عليه وسلم لم يزل الدين كل ذلك لم يكن جوارح على تأويل مرجوح وعراج عند المحققين أن من باب الكلية أي لم يقع واحد منهما إلا العسر ولا الشبان والدليل على ذلك من وجوب أحدهما أن السؤال إذا وقع بأم يكون التعيين أحد أمرين مهمين عند السائل إما مقتضى ثبوت أحدهما بخلافه إما بتعيين أحدهما وإما بتعيين كل منهما إذا عني السائل وتخطئه في اعتقاده ثبوت أحدهما لا في الجمع بينهما فالدين لم يقتض ثبوت أحدهما حتى يجاب بتعيين الجموع إذ لو اعتد ذلك لقلل أمثلة الصلوات نسبت بالهطف تأويلاً لا بأم فكيف يجاب بشي لم يستقيم عنه ولا وجهه فتعين أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نقلاً عن الكل معناه الثاني فيسأري أنه ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لم كل ذلك لم يكن قاله ذوالدين بعض ذلك قد كان فلو كان قوله كل ذلك لم يكن من باب الكل أي انفي الجموع وثبوت البعض لم يحس من ذي الدين أن يقول بعض ذلك قد كان رد الكلام السابق لأن الثبوت لبعض الغائب في النفي عن كل فرد الثاني عن الجموع وعلى هذا التأويل درج صاحب المفتاح ونبيه الأبي وغيره على ضعف التأويل الذي درج عليه الناظم لأن المفرد عند علماء اللسان كان لا زاد لم يقع بمعنى فكي لا يعمو جبهة تدل على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظاً لا نحو كل إنسان لم يقع فإنه يفيد نفي القيام (٩٦) عن كل واحد من أفراد الإنسان ومنه قوله في الحديث كل ذلك لم يكن وإن وقعت بعد نفي فهي انفي لكل أي انفي العموم نحو لم يقسم كل إنسان ولم آخذ كل الدراهم ومنه قوله

ما كل ما بيني وبينك
تجري الرباح بما لا تشتهي
الدين
وقول العرب ما كل سوداء
غرة والله تعالى أعلم
من هذا أن القضية
سداسية كل مطلق على
الماهية وقبالة جزء وكل

أي واضحة إذ هو متركب منه ومن غيره كل فحين أن كل من الكلية والجزئية والجزء مقابل لكل باعتباراً عدداً طاقاته الثلاث
ذلك يسمى أيضاً لكل الجبى كناية على ذلك الشارح وهذا الذي عني الكلية هو المقصود هنا إذ هو المتصل في أسوار القضاة كقولنا كل جرم متغير حصولاً أو قبلاً أو كل متغير حادث فينج كل جرم حادث دون الكل المجموع أي عدم انتاجه في الشكل الأول فضلاً عن غيره لجواز كون الأوسط أعم من الأصغر والحكم على مجموع أفراد الأعم لا يستلزم الحكم على مجموع أفراد الأخص كقولنا مجموع الإنسان حيوان ومجموع الحيوان فرس أو جوارح فلا ينتج أن مجموع الإنسان ليس بفرس ولا جوارح (قوله فحين أن كل من الكلية والجزئية) بيانه الكلية تقابل الكل بمعنى الحكم على مجموع الأفراد والجزئية تقابلها باعتبار إطلاقه على الحكم الذاتي لبعض الأفراد وهو البعض المجموع والجزء يقابله باعتبار إطلاقه على الماهية المركبة من أجزاء والى هذا المعنى أشار شيخنا سيدي جدون في خبره بقوله وقابل الثلاثة المركبة • بالجزء فالكلمة الجزئية
ومراده بالثلاثة المعاني التي لكل كالتقدم

(فصل)

مجموعه ويقابله الكلية وهو الكل الجبى وبعض مجموعي ويقابله

الجزئية وهي البعض الجبى ثم اعلم أن الفرق بين قسمي الكل وهما ما ثبت الحكم لكل أو البعض فيه أو ما هو من حيث المحمول للكل في المثالين لا أنه استغرق في مثال ولم يستغرق في مثال وأما وصف الموضوع فلا يفرق فإن فيه وصف مستغرق لجميع أفراد الهى على الأجزاء لا ترى أن غاية و بؤنة تقيم اللذان هما وصفاً موضوعي القضيتين في المثالين السابقين قائمه ما بان أن أسرار الأفراد إذا فهمت هذا في كلام الشارح ثلاثاً برزات (الأول) في قوله وقد يكون فهم من لا يقدر على حل العسر إذا دفعه أن يقول إن فهم من لا يحضر للعمل لعدم القدرة شرط في الجميع لا تفقد البعض لكأنه جزئية (الثاني) فترفعين قسمي الكل وغنيته لثاني باعتبار الأعداد وقوله أن أحكامها ثابتة لجميع الأفراد فإنه عن حكم الموضوع فهذا لا يحصل بفرق كليتي وإن عني وصف انعمد على معنى أن كل عدد فلا بد أن يكون وصف محمولاً ثابتاً لجميع الأفراد فليس يصح أن وصف المحمول في الفرد تارة ثبت لكل فرد استغناءً لنحو العشر تارة ثبت للعشر من غير استقلال لنحو و في ثالثة ثبت لبعض من غير استقلال لنحو وهذه العشرة نقلت فلا إذا في الفصل منهم خمسة (الثالث) في قوله ويقابل الكل الجزئية فهم منه أن الكل التي تقابلها الكلية والجزئية وهما الذي بعينه يقابله الجزء وليس كذلك السابق

فصل في العرفان • المقام الكلام على الفردات شرع في الكلام على مائة كبعضها على كيفية تركيبها والركبان جسمان أحدهما ما يفيد حقائق الأشياء وتصوراتها وهي العرفان وهي في قوة المفرد لان قولنا الجسم الثاني الناطق بقوم مقام قولنا انسان ومفرد والثاني ما ليس في قوة المفرد وهو الذي يفيد الحكم مخوذة بناتم وسبأني ولهذا كان الاتبان بذ كرهذا الفصل باثر المفرد لان العرفان ناشئة عنها اذ هي مركبة من الكليات الخمس ثم بذ كرا المركب المحض ويشيعه الى الطب وخبره وقد سبق التنبيه على مثل هذا • واعلم ان الموصول الى التصور يقال فيه القول الشارح ويقال له العرف بكسر الراء الموصول الى الحكم يقال له حجة كما اشار اليه الناطق فيما سبق بقوله

وما الى تصور وصل • بذ في قول شارح فتتعلل
وما التصديق به توصلا • بحجة يعرف عند العقال

وذلك اننا قد تعرف الشيء ونجهل تصوره كعلمنا وجود الملائكة والجن وان كنا لا نشعر بها وقد قيل لا تصور والشيء يجعل الحكم عليه كالتصور والجسم ونجهل كونه قديما او حدا فثاني يشكك في نسبنا اليه ههنا (٩٧) الفاعل انما يحدث فاذا جعلنا التصور

فصل في العرفان • لما وقع التفرع من مبادئ التعريفات شرع في مقاصدها وهي العرفان جمع معرف بالكسر اسم فاعل من عرفته الشيء تعريضا اى صيرته عارفا به يسمى المعرف بالتعريف ايضا فصيحة بالمصدر وهو ما يسمى ايضا بالقول الشارح وقدم بحث العرفان على الطبع ومبادئه المتقدم ان مفيد التصور يقدم صناعة على مفيد التصديق ولان المعرفة وان كان مركبا فهو في قوة المفرد والقضايا المركبة خضعة ليست في ثابو بل مفرد وكان المفرد يقدم على المركب فكذلك ما في قوة المفرد ولم يذ كر الناطم العرف حد او لار جاعا وقد رجع في التسوية بقوله العرف الشيء هو الذي يلزم من تصوره تصوره واستيانه عن غيره واوفيه بالتعريف لا للفرد بل الاول الحد التام والثاني غيره

فصل في العرفان • (قوله بالقول الشارح) اى شرحه بالمباشرة في الجمل فيكون المراد بالشرح مطلق البيان او يكون من باب التغليب والادعية وهو لا يشرح بالمباشرة بل يميز فقط (قوله) ولم يذ كر الناطم العرف حد او لار جاعا الظاهر انه اعترض ذلك استعانة به بذكر الشروط التي ذكرها بعد ذلك بقوله جاعا بفتح الشروط فهو معرف وما لا فلا ويحتمل ان يكون تركه بناء على ما ذكره بعضهم من ان تعريف الحد لا يمكن اذ لو كان له تعريف لكان تعريفه تعريفه و يلزم التسلل وهو بعبارة مفهومة المعرف صادق على كل فرد سواء كان معرفا لغير المعرف او معرفا للمعرف فالتعريف الواحد كافي في الجميع فلا تسلسل أصلا وايضا باعتبار تسم المعرف للشيء وهو صادق على كل شيء ومن جعلها العرف ومعرفة هكذا كل كلام صادق عليه عنوان موضوعه فهو مندرج في حكم نفسه كقولنا كل قضية موجبة كلية تنعكس جزئية بالمتوى فهذا الحكم متناول لهذه القاعدة فتفهمها (قوله وقد رجع في التسوية) اياها بنسب خضعت خريته اذ قال

(١٣ - شرح السلم) • لشمع جميع أنواعها حدودا أو موصولة أو ناقصة وبمثل المعرف اللفظي ولم يذ كر الناطم العرف حد او لار جاعا وقد رجع صاحب التسمية بقوله العرف الشيء هو الذي يستلزم تصوره تصوره ذلك الشيء أو امتيانه عن كل ما عداه به ان المعرف هو الذي يلزم من العلم به العلم بالمعرف بفتح الراء وذلك في الحد التام كالحيوان كذا في تعريف الانسان والذي يلزم من العلم به تيمم العرف فقط دون العلم بمصطفاه وذلك في الحد الناقص والرم بنوعه واوفى مثل هذا في قول التعريف لا للفرد في الحكم بعنون اى قسم من القسمين وقع فالحكم ثابت معه لا على معنى ان الحكم وقع على أحد شي التردد دون الاخر فاما هذا فيجانب في التعريفات وبالجملة فاعرفنا ان التسمية لا تشك ولا للاجرام واعترض هذا الرسم ما صادق على المتصايفين

(قوله واوفى مثل هذا في قول الحكم في التردد لا للتردد) • لعلهم قالوا بوضوحه ان التعريف في الحكم لا للفرد فحسن المباشرة بين ما بعده (قوله واعترض الخ) • ويجوز باننا قد سلم صدق ذلك التعريف على المتصايفين انما هو من مستندى منزوا عن التزم سابق في العذر على الا لازم ومن المحال انهم لا يوافقون في مثل من الى الشئ كالتعريف التزم وان قيل لا لانه الا لازم يتأخر من التزم في تفهم بل كما اراد فيهم التزم وحصل فهم الا لازم معه قلت انما يكون من التباين لان هذا الخاصة لا تنسب الى الكليات وذلك باطل

واعترض عليه بقوله: قد ادّعى على المتأخّر أن كلا النوعين من تصور أحدهما مستلزم تصور الآخر مع أنه ليس أحدهما معرّفاً للآخر. وأجيب عنه بأنه يخرج المتضامان من أهما الحبيسة في التعريف فيكون المعنى ما يلزم من تصور تصور من حيث ذلك التصور فيكون التصور الأول يتبادر في الثاني والمتضامان لا يسيء فيهما بل يتصوران معاً منهن من عدل عن التعبير بالزوم إلى التعبير بالسبب فقال المعرف الثاني ما يكون معرفته بالمعرفة ذلك الشيء عند حله عليه فخرج المتضامان أذ ليس تصور أحدهما معرّفاً للتصوير الآخر والمراد بالمعرفة تصور الشيء بالكنه أو بغيره من كل ما سواه وذلك كالحَيوان الناطق فإن تصور وجهه بوجه تصور ماهية الإنسان بالكنه عند حله عليها كأن يقال مثلاً الإنسان هو الحيوان الناطق وكأضاح أن تصور وجهه لا على الإنسان بوجه غير الإنسان عما سواه لكونه الضاحك خاصة له وتقسيميته بوجهه على المعرف بالفتح كذا كبرياله أنه أصدق بتصور الحيوان الناطق ويجهل أنه ماهية الإنسان غير المعرفة بالوجه عليه. قال السعداء ما يكون الشيء معرفاً إذا اعتبر نسبه إلى المطلوب تعريفه مثل الجسم الناطق إن اعتبر نسبه إلى الإنسان فقد أفاد امتيازهم عن كل ما عداه والافضل أن لم يعرفه اه فلا يقال إن التعريف المذكور غير جامع لخروج الحيوان الناطق منه إذا كان غير محمول على الإنسان لأنقول أنه حينئذ لا يصدق عليه اسم المعرف لفقد شرطه منه وهو الحمل

معرف ما أن تصور حصل • تصور المطلوب أو مبرك كل

فقوله ما إلى معنى لأن الموصل إلى التصور معنى الجنس والفصل لا فلفظ ما دخل بالقييد الأول المحدد التام وبالتالي النقص والرمح خرج بقوله كل أفعال لا لا ينفذ الاشتبا من كل ما عداه (قوله واجب) حاصل هذا الخواص مع إيضاح عدم تسليم دور والمتضامين إذا المراد من استلزام تصور المعرف تصور المطلوب أن يكون تصور المطلوب حاصل من تصور ومكتبه منه وظاهر أن أحد المتضامين بالنسبة إلى الآخر ليس كذلك وعمل هذا يجب عن إيراد الوازم البينة كالصبر بالنسبة لثمي والجدار بالنسبة إلى السقف (قوله المعرف الثاني ما يكون معرفته الخ) هذا التعريف للأقدمين وبأهم سبع النطون في جهل والسوسى في مختصره والقادري إذا قال معرف الأشياء وما هيها • ما عرفه قديم معرفتها

وهو شامل للأعم والأخص والأقدمون يميزون التعريف بالأعم وهو صوب السدود ونحوه لا حول في شرح الجمعية ونسبه لا يميزون كثير من المحققين قالوا كتب اللغة مشعونة بالترديدات الاسمية بالأعم قال الخبيص وهو الصواب عند المحققين وجوزوا التعريف بالأخص أول من الأعم أقرب الأخص إلى المعرف أكثر من قرب الأعم والمتأخرون لما اشترطوا في المعرف الاطراد والاعتكاس حكموا بأن الأعم والأخص لا يهملان التعريف أصلاً ولا ذلك عدل الكاتب عن تعريف الأقدمين إلى ما ذكره ووجه شذوذهما لدى الطيب متأخر من بأن التعريف بالأعم أو الأخص هو علم ما هو خارج عن المعرفة وإن ما هو منه خارج عنه فهو في الحاصل فيكون كلفاطة في باب الفقياس فيكون خطأ منوعاً يجب اجتنبه (قوله معرفته بالمعرفة) المراد بالمعرفة الأولى الخضورو بالثانية الحصول عن جهل يعني أن تصور الشيء بالبال محمول على المعرف ينتج الراسب لحصول معرفة الشيء المجهول فإذا قيل الإنسان هو الحيوان الناطق فخصر الحيوان الناطق بالمعروف أولاً لمحمولين على الإنسان سبب المعرفة حقيقة الإنسان المجهولة وإنما قلنا ذلك لأننا لو أردنا بالاولى عن جهل الزم التعريف بمجهول ولو

فإن قلت فالبينة ليست بذاتية لا النوع وقد زعمت أن فهمها لا يتأخر قلت هي كالتأنيث لهما لأن الآية نسبة بين الاب والابن فهي لا تقتل ولا تأخذ في النفس ولا في الخراج بدون البينة ولا كذلك إلا زعم فعل هذا فالتعريف بالسبب كالتعريف بالزوم فلا فرق بين التعريفين بل المعدول عنه والمعدول إليه اه وقال غيره مرة ثانية ويمكن أن يجب عنه بأن أنشأ الحد في بداية تعريدهم كاهو معلوم عند أدراكه بقوله ما يلزم من تصور صورته فقط يعني أن الزوم من جانب واحد لا من الجانبين يخرج المتضامين لأن للزوم فيه عامين الجانبين أو بان الحائفة مرادة في الحدود على ما هو معرّف أيضاً فيكون المعنى ما يلزم من تصوره تصور من حيث ذلك التصور يعني أن ذلك التصور الأول هو المعرف للتصور الثاني وشارحه انطباقه ما هو هو ولا كذلك المتضامان فإن الآية ليست هي البينة قطعاو كذلك تصور أحدهما مضافاً إلى تصور الآخر

انما هو لأجل الزوم التصور الخرجي بينهما وبالجملة فتصور كل منهما طرف لتصور الآخر أي يوجد طريقة لا تدعيه ولا كذلك التعريف فإن تصور غير تصور المعرف بحيث لا يرد عليه ولا ينقص اه

فان قلت هل يلزم في حال الحد الى المحدود والحد اليك على الشيء قبل تصوره قلت لا يلزم انما غاية الحكم قبل التصور بالحدس وهو لا يشترط ويؤمن من التعريف المذكور أمور (أحدها) أن اعرف اللاحقة لئلا تدان يكون غيرهما لأن معرفته سبب لمعرفته والسبب غير اللاحق وجبه المعارف في الحد التام أنه يدل على الماهية تفصيلا والحدود تلاحق منه الملاحظة أجالا واختلاف الاعتبار أجالا والتفصيل كافي في المعارف وأما الحد الناقص والرسم مطلقا فهو في المعارف بينهما وبين الماهية واضح والتعريف والعرف مع اتحادهما في المصدق هما مختلفان تارة بالمفهوم وتارة بالاجال والتفصيل فان قلت ما وجهه في المعارف في تعريف أحد المترادفين بالآخر كتعريف الانسان بالشر اذا كان الشر أشبههم منه قلت بآتي أنه يرجع الى التعريف الخاصة أي هو المسي بالشر وكونه مسمى بالشر مغاير لمفهومه (الثاني) أنه لا بد أن تكون معرفة العرف بالكسر سابقة على معرفة العرف فلو حوّل تقدم السبب على مسببه

ومنهم من عدل عن التعريف بالزوم الى التعريف بالسبب فقال العرف للشيء المجهول هو ما كان معرفته سببا في معرفة ذلك المجهول فخرج المشايخ ان ذلك تصور أحدهما سببا في تصور الآخر ولزم من ذلك أن يكون العرف غير المعرف لاستحالة أن يعرف الشيء نفسه كأن يقول الشر هو الانسان الآن بقصد به التعريف اللفظي بأن يكون اسم الانسان أقبل استعمالا في العرف من اسم الشر واسم الشر أشبههم منه فخرج الأمر الى المدلولات اللفظية ولزم منه أيضا أن يكون العرف سببا في المعرفة على العرف إذا سبب سابق على السبب

كان العرف بغضها لا يحتاج الى تصديقه من جهل حال التعريف لم تعريف المعلوم وهو عت الآن ما ذكر يلزم عليه استعمال لفظ المعرفة في معنيين هو فهم حقيقة وبيان أو مشترك وسو ذلك التكال على ما علم من أن المجهول لا يعرف والمعلوم لا يعرف فكان ذلك كالتعريف على السداد (قوله) قلت لا يلزم انما غاية الحكم (الخ) معناه أن الحد ما حكم على الانسان بكذا الا حيث تصور الانسان إذا الحكم على الشيء فرع تصوره نعم العرف المحدود لا يتصوره الا بعد هذا الحكم الحاصل من الحد ففهم الحكم قبل التصور بل العرف الذي هو المحدود وذلك لا يشترط فيه ففهمه كلام هذا الشارح من أن الحد ما حكم على المحدود بالحد نظر الى الحكم في الحد أصلا لان الحد ينشئ في ذهن صورة ما محدود ويصوره اذا قال الانسان هو الطائر وان الطائر لا يشترط كمالا كما تصدق بالامور بل هذا بالنسبة للحد أصلا المحدود فلا يحكم على الانسان بشيء الا حيث انقشحت ضرورة في ذهنه وتصوره من تلقاء الحد فهو اذا حكم بحكم الحكم اللاحق التصور فادفع السؤال الجواب واقطع علم الجواب وهذا معنى ما قلناه من تصور عن غير من أن هذا الحمل الحمل انما هو صوري ولا تدبني ولا حكم بل هو تصور برزق في حقيقة الفهم والحد لا يتوجه عليه منع كإثباته به تعلم ما وقع الشخ البيوسي في حواشي المختصر (قوله) لا بد أن يكون غير هذا مراد ما أن يكون بينهما مغايرة في المعنى من وجه ما عدا الاتحاد في المصدق لا المغايرة في اللفظ فقط وبه تعلم أنه لا تناقض بين كون الحد مغاير للمحدود وبين كونهما متصدين إذا كان التام متلاهما نفس المحدود (قوله) واضح) بيانه أن الحد الناقص انما ذكر فيه بعض الفانيات ويترك ذكر البعض والبعض مغاير لكل مفهوم وأما ما قصدنا من الرسم يكون بالخاصة وحدها أو مع الجنس والخاصة مع مغايرة المختصين أمدهما كالكتاب مثلا لان الانسان مفهومه يفيد ما لا يشعره الانسان به (قوله) فان قلت (الخ) حاصل هذا أن اراد أن التعريف اللفظي لا يتقبل فيه أجالا ولا تفصيل في الغايرة بينهما ما هو أحيان المعارف اللفظي ليست فيه مغايرة في المعنى لان المقصود منه بيان المدلول الثوري وانما فيه المغايرة اللفظية وهي فيه كائنة وانما التي تطولها الاشهر فقط كما حقه البيوسي ومله هذا الشارح في حواشي المختصر وأدنا به هنا قدورة وأما قوله هنا قلت بآتي الخ ففهمه بغير لسانه على ما هو عليه صاحب النهاية والمختصر من أن التعريف اللفظي من قبيل الرسم الناقص لا يعرف للشيء بل هو مسمى بكذا دون ذلك خاصة من خواصه وذلك كله باطل كما يأتي بيانه شاء الله (قوله) سامة على معرفة العرف أي لا تتوقف عليه فلو توقفت معرفته عليه كتعريف النجم بأنها كوكب شهير لم يسمى أن النجم الذي نسب اليه متوقف فعلة على تعقل النجم لان النجم الذي هو طالع الشمس فوق الأفق الى غير وجهه لم يصح وحيد هذا الشرط يحترز على أن يكون في التعريف دورا ويجوز له لم يثبت

ومعناه أنه يجب أن تكون أجزاء التعريف متصلة عند المعرفة قبل التعريف، فلا يصح
 التعريف بمجهول لا متناهي التوصل بمجهول إلى مجهول إلا إذا ذكر تعريف المجهول معه كأن يقال
 في تعريف الإنسان لمسن بمجهول الحيوان الإنسان هو الحيوان الناطق والحيوان هو الجسم
 الناطق بأساس ولهذا الشرط يتحقق تعريف الشيء بما يتوقف معرفته على معرفة ذلك الشيء كالتعريفين
 تلاوة البنوة لأنه لا يصرف أحدهما قبل الآخر بل يعرفان معاً (الثالث) أنه لا بد أن يكون
 المعرفة بالكسر أجلى عند السامع من المعرفة بالنقش أي أنه ظهر منه وأوضح فلا يعرف الشيء بما يساويه
 في الخفاء كتعريف الزوج بماليس غردو والترو بماليس روج بالنسبة إلى استوا بعدده وأما من
 عرف أن الزوج هو العدد المنقسم إلى متساوين فيصعب أن يعرفه الفرد بماليس روج ولا يماهور
 أخفى منه كتعريف النار بأنها جسم كالنفس فإن النفس أخفى من النار وهذا الشرط يفتي عنه
 ما قبله وأما ذكر كراهية المختصر (الرابع) أنه لا بد أن يكون المعرفة مساوياً للمعرفة في الصدق أي أن
 يصدق كل ما يقال على كل ما يصدق عليه إلا خيراً فلا يكون المعرفة بالكسر أعظم من المعرفة ولا أخص
 منه كما لا يكون مساوياً له وبالأولى فيكون غير أعظم يكون مطرد أي ما لا يغير العدد ومن المدخل في حده
 ويكون غير أخص يكون منكم أي جامع الجميع أفراد الحدود وبالأولى يتحقق أن يكون أعظم وأخص
 من وجه اعتبار مطرد وعكسه معاً والمباين أشدهما لعدم صدقه في شئ من المطلوب وبأبسط
 ذلك أن شاء الله تعالى قوله

(معرفة على ثلاثة قسم • حدورسي ولفظي علم)

بمعرفته معية كما أشاره هذا الشارح (قوله أن تكون أجزاء التعريف) أي الماهية نفسها أو
 حواصها التي يضع بها التعريف (قوله أجلى) هو معنى على لاي في باب من المشاركة والزيادة لا تقتضيه
 أن الحدود على مع إلى الجلي لا يطلب تعريفه (قوله كتعريف الزوج) إلخ هذا أوسع إلى تعريف
 الشيء بحدوده ومنه المختص لماليس ساكن وعكسه فإن قلت هذا الشرط في الرسم لكونه بالمعريفات
 ظاهرة وأما الحدود فيعرفه ذلك أم لا قلت نعم لكن ليس معناه في الحدود ذات الشيء إنما تكن
 أعرف تركها هو حيزاً ذاتاً أخرى أعرف منها الاستقامة ذلك بل ينقل إلى طلب المعرفة الساقية إلى أن
 ينتهي الأمر إلى حيز الدفاع (قوله ولا يماهور أخفى) هذا الشرط في مكان من حقه أن يقول وبالأولى
 أن لا يعرف الشيء بما هو أخفى (قوله كتعريف النار بأنها جسم كالنفس) أي في البساطة
 وعدم أجزائه امتنيانية أو في أنها تحدث خفة الجوار كأن الجسم يحجب بالنفس كقيل

قلت زجالات اتنا فسرغ • حتى إذا ملكت بصرف الزاح

حفت وكذا أن تطير بماسوت • وكذا الجسم يحجب بالأرواح

(قوله وهذا الشرط يفتي عنه ما قبله) أي لأن شرط كونها سابقاً للمعرفة على المعرفة ينفرع عنه
 أن لا يعرف الشيء بمساويه في الجاهل ما يرى ما هو أخفى وأجيب بأن أخف الشيء أقصر مما هو أول من
 أخفده التزاماً بالمتنصيص على الترو مطابقة لصدقته على جبهه الأولى لكن الأولى أن تؤيد هذا
 الشرط لأن اغناء المأخر عن المتقدم لا يضر بخلاف العكس (قوله الرابع) تبع في هذا التفريع
 السنوسي في شرح المتنصيص وفي أخف من الحد المدكور نظراً لتقديم هذا التعريف لتقدم
 وشهيم برون التعريف باللام والأخص ثم لو كان التفريع عن الحد الأول لكان ذكره مهاباً وكلامه
 شعر بخلافه قول الناظم (معرفة على ثلاثة إلخ) وجهه أخف من أن التعريف بما جبره الخانات
 أولاً الأول الحد الثاني أما أن يصح أن يكون مركباً أولاً الأول والرسم والثاني العقلي (قوله ورسمي)
 الجاري على الاستسقاط بالالتصويب وإذا التزم بالالتصويب نظر إلى أن القسم وهو مطلق المعرفة

وهذا ابتداءً ينتهي عدم
 صحة تعريف أحد التناهيين
 بالأخر لأنه لا يعرف
 أحدهما قبل الآخر بل
 يعرفان معاً وأن يكون
 مساوياً له في الأمور والخصوص
 فلو لم يكن مساوياً له لكان
 إتمامه منه أو أخص لا جاز
 أن يكون أعظم منه لأن
 معرفة الأعم لا تكون سبباً
 في معرفة الأخص لا أنافاً
 على أن وراء الحافظ حروناً
 لا يلزم من ذلك أن يعلم أنه
 انساب إذا الأعم لا شعارة
 بالأخص المعين كما أن قيل
 ما الإنسان فتقول هو

الحيوان وقد يكون ذلك
 الحيوان فسرراً أو جلياً
 فليس الإنسان ولا جاز
 أيضاً أن يكون المعرفة
 أخص من المعرفة لاندل
 كل أخص لكان المعرفة
 بالنقش أجلى منه لأن معرفة
 الأعم أحلى من معرفة
 الأخص وأما كل أحلى
 لأنه أكثر أفراداً من
 الأخص وما كان أكثر
 أفراداً كان أكثر وجوداً
 وما كان أكثر وجوداً كان
 أعرف مما هو أقل وجوداً
 فكان لا يسم أعرف من
 الأخص ومن شرط المعرفة
 أن يكون أجلى من المعرفة
 بالنقش قال

(معرفة على ثلاثة قسم
 • حدورسي ولفظي علم)

قسم المعروف الى ثلاثة أقسام وفي الحقيقة هي خمسة لأن الحد تام وناقص والرسم تام وناقص والخامس المعروف القليل وبني عليه سبعان آخران هما التعرف بالمال والتعرف بالصفة قصارت الاقسام سبعة وقوله معروف مستعار وسوغ لابتدائه قصد الجنس وأشار الى الحد التام بقوله

• (فالحد بالجنس أفضل وقها) • يعني أن الحد التام موما كان بالجنس القريب والفصل خفف الوصف في الحد والجنس دلالة ما ذكر في الناقص بعده عليه وسواء ذكر فيه أجزء الجنس مفصلة كتعريف الانسان بأنه الجسم النامي بالحس المتحرك بالارادة فالناطق أو مجمله كقوله به بالحيوان الناطق وبالجملة الحد التام هو المشتغل على جميع الذاتيات بالطائفة أو بالتضمن ولا عبرة بدلالة الالتزام وسمى حدًا لأن الحد لغة المنع وهو يمنع غير أفراد المحدود من الفخول فيه ويمنع ما هو من أفراد المحدود من الخروج عنه وسمى تامًا لاشتغاله على الذاتيات بكاملها وأشار الى الرسم التام بقوله

• (والرسم بالجنس وخاصة معاً) • أي الرسم التام هو ما تركب من الجنس القريب والخاصة

لخفف أيضاً الوصف من الرسم والجنس دلالة ما ذكر في الرسم الناقص عليه والمراد بالخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الانسان بأنه الحيوان الناطق أي بالقوة وأما صاحب الفعل فقير شامل ولا لازم فلا يعرف بنفسه كعكسه وسمى رسماً لأن الرسم في اللغة أثر الشيء وعلامته والخاصة أزرو علامة لها اخصص بها وسمى تاماً كتر الجنس القريب فيه ففيه كمال بالنسبة للناقص وقد تقدم ذكر الفرقين الفصل والخاصة وأشار الى الحد الناقص بقوله

(فالحد بالجنس وأفضل وقها)
(والرسم بالجنس وخاصة معاً)

جنس فيصعب أن ينسب الى بعض أقوامه كإقبال الحيوان لما اتى أو فرسى أي هذا الجنس ينقسم الى خمسة أنسانية وصفة فرسية ولا يفتي ما فيه من التكاف أحوج اليه ضيق النظم (قوله) الجنس المتحرك بالارادة) أعني ما يقع فيه ما يعرف بالحيوان وإن كان أحد هذا كلف في أنواع غير الحيوان من أنواع النامي تنبها على تركب ماهية الحيوان منه ما زاد على الجسمية والتوفيق اذ من شاركه فما قبل جهتين التوفيق وهما المدركة والمتركة كنوان كانت أحدهما كافية في إخراج غير الحيوان من أنواع النامي فله الحدود وادمتها بيان الماهية والإخراج تادع فلا يضر تخلفه (قوله) بالطائفة أو بالتضمن المطابقة ذكر أجزء الجنس مفصلة كتعريف الانسان بأنه الجسم النامي الخ والتضمن ذكر الأجزاء مجمله كتعريفه بالحيوان الناطق (قوله) ولا عبرة بدلالة الالتزام) أي كتعريف الانسان بالناطق فلا يسمى حداً تاماً (قوله) لأن الحد لغة المنع) منه الحد يسمى بذلك لأنه يمنع من الإعداء و يقال حدث المرأة على زوجها وأحدثت إذا تمتعت بنفسها من الزينة وحدود الله ما منع منها وأوسع من محالهم أو اتعدى الى غيرها قال الله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها (قوله) وسمى تاماً) نظاره أنه لا يشترط في تمام الحد وجوب الترتيب بأن يقدم الجنس عند إيراد الحد والرسم التام ينفي عن الحد فصلاً أو خاصاً وفي شرح المختصر للسوسى ومنهم من شرط في تمامه الترتيب بذكر الجزء الأعم مقدماً على كجزء الأخص فإن عكس هذا الترتيب لم يسم عنده ولا حداً تاماً بل ناقصاً والمشرط لذلك هو السراج كما يؤخذ من قول ابن عرفة ويقدم الأعم لكونه أعرف في كونه واجباً وأول قول السراج والتسريح الخويعي اه قال السوسى في شرحه الخويعي وهذا الثاني أظهر لأن الله ومن التعرف وهو التميز وتصور المعروف بذاتيته أو ببعضها لا يحتل بسبب عدم لاشئلة الترتيب وقال الهلالي ولا يشك أن القرض من التام حاصل مع الترتيب ودونه قول النظم (وخاصة) في هذا البيت والثالث بعده يتخفف الصاد ضرورة فلا يجوز النقاء الساكن في الشعر الاضرورة (قوله) والمراد انحصار الشاملة اللازمة) الدليل على أن هذا ما ذكر كقوله بشرط الانعكاس واستنز الشاملة من غير الشاملة كتعريف الانسان بالناطق بالفعل وباللزوم من غير اللازمة كتعريف الانسان بالنقص

(وناقض الرسم خاصة فقط • أومع جنس أعم مقدار ربط)
(وما ينظر فيهم شهراً •
تبدل نظر بربيف أشهراً)
الحد في اللغة هو الموضع
حيث الحدود السرعة
حدوداً لأنها لم يمنع
المحدود من ارتكاب موجبها
وكذا حيث حدود الدار
حدوداً وهي متناهية من جميع
جهاتها لأنها تنفتح ما يحاذيها
من الدخول فيها وتفتح ما هو
منها أن يحكمه بحكم
ما هو خارج عنها ومنه
• حيث الحدود في المكان
لا تنفتح غير المطلوب من
الدخول في المطلوب وتفتح
أجزاء المطلوب من الخروج
عنه ولذا لا شرط في الحد
أن يكون جامعاً مانعاً والرسم
في النسبة الأثر والعلامة
وربم الدار آثارها وعلاماتها
والعلامة لشيء درجة عن
حقيقته كالزفلة دار زيد
قوله دار الأمير فإن هذا
علامة لها ولا يعلم ما يحيط
بالدار ولا مقدارها منها
فسواء التعريف بالوزن
الخاصة رسم الذات
• تنبيه لم يذكر التاميم
التعريف بالمثل وهو
التعريف بالشيء كقولك
العبد كقولك العبد
كانت له وكقولك العبد
من زيد والفعل كقولك
ذلك الشئ خاص من خواص
رسمها فاختار في الأقسام الأربعة

(وناقض الحد بفصل أو معاً • جنس بعد لا قريب وقها)
يعني أن الحد الناقص لا يذكر فيه الجنس القريب بل يكون إما ناقصاً وحده كتعريف الإنسان
بالتاميم أو بالنقص مع الجنس البعد كتعريفه بالجنس الناقص حتى حد الماهر وناقض النقص بعض
الذاتيات منه وأشهر إلى الرسم الناقص بقوله
(وناقض الرسم خاصة فقط • أومع جنس أعم مقدار ربط)
يعني أن الرسم الناقص هو ما يكون بالخاصة وحده مفرقة كانت كتعريف الإنسان بالخاصة
والمراد بالخاصة بالتسوية أو ما كسبه كتعريفه بالمتصّب القائمة بالبادي البشرية العريضة الانفتاح
لجميع هذه العوارض الثلاثة خاصة واحدة وكل واحد منها بانفراد عرض عام أو يكون بالجنس
البيد والخاصة كتعريف الإنسان بالجنس الضاحك سمي رسماً مناسباً وناقضاً لنفسه من بعض
ما أثقل عليه الرسم التاميم الذاتية أو جعده وحاصل ما تقدم أن التعريف بالفصل حد وبالنسبة
رسم ثما كان من مع الجنس القريب تاموماً كان بقرب القريب ناقص
(وما ينظر فيهم شهراً • تبدل نظر بربيف أشهراً)
يعني أن المعروف الذي اشتهر عنهم تسمية بالقليل هو الذي قصد به تفسير اللفظ بأن لا يكون اللفظ
واضحاً في الدلالة على معنى فيحد لفظاً آخر أشهر منه في الدلالة على ذلك المعنى كأن يقال العزير بالاسد
والصعد الذهب وأما التعريف بالمثل وهو التعريف بالشيء هو أن يشبه المعروف بشئ معروف
عند السامع قصد به ما يصح التشبيه كأن يشبه العلم بدارك البصر عيني أن العلم هو انقطاع صورة
المعلوم في البصيرة كأن ادرك البصر هو انقطاع صورة المسمى في القوة الباصرة ومنه كرجز من
جزئيات المعروف كأن يقال مثلاً العلم كذا كأن الواحد نصف الاثنين وأما التعريف بالنسبة فهو
تمييز المعروف عما يشابهه بطريق التقسيم كأن يقال مثلاً في تعريف العلم الاعتقاد إما جزم أو غير جزم
والثاني الظن وإما جزم أو غير مطابق والثاني الجهل المركب والمطابق إمامات لا يتحمل
القبض أو غير ثابت الأول العلم والثاني التقليد يخرج من التقسيم أن العلم هو الاعتقاد إما جزم
بالفعل قول التاميم (وناقض الحد بفصل) فيه إضافة الصفة إلى الموصوف أي والحد الناقص وقوله
بفصل أي قريب وهو سمي على جواز التاميم بفصل الفرد وفيه خلاف قال في شرح المختصر ومنهم من
شرط التاميم في المعروف مطلقاً قال في تعريفه عند هؤلاء لا يصلح بالخاصة ولا بالنقص المفردين
وحدهما أنه وجعل ابن سينا قاعدة المفردات للتصورات فليلا بدنا قول التاميم (أبعد) أي بعيد
وصرفه ضروريه كلياً كان الجنس أبعد كان التعريف بالتصان أدنى (قوله) أي واحد منهما
بانفراد عرض عام أي بالتصتب القائمة بصدق بالإنسان والظاهر أن المراد من شئ على رجلين
والبادي البشرية أي الحد بصدق به بالحوث والعريضة الانفتاح بصدق به بالغير والاصل مثلاً
(قوله العزير) كسجل ودرهم ومن أمثلة أيضاً العلم والفتنفر فإن قيل اشترط الظاهرية
في المعروف الشامل لجميع أقسامه يقتضي عن اشتراط الأشهر بعضها يجب أن الأشهرية هي التي
وسقة الألفاظ بخلاف الظاهرية فيصعب اعتبارها في المعاني (قوله) أي يشبه المعروف (المع)
أحداهو الذي حفظه سعد الدين عن الفزالي في معناه وبعضهم جعل التمثيل على كرجز من جزئيات
المعرف كذا كره الشارح بعد وكذا الظرف بفتن من ملاحظة التفسير فلهذا قال الشارح ومنه المع
(قوله) وأما التعريف بالنسبة فهو غير (المع) كلام الفزالي يدل على أن المراد بالتقسيم هو ما ذكره

المطابق ذلك الشئ خاص من خواص المسئول عنه وهو المعروف بالفتح فهو من التعريف بالخاصة فيكون التعريف بها
رسمها فاختار في الأقسام الأربعة الآتية

فليس التعريف بالمثل فمعامل حدته ولما كان استئناس العقول المتأخرين بالأشياء كثر شاع مخالطة المتعلمين بالتعريف به أقال معناه الجرياني في شرح المواقف ونحوه ولا يبرح عرفة ولا يقال له بذكر كثير من أهل النطق التعريف باللفظ المرادف قال السوسي لأنه تعريفه بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك في الحقيقة خاص من خواصه وعن عد القليل من المعرفات القرائي في تنقيحه والزر كشي في مقدمته وراد بعضهم في المعرفة التعريف بخاصة المسمى كما تقدم في تعريف العلم بالصفة والمثل فجوع المعرفة على هذا بعد ذكر كرائناظم منها أخذ المحدث تامة واقصاوا الرسم تاما واقصاوا اللفظ والى مجموع السبعة أشار الشيخ أبو العباس بن زكري في أرجوزته بقوله
 وزيد في المعرفة المثل • كذلك التقسيم فيما يعل
 فذان واللفظي ذواتا • والنقص سبعة من الأقسام

وقد أشار الناظم إلى الحد التام بقوله فالحد بالجنس وقيل وقعا يعني أن الحد التام هو ما كان بالجنس القريب والفصل لحدف الوصف في الحد بالجنس لئلا ما بعده عليه وهو قوله

وناقص الحد بفصل أو معا • جنس بعيد لا قسرب وقعا

وإنما قيل فيه حد تام لاشتماله على جميع الأوصاف الذاتية التي هي أجزاء الشيء كقولنا في حد الإنسان أنه حيوان ناطق فإن هذا شامل لجميع أجزاء الإنسان من الجسم والنمو والحس وكلها أجزاء (١٠٣) للإنسان وهي داخلية في الحيوان

فقد ذكر الحيوان بنفسه عن
 نذكرها لأن الجنس
 القريب للإنسان هو
 الحيوان وقولنا الجسم
 النائي الحساس حمله
 والنطاق فصله فلا فرق
 بين أن نقول في حد الإنسان
 هو الحيوان الناطق وبين
 أن نقول هو الجسم النائي
 الحساس الناطق فإن كل
 واحد منهما مفيد
 للإحاطة بالحقيقة المحدودة
 وعلى حقيقة الإنسان
 فنقص من هذا أن

الطابق الثابت والحق أن التقسيم والتقسيم كلاهما من التعريف بالخاصة فينديان في الرسم ولما
 أنقسطهما التام وكذا القليل يرجع في التعريف إلى التعريف بالخاصة فإنه إذا قلنا من الأقسام
 فضاء ما دلل الحظوظ فإذا قلنا هي التي هي منها هو الحب المسمى بالفتح فالمسمى بالفتح خاصة للصفة
 الشارح قال الهلالي وعكس أن راديات التقسيم ذكر أقسام الشيء المعروف كأن يقال مثلا العلم هو التصور
 والتدبري أو يقال الكلمة هي الاسم والفعل والحرف فيكون هذا تعريفه بالخاصة بل علم الأقسام
 بخواصها وجعل القسم تفصيل الأقسام على المعرفة يعرف أن المعرفة مجموع هذه الأقسام
 (قوله) والحق أن التقسيم والتقسيم كلاهما من التعريف بالخاصة الصواب أن ما مثل بين التعريف
 بالصفة ليس من أقسام التعريف في شيء بل طريق يتفرع عنه ما يصلح أن يكون معرفة لفظه وأن
 المعرفة في المثال المتقدم ما يخرج من القسمة أعني اعتدال حازم وأما التعريف بالصفة فهو كما قال
 داخل في التعريف بالخاصة فيكون راسما (قوله) وكذا القليل يرجع إلى (الح) تقع في هذا الهلالي
 وغيره وبوجه نظر لأن المسمى بالفتح عين المسمى بالصفة لا لأنه لا يلزم خارج المسمى المعرفة عين مسمى
 المعرفة ولذا قال به بعض المحققين التبيين أن إطلاق التعريف على اللفظي مجاز في الأصل لا لأن تصور
 معنى المعرفة والمعرفة واحدة فليس هناك معان تصور أحدهما ككتاب من تصور الآخر كالقوله
 التعاريف الحقيقية لا تتحدد معنى اللفظين وتزاد فها معاملة (قوله) والمسمى بالفتح بالخاصة (الح) فيه نظر

الحد التام وهو المشتغل على جميع الذاتيات ما كان تأتي فيه بالجنس القريب بالمعنى الثاني وهو الفصل القريب وإما أن تأتي فيه بالمر
 الثاني وبحد الجنس وهو جنس الجنس وقيل فتقول هو الجسم النائي الحساس الناطق كما تقدم والمميز الثاني أو هو الفصل القريب
 كذا قررنا الشرف في شرح جبل القرونجي واشترط بعضهم في تمام الحد القريب أي تقديم الجنس على الفصل لأن الأوصاف العامة سابقة
 في الذكرة على الأوصاف الخاصة وعليه يرجع إلى الحد التام واللا كان ناقصا وأشار الناظم إلى الحد التام بقوله

• وناقص الحد بفصل أو معا • البيت يعني أن الحد التام هو الذي يقتصر فيه على الفصل وهو المميز الثاني ويستكتفه عن بقية
 الذاتيات كقولنا في حد الإنسان الناطق أو يؤول فيه بالمميز الثاني وهو الناطق وبعض الذاتيات ويستكت عن بعضها كقولنا في
 حد الإنسان ناطق الجسم النائي فقد أتيت بالمميز الثاني وهو الناطق وبعض الذاتيات وهو الجسم وهو جنس بعيد وسكت عن النائي
 وعن الحساس وما سبقه الذاتيات وراية بعضهم في الحد التام ناقص مثاليين وهو الفصل مع إضافة أوسع العرض العام فالاول نحو الإنسان
 هو الناطق الضاحك والثاني نحو الإنسان هو المسمى الناطق والاكتفى على عدم اعتبارهما فالاول المقصود من التعريف مختصر في
 أمرين لا ثالث لهما وهذا التمييز والاطلاع على ذاتيات الشيء والعرض العام لا ينفك عنها وأما الفصل مع الخاصة فالتعريف
 حصل بالفعل مع زيادة الاطلاع على بعض الذاتيات فشي في الخاصة بعد ذلك ضائعة وإنما يعتبر والعرض العام مع الخاصة من المعرفة
 خلافا لقول نحو الإنسان هو المسمى الضاحك وهو عندهم رسم ناقص

وأشار الناظم إلى الرسم التام بقوله • والرسم بالخاص وخاصة بما • يعني أن التعريف إذا كان بالخاص مع خاصة من خواص الحقيقة المعروفة سمي رسما واحدا لأن الخاصية ليست من الثنائيات بل هي من العرضيات الخارجة عن الحقيقة كما تقدم في قوله وأول الذات إن فيها تدرج فاقسمه أولها عرض آخرها حرج

لكم التميز كالغير الفاسد ونظا (١٠٤) لأن المعارف التي لا بد أن يوقف به هذا كرسنه بما عجز عن غيره لان الجنس وحده لا يكفي في التمييز فهذا المميز ما مان يكون من الثنائيات لذلك الشيء الذي يطلب تعريفه وأبسط ذلك الفصل وأما أن لا يكون من ثنائياته لكنه من أوصافه الخاصة به وليس ذلك الخاصية لأن المراد من العام لا حظ له في التميز فالجسم المميز في الفصل وفي الخاصية جعل الفصل في الحدود جعل في الرسم الخاصية كالكتابة أو الفصل لأن الإنسان أو الغالبة عليه وأشار الناظم إلى الرسم الناقص بقوله

فأول الناظم أن لو أوقف أيضا الفعلي كأنه مل صاحب القصة تدرج في الرسم وبعد الكلام على أقسام المعارف أشار إلى شروطه فقال (وشروط كل أن يرى مطردا • منعك) أي يشترط في كل معرف أن يكون مطردا أي مانعا وأن يكون منعك أي مانعا وذلك لا يجب أن يكون المعروف مساويا للمعرف في الصف كإمري أي أن يصدق كل منه على كل ما يصدق عليه الآخر من الأفراد لان المسمى بالفتح عين المسمى بالخط لا لأنه لا يخرج فالأول ما فصل الناظم فيكون المعروف تبيين حقيقي ولفظي والأول لا تصدق بغيره ولا يحل تصور ونش في حقيقة الفهم فلا حكم بين أحد والآخر حتى يمنع فلا يصح أن يقال لا نسلم أن الإنسان حيوان ناطق لأن ذلك عتبة أن يقال الكتاب لا نسلم كتابك ثم يصح أن يقال لا نسلم أن هذا أحد لسان أو أن الحيوان جنس • وأن الناطق فصل إلى غير ذلك لأن هذا دعوى غشية وهذا كله بخلاف اللفظي فقول لا نسلم حيوان ناطق فليد أن هذا مدلوله لغة أو الفعل مائل على حدث مقترن بزمن معين وأريد أن هذا مفهومه ما مطلقا كان تعريفه الفعلي كما قبلنا للتع الذي يدفع مجرد نقل أو وجود استعمال لأن إطلاق التعريف على الفعلي مجاز في الاصطلاح كما تقدم (تبيين) الأول لم يعتبر والعرض العام في المعارف فلا يعرف به لأوجه ولا مع غيره لأنه ليس ذاتيا لفصل ما يحصل بالخاص من الإطلاوع على جزء الماهية وليس محتما لفصل ما يحصل بالخاص من تعريف المعارف عن كل ما سواه وكذا لم يعتبر وارتكب الخاصية مع الفصل لأنها لا تكون خارجة عن الماهية لا تفيد الإطلاوع على الثاني والتميز حاصل بالفصل فلا حاجة إليها وظاهر كلام جماعة من الناطقة أن التعريف بالعرض العام مع الفصل كقولنا في الإنسان هو الماشي الساطق أو الفصل مع الخاصية كقولنا هو الناطق الضاحك من الحد الناقص ومفهوم كلامنا نحو في الكشف أنه سمان الرسم الناقص والتعريف بالعرض العام مع الخاصية رسم ناقص عند قوم انظر إلى الثاني (الثاني) أكثر التعاريف المستعملة في علوم اللغة له في شرح المقاصد عن مستعني انظر إلى من الإطلاوع على الجنس والفصل بتعريف أكثر الأشياء ونقل الخطأ عن البرز في البيوع مقصده حقائق الأشياء لا يعلم إلا الله فهو المحيط بها من جميع الجهات والمطلوب في معرفة الحقائق الشرعية وغيرها إنما هو ما عجز عن علم حيث الخلق عما يشار إليها في بعض حقائقها فالبعض حقائق النطقين وهذا المعنى كثيرا ما يتبع من كلام المتقدمين يكون قصدهم التيسير على ما عجز التيسير ولو بأدنى خاصية فبعد فرض علمهم التأخرون لا عفا عنهم انهم بأنهم بالحقائق التي تسئل على جميع الثنائيات وهم لا يتصدون ذلك لأنه لا يعلم حقائق الأشياء إلا الله تعالى وقد أشار به ذابن إنياف رفع الجواب قول الناظم (وشروط الخ) (قوله مطردا أي مانعا) فسر الاطراد فالتع لأنه كس بالجمع وسأى إلى هذا الشارح التيسير على أن هذا التفسير من باب اللازم فهو من قبيل المازلا الحقيقة (قوله فلا يكون المعروف عام الخ) ظاهر أنه اذا امتنع أن يكون عام

الجنس وحده لا يكفي في التمييز فهذا المميز ما مان يكون من الثنائيات لذلك الشيء الذي يطلب تعريفه وأبسط ذلك الفصل وأما أن لا يكون من ثنائياته لكنه من أوصافه الخاصة به وليس ذلك الخاصية لأن المراد من العام لا حظ له في التميز فالجسم المميز في الفصل وفي الخاصية جعل الفصل في الحدود جعل في الرسم الخاصية كالكتابة أو الفصل لأن الإنسان أو الغالبة عليه وأشار الناظم إلى الرسم الناقص بقوله ونقص الرسم بمخاصة فقط • أوقع جنس أبعد قدر ارتباط قد كرر الرسم الناقص صورتين الأولى أن يقتصر في التعريف على ذكر الخاصية وهذه متفق فيها على أن الرسم ناقص الثانية أن يذكر الخاصية مع جنس بعد وهذه تختلف فيها هل هي رسم تام وهو ظاهر كلام الخوحي والنصر عليه السوسي في تنصيره أي من الرسم الناقص وبما عجز درج التام وهو مذهب الأكثر واختر في

اللفظي بقوله تبدل لفظ تعريف أشهر عن التعريف بالفصل أو الخاصية كالناطق أو الضاحك في تعريف فلا الإنسان فانه تبدل لفظ تعريف أشهر عند السامع لأن لا ليس مرادف له لأن أحدهما جامد والاخر مشتق فله ابن هرون قوله

(وشروط كل أن يرى مطردا • منعك) (ظاهر الأبعاد)

(قوله) وانقص عليه السوسي في تنصيره بمقتضى نظره في المتن اقتصر على أن يرسم ناقص كظاهر كلام الناظم وفي الشرح حكى الخلاف

فلا يكون المعرفة بالكسر أعظم من المعرفة ولا أخص منه كالأى يكون مباينة بالاولى فيمتنع كونه أعم
 يكون مطلقا والأطراد هو التساوي في الثبوت أى كلما وجد الحد وجد الحد واذ لو كان أعم يلزم من
 وجوده وجود الآخر وذاك يلزم أن لا يدخل فيه شيء من غير أفراد الحد وديكون ما تعاو بامتناع
 كونه أخص يكون منعكسا والمراد بالانعكاس عكس المراد بالاطراد وفسره العضد بالعكس المستوي
 أى كلما وجد الحد وجد الحد فيلزم أن لا يخرج شيء من أفراد الحد وودع الحد فيكون جامعا
 وفسره ابن الحاجب بالتساوي في الانتفاع أى كلما انتفى الحد انتفى الحد وودع ينتفى كونه الحد أخص
 اذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم فما لهما واحد وتفسير العضد موافق في الطلاق العكس للغة
 والمعرف أيضا كذا كره المحلى حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس
 وان خالف الاصطلاح من حيث ان الكتابة الموجبة لا تنعكس كتفسيرها وتفسير ابن الحاجب
 انما هو انتفى اللغة فقط قال المحلى والاول أنه رقى المراد أى معنى الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره اه
 واعترض عليه الثاني وغيره بأن العكس يطلق

وان يكون أخص أن لا يكون أعم من وجه أخص من وجه من باب أخرى كتعريف الانسان بالابيض
 لفساد الطرد والعكس حيثئذ (قوله أى كلما وجد الحد) صوابه أن يقول كلما وجد المعرفة وجد
 المعرفة يشمل ما إذا كان حدا وما إذا كان رتبة أو كذا يقال فيما بعده (قوله وفسره العضد) هو
 عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفقار عضد الدين الشافعي كان أستاذي في المقول مشاركا في الفنون كثير
 العلم والمال والأعام من أعجب تلامذته الكرماني والتفتتاني له شرح على مختصر ابن الحاجب الاصولي
 والمواقف ورسالة في المنطق مات مسجونا سنة ست وخمسة مائة (قوله بالعكس المستوي) تتبع العضد
 على هذا التفسير المولى سعد الدين والجلال المحلى في شرح جمع الجوامع غير أن ما ذكره الشارح
 هنا خالف ما يأتي من ان العكس على هذا التفسير لم يوافق الاصطلاح اللهم الا ان يقال ما هنا
 معنى على قول ابن هرون من ان القضية تنعكس كفسها اذا كان المحمول مساويا وما يأتي على قول
 الجوهري ان الكتابة لا تنعكس الا جزئية ان العكس هو ما كان على وجه التزم (قوله وفسره ابن
 الحاجب) هو الفقيه المصنف أبو عمر عثمان بن الحاجب صاحب المختصرين المهيئين وغيرهما توفي سنة
 سبع وأربعين وخمسة مائة وتبعه على هذا التفسير الطيب والنوسي وما فسر به هو العكس لازم لما فسر به
 به العضد لانه عكس نقيضه الموافقة فالحالفة بينهما هي في العبارة فقط والافعال هما عند التأمل
 واحد كذا كرا الشارح لان مرادهما أن لا يكون الحد أخص وكلا التفسيرين ينتضيها واعتراض العضد
 بتفسير ابن الحاجب هذا بأنه تنعكس بالانعكاس بلازمه لا ببيان مفهومه وحقيقته لانه عكس نقيض
 المفهوم وعكس النقيض على ما سيأتي تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق
 والكيف (قوله لانه) أى لان العكس فيه مطلق التبديل والتحويل (قوله والمعرف أيضا) أى
 عرف التضاد وبقيقته تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والكم صفا وكذا (قوله كذا كره
 المحلى) اسمه محمد بن أحمد ولفيه جلال الدين كان قولا في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم وكان يقول فهمي
 لا قبل الخطأ ولم يكن يقدر على الحفظ وحفظ يوما كراسة فامتلأ بدهمه رارة كان يغلب عليه الملل
 وقلة الاقراء وعرض عليه التضاد فامتنع منه في سنة أربع وستين وخمسة مائة وقد اعترض عليه
 الثاني وقوله تفسير العضد موافق للمعرف بأن هذا اشتباه لان العرف في انما يقع في جملة والمدعي عكس الحد
 ولا يأتي فيه العرف لانه لا يكون الا في قضية وهذا من الباطن تحقيقه في حق وان أنكره تأييده العبادي
 (قوله وان خالف الاصطلاح) تتبع المحلى في هذا المولى سعد الدين في حواشي العضد واعتراضه
 السيد وزعم انه موافق للاصطلاح أيضا لان طرفي الكتابة الموجبة اذا استويا يصح أن تنعكس كفسها

باعتبارين بمعنى عكس العلة والمقابل لطردها ومعنى عكس القضية اللازم لها هو بالاعتبار الاول فسر
ابن الحاجب وهو اولى لان العلة عندهم بمعنى المعرف وهو من قبيل المفردات بخلاف القضية ولان
الوصفين لا زمان للعلة لانه لا قضية اذ لا يقال اطردت القضية وانعكست وقد علت مما قدمناه انه يلزم
من الاطراد المنع ومن الانعكاس الجمع ولذا قد يفسر ونهملهما مجوزا كما قال أبو العباس بن زكري
شرط الجميع العكس الاطراد • الجمع والمنع هما المراد
هـذا الذي فسر للمجهور • والعكس في ذلك من المجهور

ولا يخفى ما في كلامه من ألف والنشر المرتب عليه وأشار بقوله والعكس في ذلك من المجهور الى رد
طريقه الفراق في حيث فسر الاطراد بالجمع والانعكاس بالمنع والمناسبة ممكنة على اصطلاحه ايضا
لكنها على المشهور أظهر ولا مشاحة في الاصطلاح • تنبيه • اعترض غير واحد كولي الدين العراقي
وتبعه بعض الشراح بتعريفهم بالطرد بقول سيبويه يقولون طرده فذهب ولا يقولون فانطرد
ولا فانطرد ويقول الصاح ان الطرد لغة ريشة وهو اعراض غير صحيح ان الذي قال فيه سيبويه بما ذكر
هو الطرد بمعنى الغهاب

وصدق على ذلك العكس حذف العكس الاصطلاحي وفيه نظر لانهم زادوا على تعريفه بفهومه بتدليل الخ
على وجهه الفرم بحيث لا يخص مادّة دون مادة وسيأتي التصريح بوجه هذه الزيادة هذا الشارح ان شاء الله
(قوله باعتبارين) سواء باعتبارات كائنيّ عنه كلام اللغائي حيث صرح بان العكس قد يطلق على
الابتداء باعتبار انشيء من كلمة أو حرف ثم ما يليه الى قوله ومنه النوع السمي بقلب الكلام في الدبيع
وقد يطلق على تبديل طرف القضية مع بقاء الكيف والككم صادقا أو كاذبا وهذا هو السمي بالعكس
العرفي وقد يطلق على تبديل طرفي القضية على وجه يصح وهذا هو السمي في المنطق بالعكس المستوي
وقد يقال للالزام الشيتين في الانتفاء كالطرد لئلا يزمهما في الثبوت وهذا هو السمي في القياس الاصولي
بالطرد والعكس بين العلة والحكم اذا علت هذا فقولهم الحد الطرد للعكس لا يصح فيه المعنى الاول لانه
غير مرادولا العرفي والمنطقي لان الموصوف بهما القضية والحد ليس بقضية فتعين الاخبار وهو مدعى
ابن الحاجب وهو الحق (قوله بمعنى عكس العلة المقابل لطردها) هذا ما عليه الاصوليون وقد ذكرنا
ذلك في بحث القياس ومعنى الطرد عندهم كلما وجدت العلة وجد الحكم والعكس كلما انتفت العلة
انتي فليفسر العكس هنا بفسر به في العلة لان الحلقا المعروف بالعلة انب لمور ثلاثة أحدها ان
العلة في اصطلاح الاصوليين بمعنى المعرفة لانها علامة على الحكم فالإسكار علامة على حرمة المسكر
والثاني ان المعرفة مفرد والثالث أن الوصفين لم يجتمعا في القضية اذ لا يقال قضية مطرد وانما اجتمعا
في العلة وهذا معنى ما أشار اليه الشارح بقوله لان العلة عندهم الخ (قوله الى رد طريقه الفراق) سبقه
الى ذلك أبو علي التميمي في التذكرة (قوله حيث فسر الاطراد الخ) قال البيهقي كأنه بمعنى ان معنى
الاطراد كلما انتفى الحد انتفى الم حدود وهذا الجمع والانعكاس أن يكون كلما انتفى الحد انتفى الحد
وهو المنع وهو ظاهر (قوله أظهر) أي لان الاطراد هو التلازم في الثبوت كما في اطراد العلة فيكون العكس
هو التلازم في الانتفاء (قوله اعترض غير واحد) حاصل هذا الاعتراض أن في قولهم مطرد بمخالفة للغة
من وجهين أحدهما ان استعمال اسم الفاعل على مطرد يدل على انهم من الجنس مع انه غير موجود في
اللفظة لقول الشارح يقولون طرده فذهب الخ ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد أي لا يؤتى له بخطا ع من
اللفظة بل من معناه وحيث كان اطرد غير موجود في اللفظة يكون مأخوذا منه وهو مطرد غير موجود أيضا
والثاني هو قول الصاح الذي نقله الشارح وحاصل الجواب ان الاعتراض غلط من ولي الدين العراقي
ومن تبعه نشأ من اعتقادهم انه مأخوذ من معنى الغهاب الذي قال فيه الشارح ما قال وليس بظاهر

وليس ما هنا شبه بل المتبردها مأخوذ من قولهما اطردها الماء بمعنى اتصل جريه والطرده التي تتابع
 كما نالتعرف بالذي لا يتغيرم وكذا القاعدة التي لا تتغير منها بالعين الجارية التي لا تنقطع جريها
 واستعملوا هذا الاطراد ثم شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية أو مأخوذ من اطراد الماء أي استقام
 كافي القاسم فهو حقيقة لغوية وهذا الظاهر والله أعلم وقوله (وتظاهر الأبعاد ولا مساويا)
 هذا هو الشرط الثالث أي يجب في كل معرف أن يكون تظاهر أي الظاهر من المعرف بالفتح أي أحلى
 منه وأوضح عند السامع فلا يجوز التعريف بالأبعد أي الأختى ولا بالمساوية في الشفاء فلا خفى
 كتعريف النار بالنار الجسم كالنفس والنفس أخفى منها عند العقل وتعريف الذهب بالذهب بالنار
 أو العسجد والقمر بالنار برقان وغير ذلك من الالفاظ الغريبة فان قلت إذا كان كل من المعرف
 والمعرف مجهولا عند السامع فهو مأخوذ عند فكيف يتصور كون أحدهما أخفى عنده قلت
 هما وإن استويا في الجهل عنده فذلك يكون الاطلاع على أحدهما أصعب والوصول إلى معرفته أشفى
 ويكون الآخر بحيث يتوصل إلى معرفته بأقرب طريق ومثال المساوي في الخفاء كتعريف الزوج
 باليس فرد وعكسه وهذا بالنسبة إلى استو باعنده وأما عن عرف أن الزوج هو العبد للنفس
 إلى مساويين فيصم أن يعرفه الفرد على يس زوج وقوله (ولا يجوز أن يلاقر بينهما تعريزا) هذا هو
 الشرط الرابع أي يجب في كل معرف أن لا يرتكب في المجازي بالظاهر وقرئ بنسبة تعين المراد منه
 كتعريف الطواف بأنه صلاتون موصودون لا أكرام ولا ملام كتعريف البلد بالمجاورة فان ظهرت قرينة
 جازة فالمراد فان قيل المجاز لا يكون إلا مع قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه أي لا همز فوه
 بأنها لفظ المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة تصرفه عما وضع له قلنا هو لا يكون إلا مع قرينة دالة
 على أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد اه وأيضاً قرينة المجاز من
 حيث هو قد تكون نسبية وقرئ بنسبة في التعريف لا بد أن تكون واضحة لأن مقصود التعريف
 الانضاح وقوله ثم زانبي للتعول والجل في موضع برسفة لقرئ بنسبة وقوله (ولا يبايدري بمعدود)
 هذا شرط خامس وأطلق المصنف المهدود على مطلق المعرف مجازا

والظاهر أنه مأخوذ من اطراد الماء (قوله وليس ما هنا شبه) أي أنه لو أريد ذلك لوصف الجسد بالاطراد
 لا يتبع لا بالطراد ولا بوصف بكونه مطردا (قوله واستعملوا هذا الاطراد) أي على طريق الاستعارة
 بالكناية والتشبيه للعديد ذكر المشبه به والاشياء بما هو من لوازمه ويحتمل أن تكون الاستعارة
 أصلية بأن شبه وجدان حكم القاعدة في جميع الجزئيات والاحوال باتصال جري الماء في جميع
 الاحوال فالاستعمال الاطراد أصلية وجرت الاستعارة في القوم ونسبة ثم شاع ذلك حتى صار حقيقة
 عرفية غير متطوفا لافلاصلا (قوله وهذا الظاهر) أي لانه لا مجاز فيه بخلاف الاول (قوله أي
 أجلي) ليس على باب كاتدم التبيين عليه (قوله ويكون الآخر بحيث يتوصل إلخ) يوضع لذلك أن
 من المرتبات بالبرهان كذا لقياس ادراك البصيرة على ادراك البصر (قوله فان ظهرت قرينة
 جازة) أي إذا تدعى في قرينة المجاز فترد على القرينة في تعريف الطواف التي هي دون معدود إلخ فهما
 الموردان بالبيت معا وتزيد في تعريف البلد على القرينة الحالية التي هي قرينة المجاز يكتب سلا
 فتقول هو جار يكتب أو يضمن (قوله وأيضاً قرينة المجاز إلخ) أصل هذا التقيد لا يلا في جمعه هذا
 الشارح وكأنه أشار إلى غير القرئ بنسبة الأولى الأصلية في المجاز عن القرئ بنسبة الثانية المينة للراد
 فكأنه يقول القرئ بنسبة التي تستعمل في التعريف لا بد أن تكون واضحة لأن المقصود من التعريف
 الانضاح فلا تناسب الاعتبار الخفية للتأصيل الوهم إلى خلاف المراد فلا يتوهم من هذا أن القرئ بنسبة
 لا تكون الالفة بل كل منهما يكون لفظيا وحاليا بالشرط الوضوح فقط قول الناظم (ولا يبايدري)

- ولا مساويا ولا تجوزا
- بلا قرئ بنسبة مجازا
- ولا يبايدري بمعدود ولا

من استعمال الاخص في الاعم بترتبة قوة وشروط كل الخ والمضى أنه يجب في كل معرّف أن لا يكون فيه لفظ يتوقف معرفته على العرف بالفتح لانه دون محال لاقتضائه كون كل منهما متقدما على الآخر وتأخر اعنه كعريف العلم بأنه معرفة المعلوم مع توقف تصور المعلوم على العلم وكذا كراحد المتضايقين كاللوة والبنوة في تعريف الآخر وكعريف الشمس بأنه كوكب نهارى مع كون الشمس مأخوذة في تعريف النهار لانه الزمن الذي تنطلق فيه الشمس فوق الافق وذلك الزمان في أن المنع من هذا ليس على سبيل الزوم بل يختلف بسبب الخطأ فان كان الخطأ يعرف النهار ويجهل الشمس صح أن يقال له هي الكوكب المضي نهارا وان كان يعرف الشمس ويجهل النهار صح أن يقال هو الذي تنطلق فيه الشمس فوق الافق قال والاصل في هذا الباب أن يعرف السامع ما يجهله بما علمه اه وذلك عند المحققين خاص بالرسوم والتعريفات القطبية كالحقنة العبادي وغيره فما أورد الشرح يحى الشاوي على كلام القرافي من أن الحسد يجب أن يكون مصحفا في نفسه مع قطع النظر عن مخاطب دون مخاطب والا كانت صحت متوقفة على غيره غير وارد لا يمتنع على أن ذلك في التعريف الحقيقي وليس كذلك وقوله (ولا) مشترك من القرينة خلا شرط سادسا أي كايتمتع في التعريف دخول الجواز فيه دون ظهور قرينة كذلك يمنع فيه المشترك دون قرينة معين المراد منه كذا العين في تعريف التقدم مثلا وقوله

مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جهة المردود
أن تدخل الاحكام في الحدود

(وعندهم من جهة المردود • أن تدخل الاحكام في الحدود)

هذا شرط سابع وأراد بالحدود مطلق العرفات بما يترتبة ما تقدم والمراد بالاحكام هنا العوارض التي تعرض للحقيقة ويطلب تصور الحقيقة لتثبت تلك العوارض أو تنفي فقه اطلاق الحكم على المحكوم به محدود) أي لا يدري الا بعدد (قوله من استعمال الاخص في الاعم) فيه نظر وانما هو من اطلاق أسد النظمين على الآخر الذي يبينه لانه أطلق الحدود على المميز بالرم ولا قرينة فكان كلام المصنف ليس بصواب وانما كان ذلك خاصا بالرسوم لان الجزاء الذي لا يمكن برفقه على كلفه فكان من حق الشارح أن يبينه على خطأ التناظم اهم الان يقال اشكل على ما يفهمه قوله بعد ذلك عند المحققين الخ ثم الدور اما أن يكون مصححا ويسمى ظاهرا أيضا وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بلا واسطة أو كما يقال التي أي بها أو مكتوبا يسمى أيضا ضمرا وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بواسطة أو كما يقال الاثنان أول عدد ينقسم عشوا بين المتساويان الشبان الصغار المتفاضلين والشبان الاثنان والمكي وان كان في البادي أخى من المصر فالمرح أشنع فهو (قوله مثلا) زاد لفظه مثلا للدخول نحو الحيوان في تعريف الأبيض وانما منع ذلك لان المقصود من التعريف البيان والاحمال في لغتنا المفردة نافية فلو كانت ثم نفع المشترك بين المراد منه كان يقال في تعريف الأبيض الحيوان المشرق بالمصر وكان يقال في تعريف النصف العين أي النصارى كما قال القرافي قبله على ما قلناه في المحال لان المقصود البيان وقد حصل قول الناظم (أن تدخل الاحكام) قال الشارح المراد بالاحكام هنا العوارض الخ يؤخذ من قوله المراد كذا أن هناك معنى آخر غير مراد وهي كونه معنى الادراك أو النسبة أو غيرها مما قسم به الحكم وذلك لان الذي شوهم صفة دسوه حقيقة في الحدود والحكمه ثم ان هذه العوارض التي تعرض للحقيقة تكون أعمرا عاملة كرفع الفاعل ونصب المفعول وتكون خاصة ككون الفاعل الاصل فيه أن يتصل بفعله وتكون المشعول الاصل فيه أن يتصل وعلى الانصير يرد السؤال الذي أتى به الشارح وذلك أن العوارض العامة منعتوا التعريف بها والخاصة لم يمنعوا التعريف بها حيث تكون شاملة لازمة فربما جثذ أي فرق بين ما منعوا التعريف به من النواص وسماها حكما وبين ما أجازوا التعريف به انظر الهلال

وهو شائع وانما منع في التعريف لان الحكم لا يعرف بثبوته الا بعد تصور المحكوم عليه فلو جعل
جزأ من تعريفه لزم الدور فان قلت أي فرق بين الاحكام الخاصة بالمحكوم عليه وبين ما يجزئ التعريف
من الخواص قلت الخواص التي يصح التعريف بها هي التي عرف السامع ثبوتها بالخاصة وتغيرت
الخاصة عند تغييرها فلا بد في التعريف من حيث الحكم ما يلى العرف حتى يحتاج الى تصوره
قبله ليعرفه بما يختلف الاحكام فانه لا يعرف بثبوتها الا بعد تصور المحكوم عليه وبما مثله من
عرف المرفوعات وتغيرت عند مسائل عما عجز الفاعل منها سمع أن يعرفه الفاعل بانها سمع مرفوع بفعل
مندم عليه أو بحار تجراء ومن سمع أن كل فاعل مرفوع وانما يحتاج الى تصور الفاعل لينطبق به مرفوعا
لم يصح تعريفه بانه الاسم المرفوع الخ لأنه لا يحكم عليه بالرفع حتى يتصوره ولا يتصوره الا بتصور
أجزاء تعريفه التي منها أنه مرفوع فيلزم الدور وماذا كنا يجاب عن ذلك ان كان ما لا يتصلب في تعريف
الحال وانته أعلم وظاهر قوله أن تدخل الاحكام في المدود أن ذلك متنع سواء قصد كونها جزأ من
التعريف أو لا وهو كذلك خلافا لبعض الشراح لانهم لم تكن جزأ منه كانت في شأنه حشا ومقدرا
نم يجوز ذكرها قبله اذا تصور المحكوم عليه بوجه ثان لان الحكم على الشيء لا يتوقف على تصور المدوم عليه
(قوله وهو شائع) صرح بذلك السيد في عبارة المطول في بحث إيراد المسند اليه عموم (قوله)
فان قلت أي فرق بين الاحكام الخاصة (الخ) أي التي منعت ادخالها في التعريفات وبين ما يجزئ الخ واصل
السؤال والجواب بالله لا لالا لان هذا الشراح اختصر كلامه (قوله وماذا كنا يجاب عن ذلك ان
ما لا يتصلب (الخ) انظر هذا مع أن النصب من عوارض الالفاظ لا من عوارض المفهوم الذي هو
محل التعريفات وذلك أن الحال مثلا ووضع في العرف التصور لهذا المعرف الخاص أعني الوصف
الفضله الذي ذكر ليان الهيئة فهذه الامور كلها جزأ من المعنى بخلاف النصب فليس بمذه
المتأخر اذ لم يعتبر في مفهومه كأي شخص من كلامهم بل لا يصح اعتباره دخلا في المفهوم وليس هو من
الاولا بل يئنه لهذا المفهوم اذ لا يلزم من تحقق الامور المعنوية في مفهومه تحقق النصب فالتحقق
أن النصب من عوارض الماصد ذات الخارجية لا من عوارض المفهوم لا بهال النصب من الامور
الناشئة للحال فلم لا يصح تعريفه به لانا نقول لا يلزم من كون الشيء ناشئا في كونه بين الزموم وصحة
التعريف لا يكفي فيها الا الثاني فان قيل أي فرق بين النصب وبين كونه فضله قلنا الفرق بينهما
ما بين النصب والنون فان كونه فضله من الامور المعنوية المعنوية التي لا يختلف حالها باختلاف
الاقسام فهي من مقتضيات الافكار لا من مقتضيات الاوضاع فقط بخلاف النصب فانه من الامور
الوضعية التي مرجعها للكيفية التللفظ بالكلمة فلا يلزم من صحة التعريف بالفضله لكونه اذا دخل
في مفهوم الحال صحة بالنصب الذي هو ليس كذلك فانه (قوله سواء قصد كونها جزأ من
التعريف أو لا) وذلك لأن المطلوب تصور المعرف لثبته ذلك الحكم أو يئنه عنه فلو جعل الحكم جزأ
من المعرف لم يكن متصورا لا بعد الحكم عليه به والفرض أن الحكم عليه بموقوف على تصور مدوم
الدور فان قيل الحكم على الشيء انما يتوقف على تصور بوجه ما وقد حصل ذكر بعض أمراء
التعريف فاجاب بان الحكم يتوقف على التصور بوجه ما اذا لم يكن المحكوم به جزأ من التعريف
الحاصل لتصوره ما اذا كان جزأ منه فلا لأن متصور المدوم المعرف ان تصور المعرف لالفاظ يصح
عليه متصور او حشا كمال فاذا أدخل في التعريف الحكم فلا يتصور بذلك انوجه الا كذا لا بعد
الحكم عليه فالدور لازم بالنظر الى غرضه ولولا لم يكون الشيء معرفا به وتكونا به متناقضان فطعا
لان كونه معرفا به يقتضي أنه سبق للتبديد والتصور وكونه محكوما به يقتضي أن سبق للتبديد
والاخبار عن المعرف فتناوبا (قوله حشا ومقدرا) أي والحشوف في التعريف لا يجوز كما اشار اليه

(ولا يجوز في المحدود ذكر أو • وبإثرفي الرسم قد ارموا)

أي شرط كل من الحد والرسم واللفظي وقد تقدم أن من شرط المعرفة التي مساواته في المدلول بحيث لا يكون أعم منه ولا أخص منه لا يكون عليه ما عدا كعريف الإنسان الحيوان الناطق فله مساو له بخلاف تعريفه بالحيوان فقط فإنه أعم منه فلا يكون ما عدا ذلك يدخل فيه غير الإنسان كالفرس والبغل وبخلاف تعريف الحيوان بأنه الناطق فإنه أخص من الحيوان المعرفة فلا يكون جامعاً لجميع أفراد منزهة عن غير الناطق عنه كالفرس وهو معنى كون المعرفة مطردة متعككة غير أنها تختلف في تطبيقها على العبارة الأولى أي كونه جامعاً ما عدا أفضل المتردد هو الجامع والمتعكس هو المانع وبه قال القرافي وقبله بعبارة أي أن المتردد هو المانع والمتعكس هو الجامع وبه قال القرافي وابن الحاجب قال القرافي وهو المشهور وقال ابن زكري

(١١٠) شرط الجميع العكس الاطراد • والتع والجمع هما المسراد

هذا الذي فسره الجمهور والعكس في ذلك هو الجمهور أي مبهور في اصطلاح الجمهور وفسره الاطراد ذلك لا يلزم في الثبوت أي ثبات حد المعرفة بغير الرأى وحد المعرفة بتفصيلها ويكون مانعاً والانعكاس المساربه عكس المسراد بالاطراد فقبل هو التلزام في الانتهاء أي كلما انتفى الحد انتفى المحدود فيكون جامعاً وعليه جماعة كإين الحاحب وهو تفسير بالآثار لأن التع غير وصف للأفراد فمعنى الاطراد كما تقدم كما وجد الحد وجد الحدود وكذا الجامع وصفاً لا انعكاس بل ولا يلزم وقال العبد الانعكاس هو أنه كلما وجد الحد وجد الحدود بآلية

بالكنه بل يكفي في الحكم مطلق الشعور وقوله (ولا يجوز في المحدود ذكر أو • وبإثرفي الرسم قد ارموا) هذا شرط ثان ومصادمان وألتي التقسيم لا يجوز في المحدود بل لا يمكن وإنما يجوز في الرسوم لأن الحد كما تقدم يكون بالفصل ولا يمكن الحقيقة الواحدة فصلان لأن المركب الجنس وهذا الفصل بتأثير المركب من الجنس وذلك الفصل الآخر فيكون حقيقين لاحقة واحدة وهذا معنى قول الاسم بما يجوز ذكر أو في الرسم بخلاف الحقيق لأن النوع الواحد يشمل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصين اهـ وقول من قال إن التقسيم يسوغ في كل من المحدود والرسوم غير صحيح ولهذا قالوا لا يمكن أن يكون ثلثي الواحد حدان لأن الأول كان الثغاب بينهما بالاجمال والتفصيل كعد الإنسان بأنه الحيوان الناطق وبأنه الجسم الناضج الحساس المنزهة بالآثار الناطق وأما الرسم فله كونه بالخاصة والتي الواحد قد تكون صفات وعوارض تخص به جازاً ثم ذكر في تعريفه خاصتان تتوسط بينهما وألتي التقسيم حيث يكون مجموعهما شاملاً لكل واحد منهما غير شاملة شئ الصنعة في كتبه فعم يجوز ذكر الحكم قبله إذ حصل تصور الحكم عليه بوجه ما كان الأهم هو الحكم قال شهاب الدين الطبري هذا كلاماً أريد بالوصف المذكور أنه التعريف بالحكم على المعرفة وأما إذا أخذنا من حيث الحكم بل من حيث أنه خاصة كالنصب للخال فلا يلزم حيث نشئ بهما ذكر ثالثي الواحد اعتباراً وبهذا يجب أن قول ابن مالك الخلال وصفه بالخ لا فاعلم مع ما تقدم (قول الناطم ولا يجوز في المحدود ذكر أو) فيه تصريح بأن المراد بالحدود وعظاها لا تأويل فيها كافي البيت قبل بل تبقى على خصوصها وذلك حيث قابلها بالرسوم (قوله بل لا يمكن) فيه إشارة إلى الاعتراض على الناطم بأن الشرط لا يحل له (قوله لأن المركب من الجنس وهذا الوصف بغاير الخ) يلجأنا فبطل من كلامه للفرس والإنسان فتقول الحيوان الناطق أو الصالح فهم حدان لأن الأول اختصرت العبارة والاصل الإنسان هو الحيوان الناطق والفرس هو الحيوان الصالح (قوله الأصناف) بالنفع لا غير (قوله وقول من قال) أشار بهذا الكلام للرد على عبد الطيف وقدوة حيث جعل كلام

ثالثي الحد انتفى المحدود فلا يخرج عنه شئ من الفاظ المحدود فيكون جامعاً اهـ بلفظه فلا انعكاس كما

عنده بالمستوى وهو تبدل كل من طرف القضية بالآخر مع بقاء الصدق والكيف ولما أتاها الحد بعدد انعكست القضية كنهها تحرك لسان ناطق بالعكس أن كل ناطق إنسان وأشار بآلية بآلية انعكاس الحدود إلى عكس نقيضه واختار الجلال الحلبي في شرح السبكي تقسيم العدد وقال إنه أظهر من تقسيم ابن الحاحب وغيره

(قوله وكذا الجمع ليس وصفاً لا انعكاس لأنه لا يلزم) وجه الزعم أن كلما في جانب الثاني لا تدخل الاعمال والنسأوى والتعرف بكل منهما جامع اهـ

لما افتتبه في إطلاق العكس يعرف حيث قال كل إنسان ناطق وبالعكس قيل تفهم إن المحاط بالوافق الاصطلاح المنطقي والعرفي وقال الفرقاء اعلم أن احتمال المحذور في العربية وقد نص على ذلك سيبويه فقال يقولون طرته فذهب ولا يقولون فانظر دولا فانظر دوى الصحاح أنه يقال في لغز دويته والتي في الصحاح ما منه الطرد لا يعدو كذا العردي الصريح طرته فذهب ولا تقول منه انفسه ولا تقول الا في لغز دويته والرجل مطرود مطر داه واوله ونالها أي شرط كل أن يرى ظاهرا أو أظهر من المجدود أي عرف منه ولذا قال لا يعدو ولا مساويا أي لا يأتي من المجدود ولا مساوية في الخفاضا لا تأتي كثير في الترابه جسم كل نفس والنس أثنى عند العقل والمساوي كثير في الزوج بله عذرت بدعي الفرد الواحد وبالعكس أي تعريف الفرد بأنه عديدة نص عن الزوج وحده وتعرفه في التحرك على سبيل العكس (قوله ولا نحو في الاقرية الخ) أي لا يكون التعريف باللفظ مجازة عند عدم ظهور القرينة قال العلامة القنطار في خان قبل الجواز لا يكون الاعم قرينة لكونها أخوة في تعريفه قلنا أجاز لا يكون الاعم قرينة لأنه على أن اللفظ لا يستعمل في غير ما وضع له وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد اه لفظه لانهم عرفوا المجاز بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة عدم إرادة الموضوع كإشارة إلى في الشخص ومثل ابن هرون المجاز بقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة ومثل غيره بنحو ما للبدعي قال الحار و ما زينة الأسدي بينهما من الشجاعة (قوله ولا يعمدري محمود) مثله تعريف النمس بأنه كوكب نهاري مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس فوق الاقنى فتد توقف كل منهما على الآخر قال ابن هرون وأشار الفرقاء إلى أن المنع من هذا ليس على دليل الزموم بل يختلف بحسب الخطاب فإذا كان الخطاب يعلم النهار ويجعل الشمس صرح أن يقال هو الكوكب الذي نهرا وإذا كان يعلم الشمس ويجعل النهار

قوله لما افتتبه في إطلاق العكس جوابه انما لا نسلم عوافته يعرف الذي (١١١) يراد في باب الحذف ان العكس الذي

يراد فيه هو وصف اللد كعكس العلة الذي هو وصفها لا العكس القضية فهذا انقياد لظاهر قيل لا عن أن يكون أظهر اه (قوله لما افتتبه في إطلاق العكس) ذكر العلامة

الحشفي في شرحه على جمع الجواهر ما ملخصه أن العكس يطلق باعتبار من يعني عكس العلة المقابل لطردها وتعني عكس القضية الازم لها في الأولى وفي معنى الانعكاس كالتالي الحد الثاني المحدود وكان الاطراد كليا وجد المحدود كما كنا نقول بمعنى طرده أنه هو ما وجدت وجد المعلوم بمعنى عكسها كالتالي الحد الثاني المحدود فلا طراده اذا قصر بالمتع بصديق يكون العرف أخص وأصوبا والانعكاس اذا قصر بالمتع بصديق يكونه أعم وأصوبا ولذا اشترطنا هذا الذي اقتصرنا على الأول لخل التعريف بأخص أو على الثاني لشمول التعريف بالأعم فخرج الأخص بالانعكاس والأعم بالاطراد وعلى الثاني يكون الاطراد كليا وجد المحدود والانعكاس عكس هذه القضية أي كليا وجد المحدود وجد الحد فلا أولى نقض أن لا يكون أعم وبمعناها نقض أن لا يكون أخص قال والاعتبار الأول أنسب بالنظر في الأصول بخلاف القضية الثانية في الوصفين لأن ما لا يقتضي إلا لاقبالا طرته القضية وانعكست الثالثة ان العلة تعني العرف وهو من قبيل المفردات بخلاف القضية ف كان اعتبار العلة أنسب الرابع أن الوصفين ثابتان في اللفظ اصطلاحا لا كذلك في القضية كما رأيت قلت الرابع والخامس قرين من الثاني وأما الأول فأن المناسب لمن المنطق اعتبار القضية لا العلة تعني هذا فإذا كرر مدعى بعد قد رتب أن الاعتبار الثاني هو الذي لا يكونهم لا حظوا العكس الاصطلاحي أعني عكس القضية انما يجيء على مذهب المناطقة لا على مذهب الأصوليين بل المناسب للأصولي الاعتبار الأول وهو الذي اعتبره ابن الحاشب دون الثاني الذي اعتبره الحشفي فالصواب على مذهب الأصولي مع ابن الحاشب لمنع الحشفي والذي من الأصوليين لا من المناطقة واعتراض أيضا قد ورد استعمال المبرور وهو مقرر في شرحه على السلم قال الفاضل الحشفي في ذلك النسخ وأما أقول أعني انقياد الاعتراض لأريد بالاطراد كذا كور مطاوع الطرد ولا يلزم بل يحسن ولو لم يرد ذلك لفرض أخذنا بطر د لا منع لا الاطراد إذا لم ينعى كونه مطرودا وانما يمكن من هذا الاعتبار فقد تقدم أنه قبل اطراد الأمر استقام واطراد الشيء تنابع ومدا هو المناسب فقط الاعتراض

بل ويجوز أيضاً كراوى الحقيق بجهالة التقسيم والتوزيع كافي فغيرهم المتطرف ذو كبحوا تقدم كماله في المواضع وغيرها وإذا كان كذلك فالتظاهر لا فرق بين الحدود والرسم في جواز ذلك أو لا في التقسيم ومنه إذا كانت للشيء أو الاشكال لانشاء التميز معهما فظهر ذلك والله اعلم **(تنبيه)** الحدود من الأشياء التي لا تطلب بالليل ولا ينام عليها رهن ولا تقابل بالنعيم بأن يقال لا تسلم إلا الإنسان هو الحيوان الناطق مثلاً والواجب على الحادفة الدليل عليه لأن المنع استدعاء الدليل وطريق التفرقة فبما يعارضه بحد آخر راجع عليه أو مسأله أو بين آخر غير مطرد وغير متكرر أو في لفظه اجمال أو غرابة كما تقدم هذا الحدود الحقيقية أما الحدود المتكسبة كمن يقول الإنسان في اللغة هو الحيوان الناطق والشرع في الإقرار والافعال المنصوصة فيرد عليه المنع ويحتاج هو إلى إقامة الدليل على ما ذكر وهو النقل عن أهل اللغة أو الشرع لأن الأمر كذلك بخلاف ما إذا أراد تعريض المسألة وبيان حقيقتها اهـ من ابن هرون وقال الزركشي في مقدمته الحد لا يكتسب بغيره لأن لا يمس بدعوى ولا يطلب عليه دليل بل ان قصد افساده ورض بحد آخر أو نقض بالآخر غير جامع وغير مانع

بقوله بل ويجوز أيضاً كراوى الخ) هذا ليس صحيح لأن الفصل على عقله لتفصيل الجنس وإزالة ايجابه فلو كان له فصل آخر لكان على عقلية في ذلك أيضاً والعقل العقلي يستحيل تعددها الفصل يستحيل (١١٣) تعددها والحق في التقسيم يستحيل دخوله في الحد

الحقيق لأنها تؤذن بتعدد الفصل وهو مستحيل فالصواب ما قاله الأصماني بقوله والألوب على الحد خاصة الدليل الخ) لكن خاصة الدليل عليه مستحيلة للضرورة الدوران الحد تصور والقرض أنه توقف على الدليل والدليل تصديق والتصديق فرع التصور أو لأن الدليل قياس والقياس فضاء والقياس لا يمتنع تصور أطرافه قبل الحكم عليها والحكم بالكنه فلا بد أن يكون التصور قبله بالكنه فلا يتم تحصيل الحاصل ولأن

يعرض عليه بأن فيه خلاصاً أو مبادياً أو يعارض بحد آخر أحسن منه وذلك لأن البرهان يطلب به التصديق بنبوت شيء انقسم إلى ثلاثة عنه والحدود حقيقة المحدود وانما غايتها إظهار الحقيقة والخطأ الذي يكون مرهناً إذا أراد إظهار الحقيقة أما الدليل الإنسان حيوان ناطق وأرد بالاختيار بأن ذلك مفهومه لغة أو شرعاً ترجح عن كون حد أو صراط مستقيم ويطلب عليه الدليل ودليله النقل عن أهل اللغة أو شرعاً فالعقل الواحد له اعتباران والله أعلم

ذكرها في التعريف مطلقاً **(قوله)** خلاصاً أو مبادياً الخلل الصوري كتحديد المميز فضلاً أو خاصة على الجنس ومنه أن يقال في العنق هو أرواق الحبة وانما هو الحبة المقرطة والخلل الذي يكون معنواً بولائه فظاهره هو كثره في الشيء سواء في الخفاء أو بظاهره أو بالآخر والأخص والقطبي كاستعمال اللفظ البسيط فيه والتي يتفرعها الطبع وكلمته وروايت كتاب المجاز المشترك بالقرينة **(قوله)** أحسن منه) فيه إشارة إلى الاعتراض على ابن هرون حيث قال طريق المنازعة في أي الحدود يعارض بحد آخر راجع عليه أو مسأله فذكر أن المعارضة تكون بالمساوي وليس ذلك بظاهر وقد نقل قدوة كلامه كأنظره **(قوله)** والحدود حقيقة المحدود أي فالحدود حقيقة متفرقة تفادى بنفس في ذهنك ضرورة مفهومه أو موجود فالدليل لأن الإنسان الناطق يعرف لأن كان ذلك بغيره إن قال الكاتب لأن لم يكتب كتابك ولو وقع الاستدلال عليه لزم الدور إذا استدلال على نبوت شيء بشئ يتوقف على تصور ذلك الشيء وتصوره بما يكون به التعريف فلو عرف على الدليل لزم الدور

(١٥ - شرح السلم)

واللازم عليه تعريض الشيء بما يسهل فظهر أن الحد لا يمكن أن يقام عليه دليل وقد تعرض لهذه المسألة من الجانب والفكر الأول واضح ذلك صاحب القول الفصل في البحث المتأخر قال وقد بين ذلك من الجانبين وجهين الأول أن الحد لا يستدل على الحد لكان الدليل محتاجاً إلى وسط ثبتا المطالب بالحكم عليه ومعلوم أن المطالب بالثبت الذي هو الحد هو عين المحدود الذي هو الأصغر المحكوم عليه فلا يتم ثبوت الشيء لنفسه وهو لا يعقل وتحصيل الحاصل وهو محال وعدم الفائدة في الاختيار الوجه الثاني أن الدليل يستدعي تعقل حد وهو محال فإذا الحكم مسبق يتعقل الطريق حتماً ولا شأن إلا الأصغر هو المحدود فلا يثبت الحد حتى يستعقل في نفسه وأنه لا يتعقل في نفسه إلا بعد ثبوت الحد فتدبر توقف تعقله على الحد والحد على تعقله وهو دور وقد اعترض الأول بأن الحد غير المحدود لا بالاجمال والتفصيل فلا يتم فيه ثبوت الشيء لنفسه ولا تحصيل الحاصل اهـ وأجيب بأن الحقيقة هي الحقيقة واعتبار الاجمال والتفصيل لا يندفع اللازم وتعرض الثاني بأن الدور المذكور وضع اعتباراً لم يمتد في التصديق لأن النسبة أيضاً لا يثبت بالدليل حتى يتعقل ولا يتعقل الأدب ليس فلازم الدور وأجيب بأن المنطق في النسبة بالدليل ليس تعقلها وتصورها بل إثباتها أو سلبها فالدليل موقوف على تصور النسبة وثبوت النسبة لا يتوقف موقوف على الدليل ولا دور بخلاف

﴿باب في القضاء بأحكامها﴾

هذا شرع منه في الأمر الثالث من الأمور الأربعة التي انحصر فيها الفن حكما تقدم وهو مبادئ الصدقات بعد أن فرغ من التصورات ومبادئها والقضاء جامع قضية كطابا جامع مطية وأحكامها هي التفاضل والعكوس ثم أشار إلى تعريف القضية بقوله
(ما احتمل الصدق لذاته يرى • بينهم قضية وخبرها)

قوله ما أي مركب بقرينة ما قدمه من التقسيم ولأن المركب والجنس الغريب بالقضية فخرج عنه المفرد بسجل المركب الناقص والتمام والانشاء والتخير • وله احتمال الصدق المخرج للمركب الناقص بتفسيره كالخبر وإن الناقض أو إضافا كضلام زيد ويخرج أيضا بالانشاءات فإن هذه الأمور لا يحتمل الصدق والكذب لذاتها وقد تضمنه لأم خارج عنها نحو ما في ما فإنه لا يحتمل من حيث مفهوم الطلب صدق أو كذب لكنه يستلزم بحسب العرف نسبة خبرية بحتملة لصدق والكذب وهي أنه عايشان وكذا النسبة التقيدية فهو زيد العالم فإنها من حيث هي لا تنطبق إلى الصدق والكذب لكنهما فيها إشارة إلى نسبة خبرية تفصلهما لالانتهار أنه لا يوصف الشيء إلا بما هو ثابت له وكذا يقال في الإضافية إلا بالإضافة التي لا لها وكذا في هذا الاعتبار يحتمل النسبة الانشائية والنافعة الصدق والكذب وذلك خارج عن مفهومهما ولذلك زاد في التعريف قوله لذاته وسجل التعريف للمركب تحقيقا كتمام زيد بتقديره والموجود وان سمى به المستتر في حكم المذكور وقد قدر القضية كلها

﴿باب في القضاء بأحكامها﴾

(قال الناطق ما احتمل البيت) كان الأول أن لو عبر بالكذب بدل الصدق لما تفرع على ما سبق من أن مدلول الخبر الصدق فقط وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ وإنما هو احتمالي عطف بفيض مدلوله قال الرضي في شرح الحاشية وأما قوله لم يخرج بحتمل الصدق والكذب فليس مراده من أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كاصدق بل مراده من العقل لا يمنع أن يكون مدلول اللفظ خبر ثابت فهو محتمل الكذب من حيث العقل وبه يبين أن نسبة الاحتمال إلى العين أولى كما أنه لا شجاعت في خبر بدنه حيث قال • ما احتمل المين • لأنه أتاها في امتياز الخبر عن غيره من المركبات الانشائية والتقيدية لأن كل ما عدا الخبر لا يحتمل المين (قوله بقرينة ما قدمه من التقسيم) التقسيم الذي قدمه هو قوله واللفظ ما لم يطلب أو خبر وليس فيه تفسير بل بالمركب بل التركيب فيه تقديري • وحيث كان الأمر كذلك فكيف يدل للقدرة على المحتمل والحواب أن العقل على التركيب في الحملين ما هو مدلولهم عندهم من أن الخبر وغيره مما ذكر مرعاه أضافها في المركب (قوله ولأن المركب الخ) أي فلا ينفرد اللفظ لأنه لا يعد من مركب (قوله بتفسيره) المركب التقيدية هو أن يكون نافي الجبر إن فسد الأول وعليه فذكر الإضافية مع تكرار الأولين بقوله بل أو غير تقيدية كتركيب الحرف مع فعل أو مع اسم (قوله نحو واسعة في ما) مثله قوله تعالى رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري فإنه يستلزم اليقين لذلك وكذا أقول أفعّل كذا فإنه يستلزم أنك محتاج إليه (قوله لا يوصف الشيء إلا بما هو ثابت له) أي وعليه فينتهي المركب المتقدم بـ عالم (قوله إلا بما هو ثابت له) أي فيتم المركب أن زيد بـ عالم

لما فرغ من ذكر المعرفات وكانت من اسم المركبات التي في قول المفرد كأنها عليه فمما سبق شرع الآن بتكميل على المركب المحض المستعمل على المحكوم والمحكوم عليه وهو مبادئ الصدقات ومادة الأقبسة والطبع والقضاء جامع قضية كطابا جامع مطية ويقال به خبر وقضية أما سمعته خبرا لما فيه من قابلية الصدق والكذب وأما سمعته قضية فباعتبار الحكم الذي تضمنته لأن القضية ما أخوته من القضاء وهو الحكم وإلى هذا أشار الناطق بقوله

(ما احتمل الصدق لذاته يرى • بينهم قضية وخبرها)

الحسد مع المحذور فإن المشايخ لو نهوا وتصوّره واعتبروا الثاني بـ ايمان الدليل بنوعه في تصوره المحذور والشعور به بوجه ما أو الموقف على الدليل فمما أتاه وتصوّره بالكذب المستلزم من أنه واجب بأن أثبت الحسد المحذور • يستلزم ضرورة من حيث أنه محذور بذلك الحد وذلك من حيث إدراك كنهه قبل الدليل فلا يوقف على الغايب المذكور لزوم الدور وذلك لأن التصور على ما سبق الحكم فإن كان

كلاهما بعد نعم وبلى وشمل التعريف أيضا الخبر الذي قطع بصدقه لخارج عن حقيقته بالنظر الى
 الخبر كأخبار الله وأخبار رسوله عليهم الصلاة والسلام لاحتمال الكذب عليهم وبالنظر الى خصوص
 المادة نحو الواحد نصف الاثنين وكذا ما قطع بكذبه لخارج عن حقيقته بخصوص المادة نحو الواحد
 ربع الاثنين وكثير مسئلة بأنه نبي والرجال بأنه الله فانه مقطوع بكذبه بخصوص المادة في تمام البهتان
 الفاطم على كذبه لا يثبت الخبر وبلا قطع وخص الخبر بالكسر كقائل اذ لا خبر مسئلة في مقامه بل يقطع
 بكذبه وهذا الاقسام كلها محتمل الصدق والكذب بالنظر الى مجرد ذات الخبر اى حقيقته وهي اثبات
 شيء كشيء ولذلك شملها التعريف فقولها محتمل مبتدأ أو تصدير عما اشمل القضية العقلية وقوله
 الصدق فيه حذف الواو ومطوفا بها الى الصدق والكذب بدليل قوله احتمل على حديثكم الجراى
 والرد اذ الاحتمال لا يستعمل الا في الترددين اثنين وحده جرى في موضع رفع خبر المبتدأ وأجاب
 أن المحتمل لا مرين يسمى قضية باعتبار ما تضمنه من القضاء اى الحكم وسى خبرا باعتبار ما به
 من الاخبار عنيته وكذا يسمى تصديقا نسبة بأشرف احده اليه ولأن الخبر انما وضع للدل على
 الصدق واحتمال الكذب امر عقلي لا اشعار بالظنه **تبيينه** الصدق مطابقة الخبر للواقع وفاقا
 لآل السنة للاعتقاد فقط

قوله كلاهما بعد نعم وبلى أى لى بدل عليها كلام السائل وهما بناء على ما لم يتبين من أن نعم
 وبلى ليستا قضيتين وذهب ابن طهارة عن بعض قرويين الى أن نعم وبلى قضيتان باسمين
 على عدم اشتراط التركيب في الكلام **قوله** كاقيل أشار بقوله على الشيخ البوسى في حواشى
 الخبر فانه جعل الخبر من مسئلة مما قطع بكذبه للخبر وهو ظاهر كلام قدورة ايضا وليس الامر
 كده عا فام الخبر على ما ذكرنا شارح اربعة فقط لان مسئلة لا يوسى محتمل الصدق
 والكذب مطلقا كغيره من ليس معصوما ونحوها يرد وما يحتملها لثباته وتعين صدقه نظر الخارج
 من خبر كغيره من يتحمل عليه الكذب وانظر الى خصوص المادة نحو الواحد نصف الاثنين والاربعه
 زوج أو تعين كذبه نظرا الى الخبر وليس عندنا ما هو مقطوع بكذبه نظرا الى الخبر اذ لم يرد نص من
 الشرع ان كل ما أخبر به مسئلة أو بالحال كذب وخبر دعوى مسئلة الرسالة والرجال الا لوجه مقطوع
 بكذبه بخصوص المادة **قوله** القضية العقلية أى المفهوم العقلى المركب من المحكوم عليه وبه
 والحكم وهي المسماة بالقضية حقيقة والحال في المتنونة مجاز لا لتمام علمها كاختاره السيد
 وقيل ان اطلاق القضية على العقلية والفطرية الانسواء لا بالحقيقة والجواز **قوله** الا فى الترددين
 اثنين الخ فلا يقال للبره الامعنى واحد محتمل له والعين للصدق العلم بمقابل الصدق
 انما هو والكذب **قوله** اى الحكم أى عليه فتبيننا ان من نسبة الشيء اليه خبره فانه تنسبة
 فعلين انما انما اى الحكم بمعنى مفعولة لان مقتضى فيما يشوب النسبة بين طرفيها **قوله** وبسمى
 خبر الخ قال السيد فى التلويح اعلم ان الركب التام محتمل للصدق والكذب يسمى من حيث
 اشتراكه على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افتاده الحكم اخبارا
 ومن حيث كونه خبرا من الدلائل مقدمة من حيث كونه يطلب بالدليل مطلوب ومن حيث كونه محتمل
 بالدليل نتيجة ومن حيث انه يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة ولذلك اختلفوا باختلاف العبارات
 باختلاف الاعتبارات **قوله** امر عقلى بمعنى أنه لا يتبع عقلا ان يكون مدلول اللفظ غير ثابت لى
 دلالة الالفاظ على معانيها واضحة ليست عقلية تقتضى استلزام الدلائل لادلول استلزاما عقليا بصح
 التلطف معه كفى دلالة الامر على المؤثر **قوله** الواقع أى طابق الاعتقاد أو لثباته أو لم يصحبه اعتقاد
 والكذب ما خالف الواقع كذلك فهذا اقسامه **قوله** للاعتقاد فقط أى كادوم مذهب النظام

بمعنى أن الكلام الذى
 يحتمل الصدق والكذب
 جرى بين الناطقة تسعته
 قضية وتسميته خبرا وقد
 تقدمت وجهها كالحق
 فى الحد كيدخل فيه الخبر
 وغيره من الانشآت
 كالامر والنهى والاستفهام
 وغيرها واحتمل الصدق
 اى والكذب يخرج جميع
 الانشآت وزاد قوله لثباته
 ليدخل فيه ما يقطع بصدقه
 من الاخبار وما يقطع ب
 كذبه منها فالاول كالخبر
 الله تعالى واخبار رسوله وما
 يعلم صدقه ضرورة ككون
 الواحد نصف الاثنين
 فهذا لا يحتمل الا الصدق
 والثانى كخبر مسئلة
 الكذب فى دعواه النبوة
 وكذا الخبر القطوع بكذبه
 ككون الواحد ربع الاثنين
 فهذا لا يحتمل الا الكذب
 ومع هذا فلا يخرج هذا
 القسمان عن كونهما خبرا
 لان القطع بالصدق أو
 الكذب ليس من جهة الخبر
 بل من جهة الخبر أو الخبر

ولا إلا اعتقاد مع الواقع خلافه التبرهم والكذب خلافه والمراد بالخبر في غير فهمه ما القوي والمراد بالخبر الذي عرف بهما كإثبات النظم معناه الاصطلاحي فلا دور تأمل واختلاف في عدول الخبر قبل حصول النسبة في نفس الامر وقيل هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والتحقق عند السدق المطول الاول وعند السبكي الثاني وعلى الاول فهو حكاية لما في نفس الامر صدقه مطابقة للحكمة السبكي وكذبه عدمها وعلى الثاني معنى الصدق فيه طائفة تتعلق مدلوله بنفس الامر والكذب عدمها قوله (ثم انما باعدهم قسمان • شرطية جمليية) يعني أن القضية تنقسم قسمين أولية إلى قسمين شرطية وجملية لانها ان تركبت من مفردين

فوله
(ثم انما باعدهم قسمان)
شرطية جمليية والثاني

(قوله ولا إلا اعتقاد مع الواقع) أي كاهو معناه الجباضة فهو ثبت الواطئة فالصدق مطابقة الخبر له والالكذب مخالفة لهما وغيرهما وهو أربعة أقسام ليس بصدق ولا كذب وعلى هذا الاقوال الثلاثة اقتصر صاحب الخبر على المطابق للواقع والاعتقاد صادق اتفاقا والخالف لها كاذب اتفاقا والمطابق للواقع الخالف الاعتقاد الجاهل وصادق النظم كاذب الجاهل وغيرهما أي غير الصدق والكذب وعكسه الجاهل وكاذب النظم صادق والملاحظ لا ولا والمطابق للواقع الذي لا اعتقاد فيه الجاهل صادق والنظم كاذب الجاهل لا ولا والخالف للواقع الذي لا اعتقاد فيه الجاهل وكاذب النظم كاذب والملاحظ لا ولا (قوله والمراد بالخبر الخ) هذا جواب عن اعتراض ردي على النظم وهو أنه ادخل الصدق والكذب في تعريف الخبر مع أن الصدق مطابقة الخبر للواقع والالكذب عدم مطابقة الخبر الخ فتوقف كل منهما على الآخر فيلزم الدور والجواب المراد بالخبر في تعريفهما أي الصدق والكذب معناه القوي أي لا اختيار أي القائل بالخبر والتبرم الذي عرف بهما أي الصدق والكذب معناه الاصطلاحي أي القضية فلا دور وأصل هذا الجواب ليس مدعاه بل هو أيضا الصدق والكذب المخوذين في تعريف الخبر ومذاهب التمسك أي الاعمال التي على ما هو عليه أو على خلافه والعرفان بالخبر وصفان للكلام وأحسب أعيان الصدق والكذب قد اشتهر بين الخاصة والامة حتى استغنى عن التعريف وحسنه فنبه على تعريفهما بالخبر وهو لا دور (قوله فبقيل هو حصول النسبة) أي الثبوت والانتفاء في نفس الامر وهو قوله في شرح المصنوع (قوله وقيل هو الحكم بالثبوت) أي ايراد ما ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وهو قول الامام في المصنوع (قوله والتحقق عند السدق المطول الاول الخ) هذا هو الذي ارتضاه ابن أبي شريف في حواشي المحلى وهو الظاهر لا نأقطع بان الذي قصد به يقولنا زيد قائم هو قاعدة الخاطب بنبوت اقسام زيدا لا حكمنا بذلك ولهذا يصح اذ قيل للتمسك ابن تيمية هذا أن تقول معتمدين فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم لكان الاعتقاد انما (قوله وعند السبكي الثاني) ظاهر كلام المحلى ترجيح هذا القول ويحتمل بعضه بانه يلزم عليه ان لا يتحقق تناقض بين قضيتين اذا الحكم بان زيدا قائم لا يتناقض في الحكم بانه ليس بقائم وانما التناقض بين ثبوت القيام في الواقع وبين انتفائه عنه وما أجيب به عن هذا البحث من أن معنى التناقض اختلاف متعلق مدلول قضيتين لا لايجاب والسلب وقد ما هو شائع من أن التناقض انما هو بين مفهوم قضيتين بل يصح جوابا بين المتعلقين ومما انفردنا قاله الهلالي (قوله وعلى الثاني معنى الصدق فيه الخ) اشار بهذا الى الجواب عن ايراد آورد عليه وهو أن احتمال الصدق والكذب على هذا الثاني يحتاج الى أن مدلوله الذي هو الحكم بنبوت الشيء وانتفائه واقع لا محالة فلا يتصور وتختلف المدلول البتة بل من قال القائل زيد قائم فقد حكم بنبوت القيام له سواء كان الثبوت في نفس الامر واقعا أم لا لا تقدم وحاصل الجواب ان الصدق والكذب على هذا المذهب ليسا بمعنى مطابقة مدلول الخبر لواقع في نفس الامر وعدمها بل معنى مطابقة متعلق مدلوله وعدمها وقد تقدم رده • (قوله التام انما الفضل باعدهم قسمان الخ)

الغرض الشرطية هي التي
تركبت من قضيتين والجمليية
هي التي تركبت من
مفردين مثال الشرطية
كلما كانت الشمس طالعة
فانتم ارموجود واما ان
تكون الشمس طالعة واما
أن لا تكون النهار موجودا
لانك اذا حذفته أدوات
الربط في الأولى وهي كلما
والفناء في الشمس طالعة
والتم ارموجود وهاجلتان
وكذا اذا حذفته أدوات
العنادي الثانية وهي اما
بني كذلكا جملتان ومثال
الجمليية زيد قائم وقام زيد
فهاتان قضيتان كل واحدة
منهما حاصرتين مفردين
والمراد بالمفرد هنا ما قابل
الجمليية لا ما قابل المركب
ليدخل في ذلك الخبر زيد قائم
أو قائم في ذواته وقام زيد
قائم ادب أو يؤيد قائم

أومافى قوتهم سالخلية وان كانت مركبة من قضيتين يستأفى تأويل مفردة هى شرطية فتدخل فى
الجملة اربعة أقسام إما كى من مفردين يجوز دعاء أو زيد ليس بعالم وما محموله جملة فى تأويل مفردة وهو
زيد عالم أو لانه فى قوة زيد قائم الأب ولاشك أن قائم الأب مفردة فى العلم والمفردة عالم ليس بقضية
بغيره المقابلة لمقابل المركب وكذا قولنا خير الذر كذا الله الا الله فهو فى قوة خير الذر كذا الله الشهادة
أوهذا اللفظ والثالث عكسه فهو لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كثروا الجنة فهو فى قوة قوله انهذا اللفظ
المخصوص كتر من كثروا الجنة والرابع ما تر كى من جملتين كذاهما فى قوة المفردة يجوز دعاء ليس بقضية زيد
ليس بعالم فهو فى قوة هذه القضية تنقض هذه قال العدو المراد بما فى قوة المفردة يمكن التعبير عنه بلفظ
مفرد حال كونه جزأ من تلك القضية وعند افادة حكمها اه وقد علمت بالامثلة المذكورة وسيت
حالية نسبة الى الحل وهو الحكم فيكون شئى أو سلبه عنه وهو قد مشترك بين الطرفين فلا خلاف
قال انهم المنسوبة الى المحمول ومثال الشرطية قولنا كلما كانت الشمس طلعت قالتم اراد وجودها
أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وقد علم أنها فى كل من الثنائين تركبت من
جزأين كالنافذين قبل الربط بالشرط فان قلت كل من طرفي الشرطية يصح التعبير عنه أيضا بالمفرد
محتمة أن تقول فى المثال الأول ملووع الشمس ملزوم لوجود النهار قلت حواه ما قد علم من السعدى
أن المراد بما فى قوة المفردة يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزأ من تلك القضية وإذا نفي الربط
الذى فى الشرطية لم يمكن جعل المفردين فى موضع طرفيها بخلاف الجملة كما تقدم سويت شرطية لوجود
اداة الشرط فيها مثل كلما فى المثال الأول ومعناها تعليق حصول مضمون قضية على حصول مضمون
أخرى ولشبه التسمية الاولى فيما تركبت منه

والثانى (كلمة شخصية والاؤل) (امام زور واهلهم) (والسوركا ابو جريبارى) *

علم أن الجملة تنقسم أو لا اربعة أقسام شخصية ومهلوكية وحريثة وكل واحدة منها كى بالى إما
(قوله أومافى قوتهم) يشمل ثلاث صور كون المحمول مفردة بالغة وكون الموضوع مفردة بالغة وكون
كل واحد منهما فى قوة المفردة واستلها من كورة فى التشرح (قوله لا مقابل المركب) أى وهو ما دل
جزؤه على حرز معناه واللكان زيد قائم الأب ليس مفردا لان جزأ يدل على جزأ المعنى وكذا أبو زيد
من قول قائم أبو زيد (قوله نسبة الى الحل وهو الحكم فيكون) عبارة هنا أحسن من قوله فى حواشى
مختصر السنوسى حيث حلية نسبة الى الحل الذى هو النسبة لان النسبة مورد الحل أى الحكم الذى هو
الحل (قوله أو سلبه) صريح فى أن الحل كى يصدق بالاثبات يصدق بالسلب والذى عبر به شيخنا سدى
الطبيب أن الحل هو اثبات شئى لثنى وحلت السالبة على الموجبة لشبهها بما افتر كثر منه فتسمية
كل واحد منهما جملة حقيقة فى الاصطلاح وظاهره أن الحل خاص بالاثبات بخلاف ما يقضيه كلام
هذا الشارح من أنه يتم السلب (قوله خلافاً لقال لهمفسو به الى المحمول) بيانه ان لو كان الامر
كذلك لقل فى فهم محمولة (قوله كالنافذين قبل الربط بالشرط) أشار به الى الكلام الذى انتمى بهما
قضيتين انهما باعتبار ما قبل ربطهما بأداة الشرط والعناد وأما بعد ربطهما بالشرط فليست قضيتين
لان ما عرض لهما من الربط أخرجهما عن احتمال الصدق والكذب وصيرهنهما ناقصة ومجموعهما
قضية واحدة (قوله فان قلت الخ) أصل هذا الايراد لقلب الشرارى وأصل الجواب عنه لعد
الذين التفتنا زانى (قوله ما تقدم) أى عن السعد (قوله حال كونه جزأ من تلك القضية) أى
وعند افادة حكمها (قوله لم يمكن جعل المفردين فى موضع طرفيها) أى والذى أوردته كان فيه
الربط بين كون الشمس طالعتوبين وجود النهار فصار فيه الربط حينئذ واقعا بين طلوع الشمس وبين
ملزوميته لوجود النهار فخرج وجود النهار عن كونه مطرأ أصلاً (قوله ومعناها تعليق حصول الخ) أى

قوله

(كلمة شخصية والاؤل)

(امام زور واهلهم)

(والسوركا ابو جريبارى)

موجبة أو سالبة فهي ثمانية من ضرب أربعة في اثنين ووجه انقسام الجملة اليها ان موضوعها المأان يكون شخصا معينا أو كليا الاول الشخصية وتسمى مخصوصة نحو زيد عالم وزيد ليس بعالم ومنها أنا فاعلم وذلك منطلق المسبق لتحقيقه في بحث الجزئي سميت شخصية لكون الحكم فيها مخصوصا بشخص معين والتي موضوعها كلى إما أن يقرن موضوعها بما يدل على عموم الافراد وهي الجزئية نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق يقرس وإما أن يقرن بما يدل على بعض الافراد وهي الجزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ليس بعربي والذال على التعميم هو السور الكلي والذال على التبعض هو السور الجزئي وتسمى القضية بسبب معروفة أخذ من سور البلد المحيط بجمعها أو بعضه وتسمى المسورة أيضا بالمحصورة وإما أن لا يقرن بشئ مع صلاحيتها للسور لكون الحكم على الافراد القابلة للتعميم وضده وهي الممثلة نحو الحيوان انسان الحيوان ليس بقرس سميت مهولة لاهما الهامان السور مع صلاحيتها له ولا اعمال استعمالها في الادلة استغناء عنها بالجزئية لانها في محرتها أما إذا كان الموضوع كليا فغير صالح للسور لكون الحكم فيها ليس على الافراد القابلة للبل على نفس الماهية التي لا تعدد دفعها نحو الانسان

وعليه فأطلاق ذلك على السالبة انما هو اصطلاح (قول الناطم والثاني كلمة الخ) مراد به السالبة كالسور موضوعها جزئي فادخل الممثلة والمسورة ان السالبة والجزئية لا المسورة بكل والا فسد تنقيح كانه على ذلك الشارح آخر (قوله شخصامعينا) أي مشارابه الى معين محسوس وليس المراد ان مدلول الموضوع يكون شخصا فقط وتبع في التعبير بقوله معنا صاحب الجمل وهو أول من تصير السوروسى بقوله ان كان موضوعها جزئيا لأن عبارة الشارح تجعل ماعدا العلم من المعارف نحو هذا قائم وأنا كاتب مشاربها الى معين محسوس كما أشار الى ذلك الشارح فالتال ولو على القول بأنهم اوضعت كلمة واستعملت في معنى بخلاف ما للسوروسى لان عنده الجزئي الحقيقي مقصور على العلم وان غير العلم من المعارف وضع كليا وتبع الشارح في عبارته شخصامعينا يدى جدون في خبر بدنه فقال

وان أي الموضوع في الجملة • معنا هذا الشخص

(قوله المسبق تحقيقه الخ) أي من أن غير العلم من المعارف وضع جزئيا (قوله لكون الحكم فيها مخصوصا الخ) الاول أن يقول لان موضوعها شخص معين كاتنقذم الاعماله وأما ما ذكره هذا الشارح فهو وتعليل لتسميتها بخصوصة لتسميتها شخصية حال اليوسى سميت شخصية لان موضوعها شخص معين وبخصوصة لاختصاص حكمها الخ وانطلب في مثل هذا سهل (قوله أخفا من سور البلد) أشار به الى أن في الكلام استعارة وذلك أنه شبه اللفظ الذال على كية الافراد كما أو بعضها بالسور المحسوس المحيط بالبلد أو بعضه فاعلم الاطاعة بالاشياء واستعمل لفظه للتشبيه (قوله ويسمى أيضا بالمحصورة) سميت بذلك لحصر أفراد الموضوع فيها بأنها الشكل أو البعض (قوله نحو الحيوان انسان) فان قيل هذا المثال ونحوه لا يصلح أن يكون مثالا للممثلة وذلك أن المعارف بالان أرد به الماهية من حيث هي مع الحضور والذهني فالقضية شخصية كالمصدرية بعلم الجنس وان أرد به مهود خارجي فهي شخصية أيضا كالمصدرية بعلم الشخص وان أرد به الماهية في ضمن جميع الافراد فهي كية كالمسورة بكل وان أرد به الماهية في ضمن فردا لتتباين ثم بتفريضة فلا اعمال في كلام العرب فالجواب بان لا اعمال يتحقق بعض الحقيقة في ضمن الافراد بلا اعتبار تبعض فيها ولا يصح بل من حيث وجودها لا في ضمن جميع الافراد ولا في ضمن فرد معين بل من حيث كونها محتملة للسالبة والجزئية وهذا الوجه مذكور في الفتاوح فلا يقال انه وجه خامس لم يذكره وأيضا الاستغراق موقوف الى المقام والقضية بانتظار الياس في نفسها محتملة للسالبة والجزئية (قوله سميت مهولة لاهما) أي لان الاعمال في اللفظ معناه الترك وفي العرف ترك ادخال السور في القضية الصالحة (قوله لانها في محرتها) بيانه أن الحكم الثابت لافراد مطلقا

فروع الحيوان جنس فانها اسمى طبيعة لوقوع الحكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة وترك النظم
هذا القسم يتبع الغير لم يكونه ليس من القضايا المستعمله في العلوم فقبل التناظم والثاني أى الجملة وقدمها
على الشرطه لاجتماعها بمنزلة المفرد من المركب وقوله كلية فقد علم ان الكلية عندهم هى القضية المحكوم
فيها على كل فرد لكن لا يصح أن يكون هذا مرامه لان تعميمها الى الحدود ورويه بل ينفعه وانما مراده
بالكلية عام موضوعها كلى سور وآلاؤها قابليا بالخصوصية وان كان خلاف الاصطلاح وقوله والاول
أى التى موضوعها كلى اما سور وآلاؤها فالحق قوله . أقسامه أربعة حيث جرى .

(أما بكل أو بعض أو بلا . شئ وليس بعض أو شبهه)

قد علمت أن السور قسمان كلى وهو ما دل على تعميم الحكم لجميع الأفراد جزئى وهو ما دل على تعميمه
والقضية مع كل منهما عام وجبة أو بالية فلذا انقسم السور الى أربعة أقسام وقد ذكر أمثلتها فصور
الاجاب الكلى لفظ كل الا فرادى لا الجموعى والفظ جميع وما فى معناها محمول على نفس ذاتة الموت
وجميع ما سوى الله حادث ومن ذلك الال استغراقية نحو وخلق الانسان ضعيفا وسور السلب الكلى
لا شئ ولا واحد وما فى معناها محمول لا شئ من العالم بقديم ولا واحد من الحاضر ينفي عن الفاعل المختار
ومنه لاله الله ولا أحد غير من الله وما لا غير من غير وسور الاجاب الجزئى بعض وواحد وما فى
معناها ومنه النكر فى الاثبات مطلقا نحو بعض العصاة مغفورة وواحد من الايام عليهم الصلاة
والسلام شفع فى جميع الخلق والثاني من القضايا فى النار وغيره من العاصية بمشرون بالجنة وسور
السلب الجزئى ليس بعض وبعض ليس وليس كل محمول على بعض الناس بحاسب وبعض القليل ليس
بغفور وليس كل ميت تأكله الارض وما جميع الناس عوفين وفردوا بين هذا والافعال بأن ليس كل

أقسامه أربعة حيث جرى
(أما بكل أو بعض أو بلا
شئ وليس بعض أو شبهه
جاء)

مغفومهم المطابق لرفع الاجاب الكلى ويلزمه السلب الجزئى وهو سلب محمول على البعض والآخران

لما مات بل جمعها اول بعضها وأما ما كان خارجا عنه مبدقة قطعها وأما الكلية فجعلته لعلها فى قولها وترتبة
دون الكلية أخذها من مقتضى وطرحا لكسرك (قوله) لم يكونه ليس من القضايا المستعمله في العلوم) أى لان
المقصود من العلوم أحوال الموجودات المتأصلة والموجودات المتأصلة هى الأفراد والبيعة انما وجد
فى شئها فان قلت لم تعرض للخصوصية مع أنها ليست معتبرة فى العلوم اذ لا يصفى بها عن الأشخاص
قلت أجب عن ذلك بأن الخصوصية قد تقوم مقام الكلية فتنتج فى كبرى الشكل الاول كقولك هذا

(أ) قوله حدثه الشاغل
لأن المحنى كتب على
نسخة وقعت له من النظم
كذلك والافعاله النظم كما
ترى أقسامه أربعة فليعلم
كتبه معصمه

زيد ويزيد انسان بخلاف الطبيعة فعلا تنتج شيا فى كبرى الشكل الاول نحو زيد انسان والانسان
نوع اذ لا يصدق زيد نوع قاله السيد قول التناظم فأربع أقسامه الخ (أ) حذفه التناظم من أربعة وهو
عدد كورمه معدود وجائز بقوله وليس ضرورة (قوله) لفظ جميع وما فى معناها (أ) أى من كل
مادل على اثبات الحكم لكل فرد نحو جبال القوم طبيعة أوجيعة أو علمة أو طرا وكذا أو جاعون وسائر
الفاظ العموم كآل الاستغراقية (قوله) لا شئ ولا واحد وما فى معناها (أ) أى من كل مادل على عموم
السلب نحو لا انسان ولا أحد من كل نكرة وقت فى سياق التثنية وهى انما فى العموم وانما ظاهرة
فالاول اذا كانت مختصة بالتثنية نحو ما ياتى أحد أو مع من ظاهره نحو ما ياتى من غير أو منقذة نحو لا لاله
الاله ولا أحد غير من الله والثاني وهى ما اذا كانت ظاهرة فيه فتقبل عليه الاقرية وما لا ما اذا
كانت فى غير ما نحو ما ياتى رجل (قوله) ومنه النكر فى الاثبات مطلقا) أى مفردة كانت محمولة
رجل من أقصى المدينة بسى أو جاعا محمولا قال نسوة فى المدينة وقد تستعمل النكرة للتثنية فى العموم
مجازا كثيرا فى البتة نحو مرة ثخين من جرادة وقللا فى غير نحو علمت نفس ما قد تروى فى المقامات

بالهال ذال المعنى وبينه شرا . واللقين ما يقسم شرا

(قوله) رفع الاجاب الكلى ويلزمه الخ) بيانه انما اذ قلنا كل حيوان انسان كانه . وبوت الانسانية

بالعكس فان فهو معهما المطابق هو السلب الجزئي وبلزته همارفع الایجاب الكلّي قال السعدو التصديق أن ليس كل وليس بعض انما اعتبارا تخلص على نفس القضية راقعين لها فالاول رفع الایجاب الكلّي أي فيكون سلبا جزئيا لانه تنقض الایجاب الكلّي والثاني رفع الایجاب الجزئي أي فيكون سلبا كليا لانه تنقض الایجاب الجزئي وأن اعتبارا بالنسبة الى المجهول أي بأن أيديهما سلب المجهول عن الموضوع لا سلب القضية نفسها كما في الوجه الاول فالاول سلب كلّي والثاني سلب جزئي فكل منهما يكون كليا على تقدير وجوبه تعالى تقدير وانعقادا من أسوار الجزئية لان الجزئي صادق في ضمن الكلّي فأخذوا المحقق وتر كوا المشكوك والفرق بينهما ليس بعض وبعض ليس أن الاول قد يستعمل للسلب الكلّي نحو ليس بعض الحيوان بحجر لانه لا يعم شبه بالنكرة والنكرة في سباق التي تعم بخلاف الثاني فانه ليس في سباقه وقوله أو شبهه جلا عطف على ما قبله فأدبه أن الاسوار لا تنحصر في اللفاظ المذكورة بل هي وافي معناها كما تقدم فكل ما دل على التعميم فهو وسورا الكلية بأي لفظ كان فيدخل نحو جاء الناس كافة أو عامة أو أجمعون وهكذا في بقيتها

امكل فرد من أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان انما فانه في هذا ذلك الحكم أي ليست الانسانية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان هذا مدلوله المطابق وهو صادق بان تكون الانسانية ليست ثابتة لشي من افراده وهو السلب الكلّي أو تكون ثابتة لبعض منسلبه عن البعض وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي لانه ان السلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض وان انسلب عن البعض ونبت لبعض فقد انسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي لانه لا يمكن ان لا يعليه بالالتزام ولا شك أنه يحصل السلب الكلّي أيضا مع كافرنا انهم لم يعتبر وفيه بل اقتصر واعي السلب الجزئي أخذنا بالمحقيق وتر كوا المشكوك وما ذكره السعد في شرح التلخيص من ان استعمال ليس كل في السلب الجزئي انما هو كثر لا لازم بدليل والله لا يجب كل محال تخور فبأي تحقيقه ان شاء الله **(قوله فان فهو معهما المطابق هو السلب الجزئي)** أي لان معناهما سلب المجهول عن بعض أفراد الموضوع وبلزته همارفع الایجاب الكلّي لانه اذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتا لكل فرد بالضرورة **(قوله قال السعدو والتصديق)** أي به اعتراضا على الفرق المتقدم ولم يأت هذا الشارح بصدر كلام السعد فانه لما قدر الفرق الذي ذكره قال واقتل ان يقول كان ليس كل صريحة في رفع الایجاب الكلّي فكذلك ليس بعض صريح في رفع الایجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم في الصورتين والتصديق الخ **(قوله راقعين لها)** أي بمعنى انها ليست محققة في نفس الامر وليست موجودة **(قوله سلب كلّي)** لانه لانه على أن المجهول مسلوب عن كل فرد **(قوله سلب جزئي)** أي لانه لانه على أن المجهول مسلوب عن بعض الافراد وحينئذ فقد تم الفرق مقصلا **(قوله وانعقادا من أسوار الخ)** هذا جواب عن سؤال وهو لم كان من أسوار الجزئية مع كون كل منهما على تقدير كليا على تقدير جزئيا ومحط الجواب قوله لان الجزئي الخ **(قوله في ضمن الكلّي)** أي دون العكس **(قوله ليس بعض الحيوان بحجر)** أي لانه من أبعاضه بحجر **(قوله شبه بالنكرة)** الطلاق في محال التفصيل لانه في نحو ليس بعض الحيوان بحجر نكرة لانه شبه بالنكرة وفي مثال الشارح شبه بالنكرة **(قوله فانه ليس في سباقه)** هذا الفرق سلمه الشيخ الطيب وكذا الهلالي واعترضه شيخنا ابن منصور بان الضمير المأثري عليه واقع في سباقه بعض الانسان ليس بحجر ولا فرقة بين الضمير ومعه وهذا الاعتراض انما يتشبه على القول بان الضمير هنا نكرة وفيه خلاف أي في ضمير النكرة والحق انه معرفة وأين الضمير تابع لمعاده في عومه وخصوصه اذ لا يجاوز مفسره ومفسره شيء محصور لا يمكن التعميم فيه وما استدل به لا يثبت مدعا على تقدير بطلان هذا الفرق فيقال الفرق بينهما

وكأها موجة نسياله • فهي إذا إلى الثمن به

أى القسم الثاني وهي الحلية تنقسم إلى كالتى والخصية ومهادها الكلية ملو موضوعا على لاجزى دليل مقابلتها بالخصية ولا يصح جعله على الكلية المسدودة بكل لانه يتألف مع ما بعد من التقسيم اذ يصير الكلام الكلية تنقسم الى مسدود على مذهبها والى السور كليا وجريا ويرى فيلزم ان تكون الجزئية والمهد ملو ان أقسام الكلية بل قد يلزم ان الكلمة تنقسم الى نفسه الاسم وسور على غيره وهذا شئ لا يعقل بل الحلة أربعة أقسام كل قسم رأسه غير داخل في غيره وعلى الخصية والمهد والى الكلية والجزئية كلاهما موجهة أو سالبة فتنهى الى ثمانية فتلوا وباللغة من الإيهام ألف ذكر ومع الاختصار لوليت مثلا بعد قوله والثانى

شخصية هـ - سورة هـ : لكل آية من القرآن فسر.

ثم قرر وكاهه موجودة وماله والبث وما جلتا عليه الكفاية في كلامه فانظروا ان كان خوارجنا اصطلاحهم ومعجمهم في المعنى وبسببهم الكلام والاحتياج الى اصطلاحه الا انه يعني في كلامه شيء من التدخل حيث قسم الدوراني الى أربعة وذلك باعتبار الاحتياج والى البت والافهام وان فقط يدخلان في قوة وكاهه موجودة وسال بالان لا قال انه حاول ان يحصر الاسوار وحدها في أربعة وصغر القضايا وحدها ولا شيء فانه قلوا بالامعة من هذا الفعل ولا بعد البت الثاني

رسولہم بکل اربعہ و ما ۛ ضاہلہم لعنی فکن متہلہ

ثم يقول وكلها موصولة بالثبوت فصور الولاية الواجبة لكل وجب وما معناها كقولنا كل من هم متغير وجميع المتغيرات وسور
السالبة الكلية لا تأتي ولا واحد وما معناها شي لا شيء من الجرم مقدر ولا واحد من الجواهر نفي عن الفاعل وسور الاستيجاب الجزئي
بعض واحد وشي بعض الذات جرم واحد من الصفات عرض وسور السلب الجزئي ليس كل وبعض ليس وبس بعض نحو ليس كل
حيوان إنسانا وبعض الحيوان ليس بإنسان وليس بعض الحيوان إنسانا وقد يشتمل هذا (٣٠) على آخره على الكل كقولنا ليس

بعض الطيور ان يجرى اى لائم

من أرواحه ووالده في يوم

وهذا الاسم هو الثلاثة أركان

لا بد من أن تكون الحكمة وال...

عن يونس بن علي بن أبي الحكم عن أبيه

ای مجموع من حیث هو

4 (وكالها موحدة وباله • فهي اذا الى الثمان آية)

أشار به إلى التتبع أقسام القضايا المتقدمة لاقدم أربع أقسام شخصية ومهله وكاية وحرفه وبعضها
 ان بعض ايس يعمل في الاعياب العدولي بان كر الرابطة أو تنوي بعده وتبل السب نحو بعض
 اخرون أو هابس بانان خلاف ليس بعض تقدم السب فيه لفظا لا يعمل في الاعياب العدولي
 قول الناظم (كلها موحدة وسالة) عرق جانب الاعياب تسعة اسم المفعول وفي جانب السب تسعة

(١٦ - شرح السلم)

ان بعض ليس لانكونه القضية الاجزئية سالبة ولا تكون سالبة كلية وليس بعض فلتكون معه القضية سالبة كلية اذا قدم
 اعم الحكم في بعض الموضوع كما تافيل ليس بعض الانسان بحجر ايا ليس فرد من افراد حجر وقد تقدم فله السنوسي في شرح
 ايساغوي وانما هي القضا المال على التعميم والتبعض ورواها طبع جميع افراد وبعدها كما طاعة السور الحاشي على المدينة
 أو بعضه أهله يضاهي سور ورواها على جميعها وقال التفتازاني لما ذكر الاسوار كلها كتقدم هذا على دليل التنبيل واعتبار
 الا كقوله على دليل التبعين فان كل ما يفهم منه ان الحكم على الكل او على الاستفراغ والكل ام الاستفراغ والتكرار في سياق النفي
 التوبين كقوله عات نفس في الاناث ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك فمفهومه من هذه القضية اه هذا كذا لا ذكر السور
 واما الدليل كفي القضية ورواها لخالو القضية اما ان تكون سالبة كلية والجزئية ثم لا لأن كانت سالبة كلية مع هذه
 لاسمها ان السور والجزئية اعمي الكلمة الجزئية أولا وهما استعمال في الالة استغناعتها بالجزئية وان تكن القضية
 سالبة كلية وانما لم يعلم الحكم على ما صدق عليه الكل بل على مفهومه معبب طبيعة كقولنا الحيوان خشن والانسان
 نوع فالحكم كفي معالي الضميمة لا على الافراد التي تعرض اه الكلمة والجزئية اذ لا تنفي عن افراد الانسان نوع ولا تنفي عن افراد
 الحيوان جنس قال الشيخ السنوسي في شرح ايساغوي عن افعال تعرض الصف القضية الطبيعة لان عرضة ثم يذكر من القضايا
 ما تتركب منه الالة والطبيعة لا تستعمل في الالة والمهمة وان كانت يستغنى عنها بالجزئية لكن لما كانت في قوتها اسم ان تستعمل
 في الالة على انها مركبة فلذلك تعرض المألف وغيره ذكرها ويجعل اتمامها تعرض لذكر الطبيعة لروحها الالهة أو انخصصة

أقوله ويحتمل أنه اعلم بغير ذلك كـ الطبيعة فالخ) لكنه مردود لأن الطبيعة تنسب إلى الطبيعة وهي حقيقة من الحقائق والمهم إلى موضوعها أن أراد والتخصيص موضوعه لغير ذلك في الطبيعة موضوعها الحقيقة فهي مبنية على ما إذا كانت ترجع إليهما وقال أبو علي البرص في حاشيته على شرح المختصر وحكي عن القدماء أنهم نزلوا التسعة وأفعال الطبيعة كإفناء النصف وأورد عليهم الطبيعة

بناء على رأى من قال ذلك فيها اه ثم اعلم أن كل واحد من القضايا الثلاثية إما محصلة أو ماملة معدولة بالمجموع ست عشرة قضية من ثمر بثمانية في اثنين وحقيقة التحصيل أن يكون المحمول وهو ماملة الرابطة ليس سلبيا أو اعدول أن يكون سلبيا محذور بدو عالم فهذه موجبة محذورة ولا بدليس هو الم فيه سالب محصلة وان قلب بدو عالم أو بدليس هو لا عالم الأولى قضية موجبة معدولة والثانية سالبة معدولة وهذا كله باعتبار الفصل والمعدول في محولات القضايا وهو المعتبر عندهم كقائمه الخوفاي وغيره بحيث ان القضية انما تسمى معدولة تسمية مطلقة من غير تقييد اذا كانت معدولة المحمول سواء كان الموضوع معدولا أو معدولا أو ما اذا كان الموضوع معدولا فاما ما يقولون قضية معدولة الموضوع أو معدولة الطرفين بالتقييد لا بالطلاق وكذا في جانب التحصيل فقد قلنا محصيل أن أحدها العلم أننا أطلقوا المعدولة فإرادهم ما في طرف المحمول سلب وإذا أطلقوا المحصلة فإرادهم ما ليس في المعدول أصلا وليس المحصلة الطرفين والأقليل محصلة الموضوع أو المحمول قال الشيخ سيدي سعيد العقائبي في شرح الخوفاي ومن اصطلاحهم في هذا العلم أن الموضوع والمحمول الذي لا يكون حرف السلب جزأ منه به وجوده بار بمحصلا والذي يكون حرف السلب جزأ منه فيم يابسون عنه مامله معدولا يابسون القضية من هذا المعنى فيقولون محصلة الطرفين ومعدولة الطرفين ومحصلة الموضوع ومحصلة المحمول ومعدولة كل منهما هذا أقرب الاصطلاح اه وقال بعض الفضلاء في شرح إيساغوجي القضية المحصلة هي الوجودية والمعدولة ما ليس كذلك وصحت محصلة لكونها موجودة بمحل في المقصود وصحت الأخرى معدولة لكونها معدومة عدل ما عن الوجود ولا زمان عن أصل مدلوله الذي هو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فقبل في الموجبة المعدولة موجبة تغيير ماقتضيه أداة السلب الموجود في المثال محصلة الطرفين كل إنسان كاتب فهذه محصلة الطرفين أي طرفها هو جوديات ومثال محصلة الموضوع فقط كل إنسان هو لا كاتب فهذه قضية موجبة محصلة الطرف الأول لانه وجودي حكم عليه بأمر عدي ومثال محصلة (١٣٣) المحمول فقط كل لحيوان جاد فهذه موجبة أيضا محصلة المحمول

وهو المحكوم به لانه وجودي حكم على أمر عدي ومثال معدولة الطرفين كل إنسان هو لا كاتب فهذه قضية موجبة معدولة الطرفين أي حكمها بأمر عدي وهو مجموعها على أمر عدي فيسمى الإيجاب والسلب تصير ثمانية وأية أي راجعة وان ضمت اليها الطبيعية بقسمها صارت عشرة ولكن في كلامه ما أخيل له كره الإيجاب والسلب في أقسام الأمور اسم الفاعل لا نراعي في الإيجاب الإيقاع أي قضايا أوقع فيها الإيجاب وفي الثاني الدلالة على السلب فكما تسمى هي التي سلبت ولوعبر في الكل باسم الفاعل وأسم المعدول حصلت المتابعة غير إعرابي في اسم الفاعل الدلالة على الإيجاب والسلب والاثبات والتي وفي اسم المفعول كونهما أوقع فيها الإيجاب

وهو موضوعها وأوقفت تكون معدولة الموضوع فقط كقولنا كل لحيوان جاد فلا حدوان عدي حكم عليه بأمر قوله وجودي وقد تكون معدولة المحمول فقط أقولنا كل إنسان هو لا جاد فقولنا لا جاد أمر عدي حكمه على أمر وجودي وهذا كله ظاهر من أمثلة المحصلة ونما كرهنا بدو في الإيضاح واقعا سأل أبي شينانو بقل سعيًا ثم قال رحمه الله والقضية السالبة إذا كانت معدولة للمحمول لا بد فيها من حرف سلب أحد ههنا من أجزاء المحمول وبه صار المحمول معدوما ولا يخرجنا من المحمول وهو الذي يدل على قطع القضية بينه وبين الموضوع كقولنا الإنسان ليس غير كاتب فهذه قضية سالبة محصلة الموضوع وهو الإنسان معدولة المحمول وهو غير كاتب وانقلب يدل على سلب هذا الأمر العدي وهو غير كاتب عن الأمر الوجودي وهو الإنسان ومثالها في الحروف لاني من جناب فقد اجمع فيه حرفا سلب أحدهما حرز من المحمول وحرف لا والآخر من لاني المثال على سلب هذا الأمر العدي عن أمر وجودي وهو الموضوع اه واعلم أن حرف السلب المتأخر في الرابطة وهو حرز من المحمول كرازي من زيدان الرابطة تسمى بين الطرفين فمتأخرهما محمول وان تقدم صافات

واجب وجوئها أنها داخل في الشخصية لأن نفس الماهية من حيثياتها صورة جامعة لشخصية والجميع المحصورات موضوعها نظري هذا الاعتبار الثاني أنها داخل في الماهية من جهة أنه حكم على أهل بيان كلياته ورد بانهم جعلوا الماهية في قوة الجريسة وهذا لا تصدق جريسته إذ ليس بعض من أفراد الإنسان نوعا الثالث أن المعتبر تقسيم القضية المعتبرة في العلوم وهذه خارجة عن ذلك والغرض من اعتبارها عن مشاركتها الكيفية الحكم على الأفراد لانها أقل لاجل ذلك شروع التأخر في القضية وقد حصل لنا محاذ كراتان في الطبيعة ثلاثة مذهب كونه شخصية ومهله وكونها واسطة وهو المشهور والمصنف يميل أنه اغتار كماله لخواها في الشخصية والماهية على رأى من يقول به

فلا يس بين الواجبة المعدولة والسالبة المحصلة إذا كانتا لا يتبعين أي ذكرتهما كل من الموضوع والمحمول والرابطة وأما إذا كانتا
 متابعتين فلا فرق بينهما إلا بما يقع في تقديم حرف السلب وأتبعه في هذا الكلام أو من عرف بينهما ما يذهب إليه وكذا من اعترض اصطلاح
 على تخصيص بعض الألفاظ بالاجتناب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة غير لغة العرب باللفظة ليس بالسلب فالة السنوسي
 في شرح معاني ابن عرفة قال الشيخ أبو إسحاق السامري قال لنا الشيخ القاضي أبو عبد الله المغربي إن أهل المنطق وغيرهم يزعمون أن
 الأسماء المعدولة لا تكون جدي في كلام العرب سوى موجودة في القرآن كقوله تعالى لا تارسل ولا بكرعوان بينك قال فانزع
 زاعم أنه على حذف المنشد وبحثنا على الجملة وقد رزقنا في فارض ولا هي بكر قبل أن نبلغ ذلك فإلهام في قوله تعالى لا تارسل ولا
 غريبة فمنع أن الاسم المعدول موجود في فصيح الكلام

(والأول الموضوع في الجملة • والآخر المحمول بالسوية)

يعني بالأول المحكوم عليه سواء ذكر أو لا يجوز يد كتاب أو آخر المحمولى (١٣٣) درهم ولوطر وجار يدو يعني

بالآخر المحكوم به سواء

قدم أيضاً وآخر وانما معنى

اللفظ الدال على الأول

موضوعاً لا لما حكته عليه

سرتنا كما تناوضناه لأن

يحمل عليه الحكم وسعى

الآخر نحو لا تارسلنا دفع

على الموضوع قد درك أن

الموضوع حاصله ثم إن

ذكرت الرابطة بين المحمول

والموضوع سميت القضية

ثلاثة لاشتغالها على ثلاثة

أطراف نحو زيد هو كاتب

فزيد موضوع القضية

والضمير هو الرابطة وكانت

محمولة أمان لم تذكر الرابطة

سميت القضية ثمانية لأنها

من حيزين موضوع ومحمول

ولتشكل غير واحد كون

لفظ هو رابطة لأنه مبتدأ

خبره كاتب والمجموع قضية

قوله (والأول الموضوع في الجملة • والآخر المحمول بالسوية)

ذكر القضية الجملة طرفين الأول الموضوع وهو المحكوم عليه مقدم أو أخر من موضوعه لأنه تخيل فيه

كالشيء وضع أي نصب ليحمل عليه شيء أو الثاني المحمول وهو المحكوم به مقدم أو أخر من محموله لأنه

تخيل فيه كل شيء جسم فوق الموضوع وإعراق الجملة مركبة في الحقيقة من أربعة أجزاء هي

الطرفان والثالث النسبة المحكومة وهي كون الشيء تابعتاً للشيء أو غير ثابتة والرابع الحكم وهو اندراك

أن النسبة واقعة أو ليست الواقعة أو تتناول هو الارتفاع والانزاع ويسمى اللفظ الدال على الحكم رابطة

تسمية لفظ باسم المدلول إذ الحكم في الحقيقة هو رابط بين الطرفين ويسمى الحكم أيضاً نسبة

أو السلب لكن ما جرى عليه هو الجارية على الالفة قول التائيم (والأول الموضوع) البيت (قوله

النسبة المحكومة) قيد هذا ما حكته احتراماً عن المادة وعن النسبة التي هي عبارة عن الحكم وفيه

إشعار بأن النسبة فقط مشتركة بين النسبة المادية وبين النسبة المعنوية ما في نفس الأمر من الارتفاع

أو الانزاع وبين السالبة وهي الخاصة عندنا كما باعتبار ما يقتضيه العقل من الارتفاع والارتفاع

وقد ثبت اتفاقان وقد ثبتا فلان بأن تكون أحداهما موقوعاً والأخرى لا موقوعاً وبين الحكم الذي هو ثابت

شيء إلى أو انتفاءه عنه كما إذا كان ذلك انشراح بعد وقوعه ويسمى الحكم أيضاً نسبة (قوله والرابع

الحكم) عبرة ببعضهم بالمثل (قوله أو تقول هو الارتفاع) فيه إشارة إلى الخلاف في مدلول الحكم

وصدر عما هو الحق من أن الحكم هو ادراك أي ادعاء أو قول بالنسبة المحكومة فيكون من مفعولات

الكيف كما تقدم وأما بقوله أو تقول إلى أن الحكم قبل على مقبل وتقديم التصديق خلافه وإن

الفائل باعتبار نظائر الألفاظ (قوله أو يسمى اللفظ الدال على الحكم رابطة) هي بمثابة رابط المحمول

بالموضوع تسمية لفظ المدلول في عبارة الشارع أوضح من تعيين القادري بالنسبة حيث قال

وما جرى بينهما من نسبة • فلفظهما سمى بالرابطة

وكذا من قول السنوسي في التفسير ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما رابطة لأنه من المصاد

حالة محمولة على زيد أو الرابطة لا تكون محمولا ولا حراً من المحمول إذ موضوعه الطبيعي إن تكون قبل المحمول بينه وبين الموضوع

قال ابن واصل في شرح جدول الخواص التي تنسج بالرابطة موجودة في كثير من اللغات وخصوصاً في اللغة الفارسية وأما اللغة العربية

فالأكثر عدم الاتساق فيها فإلزامهم بـ رواتها بالرابطة الأعراب وما يتبعه بعضهم من لفظة هو في راجع هو كاتب فالتحقق أن

لفظة هو ليست رابطة بل هي مبتدأ خبره كاتب قال وقد استغنى لغة العرب والمنطق لا يلزمه البحث في خصوص اللغات وإنما ذكر

(قوله فلا يس بين الواجبة المعدولة) بيان أن الماس قول قولكم زيد هو عالم معناه حاصل وفولكم زيد ليس هو

عالم معناه أنثى عنه العدل وذلك يعني كونه ما لا قد اتحد معناه ما وحوايه كان لا يفرق بينهما من وجهين أحدهما

لفظي وهو أن تقدم السلب على الرابطة تعني محمولة زماناً آخره في معدولة الثاني أنه معنوي وهو أن السالبة المحصورة أعين

من الواجبة المعدولة فإن انتفاء العلم في المحصلة يصدق بالمثل وبجمله الموت فلا يكون باهلاً فلا يكون عالماً ٤١

أما كتاباهم الفاتح وبني ماسر فيه بلطف دال على النسبة ثلاثا وما لم ينصرف فيه بذلك ثانيا ونحن نجعل مثال لفظة الرابطة لفظة هو ولا بد أن نذكر أن هذا اصطلاح العرب أولا (١٣٤) اه وهو بيان عرفة وغيره ونحوه بالتفتيز إلى أن في شرح النسبة قال وقد

قال السعد إذا تعقدت ازيدا والكتاب والسبب أي مفهوم كونه ثابتا له أو غير ثابت لم تحصل القضية كالحصول الشاكر والمتوهم من قائم بعقول الطرفين والنسبة بين مامن غير حكم حتى إذا زال الشاكر واعتقد الدهن أن النسبة واقعة وأوليت واقعة أعني أن المحمول ثابت الموضوع أوليت ثابتة حصلت قضية ولهذا قال الشيخ ابن مينا ليس مجموع معاني القضية بمعنى الموضوع والمحمول بل يحتاج إلى أن يعتقد الدهن مع حذف النسبة بين المتغيرين بما يجب أوليت فالأجزاء في التحقيق أربعة لكنه لم يتعرض للنسبة التي هي مورد الإعجاب والسبب لا تدبرها تحت النسبة التي ترتبط بالمحمول بالموضوع أعني الحكم وإدراك أن النسبة واقعة وأوليت واقعة ولهذا اعتقدوا في اللفاظ على ثلاثة لأن الرابطة التي على الحكم دالة على تلك النسبة اه وهو رد قول من قال أن الحكم ليس جزءا من القضية وإنما هو وصف لها كمورد أيضا بأن الرابطة موضوعة وهي جزء من القضية ثم هذه الرابطة أعقاب تركها في اللغة العربية استغناء عما بالاعراب والاقتران بين الطرفين وقد يحتاج النسبة الحكمية التي هي مورد الإعجاب والسبب وليس كذلك وإنما المراد النسبة التي هي الحكم أي إدراك أن النسبة واقعة لا أن لا تحقق القضية بالاعراب كما ينسحق وقد ينبع الشارح في تفسيره شيئا سيدي جردون في خبره فقال

وما على الحكم بدل رابطة • وهي تحول مع ذين رابطة

(قوله قال السعد) يعني في شرح النسبة بدل على ذلك قوله بعد ذلك أنه يتعرض لأن المراد به صاحب النسبة (قوله ولهذا اقتصر وافي اللفاظ على ثلاثة) أي مبدل على الموضوع والمحمول والحكم ولا يصح قولنا أن اللفظ النسبة مخصوص بها (قوله وهو رد قول من قال) أي بعد كراهة عن السعد ويجعلهم الرابطة جزءا من القضية مع أنه دالة بالمطابقة على الابتاع والانتزاع الذي ومعنى الحكم برد قول من قال أن الحكم الخ لا يكون اللفظ جزءا من القضية إلا إذا كان معناه جزءا من معناها (قوله الغالب تركها) مفهوم الغالب أنه قد يحتاج التناقض كره (وهي في لغة العرب ضمير الفصل نحو زيد هو العالم) فلو لا الضمير لزمهم أن العالم صفة زيد لا محكوم به عليه ولا شأن ضمير الفصل لا يوجد في كلامهم في كل محل وإنما يكون بين جزأى الاشتداد إذا كانا معرفتين أو نكرتين كعرفتين في امتناع لحاق ال وما أفهمه كلام هذا الشارح من أن ضمير الفصل موضوع للربط في اللغة العربية حيث تكون الموضوع سالحة والامتداد واكتفى رابطة الأعراب والذي صرح به التفتيز في حواشي الكشاف أن ضمير الفصل له فوائد ثلاثة أحصره الفصل والربط وكذا العقابي صرح بذلك بل الظاهر من كلام السنوسي أن العرب وضعت الضمير للربط وإن لم يكن الموضوع موضع ضمير فصل وبصرح ابن مينا والذي حرمه جماعة كان واصل في شرح الأصل واللفظ في شرح النسبة واللفظ في شرح النسبة أن العرب لم تضع للربط لفظا أصلا استفاد رابطة الأعراب أي حركة الأعراب أو ما يقوم مقامها من غير وفيل حر كره الرفع تحقضا وتغدير الأعراب لا بد من دليل على سبيل التعداد بل يفهم منه الربط والاستدواز قلنا زيدنا بالرفع فهم ذلك ثم قال رابطة هي الحركة الأعرابية فقط قال ابن واصل ضمير الفصل ليس رابطة وإن اعتقد بعضهم أنه رابطة وإنما هي في نحو زيد هو العالم فصلين كون الكتاب صفتين كونه ضميرا وما ذكره لأم من أن العرب لم تضع للربط لفظا واللفظ صوابه سيدي الطيب واستظهره شيخنا ابن منصور وبه يكون كلامهم جاريا على أسلوب واحد (قوله في لغة العربية) لافي غيرهم من لغة اليونان والعجم فلم يهاضروا بها في لغتهم بل تروى في كل

كتب تأملا في حل هذا الاشكال حتى وجدت في كتاب اللفاظ والحرروف للصادق الحقني أن سمر الفارابي ما دل على أن ليس مرادهم أن لفظة هو موضوع في لغة العرب للربط وإنما سمعته من عندهم لذلك بل المراد أن الفلاسفة نقلوا هذه اللفظة قال فيما انتقلت النافذة إلى العرب واحتاجوا إلى لفظة تقوم مقام هذين في الفارسية ونسبت في اليونانية وهي التي تدل على ربط المحمول بالموضوع ولم يجدوا في العربية في أول وضعها اللفظ يقوم مقام ذلك التوافق في لغة العرب ما يجمع لونه يقوم مقامه حيث وثقت فأختار بعنهم لفظة ولا نها قد تسهل كتابة كافي فواتها هو بفعل انظر غنمه وقال الشيخ السنوسي في شرح ابن باغوجي أهل المصنف ترك قسم الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع الفئات وإنما يلزم ذكرها في الفرس ولهذا المعنى ترك أيضا بيان الجاهة وهي كيفية النسبة من ضمير وزود واما وفتاها وما يسمى القضية فثبتت موجهة اه ولذا ترك القضية المخترعة وهي أن

تقرن لفظ المورد بالمحمول وسيت مخرقة لانحراف المورد عن محله وهو الموضوع ونحوه للعدم والقضايا الالهة المخرقة تنسب إلى نحو مائة قضية قال بعض الفضلاء ولا طائل بمحتج وإنما ذكر كراهة تدريس الطلبة وأما خلافا فكلهم

اليهم اقتض كره ولهذا علم قاصر النائم على ذكر الطرفين وهي في لغة العرب ضمير الفصل نحو
 زيد هو العالم وليس عائدا الى ما قبله اذ ليس باسم وانما هو حرف جي عمل في غير هو وان ما بعده
 محكوم به على ما قبله لاصفة له وقد توسع المتناقصون فاستعملوا لفظة هو بين الطرفين لانه على
 الحكم وان لم يكن الموضوع صاحب الضمير الفصل نحو زيد هو كاتب واما غير العرب فلم يفهم اللفاظ آخر
 تكون رابطة وتسمى الشخصية عند حذف الرابطة ثنائية ويندز كره ثنائية ﴿ تنبيهات في الاول
 المقصود من الموضوع مصدوقه أي افراده بديل قبول السور الاطعية في تصديده فيها مفهومه
 والمراد من المحمول مفهومه لاصدوقه هذا هو المعروف والمتعين خلافا لما في شرح المختصر والعنوان
 هو وصف الموضوع ومفهومه سواء كان تمام ماهية افراده نحو كل انسان حيوان أو جزأها نحو كل
 حيوان جسم أو أجزاها نحو كل ضاحك انسان

موضع شبهه سواء كرت أو لم تذكّر (قوله وانما هو حرف الخ) أي بطريق المحصور رد على الخليل
 القائل بأنه اسم ونسب أبو حيوان في الارتشاف القول بترقيته ذلك كثر وصحبه ابن عبد شور وذلك لانه
 موضوع لكل نسبة مخصوصة غير مقصودة ذاتها بل تتعلق بغير الطرفين وهذا معنى الحرف وعلى
 القول بأنه اسم جي السعدوق في المطول لانه أي ضمير الفصل في المعنى عبارة عنه أي عن المستند
 اليه وفي اللفظ مطابق له أي في الغيبة والحضور والافراد والتعدد كبر وفروعهما وأما على قول الجمهور
 فلا هو عبارة عنه ولاه منسوبة ومجته ضمير باعتبار الصورة فقط (قوله واما غير العرب فلم يفهم اللفاظ آخر
 الخ) المستعمل عند الفلاسفة أصالة في الربط هبت في الفارسية واسم في اليونانية ولما احتاج
 الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية أول الوضع لتفاني يقوم مقام ذلك القبول في لغة العرب لفظا فقلوبه
 الى ذلك فاختر بعضهم لفظة هؤلاء ثم اختلفوا في بعض الامكنة التي تشمل فيها لفظة هبت كافي
 قولنا هذا هو زيد وهذا هو الشاعر (قوله مصدوقه أي افراده) علم ان اللفاظ المستعملة عندهم
 هناك المصدق والمصدق والذات وكما يعني واحد أي الافراد التي يصدق عليها الشيء فهو صدوق
 الموضوع وما صدق عليه وذاته افراده كزيد وعمر في كل انسان كاتب والمصدق بعضهم يصدق به
 ساكن الصاد محو عنه الساكنان على غير هذا الجمع وبعضهم يصدق به وهو متقول من ما الموصولة
 الالمانية وصانها اذا صدق عليه الشيء (قوله بديل قبول السور) وهو قد بدأ بانسان في قولنا
 كل انسان حيوان الحقيقة فمن حيث هي أعمى المفهوم الذي هو الحيوان الناطق لم يصح دخول كل
 عليه اذ الحقيقة من حيث هي شيء واحد لا تعدد فيه ويلزم ابشأن لا يصدق كل انسان شخص (قوله
 والمراد من المحمول مفهومه) أي لا تالو اوردنا المصدق طالما ان يكون مصدوقه غير مصدوق الموضوع
 فيبطل الجمل لا كذب لان افراد الحيوان في قولنا كل انسان حيوان مباشرة لا افراد الانسان لصدقه
 بأفراد الانسان وغيره من السماوات وان كان مصدوقه هو مصدوق الموضوع لم انتفاء الفائدة في الجمل
 فاذا أردنا بانسان في قولنا كل كاتب انسان زيد وعمر وضوهم اسرنا قلنا زيد وعمر وخالد وضوهم هم
 زيد وعمر وخالد وضوهم وذلك لخالف عن الفائدة (قوله خلافا لما في شرح المختصر) أي حيث
 قال الموضوع بحيث لا يربيع مفهومات الاول ذاته وحقيقته الثاني افراده الثالث الموصوف
 به الرابع مصدق عليه من غير اعتبار احدهم او ثلثها فيه من الفساد وذلك انما أطلق في الثبات على
 الحقيقة والمعروف في هذا المقام اطلاعا على الافراد وايضا فان قوله الثالث الموصوف به تكرار اربع
 مائة اذ عو عنه اذ الموصوف بالانسانية في قولنا الانسان حيوان مثلا افراده (قوله والعنوان
 هو وصف الموضوع ومفهومه) لولا وصفه وم الموضوع هو وصفه وعنوانه لكن انساب وأشار
 الشارح بهذا الكلام الى أن وصف الموضوع وعنوانه ومفهومه اللفاظ تشمل عندهم هنا وهي معنى

والحق أن كيفية صدقه على أفراد عند الإطلاق بالفعل كما يشقوله ابن سينا بالامكان كما يشقوله الفارابي إذا
الاول هو الذي يشهده الاستعمال في لغة العرب

واحد وهو حقيقة الشيء بمذلوله المطابق وإن العنوان يكون عاماً ما عدا الذات ويكون جزأها ويكون
خارجاً عنها وهو إنسان في المثال الاول ومنه يوم حيوان في الثاني ومنه يوم ضاحك في الثالث هو
المسمى بعنوان الموضوع والأفراد التي صدق عليها هذا العنوان هي المسماة ذات الموضوع وهي
المفهوم ومنه عنوان الانفراد تعرف به كما يعرف الكتاب بعنوانه فالجزم عليه هو الأفراد لأن حيث
كون مفهوم الموضوع حقيقة أو الانطرح كل ضاحك إنسان ولا من حيث كونه صفة عارضة لها والا
نخرج كل إنسان حيوان بل من حيث كونه صادقا عليه افتسكون جزئياته سواء كان حقيقة أم
أوجز حقيقة أو وصفها (قوله كيفية صدقه على أفراد الخ) اعلم أن وصف المحمول هو محط
النقد واليه ينصرف التصديق والتكذيب وغير ذلك من لوازم الخبر كالمطابقة وعدمه أو ضرورة
النسبة وغيره من سائر الجهات ووصف الموضوع وإن كان خارجاً عن التصديق إلا أنهم لم يملوا على
الجليل اختصاراً في كيفية صدقه على أفراد على أنه أقوال بالفعل أو بالامكان أو هو تابع لوصف
المحمول في فعلية وامتكانه (قوله بالفعل كما يشقوله ابن سينا) المراد بالفعل على القول باعتبار اتصاف
الغائب بالعنوان حقيقة من غير تعرض لكون ذلك الاتصاف واجباً بالضرورة أو غير ذلك دائماً أو غيره
فإذا قلنا مثلاً كل أبيض جسم دخل فيه الزنجي على القول بالامكان لا مكان اتصافه بالبياض ولم يدخل
فيه على القول باعتبار الفعل لأنه لم يشف به خارجاً وليس المراد بالفعل حصوله فرضاً خارجاً حتى يدخل
الزنجي في قولنا كل أبيض جسم إن فرضه الذهن أبيض كذكره السعد إذا الأول هو الذي يشهده
استعمال العرب قاله الهلالي وتبعه ابن سينا على هذا القول المتأخرون فهو قول الأكثر وابن سينا هو
الرئيس الفاضل المشهور المعروف بالشيخ في السنة القوم إذا أطلق وهو أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا
يكسر الملهمة فنه من تحت فون فألف مقصورة له التاكيف المشهورة في مبدآن سنة ثمان
وعشرين وأربع مائة (قوله لا بالامكان) المراد به ما يقابل الامتناع فيصدق بالفعل وليس المراد به
ما يقابل الفعل وهو القوة وينبئ عليه ما يدخل النطقة في الانسان إذا قلنا كل إنسان حيوان إذا أراد
بالامكان القوة لأن النطقة إنسان بالقوة دون ما إذا أردنا به ما هو أعم من الفعل إذ يتبع اتصاف النطقة
بالانسانية فدخلت داخل في الموضوع اذ ليست انساناً بالامكان الذي هو أعم من الفعل وحاصل ما تقدم
أننا إذا قلنا مثلاً كل كتاب ضاحك فعلى قول ابن سينا معناه كل شخص متصف بالكتابة بالفعل ماضياً
أو حالياً أو آتياً فهو ضاحك وعلى قول الفارابي يكون معناه كل فرد يمكن اتصافه بالكتابة ماضياً أو حالياً
أو آتياً على القول الثالث وهو مفيد ابن رشد تكون جهة صدق الكاتب على الأفراد كجهة صدق
الضاحك فإن أردت أنه ضاحك بالفعل فالمراد بالموضوع الكاتب بالفعل وإن أردت أنه ضاحك
بالامكان فالمراد بالكاتب من يمكن اتصافه بالكتابة هذا عند الإطلاق فإن قد نعو كل كاتب بالفعل
فهو كذا فلا نزاع (قوله يشهده الاستعمال) أي كقوله تعالى والساير والسايرة فافطعوا الزانية
والزاني فأجلدوا أي كل من ثبت له السرقة والزنا بالفعل والا أمر بقطع يد كل إنسان لا مكان سرقة
وجلد كل لا مكان زنا واعترض بعض المحققين ترجيحهم القول بالفعل ثم قد بان الامكان المراد به ما هو
أعم من الفعل إذ المراد بالامكان العام المعدود في مواد القضاء وهو الامكان في نفس الامر أي كون
الشيء غير متعقد صدق بالفعل وهو ما صدق الاخص صدق الأعم فكلام الفارابي صادق بالاتساق
لكن الشارح أشار إلى ترجيح مذهب الشيخ الذي يفرض الاتصاف بالفعل بان الاستعمال أعجاباً على

وعلى كل فتارة بقصد الموضوع الأفراد الموجودة في أحد الازمنة وتسمى القضية حينئذ خارجية وتارة بقصد مبادئها أو بشمل المقدرة في الزمن وتسمى القضية حينئذ حقة وكل منهما أربعة أقسام موجبة وسالبة كلية وجزئية وبذلك تكون النسب بينها ست عشرة نسبة انظرها في المختصر

ذلك فلا حاجة الى اعتبار الامكان العام (قوله وعلى كل فتارة الخ) أشار به هذا الى رد ما قيل ان القضية الخارجية لا تأتي على مذهب افارابي القائل بالامكان في صدق العنوان لانهم اعتبروا في الخارجية الوجود خارجا وذلك يستلزم الصدق بالفعل ووجه الرد ان الخلاف بينهم في صدق العنوان على الأفراد سواء اعتبرنا وجودها في الخارج أو في التقدير ولا يلزم من اعتبار وجود الأفراد خارجا أن يصدق عليها العنوان بالفعل كما زعمه القائل (قوله الموجود في أحد الازمنة) أي كقولنا كل مؤمن فهو عاقل صدق في الجنة أي كل من وجد من المؤمنين أو يوجد في الجنة (قوله وتسمى القضية حينئذ خارجية) أي لان الأفراد المحكوم عليهم في الخارجية وذلك أنك إذا قلت كل كاتب انسان فاعني كل فرد صدق عليه الكاتب بالفعل في الخارج بأن وجد الآن أو قبل أو يوجد وحرادنا الصدق التقديري لا الحكمي أي تقييد المحكوم عليه بأنه موجود لا الحكم بأنه موجود فإذا قلنا كل رياضون يكون معناه كل فرد يصدق عليه اسم الرياضي في الخارج بأن يكون موه وفي الخارج بالرياضية فهو محكوم عليه بالاولوية ولا يقتضي ذلك أن يكون ثم في الخارج أثبت في الرياضية بالفعل والا كانت السالبة مقتضية لوجود الموضوع فلا يصح ما تقر من أنه لا تقتضي وجود الموضوع (قوله مبادئها أو بشمل المقدرة في الزمن) مثلا كأن ترد بقولك كل مؤمن يختلف في الجنة كل من لو قدر وجوده فكان مؤمنا جرى في علم الله وإرادته أن يوجد أو لا يوجد فهو يختلف في الجنة (قوله ست عشرة نسبة) حاصلها أن المحصورات أربع كما ذكرنا خارج وكل من هذه الأربع تنظر مع غيرها ثلث ست عشرة من ضرب أربع في أربع فان اتفق كدها أو كلفها بأن كانتا كلتيهما موجبتين أو سالبتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين ففيه أربع صور وان اختلفا في الإك والكيف أو في أحدهما كانتا في عشرة صورة وقد وضع اليربوسي رحمه الله جدولاً يضبط هذه النسب هذه الصورة

| الحقيقية الخارجية | كلية موجبة | جزئية سالبة | كلية سالبة | جزئية موجبة |
|-------------------|------------|-------------|--------------|-------------------|
| كلية موجبة | العموم - | من وجبه | المباينة | الحقيقية العموم - |
| جزئية سالبة | العموم - | من وجبه | الحقيقية أخص | العموم من وجبه |
| كلية سالبة | العموم - | من وجبه | الحقيقية أخص | العموم من وجبه |
| جزئية موجبة | العموم - | من وجبه | المباينة | الحقيقية العموم - |

وجه العمل به ان تأخذ قضية ما من القضايا المكتوبة في طول الجدول وهي الخارجية الأربع مع قضية ما من القضايا المكتوبة في عرضه وهي الحقيقيات الأربع وتنظر حيث التقاطع بينهما فبذلك

(الثاني) قال الشيخ السنوسي في شرح ايساغوجي لعزل المصنف اغتركت تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع المقالات وانما ياترئذ كرها الفرس وله - هذا المعنى ايضا ترئذ بيان الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية نسبة القضية التي هي الضرورة ومقابلها الامكان والدوام ومقابلها الاطلاق فان هذه الكيفية لا بد منها لكل نسبة في نفس الامر وتسمى بالنسبة الى ما في نفس الامر مادة فان صرح بها اللفظ الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان بالضرورة بمعنى ذلك اللفظ الدال على ما هو قولنا بالضرورة جهة وسميت القضية انذاك موجبة اه والمراد بالضرورة وجوب النسبة بالعقل ولو نظر بالمراد بالامكان كون النسبة غير محتنة والدوام استمرار النسبة

المناسبة مثلا اذا اخذت اولى الطوليات وهي الكاية الموجبة الخارجية مع اولى العرضيات وهي السكاية الموجبة الحقيقية ونظر ترتيب التقاطع وجدت فيه الموعوم من وجه وهو النسبة بينهما وهكذا في ماثرها وامثلة ذلك وتوجهه بنظر في حاشية اليوسى لكني اذكر امثالا واحدا له ينشرح صدرك لنظر ما بقي فاذا كانتا معاموجبتين فينبغي ما عوم من وجه يصدقان معا في نحو كل انسان حيوان وتنفر داخلية في نحو كل عناء طائر من كل ممكن معدوم وقع فيه الحكيم باعتبار فرض الوجود لا باعتبار الوجود وتنفر الخارجية حيث يكون الموعوم نايبا لجميع الافراد الخارجية دون القدرة كالقوة ضلت له يوجد ولا يوجد في الخارج من انواع اللون الا السوداء فيصدق بالاعتبار الخارجي كل لون سوادا لا باعتبار الحقيقي والحق الجزئية (قوله التي هي الضرورة ومقابلها الخ) انما انحصرت انواع الكيفية في الامور الاربع لان الكيفية اما ضرورية ولا ضرورية في الامكان العام لان الضرورة هي ما لا يجوز العقل خلافه ومقابلها ما يجوز العقل خلافه وهو الامكان فتقابلان في المساوي. لتتقضى فاصح الاحتصار بعدم وجود ثالث واما في الاخيرين فلان الدوام بمقابلها لا دوام وهو اطلاق (قوله لكل نسبة) مراد النسبة الحكمية التي هي مورد الاحتجاب والسلب وهي ثبوت الشيء للشيء او انتفاءه عنه لا المادية والاحكام لما تقدم ان النسبة تطلق بالاشتراك على ما ذكر ومعنى كلامه ان هذه النسبة لا بد لها من كيفية تتكيف بها في نفس الامر أي صفه تتصف بها بحسب الواقع وقد اشار له هذا المعنى شيخنا سيدي جدون فقال

لا بد ان نسبة من ضرورة ينظر نكسبون او ضرورة

أوشدها الامكان ثم الاطلاق * أوشدها الدوام ذات الاطلاق

ندى ادى اصطلاحهم موجهه * ان كلمة كانت لها موجهه

أي مدلولها عليها (قوله مادة) أي مادة القضية كما تسمى أيضا عنصرها (قوله وسميت القضية انذاك موجبة) كما انها تسمى عند تركه منها معرفة وان كانت في نفس الامر لا تخرج عن معنى الجهة وهي حيث تتخذ في جميع الجهات الآن الجهة التي جعلها الحساكم بالنسبة دالة على المادة تارة تكون موافقة للمادة في نفس الامر فتكون القضية صادقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل جسم مضرر بالامكان الخاص وتارة تكون مخالفة لها فتكون القضية كاذبة كالجو جعلت الضرورة جهة لان الثاني والامكان الخاص جهة لا لاول وبهذا يقال اذا كانت الجهة دالة على المادى وهي الكيفية التي في نفس الامر فتكون كل انسان حيوان بالامكان الخاص لانكون موجبة لانها ليست دالة على ما في نفس الامر بل على خلافه (قوله وجوب النسبة بالعقل) أي سواء كانت ايجابية أو سلبية ضرورية أو نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو نظرا بنحو العالم حادث بالضرورة وليس العالم بدو بالضرورة (قوله كون النسبة غير محتنة) يعني نسبة الموعوم للوضع ايجابية كانت أو سلبية نحو كل انسان كاتب بالامكان (قوله والله لم استمرار النسبة) أي استمرار نسبة الموعوم للوضع بدوام ذات

والإطلاق ثبوت المحمول للموضوع بالفعل أو نفيه عنه كذلك والمراد عقابلية الامكان للضرورة انه، قالها
في نقض قضيتها نحو قولنا انسان حيوان بالضرورة ونقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان ونكدا
الاطلاق يقابل الدوام في نقض قضيته والافلاامكان اعم من الضر وتو الاطلاق اعم من الدوام
والاعم بجماع الاخص ولا يقابله ثم لما كانت الانواع الاربعة تنفع مطلقة ومقيدة وقيد هابتدوع الى
انواع بلغت على ما في المختصر الى تسع عشرة قضية انظر هافيه

الموضوع ايجاباً وسلباً نحو كل كافر مذب في الاخرة دائماً (قوله والاطلاق ثبوت المحمول لموضوع
بالفعل) مثاله كل انسان فهو ميت بالاطلاق العام فان قيل الاطلاق في الاصل عدم التقييد بجهة
من الجهات فلا ينبغي عدده في الموجهات فالجواب انهم اصططحو على تخصيص اسم المطلقة بما كانت
نسبتة افعلية لتبادر الفعل الى الفهن عند الاطلاق دون الامكان فالتعليه كيفية زائدة على نفس النسبة
لان النسبة اعم من ان تكون بالفعل أو بالامكان فليس المراد بالاطلاق عدم التقييد حتى يرد ما ذكر
(قوله والمراد عقابلية الامكان للضرورة) الخ أشار بهذا الى الجواب عن البصيرت الواردة هنا وهو ان كل
واحد من هذه الاربعة ينسب وبين غيره عموم وخصوص باطلاق فأعاه الامكان لصدقه على الواقع
بالفعل وغير الواقع وبليه الاطلاق لصدقه على الدوام وغيره وبليه الدوام لصدقه بالواجب وغيره ولا
مقابله بين اعم وأخص ومحصل الجواب مع ايضاح أن التقابل الذي بين الضرورة والامكان والذي بين
الدوام والاطلاق تقابل الشيء والمساوي لنقضه لان نقض الضرورة الموجبة للضرورة وهو مساو
للامكان العام السالب ونقض الدوام الموجب لادوام وهو مساو للاطلاق العام السالب مثلاً كل
انسان حيوان بالضرورة ومعناه ان ثبوت الحيوانية لما صدق عليه الانسان واجب عقلاً لا يتنوع
سأبه وذلك صدق ونقضه الكاذب ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام ومعناه ان في الحيوانية
عن بعض ما صدق عليه الانسان ممكن عام ليس بمتنوع فامتناع السلب الذي هو معنى الضرورة وعدم
امتناعه الذي هو معنى الامكان المقابل لهما متناقضان ولما لم يكن بين الضرورة ولا ضرورة واسطة
لم تكن بين ما يساويهما ايضاً وهو الضرورة والامكان ومثل هذا يجري في الدوام والاطلاق فحين من
هذا أن الامكان مثلاً اعتبارات الاول من حيث هو وهو بهذا الاعتبار يتم جميع الموجهات
ولا تكون الضرورة مقابلة له والثاني اعتباره من حيث نفسه بالاجيجاب والسلب فتقابل حيث نشد
الضرورة في نقض نسبه لان الامكان الايجاب تقابله ضرورة السلب معنى أنها لا يجتمعان وكذا امكان
السلب تقابله ضرورة الايجاب أي لا يجتمعان وهكذا يقال في الدوام والاطلاق فكل انسان هو ميت
بالاطلاق يتناقضه بعض الانسان ليس عتدائماً (قوله مطلقة ومقيدة) المراد بالطفقة هنا خلاف
المقيدة بدليل المقابلة بالطفقة التي تكون نسبتها الاطلاق فانها تكون مطلقة ومقيدة نحو كل كاتب
فهو مترك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب (قوله تسع عشرة قضية) اربع مطلقة من القيد
من كل نوع واحدة وخمس عشرة مقيدة من ضروريات وتتنا من الدوام وثلاث من المطلقات
بالمعنى السابق واربع من الممكنات فالضرورة بمطابقة مقيدة سابع والدوام كذلك ثلاث
والمطلقات من حيث هي اربع والممكنات جميعها خمس وقد تطلم هذا في بعض شيوخنا مولانا
ابو حفص الفاسي فقال

والضرورة انهم مطلقا يرى • مشروطة وقضية منتزعا
بقيد لادوام ولا في سوى • مطلقة فالنظم بعاقده حوى
والسدوام مطلقا عرفة • وبالعموم والخصوص تنعت
فهي ثلاث ولا إطلاق بدا • مطلقة عت ودرما وحدا

بلا ضرورة ولا دوام • حينية ترعب في النظام
تحت الامكان بما عسى وما • خسر وما الوقت والحين انتهى
وللا دوام نهى نحن تعلم • ثم المركبات منها ننظم
ممكنة خصت وذات لا كفا • سبع وبالطريق انقلأ شفا

فالمطلقة الضرورية نحو كل جرم حادث بالضرورة والمشرطة العامة ما يقيدت ضرورتها بوصف
الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف نحو كل كاتب مختلوك الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً بحيث مشروطية لا تنشر طناً ضرورياً بدوام العنوان للذات وعامة لانها أهم من اختها
التي بعدها والمشرطة الخاصة منها يمكن مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة الوصف نحو كل كاتب
مختلوك الاصابع مادام كاتباً دائماً والوقتية نحو كل انسان مختلوك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة
سميت وقتية لتقيدها بالوقت ومطلقة لعدم تقيدها بما يأتي والوقتية غير الموصوفة باطلاق مثلها
لكن مع التعرض لنفي الدوام والمنشئة المطلقة كالوقتية الآن الوقتية غير معين نحو كل ممكن معدوم
بالضرورة وقتاً ومكاناً والمنشئة غير الموصوفة باطلاق مثلها يمكن مع التقيدها بالضرورة بات السبع
الاولى مطلقة والمشرطة من مقداران بدوام الوصف والوقتية من مقدارين والمنشئة من مقدارين وأما
الدوام فالدائمة المطلقة نحو كل فلك مختلوك دائماً والعرفية العامة ما قيد بدوامها وصف الموضوع
من غير تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف نحو كل آكل مختلوك الفلأ الأسفل مادام آكل
سميت عرفة لا كفا في دوام نيتها بالمعرف والعادة وان لم يقتض العقل دوامها كافي المثال المذكور
وعامة لانها أهم من التي بعدها والعرفية الخاصة مثلها مع التقيدها فأمثلة الضرورية بات الثلاث الاول
ان حذف من اللفظ الضرورية صارت أمثلة لادوام الثلاث على الترتيب فهذه الدوام الثلاث الاولى
مطلقة والعرفية من مقدارين وأما الوصف وأما المطلقات فالمطلقة العامة نحو كل انسان سميت بالاطلاق
العامة والمطلقة الوجودية بالضرورة وهي المحكوم فيها بفعالية النسبة مع التقيدها في الضرورية نحو كل
انسان فهو سميت بالضرورة سميت بوجودية لوجود نسبتها بالفعل والضرورة لتقيدها بنفي الضرورية
والوجودية للدائمة مثلها مع التقيدها في الدوام نحو كل انسان لا دائماً والمطلقة الحينية هي التي
قيدت نسبتها بفعالية معين وصف الموضوع نحو كل كاتب مختلوك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب
والفرق بين التقيدها بعين وصف الموضوع والتقيدها بدوام وصفه ان التقيدها بعين الوصف لا يستغرق
جميع أحيانه بخلاف دوام الوصف يستغرق جميع أحيانه وصف الموضوع وهذا تعرف الفرق بين
العرفية العامة وبين المطلقة الحينية من حيث التقيدها بهذه المطلقات الأربع الاولى من مطلق
والثلاث بعد مقيدات بنفي الدوام ونفي الضرورية وبمعين وصف الموضوع وأما الممكنات فالممكنة
العامة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام لان المراد بها ما نسبتهما غير ممنوعة والممكنة الخاصة ما حكم
فيها بان نسبتها غير ممنوعة بالضرورة وبه بل جائز بمستوية الطرفين نحو كل جرم مختلوك بالامكان الخاص
سميت ممكنة لان نسبتها بالامكان وخاصة لاختصاصها بنسبة الطرفين فلا تفسد بالضرورة بخلاف
العامة والممكنة الوقتية هي التي قيدت امكانها بوقت معين نحو كل انسان سميت بالامكان العام وقت
مفارقة الروح له سميت ممكنة لما سبق ووقتية لتقيدها بمكان ما بوقت معين والممكنة الحينية هي
التي قيدت امكانها بمعين وصف الموضوع نحو كل آكل جائع بالامكان حين هو آكل والممكنة الدائمة التي
حكم فيها بدوام الامكان نحو كل ممكن معدوم بالامكان دائماً فهذه الممكنات الخمس الاولى من مطلق
والأربع بعدها مقيدة بالخصوص بالامكان أو بوقت معين أو بالدوام أو بمعين وصف الموضوع ثم ان
هذه القضايا الموجهة تنقسم الى بسيطة وهي المحكوم فيها بمحكم واحد إيجاباً أو سلباً نحو كل انسان حيوان

التنبيه الثالث * جميع ما تقدم من القضايا الجملية ينقسم الى قسمين محصلة ومعدولة فالمحصول هي التي لا يكون حرف السلب جزءا من الشيء من طرفها بأن لا يكون فيها سلب أصلا نحو زيد عالم أو يكون فيها ولم يجعل جزءا من أحدهما نحو ليس زيد عالم والمعدولة هي التي يجعل السلب جزءا من موضوعها نحو كل لاشي جاد أو من محمولها نحو زيد هو لا عالم أو منهما نحو كل لاشي هو لا عالم فالأولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين والمعدولة عند الإطلاق تصرف للمعدولة المحمول ابن عرفة والمعدولة ما السلب جزءا طرفها وغيره محصلة فالأقسام أربعة والمعتبر سال المحمول حيث معدولة لان حرف السلب فيها قد عدل به عما هو الاصل فيه من كونه اعلى سلب أحد الطرفين عن الآخر وكل من المعدولة والمحصلة اماموجبة أو سلبية فالأقسام أربعة والفرق بينها ظاهر وانما يقع الالتباس بين المحصلة والسلبية نحو ليس زيد عالم وبين المعدولة الموجبة نحو زيد هو لا عالم لان كل واحدة منهما ما فيها سلب واحد وقرقوا بينهما بأن السالبة المحصلة أعظم من الموجبة المعدولة لانه كلما ثبت أن زيدا موصوف بغير العلم وهو معنى المعدولة ثبت أنه ليس موصوفا بالعلم وهو معنى السالبة بالضرورة ولأنه من الانسان بحجر بالضرورة والركبة هي المحكوم فيها بحجرك ايجابي وسلبى حيث مركبة لان معناها مركب من معنى قضيتين موجبة وسالبة نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا دائما فهذه اشتملت على قضيتين أحدهما موجبة وهي ما قبل قولنا لا دائما والآخرى سلبية وهي المفهومة من قولنا لا دائما لان معناه ان الموت لا يدوم للانسان وانما ينتهي دوامه اذا انتفى الموت عنه بالفعل وما ما فصار قولنا لا دائما في قوة قولنا لاشي من الانسان ميت بالاطلاق العام فتكون هذه المركبة وهي الوجودية لا دائما مركبة من مطلقتين عامتين موجبة وسالبة والضابط لمعرفة المركب والبسيط أن ما اشتمل من الجهات على التقييد لا دائما أو لا بالضرورة وعلى الامكان الخاص فهو مركب وما سوى ذلك بسيط كما افاده الامام ابن مرزوق في نظم الجمل بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص امكان مركب خذا

وما عرى عن ذين بالبسيط * فادع لمن قسرب بالثبسط

وشاخص في كلامه بتحديد الصادق لوزن مضاف الى امكان اضافية وصف لموصوفه وعبرى من باب فرح فالمر كبات حيث من الموجهات التسع عشر تسبيع (قوله في التنبيه الثالث والمعدولة عند الإطلاق الخ) وجهه ذلك كما قال السعدان العدول في الموضوع مما لا أثر له في المعنى لان المراد من الموضوع ما صدق عليه أي الافراد سواء عبر عنه بجانبه عدول أو تمحصل بخلاف المحمول فان المراد منه المفهوم فيتناوب بالتعصيل والعدول لان الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية (قوله فالأقسام أربعة) مراده بالأقسام الاربعة هنا معدولة الموضوع ومعدولة المحمول ومعدولة الطرفين والمحصلة فهي غير الأقسام الاربعة الاتية بعد (قوله لان حرف السلب فيها قد عدل الخ) بيانه ان حرف السلب انما وضع لرفع النسبة أي سلب الحكم ورفعها ولا دخل له في جعل ولا وضع فاذا جعل مغربا بغيره لشي واحد محمول لا نحو زيد لا عالم أو موضوعا نحو لاجون جاد فقد عدل به عن موضوعه الاصل (قوله وقرقوا بينهما بأن السالبة الخ) هذا الذي اشار له هذا الشارح هو من جهة المصدق واقتصر عليه لان به يظهر الاثر خارجا والافتدقوا بينهما من جهة المفهوم والمصدق والمادة واللفظ أما الفرق من جهة المفهوم فهو أن الحكم في الموجبة المعدولة بالاشاع وفي السالبة المحصلة بالانزعاف بل لا عالم حكم باقاع نسبة لا عالم على زيد ويزيد ليس هو بعالم نزعاً نسبة لا عالم عنه وأما من جهة المصدق فهو ما اشار له الشارح وأما من جهة المصدق فان حرف السلب جزء من المحمول في المعدولة وخارج عنه رافع له في السالبة وأما من جهة اللفظ فهو ناخر الرابطة لفظاً وأنيبة

وتريد السالبة بصدقها عند عدم وجود الموضوع لان الموجبة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة
 هذا الذي اشتهر بينهم والتحقيق أن ذلك ليس على الإطلاق بل هو كما في شرح المختصر مخصص بما اذا كان
 المحمول وصفا وجوديا نحو زيد عالم أو ايضاً مشكلاً والمحمول في المعدولة عددي وحيد ففي مساوية
 للسالبة المعدولة لا عموم بينهما أو كل واحد منهما تصدق عند وجود الموضوع وعند عدمه كما كان الحق في
 الموجبة المحصلة نحو زيد عالم والسالبة المعدولة نحو ليس زيد بل عالم انهما متساويان أيضاً من مدلول
 السالبة نفي كون زيداً غير عالم فيجب أن يثبت نقيضه وهو كونه عالمًا والا ارتفع النقيضان فلم يزل
 لا يصدق كل منهما إلا بوجود الموضوع لحكمهما عليه بوصف وجودي بخلاف ما في قولهم الثانية
 والله اعلم * واعلم أن العدول يعرف بتقديم الرابطة على حرف السلب نحو زيد هو عالم فان لم تذكر
 رابطة وقع الفرق بالتبعية أي اذا قوى كونه جزءاً من المحمول بأن شوى ربط السلب فعدول والافتصايل
 قال السعدى ويعرف بأن يصلح على تخصيص بعض الالفاظ بالسلب وبعضها بالعدول كما يقال زيد ليس
 كاتباً في السالبة وزيد لا كاتب أو غير كاتب في المعدولة اهـ وأما العدول في الموضوع فهو بان يقدم
 السور على حرف السلب نحو كل لاجي جاد

عن السلب في السالبة وتقدمها كذلك عليه في الموجبة لان شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها
 ايحايًا كان أولها فان تأخر عن حرف السلب صار مربوطاً بها ومحكوماً به مع ما انضاف اليه على ما قبلها
 وخرج عن أن يكون سالباً لشيء فكانت القضية موجبة وان تأخرت عن حرف السلب سلبيتها فكانت
 القضية سالبة لان الربط فيما سلب (قوله وتريد السالبة بصدقها عند عدم وجود الموضوع) أي
 كما اذا قلت العنقاء ليس بيصير ولا يصح العنقاء هو ليس بيصير (قوله والتصديق الخ) هو تابع فيه
 للنسبي واعترضه شيخنا سيدي الطيب بأن التصديق أن ثبوت صفة في الموضوع ما يقتضي ثبوت ذلك
 الموضوع اذ لو لم يكن ثابتاً ما انتشت فلا يجب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم فلا بد
 من تصور المحكوم عليه وصدق ثبوت المحمول للموضوع يقتضي وجوده أيضاً لان ثبوت المحمول
 له فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين أن الاول الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم
 أي عند ادراجه بالحكم الخاص بالمحمول على الموضوع كحظة مثلاً وأما الوجود الذي يقتضيه ثبوت
 المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوت ذلك المحمول ان دائماً فدايم وإن ساعة فساعة وإن لحظة فلحظة
 وإن خارجاً فخرج وإن ذهاناً فذهن فالسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وليس
 مراد القوم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج حتى يعترض عليهم بأن الحق التفصيل
 في القضايا والحاصل أن الحضور في الذهن لا بد منه في كل منهما اذ لا يلزم من عدم وجود الشيء عدم تعقله
 للحكم عليه ولذا اطلقوا في ان الحكم على الشيء فرع تصوره فالمشترك بينهما هو الوجود في الذهن حال
 الحكم أي وقوعه وأما الوجود حال اعتبار الحكم فلا تقتضيه الا الموجبة دون السالبة فان افتراض المحمول
 عن الموضوع لا يقتضي وجوده وثبوته للموضوع يقتضي وجوده وكان الشرح النسبي حيث اعترض
 كلام النور فهم أن مرادهم ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج فاعترض عليهم بأن الحق
 التفصيل في القضايا قد علمت ان التصديق خلافه فلا يحمل للاعتراض وسبق النسبي لهذا الاعتراض
 على المناطقة الفخر الرازي وأبو عثمان العقباني وكلام السعدى في شرح المقاصد يدل على أن التصديق
 في الموجبة المعدولة انها تقتضي وجود الموضوع لان محمولها ثبوت في المحكوم به في نحو زيد لا عالم هو
 ثبوت نية ضد العلم الذي هو الجهل فلا عالم في قوة جهل بخلاف السالبة المحصلة فالمحكوم به فيها هو
 انتفاء العلم من غير التعلق بالثبوت ضده وهذا هو الحق (قوله واعلم ان العدول الخ) هذا انما

(التنبيه الرابع) تقدم أن السور وماد على تعميم الأفراد أو تبعها وأن المقصود من موضوع القضية مصدوقه ومن محمولها مفهومه ولذا كان من حق السور أن لا يدخل الإعياء أنه أفراد بقيد الحكم عليها تجمعا أو تبعيا وهو الموضوع الكلي لا الخرف لأنه لا أنفراد له ولا المحمول مطلقا لأن المقصود منه مفهومه لا أفراد فإذ دخل السور على الموضوع الجزئي أو على المحمول كذا كان أوجز ثانيا فقد انصرف عن موضعه الذي يستحقه وتسمى القضية حينئذ مخرقة وقد باعوا عددا من المخرقة إلى مائة واثنين عشرة قضية انظرها في المختصر وضابط الكذب بسبب الانحراف أن كل قضية أتت بسبب الجفر أفراد المخمول كل زيد علم أو حكمت بإجماع أفراد في فرد واحد بخلاف كل عالم فهمي كذبة ولا يمكن فيه أحد الأمرين فهمي كثيرها في الصدق والكذب وقصدها بهذه التسمية تشويق الطالب إلى الطولات نسأل الله أن يعطى قلوبنا وأحوالنا منه آمين

يكون فردا بعد ثبوت الفرق المعنوي وهو ثبت على ما ظهر من كلامه **(قوله)** في التنبيه الرابع الإعياء ماله أفراد أي سواء كانت خارجية أو حقيقية أو ذهنية **(قوله)** بقيد الحكم عليها اعتمادا بقيد الخارج إشارة إلى أن الموضوع لا يتصل منه الأفراد اعتمادا لأنه بقيد مفهومه الفهم فقط كافي الطبيعية **(قوله)** لأن المقصود منه مفهومه أي الحكم بحقيقة المحمول على ما صدق عليه لموضوع ولو سلمنا فالأول المحمول لا يكون موجودا عينيا وانما يكون كليا وما ورد من نحوخذ زيد بقول الأصحاب هذا الاسم **(قوله)** وتسمى القضية حينئذ مخرقة من باب تسمية الكل باسم البعض لأن انصرف في الحقيقة اعتمادا للسور قال شيخنا سيدي جدون بن الحاج وإن أتت أسوارها مخرقة * عن حقها فهذه مخرقة

وقال صاحب القادرية

وسم مخرقة إذا عصى • جزئي أو ذي الجمل مورد خلا

(قوله) إلى مائة واثنين عشرة قضية ياتيهان السور أن يدخل على المحمول فاما أن يكون كليا بخلاف كل إنسان أو جزئيا بخلاف زيد كل عمرو والسور أيضا لما كلى أو جزئي كقوله في المثالين بدل كل بعض فهذه أربعة أحوال في المحمول والموضوع مع كل واحد منها إما كلى أو جزئي وكل أعاد السور الكلى أو الجزئي أو مهمل فهذه ستة أقسام وأشتها على التشر المربك كل إنسان كل زيد وكل زيد كل عمرو وبعض الإنسان كل زيد وبعض زيد كل عمرو والإنسان كل زيد فإذا اشترت أحوال الموضوع الستة في أربعة أحوال المحمول يخرج أربع وعشرون ثم الطرفان في جميعها إما أن يقتصر بمعرفة السلب معا أو لا يقتصران أو يقتصر الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه أربع حالات تقتصر في الأربع والعشر من ستة وتعين أربع وعشرون في كل الكلى على الكلى ومثله في كل الجزئي على الجزئي ومثله في الخالف جمل الكلى على الجزئي وجمل الجزئي على الكلى وقد يكون الانحراف بدخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلا نحو كل زيد إنسان وحينئذ السور إما كلى أو جزئي نحو بعض إنسان فهذه ستان في الموضوع والمحمول مع كل منهما إما كلى أو جزئي نحو كل زيد عمرو وبعض زيد عمرو فهذه أربع من سبب اثنين في اثنين وكل منها إما أن تقتصر الطرفان في سبب يعرف السلب أو لا أو الموضوع فقط أو المحمول فقط أربع في أربعة وست عشرة قسم إلى الستة والنسبة من مجتمع مائة واثنين عشرة قضية **(قوله)** وضابط الكاذب قد أتت إلى هذا الضابط شيخنا سيدي جدون بقوله

تكذب إن تستلج في شياع • وعكس ذاك أيضا يكون في ضياع

وصاحب القادرية بقوله

قوله وامثلنا الخ لم يثل
السلس وهو مكون
الموضوع جزئيا به لا نحو
عمرو كل زيد أنه كذب مصححه

(وان على التعليق فيه اقدحكم • فانها شرطية وتنقسم)
(ايضا الى شرطية متصلة • ومنها شرطية منفصلة)
(• جزاها مقدم وتالي •)

فدلت بما سبق أن القضية الشرطية هي كلمة من قضيتين أي من جملتين مرتبطتين بشرط أو العناد صار كالجمله الواحدة
وربط المذكور وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله وان على التعليق ثم الشرطية قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي فيها الأداء
الشرط وسبقها التانم والجمله التي يدخل علم اعراف الشرط تسمى مقدما وان كانت متأخرة في القطف والتي يدخل علم اعراف الجراء
وهو الفاء تسمى تاليا أي تابعا وان كانت متقدمة في القطف فتكون كانت التمس طالعة فهذا المقدم وقولك بانها موجود وهو التالي
والمجموع هو المسمى قضية شرطية (١٣٤) فتسببتا شرطية لوجود شرط في الشرطية فلو سميت متصلة لاتصال مقدمها بتاليها اصدقا

ومعية لان احدها طرفها
يلزم الآخر ويندعه
لتعلقه عليه وأما المنفصلة
فتسببتا شرطية مجازا لاجل
الربط الواقع بين طرفيها في
العناد والانفصال وأما
تسببها متصلة فلو جرد
حرف الانفصال فيها وهو
اما ان احدها طرفها ياء
الآخر وبياضه وسط
ذلك في المثال نحو العدد
لما ان يكون زوجا واما ان
يكون فردا فعقول العدد
زوج فقصية هي المقدم
اهذه الشرطية وقولك
انه مقدم وقضية أخرى هي
التالي لهذه الشرطية وحصل
الربط بين هاتين القضيتين
بحرف الانفصال ودواما
وصيه عند القضية واحدة
ولاحظ ذلك لانه ان تقول
العدد اما ان يكون زوجا

(وان على التعليق فيه اقدحكم • فانها شرطية وتنقسم)
(ايضا الى شرطية متصلة • ومنها شرطية منفصلة)
(• جزاها مقدم وتالي •)

لما تكلم على ما قصد من الجملة المذكور هنا قلها وهو الشرطية وتقدم أنها هي القضية التي
تركت من قضيتين في الأصل و ربط بينهما بشرط أو العناد ومن هذا الربط التماس
الآخر من عدمه بالتعلق بدليل أنه قسمها الى شرطية متصلة وهي التي حكم فيها بتعليق حصول
مضمون قضية على حصول مضمون أخرى أو بتي ذلك نحو ان طلعت الشمس وحدها النهار وليس ان
طلعت الشمس وحدها الليل والى شرطية منفصلة وهي التي حكم فيها بيقوت العنادين مضموني قضيتين
أو سب ذلك نحو واما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان واما ان
يكون حيوانا غير ان اطلاق التعليق على هذا الربط مجازا لتسبب الربط بالمتصلة فعبه استعمال القطف
في حقيقته ومجازا بغيره ما بعده وهو جائز على الصحيح

وحيث افرد الجزئ بدت • أو جمعت في الشرطية كذبت

قول الناظم (وان على التعليق فيه اقدحكم الخ) على في كلامه يعني الباء على حد قولهم ركبت الفرس
على اسم الله أي باسم الله (قوله وتقدم انها هي القضية التي تركت من قضيتين) بهذا ايضاً عرفها
سبى عبد السلام القادري فقال

فان على قضيتين اشملت • فانها شرطية قد درست

وزاد الشارح هنا قوله في الاصل لشارنا الى أن تسببتا قضيتين انما هو باعتبار ما قبل ربطهما
بادا الشرط والعناد اما بعد ربطهما فقلبتا قضيتين لان ما عرض لهما من الربط أنهما جمعا عن
احتمال الصدق والكذب وصرنا منهما اقصا ومجوعهما فقصية (قوله وهو جائز على الصحيح)
وبدله جمل ما قاله والشافعي رضى الله عنهما قوله تعالى ولا تستمرا له على المس باليد والوجه
وفي السبى مسئلة المشتركة يصح اطلاقه على معنييه معا مجازا ثم قال بعد ذلك وفي الحقيقه والمجاز

وتسكت لانه كلام غير مفيد لان معنى الكلام الاذ كر القضية الاخيرة هو التالي قلته به هذا ان مجموع القضيتين
دوامي بالقضية المنفصلة في مجموعها فقولنا في المتصلة لان المذكور اولا في الشرطية المتصلة هو المسمى مقدما والمذكور تاليا هو التالي
واغتر وعي في التقديم والتأخير باعتبار القطف لان آخرها متشابهة بحسب الصورة لا بغير مقدمها من تاليه لان التقديم والتأخير لفظا
وعلى هذا التفسير ينزل قول الناظم من اقدمه وتاليه أي جزا المتصلة والمنفصلة أحدهما قبل الآخر مقدم والاخر تالي فالقدم في
المتصلة هو ما يدخل علم اعراف الشرط وان اختلفا فالتالي ما دخل عليه حرف الجواب وهو الفاء وان تقدم لفظا والمقدم في المتصلة هو
المقدم لفظا والتالي فيها هو المتأخر لفظا كما يتخذ كله وانما يبين الناظم هذا التفصيل اعتمادا على ما يقتضيه فهم السامع التليل
وهذا انما على تسببه جزا في المتصلة فتدعو اليها كما هو ظاهر النظم وسر حبه بعض شراح ايساغوجي والذي اعتمد السبى في شرح
ايساغوجي اختصاص التسبب بالتقدم والتالي مجزأ في المتصلة قال فان كانت الشرطية منفصلة لم يخص احدها طرفها باسم لان نسبة
العناد بينهما على حد سواء وظهر قول الناظم وان على التعليق فيه اقدحكم انما اراد المتصلة والمنفصلة بدليل تسببها لبعده

أما المنطق في المتصلة فتظهر لان الجزاء متصل على الشرط واما في المنفصلة فتباينها ربط احدى القضيتين بالآخرى بحيث لا يصح الكلام الا بهما معا كما مر بمرئى ذلك كراشدا كهما في التعليق ذكر ما يميز به كل واحد عن الآخر في مثال
(هـ) اما بيان ذات الاتصال ما اوجبت تلازم الجزأين (هـ)

يعنى ان المتصلة هي التي يحكم فيها لزوم احدى القضيتين للآخرى ككون احداهما مبيدا والآخرى مسببا عن مبيداتها أو ككونها معا مبيدين لآخرهما ثالثا فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالأرض موجودة فان طالع الشمس سبب (١٣٥) في وجود النار والنار مسبب

والثاني نحو ان كل النار موجودة فالأرض مبيدتها أو ككونها معا مبيدين لآخرهما ثالثا فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالأرض موجودة فان طالع الشمس سبب (١٣٥) في وجود النار والنار مسبب والآخر نحو ان كانت الشمس طالعة فالأرض موجودة فان طالع الشمس سبب (١٣٥) في وجود النار والنار مسبب
كان نسبة المنفصلة شرطية مجازا ايضا اسمها بالمتصلة غير كتمنه ثم الاول من الطرفين في كل منهما مبيد عن مقدم لانه هو الطالع المتبوع واما الثاني يسمى تاليا لانه المطلوب التابع ثم هذا في النسبة المنفصلة لا على جري حسب ترتيب اللفظ فقط وفي المتصلة على حسب ترتيب المعنى وان قدم التالى لفظا نحو ان الارض موجودة فان طالع الشمس سبب (١٣٥) في وجود النار والنار مسبب (١٣٥) في وجود النار والنار مسبب
عند الصانع لمراعاة تلك الصناعة فقط لان الادانته الاسدور لاجابة الى ذلك عند المنطق لان لمحوطة المعنى فقط وتعمير النسبة في طرفي المتصلة والمنفصلة كالأصل التاليف طرقة لبعضهم وبعضهم قصرها على طرفي المتصلة قال لان طرفي المنفصلة لا ترتب بينهما معنى وانما هو اختيار المتكلم يقدم ايهما شاء والمعنى واحد وهذا صنيع المختصر ثم بين المتصلة فقال

(هـ) اما بيان ذات الاتصال ما اوجبت تلازم الجزأين (هـ)

يعنى ان الشرطية المتصلة هي التي اوجبت أى أثبتت التلازم بين طرفيها وهذا التعريف غير جامع لعدم شموله للاتفاقية والسالبة والصواب ان يقال المتصلة هي التي حكمت بالصحة أو سلبها بين الطرفين نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس هو أى الشيء كلما كان حيوانا كان انسانا وصحة متصلة للاتصال صدق أحد طرفيها بصدق الآخر في الإيجاب والسلب

الخلافا خلافا لفاشئ أى في قطعه بعدم صحة ذلك (قوله) كان نسبة المنفصلة شرطية مجازا ايضا ووجه الصواب ان المنفصلة إنما كانت مستشبهة على الضدين طرفيها وهو خلاف الشرط الذي هو تعلق شئ على شئ بحيث شرطية من باب تسمية الشئ بغير صدقه ومجازا لقوى علاقته المشابهة في مطلق الربط لان الشرطية فيها ربط شئ بشئ في الحصول وهذا غير رابط بشئ بشئ في الانتفاء نظره ان قولنا الشرح مجازا بمعنى في اللغة والانهى حقيقة اصطلاحية (قوله) ولا حاجة الى ذلك عند المنطق (الخ) أشار بهذا لرد قول ابن مرزوق الضعيف ان المقدم لا يزال مقدما في اللفظ لان جواب الشرط أبدأ متأخر ولو تقدم شئ فهو دليل الجزاء لا بعينه ووجه الرد ان لمحوطة المناطقة المعنى فقط واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير الجواب مع تقدم ما يصلح بحسب المعنى وهذا هو الحق خلافا لما كتب وابن مرزوق ولعل السد بالانطباق عرض في قوله واما القول بحذف الجزاء في هذا المقام فهو الصانع فقط (قوله) طرقة لبعضهم الارادة القهاب وعلى هذه الطريقة قد رج صاحب القادرية فقال

أولا عما قدم وما • أخرها ان التاليفي

(قوله) وهذا صنيع المختصر (هـ) فاهو الظاهر المتفاد من صنيع صاحب الخبر بدنا ايضا (قول) التاليف اما بيان ذات الاتصال (الخ) (قوله) غير جامع لعدم شموله للاتفاقية والسالبة (قوله) قال لما كان السلب فرع الإيجاب وطرا على ما نصير على تعريف الوجهة لانها الأصل فالسالبة داخلية تبعها لاجلها

قوله تعالى ولان ما في الارض من شجرة الا قلام والبر عدم من بعد مبعدها بحرمات فقد كانت الله اه قال بعض الفضلاء وهذا نصه الصادقة مقدمها يمكن الوقوع وهو قوله ما في الارض من شجرة الا قلام لكنه لم يسمع وتاليا وهو قوله ما تقدمت كانت الله واهم سال بغداد اذا فني الله تعالى هذا المعنى عن كتابته المسترفة عما لا يليق بحلالة سبحانه فالتالى في هذه القضية وقاوم مسخر لا فقهه تقدر وقوع المقدم ولا يتأخر اه وقال الشيخ السنوسي ومن هذا ما موجود كثيرا كقوله تعالى ان ربي يوتيكم ما تطلبون من كل ثمر من قبل ان يمسحهم من انفسهم وبقوله صلى الله عليه وسلم نعم الله على عبده يسبيل الى تحفي الله له به وهو كثير في كتاباته تعالى وحاشا طباطب الناس اه

وأما قوله ولوعلم الله فيهم خيرا إلا أنهم ولم أعلمهم لنزلوا وهم معرضون فقال التفتازاني في سطوره بعد أن زينة قول من قال أنه على صورة قياس افتراض مائنه (١٣٦) بل الحق أن قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا إلا أنهم وارد على قاعدة اللغة يعني

ثم هي تنقسم إلى زوجية وهي التي تكون الصبغة من طرفها الواجب بأن يكون الأول منهما سائما الثاني أو عكسه عقلا أو عاداتا شرعا أو بشركا الطرفين في سبب أو يكونا متباينين فالله في نحو كلاما كان الشيء إنسانا كان حيوانا والمادة في نحو كلاما طلعت الشمس وحده الضوء والشرع في نحو كلاما مات الشمس وجبت صلاة الظهر ويكون الأول مبيعا عن الثاني في عكس هذه الأمثلة والاشتركان في سبب نحو كلاما كان الضوء موجودا لكونه كسب خفية والمتضايفان نحو كلاما كان زبأ بالمرور وقمر وبره إلى انشافية وهي التي تكون الصبغة بين طرفيها القديم موجب بأن تقع فقط صدقهما في الوجود ونحو كلاما طلعت الشمس فالإنسان حيوان فإن أحدا من الطرفين لا يقتضي الآخر لا عقلا ولا شرعا ولعادة وقد تفسر الاتفاقية بأعم مما هو وهي أن يكون التأليف الأول لا ينافي صدقه صدق المقدم وفائدتها رفع ما ينشأ من التنازعين أمرين نحو قولهم يخفف الله لم يعصه قد تنوهم مناهة لعدم الخوف لعدم المعصية وأن من لم يخف يعصي فرفع ذلك الترهوم

(قوله ثم هي تنقسم إلى زوجية) قد ترك الناظم التعرض لهذه التقسيم وتعرض له صاحب القادرية وكذا شيخنا سيدي جدون ونهه

وانسب إلى الزوم حيث توجب • أولا فخذى للاتفاق تنسب

(قوله الواجب) أي سبب اقتضاها بحيث تعذر انفكاك المستحب عن صاحبه (قوله فالعقل في نحو كلاما كان الشيء إنسانا إلخ) يأنه أن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان والكل يتصل بأن ينفلخ عن جزئه وتظهر هذا المثال قولك كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فلا تلامز بينهما على كافي المقنى لأن الشمس دخل في معنى النهار لأن النهار كإفالة السنوسى في كبره عبارة عن ظهور الشمس فوق الأفق فلا يدخل في معنى النهار وقيد التلازم بينهما بما أدى وعليه درج في التخصر مناهة على أن مطلق الضوء كاف في معنى النهار لأن النهار هو الزمان الذي ينشأ فيه ذلك الضوء الخاص ويمكن أن يتخلل الله تعالى ذلك الزمان بضوئه المخصوص من غير طلوع شمس وأن تطلع الشمس فوق الأفق على هيئة الضوء النهار وأما من جهة الشرع فلا تلامز بينهما كما قال الزرقاني لأن النهار في الشرع من طلوع الشمس ولا يحل ما في هذا المثال من الخلاف عدل عنه الشارح (قوله لغبر موجب) أي بان لا يقتضى صدق أحدهما صدق الآخر بوجه (قوله كلما طلعت الشمس إلخ) أي فإن طلوع الشمس لا شمار له بمجرباية الإنسان ولا يقتضيه الاعتقاد ولا شرعا ولعادة وتظهر المثال أن كانت السماء فوق الأرض فالعقل حلوا (قوله بإعتم) إنما كانت أعم لئلا تعسر بر في الأولى صدق المقدم ولم يعتبر في هذه بل الأزوم بين التالى وبينه سواء فرض صدقه أم لا كإفالة قولك إن كانت السماء فوق الأرض فالنبي ذكر ثم إن إجراء هذه الاسماء على المثلة الأزومية والاتفاقية على السؤال الباس بحسب مفهوم العقل بحسب الاصطلاح فهي عبارات لغوية علاقتها المشابهة فيعلم أنه التركيب وحقائق اصطلاحية (قوله نحو قولهم يخفف الله لم يعصه) جملة السنوسى في تعاليفها حديثا ومنه في المقول وقيل هو أثر عن عمر بن الخطاب وذكره ابن السكيت في شرح التلخيص وكذا العراق والوالد ابن زرع والبيوطى أنه لا يوجد في شيء من كتب الحديث حديثا ولا أثر مع النص عنه ثم في الحلية عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سألوه في أي حديثه أن ما لا شئد الحب لله

أن سبب عدم الإصعاع عدم العلم بالخبرين ثم ابتدأ قوله تعالى ولأعلمهم لنزلوا ولأعلمهم لنزلوا كلاما آخر على ما رغبته لولم يخفف الله لم يعصه يعني أن التوفى لازم على تقدير الإصعاع فكيف على تقدير عدم الإصعاع فهو ودائم الوجود اه ثم أشار الناظم إلى حقيقة المنفصلة فقال

(قوله فقال التفتازاني في سطوره بعد أن زينة) حاصله أن بعضهم أول الآية على صورته قياس افتراضى هكذا ولوعلم الله فيهم خيرا إلا أنهم ولم أعلمهم لنزلوا وهم معرضون فالحد الوسط هو أنهم ولم أعلمهم فاذا حذف عند الإنتاج قبل هكذا ولو علم الله فيهم خيرا لنزلوا وهم معرضون وهذا محال فالنتيجة بالطلوع صدق الفرضين وانعاجا البطلان لتعريف من حيث أنه بشرط في الشكل الأول كائنة الكبرى وهي هندسة محلة كقولنا الإنسان حيوان والحيوان فدرس ينتج الإنسان فدرس هذا حاصل ما قاله ذلك القائل فدرس عليه السعدان هذا

تخرج شنيع وشيع وكيف يقال إن الله تعالى في شيرس فأنه فيه شروط الإنتاج لايمان لم يعلم الله وجعل ومثله والجهل عليه تعالى مجاله وان علمه نواقم بالمتلقة فأنه فاسفه وهو عليه تعالى محال فهذا ترتيبا للعدل في سطوره لهذا القول ثم ذكر الدواب الذي قلده هذا الشارح عنه وباقه التوفيق

ومثله ولأن ما في الأرض من خيرة أقلام الآفة لو كان الصرمداد الكلمات ربي الآفة قل لو كنتم في بيوتكم لسهرنا الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم ومعنى ذلك ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ومثل ذلك في الكلام كثير وأما ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم فقال السعدان من قبيل اللزومية وارد على قاعدة اللغة

لو كان لا يخاف الله معاصيه وفي أسناده ابن لهيعة وهو ضعيف (قوله ومثله ولو أن ما في الأرض الخ) أي فأنمر عما يشعرون من كونه الأشجار أقلاما وعدم نفاذ كلمات الله فرفع هذا التوهم وصار المعنى أن كلمات الله لا تنفذها مع كون الأشجار أقلاما فكيف مع عدم ذلك (قوله ومن ذلك ولو أسمعهم) يعني أن التولي لازم على تقدير الإسماع فكيف على تقدير عدم الإسماع فهو دائم الوجود وهذا إن فسر التولي بعدم الانتفاع بكافي الكشف وأما لفسر بالأعراس كافي السعد فقهى وورد على الاستعمال المشهور من قبل استعمال الاعتناءية لم يحلوا يفتنى لأكرمك (قوله فقال السعدان من قبيل اللزومية وارد على قاعدة اللغة) كذا في المطول بعد أن زيف قول من قال إن الآفة على صورة قياس اقتراى والحد الوسط هو أسمعهم فإذا حذف عند الانتاج قبل ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لأنه على تقدير علم الخيرة فيهم لا يحصل منهم التولي بل الأذعان والقبول وانما البطلان من فقد كاية الكبرى في الشكل الأول لانها عتامة كقولك الإنسان حيوان والحيوان فرس فالنصفة باطلة وكيف يقال إن الله تعالى في قياس ليس فيه شرط الانتاج لاننا لم نعلمه فهو جهل وإن علمه وآتى به على خلاف ذلك فهو سفة فالحق أنها ووردت على قاعدة اللغة يعني أن سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخيرة فيهم ثم ابتدأ قوله ولو أسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريق تلويم يخفف الله لم يصح وأجاب في المعنى عن هذه الشبهة بأن التقدير في الآفة ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك فيكون قياسا فيه شرط الانتاج أي ولو علم الله فيهم خيرا وقتنا لتولوا بعد ذلك ولا يستحال فيها حيثئذ واعتراض السيد قوله على قاعدة اللغة بأنه يفهم من ظاهره أن المعنى الثاني انما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول وفيه بعد جدا بل الحق أنه من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالهم الألف أنه أقل استعمالا من الأول كالتالي الآتي وقد أشار إلى الأقسام الثلاثة أبو حفص الفاسي ونظمها بقوله

واستعملوا التولي أنفاه التالي • اننى شرط غالب الاحوال
وفي دلالة انتفائه على • نفي مقدم يبرهان جلا
وربطه بأبعد النقيضين • لعلم استمراره بلا من
وكاهن في محكم الكتاب • فاحفظ لى تهدي الى الصواب

مثال الاستعمال الأول ولوشنا لفرغناه بها ولوشا ربك لا آمن من في الأرض كلهم ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولعلته اقتصر الجهور في تفسيره عليه فقالوا حرف امتناع لا امتناع يعنون لامتناع الثاني لامتناع الأول ومثال الاستعمال الثاني وهو المسمى عند علماء البيان بالطريقة البرهانية وهو أن تفيد أن الله لم ينتفاه التالي على ما لم ينتفاه الأول لم يحلوا كان فيهما آية الله الا انه فسدنا لو كان هو لا آية ما وردوا لكانوا يعلمون الغيب البشوا في العذاب المهين لو كان خيرا لما سبقونا اليه وهذا الوجه أقل استعمالا من الوجه الأول ومثال الاستعمال الثالث وهو أن تفيد استمرار وجوده فنعنون الجزاء على تقدير وجوده مع النقيض المتناسب أخرى نحو نعم العبد صهيبل لم يخف الله لم يصح وقوله عليه الصلاة والسلام في ذكره بالمهمل بنت أم سلمة أي عندنا بالهمل تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها انتهى اللم

(• وذات الانفصال دون معين ما أوجبت تناقرا بينهما •)

يعني أن الشرطية المنفصلة هي التي توجب من طرفها تناقرا أي تناقرا بحيث يكونا متعادلين ينافي كل منهما صاحبه وذلك بحيث منفصلة الانفصال كل طرف عن الآخر مباعده عنه إما في الاحتجاج أو الارتجاع أو قمع ما معا . قوله ما كالنسي في الحدوث تناول المنفصلة والمنفصلة . قوله أوجبت تناقرا بينهما مخرج المنفصلة لأنها لا توجب التناقرا بينهما بل توجب بينهما اصطفايا وانصافا فحدهما طرفا اصطفايا اصطفايا آخر وانصافا به وذلك بحيث متصلة كالنسي . بانه ثم هذا التناقرا الذي يكون من طرفي المنفصلة على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون التناقرا بينهما في طرف الوجود فقط وتسمى هذه القضية مانعة الجمع لأن نزاجها لا يجتمعان وقد يرتفعان ولا ترتكب هذه الأمان الشئ والأخص من نقيضه كقولنا الجسم اما جادا أو حيوانا فان نقيض الجدا لا جادا والحيوان أخص منه وهي مانعة الجمع لأن هذا الجسم لا يكون جادا وحيوانا معا وقد تلوعت به إيمان يكون نباتا وكقولنا الجسم اما أبيض وإلما أسود فكل واحد من الطرفين أخص من نقيض الآخر فأسودا أخص (١٣٨) من نقيض أبيض وهو لا أبيض إذ قد يكون لا أبيض ولا أسود بل يكون أحر وأفهم مثل هذا

(• وذات الانفصال دون معين ما أوجبت تناقرا بينهما •)

قوله في كون أبيض أخص من نقيض أسود القسم الثاني يعني أن المنفصلة هي التي أوجبت تناقرا بين الطرفين وذلك بحيث منفصلة وهو أيضا غير جامع لعدم شمول السالبة ثم المنفصلة قسمان عنادية وهي التي يكون التناقرا بين طرفيها موجب من تناقض أو افتراض نحو إيمان أن يكون العدد زوجا أو فردا وإيمان أن يكون الشئ شمسرا أو هجررا وانتفاضة وهي التي يكون التناقرا بين طرفيها غير موجب بأن لا تنافي أحدهما الآخر لكن اتفاق أحدهما كذبا لا آخر ولا العكس نحو إيمان أن يكون الإنسان حيوانا وإيمان أن يكون الجار جادا فله لاتناقي بينهما لكن اتفاق أحدهما كذبا لا آخر ولا العكس نحو إيمان أن يكون الشئ ثم تقسيم المنفصلة إلى ثلاثة أقسام حقيقية ومانعة تجمع ومانعة خلو وأشار إلى ذلك بقوله تكن ريبيني في مجرى ما حلت لي أنها لا ينسأ أخ من الرضاع عزب عدم حملها على عدم كونها ريبية فيترتب عليه بالاولى (قول الناظم بذات الانفصال الخ) (قوله) وذلك بحيث منفصلة) يعني ما بين طرفيها من التناقرا أي الانفصال وقبل بحيث منفصلة لا اشتراكا على أدانة الانفصال وهي إما (قوله) وهو أيضا غير جامع لعدم شمول السالبة) يعني أنهما غير الموجبة نحو إيمان أن يكون العدد زوجا وإيمان أن يكون فردا ويوجب من الناظم ما عاها انقصر على الإعجاب لأنه الأصل والسلب طارئ عليه (قوله) قسمان عنادية) بحيث عنادية كاعتداد طريق بالنظر إلى انقضاءهما وتزلز الناظم هذا التقسيم ولم تعرض له وقد تعرض له شيخنا سيدي جدون في خبره فقال وأنسب إلى العنادية وجوب • أولا فسلاتنا في أيضا تنسب (قوله) نحو إيمان أن يكون العدد الخ) هذا المثالي غير مطابق لما التمثيل لأنه ترتب من الشئ والمساوي لنفسه والمطابق أن يقول إيمان أن يكون الموجود عددا وإيمان أن لا يكون عددا ويمكن الجواب عن الشرح بأنه قد سببنا التبيين على أن المقصود ما هو أعم مما ذكره كقولنا تنسبها بالانقضاء

بالمرحل وأمرنا في حله واحدة كذا مثل أن الحاجب لهذا القسم ومرت عادة أهل الفن يقولون في حله زيدا ما أقسامها أن يكون في البحر وإيمان أن لا يفرق فإنه لا يجتمعهما البتة وقد تضمنه ما فيه بان يكون في البحر ولا يفرق والمراد بالبحر الماء المستعبر الذي يمكن فيه الغرق ولو كان يسيرا أو حوضا ومثالا آخر لاحتاط إيمان أن يكون ذا أسا وإيمان أن يكون مختلفا ولا إنسانا على أوصاف القسم الثالث أن يكون التناقرا بينهما في طرف الوجود وعدمهما وتسمى هذه القضية مانعة الجمع والخلو ولا ترتكب الأمان الشئ ونقيضه كقولنا العدد ما زوج أو لا زوج أو المساوي لنقيضه كقولنا العدد ما زوج أو فردا فان فردا أو مساويا لنقيض زوج وهو ليس زوج واعتار كسب من التبيين أو مساويا لأن التبيين هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذه القضية تسمى منفصلة حقيقة لأن التناقي بين طرفيها التبيين في الآخرتين وأسديهي أحق باسم الانفصال وهي أيضا أخص من الآخرتين فينهاي وبل واحد منهما (قوله القسم الثاني أن يكون الخ) فيه نظرا لأنه بصح أن تكون مباينة للمنفصلة وتوسا في المنانها أعم من المنفصلة وكذا يقال في زيادة فقط في مانعة الجمع فالصواب حفظهما لأن هذا التفسير الأعم لهما اه

وان لم يكن فان من كفة الحكم أنه على كل الأفراد أو بعضها فهي المحصورة والافقية المهمة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالانصال أو الانفصال ينبغي أن يوضع معين فهي مخصوصة والافان بين كفة الحكم أنه على جميع الأوضاع أو على بعضها فهي المحصورة والأفالمهمة وسورالمفصلة الكلة الموجبة وهي اللفظ الدال على عموم اللزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال الختلة كليا وما رادفها كهمادونه قولنا كليا أو همادونه كانت الشمس طالعة فالتامر موجود وسورالمفصلة الكلة الموجبة وهي اللفظ الدال على عموم العنادلة لزمنة والأوضاع والأحوال الختلة (١٤٠) دائما كقولنا في مائة الجمع مثلا دائما ما ان يكون الجسم أيضا وما ان يكون أسود وسور

السالبة الكلة فهي إما أي في المصلحة والنفصلة وهي اللفظ الدال على سلب لزوم التالي أو عناد في جميع الأزمنة والأوضاع الختلة ليس الشبهة كقولنا ليس الشبهة كليا كانت الشمس طالعة كان التامر وجودا وليس الشبهة ما ان تكون الشمس طالعة وما ان يكون التامر موجودا كذلك مشددا شارح الشبهة ومثل غيره بقوله ليس الشبهة ما ان يكون الجسم مضمر كذا أو أيضا ومعنى السلب في الواقع اللزوم أو العناد وسور الإيجاب الجزئي فيها وهو اللفظ الدال على لزوم اللزوم أو العناد في بعض الأزمنة أو الأوضاع الختلة فديكون كقولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون ما ان تكون الشمس طالعة وما ان يكون السبل موجودا وسور السلب الجزئي في المتصلة الختلة ليس كليا (قوله وان لم يكن فليدين

ويجتمعان على الكذب وهذه لا تتركب موجبة العنادية الصادقة الا من الشيء وما هو اخص من نفسه فهو إما ان يكون التوب أيضا وما ان يكون أسود فتنقض أيضا لا أيضا وأساود اخص منه فكان أيضا اخص من تنقض أسود وهو لا أسود فلو صدق فقامه الزم صدق الشيء ونقضه لان صدق كل منهما يستلزم صدق تنقض الآخر من أجل أن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم وصدق الشيء ونقضه محال وانما سمع اجتماعهما على الكذب لان كذب الأخص لا يستلزم كذب الأعم فلم يلزم من كذبهما كذب الشيء مع تنقضه الثاني أن تنقضهما أو عمما كروهي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق سولما اجتماعهما على الكذب أم لا تتكون بهذا الشيء شاملة للتحقيق وكذا مانعة لخلوها تفسيران أحدهما اخص وهي التي تمنع الكذب فقط بأن لا يجتمع طرفاها على الكذب ويجتمعان على الصدق سميت مانعة خلولا لأن طرفيها يجتمع خلولا لوجوده من احدى التي تتركب موجبة العنادية الصادقة من الشيء وما هو اعم من نفسه وهما تنقيض طرفي مانعة الجمع فهو ما ان يكون التوب غير أيضا وما ان يكون غير أسود فيصير اجتماعهما

وهي مانعة فجمع لان الحكم في اجتماع جميع طرفيها في الوجود (قوله ويجتمعان على الكذب) أي بان يرتفعاهما (قوله وهذه لا تتركب موجبة العنادية الصادقة الا من الشيء وما هو اخص الخ) قال صاحب القلادة

ومن نقضية ومن اخصها • ناقضها تتركبها اجتماعا

ومثال ذلك إما ان تكون الكلمة اسما وإما ان تكون فعلا فتنبض اسم ليس باسم والفعل اخص منه لصدقه أيضا بالحرف وتنبض فعل ليس بفعل والاسم اخص منه لصدقه أيضا بالحرف (قوله لان صدق كل منهما يستلزم الخ) يانه أنه لو صدق أيضا وأساود صدق لا أيضا من أجل صدق أسود ولا أسود من أجل صدق أيضا فصدقا أيضا ولا أيضا وأساود ولا أسود وهو محال (قوله لان كذب الأخص) أي ارتفاعه لا يستلزم كذب الأعم أي ارتفاعه (قوله فلم يلزم من كذبهما كذب الشيء الخ) أي لا يلزم من ارتفاع الأخص من التنقض ارتفاعه فلا يلزم من ارتفاع الطرفين تنقضهما فلا يلزم من كذب أيضا وأساود كذب لا أيضا ولا أسود لا مكان صدقه في الآخر (قوله وهي التي تتركب موجبة الخ) قال صاحب القلادة

وان يكن في كذب فقط فهي • مانعة لخلو الامتية

ومن نقضية ومن اعمهم • نقضها تتركب عن علم

(قوله الثاني أن تنقضهما أو عمما) قد أشار الهملاي الى التفسير الأعم في التضمن مع بقوله ولاخيرين نقضها عمما • عاضى وحذف فية الختم

كذلك الحكم الخ فيه نظيران المحصورة التي عرفت فيها الحالة فهو انما جئنا بها كذا كرمك تنقسم الى كانية كقولنا في هذه المثال كانية جئنا بها كذا كرمك والى جريئة فهو قد يكون انما جئنا بها كذا كرمك والى مهمة فهو انما جئنا بها كذا كرمك فكلما به فهم ان الكانية والجريئة والاهمالية لا تجري في الشخصية اذا كانت شرطية وليس كذلك ويمكن أن يجاب بالمدح عسرا ولم يشرع في هذه الاقسام عن الشخصية وانما العنادية يبين وجه الشبهة في الجمل وهل هو تام وانقص طلب في المطولات اه

كقولنا ليس كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا لاننا قلنا كلما كان كذا كان كذا فهو واجب على فلان ان لا يكون كذا
رفع الایجاب الكلي لاجل اعادة الرفع الایجاب الكلي بحقی السلب الجزئی وتطهیر (١٤١) كلما قد لا يكون الا ان هذا

مشترط بين المتصلة
والمتصلة بخلاف ليس
كلما فانه خاص بالمتصلة
الجزئية كالخص ليس
دائما بالمتصلة الجزئية
والطلاق لفظة ان ولو اذا
في الاتصال الالهامي ولما
وجدنا في الاتصال كقولنا
ان كانت الشمس طالعة
فالشمس موجود وامان
تكون الشمس طالعة
وامان لا يكون الشمس موجودا
فان قدمت القضية بوقت

بان يكون أجرم مثلا ولا يصح ارتفاعها بان يكون أيضا أسوده ولأن ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع
نقض الآخر من أجل أن ارتفاع الأعم يستلزم ارتفاع الأخص فيقسم ارتفاع الشيء ونقضه وهو
محال وصير صدقهما معاً لا صدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص فلم يلزم من صدقهما صدق الشيء
ونقضه الثاني أن نقسم ما عايناهم من ذلك هو الذي لا يتجنع طرفاه على الكذب سواء احتجنا
على الصدق أم لا وهي بهذا التفسير مثلاً أيضاً للحقيقة وعما ذكرنا أن كل واحد من مانعتي
الجمع والخلو بالعنى الثاني أعم من خاصته بالطلاق ومن الحقيقة بالطلاق وأعم من مقابلهما من وجه
لا اجتماعهما في الحقيقة وانفراد كل واحد منهما بما عايناهما الأخص فهذه خمس نسب وكل واحدة
منها ما بالعنى الأخص مبنية أقابيلها بكل من المعنيين وللحقيقة فهذه خمس نسب أخرى كلها تباين
فالصومع مثمر نسب وعما ذكرنا قبل أن قول الناظم وهو أي القسم الأخير الحقيقي الأخص
يدل على أنه أراد ما عايناهم بالجمع وما عايناهم بالطلاق بالعنى الثاني الأعم لكون الحقيقة أخص منهما ولا يصح
حل كلامه على المعنى الأول الأخص وإن كان هو المتبادر من التقديم أو لما عايناهم من تباينهما حيث نذكر
مع الحقيقة (تنبيهات) الأول قد علم من تعريف الحقيقة أنها المترتبة من أكثر من طرفين
إذا واسطة بين الشيء ونقضه أو ما سوى كونه

(قوله بان يكون أجرم) أي غيراً أيضاً وغيراً أسود (قوله ولأن ارتفاعه) أي ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع
أنه يلزم من ارتفاع أي كذب غيراً أيضاً وغيراً أسود كذب أيضاً من أجل كذب غيراً أسود وكذا أسود
من أجل كذب غيراً أيضاً فيكون كذب غيراً أيضاً وأيضاً غير أسود وأسود وهو محال (قوله فلم يلزم من
صدقهما) أي لا يلزم من صدق الأعم من النقض صدقهما فلا يلزم من صدق الطرفين صدق خفيصهما
فالخفيص من صدق غيراً أيضاً وغير أسود صدق أيضاً وأسود لا مكان كذبهما بتصفى الآخر (قوله
فلازم عشر نسب) أربع عموم بالطلاق واحدة عموم من وجه وخمس تباين ويجمع التسبب كلها

| جدول هذه صورته | | الحقيقية | |
|--|-----------------|-----------|--------|
| فنسب الحقيقة الأولى ما عايناهم | واحد | مانعة جمع | تباين |
| | واحد | بالاخص | تباين |
| هي المذكورة في الجدول الموالي | طسولاتم | مانعة خلو | تباين |
| | بالاخص | بالاخص | تباين |
| والنسب هي الموالية في | الجدول | مانعة جمع | عموم |
| | وبهذا | بالاعم | باطلاق |
| (قوله) الخ | أشارهم | مانعة خلو | عموم |
| | في هذا الكلام | بالاعم | باطلاق |
| قدرة التي لم يأت بالتفسير | الاعم | مانعة خلو | تباين |
| | لان مانعة الجمع | بالاعم | باطلاق |
| قد وجبه المتعم أيضاً بانها ترتب من ثلاثة | الاعم | مانعة خلو | عموم |
| | لان مانعة الجمع | بالاعم | باطلاق |
| قد وجبه المتعم أيضاً بانها ترتب من ثلاثة | الاعم | مانعة خلو | عموم |
| | لان مانعة الجمع | بالاعم | باطلاق |

الاعم لان مانعة الجمع ومانعة الخلو على التفسير الاخص مبنية على الحقيقة (قوله في التنبيه الأول
اندا واسطة) قد وجبه المتعم أيضاً بانها ترتب من ثلاثة فلهذا صدق الأول وكذب الثاني والثالث

أعلم
(قوله كما اختص ليس دائماً
بالتفصلة الخ) وجبه ذلك أن السلب تابع للإيجاب وكان كلما خاص بالمتصلة فليس كما لا يكون خاصاً وكان دائماً خاص
بالتفصلة فكذا سلبه وهو تفصيله وليس كما لا يكون خاصاً وكان دائماً خاص

بالتفصلة الخ) وجبه ذلك أن السلب تابع للإيجاب وكان كلما خاص بالمتصلة فليس كما لا يكون خاصاً وكان دائماً خاص
بالتفصلة فكذا سلبه وهو تفصيله وليس كما لا يكون خاصاً وكان دائماً خاص

وأما نحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وشبهه مما تكون فيه القصة حاضرة وهي أكثر من اثنين فقال السعد انه مشتمل على قضايا حقيقية والتقدير الكلمة اما اسم أو غيره وغيره اما فعل أو حرف وأما مائة الجمع والخلو فقد قيل يجوز أن يكون كثر من اثنين لجهة الوسائط بين الشيء وما هو أعم أو أخس من نقيضه وتوقعه السيد بأن النسبة لا تصحق إلا بين اثنين وأن نحو الحيوان اما انسان أو فرس أو طائر فثابتا بوانع جمع أو خلو فان قلت على تنديده لا يقي فرق بين ما شتمل على حقيقتين وما شتمل على موانع جمع أو خلو قلت الفرق بين ما يتبين بالأخيرة من القضايات انما اذا كانت القصة حاضرة تكون حقيقة نحو الكلمة اما اسم أو غيره وغيره اما فعل أو حرف فكل منهما حقيقة وإذا كانت غير حاضرة كما في المثال الثاني تكون الأخيرة مائة جمع لان الاصل الحيوان اما انسان أو غيره وغيره اما فرس أو طائر فهذه الأخيرة مائة جمع قطعاً وكذا يقال في مائة الخلو **والثاني** قد علم أن المقصود من الشرطية هو الحكم بما تشتمل من جهة أو تنافر بأنواعه أو سلبيها وحيث أنه قد صدقها هو مطابقة حكمها المصدق كورالواقع وكذبها عدمها من غير اعتبار لكون طرفيها في أصلها صادقين أو كاذبين أو مختلفين فتصدق مع كذب الطرفين في الأصل نحو لو كان زبد حجر الكان جادافه هذه صادقة اصدق لزوم جاديت به طرسته وان كانت جاديت به وجربته مستحيلين ومن ذلك قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لقد فسدنا ومع كذب المقدم فقط نحو لو كان زبد في السماء ما نجا من الموت

ان صدق وافق الاول وان كذب وافق الثاني فلم ينافى الصديق ان كان صادقا ولا الكاذب ان كان كاذبا **(قوله)** وأما نحو الكلمة اما اسم الخ) مثله الشكل في المنطق اما اول أو ثان أو ثالث أو رابع لانه يتوهم في هذا وشبهه أن القضية حقيقية لان مجموع الاجزاء لا يجمع ولا تنفع **(قوله)** فقد قال السعد انه مشتمل على قضايا وبما صل كلامه أن الحقيقة لا تتركب الا من جزأين فقط فلا تصحق النسبة الا بين اثنين وأما ما أورد من الامتلا فشمتمل على قضايا والتقدير الشكل اما اول أو غيره وغيره اما ثان أو غيره وهكذا **(قوله)** فقد قيل يجوز الخ) وعليه درج صاحب المختصر بعبارة شريفة وابن مرزوق وجري عليه كثير من الناس لكن التصديق ما حققه السعد في شرح النسبة تبعاً للقطب في شرح المطالع وهو ما نقله هذا الشارح **(قوله)** لجهة الوسائط بين الشيء وما هو أعم أو أخس من نقيضه) نحو اما أن يكون الشيء شجراً واما أن يكون هجرًا واما أن يكون بشراً في مائة الجمع ونحو اما أن يكون غير شجر أو غير هجر أو غير بشر في مائة الخلو **(قوله)** وتوقعه السيد أي بما مر في الحقيقة من انه في التصديق قضايا ثلاث موانع جمع في المثال الاول وخلو في الثاني **(قوله)** فان قلت أصل هذا الجواب للسيد مع السعد وقوله قلت هو جواب لاهلالي عن الابرار المذكور ونص كلامه باختصار الفرق بينهما ما شتمل على جميع الاقسام يمكن جعلهم من حقيقتين من غير أن يراد قسم آخر وما لم يشتمل على جميعها لا يمكن ذلك الا بامتناع شيء آخر غير مذكور ولا مقصود فالتاثل إما أن يكون الشيء شجراً أو هجرًا أو بشرًا انما حكم بالتنافر بين الثلاثة المذكورات لا غير وهي يمكن اجتماعها على الكذب فلا يمكن جعلها والحوالة هذه حقيقتين ثلاثا **(قوله)** فصدها هو مطابقة حكمها المذكور الخ) وذلك أن صدق القضية بمطابقة ما تشتمل من الحكم للواقع فصديق الحليمة عوافقة النسبة التي فيها الواقع فيكون صدق الشرطية عوافقة حكمها الذي هو الاتصال والانفصال للواقع اذ هو المحكوم به في الشرطية ولا عبرة بصدق الطرفين ولا كذبهما **(قوله)** ومع كذب المقدم فقط) اقتصر على المثال ولم يأت بتأنيده كونه هو ما تألف من مقدم صادق وتالكاذب لكون الصدق فيه مما لا يستدعيه المحال وصدق الكاذب وكذب الصادق لان صدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وكذب اللازم يستلزم كذب

ولا تخفى أمثلة بقية الأقسام في المتصلة وفي المتصلة وانما قد بنا بالاصل لان الطرفين لا وصفان بالكذب
 حال كونهما في القضية لان حزا القضية لا يوصف بصدق ولا كذب انهم لم يكن ذكر العدان
 كون الطرفين في المتصلة انما اعان معنى الخبرية وصار مجموعهما هو الخبر انما هو باعتبار أهل المنطق
 وأما باعتبار أهل العربية فالخبر عندهم هو الخبر اعطى وهو المختل للصدق والكذب وأما الشرط
 فهو قيد للخبر فقط كأي قيد بالنظر فعني ان جئني أكرمك مثلك على الاعتبار المنطقي الحكم بلزوم
 الاكرام للجيء وعلى اعتبار أهل العربية الحكم يحصل الاكرام من التكلم بقيد بوقت الجيء كانه
 قال أكرمك وقت مجيئك ورده السيد في حواشي المطول وحقق ان اعتبار أهل العربية موافق
 لاعتبار المنطق لصدق الشرطية مع تخلف مدلول كل من طرفيها أو أحدهما اذا كان الرابطة موافقا
 للواقع وان الرابطة هو المقصود في العربية من الشرطيات نحو ان كان قصبه قد من قبل فصدق
 لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا

المفهوم (قوله) ولا تخفى أمثلة بقية الأقسام بيان ذلك ان المتصلة الصادقة تنكب من صادقين نحو ان كان
 زيد انسانا كان حيوانا ومن كاذبين كاحمر عن الشارح ومن مقدم كاذب ونال صادق كاحمدون
 العكس والمتصلة الكاذبة تنكذب عن كاذبين نحو ان كان زيد حمارا كان حجرا وعن صادقين نحو
 كما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا حيث لا علاقة وعن مقدم صادق ونال كاذب نحو ان كان
 زيد حيوانا كان حجرا وعن عكسه نحو ان كان زيد حمارا كان ناطقا نقديا ان المتصلة التي ومبة
 تنكذب عن أقسام أربعة وتصدق عن ثلاث وأما المنفصلة فالحقيقة تصدق عن صادق وتكذب نحو اما
 ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا وتكذب عن صادقين نحو اما ان يكون زيد انسانا أو ان يكون
 ناطقا وعن كاذبين نحو اما ان يكون زيد حمارا أو حمارا وتصدق عن كاذبين كلال المذكور
 قبل وعن صادق وكاذب نحو اما ان يكون زيد انسانا أو حمارا وتكذب عن صادقين نحو اما ان يكون
 زيد انسانا أو ناطقا ومائة المنفصلة تصدق عن صادقين نحو اما ان يكون الحيوان مضر كالأرنب أو غير
 صادق كاذب نحو اما ان يكون الحيوان مضر كالأرنب أو غير صادق كاذب نحو اما ان يكون الحيوان مضر
 ناطقا ومضر كالأرنب وماذا كركاه خاص بالوجبات وأما السوالب في المتصلات والمنفصلات فعلى
 العكس أي تصدق فيما تنكذب فيه الموجبات وتنكذب فيما تصدق فيه والله أعلم (قوله) لكن ذكر
 السعد شرح بذلك في المطول والنسوخ وشرح النعمية وما ذكره من ان اعتبار أهل الانسان على
 خلاف اعتبار أهل الميزان هو ظاهر كلام الفروزي ومتبوعه والحق ما حققه السيد على ما سيأتي
 (قوله) الحكم بلزوم الاكرام للعجى أي فيكون المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
 القضية الحكم بلزوم الجزاء الشرط تصدق القضية بمطابقة الحكم بالازم وللواقع وتكذب بعدم
 ذلك فكل من الطرفين قد انخلع عن معنى الخبرية واحتمال الصدق والكذب (قوله) ورده السيد في
 حواشي المطول أي وكذا في شرح المفتاح وغيرهما وبينا ان الجزاء اذا قيد حكمه بمنزلة أو قيد
 آخر كان صدقه بتحقيق حكمه في ذلك الزمان أو مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه أو معه فإذا كانت
 الضرب زيد يوم الجمعة أو ناطقا فلا بد في صدقه من تحقق شرطه باء وتحقق ذلك القيد معه فان لم تنسبه
 أو نُسبته في غير يوم الجمعة أو في غير حال القيام كان كاذبا فإذا قلت ان ضربته زيد بشرية فلو كان
 معناه ضربته وقت ضربه أي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب منك مع ذلك القيد فإذا فرض انتفاء
 القيد أعني وقت ضربه بآل لم يكن الضرب المتعدي واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء
 وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت أم لم يوجد وذلك باطل قطعاً لا إذا لم يضرب بك ولم تنسبه به وكنت
 بحيث ان ضربك ضربته بعد كلامك هذا صادقا فإقامة وكذا ان قلت ان جئني أكرمك ما جئني

وأجاب بعض المحققين بأن كلام من الاستعمال وارد في العربية فهو إذا طلعت الشمس أعطيت درهما جار على ما ذكره السعد من الاخبار بعد دلل الجزاء مقبدا بطولع الشمس وهو إذا كان هذا انسانا كان حيوانا جار على ما للسيد الآن الاستعمال الذي ذكره السيد أكثر وقوعا والكلام في المسئلة طويل الأذيل فليتنظر في محله والله الموفق **في الثالث** اعلم أن الشرطية متصلة أو منفصلة تنقسم أولا إلى قسمين مخصوصة وغيرهما فالمخصوصة هي التي قيد لزومها أو عند هاز من معين أو حالة معينة نحو كمال ما ياتي أحد اليوم أو را كبا كرمته ونحو ما أن يكون الانسان وهو مكاتب أو وقت تكليفه مطبعا أو عاصبا وغير المخصوصة هي التي لا تنقيد لزومها أو عند هازها ذكر ولما كانت المخصوصة من الشرطية ليست بمعنى المخصوصة من الجملة صح أن تقبل من الاقسام ما لا تنقله المخصوصة من الجملة فتقسم كل من المخصوصة وغير المخصوصة إلى ثلاثة أقسام كلية وجزئية ومعملة

أكرمك لم يشبهه على من له أدنى غير أن هذا الكلام قد يكون صادقا وإن لم يوجده من المجهى والاكرام أصلا ولو كان أكرمك كلاما خبريا قيد بقيد لوجب أن يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما يقيد به ان صدق الخبر بتحقق مضمونه مقبدا أو مطلقا لا نرى أن قولنا أكرمك راسيا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب فظاهر أن الحكم الاخباري متعلق بارتباط أحد الطرفين بالآخر بالنسبة بين أجزاء الجزاء وأن مذهب الميزانيون لا يخالف كلام أهل العربية كيف وهم يصدرون مقدمات القضايا المستعملة في العرف وقد شرح الأصوليون بأن كمال الجزاء تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة إلى أن المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء ثم كلام السكاكي والرشدي والغزواني وصاحب التبيان يوافق ما اختاره السيد قال المولى خسرو ويؤيده هذه التفرة أعني التي تدرج على السعد اختيارا في حقيقة ما نسب إلى أهل المال أن واختصار الشافعي ما نسب إلى أهل العربية في تعليق الطلاق على ملك العصمة في قول الحالف لأجنبية أن تزوجت فأن طلق فقال الحنفى تعليق الطلاق يمنع كون الجزاء سببا للحكم أي التحريم في الحال فلا يعتبر طلاقا وسببا للتحريم الا في المستقبل حين وجود الشرط أي ملك العصمة ومثله لما لك فاعتبر الجزاء سببا حين وجود الشرط لا قبله نحو زالا إضافة إلى الملك أي إضافة الحكم الذي هو التحريم إلى ملك العصمة وهو في الحقيقة مضاف لالطلاق وقال الشافعي تعليق الطلاق لا يمنع كون سببا للتحريم في الحال بناء على ما لا أهل العربية من أن الجزاء هو الكلام والشرط قيد فيه فكانه تجر طلاقا قبل التزوج فلا تحريم عليه بعد التزوج لعدم ملكه العصمة حين الطلاق اه وما ذكره من بناء خلاف الامامين على تلك التفرة لا يخفى ما فيه من التعسف وأنه لا وجهه والظاهر أن خلاف مبنى على أنه هل بشرط ملك العصمة حال التعليق وعليه الشافعي ولا بشرط وعليه الحنفى والله أعلم (قوله وأجاب بعض المحققين) قد نقل بس هذا التفصيل في حاشية مختصر السعد وفيه نظر فلا دليل على هذا التفصيل ولم يوجده من السراج فيما قاله السيد ولا يتصور أن يكون واردا على ما قاله السيد فلم يعمل الباب كما على نهج واحد فهو إذا طلعت الشمس أعطيت درهما جار أو أعطيت درهما جار أو أعطيت من المال سدي من الارتباط والمنصوب به تحقيق اعطاه الدرهم لتعليقه على ما هو محقق وهو طولع الشمس وذلك على صحة ما ذكرناه من الفرق بينه وبين قوله أعطيت درهما وقت طولع الشمس وأما ان اذا معمولة لما في جوابها من فعل وشبه فلا يقتضى أن تكون كسائر القود من الظرفية وغيرها كلف وهي متضمنة لمعنى الشرط ولا معنى للشرط لا تعليق حصول مضمونه جملة على حصول مضمونه أخرى فكلا الجزئين جزء كلام لا محالة **(قوله الثالث)** اعلم أن الشرطية متصلة أو منفصلة تنقسم (أشار بهذا التنبيه إلى بيان أن أقسام الشرطية كاقسام الجملة فتكون مخصوصة كما تكون الجملة

وهذه الأقسام لاحقة لها بحسب تعميم الزوم والعناد وعدم تعميمهما فهذه ستة أقسام في المتصلة
ومثلها في المنفصلة وكل منها إما موجبة أو سالبة فهي أربع وعشرون. والتعريف في إيجاب الشرطية
وسلبها وما حكم به فيها من الصحة بين الطرقة بين أو العناد سواء كان الطرفان إيجابيين أو سلبيين أو
مختلفين وسواء إيجاب الكلّي في المتصلة كما هو مذهبنا وما في معناها نحو كلما كان الموجود جازئاً فإن
حادثاً ومعهما كان الشيء غنياً عن الفاعل كان قد علموا متى كان حادثاً كان مقتضى مقتضى الوجود وسور
الإيجاب الكلّي في المنفصلة

مخصوصة وإن كان خصوص الجملة يكون موضوعها جزئياً وخصوص الشرطية بأن يخص الزوم
في المتصلة والعناد في المنفصلة بمجاله أو زمان معين وعليه ما كان ينبغي للتأطيم اغتيال هذا التقسيم
وقد أشار له شيخنا سيدي جدون في خبرته

وان تكن شرطية مخصوصه • بمجاله أو زمن مخصوصه

أي تسمى بذلك (قوله) وهذا لأقسام لاحقة لها بحسب تعميم الزوم (الخ) أي تعميم الزوم والعناد
في جميع الأوضاع الممكنة أن كانت موجبة وتعميم سلب زومها وعنادها في جميع تلك الأحوال أن
كانت سالبة يعني كاية الزومية المتصلة اثبات لزوم تأليها للمقدمة أو سلبها عن جميع الأوضاع الممكنة
الاجتماع مع المقدمة فإذا قلنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً أردنا أن لزوم حيوانية زيد لانسانيته
نايت مع كل وضع يمكن أن يجامع انسانيته من كونه ضاحكاً أو كاتباً فاعداً أو قائماً كالناب في أي زمان
وفي أي مكان فكلية الشرطية ليست لأجل أن مقدمها أو تأليها كلي بل كايها بحسب الحكم الذي
فيها وإن كان مقدمها أو تأليها شخصيين كأن كاية الجملة ليست بحسب كاية الموضوع أو المحمول بل
باعتبار كاية الحكم (قوله) فهذه ستة أقسام في المتصلة • مثالها خصوصية الكاية كما حدثني راكبنا
أكرمته في الجربة فبعد يكون إذا حدثني راكبنا كرمته في الجربة فبعد يكون إذا حدثني راكبنا كرمته في الجربة
المخصوصة الكاية نحو كلما حدثني أكرمته في الجربة فبعد يكون إذا حدثني راكبنا كرمته في الجربة
أكرمته في المنفصلات المخصوصة الكاية نحو دائماً ما أن تكون وأنت حي عالماً بأوجاعه لا بالجربة
قد يكون ما أن تكون وأنت حي عالماً بأوجاعه لا بالجربة فبعد يكون إذا حدثني راكبنا كرمته في الجربة
المخصوصة كاية نحو دائماً ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وجريته قد يكون ما أن يكون العدد زوجاً
ومهملة نحو ما أن يكون العدد (قوله) فهي أربع وعشرون • هنا من غير اعتبار الزوم والاتفاق
وان اعتبر كانت غمائية وأربعين وان اعتبر في المنفصلة اعتبار منع الجمع والخلو أو أحدهما زادت على
ذلك (قوله) سواء كان الطرفان إيجابيين أي فتكون موجبة عن إيجابيين ولا تشكل نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتكون موجبة عن سالبين نحو كلما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن
ناطقاً وتكون سالبة عن موجبين نحو ليس البتة إذا كان الشيء حيواناً كان جبراً (قوله) وسور
الإيجاب الكلّي • لما لم تعرض التأطيم رحمه الله لسور الشرطية أشار لها وأشار هنا في هذا
التبني وكان من حق التأطيم التعرض لها كما تعرض لاسمها والجملة وقد أشار لسور المنفصلة شديداً
سيدي جدون بقوله

والسور كما وليس كما • وقد يكون وشبهه علماً

ولسور المنفصلة بقوله

والسور دائماً وليس البتة • وقد يكون وشبهه تلكه

(قوله) وما في معناهما) أي من كل اقتضاء على عموم الزوم في اللازمة والأوضاع والأحوال

دائما وما في معناه محدود دائما اما ان يكون الموجود قد عينا واما ان يكون حادثا وسور السلب الكلي في المتصلة وفي المتصلة مع ليس البتة محراب البتة اذا كان الموجود حادثا كان غنيا عن الفاعل ونحو ليس البتة اما ان يكون الشيء قد عينا واما ان يكون غنيا عن الفاعل وسور السلب الجزئي له ما عاقد يكون كقولنا في المتصلة قد يكون اذا كان الانسان مؤمنا بخاتم عذاب القبر في المتصلة قد يكون اما ان يكون المرعطية او عاصيا وسور السلب الجزئي له ما عاقد لا يكون ولا صلة فقط ليس كليا ولا فصلا فقط ليس دائما نقول في المتصلة قد لا يكون اذا كان مؤمنا بخاتم عذاب القبر في المتصلة قد لا يكون اما ان يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا وليس دائما اما ان يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا واهمال الشرطية ان تجرد اداة الاتصال وهي لوان واذا اداة الاتصال وهي لفظية اما ان كل ما يدل على تميم او تبعض نحو ان كان حيوانا كان انسانا واما ان يكون حيوانا واما ان يكون فرسا والهمزة في قولنا جزئية تنبيه في تقدم من اسوار المتصلة لكلا الاصل فيها ان تكون لعموم الافراد فتكون القضية معها كلية فتكون كل ما هو في الدنيا نافذ وقد تكون ظرفا لا كسباب النظر فتن من ما الواقعة على الحين فتشمل استعمال ادوات الربط وتفتني شرط جوابا نحو كليا او قد ونارا للرباط اطفافا الله وهذا امر الدنيا طاقة واستعملوا ايضا للمتصلة مهم ما هو في الاصل اسمهم ليس العاقل اشترت معنى الشرط فهو مهم ان اتناه الآية واهل المنطق يستعملونها ظرفا فقبل ان ذلك لحن منهم وقد على مذهب من اجاز نظريتها وهو ان مالا واستشهد على ذلك بشواهد تأولها كاهل ولد بانها الواقعة في اعلى الحدث لا الزمن منها قول حاتم

وانك مهما قطع بطنك مؤله * وفرجك نال منى الدم اجمعا

فقال الولد المعنى متى قطع وقال ولد المعنى اعطاء تعطي واستعملوا ايضا قد لا يكون وهو لحن

كفي (قوله دائما وما في معناه) أي من ككل لفظ دال على عموم العناد للارتمسة والاضاع والاحوال نحو ايدا اما ان يكون الجسم حيوانا او جادا (قوله ولا صلة فقط ليس كليا) وذلك انك اذا قلت كليا كان كذا كان كذا فهو واجب كلي فاذا قلت ليس كليا كان معناه رفع الإيجاب الكلي لا محالة واذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي (قوله اما ان يكون حيوانا واما ان يكون فرسا) الصواب ما مثل به السنوسي اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان لا يكون انسانا أي اذا كان فرسا او جادا او طائرا (قوله تنبيه) لم يقبل التنبيه الرابع ويجهله من جهة التنبيه لثقله بالتنبيه الذي قبله (قوله من ما الواقعة على الحين) أي الوقت يريدان جعلت اسمية أو ناسية عنه هي وصلة ان جعلت معدرية وهي حين تشمل استعمال ادوات الربط تكتسب متصلة لما تقر في انط كقوله تعالى كلبا رزقا ومنهم من غمره رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل أي كل وقت رزقوا أو كل وقت رزق قالوا ونحوه كليا أو قدوا الآية وكلاما عاهدا وعاهدا بندهم في منهم (قوله مهمما) قال الخليل أمهلا ما فرديت عليه أخرى فقلت ألف الأولى هاء كراهية التكرار (قوله نحو مهمما) تأنيبه) أي شيء تأنيبه من الآيات لتعريفنا الخ (قوله واهل المنطق يستعملونها ظرفا) قال السعد مهمما بحسب اللغة انما هي لعموم الافراد حتى تصلح سور الكلية الجزئية وهم قد تنهوا على عموم الاوضاع أي الازمان والاحوال وجعلوها سور الكلية المتصلة اه واعترضه اليوسفي بأنها ليست من الافعال الاصطلاحية حتى يكون لهم فيها قبل بل هي لفظ لغوي فذلك لحن أو جاز على ما ذكر ابن مالك في التمهيل انهم اردوا ظرفا وعذا من اد الشارح بقوله فقيل لحن الخ لكن الظاهر منه ان القائل بانه لحن هو غير القائل بالتأني وليس الامر كذلك وعبرة الهلاكي والمناطقة يستعملونها ظرفا فاما ان يكون ذلك لحن منهم أو هذا بالي مذهب من اجاز نظريتها وهو ان مالا (قوله وهو ان مالك) قال في الغنى وهذه

فصل في التناقض لما فرغ من بيان القضايا وأقسامها أخذ ذكر بعض أحكامها كاختلافها بالاجاب والسلب وهو المسمى بالتناقض ثم يذكر بعد ذلك لازم منتهى ما هو المسمى بالعكس ووجه الحاجة اليه ان المقصود من هذا العلم كاستخدام الكتاب المطالب التمسك بشدة الجمولة وكان في بعض المواضع لا يتوصل الى اقامة الدليل على الشيء المنصود لكن يمكن قاضيه على ابطال نفسه وعلى صدق عكسه وانما يثبت ابطال التناقضين تعين الاثر وكذا انما صدق احدهما كعكس (١٤٧) تعين صدق الاثر لا تنكاحا

المزوم لصاحبه وصدق المزوم يستلزم صدق لازمه فلما

تعرضوا للكل على التناقض والعكس وهما فصلان محتاج اليهما في القضايا والى هذا اشار ابن الحاجب

بقوله ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض والمطلوب بنفسه وقد يقوم على الشيء والمطلوب عكسه

احتيج الى تعريفهما قال ابن هرون مثال المطلوب الذي يقوم على ابطال النقيض نفسه قياسا لخلافه ينتج نقيض المطلوب

(قوله وكان في بعض المواضع لا يتوصل الى اقامة الدليل الخ)

لخو لو لم يكن قد امكن احادنا ولو كان احادنا لزم الدور او

التسلسل وهما ما طلائان فاخذت باطل فتعين انه قد يم

وهو المطلوب فقد استدلل على تقدم المطلوب بطلان نقيضه

وانه اعم (قوله وعلى صدق عكسه الخ) مثاله كان يقال

انما صدق قولنا كل ممكن فهو معدوم صدق عكسه وهو

بعض المعدوم ممكن ولا يصدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم ممكن متعكسه

القول لا شيء من الممكن معدوم لان السابقة الكلية تنعكس كعكسه او هذا العكس كذلك الامل المفروض الصادق فهو كاذب فلو زعمه

الذي هو نقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المطلوب يستلزم ان الدليل على صحة عكس الاصل اه (قوله ونال المطلوب الذي يقوم الدليل على ابطال نقيضه قياسا لخلافه الخ) قياسا لخلافه منتهى استعماله لوجه غالبا كره من الصدق ومنه قوله

صدق الاصل صدق نقيضه وحده فان النقيض يجر الى افعال وما جرى الى افعال فهو محال والفعال يرى الى الخلف والوراء وينفذ له افعاله ومن الخلف بالفتح نقيض قد علم ويجوز ان يضم فيكون من الخلف بمعنى الكذب لان العكس من الكذب اه

لان قد لا تدخل على الشيء وكثير ما يتغير كقول ابن مالك والمصرف قد لا يشترط والصغير في ليس البتة صغير الشأن والحجة بعدم الخبر وكذا تقول في يكون وشو وعريضة طالب الصاعه الخ واما ان كان القدمين تلك الاسوار انما هو تعميم الحكم او تبعية له لا ما فيها من التبعية والشيء من البت بمعنى القطع بلزومها النصب على المصدر في فعل مقدور وهو من اوصلي كغيرها ولا يجب قطعها خلافا لما في التصريح

فصل في التناقض لما فرغ من اقسام القضايا أخذ ذكر بعض أحكامها وهو التناقض والعكس ووجه الحاجة اليهما ما اشار اليه ابن الحاجب بقوله ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال الشيء والمطلوب بنفسه وقد يقوم على الشيء والمطلوب عكسه احتيج الى تعريفهما قال ابن هرون مثال المطلوب الذي يقوم الدليل على ابطال نقيضه قياسا لخلافه ينتج نقيض المطلوب ومثاله أن تقول في الاستدلال على حدوث العالم

المفاد سبق اليه ان مالكا غير موقوف على ذلك ابتهأ بها الواقعة على الحدث والزمحصرى عن شدة التكرير على من يستعملها كذا فقال هذا الكلمة في عدد الكلمات التي يحصر جهات لا بد في علم العربية ويضعها غير موضوعة لها فلتا يعني متى تم ذهب فيفسر به ما تأتبه الآية بمعنى الوقت فيلحق في آيات الله وهو لا يشتر (قوله كقول ابن مالك والمصرف قد لا يشترط) مثله قول خليل قد لا يجر من الرضاغ ان جعلت قد فمواستعملها بنفسه اسم فعل وهو بعد (قوله دعا طالب الصناعة الضوية) اشار بهذا الكلام الى جواب عن سؤال وهو ان الشرطية بذلك الاعراب تصير حجة لان الجملة هي التي تصدر بمقتضى تكرير هذه جملة ونوع محمول شرطية كقولك زيدا وكان زيدان حشته بكمرك والحواليان ما ذكرنا من الاعراب رعاية طالب الصناعة الضوية ولم يفسد وضع الاسم الذي هو ضرورة الشان ليعمل عليه ما بعد ما ذكرته لاعتبار المعنى هو المرامي في المنطق فما قصد من تلك الاسرار الابيان تعميم الحكم او تبعية (قوله ولست من البت) أي فعله من البت وهو القطع بلزومها النصب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف (قوله وهو من اوصلي كغيرها) يعني لان همرز قال واصله على قول سيبويه وعليه ما راجع الى ما في آتية فقال وهو مال كذا أي وصل (قوله ولا يجب قطعها) أي كاذب اليه ان الخلف في همرز لا دخلت على ثأ وغيره (قوله خلافا لما في التصريح) أي حيث نقل عن الباب انهم همرز قطع وهو يقتضى انه لا بدت كذا همرزات الخ فذلك يقال ما في الباب ليس بباب

فصل في التناقض لما كان التناقض مقدما على العكس طبع الكون العكس في بعض احواله يحتاج للاستدلال عليه بالتناقض قدم عليه وهما (قوله قياسا لخلافه) هو بضم الفاء يعني انما طلائا لا باطل في نفسه بل لا بد ينتج باطلا أي كذا هو بضم الفاء يعني لان لا ما ينقضه ينفذ في خلف أي وراء اطلا لا تاولا

القول لا شيء من الممكن معدوم لان السابقة الكلية تنعكس كعكسه او هذا العكس كذلك الامل المفروض الصادق فهو كاذب فلو زعمه الذي هو نقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المطلوب يستلزم ان الدليل على صحة عكس الاصل اه (قوله ونال المطلوب الذي يقوم الدليل على ابطال نقيضه قياسا لخلافه الخ) قياسا لخلافه منتهى استعماله لوجه غالبا كره من الصدق ومنه قوله صدق الاصل صدق نقيضه وحده فان النقيض يجر الى افعال وما جرى الى افعال فهو محال والفعال يرى الى الخلف والوراء وينفذ له افعاله ومن الخلف بالفتح نقيض قد علم ويجوز ان يضم فيكون من الخلف بمعنى الكذب لان العكس من الكذب اه

ومثال المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال عكسه ما يقع في الأشكال الثلاثة غير الأول فإنه عند دها الأول قد نتج غير المطلوب على ما ذكره اه وقياس الخبر يأتي عند قول الناظم ورفع تال رفع أول الخ والتناقض بالمعنى العام ثبوت الشيء أو سلبه فقد يكون في المفردات كقولنا الإنسان ولا إنسان ونفس ولا نفس وقد يكون في القضايا وهو المذهب كونه عند الناطقة اه واعلم أن التقابل بين شيئين لا يتحققان أو بعضهما وجه لما تنال الضدين كالبياض والسواد أو التضاضيف كقوى تحت قوتها متقابلان لا متوافقان وكلاهما لا يتوافقان فيمكن أن يكون الشيء الواحد أو اثنين جهة واحدة أو تقابل العدم والمليكة وهو أن يكون أحد التقابلين وجوديا والآخر عدميا لكن يكون العدم سلبا للطرفين أو جودى من المحل الذي شأنه أن يتبعه كالمى والبصر فإن العدم سلب البصر عن قبيل البصر كالحيوان لا سلب البصر على الإطلاق ولا العدم على الخاطئ أنه أعنى أو تقابل القبضين وهما الإيجاب والسلب سواء كان السلب عن محيل قبيل الإيجاب أو عن محيل لا يقبله كالتقول في الخاطئ ليس صراوعى هذا النوع الرابع من أنواع التقابل أقصر المنطقون (١٤٨) لأن المحتاج إليه في القضايا قد أشار المصنف إلى تعريفه بقوله

(تناقض خلف القضيتين في) •
 لو لم يكن حدنا لم يكن متغيرا لكنه متغير فهو حادث لكن الواقع في قياس الخاطئ كما تنالها الاستدلال
 كيف وصدق واحد أمر في) •
 فذوله خلف هو سلب
 مصدره عن اختلاف
 وهو جنس شامل لجميع
 أنواع الاختلاف كالأنواع
 الأربعة المتقابلة وغيرها
 من الخلفات

بأنى المطالب من خلفه أن ورأه الذي هو نفسه ولا يرتك قياس الخلف إلا في المواضع التي يكون فيها الاستدلال على صحة الشيء بإبطال نقيضه أسير وأمكن (قوله لو لم يكن حدنا) فالطلب هنا لم يقم الدليل ابتداء عليه بل على إبطال نقيضه بنى لازمه فلم صدقه وتطهر هذا المثال لو لم يكن هذا حيوانا لم يكن هذا الحيوان الأول بعكس الصغرى وجعلها كبرى ينتج لاشئ من الإنسان بجبر وهو عكس المطلوب لازم صدقه منه لأن العكس لازم للمطلوب وهو صادق لازم لازم لازم (قوله وعكس النتيجة) صوابه فتعكس النتيجة قول الناظم (تناقض خلف) هو تفاعل بين اثنين من النقيض وهو الإبطال والهدوخل هذا معناه انه وأما عرفاه فهو اختلاف قضيتين كأشارة الناظم (قوله وكيف لا يجاب والسلب) هذا فسر وكيف أيضا العلامه ابن القاضى لما له أمير وقته مولانا أحمد الذي السعدى عنه وعن الحكم أيضا فقال

بأنى اطلاع على منصرف • وقوله بصلاح الناس مشغوف
 الحكم كالبينة جريئة مذكروا • وكيف سلب والإيجاب معروف

والناس بجبر ودعكس النتيجة والمفرد ههنا ومثاله في الثالث قول كل إنسان حيوان وبعض الإنسان رحل بان لم يكن ذلك الأول لا يتبع الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس الصغرى التي كانت كبرى هكذا ظهر بعض الرحل إنسان وكل إنسان حيوان ينتج بعض الرحل حيوان وهي عكس نصبة الأصل التي هي بعض الحيوان رحل فذو الخلف الدليل على صحة عكس النتيجة ولأنه صدق ههنا اه وقال قهمة أخرى مثاله في الثاني لاشئ من الأفاعى بفرس وكل صاهل فرس فأزاد إلى الأول بعكس الصغرى وجعلها كبرى فيصير كل صاهل فرس ولاشئ من الفرس بالإنسان ينتج لاشئ من الصهال بالإنسان وهي عكس نتيجة النسي الأول التي هي لاشئ من الإنسان ومثاله من الثالث كل إنسان حيوان وبعض الإنسان أبيض ينتج بعض الحيوان أبيض فزاد إلى الأول بعكس الكبرى وجعلها صغرى فيصير بعض الأبيض إنسان وكل إنسان حيوان ينتج بعض الأبيض حيوان وبعض الحيوان إنسان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق فزاد إلى الأول يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى يصير هكذا كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان وهو عكس النتيجة الأول اه

وقوله القسطين خرج باختلاف المفردين كقولنا فرس لا فرس وقوله في كيف أي الإيجاب والسلب يخرج لبقية أنواع المقابلة وأخرج
به أيضاً اختلاف القسطين بفرد ذلك كالكلمة والحركة والحلية والشرطة والاقبال والانعزال والتعجيل والعدول وقوله وصدق
واحد أمر في الواو وأول ذلك الوجه الثاني قد قد فهمنا قبله أنه من تمام النعم غداً ولائذ أن تكون إحدى القسطين صادقة
والأخرى كاذبة لا يتم التناقض إلا بذلك وأخرج زيد بن زياد عن جابر قال قال القسطين: وإن اختلفت في الإيجاب
والسلب فربما يختلفان في كذبهما بل اتفاقهما في الصدق وفهم من كلام الساطع أن شخصاً إذا كان بالاختلاف بالإيجاب
والسلب فقط لا في أمر آخر إلا ما يصدق في السور بل لا يمتنع اتفاق القسطين في ثمانية أشياء هي شروط في ثبوت التناقض
لا ينعقد إلا بها الشرط الأول الاتفاقي للموضوع كأنه جلسة أو في المقعدان كانت شرعية أو في تعدد موضوع القسطين
كقولنا زيد عالم عمرو ليس عالم يمكن بينهما تناقض اجتماعهما على الصدق والكذب الشرط الثاني الاتفاقي المحمول أن كانت
جملية أو التاليفان كانت شرعية أو في تعدد محمول القسطين كقولنا زيد عالم زيد ليس بصادق لم يكن بينهما تناقض لأن الشيء الواحد
وصف بأوصاف ثبوتية وأخرى سلبية في وقت واحد الشرط الثالث الاتفاقي الزمان فلو اختلف الزمان كقولنا زيد صائم
ونحن يوم الخميس وزيد ليس بصائم ونحن يوم الجمعة فلا تناقض لاجتماعهما على الصدق (١٤٩) أو بالكذب وكذا قولنا غداً لا يسا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم على البيت المقدس وزيد قبل أن يؤمر بالتوجه إلى الكعبة فيما بعد صلى الله عليه وسلم لم يصل إلى البيت المقدس وزيد في الزمان الذي أمر به بالتوجه إلى الكعبة الشرط الرابع الاتفاقي المكان كقولنا زيد عالم في المكان كقولنا زيد ليس بصائم ونحن في السوق لم يكن بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق أو بالكذب وكذا قولنا يسا محمد صلى الله عليه وسلم

وقوله وصدق واحد أي فظوظ في معنى تيسر أي زوما والجملة سلبية فهي قد بدت قبلها من تمام التعريف
فكما أنه يقول التناقض هو اختلاف قسطين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي مجرد ذلك الاختلاف
لزم صدق أحدهما وكذا الأخرى فخرج اختلاف غير القسطين كاختلاف مفردين كقولنا فرس لا فرس
واختلاف الأشخاص في نوعهم ولا يتم فذلك وما أشبهه وأن كان تناقضاً في المعنى لكن لا يسمى تناقضاً في
الاصطلاح ونرجد كرا الكيف الاختلاف بغيره كاختلاف قسطين بالعدول والتعجيل والكلمة
والجزئية والشرطية والحلية ونحو ذلك على أن نبد الكيف بقية ما بعده لأن ما خرج به يخرج
(قوله أي فقط) قد زاد على كلامنا شرطاً لا ينافي قال وصدق واحد وعن آخر صادق أو كاذب
يقع ما هو أهم (قوله فكأنه يقول) فمتى ما كان غيرنا التام غير واقع بهذا المعنى كله لكن قوة
كلامه تعني ذلك (قوله يخرج اختلاف غير القسطين) أشخاصاً ومجموعات شخص التصاديدون
يناقض المفردات وإن كان ينبغي أن تكون مباحثهم عامة لأن التناقض لا يتصور في غير هذا كما
قرره السيد في شرح المواضع في غير موضع منه وذلك لأن المتناقضين هما المفهومان المتضامان لثباتهما
ولا ينعقد بين التصورات فإن مفهومه هو الإنسان ولا إنسان لا يشانه أن إذا اعتبر ثبوتهم سمائي كما
تشهد به الأبدية وحديث يحصل هناك قضيتان متناقضتان صدقاً وكذباً في زعمنا من مفهوم فرس
ولا فرس تقابل الإيجاب والسلب مطلقاً فصدقهما الآن يعني ذلك على النظر إلى الظاهر ورفع المفرد عما
يسمى سلباً أو نقضاً (قوله وما أشبهه) كاختلاف مركبين ناقضين كقولنا زيد لا نوعه واختلاف مفرد

فرض عليه الجهاد وتزني المدينة يتناول الله عليه وسلم لم يفرض عليه الجهاد وتزني مكة الشرط الخامس الاتفاقي في الإضافة
أدلة اختلفت الإضافة كقولنا زيد عالم ونحن بالعلوم الشرعية زيد ليس بصائم ونحن بالغلبة والجرم يمكن بينهما تناقض لجواز
اجتماعهما على الصدق أو الكذب وكذا قولنا زيد عالم فرس زيد ليس بصادق لثبات كان بينهما صدقاً أو كذباً
الشرط السادس الاتفاقي في الشرط أدلة اختلفت فيه كقولنا زيد عالم في مال أبي وأراداداً كان فيه نصاب الزكاة استوجبة
في مال الصبي وأريد إذا لم يكن فيه نصاب لم يكن بينهما تناقض لانفاقهما على الصدق السابع الاتفاقي في القوة والنعقل
أدلة اختلفت في ذلك كقولنا الخرف في الدم مسكر ونحن بالقوة الخرف في الخناس مسكر ونحن بالفعل لم يكن بينهما تناقض لاجتماعهما
على الصدق الشرط الثامن الاتفاقي في النكاح والجرم والمردية لكل مجموع الآخر متفرق ليس الزنجي أسود وأريد بجلده الزنجي ليس
بأسود وأريد جميع أحزمتها ليست بجمعة أسود لم يكن بينهما تناقض وكذا قولنا خرف في الجمر أن يكون أسود الشرط العاشر الاتفاقي في العظام
وتنقل عن أبي نصر الفارابي أن هذه الشروط كلها ترجع إلى ثلاثة أركان هي الموضوع والمحمول والزمان

(قوله وتنقل عن أبي نصر الفارابي أن هذه الشروط كلها ترجع إلى) اتحاد النكاح والجرم والشرط راجع إلى اتحاد الموضوع
واختلاف القوة والفعل والإضافة واتحاد المكان ترجع إلى اتحاد المحمول واتحاد الزمان لراجع إلى اتحاد الموضوع
فالسوابق استغنى عنه

بما بعده كذا قيل وفيه نظر ان ذكر الكيف نحو العالم حادث العالم قديم وهو لا يخرج عما به تأمل
 وخرج بالتقيد الاخر لا اختلاف في الكيف على وجه يصح معه صدقهما وكذا يجوز ان يقال تأمل
 ليس يتأصل كذا أو يصح معه كذا بما تقتضيه ذلك كما لا خلاف كائين بالاجاب والسلب تكذيبان معا
 حيث يكون المحمول أخص من الموضوع ونحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان فان
 كان أعم أو مساو ما كذبنا السالبة فقط نحو لا شيء من الانسان بحريوان أو ناطق وإن كان مساويا
 كذبنا الموجبة فقط نحو كل انسان فرس أو على وجه يصح معه صدقهما فقط وذلك كالجزء من
 قصد فان ما حجب يكون المحمول أخص من الموضوع ونحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان
 ليس بالانسان فان كان أعم أو مساو باصدقت الموجبة فقط نحو بعض الانسان حيوان أو ناطق وإن
 كان مساويا باصدقت السالبة فقط نحو بعض الانسان ليس بفرس ولا يبعد هذا الاختلاف تناقضا لان
 اقتضاها الصدق والكذب انما هو بخصوص المادة ولما صح صدقهما معا وكذاهما في بعض المواد
 وقولنا مجرد ذلك الاختلاف قيد لا بد منه وقصد على التام يخرج به الاختلاف الذي يقتضي
 صدق احدهما فقط لكن لا ينافي بل بواسطة يجوز ان يدان ان ليس ناطق فانه يقتضي صدق
 احدهما وكذا كذب الاخرى بواسطة معرفة ان كل انسان ناطق فليس قولنا يدان انسان يقتضي في الاصطلاح
 قولنا زيد ليس ناطق واعلم انه يفهم من التشديد بطريق صدق احدهما فقط انه لا بد من اتحاد النسبة
 في ثمانية أمور لا يتحقق التناقض الا بها وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة القوة والفعل
 ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اذ لو انشئ شيء من
 هذه الوحدات لم يتحقق التناقض لانه عند الاختلاف في الموضوع يجوز ان يكون كاذبا وليس كاذب يصح
 صدقهما معا وكذاهما ما وجد علم انه لا تناقض بين صادقين ولا بين كاذبين وكذا في المحمول يجوز ان
 يكون كاذب ليس بشيء وفي القوة والفعل يجوز ان يكون كاذب أي بالقوة وليس كاذب أي بالفعل وفي الزمان
 يجوز ان يكون كاذب ليس بشيء وفي المكان يجوز ان يكون كاذب ليس بشيء وفي القوة والفعل يجوز ان يكون كاذب ليس بشيء
 لم يصل لبيت المقدس أي بعد ما ذكر وفي المكان يجوز ان يكون كاذب ليس بشيء في المسعد ليس بعمل أي في
 النار وفي الاضافة يجوز ان يكون كاذب ليس بأب أي لما ذكر في الشرط يجوز ان يكون كاذب ليس بشيء في الحسنه أي
 بشرط موته على الانسان زيد لا يدخله أي بشرط موته على الكفر عيانا بالله تعالى وفي الكل والجزء يجوز
 ان يكون كاذب ليس بشيء في بعضه زيد ليس بشيء في كل

وقضية (قوله كذا قيل) قاله الهلالي وانه يقول لانه لا يقتضي شيء من الاختلافات لزوم صدق
 احدهما او كذب الاخر الا الاختلاف في الكيف اه وعليه فلا اختلاف بغير الاتحاد والسلب
 لا يقتضي لانه صدق احدهما وكذب الاخر (قوله وفيه نظر) في نظره نظر وجهه ان التركيب
 الاول في مثاله غير الثاني لان المحمول قد اختلف لفظا والاختلاف انما يتحقق في التناقض بعد
 اتحاد القضيتين في كل وجه وسأبقى في الوحدات اشتراط اتحاد المحمول وقدمنا في كلام الهلالي هذا
 في حاشية المختصر نرجع عن اعتراض الهلالي بان اتحاد المتأخر عن المتقدم لا يضر وانما الغرض
 العكس لان الثاني حينئذ يكون زائدا الغير غرض (قوله فليس قولنا يدان انسان يقتضي في الاصطلاح)
 اعترض اليوسي خروجه نحو هذا عن الجديان هذا ان كان اصطلاحا لاهل الفن فمما واذ لا
 خفاء في ان يقال ان قال هذا الانسان هذا ليس ناطق انه تناقض كلامه في المعنى اه ولعله لم يقف
 على كلام السعد وتضمنه انما اعتبره واتحاد المحمول والموضوع حتى لا يكون قولنا زيد ناطق يقتضي
 ان لا يكون كاذب ليس بالانسان وان كان مساويا بالتقيد لان المساواة كثيرة فلم يعتبره واتحاد الطرفين

ونزل اه ايضا انما تخرج
 كذا في شرط واحد وهو اتحاد
 النسبة المحكية حتى يكون
 السلب والرداع على وجه
 النسبة التي ورد عليها
 الايجاب لانه اذا اختلف
 شيء من الامور انما يتحقق
 اختلاف النسبة المحكية
 لا اختلافه فقط
 لا اختلاف الموضوع ضرورة
 ان نسبة شيء لا أحد
 المتعارفين غير نفسه
 لا أكثر وكذا اختلاف
 المحمول ان نسبة أحد
 المتعارفين الى شيء غير نسبة
 الاخر اليه وكذا اختلاف
 الزمان لان نسبة أحد
 الشئين الى الآخر في زمان
 غير نفسه اليه في زمان
 آخر وعلى هذا القياس
 في باقي الشروط كذا قدره
 الشيخ النوسي في شرح
 منطق ابن عرفة

وقد جمع بعض الشيوخ هذه الثمانية في قوله

وماله تحقّق الايمان • توجد وحدته ثمان فاعان

وضع وقت ومكان جل • كل اضافته وشروط فعل

واكتفى بعضهم بثلاث وحدات والموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ويرجع بعض ما يقي الى وحدة المحمول وبعضه الى وحدة الموضوع واكتفى بعضهم بوحدة الطرفين وهو أقرب مما قبله والتحقّق اشتراط وحدة واحدة هي وحدة النسبة الحكيمية بحيث رد السلب على ما ورد عليه الايجاب اذ جميع الوحدات ترجع الى وحدة النسبة لانهم متى اختلف واحد منها اختلفت النسبة بطل اتحاد النسبة بشمل أمور أخر غير الثمانية لا يتحقّق التناقض الا بها كاتحاد المفعول به وله معه والحال والالة وغير ذلك اذ متى اختلف شيء من ذلك لم يكن تناقض • تنبيه • أنواع التقابل أربعة

لتمس ضبط التناقض اه (قوله وقد جمع بعض الشيوخ) المراد به المحقق سيدي العسري الفاسي وبعد اليقين

وردها قوم على تفصيل • لوحة الموضوع والمحمول

وردها محقق عن حرم • لوحة النسبة ذات الحكم

(قوله واكتفى بعضهم الخ) المراد به الامام الرازي (قوله ويرجع بعض ما يقي الى وحدة المحمول الخ) فوحدة الشرط والكل والجزء داخله في وحدة الموضوع لاننا قلنا اللون مفروق بالبصر بشرط كونه ابيض اللون غير مفروق بالبصر بشرط كونه غير ابيض او قلنا الزنجي اسوداى بعضه الزنجي ليس بأسوداى كاه فاللون الابيض خلاف غير الابيض وبعض الزنجي بخلاف كاه ووحدة المكان والقوة والفعل والاضافة داخله في وحدة المحمول لان الجالوس في المسجد خلاف الجالوس في الدار والاسكار بالمثل خلاف الاسكار بالقوة وأبوة زيد خلاف أبوة عمرو (قوله واكتفى بعضهم بوحدة الطرفين وهو أقرب مما قبله) هذا مذهب الكناشي وانما كان أقرب لأن وحدة الزمان ترجع لوحة المحمول كما رجعت اليه ووحدة المكان لان الصلاة قبل الامر بالتوجه غيرها بعده (قوله والتحقّق) هذا مذهب المحقق الحكيم أي نسر الفارابي فان نسبة المحمول الى أحد الموضوعين مقارنة نسبته الى الآخر ونسبة أحد المحمولين الى الموضوع مقارنة نسبته الآخر اليه ونسبة المحمول الى أحد الامرين بشرط مقارنة نسبته اليه بغير ذلك الشرط وعلى هذا القياس ولما أن كان مذهب هذا الخبر الحكيم هو الذي يجنح له الطبع السليم يرجع عليه شيخنا سيدي جدون في خبره فقال

« فشرطه اتحاد نسبة جرت (قوله اذ متى اختلف شيء من ذلك لم يكن تناقض) فلا تناقض في قولنا زيد أي را كبا ولم يقي زيد أي غير را كب وزيداً كل أي انجز زيد ليس بأكل أي اللهم وقد عد نحو هذا عافيه في الشيء وثباته باعتبارين مختلفين من الحسنات البدعية عند أهل البيان ويسمى عندهم الطباين ومنه

خلقوا وما خلقوا المكرمة • فكانهم خلقوا وما خلقوا

رزقوا وما رزقوا سماح يد • فكانهم رزقوا وما رزقوا

فقد اختلف المفعول في الاول أي خلقوا الغير مكرمة وما خلقوا المكرمة واختلف المفعول الثاني في الثاني أي رزقوا لا وما رزقوا سماح يد فاعتبار ما ذكر لم يكن في هذا تناقض (قوله أنواع التقابل) فذكر في الحكمة التقابليين بأنهم امران لا يجتمعان في زمن واحد في ذات واحدة من جهة واحدة كما

(فان تكن شخصية اومهله • نقضها بالكيف أن تبسده)
(وان تكن محصورة بالسور • فانقض بضدورها الذكور)

(١٥٣)

ومنه وما على ما يثبت به التناقض بين التفتين انهما واختلفا فابن

ما يدل التعريف السابق منظوما

تقابل التضاد وتقابل التضاد وتقابل العدم والملكة وتقابل التناقض ووجه الحصر أن
التقابلين اما وجوديان أو أحدهما وجودي والآخر عديمي فالوجوديان ان يرقف تعقل أحدهما
على تعقل الآخر كالوجود والعدم فلا تضاد بينهما أو كلاهما والآخران قد تضادان والآخران قد تضادان
وجودي واحد آخر عديمي ان اعتد به في العدمي كون الحمل قابلا لوجودي كالصبر والعلم بالنسبة الى زيد
مثلا بخلاف الحائط فعدم وملكة وان لم يعتبر كالسواد ونسبة فالتناقضان وهذا مبني على أن
التناقضين لا يكونان عديمين قال السعد وليس عليه دليل وقد اطلق المتأخرون على أن نقض
العدمي يكون عديميا كالامتناع والامتناع والعلم والاغنى اه وهذا داخل في تقابل التناقض لان
نقض كل شيء رفعه سواء كان ذلك الشيء ثوبا أو سلبا أو قبيلا في وجه الحصر الامر ان اما وجوديان
أولا يصح لوجوديين اما تقابل أمر وسيله عن محمل يشبهه فهو تقابل العدم والملكة واما تقابل أمر
وسيله مطلقا فهو تقابل التناقض لثبوت ما ذكره واقعه آخر وقوله

(فان تكن شخصية اومهله • نقضها بالكيف أن تبسده)

(وان تكن محصورة بالسور • فانقض بضدورها الذكور)

بينه أن ما تقدم من اختلاف الكيف أي مع اتحاد النسبة عما يكتفي في التناقض اذا كانت القضية
شخصية اومهله أما ان كانت مسورة كلية أو جزئية فلا بد أن يرافقه ما يقع ما قدم شرط الاختلاف
في الحكم فنقض الشخصية الموحدة بخروج نظام شخصية سلبية بخروج زيد ليس بعالم بالعكس ونقض
المهمة الموحدة بخروج الانسان حيوانا مهمة سلبية بخروج الانسان ليس بحيوانا وبالعكس هذا ظاهر وهو
في المهمة غير صحيح بل حكمها حكم الجزئية عند جميع أهل المنطق فنقضه فنقض جزئيتها لانها في قوتها
كأنه قد تمثول في المهمة الموحدة الحيوان انسانا وتر بذل الحقيقة في ضمن أفرادها بحيث لا قرينة
على إرادته جميع الأفراد ولا على نفسه هاروق في قوة قولك بعض الحيوان انسانا لنقض بعض الأفراد
معرفة المتولين بكل اثنين لا شتر كافي تمام المعالجة (قوله تقابل التضاد) الضدان هما اللذان لا يجتمعان

ويكون ارتفاعهما كالسواد والبياض اذ يمكن ارتفاعهما معا بالحرارة والخضرة والتناقضان هما اللذان
لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله وهذا داخل في تقابل التناقض) فيه إشارة الى أن الحق صفة التقابل
بين العدميين لأنه لا يخرج تقابلهما عن الأنواع الأربعة وقد مرسح هذا الالهالي وذلك لان نقض
كل شيء رفعه سواء كان ذلك المرفوع ثوبا أو سلبا وعليه فيقال في وجه الحصر المتقابلان اما
ثبوتهما فلا فالأول ان يرقف تعقل على تعقل الآخر فلا تضاد بينهما أو كلاهما والثاني
إمكان تقابل أمر وسيله عن محمل يقبله فتقابل عدمه وملكة واما تقابل أمر وسيله مطلقا فتقابل التناقضين
وهذا هو مراد الشارح بقوله الامر ان اما وجوديان أو كلاهما والتناقضين التناقضين التناقضين
قول الناظم (ان تكن شخصية) (قوله بل حكمها حكم الجزئية) صرح بذلك شخصيا في حدود
في خبره فقال • وبالجزئية لا شخصية • (قوله وتر بذل فيه الحقيقة) في ضمن أفرادها
مراد أن الله تعالى الذي يبراد بالانف واللام فيه الحقيقة لكن لا من حيث هي بل من حيث وجودها
في ضمن أفرادها مع فقد قرينة تبين إرادته التام أو البعض ولما احتلت الكلية والجزئية قال المحقق
سيد أحمد بن مبارك وتحقيق ذلك أن تقول أن المعرفة اما ان تكون لتعريف الحقيقة والتعريف

في هذين البتين أن من
التعريف ما يكتفي بذلك في
تثباتها وذلك غير المسورة
وهي الشخصية والمهمة
على ما ذكره الناظم أن
نقضها بتبديل الكيف
أي باختلاف في الإيجاب
والسلب يرفع الاتفاق
في الترموط الشخصية
المتضمنة ذكرها واما
المسورة فلا بد أن يراد على
الاختلاف في الكيف
الاختلاف في الكم أي
الكلية والجزئية أي مع
الانفراد في الأمور المتضمنة
ولما كان هذا كالتفصيل
لما نزل عليه التعريف
الذي ذكره بالفاء المؤنثة
بالهـ مقب والتعريف في
قوله فان تكن شخصية أو
مهمة ثم عطف عليها
المسورة بأو فالتعريف
هي التي موضوعها شخص
معين ويقال له قضية
مخصوصة بخروج زيد قائم
فهذه شخصية موحدة
نقضها شخصية سلبية
وهي زيد ليس يقام وأن
كانت شخصية سلبية بخو
زيد ليس يقام وتبنيها
شخصية موحدة وهي
زيد قائم ومثال المهمة
الإنسان حيوان الإنسان

ونقضها

ان يحجر ان أما الشخصية في: في نقضها بتبديل الكيف كاقال وأما المهمة فلا يكتفي فيها بالتبديل
حكمها حكم الجزئية اذ هي في قوتها كالحق عليه أهل الفن ولا يصح غيره عقلا ولا نقلا

فقبض المهمة لقبض جرثومتها فقولاً الانسان حيوان والانف والام في الحقيقة لا لا استغراق في قوة قول بعض الانسان حيوان
فقبضها لقبض هذا الجزئية الموجهة وهي لا تأتي من الانسان حيوان ومثال المهمة السالبة قولنا مثل الحيوان ليس بالانسان والانف
والام ايضا الحقيقة لا لا استغراق فهي ايضا في قوة قول بعض الحيوان ليس بالانسان فقبضها لقبض هذا الجزئية السالبة وهي الكناية
الموجبة وهي قول كل حيوان انسان هكذا فقرر غير واحد وايضا قولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب اي بالقبض فيها
لما كان يتم ما نقض لان بعض الانسان كاتب وبعضه ليس بكاتب انما لقبض الانسان كاتب لا تأتي من الانسان بكاتب فذلك كانت
المهمة في قوة الجزئية لا لا استغراق المحقق المطرق في جميع المواد وأهل هذا القول وافروا فدهم على ما كان لازما في جميع المواد لاما كان
يختلف وسبق قولنا في باب العكس ومنها المهمة السالبة * لانها في قوة الجزئية فلو قلنا هنا
فان تكن شخصية فيكتفي * فانها في الكيف لا في الكم

ثم يقول وان تكن محصورة بالصور والى المكان موافقا للكلام غير و يكون سكت (١٥٣) عن المهمة استغناء الجزئية لانها في

قوتها بمعنى قوله * فقبض
بصورها المذكور *
ان قبض القضية المسورة
يراد بها على الاختلاف في
الكيف والاختلاف في
الكم وهو الكناية والجزئية
فقبض الكناية الموجهة
جرثومة سالبة والعكس
والية اشار بقوله

(قوله فقبض المهمة لقبض
جرثومتها الخ) ليس بصحيح
فانها اذا كانت للحقيقة
تكون كالم الجنس فتكون
شخصية لان موضوعها
شخصي لا مهمة فلا يمكن
ان تكون في قوة الجزئية
وفصل المسئلة ان الالان
كانت للحقيقة من حيث
هي كالم مدخولها كعلم

فقبضها لقبض هذا الجزئية التي هي في قوتها وهو لا تأتي من الحيوان انسان وكذا القول في المهمة
السالبة نحو الحيوان ليس بالانسان وهي في قوة قول بعض الحيوان ليس بالانسان وقبضها لقبض
هذا الجزئية وهي الكناية الموجهة أي كل حيوان انسان وانما لم يصح لقبض المهمة كنبه لان
المهملةين يصح صدقهما معا كالجزئيتين نحو الحيوان انسان الحيوان ليس بالانسان ولا تناقض بين
صادقين لا تقدم ثم اشار الى فصل المحصورة بالصور بقوله

حصة منها والاولى اما ان يراد بها الحقيقة فمن حيث هي نحو الانسان نوع ومنه الداخل على المعروف
نحو الانسان حيوان ناطق والقضية معها تسمى طبيعية وإن أراد بالحقيقة من حيث هي مع
الحضور الذهني لشخصية كالمصدرية بعلم الجنس واما ان يراد بها الحقيقة في ضمن افرادها فان قامت
قرينة على ارادة الكل فهي لا استغراق والقضية معها كاية سواء كان الاستغراق حقيقيا نحو وخلق
الانسان ضعيفا أو عريضا فنحو جمع الاسماء الصائفة أو ادعاء بانثو أثبات الرجل علما وان قامت قرينة
على ارادة البعض فهي العهد الذهني نحو ادخل الدوق حيث لا عهد في الخارج ومنه لئلا كاه الذئب
والقضية معها جزئية كالمصدرية بالذكورة وان تم نفي من على البعض ولا على الكل فالامر محتمل في
المقام لطلبي في تحمل على الكلية وفي المقام الاستدلال في تحمل على الجزئية لاهم الحقيقة وفي غيرهما
محتمل وفي هذا تصور المهمة وقد ذكر صاحب الفتح هذا الوجه ومثله بقوله صلى الله عليه
وسلم المؤمن غر كريم وأما الثانية وهي التي لا تخرج خاصة فان تقدم مدخولها كمرصحة أو
كنابة فهي العهد الذي كرى نحو وليس الذي كركلا لا تأتي فالأدنى تقدمت مرصحة والآخر تقدم كتابه
وان كان مدخولها حاضرا فهي العهد الحضورى نحو اليوم كملت لكم دينكم وان كان معدولها
بالقرائن فهي العهد العدمي نحو ادعاء في القار والقضية في الثلاث شخصية قول الناطق

(٣٠ - شرح السلم)

الجنس وان كانت الحقيقة من حيث وجودها في ضمن مفردة أو تقوم القرينة
على ارادة ضمائر الافراد وهي لام الاستغراق الحقيقى والعرفى والادعاء وتارة على ارادة البعض لبعض الجميع وهي لام العهد
الذهني ومدخولها كالنكرات وهي جرثومة حقيقة لا مهمة لنحو ادخل الدوق واشترى العمود أخاف أن يأكله الذئب وتارة لا تقوم القرينة
على شيء وجبته فان كان المقام مقام لطلب نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المؤمن غر كريم والمنافق خبيث لم يقتصر
الاستغراق وان كان المقام استدلالا نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الطعام بالطعام ربا فإذا اراد الشافعي على العموم منه
المالكى والمنع ليكون الرابى في كل مطعم عندها فلا يحمل على الاستغراق على البعض فتكون جرثومة ون لم يكن المقام
لاخطايا والاستدلال لا يحمل على الاهمال وتحتمل الكلية والجزئية نحو الانسان كاتب ونحوه فهذا أقام فلام الحصة
القضية معها شخصية والام الاستغراق القضية معها كاية ولان العهد الذهني النسبة معها جزئية ولان خاطئة القضية معها
كاية والام الاستدلال القضية معها تحتمل الكلية والجزئية دون الشخصية ولو كانت الحقيقة السالبة لكأن النسبة معها
شخصية لا مهمة اه

(فان تكن موجبة كلية • نقيضها سالبة جزئية)

وقرئناه لانه مفرع على المحصورة ويدركها العكس أي اذا كانت سالبة جزئية فنقيضها موجبة كلية لان التناقض بين اثنين لابد ان يكون مشترك بينهما الا بقدره أحد همدون الآخر وكذا قوله

(وان تكن سالبة كلية • نقيضها موجبة جزئية)

يدري بالعكس وهو ان تكون (١٥٤) موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية فاذا قلت في الكلية الموجبة كل حالت

(فان تكن موجبة كلية • نقيضها سالبة جزئية)

(وان تكن سالبة كلية • نقيضها موجبة جزئية)

يعني ان نقيض الكلية الموجبة نحو كل انسان حيوان جزئية سالبة نحو بعض الانسان ليس حيوان وبالعكس ونقيض الكلية السالبة نحو لا شيء من الانسان يفرس جزئية موجبة نحو بعض الانسان يفرس وبالعكس و يراعى على ما تقدم في تحقق التناقض في جميع القضايا بشرط اختلاف الجهة كتقابل الضرورة بالمعكوسة العالمة نحو كل انسان حيوان بالضرورة بعض الانسان ليس حيوان بالامكان العام

فان تكن موجبة كلية • نقيضها سالبة جزئية

انما كانت سالبة الجزئية فنقيضها لان الكلية الموجبة حكمت بثبوت المحمول لجميع الافراد والسالبة الجزئية حكمت بسلبه عن بعض الافراد فان ثبت للجميع في نفس الامر سلبه عن البعض قصدت في الكلية الموجبة وتكذب السالبة الجزئية وان لم يثبت للجميع فقد اسلب ما عن كل فرد وما عن البعض وأما ما كان تصديق السالبة الجزئية وتكذب الموجبة الكلية فقد اقتضى الصدق والكذب وانما لم تناقضهما بالسوا بلهما في الحكم وهي السالبة الكلية لان ما لا يقتضيان الصدق والكذب معاً كذبهما معاً كما اذا قلت كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان قول التام

وان تكن سالبة كلية • نقيضها موجبة جزئية

انما كانت نقيضها لان الكلية السالبة حكمت بسلب المحمول عن جميع الافراد والموجبة الجزئية حكمت بثبوت بعض الافراد فان كان في نفس الامر من شأن الجميع صدقت السالبة الكلية وتكذبت الموجبة الجزئية وان لم يسلب عن الجميع فقد ثبت ما لكل فردا وبعض وأما ما كان صدقت الجزئية الموجبة لدخول البعض في الكل وانما لم تناقضهما بالسوا بلهما في الحكم وهي الجزئية السالبة لعدم اقتضاهما الصدق والكذب لعدم صدقهما معاً نحو بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسانا (قوله ثم طائفة من الجهمية) لم يتعرض للتأطيم لهذه الشرط وأشار له صاحب الخبر بذه بقوله لا يخفى الجاهل من مقابله وانما اشترطوا لعدم تحقق التناقض عند اتحاد الجهمية مع رعاية ما ذكر كفولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان بكاتب بالضرورة وكذا ما معاً (قوله) كتقابل الضرورة بالمعكوسة العالمة أي لان سلب ضرورة لا يجلي إمكان عام بالسلب ضرورة السلام إمكان عام موجب ولا يخفى أننا اذا قلنا فنقيض الضرورة بمعكوسة عدم ان نقيض المعكوسة تكون ضرورة (قوله) نحو كل انسان حيوان بالضرورة هذه ضرورة بمنطقية وقد تقدم أن الضرورة المطلقة هي التي حكم فيها بوجوب نسبة المحمول للوضوء عما دامت ذات

فهو فعل الله تعالى أي مخلوق فذلك كله صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحوادث ليس فعل الله تعالى واذا قلت في السالبة الكلية لا شيء من الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى كانت صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان صلاحا لعبد كما يقوله الله عز وجل قال الله عز وجل ردعني اليهود اذا قالوا انا انزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس فنقيض السالب الكلي بالاجاب الجزئي هو يريد أن قوله ما أنزل الله على بشر من شيء في معنى لا شيء من البشر أنزل الله عليه الكتاب وقوله في الزهد لهم من أنزل الكتاب الذي جاءه موسى الى قوله قل الله في معنى بعض البشر أنزل الله عليه الكتاب وهو موسى

نتيبه  تلخصهما

تقدم أن الفئتين الشخصيتين بشرط في تنافهما باعتبار الاختلاف بشرط واحد وهو الاختلاف في الداعة والكيف أي الاجاب والسلب مع الاتفاق في الامور الثابتة وان الموراث بشرط في تناقضها شرطان الاختلاف في الكيف والاختلاف في الحكم وهو الكلية والجزئية أي مع الاتفاق في الامور الساتفة أيضا وبالامكان فانها مع عدم التأطيم تكون كتناقض القضايا الثابتة كلها والى عند غيرهما كما في الجزئيتين وقد تقدم تنبيه عليه

والدائمة بالمطابقة العامة نحو كل فلك متحرك دائمياً بعض النكاح ليس بتحرك بالاطلاق انظر
تفصيل ذلك في المختصر وغيره (قوله فنقصها بالكيف ان تبدل) أن والفعل في تأويل مصدر في محل جر
بدل اشتمال من قوله بالكيف أي نقصها بتبديل الكيف وقوله (فانقضض بضدورها) الباء بمعنى مع
أي ذات بنقضها حال كونها مصاحبة للاختلاف في السورة فيفيد أن المسورة لابد في تناقضها من شرطين
هما تبديل الكيف وتبديل الكم أي مع اتحاد النسبة وحذف الغايم جواب الشرط من كل من البتين
الاخير من الضرورة وعلى قاعدة اشتراط تبديل الكم في المسورة جرى قوله تعالى رد على الله وادانوا
ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس وهم يعترفون
فناقض السلب الكلي بالايجاب الجزئي قاله ابن هرون (تنبه) جميع ما ذكره يجري في الحقيقة
وفي الشرطية ويزاد في الشرطية شرط الاتحاد في الجنس وهو الاتصال والانفصال وفي النوع وعرفي
المصلحة كونها لزومية أو اتفاقية وفي المنفعة كونها عادية أو اتفاقية حقيقة أو مأمنة جمع أو مأمنة
خلو وأمثله ذلك واضحة مما تقدم

الموضوع والممكنة العامة هي التي حكم فيها بأن نسبتها غير منتهية من غير تعرض لكونها واجبة
أو جائزة فتقابل كاية الأفراد مجردة بالضرورة بالامكان العام وكيف الايجاب بكيف السلب
وبين اقتسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المجهول إما أن يجوز العقل عليه عن شيء من
افراد الموضوع أولاً فان جوز ذلك صدقت الجزئية السالبة نحو كل إنسان حجر وبعض الانان
ليس بحجر وإن لم يجوز زال العقل السلب في شيء من الافراد فقد صدقت الموجبة وكذبت السالبة
(قوله والدائمة بالمطابقة العامة) أي لأن سلب دوام الايجاب اطلاق عام سلب وسلب دوام السلب
اطلاق عام موجب والدائمة هي التي حكم فيها بدوام النسبة ثابته ذات الموضوع والمطابقة هي
التي حكم فيها بالنسبة الفعلية من غير تعرض لاكثر من ذلك أي أن مجموعها ثابت لموضوعها بالتحقق
ومتصف عنه بالفعل من غير تعقيد بضرورة ولا مقابلاًها (قوله للضرورة) من ذلك قول حسن

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً

فكان من حقه أن يقول فالحق كنهه حذف الفاعل ضرورة (قوله فنناقض السلب الكلي بالايجاب
الجزئي) أي لأن قولهم ما أنزل الله على بشر من شيء في قوة قولهم لا شيء من الشر بمنزل عليه الكتاب
وقوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى في قوة قوله بعض البشر أنزل عليه الكتاب وهذه جزئية
موجبة صادقة تبطل كليتهم السالبة الكاذبة (قوله جميع ما ذكره) أي من تعريف التناقض
والشروط الأربعة يعتبر في الشرطية ما تنقبضه من الشروط كالإتحاد في الطرفين والزمان والمكان ونحو
ذلك كاختلاف الكم لالجهة أذلت قبلها وحاصله أن الشرطية تناقضها شرطية أخرى تتخالفها في
كمها وقوتها وأوقتها في جنسها وقوتها فتقبض الكلية الموجبة اللازمة جزئية سالبة لازمة
وتقبض الكلية السالبة اللازمة جزئية الموجبة اللازمة والاتفاقية تابعة لازمة في ذلك وتقبض
الكليتين الموجبة العادية جزئية سالبة عادية وعلى هذا فقس (قوله وأمثله ذلك واضحة عما تقدم)
مثلاً قولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً نقضه قد لا يكون إذا كان إنساناً كان حيواناً وقولنا ليس
البتة إذا كان هذا إنساناً كان حراً نقضه قد يكون إذا كان إنساناً كان حراً وبالعكس فبما نقض
المهمة نقض الجزئية وقولنا دائماً إن يكون العبد دوزخاً وإما أن يكون فرداً نقضه قد لا يكون
إما أن يكون العبد دوزخاً وإما أن يكون فرداً وقولنا ليس البتة إما أن يكون الشيء إنساناً وإما أن
يكون ناطقاً نقضه قد يكون إما أن يكون ناطقاً والمهمة كالجزئية

فصل في العكس المستوي يقبده المستوي لخرج عكس التقبض قلته بتعريضه وانما التقبض على المستوي لكثرة استعماله ولان اذا اطلق العكس ولم يقبض فالقصور به المستوي كاتبه عليه بعض الشيوخ وسند كرهه هذا انشاء الله تعالى حقيقة عكس التقبض بشيبه أعني المواقف والمخالف والعكس في اللغة هرا قلب والنصب والوصول وأما في الاصطلاح فقد اشار الناظم الى تعريف العكس المستوي بقوله

(العكس قلب جزأى القضية • مع بقاء الصدق والكيفية)

(والكامل المألوج الكلي • فعوضها المألوج الجزئي) (١٥٦)

فصل في العكس المستوي هذا هو البحث الثاني من أحكام القضايا والعكس في اللغة قلب الشيء بمحل أوله آخره أو أعلاه أسفله ونحو ذلك بمصدر عكبه يعكسه من باب شرب وفي الاصطلاح هو مشترك بين المعنى المصدرى واسم المفعول وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام عكس متو عكس متبعض متوافقي وعكس نقبض مخالف واقتصر المصنف على الاول وهو المستوي لكثرة استعماله دون غيره وأشار الى تعريفه بالمعنى المذكور بقوله

(العكس قلب جزأى القضية • مع بقاء الصدق والكيفية)

(والكامل المألوج الكلي • فعوضها المألوج الجزئي)

ومراد به قلب جزأى القضية تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه الزوم خرج بطرفي القضية تبديل السور متلا والجهة وتبديل أحد الطرفين فقط كقوله زيدان زيد عالم ودخل في القضية الجملة والمتصلة وأما المتصلة فلا عكس لها كما يشبهه عليه بقوله والعكس في مرتب بالطبع اليت وهو محترز التقييد بذات الترتيب الطبيعي

فصل في العكس المستوي (قوله ليل الشئ) أي مطلقا قلب أي التصويل (قوله وفي الاصطلاح هو مشترك) أي وأما في اللغة فلا اشتراك اذ هو حذيفة في المصدر فإن أطلق على العكوس الاله فجاز مرسل ثم صار في الاصطلاح حقيقة رتبة (قوله عكس متوالم) سمي مستويا لاستواء الأصل والعكس في ذات الطرفين وان اختلف الترتيب وسى الثاني عكس نقبض لوقوع التبديل فيه بنقض الطرفين وموافقا لما وقع العكس في الكيف ومعنى الثالث عكس نقبض ليكون التبديل في أحد الجزئين بالنقض ومخالفات لثانته العكس الأصل في الكيف (قوله ذات الترتيب الطبيعي) أي المعنى معنى الترتيب في ذات الجملة يقتضى بالطبع تقديم موضوعها وتأخير محمولها اذا الثاني مسوق للاول وتعمل المسوق لمن عن تعمل المسوق له والمتصلة أيضا يقتضى بالطبع تقديم مقدمها وتأخير تابعها لان الاول طالب النتيجة وملازم والثاني مطلوب لها ولا زوم تعمل للزوم والطالب السابق على تعمل للزوم والمطلوب بخلاف المتصلة فترتيب طرفيها فلفظ فقط فثبت ان تقدمه أو تأخره متساو مع ما والعكس بحاله لا يتبدل وهذا الذي كرهه ومعرضي المحققين وزعم القطب أنها تعكس لان الحكم في نحو ما أن يكون العدد زوجا وما أن يكون فردا عائدة الى الوجبة الفردية وفي عكسه عائدة الفردية لزوجية وسأى لشارح رده ان هذا قيد كما يخرج المقتضية كما ذكر يخرج أيضا لاتفاقية المتصلة لان ترتيب طرفيها

فثوبه قلب جنس وقوله جزأى القضية أحراز من تبديل أحدهما فقط فلا يسمى عكسا متوالم ودخل فيه الجملة والشرطية المتصلة وأما المتصلة فلا عكس لها كما يشبهه عليه الناظم في قوله والعكس في مرتب بالطبع • اليت مثال الجملة كل انسان حيوان فعكسه المستوي بعض احيوان انسان لما قال الناظم فعوضها المألوج الجزئية ومثال المتصلة قال كان هذا انسانا كان حيوانا فعكسه المستوي قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا على ما قدمناه في أصول الشرطية قال بعض الأفاضل ولابد ان يكون التبديل في كل واحد من الجزئين بكلمة فلو قيل الوند في الحائط لم يكن عكسه الحائط في الوند لان الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول والحمد هو استمرار الوند في الحائط كانا

فلما لم يمتد بغير في الحائط فكون العكس المستوي في الحائط الوند له ومراد الناظم قلب جزأى القضية وتبديل كل واحد من طرفي القضية لان التبديل فيه ليس في عين الطرفين فاما عكس التقبض الموافق لحقيقته تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقض الآخر مع بقاء الصدق والكيف كما في العكس المستوي الا ان التبديل هنا بالتبضع أيعمل بنقض المحمول موضوعا ونقض الموضوع محمولا في الجملة ويجعل نقبض التالي مقدما ونقض التقديم تابعا في الشرطيات المتصلات مثاله في الجملة كل انسان حيوان فعكس نقبضه الموافق كل ما ليس حيوانا ليس انسانا ومثاله في الشرطيات كما كان هذا انسانا كان حيوانا فعكس نقبضه كما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا

والكلام الموجه تنعكس كنهه في عكس التقدير كإرأشه في المثال وأما عكس بعض الخالف فحقيقته بتبدل الطرف الأول بتعويض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف مثله في الحيات كل إنسان حيوان فعكس نقض الخالف لا شيء من لحيوان إنسان وشبهه في الشريطة كل ما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا عكس تنقيبه الخالف ليس الشيء إنسانا بل إن الشيء حيوانا كان إنسانا فقد تناف هذا العكس السابقين في شيئين أحدهما أن الكيفية بخلاف الكيف الأصل والثاني أن التبولس فيه ليس بعين الطرفين ولا بتعويضهما معاً بل بعين أحدهما ونقيض الآخر ولهذا هي مخالفاً لقاعدة الأصل في الكيف أي الاتباع والمباين وهي التي قبله موافقة لما وافقته لا صله في الكيف فأنه في المستوى ومثاله المعروف كل ج ب فعكس نقضه الموافق كل لا ب لا ج وعكس تنقيبه الخالف لا شيء من لا ب ج (١٥٧) وأحرز بقوله مع بقاء الصدق من

تبدل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع عدم بقاء الصدق كقولنا مثلاً في عكس كل إنسان حيوان كل حيوان إنسان فالصدق الذي كان في الأصل قد انتفى في العكس انزهوا كذب

وقولنا بعين الآخر يخرج لعكس النقض بنوعه لأن التبدل فيما كانا في ليس بعين كل من الطرفين والمراد بتبدلها ما لم يكن جعل كل منهما في مرتبة إلا خرم من نوعه حكم من قبل عنهم كونه موضوعاً وخروجاً أو مقصداً وإليه على حكم ما قبل اليمين ذلك فلا بد من مثلاً كل إنسان حيوان فعكس بالمستوى بعض الحيوان إنسان فالإنسان كان موضوعاً وقوله الآخر انحصاراً ولا مقصوداً بالمفهوم والحيوان كان محمولاً مقصوداً بالمفهوم فصار موضوعاً مقصوداً الآخر إذا قلنا في المتصلة كلها كان الشيء إنساناً كان حيواناً فعكس بالمستوى قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً فالإنسان كان ملزوماً فصار لازماً والحيوان كان لازماً فصار ملزوماً كل من الطرفين بعد التبدل يزول عنه ما كان له قبله ويصير ما كان له صاحبه وليس المراد أن الموضوع يصير محمولاً وهو مرادبه الإصراد كما كان والمحمول يصير موضوعاً وهو مرادبه المفهوم كما كان لا يخلف في النوع وعد وقوله مع بقاء الصدق أحرز بعين التبدل المذكور الذي لا يتي مع الصدق المفروض في الأصل كقولنا كل حيوان إنسان في عكس كل إنسان حيوان وليس المراد ببقاء الصدق أن الأصل والعكس لا يذان يكونان صدقاً في الواقع بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق للعكس فله القطب وإنما اعتبر بقاء الصدق ولم يعتبر بقاء الكذب لأن العكس لازم للأصل وقد علم أنه يلزم من صدق المزموم صدق لازمه ولا يلزم من كفيه كذب لازمه فقولنا كل حيوان إنسان كذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الإنسان حيوان وقوله والكيفية

(قوله والكيفية الموجهة تنعكس كنهها الخ) اعلم أن الكلمة الموجهة تنعكس جزئية موجبة في المستوى وكلمة موجبة في المواق وكلمة سلبية في الخالف فمثال ذلك كل

لفظي لا معنوي تبعه على ذلك الصد (قوله وقولنا بعين الآخر يخرج لعكس النقض الخ) لا يحتاج لهذا القول لأن عكس النقض بنوعه خرج بإضافة قلب جزأى القضية في كلام لناظم لعدم بقاء عين الطرفين فهما الآن قوله قلب جزأى القضية يخرج انقلاب جزأيا وحيداً فلا يحتاج إلى تفيد التنب بالعين كإفعل الشارح وموجب ذلك أنه يتم اتحاد التعبير بالتبدل كما فعل صاحب المنعصر والتعبير بالقلب كإفعل الناظم والفرق بينهما كما قال شيخنا سيدي الطيب ابن من أن يبين (قوله) بحيث لو فرض صدقه لم يصدق للعكس أي سواء كان صادقاً في نفس الأمر أم لا (قوله) وقد علم أنه يلزم من صدق المزموم صدق لازمه أي والآخر صدق المزموم دون اللازم وهو محال (قوله) ولا يلزم من كذب لازمه الخ) بل وإن كان يكون الصادق لازماً للكذب فلا يلزم من كذب المزموم

إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان بالعكس المستوى كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان بالعكس الموافق لا شيء من غير الحيوان بإنسان بالعكس الخالف والكلمة السالبة تنعكس كنهها في المستوى وجزئية سلبية في المواق

وموجبة جزئية في الخالف مثال ذلك لا شيء من النمرس إنسان لا شيء من الإنسان بفرض في المستوى وبعض غير الفرس ليس بفيران إنسان في المواق وبعض غير النمرس إنسان في الخالف وقال فيه ثانياً (قوله الكلمة الموجهة تنعكس جزئية موجبة في المستوى) وكنهها في النقض والكلمة السالبة على العكس أي تنعكس جزئية في التبيين وكنهها في المستوى وقوله علم وروا أن أدالعم يدخل على الأخص ولا تدخل على الأعم فإفادت في الكلمة الموجهة كل إنسان حيوان غير إنسان إذا جعل في العكس موضوعاً امتنع أن يدخل عليه كل لأنه أعم فلهذا انعكست جزئية في المساوي ونقيض حيوان أخص من نقيض إنسان وذلك تدخل أدالعم عليه في عكس المواق وانعكست كنهها ولما كان نقض الأعم مبايناً للعين الأخص مباينة كلمة أي بما قد دخل في عكس الخالف فقبل لا شيء من غير الحيوان بإنسان فانعكست كلمة لتعريفه في المولات

وه يسمى هذا عكسا وهذا الشرط لازم في العكسات الثلاثة أعني بقا الصدق الذي كان في أصله لأن العكس لازم لأصله ويستعمل
 أن يصدق المزمون دون لازمه وبين كون العكس لازما لأصله من وجوده كونه في المطولات والمراد بقا الكيف وهو الإيجاب
 والسبب الأول إذا كان وجبا كلف العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا احترازا عما إذا اختلفت فيه بأن يكون أصل القضية
 موجبة وعكسها سالبة أو بالعكس لعدم استوائهما في الصدق وكذا احترازا بقا الكيف وهو الاتفاق في الكيفية والمخرجة عما إذا
 اختلفت فيه الإمكانات فتنبهوا إلى الموجب الكلية فعوضها الموجبة المخرجة يعني أنه يستثنى من اشتراط بقا الكيف الكلية الموجبة
 وكل انسان حيوان فانها لا تنعكس تنكسها بل تنعكس جزئية فتقول بعض الحيوان انسان لان المحمول إذا كان أعم من
 الموضوع كفي المثال المذكور لا يمكن (١٥٨) فيه عكس بنفسه بأن تقول كل حيوان انسان لكنه ومن شرط صحة

العكس صدق مع أصله
 قال ابن خلدون وأما عندى
 أن يحول القضية أن كان
 مساويا لموضوعها انعكست
 الكلية الموجبة تنكسها
 مثل قولنا كل انسان
 ناطق فتعكس كل ناطق
 انسان وان كان المحمول
 أعم كمثل التمسيد
 انعكست جزئية قال فان
 قلت انما لا تعتبر الكلية في
 العكس لانها غير لازمة ان
 تصدق تارة وتكذب أخرى
 بخلاف الجزئية فانها صادقة
 بكل حال فاذلك اعتبروها
 قلت انما لا التفصيل
 كاذ كراه لان الكلية لازمة
 لعكس المحمول المساوى
 والجزئية لازمة للمحمول
 الا عموما ترى ورأى الجمهور
 ان التبدل الذى يسمى
 عكسا عموما كان الصدق
 لازما في أى مادة قوت

أى الإيجاب والسبب يخرج التبدل الذى لم يبق معه الكيف كما لو قلت في عكس كل انسان حيوان
 ليس بعض الحيوان انسانا فلا يسمى عكسا في العرف وقولنا على وجه الزوم يخرج التبدل المذكور
 إذا بقي معه الصدق والكيف على وجه الاتفاق دون لزوم كقولنا كل انسان ناطق فله يصدق معه
 كل ناطق انسان لكن صدق الكلية الموجبة في عكس مثله انما هو اتفاقية بخصوص المادة أعني
 كون المحمول مساويا للموضوع وليس لازما للصورة الكلية الموجبة من حيث هي دليل تخلفه حيث
 يكون المحمول أعم في قولك كل انسان حيوان فان عكسه لا يصدق كلية بل جزئية فلهذا كانت الكلية
 الموجبة لا تنعكس كلفها لعدم اطراد صدق حيث ولو هذا استثنى المصنف هذه الصورة من اشتراط
 بقا الكيف قوله الا لا موجب الكلية الخ وما استلزمه من حرون من التفصيل في أى إنفا تنعكس كلفها
 ان كان المحمول مساويا ينعكس جزئية إذا كان أعم محتال بالجمهور

الخاص كذب الارزام الأعم والفيل على أنه أعم صدق مع كذب الأصل كالنكاح شرطه ان ينشأ في الحياة
 بناء على وجهه العكس من الارزام المساوى فلا يسمى عندى في هذه الأقول عكسا أو اتفاقا في الصدق
 والكذب معا ووافق في كتابه الشفا بالجمهور (قوله أى الإيجاب والسبب) أى فان كان الأصل
 موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا وذلك لان العكس من لوازم الأصل والموجب
 قد ينقلب من السالب وبالعكس أى في قولنا كل انسان ناطق لا يصدق العكس سالبا أعني قولنا
 بعض الناطق ليس انسانا وفي تحقوفنا لاثنى من الانسان فترس لا يصدق العكس موجبا أعني
 قولنا بعض البشر انسان فالارزام المنضبط هو الموافق في الكيف (قوله على وجه الزوم) قيد لا بد منه
 أى على التام وأحسن من تعريف التام قول صاحب القادر به
 المستوى تبدل كل طرف • مرتب طبعيا آخر بقى
 مع بقا الصدق والكيف على • وجه الزوم بعده محصلا
 وقول شيفنا في خبره
 وهو غلب طير في فضية • ترتيبها بالطبع لا الوضعية
 مع بقا الكيف والصدق بلا • تختلف وما إليه محصلا

كذلك الكلية الموجبة الجزئية موجبة فهذا العكس لازم للصدق للأصل دائما وأما ما كان
 الصدق بمعنى بعض المساو فلا يصدق عكسا بل هو أمر اتفاق وظاهر كلام التام ان سائر القضايا تنعكس كلفها الا
 الكلية الموجبة وفي هذا تفصيل فقد علمت ان أصول القضايا الأربعة كلية جزئية ومهمة شخصية وكاهما موجبة أو سالبة
 فالجمهور غشابة فاعلم الكلية الموجبة تنعكس جزئية كقوله التام تبع الجمهور وقد تقدم وأما الكلية السالبة فتعكس كلفها
 محولا لاثنى من الحائر يصدق عكسها لاثنى من القديم بجزء زور وان لزوم صدق العكس في هاتين القضيتين انهما على اجتماع
 مساوية موضوعهما لمهمة محمولهما لان العكس اذا لم يتصور وانما فتن احدى الجهتين دون الأخرى وأما الجزئية والمهمة فان كانتا
 سالبتين فلا عكس لهما كسالبات في قوله

والعكس لازم لغير ما وجد • به اجتماع الخسيتين فاختصم

وان كنا نسمو جيتن فتعكس ان جرتية نحو بعض الحيوان ابيض وعكسه هو الابيض حيوان ونقول في الماهية الحيوان ابيض
فكذلك بعض الابيض حيوان وان شئت عكسنا الى موهة قوهي الابيض حيوان اذهي في قوه الجرتية واما النقصية وبقاها
المقصودة فان كانت موجبة نحو زيد حيوان فعكسه بعض الحيوان زيد فان يدعى عام فكذلك بعض العالم زيد في العالم المنصوص
خلاف ما هو ظاهر كلام النانم من انها تنعكس كنفها الا ان يقال قد ذكرنا ان النقصية تنزل منزلة الكلية لانها جاعلة في كبرى
الشكل الاول في مثل قولك هذا زيد بن انسان بنى بالضرورة هذا انسان وانما كانت بمنزلة الكلية فتدخل في قوه الاموجب
الكلية فهو بعضها الموجبة الجرتية وان كانت النقصية سالبة فان كان محمولها جرتيا نحو زيد بن انسان فهو عكسه غير وليس زيد بن
كان محمولها كليا نحو زيد بن انسان يفرس انعكس الى قولك لاشئ من الفرس زيد (١٥٩) فان قلت هذا خلاف ما يعطيه

كلام النانم من انها تنعكس
كنفها فالجواب ان
نقول ليس مخالفا ولكن
ليس معنى انها تنعكس
كزنها تنعكس كنفها
مخصوصة سالبة وانما
معناها انها كالات على
طب محمولها مما صدق
عليه موضوعها فانها
تنعكس الى ما يدل على
سبب موضوعها مما صدق
عليه فان كان محمولها
جرتيا فلا يصدق عليه
ذاته النقصية وان كان
محمولها كليا فلا يصدق
عليه جميع افساده
فصاحبه ينفذ في العكس
الى ادخال السور والكلية
السلي عليه لدل على
سبب موضوع المقصودة
السالبة عن جميع ما صدق
عليه محمولها ما يرد
فسر الشيخ السنوي

لا نسلم لا يعتبر ومن من الاحكام الاما كان مطردا في جميع المواد وظاهر المصنف ان القضا ما كانها
تنعكس كنفها غير الكلية الموجبة وليس على الإطلاق فقد علمت ان اصول القضا الاربع كلية
وجرتية وموهة ونقصية وكلها موجبة وموهة سالبة فالجميع عامة فاما الموجبات الاربع فعكسها كليا
بالمستوى جرتية موجبة فالكلية كما تقدم واذا قلت في الجرتية بعض الابيض حيوان فعكسه بعض
الحيوان ابيض واذا قلت في الماهية الجسم حيوان فعكسه بعض الجسم الحيوان جسم واذا قلت في
النقصية زيد حيوان فعكسه بعض الحيوان زيد وانما تنعكس الجرتية والماهية والنقصية الى
جرتية اذا كان محمولها كليا كفي هذه النسل واما ان كان المحمول جرتيا حقيقا فتعكس كليا
شخصية نحو هذا زيد فعكسه هذا وكذا قولك انسان زيد وبعض انسان زيد فعكسه هذا
انسان وهو ظاهر واما مال والاربع فالجرتية والماهية لا عكس لهما كليا في قوه والعكس
لازم لغيرها وجدح والكلية ان كان محمولها كليا فتعكس كنفها نحو لاشئ من الانسان يفرس عكسه
لاشئ من الفرس يسان وان كان محمولها جرتيا نحو لاشئ من الفرس يفرس فعكسه لاشئ من الفرس
زيد يفرس والنقصية اذا كان محمولها جرتيا نحو لاشئ من الفرس يفرس فعكسه لاشئ من الفرس
زيد يفرس واذا كان محمولها كليا نحو لاشئ من الفرس يفرس فانها تنعكس كليا سالبة وهي لاشئ من الفرس
زيد لا نقصية وذلك واضح وقد علمت عاذا ان اطلاق النانم شرط بقاء الكلي في غير الكلية
الموجبة ليس بصواب

(قوله لا نسلم لا يعتبر ومن من الاحكام الاما كان مطردا في جميع المواد) أي وأما قول ابن خرون انه
عكس لاطرافه في جانب مساواة الطرفين كاطراف الجرتية عكسا عند عدم المساواة ولم يأن للمعتبر
من الاطراف اما لا تنظر منه الى المساواة لاطراف الاطراف (قوله فعكسها كليا بالمستوى جرتية) فدينه
على هذا صاحب البادية فقال

فالوجهات عكسه اعكس استوا جرتية موجبة على سوا

يكن ظاهره الاطلاق وليس كذلك بل على ذلك ما اذا كان المحمول كليا كانه على ذلك الشارح واما
احسن الكافي في قوه في الموجبات حكمه ان لا تنعكس كلية تصدق كلامه بالجرتية والنقصية

رجع الله في محتمره والله اعلم

(قوله فان قلت هذا خلاف ما يعطيه كلام النانم من انها تنعكس الخ) هذا ظاهره على ما عرفت ان يكون النقصية تاما
فتعكس كنفها في المعنى وفي النقصية كتولا لاشئ من الانسان يجرس فله يعكس الى قولك لاشئ من اطراف انسان فله يجرس
لنقصية الاولى في المعنى فانه يجرس على متافاة الانسان للجرس وهذا على متافاة الجرتية والماهية والماهية والنقصية فان الاولى كلية
سالبة والثانية كلية سالبة وتامها ان يكون النقصية ناقصة فتعكس القضية الى ما يوافقها في المعنى ويختلفها في النقصية ... وان
زيد بن انسان يفرس فانه يعكس الى قولك لاشئ من الفرس يفرس وهو وجهه ان الاولى ذات على متافاة زيد بن انسان يفرس في الفرس يفرس يفرس
جميع افراد الفرس اولو الفرس بعضها بيان حقيقة الفرس فهو متاف لغيرها وكذا لاشئ من الفرس يفرس على متاف افراد الفرس
كاهل يفرس معنى القضية الاولى فقد اتفقت على ان القضية لان الاولى نقصية والثانية كلية اه

وأن الاعتذار عنه بأن الخصصة الموجبة تندرج في كليتها التامة لم تكن كبرى في الشكل الأول وأن الخصصة السالبة لم تادل على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها صدق على عكسها بالكيفية أنه عكسها كنهها غير مختص لما علت من التفصيل في كل من الشخصيتين وفي الكلية السالبة والجزئية والمهمة الجزئية الموجبتين وعلم أن ما جرى من الانعكاس وعدمه في الجليات يجري في الشروطيات المتصلات والامثلة واضحة

وبيان لزوم صدق الجزئية الموجبة في عكس الموجبات الأربع أن محمولها ما صدق في الأصل على ما صدق عليه العنوان لزمن ذلك أيضاً أن عنوانها أيضاً صدق على ما صدق عليه المحمول فصع أن يجعل المحمول عنواناً في العكس لتلك الأفراد التي كان صدق عليها في الأصل وأن يجعل العنوان محمولاً على الأفراد التي دل في الأصل على صدقه عليه وحاصله أنه لما كان حكمهايجاباً فقد دلت على تصديق وصف الموضوع ووصف المحمول على ذات واحدة فصع أن يكون كل من الوصفين عنواناً ومحمولاً ثم لأقل في التصديق أن يكون جزئياً والاحتمال المنافاة في كذب الأصل والفرض صدقه فلم لا يحتمل صدق الجزئية في عكس الأربع أن كان المحمول كائناً أو لا يدخل عليه الدوران صار موضوعاً فلا تنعكس الخصصة (قوله وأن الاعتذار عنه الخ) المعتذر هو قدوره والهادي (قوله وأن الخصصة السالبة) بيانه أن الخصصة السالبة لم تادل على سلب محمولها عما صدق عليه موضوعها أي من غير أن يخرج شيء من الموضوع عن هذا الحكم صدق على عكسها بالكيفية أنه عكسها كنهها أي حدث دل عكسها على انتفاء محموله عما صدق عليه موضوعه من غير أن يخرج شيء من الموضوع عن ذلك الحكم فنهكسها حيث كنهها من حيث الحكم لا في التسمية لأنها ليس مثله في التسمية إذا كان محمولها كلياً يعني قولهم كنهها حكم لا تسمية كانهم المعترض وبيان لزوم صدق انعكاسها أي الخصوصية والكيفية السالبتين كنهها ما أنتم ما لا بد لتأني انتفاء محمولها ما عن جميع ما صدق عليه موضوعها وما لا يصح انتفاؤه عنه كلياً إلا إذا كان مبانيه والمبانية لا تكون إلا من الجانبيين لزمن ذلك انتفاء عنوانها ما عن كل ما صدق عليه محمولها وهو هو والعكس (قوله وعلم أن ما جرى من الانعكاس وعدمه في الجليات يجري في الشروطيات المتصلات) أي غير أن الخصوصية فيها لا تكون قسمة للكيفية والجزئية والمهمة أي لأنها قابلة للصور والاهمال كما تقدم فصار المتصلات ستاً لا مائة الكيفية والجزئية والمهمة وكما هو موجبة والسالبة ولا يراعى كونها مخصوصة وغيرها إذا اختلف الحكم فيها فالثلاث الموجبات عكسها بالمستوى جزئية موجبة فإذا قلب كلياً كان الشيء إنساناً كان حيواناً أو قد يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً وإن كان الشيء إنساناً كان حيواناً فكمس من قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً وبيان لزوم صدق الجزء في عكسها ذلك إذا قلت كلياً كان الشيء إنساناً كان حيواناً دل على لزوم تأليه المقدمها أي لزوم الحيوانية للانسانية بحيث لا تنتقل عنها وتلك الحالة التي لا تنتقل فيها الحيوانية ولا تزول عن الانسانية لا تنتقل فيها أيضاً الانسانية عن الحيوانية وهي حالة الناطقة إذ لا تنتقل الانسانية مع وجود الحيوانية لم تكن بينهما خصوصية فلا يصدق في الأصل والنزاع صدقه وأما الثلاث الدوال فالكيفية السالبة تنعكس كنهها فإذا قلت ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً فكمس ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً كان الشيء حيواناً كان إنساناً لا تصدق إلا عند انتفاء اللزوم انتفاء كلياً وإذا انتفى كلياً عن جانب انتفى عن الآخر فلم يصبه العكس وأما الجزئية والمهمة السالبتان فلا عكس لهما أصلاً لحيوان كون التالي أخس فيستلزم المقدم كلياً ويعدل السلب الجزئي نحو قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً وعكسه كذب وهو ظاهر هذا في

الزومية وأما الاتفاقية فلا عكس لها (تنبيه) جرت عادة القوم في اثبات العكوس بطرق ثلاثة
تظهر بعضهم بقوله

أدلة العكس ثلاث فأعلا • ان تفرض الموضوع خصصا
وتحصل المحمول والعندوانا • عليه منتج له ما كانا
واختلف ضمنك نقيض المدعى • للاصل ينتج الحال فاسمعا
والعكس عكسك نقيض العكس • بما ينافي الاصل دون لبس

ومعناه أن الافتراض هو أن تفرض ذات الموضوع في الاصل شيئا معناه بان تعبر عنه بعنوان آخر مما
يختص به فيصدق عليه المحمول صدقا كليا و يصدق عليه العنوان كذلك فتحصل من ذلك قضيتان
يتركب منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج العكس المدعى مثاله اذا صدق مثلا كل
انسان حيوان وجب أن يصدق في عكسه بعض الحيوان انسان فنفرض ذات الموضوع شيئا معناه
وليكن الناطق مثلا فيصدق على الناطق محمول الاصل كليا و يصدق عليه العنوان كليا فبأني من ذلك
قضيتان وهما كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان وهذه صورة الضرب الاول من الشكل الثالث فينتج
بعض الحيوان انسان وهذه النتيجة هي العكس المدعى لزوم صدقه لصدق الكلية الموجبة وقد تنظم
معنى الافتراض وشروطه أيضا العلامة المحقق سيدي محمد المساوي الغلاتي رحمه الله فقال

والافتراض عندهم تعيين • لذات موضوعه تعيين
فصدق الهمسول كليا كما • يصدق عنوانه فاعلمنا
بأنيه --- من القضيتين أول • ثالث الاشكال وهو الأفضل
ينتج نفس العكس دون تعيين • ويوضع الصبح اني عينين
وهو لا يجسر لـ وما لا • في الموجبات والمضاعى أصلا
أعني السوالب المركبات • بشرط كون الكل فعليات
وان يرى المحمول نا وجود • فانهم رزقت القول بالمفصود

وحاصل الشروط أن الافتراض لا يجري الا في الموجبات وما في قوتها من السوالب المركبات بشرط
كون المحمول وجوديا وكون الجميع فعليات لان هذه هي التي تشتط وجود الموضوع بخلاف الخلف
والعكس فانها تجري بان في الموجبات والسوالب وقوله واختلف المتعنه انه لو لم يصدق بعض الحيوان
انسان في عكس كل انسان حيوان لصدق نقيض هذا العكس وهو لا شيء من الحيوان انسان فنقسم
هذا النقيض كبرى الى الاصل هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من ثاني الشكل
الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو باطل بالشر ورتوسو رة القياس محصورة فالحجس المنطوق في
مادته وصغراه وهي الاصل قد علم صدقه فانحصر الكذب في كبراه وهو نقيض العكس المدعى واذا بطل
نقيض العكس صدق العكس وهو المطلوب وأما طريق العكس فانه لو لم يصدق بعض الحيوان انسان
عكس الصدق قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فتعكس هذا
النقيض لكونه كلمة سالبة تعكس كنفها الى قولنا لا شيء من الانسان بحيوان وهو منافق للاصل
المفروض صدقه المنقول فيه كل انسان حيوان لانه أخص من نقيضه وما نافي الصادق كاذب واذا كذب
هذا كذب ملزم وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيصدق نقيض هذا المزموم وهو بعض الحيوان

فهو تبديل كل من طرف القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجهه اللزوم فقيوده كقيود المستوى فخرج بذلك يخرج بهذه إلا أن التبديل هنا لكل من الطرفين بنقيض الآخر وذلك خرج المستوى لأن التبديل فيه بالعين كما تقدم وعكس النقيض المخالف كما يأتي مثال الموافق إذا قلنا مثلا كل إنسان حيوان فعكسه بالموافق كل مالمس يحويان ليس بإنسان وقولنا مع بقاء الصدق يخرج مالم يبق فيه الصدق كعكس الكلبة السالبة كتنفها فانه يكذب في بعض الماد ويحول لشي من الإنسان بفرض وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الأول من طرف القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ولا يخفى ما أخرجت قيوده وسمى مخالفا لمخالفة العكس لاصله في الكيف ومثاله كل إنسان حيوان فعكسه المخالف لشي من غير الحيوان بإنسان وقد علمت أن الكلبة الموجبة تنعكس كلبية في الموافق والمخالف بمخالف السالبة الكلبة فأنها تنعكس فيها جزئية والله أعلم ثم قال

إنسان وهو العكس المسمى (قوله فهو تبديل كل من طرف الخ) هذا تعريف العكس النقيض الموافق بالمعنى المصدري الشامل للعمليات والشرطيات وبه عرفه شيخنا سيدي جدون في خبر بدته مقتصر عليه فقال

تبديل كل بنقيض الآخر • مع اشتراط ماضى من صور

وأما اسمها فهو قضية تركبت بذلك التبديل (قوله كأيائي) أى من أن التبديل بالنقيض ليس لكل من الطرفين بل لواحد فقط (قوله مثال الموافق) أى في الجمليات وأما مثاله في الشرطيات إذا قلنا مثلا كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا فعكسه بالموافق كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا وفي عكس قولنا ليس البتة إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا قد لا يكون إذا لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا وأما الكلبة السالبة الجلية فلا تنه كس هنا كتنفها لعدم اطراد الصدق عندما تنعكسها كتنفها كما شرح به الشارح (قوله لشي من الإنسان بفرض) لأننا لو عكسنا بالموافق كتنفها قلنا لشي من غير الفرس غير إنسان فيكون كذا مع صدق أصله ولا عبرة باتفاق الصدق في نحو عكس قولنا لشي من الموجود معدوم إلى قولنا لشي من غير المعدوم غير موجود بناء على أنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافا لما ينشئ بنبوت الاحوال ومثله أيضا قوله لشي من العدد الزوجي بشرط فانه يصدق معه قولنا لشي من غير الفرد غير زوج ولكن صدق هذا كله ليس لازما للصورة الكلبة السالبة في كل ما ذكره فذلك زاد الشارح في التعريف قوله على وجهه اللزوم (قوله فهو تبديل الأول الخ) هذا تعريفه مصدرا وبه عرفه شيخنا سيدي جدون في خبر بدته فقال

وهو جعله بنقيض الآخر • أول والثاني عين السابق

• مع انتفاء الكيف دون مادري •

وأما اسمها فهو قضية حصلت بذلك التبديل (قوله ومثاله) أى في الجملة ومثاله في الشرطية كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا فعكسه ليس البتة إذا لم يكن الشيء حيوانا كان إنسانا واحترز بقوله مع بقاء الصدق مما لم يبق فيه الصدق كأن تعكس لشي من الإنسان بفرض إلى قولك كل مالمس بفرض إنسان وبقوله دون الكيف من أن تعكس هذه الكلبة إلى قولنا ليس كل مالمس بفرض إنسانا فلا يسمى عكسا وإن بقي الصدق لعدم لزوم الكيف وبقوله على وجهه اللزوم من أن تعكس لشي من الزوجي بفرداى قولك كل غير الفرد زوج فقد صدق هنا اتفاقا وليس لازما للصورة الكلبة السالبة بتبديل كذبه في لشي من الإنسان بفرض وقد مر (قوله فأنما تنعكس فيها جزئية) أى فعكس لشي من الإنسان

يعنى أن العكس لازم لكل قضية لا لا التي وجدتها السلب والجزء وهو المراد بالحقين وهي الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بانسان فهذه قضية صادقة ولا يصدق عكسها وهو بعض الانسان ليس بحيوان. وفهم من استثنائهم من المزمومات انهم قد تعكس في بعض المواد نحو بعض الانسان ليس بحجر وعكسها بعض الحجر ليس بانسان ومثل الجزئية السالبة المهمة السالبة لانها في قوة الجزئية كقولنا الحيوان ليس بانسان فهذه قضية صادقة في قوة (١٦٣)

ولا يصح عكسها وهو

الانسان ليس بحيوان قوله

(والعكس في مرتب بالطبع

• وليس في مرتب الوضع)

يعنى أن العكس انما يكون

فيما يعرف به قلب يرى

القضية حتى يتغير العكس

من الاصل وذلك في القضايا

الجزئية والشرطية المتصلة

فان الترتيب بين طرفيها

طبيعي بحيث لو ازيل ذلك

الترتيب تغير ذلك المعنى

بمختلف القضية المنفصلة

نحو امان ان تكون الشمس

طالعة واما ان يكون النهار

مفقودا فلا ترتب فيها

طبيعي أي يقتضيه المعنى

ان لو ازيل كل واحد من

طرفيها بالآخر لما تغير

المعنى فتقول امان ان يكون

النهار مفقودا واما ان تكون

الشمس طالعة فهو المعنى

الاول لا غيره وان تغيرت

العادة والاعتبار بالمعنى

لا ينافي فلا ينافي في

عكسها ولا يسمى هذا

(والعكس لازم لغير ما وجد • بإجماع الحسنيين فاقصد)

(ومثلها المهمة السلبية • لانها في قوتها الجزئية)

يعني هذا أن الجزئية السالبة وهي التي اجتمع فيها شتان وهما السلب والجزئية لا عكس لها وكذا المهمة السالبة لانها في قوتها بديل صدق الاصل في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان والحيوان ليس بانسان وكذب عكسها في قولنا بعض الانسان ليس بحيوان اذ لا يصح سلب الاعم عن شيء من افراد الاخص واذ لم تصدق الجزئية السالبة في عكسها لم تصدق السالبة بالآخرى لان الجزئية اعم من الكلية وكذب الاعم واجب كذب الاخص وتختلف الصدق في مادة واحدة يكتفي في بيان عدم الانعكاس كما علمت ثم قال

(والعكس في مرتب بالطبع • وليس في مرتب الوضع)

يعنى أن العكس انما يكون في القضايا التي الترتيب بين طرفيها طبيعي أي معنوي بحيث لو ازيل ذلك الترتيب تغير المعنى وذلك في القضايا الجزئية والشرطية المتصلة الزمنية كما تقدم بمختلف القضية المنفصلة نحو امان ان يكون العدمز حوا واما ان يكون فردا فان تبديل طرفيها لا يبدل المعنى في العرف عكسها اذ لا تأثير في المعنى وبجث القوم غالباً انه في المقولات في المقولات وترتيب طرفيها المتصلة لا يتغير بالوضع أي لغتي فقط فثان تقدم وتؤخر ما شئت منهما والمعنى بحاله لا يتبدل فتقول امان ان يكون العدد ز وجا واما ان يكون فردا معناه ان الز وجية والقرينة متعاندتان وهذا المعنى بعينه هو نفس المفهوم مع تقديم الفردية على الزوجية اذ المعنى فيها هذا الطرفان متعاندان ومراعاة بالعكس ما يلزم مفهوم القضية عند التبديل والتي لا يلزم نفسه فلهذا صرح حوا بان المنفصلة لا عكس لها وليس مفهوم المنفصلة أن الطرف الاول كالزوجية معانداً لثاني كالقرينة حتى يلزم أن يكون مفهومها معانداً للتبديل ان الفردية متلا معانداً للزوجية

بفرس بعض غير الفرس انسان قولنا لا تأثم (والعكس لازم الخ) (قوله دليل صدق الاصل في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) أي بما يكون فيه الموضوع أعين الماهول والمقدم أعين المثال فيصدق فدل بالكون اذا كان الشيء حيوانا كان فرسا ولا يصدق في عكسها فلا يكون اذا كان الشيء فرسا كان حيوانا لا كما كان الشيء فرسا كان حيوانا زوما والتلفظ في شيء من المواد دليل على عدم لزوم الانعكاس (قوله وتختلف الصدق في مادة واحدة) أي عكسها في قولنا بعض الانسان ليس

التبديل عكس العكس المتصلة لعكس الجزئية فانها اذا كانت كلية موجبة انعكست جزئية نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فعكسها قد يكون كلما كان هذا حيوانا كان انسانا على ما قدمنا في أسوار الشرييات وان كانت كلية سالبة انعكست كعكسها سالبة كايه فتقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وعكسها ليس البتة كلما كان الليل موجودا كانت الشمس طالعة واما السالبة الجزئية والمهمة فلا عكس لها كما تقدم في الجزئية وهذا كله على المشهور ومن جهة عكس الشرطيات كالجمليات ونضال ابن عرفة قولنا آخر عن السراج عن عكس الشرطيات مطلقا أي سواء كان العكس بالسبب أو عكس النقيض به معيه واضح مما يطول بجليه هنا

باب في القياس

هذا هو المقصود الا انهم من هذا الفن اذ يدرك الاحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستثمارها واملاحة معرفة الماهيات برسومها وحدودها وهي التصورات القياسية من حيث الحقيقة لاجل هذا المقتضى قد تقدمت قبل التصورات عليه من باب تقديم الوسائل على المقاصد وذلك ان التصديق في نفسه لا يلدن بتقديمه تصورا لاجل الحكم على مجهول لا يقيد التصورات مكتسبة بالحدود والرسوم وهي من وقفة على معرفة الكليات الخس كانه من وجوب تقديمها على المبادئ الفراغ النظم من ذلك كما شرع فيما يوصل الى التصديق والموصول الى التصديق يسمى بحجة كانه من وجوب ثلاثة اشياء قياس واستفراء وغثيل وبناء الناظر بالقياس لانه ما شرف الثلاثة وقولها هو كقولنا يحصل المطالب التصديقية على سبيل القياس (١٦٤) لا يشترك فيه غيره بخلاف الاستفراء والتجليل فانه لا يشيدان القطع واليقين

كالمقول النظم وهذا ولهذا انتصر على القياس غير واحد من أهل الفن ثمنا كان القياس متوقفا على معرفة القضايا انماها بتركيب قدم النظم الكلام عليها وعلى ما عارض لها من تناقض وعكس ثم أخذ في المقصود واعلم ان نظرا المتعلق في الجبة باعتبارين احدهما معرفة صورتها وكيفية ترتيبها والى هذا والثاني التفرق مرادها من كون الحجة متعلقة او غريبة عنه أولا كالمسألة في أقسام الحجة والى النظر الاول أشارنا تأمل بقوله

باب في القياس

وهو غير المفهوم الاول لكنهما امتلا زمان كما زعم القطب في شرح النسخة قبل معناها لما ذكرناه أولا كانه عليه السعد ومثل النسخة في الاتفاقية المتصلة فان تبدل طرفها الايسر في العرف عكسا ايضا لان ترتيبها الفتنى لا معنوي فيه عليه ايضا السعد رحمه الله

هذا هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من هذا الفن اذ هو العبد في تحصيل المطالب التصديقية التي هي اشرف من التصورية وحرفي اللغة مصدر قاس الشيء على الشيء أي قدره بقدره وفي العرف ما أشار اليه الناظم بقوله

(ان القياس من قضايا صوراً • مستلزما بالذات قولاً آخر)

لجمله صور من قضايا محل رفع صفة لقدر أي قول صور من قضايا والقول جنس لقياس العقول كما بايضا عكس القول بايضا ليس بانسان اتفاق فلا يسمى ذلك عكسا (قوله وهو غير المفهوم الاول) أي لان المفهوم من معاني هذا الذي غير المفهوم من معاني ذلك لهذا لكنهم لم يفتروا لرائه عن الفائدة ومعنى ما ذكره القطب على ما زعمه أن مفهوم مقدم النسخة المعاد بالسكر ومفهوم تابعها المعاد بالفتح ولم يراض ذلك سعد الدين

باب في القياس

(قوله المقصد الاقصى) أي لان التصورات لا تطلب في العلوم الا لكونها وسائل الى التصديقات (قوله اذ هو العبد في تحصيل المطالب) أي دون غيره مما يوصل الى التصديق من استبراء وغثيل فهو اذاه مقصودا عليهم في هذا الفن بالقياس الى التصورات والقياس الى سائر ما يوصل الى التصديقات ولذا جعلوا الاستفراء والتجليل من لواحق القياس كاسبق وسائل الصورية على الاستفراء كقولهم الفاعل مرفوع والتشديد هو القياس الاصولي الذي هو محل معلوم على معلوم مساواته في هذه حكمه عند الحامل هو قولهم لا يبيح حرام كل شيء بجميع الاسكار (قوله والقول جنس الخ) معناه ان القول

(ان القياس من قضايا صوراً) مستلزما بالذات قولاً آخر) القياس لغة تصديقي على مثال شيء آخر وفي الاصطلاح ما اشار اليه الناظم في هذا البيت يعني

ان القياس لفظ مركب من قضيتين فأكثر واعقادا غطاء لانهما قال صور من قضايا وهي أفتا احتج الى تقدير لفظه أقول وهو محمول هو حسن يتناول المركب وغيره وقوله من قضايا صور أي مركب قضايا أخرجه باللفظ المفرد والقضية الواحدة الجارية فانه مركب من مفردين ويخرج به ايضا المركبات التصديقية كالحدود والرسوم لانها مؤلفة من مقررات لامن قضايا واعتقادا مركب من قضيتين فأكثر لان القياس قد يركب من قضيتين فقط وبغالبه القياس البسيط نحو العالم بسيط وغيره وكل متغير حادث بنسخ العالم حادث فقد المقصود صور قضيتين لانهما قال آخر وهو العالم حادث وقد يركب من أكثر من قضيتين ويقال له القياس المركب نحو الباش أحدهما بالخشية وكل أخذ بالخشية فهو سارق وكل سارق تقطع يده فمقتضى ثلاث قضايا يلزم عنها أن الباش تقطع يده على ان الناظم سبب ذكر القياس المركب في قوله • ومنه ما يدعونه مركبا • لكونه من جملة قدر كالبخ في بيتي أن يحمل قوله من قضايا صوراً على ما تركب من قضيتين فقط بناء على أن التبيين جمع في المعنى نصير عن التخصيص

الجمع لا يكون في كلامه تكرر مع ماسأى به والحق عند المحققين أن الشئ المركب يرجع إلى البسيط وأنه قسائم طوب
 نتائجها أي لم تكرر واستغنى عنها العلم به أي صغر ما لم يأت من القسائم وذلك حتى قياسا لم يكن يرجع إلى البسيط
 لم يذكره كثر من أهل الفن فكان من حق من تألفه على الاختصار أن يستغنى عنه والله أعلم وخرج به من تكرر قياس
 الاستغناء عن التنبيل فان قياسا به لا يستلزم شيئا لا مكانا يخالف عدولهما وهو معنى قوله بالذات أن يكون لا تلازم المذكور لذات
 تأليف القضاة الواحد تكرر به عاين المذات القضاة بال واسطة مقدمة أخرى أجنبية عن قضيتي القياس فخرج عن هذا قياس المساواة
 فإنه يستلزم قولنا أثر وهي النتيجة كقولنا ١ مساو ٢ ب و ب (١٦٥) مساو ٣ فله يلزم منه ١ مساو ٣
 لكن لا تلازم هذا التأليف

بل بواسطة مقدمة أجنبية
 وهي قولنا كل مساو ٢ ب
 مساو لكل مساو ٢ ب
 وكقولنا زيد مساو لعمرو
 وعمرو مساو لبركر فانهما
 يستلزمان زيد مساو لبركر
 لكن بواسطة العبرتين
 ١. زيد مساو لعمرو ٢. عمرو
 مساو لبركر
 هي في نفسها مساوية
 أو بأن مساوي المساوي
 شئ مساو لذات الشئ وكذا
 قياس المقدمة كقولنا
 زيد مساو لعمرو
 مقدم على الرسل في القضية
 وخم مقدمون على الملائكة
 على الصحيح فيلزم منه
 زيد مساو لعمرو
 وسلم مقدم في القضية
 على الملائكة بواسطة
 مقدمة أجنبية وهي قولنا
 وسلم مقدم على الرسل
 مقدم على ملائكة
 مددوم عليه في القضية

أنه يجرى لقياس المفقود والمراد هنا الأول قول السيفان ادخل القياس على المفقود مجازا لانه على
 المعقول وقوله من قضيا يخرج القضية الواحدة والمركب التام كالاضافي ومراعاة من قضيتين
 فاكتر بما على أن التنبيل يجمع في المعنى أو المراد من جنس القضاة وعلى كل فهو شامل للقياس البسيط
 وهو ما تركب من قضيتين ولتركب وهو ما تركب من أكثر وسيذكره الناظم في قوله وهو ما عاين
 مرصعا بالجمع وقوله مستلزما يخرج الأقوال المركبة التي لا تستلزم قولنا أثر ولو كانت تسمى دللا
 كالاستغناء والتنبيل إذا لم يشر غا في قالب القياس المطبق فانه ما بعد تسليم مقدماته ما لا قطع يلزم
 المدلول لهما أو أي سبب ما حاله الله في كلام الناظم وقوله بالذات يخرج القول المؤلف من قضيا إذا
 لزمته قول آخر لانه بل بخصوص المادة أو بواسطة مقدمة غريبة فالأول كقولنا شئ من الإنسان
 صبر ولا شئ من البشر يصاهر فلهذا لم يأت من الإنسان يصاهر وهو صادق لكنه لازم بخصوص
 المادة بالذات المقدمة بدليل أنك لو جعلت الساطق في الكبرى بدل الصاهر لكانت النتيجة مع
 المقدس بشمل المفقود والمفقود لأن القول يطلق عليهما والقياس المفقود انما هو قياس من حيث أنه
 دال على معنى معقول وهو جنس يتناول كل مركب ولا يسمى غير المركب في عرفهم قولنا لا يصح
 جعل القول هنا شاملا لقول من لانه جمع حقيقتين في أثر بغيره فلا قال الشارح والمراد هنا الخ
 (قوله إنشاء) أن التنبيل يجمع في المعنى أي فيكون أطلق الجمع وأراد التنبيل وكتبه ما عاينته
 (قوله أو المراد من جنس القضاة) أي فلا يكون مقيدا بمجمل عليه لفظ الجمع من ثلاثة فأعلى وهذا
 كما تقول الكلام يتألف من الاسم والفعل والحرف وان كان لا يشترط اجتماعها فان قيل إذا ردد
 الجنس دخلت القضية الواحدة والاجماع على اشتراط اثنين فقط فلو كان فيه صور رفع ذلك لانه
 بمعنى ألف ولا يسمى مطلق التأليف بل تأليفها من صاهرين القضاة كما أفاده تفسيره بذلك (قوله)
 إذا لم يشر غا في قالب القياس المطبق كذا أفاد في التنبيل التميز حرام لأن الجواهر وعلا نسوتها الاسكار
 وهو موجود في التنبيل المطلوب التميز حرام ومقدماته هي ما بعده بعد تسليمه بالزم وعلا ان البسيط
 حرام لا مكان أن يحد فارق بين البسيط والجرح في اعتبار الاسكار فيه وينبع من الحلقه بالحرف في التعریم
 أما إذا أفرغ فيه فبعد ان القطع بالزم كقولنا التميز مكر وكل مكر حرام وان كانت النتيجة تلبية
 لكون مقدمتي القياس تلتزمتين وكقولنا في الاستغناء هذا آكل وكل آكل يحرث فلهذا لا قبل فهو
 قياس منطقي لقطع يلزم النتيجة وان كانت الكبرى تلبية فقولنا في الصوه هذا فاعل وكل فاعل
 مرفوع قياس منطقي وانما الاستغناء دليل كبراه (قوله بالذات المقدمة) أي بل ما علم من خارج

ونخرج به قوله قولنا آخر ما ألف من قضيتين لا يشترط كان في وسط فلهذا يلزم قولنا واحد مقدمتين لان المركب يستلزم
 لخرجه فلو قلنا كل انسان ناطق وكل فرس مهمل لصدق عليه أنه مصور من قضيا يستلزمه القول وذلك القول هو إحدى المقدمتين
 لا قول آخر فلو لم يقل آخر لكان كما هو مصور من قضيا كانت به في قياسا والمراد أن القول الآخر وهو النتيجة يجب أن يكون
 مغايرا لكل واحد من القضاة بمعنى أن لزوم النتيجة لقياس أن الاثنين إذا لم يحصه القضاة بالزم تسليم صحة النتيجة وبمحصله
 التميز بها ولا يمكنه الامتناع من ذلك فإذا لم يتلأن كل انسان حيوان وسلم ذلك أن كل حيوان جسم وكل جسم في القولين
 حاضر في ذهنه على هذه الهيئة الأولية في الفطن لدخول الموضوع وهو ان في محله وهو حيوان جسم حيث يقال كل انسان
 جسم واضطر إلى الاقرار به لمساواة أو تلبية وتل هذا التعريف للقياس الاقتراضي والاستثنائي كما يفسره الناظم لهما

صدق المقدمتين وأما الثاني فالمراد بالمقدمة القريبة أن تكون أجنبية غير لازمة لاحدى مقدمتى القياس قياس المساواة وهو ما تركب من تضمنيتين متعلق بمحول أو لاهما يكون موضوع الأخرى كقولنا الإنسان مساوٍ للناطق والناطق مساوٍ للكلاب فيزعمه الإنسان مساوٍ للكلاب لكن لما بينهما بل وبواسطة مقدمة أجنبية وهي أن كل مساوٍ لساوٍ الشيء مساوٍ للشيء ولهذا يرتضى ذلك المزوم الأجنبي فصدق هذه المقدمة نحو التعريف لمزوم القدوت والحدوث لمزوم لا لا تقار يستلزم التعريف لمزوم لا لا تقار بواسطة أن لمزوم المزوم. وأما إذا لم تصدق تلك المقدمة الأجنبية فلا يحصل منه شيء كقولنا الإنسان عاين الفرس والفرس عاين الإنسان فلا يزمه أن الإنسان عاين الإنسان بل لا يصدق أن عاين الجاين عاين وكقولنا الثلاثة نصف ستة والثلاثة نصف اثني عشر فلا يصدق الثلاثة نصف اثني عشر لعدم صدق أن الثلاثة نصف نصف. فإن قلت وكذا الاستنتاج في الشكل الأول وبواسطة مقدمة أجنبية وهي أن المدرج تحت المدرج أصح مندرج أصح بانها ليست أجنبية بل هي مفهوم صورة القياس فهي بيان القوم النسبية لصورة القياس أي ما ذكرنا من دخول في التعريف القياس الكامل كالشكل الأول وغير الكامل وهو ما يتوقف انتاجه على مقدمة غير أجنبية بل عكس الاحدى المقدمتين كما يأتي في رد الاشكال غير الاول الى الاول. وقوله قول آخر بمصرح المقدمتين باعتبار استزامهما لاحدهما استزام الكل لحزمه فلا هذا الفيدل على كل تضمنيتين سواء كانتا على تأليف قياس منتج أم لا قال السعد وفيه نظر لا نأتمل أنها لازمة عن المقدمتين فان معنى الزوم عنهما ان يكون لهما

من مباينة الإنسان لعاقل (قوله فالمراد بالمقدمة القريبة أن تكون أجنبية) اعلم ان القوم يقسمون القريبة الى أجنبية أي غير لازمة لاحدى المقدمتين كما في الشارح والى غير أجنبية بان تكون لازمة لاحدى المقدمتين كقولنا البحر الجوهري وجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري وكل ما ليس بجوهري لا يجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فان هذا يستلزم أن جزء الجوهري جوهري لكن وبواسطة مقدمة تكون عكس نقض المقدمة الثانية وهي كل ماوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فهو جوهري مع انه ليس بقياس بالنسبة الى هذه المقدمة اللازمة والشارح تبعه المنسوسى كأنه لم يرتض ذلك فاقصر على القسم الاول وكانه يؤول من بين المين عكس النقض والمين المستوي في أن كلامهما داخل والمناطة للمفسر والمقدمة الفرعية بما تكون حدودها خارجة عن حدود القياس فرقوا بين العكس المستوي وعكس النقض واستند الشارح ومنبوعه في ذلك أن الشخص سعد الدين قال سبب ذلك أي التفريق بينهم اعتدوا وجوب تكرار الحد الوسط وهو حاصل في المين العكس المستوي دون عكس النقض وهذا الوجوب بما لا يتحققه تعريف القياس اهـ لكن قال السيوسي مقتضى عبارتهم حيث يقولون هذا على هيئة قياس وهذا ليس على هيئة أن لا يسمى قياسا منطقيا الاما انكر فيه الحد الوسط مع غيره من الشروط فانظرو (قوله متعلق بمحول أو لاهما يكون موضوعا للآخرى) يانه في المسائل المتعلق والناطق والمحمول هو مساو (قوله فان قلت الخ) أصل هذا اليراد للقبلي والقبلي اجاب عنه عما ذكر الهلاي وزاد فان الادرار المذكور ما خوف من المقدمتين لان خارج (قوله القياس الكامل) المراد الكامل بالاشتقاق في انتاجه على بيان بل يكفي وضع مقدمته في تسليم نتيجة كالشكل الاول (قوله كما يأتي في رد الاشكال غير الاول) أي عند غير القائل بان انتاج الثاني والثالثين في نفسه غني عن الرد الى الاول وأما عند فيكونان كملين (قوله آخر) أي مغاير وفيه إشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لان النتيجة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمتين ولا لاولم تعتبر المغايرة لازمة ان يكون كل تضمنيتين قياسا كقولنا كل انسان حيوان وكل جبر جاد فانها يستلزمان احدهما ضرورة

وعمل أيضا كما كان من التباس سادو الفصل كما تقدم عليه وما كان كذب المقدمات نحو كل انسان فرس وكل فرس مهال لان التباس من حيث هو قياس انجذاب بأن يؤخذ بحيث يستعمل البرهان والجدل والخطابي والشعري والروسطائي وذلك ان معنى زوم الشيء للشيء هو كون الشيء يحصل ولو وجد وجد لازمه وان كان لا يوجد هو ولا لازمه قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لقد فادوا للشركاء لاذن تعدد الآلهة مع ان التعدد معدوم والفساد لازم لمعدوم. واعلم أن النتيجة نسبي قبل الشروع في الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقبل تكميله نسبي مطلوب او بعد تكميل الاستدلال نسبي نتيجة. واعلم أيضا أن استزام مقدمات القياس النتيجة عند أهل السنة هو يجري عادة انه يتحققها عند بعض ازم مقدمتين ولو شاء لم يتحققا وعند هذا الحكم بالاضطرار وعند المعتزلة بالتولد وسأتي بيان هذا في قول الاظم. وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف أي. على أو عادي أو بول. الخ

قوله (ثم القياس عندهم قسمان • فتمه مادي بالاقتران) (وهو الذي يدل على النجاسة • بقوة واختصاص الجلية)
يعني أن القياس القياسي سبق تعريفه ينقسم عندنا للمطابقة إلى قسمين اقتراني وشروطي فالشرطي يأتي بالاقتران بدأ به فعرفه بشروطه وهو الذي
دل على النتيجة بقوة • فقوله الذي دل جنس متناول كل دال وقوله على النتيجة يخرج لمعاد القياس الاستثنائي فأخرج به بقوله بقوة فان
الاستثنائي يدل بالفعل على النتيجة أو يقتضيها بالقوة وذلك في النتيجة لازمة للقياس والقياس لازم كدليل عليه التبريز السابق
في قوله • مستلزما بالذات قولاً آخر • فلا بد أن يكون الملزوم الداعي لازمة فالدل على القياس على النتيجة المعنى لا بالتصريح فهو
الاقتران وهو معنى دلالة بالقوة إذ قوة اللفظ هي معناه وإن دل على النجاسة أو على نقيضها بالفعل أي بدكر ما دلها وصورتها فهو
الاستثنائي ومادة النتيجة هي طرقاتها والترتيب الذي فيها هو صورتها وسياق بيان (١٦٧) ذلك ونشده في فصله إن شاء الله تعالى

قال السيد الشريف إذا
وجدت مادة المركب
وصورته فقد وجد بالفعل
وإن لم وجد صورته لم يكن
موجوداً بالفعل والنجاسة
في القياس الاقتراني وجدت
ملذاتها دون صورتها فلذلك
قبل أن النجاسة فيه موجودة
بالقوة لا بالفعل اهـ فإذا
استدلنا على حرمة التنبذ
بقوله هذا مكر وكل مكر
حرام أتبع هذا أن التنبذ
حرام فهذه النتيجة لم تذكر
في القياس بالفعل أي
عبادتها وصورتها وهي
هيتها وترتيبها بل ذكرت
فيه المادة فقط وحماطها
النجاسة فموضوعها وهو
التنبذ ذكر في صفري
القياس ومجولها وهو حرام
ذكر في كبرى القياس
فقد ذكر في القياس طرقات
النجاسة بالترتيب وهو
المراد يكون القياس يدل
على النجاسة بقوة ويدل

دخل في ذلك ونظائر أن المقدمة الأخرى لا تدخل لها في ذلك اهـ وحديث كون قوله آخر لمراد البيان
لا لإخراج • وأورد على اشتراط المفارقة أنا إذا قلنا كل إنسان إنسان وكل إنسان حيوان فانه ينتج عن
الكبرى والجواب المنع كون هذا ونحوه قياساً لأن كل إنسان إنسان ليس بنفسه إذ لا بد في النجاسة
الموجبة من تعارض الطرفين مفهومها واتحادهما مصدقاً وحش كلاً من جنس من كل وجه بطل حال
أحدهما على الآخر لعدم التعاقب • وشمل التعريف القياس الصادق المقدمات وغيره فبشمل
البرهاني والجدي والخطابي والشرعي والوسطاني • وأعلم أن النتيجة تسمى قبل الشروع في
الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه مطلوب أو بعد تكمله نتيجة • ثم قال
(ثم القياس عندهم قسمان • فتمه مادي بالاقتران)
(وهو الذي يدل على النجاسة • بقوة واختصاص الجلية)
أعلم أن القياس قسمان اقتراني واستثنائي وذلك أنه لا بد أن يشتمل على المطلوب الذي هو النتيجة واللام
استلزام الكل البرهاني لكن أحدهما غير مفارقة تخرجت بهذا المفارقة كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وقوله
قولا آخر يخرج المتقدمين (قوله ونظائر أن المقدمة الأخرى لا تدخل لها في ذلك) أي بخلاف
القياس فان لكل من مقدمته على الآخر أو دخلاً في النتيجة لأن أحد الطرفين من الصفري والآخر
من الكبرى (قوله فانه ينتج عن الكبرى) أي لا قولاً آخر مفارقة (قوله من تعارض الطرفين مفهومها
واتحادهما مصدقاً) أي تعارضهما هذا واتحادهما خارجاً لو حيث اتحد في ذهن وفي الخارج فليست
بفرضية كدليل عليه ما تقدم في بحث القضايا (قوله الصادق المقدمات وغيره) فالصادق المقدمات
كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم وغيره هو القياس الكاذب المقدمات كقول القائل كل
إنسان فرس وكل فرس صهال لأن القياس من حيث هو قياساً غائباً أن يؤخذ بحيث يشمل البرهاني
والجدي والخ وذلك لأن معنى لزوم الشيء للشيء هو كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن كان لا يوجد
هو ولا لازمه (قوله البرهاني والجدي الخ) سألني شرح هذه الأقسام كلها إن شاء الله تعالى عند عرض
النظم لها (قوله دعوى) أي أن النتيجة التي هي الحكم المطلوب بثبوته تسمى قبل الشروع في الاستدلال
على ثبوتها دعوى أي لأن الحكم لا بد من ثبوتها بلا حاجة دليل وبعد أن يشرع في الاستدلال وقبل تمامه
تسمى مطلوباً لانتم المسبق الدليل على ثبوتها صارت مطلوباً للثبوت وبعد أن تكمل الاستدلال وبفرغ
منه تسمى نتيجة فوجه أن من تمسك بها ج خصه أي غلبه • (قول الناظم ثم القياس عندهما الخ)

عليها أيضاً من اشتغال الكبرى عليها وهي قولنا لكل مسكر حرام فكانه قبل التنبذ حرام لأنه من أفراد المسكر والله أعلم وصحى
الاقتراني اقتراناً بالقياس الثلاثة فبمعنى من حيث أن الوسط يقترن بكل واحد من طرفي المطلوب بخلاف الاستثنائي
وأما قوله واختصاص الجلية فتشأن أن الاقتراني لا يكون في القضايا الشرطية وفيه مقرر فقد ذكر غير واحد أنه وجد في الشرطيات كافي
الجلات وأنه يبر كمن يمتثل من منفصلين ومن متصلة ومنفصلة ومن أحداهم جلية كافي مختصراً أصلاً وج وغيره وتوسعا
فيه وفي نفعاته نوعاً كثيراً كما لا يجدي كثير نفع للبديهة استعماله قال بعض الفضلاء وأما ما توسع باب التوسع في هذا
العمل قال وهو ما افترق الشيخ ابن مينا باستنباطه واخترج فوائده وأنه لم يسبق لذلك وأنه حصله بعد عشرين كتابة اهـ وظاهر كلام
ابن الجليل

كناهم كلام الناطم فله
 أن اثنى أن القياس الاقتراني
 يكون بغير شرط ولا تقسيم
 أي ليس فيه مقدمة متصلة
 على شرط وهي المتصلة
 ولا تقسيم وهي المتصلة
 فاعترض عليه بعض
 شراحه بما ذكرناه ونلاحظ
 له الشيخ العسفي في تقرير
 كلامه على دفع الاعتراض
 فقال مانصه الاقتراني بغير
 شرط ولا تقسيم أي يقتصر
 على هذا القسم ونسبى
 الاقترانيات الخمسة ولم
 يشترط القياس الآخر وهو
 ما ينسب نفسه أو شرط
 ونسب الاقترانيات الشرطية
 لخاصة لها ونسبها
 وبعد أكثرها من الطبع
 اه لفظه وزاد ابن هرون
 جواباً آخر وهو أن الاقتراني
 الشرطي لما كان غير
 مذكور في كتب المتقدمين
 لكونه غير يقيني الاتباع
 مع أنه الحاحية اليه لم يعتبره
 المصنف ولم يعد في
 القياسات الاقترانية ولهذا
 خص الاقتراني بالحي اه
 بلفظه وبغير هذا لا يقدّر
 للناطق والله أعلم قوة
 (فان زدت كيه مفر كيا
 مقدمة على ما وجبا)
 (ورب المقدمة وانترا
 صحبها من فاسد محتمرا)
 (فان لازم المقدمة
 محسب المقدمة انت)

يكن مستلزماً لها لأنه كان اشتمل عليها يعني أو على نقضها بالقوت دون الفعل بان اشتمل على مادتها دون
 صورتها فهو والاقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فهذا القياس
 لم يذكر فيه النتيجة صورته أي تركبها الخاص لكن بمادتها وهي طرطها الجسم مذ كور في الصغرى
 والحادث مذ كور في الكبرى والتي يوجد مع مادته بالقوة قبل حصول الصورة ونسب اقتران الاقتران
 الحدود فيه بعضها ببعض من غير فصل بأداة استتمام لا وظاهر قوله واختص بالجلية أن الاقتراني
 لا يكون في الشرطيات وهو ظاهر ابن الحاجب أيضاً واعتبر ضرورة بما ذكرنا من غير غيره من أنه يوجد
 في الشرطيات كالجليات ومثاله كلما كان الشيء جسماً كان مؤلفاً وكلما كان مؤلفاً كان حادثاً ينتج
 كلما كان الشيء جسماً كان حادثاً وهي مذ كورة في القياس بمادتها بانقطاع لان مقدمها مذ كور في
 الصغرى وتأليها مذ كور في الكبرى وأجيب عنه بما معنى قوة واختص بالجلية أن الاقتراني اختص
 عن قسمه الذي هو الاستثنائي بالجلية أي بتركيبه من القضايا الجللية الصرفة بخلاف الاستثنائي
 فليس تركب منها واحداً بل وعليه تأليها في بالجلية داخلية على المقصور ولا على المقصور عليه وأما ان
 اشتمل القياس على النتيجة أو على نقضها بالفعل بأن ذكر فيه عبادتها وصورته فهو الاستثنائي
 وسباني كلامه قوة

(فان زدت كيه مفر كيا • مقدمته على ما وجبا)
 (ورب المقدمة وانترا • صحبها من فاسد محتمرا)
 (فان لازم المقدمة • محسب المقدمة انت)

لما كانت النسبة بين طرفي المطلوب محمولة احتج في القياس الى أمر ثالث يكون معلوم النسبة الى
 كليهما قسماً من ربطه ووضوح المطلوب ومقدمة قضية ومن ربطه مجموعة أو تأليه أخرى فكان
 قضيتين مختلفتين على أربعة أطراف في اللفظ وهي ثلاث في المعنى ونسب القضايا مقدمتين من حيث
 الاستدلال بهما وأحد طرفي أحدهما هو موضوع المطلوب ومقدمه يسمى الأصغر لانه غالباً اختص
 من الطرف الآخر المطلوب والاختص أقل أفراداً وأحد طرفي المقدمة الأخرى هو محمول المطلوب أو
 تأليهه يسمى الأكبر لانه أهم من الأول غالباً فهو أكثر أفراداً والطرف الآخر لكل من المقدمتين
 هو الأمر الثالث المعلوم النسبة الى طرفي المطلوب يسمى الحد الأوسط لانه واسطة في الحكم بالأكبر
 على الأصغر في المطلوب سواء توسط في اللفظ كما في الشكل الأول أم لا ويسمى أيضاً المكرراً لعادته في

(قوله يعني أو على نقضها) فيه نظر بل لا يشتمل على نقضها كما قد يكون ذلك في الاستثنائي (قوله دون
 صورتها) أي يثبت من الترتيب والتقديم والتأخير (قوله ونسب اقتران الاقتران الحدود فيه) أي حدود
 القياس الثلاثة مع بعضها بعض (قوله من غير فصل بأداة استتمام) كما في القياس الاستثنائي وقبله
 اقتران الاقتران الأوسط فيه وهو الطرف المكرر بكل من الأصغر والأكبر (قوله وهو ظاهر ابن
 الحاجب) فانه ذكر ان القياس الاقتراني يكون بغير شرط ولا تقسيم أي ليس فيه مقدمة متصلة على
 شرط وهي المتصلة لاشتمالها على حرف الشرط ولا تقسيم وهي المتصلة لاشتمالها على حرف التقسيم
 وهو إما (قوله أجيب عنه) هذا الجواب أحسن من الجوابين الذين ذكرهما قدوة • (قول
 الناطم فان زدت كيه الخ قوله مقدمته) جمع مقدمته بالكسر عند الجمل الغفير وقد نفخ
 بناء على تعدد فعلها وزعمه من كسر فعلها مأخوذة من قدم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا
 ومن فتح أخذها من قدم التمدد وهي عند المسألة قضية المجموعة حزم الدليل أي القياس حيث
 لا ينفك عنه العلم المطلوب أخذها من مقدمة الجلس لجماعة المتقدمة منه (قوله محمولة) أي

الضمير في قوله تركيبه عائدا الى الافتراض الى الخ والمضى انما اذا أردت تركيب هذا القياس الافتراضي فاجمع مقدماته وهي القضايا التي
يتركب منها على ما يجب جمعه وترتيبها من الاتيان بوصف يسلح بين طرفي المطلوب وهو الحد المذكور به صارت قضيتين احدهما
مستتله على موضوع المطلوب ونسعى الصغرى والآخرى على محموله ونسعى الكبرى ولا بد من تقديم الصغرى على الكبرى واليه أشار
بقوله ورتبنا المقدمات وأما قوله وانظر اصحها من فادتها فاعني به انه لا بد من ترتيب المقدمات من النظم في صحتها الا لتصح النتيجة
الا بصحة مقدماتها ولا بد ايضا من اختيار اهل هي قطعية يقينية أو اعتقادية (١٦٩) أو تلخيص فان كانت المقدمات أو

بعضها فادها فسدت
النتيجة فان لازم الحق حق
ولازم الفاسد فادها الى
ذلك أشار بقوله . فان
لازم المقدمات . بحسب
المقدمات آت . فلو قلت
كل انسان فرس وكل فرس
جبار ينتج كل انسان جبار
وهي كاذبة لكذب المقدمات
معها ولو قلت كل انسان
فرس وكل فرس مهال ينتج
كل انسان مهال وهي
كاذبة ايضا لكذب الصغرى
فقط وقس على هذا
والقدمة هي القضية التي
حلت جزء الدليل بعيت
بذلك لانهما على المطلوب
فان لم تكن جزء الدليل لم
تسم القضية مقدمة كذا
للسيد الشرف وبغيره
قوله
(ومما من المقدمات صغرى
فيجب الدعا جها في الكبرى)
يعني لما كان القياس
مركبا من مقدمتين
احدهما صغرى والثانية
كبرى كما يفعله الناطق
وجبان تكون الصغرى
مستدسرة في الكبرى لان

الثانية وبشروطها حصل الارتباط بين المقدمتين ونسعى الاطراف الثلاثة بالحدود لان حد الشيء
وطرفه منتها وهو منتهى المقدمتين فهذه كيفية تركيبه المشار اليه بقوله . فركبا مقدماته على ما
وجبا . والالف في ركبها يدل من كون التوكيد الحقيقي وكذا في قوله وانظرا وأراد بالمقدمات أقل
الجمع وهو اثنتان وهذا التقيد في القياس البسيط كاف وسباني الكلام على المر كيد ولا بد من ترتيب
المقدمتين واختيار الصغرى منهما من القياس اذا لتصح النتيجة لزوما لا بعدد صحتها المقدمتين لانها لازمة
لهما ولازم المقدمتين بحسبها فلا يلزم صدقه الا بصدقها . قال ابن سينا الحق اعان كان القياس
صحيح التاليف صادق المقدمات وجبان تكون النتيجة صادقة اه فأما ان كذبا واحداها
فسدت كذب النتيجة فيكون كل انسان جبار وكل جبار قد تصدق بحول كل انسان مهال وكل مهال
حيوان ثم قال (ومما من المقدمات صغرى . فيجب الدعا جها في الكبرى)

لأنه كانت معلومة لم يحتاج الى استدلال وقياس (قوله ونسعى الاطراف الثلاثة بالحدود) وذلك
سماحا صاحبنا في بدقها
حدوده ثلاثة فاحكم . عليه في المطلوب أصغر
ومما يحكم كبروما . جابج وطاقدعا
(قوله فلا يلزم صدقه الا بصدقها) أي لان صدق المألوم موجب صدق المألوم وما يناسب غنا ما قيل
في التهمة بالادان بدقني العيد
هذه بالبر التي ومن يكن . براتقا مشل ذلك ينتج
ان المقدمتين معهما كانتا . صدقا قلتهما النتيجة تخرج
(قوله وقد تصدق) أي لان النتيجة لازم المقدمتين وكذب المألوم لاوجب كذب المألوم بخلاف
صدق المألوم فانه موجب صدق المألوم كما تقدم وأورد على لزوم صدق النتيجة عند صدق مقدماتها
صورتان الاولى اذا قلت الانسان وحده ناطق وكل ناطق حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو كذب
مع صدق مقدمته والثانية اذا قلت الاربعة عدد وكل عدد مألوم واما قد فله ينتج الاربعة إما
زوج وإما فرد وهو كذب ايضا مع صدق المقدمتين قلت احبب عن الاولى بانها من الضروب العقيمة
التي لا تنتج . بيانه ان الصغرى هي كبري فقتبين احدها مهال وهي الانسان ناطق والآخرى سالية
وهي ليس غير الانسان ناطق عبرتها بقوله وحده وهي كانت الصغرى سالية في الشكل الاول لم تنتج
وعن الاخرى انها ايضا عقيمة . بيانه ان الكبرى في قوة قضيتين مركبتين احدها بعض العدد زوج
والاخرى بعض العدد فرد عبرتها بالعدد المألوم واما فرد وهي كانت الكبرى جبرية في الشكل الاول
لم تنتج . (قول الناطق ومما من المقدمات صغرى البيت) ليس صغرى وكبرى بل ان لم يرد بالاصغر
فان كان المقدمات صغرى

(٣٣ - شرح السلم) الصغرى اخص من الكبرى في الاغلب وادراجها في العوم واجب نحو انه لم يستف
وكل متغير حادث فاعلم اخص من المتغير فذلك لتناول العالم بغير حكم خاص باله لم وكل متغير حادث حكم عام للعالم غيره فلتلقى العالم
(قوله نحو العالم المتغير وكل متغير حادث فاعلم اخص الخ) قوة العالم اخص من المتغير أو رده على ان العالم كل موجود سوى الله وصفاته
فإذا كان المتغير أعين من العالم وجب انفراد عمله لا يكون من العالم وليس الا ذات الله وصفاته والمتغير علم بهما فالصواب ان المتغير ما
للعالم فاجيب بان المتغير من حيث هو أعين من العالم انما المتغير بدو زان يكون عالما لا غير عالم وزدنا بان أو يدعوله من حيث هو أنه

حادث الآن هذا الاندراج خاص بالشكل الاول ولا يستقيم في غيره وقد وقع لان الحاسب لمحوما ذكره بالتأظيم من وجوب الاندراج
 فاورده عليه مثل ما ذكرنا من ان ذلك في الشكل الاول فقط وأجب بان غير الشكل الاول يرجع الاول بطرق مذكورة في المطولات
 فكان الاندراج يوجب في جميعها وأضاف ان الاندراج بما اذا كان المجموع في المقدمتين أعين الموضوع كما تلتوا وأما اذا كان غيما
 مساو بالموضوع كتوتا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر لم يصح ان يقال ان الصغرى خاص من الكبرى وقد يجب بان الغالب في
 العمول ان يكون أعين الموضوع قوله (وذا حد أصغر صغرها • وذا حدا كبركهاهما)

(وأصغر فذاك ذو اندراج • ووسط باق في الاندراج) لما ذكرنا المقدمة الصغرى بسبب اندراجها في
 الكبرى كان ذلك منسقة سؤال سائل يقول ما هي الصغرى التي حكمت عليها بالاندراج وما هي الكبرى التي تندرج فيها الصغرى فغيرهما

أعم مفهومها فهو باطل اذا العمول لا يستقيم (١٧٠) حيث المفهوم وانما يثبت من حيث المصدق فالقصور الذي كثرت افراده

أعم والذي قلت افراده
 أخص فالعموم والخصوص
 منسوبة الى الاندراج
 الحقائق وأصافا الى العالم
 ان مفهوم التغير أعين
 مفهوم العالم ولم لا يجوز
 العكس أو يكون بينهما
 التباين مفهومهما والتساوي
 مصدوقا على قاعدة
 المتساويين وان أريدانه
 أعم مصدوقا لزوم عليه
 المقهور السابق من ثبوت
 التغير لا تقدم وهو محال
 وأجب بان المراتب
 متعددة مرتبة الوجود
 الخارجى وهي مرتبة
 الاجرام والاعراض
 ومرتبة الاحوال على
 القول بتيوتها وهذا
 المستثنى من عالم العالم
 ومرتبة الاعتبارات
 العقلية كالتيقن والعمدة
 والمعبدة والافق والنبوة
 ومرتبة السلب فالغير

قد تقدم ان حدود القياس ثلاثة أحدها الاصغر وهو موضوع المطلوب أو مقدمه والمقدمة المستثناة
 عليه تسمى الصغرى والثاني الاكبر وهو محمول المطلوب أو نالته والمقدمة المستثناة عليه تسمى الكبرى
 والثالث الحد الوسط الجامع بينهما وفيه يندرج الاصغر وعند الاندراج يحمل الاكبر على الاصغر
 وباقى الوسط نحو انه التغير وكل متغير حادث بنسبة العالم حادث وذلك واضح

ولا اكبر التفاضل على معنى من بل على معنى فاعل أصبحت المطابقة ولم يحمل بل ولم يصف قال ابن هاني
 كائن صغرى وكبرى من ففاهما • حصية دعى الى أرض من الذهب
 وكما يقول الصوريون جملة صغرى وكبرى والروضيون خاصة كبرى وصغرى (قوله وذا الصغر
 أخص من مفهوم الاوسط) أى وان تساوى بمصدقها (قوله ولا فرق) فبشارة للرد على قدور حيث

يجرى في هذه المراتب الاربعة فان الاجرام والاعراض يستلهمها التغير وكذا الاحوال الحادثة وكذا الاعتبارات (فصل)
 كالتيقن فانهم انزلوا للعبادة والمعبدة نزول بالعبودية وكذا والسلب الحادثة فانهم تنصروا بالصبي ليس بالغ فلا يقع زال هذا
 السلب وليس زان فلا يقع زال هذا السلب وليس بجاح ولا صائم فلا جرح وصائم زال هذا السلب وهكذا العالم خاص بالمرتبتين
 المتقدمتين فيكون التغير أعين لانفراده بالمرتبتين الاخيرتين وبيان ذلك صحيح ولم يبدل التغير بالحدث حيث قيل وكل متغير حادث
 أمأحت فبدله فانه يجب قصمه على المرتبتين الاوليتين لان الحدوث خاص بما يكون موجودا أو ناشيا نص عليه ابن عرفة في علم
 الكلام قال والتغير أعين من حدث لم يبدل بالحدث أما في تقيده كانه قاطبة يادى العالمات تعذر دلالة الهم الآن يقال ان الحدوث
 هنا أطلق على معنى عام يشمل المراتب الاربعة فيكون مساويا للتغير ويكون العالم خاص بينهما والله أعلم

بما ذكر ولذا كان ينبغي تقديم هذا البيت على الذي قبله لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره . ويعني أن المتطيقين اصطلاحاً على تسمية مقدمات القياس كل واحد بـسبب خاصها فهو احداً صغرى وهو المشتغل على الحد الاصغر والاخرى كبرى وهي المشتغلة على الحد الاكبر والحد الاصغر موضوع المطلوب وهو محموله وانعكس موضوع المطلوب اصغر لانه في الغالب انحصر من المحمول فيكون أقل أفراداً . وسبب التقديمه المشتغلة على صغرى لانها ذات الاصغر وهو محمول المطلوب حد اكبر لانه في الغالب اعم فيكون أكثر أفراداً . وقبل التقديمه المشتغلة عليه كبرى لانها ذات الاكبر . وحدود الشيء أطرافه واجزأه التي يتركب منها . واعلم أن الاصل في المطلوب الذي يستنتج ان يكون من قضية ذات طرفين أي جزأين محكوم به ومحكوم عليه على ما لحكم عليه وهو موضوعه . واسمى الاصغر والمحكوم به وهو محمولها . ويسمى الاكبر . ولما كان هذا المطلوب يحول النسبة اذ لو كان معلوم النسبة لم ينتج الى الاستدلال باحتياج أدنى في القياس الى أمر ثالث . اذ تدعى طرفي المطلوب بكون هذا الزائد معلوم النسبة لكل واحد من طرفي المطلوب فينتشأن من نسبته الى موضوع المطلوب قضية تسمى مقدمة صغرى ومن نسبته الى محمول المطلوب قضية تسمى مقدمة كبرى . والامر الثالث الذي علمت نسبته لكل واحد منهما ما يسمى حداً وسطاً في وسطه بينهما وهو الذي يجمع بين طرفي المطلوب وقال الحد المكرر لكونه في المقدمتين اذ لو لم يكرر لم يكن بين المقدمتين ارتباط ولم تكن النسبة فيهما التي واحدة فلاجل ذلك كانت أطرافه مقدمة القياس أربعة في اللفظ وثلاثة في المعنى والثالث هو الوسط الذي يلحق في الانتاج واليه أشار بقوله . «وسط يلحق في الانتاج» . فبذلك البيت والصغرى من مقدمتي القياس هي المقدمة صاحبة الحد الاصغر وأرى المشتغلة عليه والكبرى منتهما المقدمة (١٧٧) صاحبة الحد الاكبر أرى المشتغلة عليه .

فيكون قوله صغرها ما
مبتدأ أخبره وقوله
وذات حد أصغر وكذا قوله
كبراهما وبمع العكس
حصل من هذا أنهم
اصطالحوا على تسمية مقدمتي
القياس صغرى وكبرى
وعلى تسمية اجزأهما
الحد الاصغر والاكبر
والوسط فهي ثلاثة اجزاء
وان كانت أربعة في اللفظ
وهذه الاجزاء تسمى حدوداً
وأطرافاً على ما استخدم بيانه . وأما قوله . «وأصغر ذلك ذواته» . فبستغنى عنه ما بيئت الذي قبل هذا ويجري فيه من البحث ما تقدمناه
والله تعالى أعلم .

فصل

(والشكل عنده ولا الناس . يطلق عن قضيتي قياس)
(من غير أن تعتبر الاسوار . اذ ذلك بالضرب له بشار)

يعني أن مجموع قضيتي القياس يسمى شكلاً باعتبار الهيئة الخاصة له من وضع الحد الوسيط في المقدمتين أي حالته من كونه موضوعاً ومقدمته أو محمولاً وباليابوسي ضرباً وقوسية باعتبار الاسوار أي بايجاب المقدمتين ومعلوم ما لو كان بينهما وجه ارتباطهما

خص الاسوار بما إذا كان المحمول اعم . (قول الناظم الشكل الخ) الشكل اضافة للنقل والهيئة وذلك
سمى القياس عند المناطقة شكلاً لكونه على هيئة مخصوصة وتعد الاشكال بحسب تعدد الهيئات
وأما الضرب فانه هو النوع وقد تعدد الشكل مع اختلاف الضرب كما في شرب الشكل الاول وقد
يكون بالهكس فيشعب الضرب مع اختلاف الشكل كالشرب الاول من الشكل الاول والضرب الاول

وأطرافاً على ما استخدم بيانه . وأما قوله . «وأصغر ذلك ذواته» . فبستغنى عنه ما بيئت الذي قبل هذا ويجري فيه من البحث ما تقدمناه
والله تعالى أعلم .

فصل

(والشكل عنده ولا الناس . يطلق عن قضيتي قياس)

لما تكلم الناظم على حقيقة القياس وعلى مقدمته وأجزأهما من غير أن يتكلم على أشكال ذلك القياس وهي أنواعه باعتبار مرجع طرفي المطلوب مع الطرف الثالث المشترك بينهما طرفي المطلوب وهو الحد الوسيط وأن موضوعه منتهما فالكيفية الاحتمالية على الشكل واليه أشار الناظم في البيت المذكور بقوله يطلق عن قضيتي قياس معناه أن الشكل عند ذلك ناظمين هو اجتماع قضيتين . «عننا» . فبذلك قياس احترازاً من جمع قضيتين لا قصد ذلك فليس بشكل والمراد بقضيتي القياس الصغرى والكبرى وبجعلهما اجزأ قياسي جسمان مقدمتين وقد تقدم بيان ذلك قوله

(من غير أن تعتبر الاسوار . اذ ذلك بالضرب له بشار)

يعني أنه لا يشترط في تسمية شكلاً أن يعتبر فيه الكلية والجزئية ولا الإيجاب والسلب . باعتبار ذلك يسمى ضرباً وقوسية ولما كانت الاسوار أربعة بين ذلك كما بصيغة الجمع لا تسلم لكل موجب والسلب وسور جزئ موجب والسلب وقد تقدم بيانها . والحاصل أن القياس يتغير فيه باعتبارين ثابتهما يتغير في الهيئة التاليفية أي الهيئة الحاصلة من تأليف الحد الوسيط مع اثنين من الآخرين وهذا يسمى شكلاً وثابتهما يتغير في نفس القتران الصغرى والكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية وهذا يسمى قرينة وضرباً

قوله

(والقدماء اشكال فقط • أربعة بحسب الحد الأوسط)

لما عرفت الشكل عايناهم ذكرناه هنا بياناً وموضوعاً بصريحه بالقدماء بعد ضبطه بالحد واحترز بقوله بحسب الحد الأوسط من اعتبار المقدمات من وجوه أخرى كالكم والكيف وغيرهما وهو قريب من قبله • من غير أن نقدر الاسوار • وانما أعاد لترتيب عليه وجه اعتبار الاشكال في الاربعة • وسبب انحصارها في أربعة • بعد أن الحد الأوسط ان سجل محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولاً فيهما فهو الثاني وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث هذا ما يقتضيه التسميم العقلي واليه أشار بقوله (حل بصغرى وضعه بكبرى • يدعى بشكل أول وبدري)

قوله

(والقدماء اشكال فقط • أربعة بحسب الحد الأوسط)
(حل بصغرى وضعه بكبرى • يدعى بشكل أول وبدري)
(وحله في الشكل ثانياً عرف • ووضع في الشكل ثالثاً ألف)
(ورابع الاشكال عكس الاول • وهي على الترتيب في التكميل)

(وحله في الشكل ثانياً عرف
ووضع في الشكل ثالثاً ألف)
(ورابع الاشكال عكس
الاول
وهي على الترتيب في
التكميل)

يعني أن الشكل أربعة أقسام بحسب اقتران الحد الأوسط بكل من الطرفين لأن الوسط إما محمول أو نال في الصغرى موضوع أو مقدم في الكبرى وبسبب هذا القسم بالشكل الاول وبالانظام الكامل لاهل الوارد على النظام الطبيعي وهو الاتصال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر وهو البين الانتاج والمنتهج للطلاب الاربعة • وإما محمول أو نال فيهما وبسبب هذا القسم بالشكل الثاني لوافقه للاول في أشرف مقدمته وهي الصغرى لاشتغالها على أشرف المطلوب وهو موضوعه الذي لاجله يطلب المحمول إيجاباً أو سلباً ولا تنجس لكلي الذي هو أشرف وان كان سلباً من الجزئ وان كان إيجاباً لأن الكلي أنفع في العلوم وأدخل تحت الضبط وإما موضوع أو مقدم في عكس الثاني وبسبب هذا القسم بالشكل الثالث لوافقه للاول في غير أشرف مقدمته وهي الكبرى وإما موضوع أو مقدم في الصغرى محمول أو نال في الكبرى عكس الاول وبسبب هذا بالشكل الرابع لخالفه للاول في مقدمته معاً ولذا كان بعيداً عن الطبع حد احتيا سقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فهذا أربعة أشكال مرتبة في الكمال من الشكل الثالث كلاهما من كائنين موجبتين • (قول الناظم اشكال فقط أربعة) (قدم فقط ضرورة والتقدير اشكال أربعة فقط) (قوله وهو موضوعه الذي لاجله يطلب المحمول) يعارض هذا ما انجول هو تحت القائمة (قوله لوافقه للاول في غير أشرف مقدمته وهي الكبرى) لغوا لوفقه في الكبرى لأن الحد الأوسط موضوع في كلاهما معاً وانما يختلفان في الصغرى ففي الاول محمول فيها وفي الثالث موضوع فيها قبل برده عليه أن الثاني وافق الاول في الصغرى والثالث وافق الاول في الكبرى ومرجع موافقة الثاني الى محمول الصغرى ومرجع موافقة الثالث الى الموضوع وقد تبين أن الموضوع أشرف من المحمول على ما ذكرنا فيكون الثالث أشرف من الثاني اه وفيه نظر الثالث وان وافق الاول في الموضوع لكن ذلك الموضوع غير معتبر لافاقته عند الانتاج والعبارة انما هي موضوع المطلوب ومحمله ولوا عسير فالموضوع من حيث هو موضوع لما قلناه الصغرى على الكبرى لوجوده فيها والله أعلم والتقصير ان هذا الترتيب الذي ذكره مدين الاشكال انما هو من المناسبات الخطائية (قوله حتى سقطه بعضهم) أرادوا القاري وابن سينا والغزالي وكرميا لينوس وتابعه

يعني أن الشكل أربعة أقسام بحسب اقتران الحد الأوسط بكل من الطرفين لأن الوسط إما محمول أو نال في الصغرى موضوع أو مقدم في الكبرى وبسبب هذا القسم بالشكل الاول وبالانظام الكامل لاهل الوارد على النظام الطبيعي وهو الاتصال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر وهو البين الانتاج والمنتهج للطلاب الاربعة • وإما محمول أو نال فيهما وبسبب هذا القسم بالشكل الثاني لوافقه للاول في أشرف مقدمته وهي الصغرى لاشتغالها على أشرف المطلوب وهو موضوعه الذي لاجله يطلب المحمول إيجاباً أو سلباً ولا تنجس لكلي الذي هو أشرف وان كان سلباً من الجزئ وان كان إيجاباً لأن الكلي أنفع في العلوم وأدخل تحت الضبط وإما موضوع أو مقدم في عكس الثاني وبسبب هذا القسم بالشكل الثالث لوافقه للاول في غير أشرف مقدمته وهي الكبرى وإما موضوع أو مقدم في الصغرى محمول أو نال في الكبرى عكس الاول وبسبب هذا بالشكل الرابع لخالفه للاول في مقدمته معاً ولذا كان بعيداً عن الطبع حد احتيا سقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فهذا أربعة أشكال مرتبة في الكمال من الشكل الثالث كلاهما من كائنين موجبتين • (قول الناظم اشكال فقط أربعة) (قدم فقط ضرورة والتقدير اشكال أربعة فقط) (قوله وهو موضوعه الذي لاجله يطلب المحمول) يعارض هذا ما انجول هو تحت القائمة (قوله لوافقه للاول في غير أشرف مقدمته وهي الكبرى) لغوا لوفقه في الكبرى لأن الحد الأوسط موضوع في كلاهما معاً وانما يختلفان في الصغرى ففي الاول محمول فيها وفي الثالث موضوع فيها قبل برده عليه أن الثاني وافق الاول في الصغرى والثالث وافق الاول في الكبرى ومرجع موافقة الثاني الى محمول الصغرى ومرجع موافقة الثالث الى الموضوع وقد تبين أن الموضوع أشرف من المحمول على ما ذكرنا فيكون الثالث أشرف من الثاني اه وفيه نظر الثالث وان وافق الاول في الموضوع لكن ذلك الموضوع غير معتبر لافاقته عند الانتاج والعبارة انما هي موضوع المطلوب ومحمله ولوا عسير فالموضوع من حيث هو موضوع لما قلناه الصغرى على الكبرى لوجوده فيها والله أعلم والتقصير ان هذا الترتيب الذي ذكره مدين الاشكال انما هو من المناسبات الخطائية (قوله حتى سقطه بعضهم) أرادوا القاري وابن سينا والغزالي وكرميا لينوس وتابعه

الاول محمول كما في صغرى الشكل الثاني محمول أيضاً والصغرى هي أشرف مقدمتي القياس لاهل على مشتملة على الموضوع الذي هو الذات وأما الكبرى فهي مشتملة على المحمول الذي هو الصفة والذات أشرف من الصفة والمشتتمل على الاشرف أشرف فكانت الصغرى أشرف من الكبرى فذلك كان هذا الشكل ثالثاً للاول لايمان ان الثالث ينتج اليجاب بخلاف الثاني فإنه لا ينتج الا السلب لانه لا تول فضل الكمية على الجزئية أكثر من فضل اليجاب على السلب لان من السوا ب ما عرفت قوة اليجاب وليس من الجزئ ما عرفت قوة الكلي • وأضاف هذا الشكل الثاني قريب من الاول في بيان الانتاج فلذا جعل موالياً له ولما التالوا لوافقه للاول في الكبرى ولما في بيان الانتاج أقرب من الرابع وجعل الرابع آخره لخالفته للاول في مقدمته معاً وهو في غاية البعد عن الطبع وإذا سقطه القاري وابن سينا والغزالي وظال السيد اشرف فقد أنكر الاولون الشكل الرابع لبعده عن

الطباع جدا وعتدوا الاشكال الثلاثة ثم ذكر ما بالنسب ورد عليه من بعده حتى ذكره الامام الرازي وقال ولا ينبغي ان يرد على ذا كره كل
الرد فتبع الامام من بعده اهـ ولهذا كانت الاشكال الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع اما الشكل الاول في احتجاج خليل الله
ابراهيم على نيتا عليه الصلاة والسلام على انفراد مولانا عز وجل البروية (١٧٣) ونسبهم عن التور والذى لها جهل واعتادا
بقوله تعالى ان الله باني

بالشمس من المشرق فأت
بها من المغرب فان هذا
للنيل في قوة قوله أت
لا نقدر ان تأتي بالشمس
من المغرب وكل من لا يقدر
ان يأتي بالشمس من المغرب
فليس يرى بنتج من الاول
انتسابت برى واما
الثاني في استدلال خليل
عليه السلام بالافول عن
عدم الوهية انهم والقر
والشمس في قوة تعالى فلما
بين عليه الجليل رأى كوكبا
قال هذا ربي فلما اقبل قال
لا أحب الا فليس لاني في
قوة قوله وهذا وهذا أهله
أو أقل روى عز وجل
ليس يا قل بنتج من الثاني
هذه أو هذا انت أو ليس
برى واما الثالث فسق ردى
الله تعالى على اليهود الذين
ما أنزل الله على بشر من
شيء بقوله عز وجل قل من
أزّل الكتاب الذي جاء به
موسى نوراً وهدى للناس
وأنطق به من الثالث ان
يقال موسى عليه السلام
بشر موسى عليه السلام
أزّل عليه الكتاب فنج
بعض البشر أنزل عليه
الكتاب وهذه النتيجة

على حسب ما رتبنا كما قال التاليم وهي على الترتيب في التكميل وقد علم وجه ذلك وكل شكل
منها مقروءة بثمانية عشر ضربا لان كل واحد من مقدمتها اما كلية موجبة أو سلبية أو جزئية موجبة
أو سلبية وأربعة في أربع مقبضة عشر فجميع الضرب أربعة وستون من ضرب أربعة عددا لاشكال
في ستة عشر عددا في كل شكل من الضروب ولم يعتبروا في عدد الضروب الشخصية ولا المهمة لان
الاولى في قوة الكلية والثانية في قوة الجزئية فاستفتوا جميعا عنهما (تنبيه) الاول ذكر ان
الاشكال الثلاثة الاول موجودة بالقوة في القرآن العظيم اما الاول في احتجاج خليل عليه
السلام على انفراد الله تعالى البروية ونسبهم عن التور وحيث ادعاهوا وقال للنيل من رتبة قدرى
الذى يعي ويعت فأحضر برطين فقتل أحدهما وترك الآخر وقال يا لحي وأمين فهذا أهله
وهذا أحبته فانتقله خليل الى الاما يتعلق به كسب الخلق فقال ان الله باني بالشمس من المشرق فأت
بها من المغرب فأت الذى كفر واقتضت شبهة فقوله ان الله باني الخ في قوة قوله أت لا نقدر ان
تأتي بالشمس من المشرق الى المغرب وكل من لا يقدر على ذلك فليس يرى بنتج انتسابت برى فالصغرى
يمكن أن تؤخذ من قوله فأت بها من المغرب لانه أمر تعجيز وتؤخذ ايضا من ما ادعاهم التور وادعاه الله
حيث لم يسمه انكارها والكبرى عكس نقض قضية مفهومة من قوله ان الله باني بالشمس من المشرق
وهي رى بقدر ان يأتي بالشمس من المغرب رأى كآتيها من المشرق فتعكس بالوافى الى الكبرى

الامام الرازي ونسب الامام من بعده (قوله على الترتيب في التكميل) أى الشرف والمزية قال في
شرح المطالع وهذا الترتيب امر اختصاصى دعاه الله بالاختصاص والاختلاف الاول (قوله
ذكر الخ) الذى ذكره كذا في موجبة الاسلام التوراني كآله القسط (قوله الثلاثة الاول الخ)
تخصيصه أدلة القرآن بالثلاثة دون الرابع غير ظاهر اذا قرأنا العبر وابتست فيه صورة معينة من
الاشكال الاربعه وغاية الادلة الصالحة لان تصور على أى شكل مهابد الاربع أو غير لكن
قد يبادر واحد منها لبعض من لفظة بقدره والله أعلم (قوله لانه أمر تعجيز) أى فيكون معناه
حينئذ على أى أنت لا تقدر ان تأتي بها وهي عين الصغرى (قوله والكبرى) يعنى وكل من لا يقدر
(قوله مفهومة من قوله ان الله باني بالشمس من المشرق) بيانه ان قوله ان الله باني بالشمس الخ يستلزم
ان الله قادر على الانبائ بالشمس من المغرب بشرور دالة الفعل على قدرته فانه المختار ان لم يكن قادرا
لما فعله وهذه القضية بغير التور وصدقهها وذلك طلت عليه الجفوة حيث لم يصدقه لانه يعكس
النقض الموافق كل من لا يقدر ان يأتي بالشمس من المغرب فليس بالله وهي الكبرى وبالعكس التخصيص
المخالف لاثني من لا يقدر ان يأتي بالشمس له وكلا المعكس يصلح كبرى لقضية المحفوظة ولا ينتج
انتسابت به وذكر ان التور وذلما جاء به ابراهيم عليه السلام قال ان كان ما يقول ابراهيم حقا
فلا أنتهى حتى أصعد الى السماء فاعلم ما فيها فهدى الى أربعة أفراخ من التور فر رى بها حتى شئت
واخذت ناولا فجعل له يا با من أعلى ويا با من أسفل وقعد التور ومع روى في التاوت ونسب خبثا في
أطراف التاوت فجعل على رؤسها القوم وربط التاوت بأربل التور فطارت طمعة الى القوم حتى مضى

جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة في قوله عز وجل حكايته عن اليهود ما أنزل الله على بشر من شيء لانها تنفيها كإفناء في فصل
التناقض وأصل هذه النتيجة بشر أنزل عليه الكتاب وهي ملة موجبة لاسرور الله في قوة الجزئية وهي بعض البشر أنزل عليه
الكتاب ويبانى ان الشكل الثالث لا ينتج الى الجزئية

والتمرد أيضا يسلمها فلهذا ثبت والتظاهر أن قولهم في الصغرى أنت لا تقدر موجبة معدولة يكون
الوسط مكررا وقولهم في الكبرى وكل من لا يقدر الخ محمولة سلبية وان لم يرد وما بالصور والمنعارف
للكناية السلبية لأن المعبر المعنى لا القنط ولو جعل عاجز مكان لا تقدر وقال في الكبرى ولا شيء من
العاجز يري لكان أولى ثم يصح سوق الدليل استثنائيا بأن يقال لو كنت ترى لقد ردت على الاتيان
بأنهم لكنك لا تقدر عليه وليست ترى ويمكن أن يساق من الشكل الثاني بأن يقال ما أنت قادر
أن تأتي بالشمس وري قادر أن تأتي بالشمس فما أنت ترى في فلس المنصود وحصر المتسقط من الآية في
الشكل الاول وكانهم رأوه أنه لم يره غيره وأما الثاني ففي استدلاله بأضياء نبيينا وعليه الصلاة
والسلام بالأقول على نبي الربوبية عن الشمس والقمر والكوكب في قوله تعالى فلما جن عليه الليل
الآية لان قوله فلما أفل قال لأحباب الآفلين في قوة قوله هذه آفلة توري ليس بأقل ينتج من الثاني
هذه وليست ترى فالصغرى من قوله فلما أفل والكبرى من قوله لأحباب الآفلين إذا لمعنى لأحباب
عبادتهم لان الرب وهو الذي يصدق أن يعبد لا يأفل ويمكن سوقه من الاول وهو أسهل بأن يقال هذه
آفلة ولا شيء من الآفل يري فهذه وليست ترى ويمكن سوقه من الاستثنائي بأن يقال لو كانت هذه
ري ما أفلت الخ ويمكن سوقه من الرابع بأن يقال الآفل ليس يري وهذه آفلة ينتج منه يري ليس
بهذه وينعكس الى هذه وليست ترى لكن الرابع ليعده عن الطبع لا يصادر السمع تأتي غيره وأما
الثالث ففي رده تعالى على اليهود في قولهم ما أنزل الله على بشر من شيء مواعيلهم الى أنكار نبوة
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فكانهم يقولون هو بشر ولا شيء من البشر أنزل عليه الكتاب
وصغرى المقدسين حق وكبراهما باطلة وهم يزعمون صدقها ينتج لهم هو ما أنزل عليه الكتاب فرد الله

يوم واحد في الهواء فقال التمر وذو صاحبه افزع البابين وانظر ففعل وقال اري الارض مثل الحبة
والجبال مثل الدخان ثم طارت التور حتى حالت الرمح ينهاو بين الطير ان فقال لصاحبه افزع البابين
وانظر ففعل ووجد السماء كهيئتهم والارض سودا مظلمة ثم أمره أن يصوب الخشب ويشكس القلم
ففعول فحبطت التور فسمعت الجبال طنين التابوت فكانت تزول من أمامها وذلك قوله تعالى وان
كانم كرمهم لفر ول منه الجبال (قوله والتظاهر أن قولهم في الصغرى أنت لا تقدر موجبة معدولة)
الاصواب انه متعين يجب جعلها عليه لان شرط انتاج الشكل الاول بحاجب الصغرى فلو لم تكن
كذلك لاحتل شرط الانتاج (قوله لكان أولى) أي لعدم التأويل فيه (قوله) ثم يصح سوق الدليل
استثنائيا) فيسهل على من حصر وجود الاشكال الثلاثة فقط في القرآن بل الشرط على الاستثنائي
موجود أيضا فهو بالتوقف فهو ان القرآن ليست فيه صورة معينة من الاشكال ولذا قال الشارح
ويمكن أن يساق من الشكل الثاني وفي الآية بهذه هذه وقال ويمكن سوقه من الاول ويمكن سوقه من
الرابع فالحق ان أدلة القرآن صالحة لان تتصور على أي شكل من الاشكال الاربعة (قوله والكبرى
من قوله لأحباب الآفلين) بيانه اذا كان معناه لأحباب عبادة الآفلين لعدم احتضاق الآفل
العبودية فيقال عليه الآفل لا يصدق العبودية وكل من لا يصدق العبودية فليس بالاله لان الاله هو
المصدق للعبودية فنتج من الاول الآفل ليس لله ويعكس الى الاله ليس بأقل وهو الكبرى (قوله
وهو أسهل) أي لتوقف الثاني على الاول كما ينافي توجيه انتاج الشكل الثاني (قوله لو كانت هذه يري
ما أفلت) أي لكمم آفلة وليست ترى (قوله) ففي رده تعالى على اليهود (وجه الاستدلال من الآية
تظاهر لانهم لما أنكروا أن يكون شيء من البشر رسالة لتوصلا بذلك الى أنكار رسالة تبيين محمد صلى الله
عليه وسلم فرد الله تبارك وتعالى عليهم إبطالا لما زعموا بأن هنالك بشر أنزل عليه كتاب يلجون بشرته
ونزل الكتاب عليه اذ لو لا ذلك لما قامت الحجة عليهم فخرج من ضمن الآية موسى بشر وهي الصغرى ومن

يعني أنه مركب القياس الاقتراني تركيباً آخر خارجاً عن الاشكال الاربعه ولم يكن على الهيئة المشترطة فيه فهو فاسد لا ينتج شيئاً
 كان كل شكل من الاشكال الاربعه يتصور فيه ستة عشر ضماً منها منتج ومنها غير منتج بالقياس الى المعرفة بما ينطبق المنتج وغيره من القيم
 وذلك كما يشترط في انتاج كل منها كالمسح كره النظام * ويبان كون كل شكل يتصور فيه ستة عشر ضماً بالقياس الى الاربعه
 شخصية ومعهلة ومسورة بكل اوبال بعض فاما الشخصية فتشترط لثلاثة الاشكال في الكبرى الشكل الاول في مثل قوله هذا زيد
 وزيد انسان فينتج هذا انسان واما المعهلة فهي في قوله الجارية ثنتين اذ انه لا يعتبر من القضايا الا لا بد من أي المسورة ومنها تركب
 القياس والمصورات متنوعة بحسب الكم الى كلية وجزئية وبحسب الكيف الى موجبة وسالبة فصارت المصورات اربعاً كلية موجبة
 وسالبة وجزئية موجبة وسالبة وهي الاسوار الاربعه التي يعتبر بها الضرب كما اشار اليه النظام قبل هذا بقوله في تعريف الشكل
 * من غير أن تعتبر الاسوار * اذ ذلك بالضرب يشار * فلذا فترت الى كل شكل من الاشكال الاربعه بهذا الاعتبار وحدث صفراء
 قابله للمصورات الاربع وكبراه كذلك فحضر الاربع الصغيريات (١٧٥) في الاربع والكبريات فان فترت ح مقدار ستة عشر ضماً

لكن منها ما هو منتج ومنها
 ما هو غير منتج وبقي المنتج من
 القيم بالشرط الذي ذكرها
 النظام لكل شكل وقد
 أشار الى شرط الشكل
 الاول بقوله (أما الاول
 * فشرطه الايجاب في
 صفراء

وان ترى كلية كبراه)

يعني أن القياس الذي على
 هيئة الشكل الاول يشترط
 في انتاجه شرطان
 أحدهما أن تكون صفراء
 موجبة أي سواء كانت
 كلية أو جزئية انطفاك
 بتدرج الاصغر تحت
 الاوسط بحيث يكون من
 افرادها فلو كانت الصغرى
 سالبة لم يصدق الاوسط

عن رجل علم - بقوله - صالحة فل من أنزل الكتاب الخ وقطعه من الثالث أن يقال موسى عليه السلام
 بشر موسى عليه السلام أنزل عليه الكتاب وكان المتقدمين حتى وهم يسمون ذلك فينتج من الثالث
 بعض البشر أنزل عليه الكتاب لان الثالث لا ينتج الا جزئية وهذه النتيجة جزئية موجبة تناقض الكلية
 السالبة التي جعلوها كبرى فيطل انكارها كبرية نتيجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 الثاني قال السعد فان قلت ان الحد الاوسط في الشكل الاول والرابع ليس بتكرار لهما فاقول هو محمول
 ظاهر في اللفظ المفهوم واذ اوقع موضوعاً فالرابعة الذات قلت ان اريد بكون المحمول هو اللفظ المفهوم ان ذات
 الموضوع غير مفهومة المحمول ففساد ظاهر وان اريد انه يصدق عليه مفهومة المحمول فتشترط الاوسط
 في الشكلين فظاهر اه باختصار قوله (جئت عن هذا النظام بعدل * فساد النظام) يعني
 انه مركب القياس الاقتراني تركيباً آخر خارجاً عن الاشكال الاربعه فهو لم يكن على الهيئة المشترطة
 فيه فهو فاسد لا ينتج شيئاً (أما الاول * فشرطه الايجاب في صفراء * وان ترى كلية كبراه)

صريحها أنما أنزل عليه الكتاب وهي الكبرى وهي سلمتان عندهم فينتج بعض البشر أنزل عليه كتاب
 وهو ينقض الكلية السالبة فان قلت المتقدمتان شخصيتان معاً ولا ينتج الثالث حتى تكون احدهما
 كلية قلت فعدم ان الشخصية عندهم في حكم الكلية * (قال الناظم أما الاول البيت) أو رد السعد
 وغيره على انتاج هذا الشكل ان فيه توقف الشيء على نفسه وهو دور فاسد وذلك لان العلم بالنتيجة فيه
 موقوف على العلم بكلية كبراه أي ثبوت الاكبر لكل واحد من افراد الاوسط وهو عين النتيجة واجابوا
 بأن الحكم يختلف علماً وجواً بحسب اختلاف العبارة عن الموضوع فيكون محمولاً من حيث التعبير
 عنه بلفظ الاصغر ومعلوم ان حيث التعبير عنه بلفظ الاوسط والامتناع في توقف الاول على الثاني

على الاصغر فلا بد من حكم الكبرى اليه فتقرنا مثلاً لاشي من الانسان ففرس وكل فرس صال وسواء كان السلب او ايجابي
 كالتمثيل المذكور او كناية تخمين السلب فتكون الانسان ودمه ضالة وكل ضالة حيوان ينج الانسان وحده حيوان وهو كذب لان
 وحده في معنى لاشي من غير الانسان بصفاته وهي قضية تختلف في قضية وهو مذكور في أنواع المقالات وجميع جع المسائل في مثله
 واحدة ولو حمل ودمه جزأ من المحمول لكانت الياسمينه فتقول الانسان هو وحده ضالة وكل ما هو وحده بصفاته فهو حيوان ينتج
 الانسان حيوان وهو صادق كره بعض الفضلاء وفي معنى وحده الانسان فقط أو الانسان لا غير والله اعلم الشرط الثاني أن تكون
 كبراه كلية أي سواء كانت موجبة أو سالبة اذ ذلك يتعدى حكمها الى الاصغر لان من جهة تصديق عليه الاوسط فلو كانت الكبرى
 جزئية لما كان كون البعض الذي يشتمل الا كبرية الاصغر له دم تعين ذات البعض كونه لا يشتمل على انسان حيوان وبعض الحيوان ففرس
 واذ عرفت فجميع موع الشرطين المذكورين يكون الضرب بالنتجته من هذا الشكل الاول اربعة لان شرط اعجاب الصغرى يشتمل
 كلية وجزئية وشرط كلية الكبرى يشتمل موجبة وسالبة فحضر باقي الصغرى في حالتها الكبرى يخرج ثانياً اربعة أضرب بهذا الطريق
 التفصيل وأما بطريق الاسقاط فالشرط الاول يسقط من الصغرى السالبة الكلية والجارية فتضرب بها في الاربع الكبريات بنسابة

والشرط الثاني بسقوط من الكبرى الجزئية موجبة وسالبة فتضرب ما في باقي الصغريات وهو اثنا عشر الموجهة الكلية والمخرجة فلما طرح أربعة نخطه الأضامن الخمسة الباقية فتبقى أربعة ممتصة . والذالك أشار الناظم بقوله بعد هذا ففتح لأول أربعة . لأنه لم يبين ما يترك منه كل ضرب من الضروب المتخعة ولا نتائجها وفعل ذلك في الاشكال الاربعه فربما أن أعم كلام الناظم في كل شكل من تلك ما ترك منه كل ضرب من الضروب المتخعة وأعمد في ذلك على تمام الشيخ سيدي محمد القلي في علمه جاد ما في بيان الضروب المتخعة وبيان نتائجها ثم يتبعه ان شاء الله بتبديل كل ضرب منها تكميلا للقائده . قال الشيخ المغيرة رحمه الله في أرجوته
 فاضرب الأول أعني المتخا • أربعة وغيره بالنمضا (١٧٦) كل فكل ثم كل به • لاثني ثم البعض كلا وله

لما كان الصوري في كل شكل ستة عشر ضربا كالسابق ومنها ما تترك عنه النتيجة ويسمى متخا
 وما لا تترك عنه ويسمى عقبا الحقيق الى شروط الانتاج لعدم ما توفرت فيه من الضروب متخا وما
 تخلفت فيه أو بعضها عقبا . فأما الشكل الاول فلما نتاجه شرطان أحدهما باعتبار الكيف وهو
 إيجاب صغرى والثاني باعتبار الكم وهو كلية كبراء فاجمعوا الشرطين بتعدي حكم الاكبر الى الاصغر
 فينتج الانتاج فاما لو كانت صغرى سالبة لم يلزم من اثبات الاكبر الاوسط ومن سلبه عنه اناته الا صغرى
 ولا سلبه عنه لان الصغرى السالبة تبدل على ثبوتها بالاصغر والاوسط كلية وأجزئيا . والحكم على أحد
 الثبوتين بإيجاب أو سلب لا يلزم منه الحكم على الآخر كقولنا لاثني من الانسان جبر وكل جبر جسد لكان الحق
 فلا ينتج لاثني من الانسان جبر لان الحق الإيجاب ولو قلت جلد الكبرى وكل جبر جسد لكان الحق
 السلب بصورة القياس واحدة والنتيجة مضطربة تارة يكون الحق الإيجاب وتارة السلب وماذا لا
 الا خصوص المواد . وأما صورة القياس فلم تستلزم شيئا لان الازم لا يتخلف ولو كانت كبراء جزئية لحاز
 أن يكون البعض المحكوم عليه فيها غير الاصغر فلا يتعدي حكمه من إيجاب أو سلبه . فلو قلت كل
 انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لكان الحق السلب . ولو قلنا كل الكبرى وبعض الحيوان
 ناطق لكان الحق الإيجاب . فضرر به النتيجة يقتضي الشرطين أربعة لأن إيجاب الصغرى يثبت لها
 كلية وجزئية وكلية الكبرى تثبت لها موجبة وسالبة فتضرب ما في آخر في باقي الكبرى بأربعة
 وببعض ضروبها اثنا عشر كما مضى هذا طريق التخصيل ودون يحصل المنتج ثم يقال ما هو عقبا
 فالتوقف المنوع ثبوت الاكبر فاما الاصغر من حيث انها من افراد الاله . فترد المتوقف عليه عندنا
 ثبوت الاكبر فاما الاصغر من حيث انها من افراد الاوسط (قوله ستة عشر ضربا) أي من ضرب
 المصنوعات الاربع صغريات في المصنوعات الاربع كبريات ولم يعتبره في عدد الضروب المأمورة لانها
 في قوة الجزئية ولا التخصيص فلا تنافي في حكم الكلية لا بمحصار الحكم عليه فبعضها المنتج من هذا الضروب
 في الشكل الاول أربعة أشار لها صاحب التادري بقوله
 كل فكل أو فلا شيء كذا • بعض فكل أو فلا شيء خفا

ورابع بعض فلا شيء وقد
 فتح أول بكل وورد
 ثبات لاثني وناله
 بعض وفي الرابع ليس فيه
 انه أشار الى أن الضرب
 الاول يترك من كلتين
 موجبتين واليه أشار
 بقوله كل فكل وينتج
 موجبة كلية واليه أشار
 بقوله وقد ينتج أول بكل
 وقد تصحيق ونسأله كل
 وضرب عبادته وكل عبادة
 ينسب ينتج كل وضوئية
 • الضرب الثاني من كلتين
 الصغرى موجبة والكبرى
 سالبة واليه أشار بقوله ثم
 كل به لاثني • وينتج سالبة
 كلية واليه أشار بقوله
 وورد لثاني لاثني • وسأله
 كل وضو عبادة وكل عبادة
 لا تصح بدون نسبة كذا
 مثل ان الحالب والاثان
 تقول في الكبرى ولا شيء

من العبادة بمصنف عن التية فينتج لاثني من الضوئية بمصنف . وتظهر من تخيلات
 ابن الحبيب أنه لا فرق في السلبين لاثني ولا يصح لان المقصود في الحكم . والله أعلم . الضرب الثالث من موجبتين الصغرى جزئية
 والكبرى كلية واليه أشار بقوله ثم البعض كلا وله • وينتج موجبة جزئية . واليه أشار بقوله وناله بعض ومنه بعض الضوئية عبادة
 وكل عبادة ينتج بعض الضوئية • الضرب الرابع من جزئية موجبة وكلية سالبة واليه أشار بقوله ورابع بعض فلا شيء • وينتج
 سالبة جزئية . واليه أشار بقوله وفي الرابع ليس فيه أي نتيجة الضرب الرابع بعض قبله ليس وسأله بعض الضوئية عبادة وكل عبادة
 تصح بدون نسبة ينتج بعض الضوئية لا يصح بدون نسبة وليس بعض الضوئية بمصنفون نسبة كما أشار الى المغيرة . ونحوه في شرح الناظم
 والمعي . والاهتمام سوران الجزئية السالبة فأنه قلنا من هذا الشكل الاول ينتج الطلب الاربعه وهي الاسوار الاربعه واتعت في
 التمثيل على ما في شرعية الشيخ الأمازيغ من الملاحظ رحمه الله . قال الشيخ ابن هرون في شرحه هو أحسن من تمثيل المنطقين بمرورهم فيهم
 لان ذلك ما بين وأجلى لناظر من الحروف وبشدة تدبره على إجراء مسائل الفقه على هذه القواعد وكذا فعل ابن شاماط في الاشكال
 الباقية

ثم أشار الناظم الى ما يشترط للشكل الثاني بقوله (والثاني أن يختلف في الكيف مع • كلمة الكبرى له شرط وقع) بمعنى أن الفاعل الذي يملئ هيئة الشكل الثاني هو الذي يكون الوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً بشرط في التناجيه شرطاً أيضاً أحدهما اختلاف المقدمتين في الكيف أى في الإيجاب والسلب بحيث (١٧٧) تكون إحدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة

وأما طريق الاستقفا وهو أن يبين أولاً القبح القبيح الذى يقتضيه الشرط ثم يقال وبالسابق متفق بأن يقول شرط الإيجاب الصفري بقطع غيبية أن ضرب من ضرب محال السالبة الصفري كالضرب جبرية في المحصورات الأربع كبريات • وشرط كلمة الكبرى بقطع أربعة أخرى من ضرب محال الجبرية الكبرى موجبة وسالبة في الموجدتين الصغرى بباربعة فهذا التناجيه ضرباً كالمعجمة وتبقى أربعة نتيجة كاسبق والها أشار الناظم بهذا بقوله • فتخرج لأول أربعة • ولتين لمع نتائجها فتقول • الضرب الاول من كائنين موجبتين ينتج كلمة موجبة مثله من العقلات كل جرم ملازم للعرض وكل ملازم للعرض حادث ينتج كل جرم حادث ومن التفهيمات كل رمقات مدخرو كل مقنات مدخرو ربوي ينتج كل ربوي • ومن النصوص كل فاعل مرفوع وكل مرفوع مدخرو ينتج كل فاعل مدخرو • الضرب الثاني من كائنين والكبرى سالبة ينتج كلمة سالبة • مثله من العقلات كل جرم حادث ولائى من الحادث بقى عن الفاعل ينتج لا لئى من الجرم بقى عن الفاعل • ومن التفهيمات كل صوم عبادة ولائى من العبادة يسع بلائيه ينتج لا لئى من الصوم يسع بلائيه • ومن النصوص كل فاعل مرفوع ولائى من المرفوع بقية ينتج لا لئى من الفاعل بقية • الضرب الثالث من موجبتين والصفري جبرية ينتج جبرية موجبة مثله من العقلات بعض المقنات عرض وكل عرض حادث ينتج بعض الصفات حادث • ومن التفهيمات بعض الطعام مقنات مدخرو كل مقنات مدخرو ربوي ينتج بعض الطعام ربوي • ومن النصوص بعض المرفوع فاعل وكل فاعل يسع حذفه ينتج بعض المرفوع منع حذفه • الضرب الرابع من جبرية موجبة وكلمة سالبة ينتج جبرية سالبة • مثله من العقلات بعض المقنات قديم ولائى من القديم يعرض ينتج بعض المقنات ليس يعرض • ومن التفهيمات بعض العبادة صوم ولائى من الصوم مقابل السالبة ينتج ايس بعض العبادة بقابل السالبة • ومن النصوص بعض المرفوع فاعل ولائى من الفاعل يحار التقدم ينتج بعض المرفوع ايس يحار التقدم • وقد بينا في الشكل الاول منتج الطلب الاربعة وقدم الاول منه لانه لا تناجيه التبريز الإيجاب والكلمة ولا ينتجها من غير معرفة جميع الاشكال ثم اتى لانه لا تناجيه شرف الكلمة وان كانت سالبة لانها لا تشرى من الجبرية الموجبة التى ينتجها الثالث وأما الرابع لانه لا تناجيه على الخسنتين قوله (والثاني أن يختلف في الكيف مع • كلمة الكبرى له شرط وقع)

ذكر لناجيه الشكل الثاني أيضاً طريقين أحدهما باعتبار الكيف وهو اختلاف كيف مقدمتيه بأن تكون صفراً موجبة وكبراً سالبة • والعكس • وثانيهما باعتبار الكم وهو كلمة كبراً لان مجموع • (قول الناظم والثاني أن يختلف في الكيف مع • قوله وهو اختلاف كيف مقدمتيه) أى لانها حالوا افتتقا في الكيف هما املوجبتان أو سالبتان وأياً ما كان لزم للاختلاف الموجب اعمام ضرباً بالنتيجة صدقها تأخر وكذبها أنشأ لان حاصل التناجيه هذا الشكل أن الاصغر والا كبر متفقان في الاوسط ولا يتحقق ذلك مع الاتفاق في الكيف مثلاً اذا قلت في المساو بين كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وفى التباين في الكبرى وكل فرس حيوان كان الحق في نتيجة الاول الإيجاب وفى الثاني السلب فقد اضطررت النتيجة لعدم تناقض الاصغر والا كبرى في الاوسط (قوله وهو كلمة كبراً) أى لانها لو كانت جبرية لما كان لا يكون للباين الاصغر بعض افراد الا كبر وذلك غير مستلزم لانه حقيقة الا كبر الاصغر تقول لنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان فاصل المقدمتين أن الناطق وهو

(٢٣ - شرح السلم) الاصغر وبعض ماصد عليه الا كبر فيكون الماين جديداً للاصغر بعض قوله انه لو كانت جبرية فكان حاصل المقدمتين تناقضاً في الاصغر (الح) كقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان فاصل المقدمتين أن الناطق وهو الاصغر تناقض مع بعض افراد الا كبر الذي هو الحيوان وهذا البعض كالفرس مثلاً ولا يتناقض الا مع سائر

افراد الاكبر لا كل افعال ما وجد فيه الشرطان المذكوران كل العالم حادث ولا شيء من القديم يحدث ينتج لاشي من العالم القديم وباعتبار هذين الشرطين في هذا الشكل الثاني تكون ضربا من أربعة أيضا مثل الشكل الاول لان الكبرى والكلمة امان تكون موجبة أو سالبة والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الا مع الصغرى السالبة كلية أو جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الا مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية فالجموع أربعة أضرب بهذا طريق التفصيل وأما ما يربط الاستفاضة فلان الشرط الاول يقطع غلبة أضرب الموجبتين كلية وجزئية مع موجبتين كذلك والالتين كلية وجزئية مع سالبتين كذلك والشرط الثاني يقطع أربعة أخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين أو الكلية والجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبتين كلية وجزئية فجموع العظم اثناعشر ضربا بسطها من ستة عشر ضربا بالمقررة في كل شكل تبين أربعة منتجة كما أشار اليه الناظم بعده فاعطوه

• ينتج لأول أربعة • كل ثاني و ينتج هذا الشكل الاساسية إما كلية وجزئية ولا ينتج الايجاب لان احدى مقدمتيه سالبة وسوقول الناظم وتنبع النتيجة الاخرى وقال الشيخ المغربي رحمه الله في بيان الاضرب المنتجة من هذا الشكل ما نصه

والثاني قل أنضرب كالاول • كل فلا شيء وعكسه يلي • بعضا فلا شيء ورابع أي • ليس بعض ثم كل نشأ ينتج لاشي لاويله كما • ينتج ليس بعض مانلاهما • يعني أن المنتج من ضرب الشكل الثاني أربعة كالاول في العدة الاول من ثمان كالتين والعغرى موجبة والكبرى سالبة (١٧٨) واليه أشار بقوله كل فلا شيء ينتج كلية سالبة مثله كل غالب مجهول

الشرطين يصدق وجه اتجاها وهو ان التباين في الوازيم يؤذن التباين في الملزومات والامه ان اتق احد الاصغر تنافي مع بعض افراد الا كبر فكذب النتيجة فله ينتج بعض الناطق ليس محبوا وهو باطل والحاصل ان النتيجة لا تصدق الا اذا تنافى الاصغر مع سائر افراد الا كبر فقولنا كل ناطق انسان ولا شيء من القرص بانسان ينتج لاشي من الناطق بقرص وهو حق (قوله وهو ان التباين في الوازيم يؤذن التباين في الملزومات) مثلا اذا تنافى كل انسان حيوان ولا شيء من القرص بحيوان فقد بينا ان الانسان والقرص تنافى لازما هذا الوازيم الانسان والحيوانية ولازم انخرتضها وهذا الوازيم لا يستبعد ان أحد الزوجين الانسان والقرص لا تنضم حيوان ولا حيوان لوجود حيوان مع وجود انسان ووجود انسان مع وجود القرص وهو معنى قولهم اجتماع المازمين يستلزم اجتماع لازمه لكن اجتماع حيوان ولا حيوان باطل فاجتماع الانسان والقرص المؤدى الى هذا الباطل باطل وهو معنى قولهم تنافى الوازيم دليل على تنافى الملزومات وهي قاعدة مطردة فان قيل يلزم على قولهم تبين الوازيم يؤذن التباين في الملزومات أن يكون اتجاها الثاني منبعا على صدق هذا المقدمه و يلزم على ذلك انه ليس بينه وبين قياس المساواة الذي يترزون عن دخوله في حد القياس فرق فلا يدخل هذا ويخرج ذلك أحجب عنه بانهم اقرقا وهو ان قياس المساواة يتوقف اتجاها على الاتيان بالمقدمة الأجنبية والشكل الثاني لا يتوقف اتجاها على الاتيان بالفهمهم مقتضاها من مقدمته ووجودها فانها مثل ما ذكرنا في مافي الشكل

الصفة وكل ما يصح به ليس به ولالصفة ينتج كل غالب لا يصح به • الضرب الثاني من كاشير والكبرى موجبة ينتج ايضا كلمة سالبة واليه الاشارة بقوله وعكسه أي عكس كل فلا شيء وهو لا شيء فكل واليه الاشارة بقوله التي تنضم مع الذي قبله بقوله ينتج لاشي لاويله مثله كل غالب ليس معلوم الصفة وكل ما يصح به فهو معلوم الصفة فينتج كل غالب لا يصح به • الضرب

الثالث من موجبة جزئية وصغرى وكلمة سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية واليه أشار بقوله يلي بعضا فلا شيء الشرطين مثله بعض الغائب مجهول الصفة وكل ما يصح به ليس بمجهول الصفة فبعض الغائب لا يصح به • الضرب الرابع من سالبة جزئية وصغرى وكلمة موجبة كبرى ينتج سالبة جزئية واليه أشار بقوله • ورابع أي • ليس بعض ثم كل نشأ وأشار الى نصته مع الذي قبل بقوله كما • ينتج ليس بعض مانلاهما • أي مثلا الضربين الاولين مثله بعض الغائب ليس معلوم الصفة وكل ما يصح به معلوم الصفة فبعض الغائب لا يصح به وكذلك مثل الشيخ ان الحجاب ضروري هذا الشكل يسد الغائب قال ابن هرون ورد عليه أن هذا التنبيل في سبع الغائب ينبغي على مذهب الشافعي الذي عنده وأما على مذهب مالك الذي هو مذهب المؤلف فلا فكل حقه أن يأتي بأربعة مناقضة لمذهبه اه (نتبه) • تختلف في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث فقبل ان يان اتجاها متوقف على ردالضروب المنتجة من الشكل الاول لوضوح اتجاها الاول بنفسه وهذا قول الاكثرين وقبل اتجاهاين بذاتهما من غير

افراد الاكبر واذا لم يتنافى مع سائر افراد الا كبر فكذب النتيجة كما في هذا القياس فله ينتج بعض الناطق ليس محبوا وهو باطل والحاصل ان النتيجة لا تصدق الا اذا تنافى الاصغر مع سائر افراد الا كبر فقولنا كل ناطق انسان ولا شيء من القرص بانسان ينتج لاشي من الناطق بقرص وهو حق • وأما اذا تنافى مع بعضها كما في المثال الاول فلان النتيجة تكذب فلذا الشرط وان تكون كبراء كلمة ليكون الاصغر مباحا لجامع افراد الاكبر

رد لاؤل فيه قال السهروردي والغفر قال ابن عرقوة وأخذ شيخنا ابن (١٧٩) الحلاب أي أخذ القول الثاني من قول الغزالي

ان الاشكال الثلاثة

موجود في القرآن ومضوب

قال الشيخ السبسي يعني

لان أدلة القرآن لما توجه

الخطاب به العامة الناس

من جهة الأغصاء وكفرة

أشياء فلا تكون الآية

بنفسه واصوب الاخذ اه

ولاحصل هذا الخلاف

تركنا تكلف الرد لاؤل

تقرى على المتدنى وقد

فصل الاول لا مختصر

الاقتضاري الشكل الاول

لانه ينتج المطالب كما هو

أصله باقي الاشكال واليه

مرجعها وانصته بعضهم

تقرى على المتدنى ثم

أشاروا الى قسم الشرط

الشكل الثالث فقال

(والثالث الإيجاب في

صغرها)

وأن ترى كلمة احداها

يعني ان القياس الذي هو

على هيئة الشكل الثالث

وهو الذي يكون فيه الوسط

موضوعا في المقدمتين

بشرط في اتجاهه أمران

أحدهما الإيجاب

الصغرى والثاني كلمة

احدى المقدمتين لانه

لا يلزم النفاذ الاصغر

والاكبر انهم يدور

الشرطين وبهما النفاذ أو

أحدهما يلزم اتجا

لاختلاف النتيجة حينئذ

في الصدق والكذب على

ما تقدم بيانه وذلك ان

الشرطين لازم الاختلاف الموجب لعم وهو ان يكون الحق في النتيجة نازلا بالاجاب وأخرى السلب
فالنتيجة من ضروريه مقتضى الشرطين أو بعبارة أيضا أما ما يتم بطريق الفصل فلان كبراه كلمة قطعا فان
كلت موجبة أنتجت مع السالبيين الصغرى وان كانت سالبة أنتجت مع الموجبين الصغرى وأما
بمنطق الإسقاط فلان اختلاف الكيف أسقط غاية وهي الموجبتان كلتین أو جزئيتان والصغرى
فقط كلمة أو عكسه والسالبان كذلك وكلمة الكبرى أسقطت أربعة الكبرى الجزئية السالبة مع
الموجبين الصغرى والجزئية الموجبة مع الصغرى بين السالبيين • الضرب الاول من المقطعة من كلتین
والصغرى فقط موجبة ينتج كلمة بالمتحول جرم حادث ولاشئ من التثنية عن الفاعل بمحدث ينتج لاشئ
من الجرم يعني عن الفاعل وبعكس كبراه يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول • الضرب الثاني
من كلتین والكبرى فقط موجبة عكس الاول ينتج أيضا كلمة سالبة فتحو لاشئ من الجازم يعني عن
الفاعل وكل قديم غنى عن الفاعل ينتج لاشئ من الجازم بتقديم وبعكس الصغرى وجعلها كبرى يرجع
لثاني الشكل الاول ثم تعكس النتيجة • الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلمة كبرى
ينتج جزئية سالبة كقولنا بعض ما يوجد قديم ولاشئ من الجازم بتقديم ينتج ليس بعض الموجودات
وبعكس الكبرى يرجع لربع الشكل الاول • الضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلمة
موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة كقولنا ليس بعض الصفات يمكن وكل حادث يمكن ينتج ليس بعض
الصفات بمحدث ووجه ترتيب هذه الاضرب على ما ذكرنا ان الاولين ينتجان الكلمة قدما وان
الاول والثالث اشتغلا على صغرى الكامل أعني الموجبة فقدم كل على ما يليه • تنبيه على اختلاف
في المنتج من هذا الشكل ومن الثالث هل يحتاج الى بيان يرده الى المنتج من الشكل الاول أو هو بين
بنفسه لا يحتاج الى رد والثاني لا يحتاج الى الرد والثالث يحتاج الى رد وهو الذي اختاره في شرح المختصر
وبشهادة وقوع الشكل الثاني كثيرا في كلام العوام كأن يقول أحدهم هذا اقل من هذا فقول له
الآخر هذا ليس بفلان هذا ملو بل وفلان ليس ملو بل وذلك يدل على قرب التامجه والأول قول
الاكثر والثاني أخذ بعضهم من قول الغزالي ان الاشكال الثلاثة موجودة في القرآن قوله
(والثالث الإيجاب في صغرها • وأن ترى كلمة احداها)

الاول الذي هو أينما فاهم معنى على أن لازم الاول لازم لفهمه من مقدمته ضروري (قوله لازم الاختلاف
الموجب للعقم) بيانه أن قولنا مثلا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان نتيجة كلمة ولو ظلت
في الكبرى وكل فاطم حيوان صدقت وكذلك قلت في السالبيين لاشئ من الانسان يجبر ولاشئ من
الناطق يجبر والنتيجة كلمة ولو ظلت في الكبرى لاشئ من الفرس يجبر اصدقت ولو كانت الكبرى
جزئية لكان حاصل المقدمتين تناقيا واصغر بعض ما صدق عليه الاكبر كان مقدم (قوله وبعكس
الصغرى وجعلها كبرى) واتمام تعكس الكبرى لانها موجبة فعكسها جزئية وهي لا تصح كبرى
للاؤل (قوله كقولنا بعض الموجود قديم) مثله بعض الموجود يمكن ولاشئ من القديم يمكن بعض
الموجود ليس قديم (قوله الضرب الرابع) لما كان هذا الضرب لا يمكن رجوعه الى اول اصلا تركله
الشارح فيه التمرض لذلك وذلك لان كبراه كلمة موجبة فلو عكسها لانعكست جزئية موجبة وهي
لا تصح كبرى الاول وصغرا جزئية سالبة ولا عكس لها (قوله تنبيه على اختلاف في المنتج الخ) اتفقوا
على أن الشكل الاولين بنفسه وعلى أن الرابع غير بين بنفسه وانما اختلفوا في ما سواهما على ثلاثة
مناهج كرها الشارح (قوله كأن يقول) منه قول بعض العوام فلان كريم في قوله الرد
عليه الكريم لا يردسائه وفلان يرده وهو شائع بينهم جدا غير أنهم يقدمون كبراه • (قال الناظم
والثالث)

الصغرى لو فرضت سالبة فلا يحتاجوا ان تكون الكبرى موجبة أو سالبة فان كانت سالبة مثل قولنا لاشئ من الانسان يفسر ولاشئ

من الإنسان بهمال كذب النتيجة وولفت في الكبرى ولائق من الإنسان بمجر صدق النتيجة وان كانت موجبة مثل قولنا لائق من الإنسان قهرس وكل إنسان حيوان كذب النتيجة وولفت في الكبرى وكل إنسان ناطق صدقت وهذا أيضا شين الشرط الثاني وهو كاذب القدرتين لانهما لا كاشحين في جازان كمن العض من الوسط المحكوم عليه بالامر غير البعض المحكوم عليه لا كبر فالجزم لا لاجل ذلك النفاذ الا كبرعم الامر والاختلاف في المواد بمحقق ذلك فانهما لا كاشحين كقولنا البعض الحيوان انسان وبعض الحيوان قهرس كذب النتيجة وولفت في الكبرى وبعضه ناطق صدقت وباعتبار هذين الشرطين تكون المضروب المنجزة من هذا الشكل ستة لان الشرط الاول يسقط ثمانية اضرب حامله من ضرب السبع مضروب في الخمس واثلاثين كبرمتا وشرط الثاني يسقط من آخرهن وهما الموجبة الجزئية مضروبة مع الجزئية الموجبة والسالبة كبرمتا فال مجموع عشرون من ستة مضروبة وأما ضرب باقي القدرتين فانه غير لاي شأن ان تكون موجبة قهرا اما كلية أو جزئية فلكلتيه تنضم مع المضروبات الأربع واثلاثين لتنتج الأربع الكليات الموجبة والسالبة فالمجموع ستة أيضا واله أشارات الناطقة بهذه بقوله ثم ثالث ستة وهذا الشكل الثالث ينتج الأثرية موجبة أو سالبة ولاننتج الاسباب الكلية ولا الاسباب الكلي وذلك لانه يشترط في كلية النتيجة في جميع الاشكال أن يكون الامر موقوعا في الامر موقوعا في أو في عكسها ولا يكون الامر عام الوضع الا في الضربين اللذين تكون الضربين هما كلية من الشكل الاول والثاني وفي (١٨٠) الضرب الذي مضروبا لثلاثين الشكل الرابع وما سوى ذلك وهما

كانت صفراء بخرابية من
الشكل الاول والثاني
فعدم عوم وضع الاصفر
فيه ظاهر

(اقوله ولا يثبت الايجاب
الكلي ولا السلب الكلي
ولهذا لا يثبت في كلية
النسبة في جميع الاشكال
أن يكون الأصغر موضوعا
لـ(خ) أي يكون الأصغر
موضوعا في قضية كلية
سالبة فإنه يصير موضوعا
في عكسها، إن كونه موضوعا

ذكر لانناج الشكل الثالث أنصاره من أحداهما باعتبار الكف وهو إيجاب صغره لآلامه ولو كانت سلبية لأجلت المسألة الكافية وأول مرتبة بين الأصغر والأوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكراه إيجاباً أو سلباً والمكبر في أحد الجانبين لأوجب المكبر على الآخر ولهذا حصل الاختلاف الموجب للعقم وفاني الشرطين باعتبار الإيجاب وهو كفاية أحدهما المقدمتين وإلا جاز أن يكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غير البعض المحكوم عليه في الكبرى فلا يلزم التفاء الأصغر والأكبر ولهذا أيضاً حصل الاختلاف لأوجب العقم عند فوات هذا الشرط وبالشريطين تعمل أن شرطه بالنسبة ستة أمائط بين الفصل فلا يصغر إذا ما كانت كفاية موجبة أنتهت مع الكبرى بأن المحصورات الأربع وإذا كانت جزئية موجبة أنتهت مع الكليتين وأما بطر بن الإسقاط فلا يحتاج الصغرى أن سقط غاية تكامر (قوله الاختلاف الموجب للعقم) مثله إذا كانت الكبرى موجبة لآل من الإنسان بفرض وكل إنسان حيوان أو ناطق وإذا كانت سلبية لآل من الإنسان بفرض ولا شيء من الأنداد بهمال أو جوار والحق في الأولين الإيجاب في الآخر بين السلب (قوله ولهذا حصل الاختلاف الموجب للعقم عند فوات هذا الشرط) أي كقولنا في إيجاب الكبرى بعض الحيوان إنسان وبعضه ناطق أو ففرض

في قضية كلية يوجد في البشر بين الأولين من الشكل الأول ومن الشكل الثاني مثال البشر بين الأولين من الشكل الأول كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فالأصغر هو إنسان وهو موضوع في قضية كلية فنتج كل إنسان جسم وقولنا كل إنسان حيوان ولائتي من الحيوان بصير فالأصغر وهو إنسان موضوع في قضية كلية فنتج لائتي من الإنسان بصير. ومثال الغير بين الأولين من الشكل الثاني قولنا كل إنسان حيوان ولائتي من الغير بصير فأنسان هو الأصغر وهو موضوع في قضية كلية فنتج لائتي من الإنسان بصير وقولنا لائتي من الإنسان بفرس وكل صهاقر فرس فأنسان هو الأصغر وهو موضوع في كلية ينتج لائتي من الإنسان بفرس فهذه أربعة ضرب يكون الأصغر فيها لموضوع في قضية كلية ومثال الضرب الذي يكون الأصغر موضوع في عكس القضية الكلية فيه قولنا لائتي من الإنسان بفرس وكل ناقص إنسان فالأصغر هو فرس وهو ليس موضوع في هذه الكلية لكنها إذا عكست صارت هكذا لائتي من الفرس إنسان فبموضوع في عكسها أو عكسها كلية كقاري قولنا ضرب واحد من الشكل الرابع فيه يكون الأصغر موضوع في عكس الكلية وماعدا هذا الذي يمكن له أن يكون الأصغر فيه الأموصوعا في قضية جزئية أو مجموعا في كلية إذا عكست صارت جزئية مثال كونه موضوعا في قضية جزئية قولنا في البشر بين الأخيرين من الشكل الأول والتي هي بعض الإنسان حيوان وكل حيوان جسم وبعض الإنسان حيوان ولائتي من الحيوان بصير وبعض الإنسان حيوان ولائتي من الغير بصير وان بعض الإنسان ليس بصير وكل جلود حمر وأما الشكل الثالث فبموضوع في قضية جزئية فالأصغر فيها أن يكون الأموصوعا في قضية جزئية. وجبة أو كلية موجبة وهذا لا يتعكك إلا جزئية موجبة فالأصغر فيه ليس موضوعا في قضية كلية ولا في عكسها ومثال ذلك قضية ضرب الشكل الرابع فان الأصغر محمول فيها وهي موجبة جزئية أو كلية. وجبة وهي يتعكك أن جزئية موجبة فيكون الأصغر محمول في جزئية أو كلية موجبة إذا عكست صارت جزئية

وأما عوم وضعه في عكس الصغرى فيكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون صغرها كلية سالبة لانها تنعكس كقدها والعكس لما كان لازما لاصل القضية كان في قوة وضع الاعتراف والشكل الثالث الا صغريه محمول في الصغرى ولا يصير موضوعا الا في عكسها وهي لانعكس الاجزئية في ثم ينتج الثالث الاجزئية وقال الشيخ الغبلى رحمه الله في بيان الاضرب المنخفض في هذا الشكل ما نصه وثالث الاشكال ستة هـ كل فكل ثم بعضه كل فليس بعض بعض ينتج هـ نصف ونصف ليس بعض بعض ينتج هـ يعني ان الضرب الاول من الستة المنخفضة بقر من موجبتين كائين واليه اشار بقوله كل فكل وينتج موجبة جزئية مثله كل برمقات وكل برروي ينتج بعض المقتات بروي هـ الضرب الثاني من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية واليه اشار الناظم بقوله ثم بعضه كل وينتج موجبة جزئية مثله بعض البرمقات وكل برروي ينتج الاول بعض المقتات بروي هـ وأعلم ان جعل هذا الضرب ثانيا هي طريقة ابن الحاجب وجامعة ومهم من جعل ثانيا ضرب هذا الشكل من كلتين والكبرى سالبة وهي طريقة ابن سينا وعليه درج الكاتبي وموضوعه واختاره الشيخ النيسابري في شرح مختصره وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل فبينهما أربعة ما اعتمد ابن الحاجب هـ الضرب الثالث من كلية موجبة وجزئية موجبة عكس الذي قبله واليه اشار بقوله وعكسه أي عكس بعض فكل وهو كل فليس ومثله كل برمقات وبعض البرروي ينتج بعض المقتات بروي هـ وهذه الضروب الثلاثة متقابلة النتيجة وهي جزئية موجبة والى ذلك اشار في النظم بقوله بعض ينتج بعضا (١٨١) النصف الاول من الستة ينتج بعض الضرب

الرابع من كلية موجبة وكليته سالبة ينتج سالبة جزئية واليه اشار في النظم بقوله وكل بعده لاني و مثله كل برمقات وكل راياع بمجتمعه متفاضلا ينتج بعض المقتات راياع بمجتمعه متفاضلا الضرب الخامس من صغرى وموجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية واليه اشار في النظم بقوله ثم بعض

في الشكل الاول وكلية احدها اسقطت اثنين بالجزئية الموجبة الصغرى مع الجزئين الكبيرين ولا ينتج هذا الشكل الاجزئية اذ الاثنان خص الضرب المنخفضة المركب من كائنتين موجبتين والثانية سالبة وهما لا يضافان الكلية بل ازان يكون الا صغرا عديم الا كبر فلا يصح حل الا كبر عليه كليا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان يفرس وذلك ينتج الكليتان كلية ليرتفع اغبرهما الا ان لا يلازم الاخص لا يلزم الاعم هـ الضرب الاول من الستة المنخفضة من كلتين موجبتين ينتج جزئية موجبة محمول برمقات وكل برروي ينتج بعض المقتات بروي هـ الضرب الثاني من كلتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة محمول مصغر موجود ولا شيء من المصغر يخدم ينتج بعض الموجود ليس يخدم هـ الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة محمول بعض الفاعل مرفوع وكل فاعل يمنع حذفه ينتج بعض المرفوع يمنع حذفه وترجع وفي سلبها بعض الحيوان ضاحك وبعضه ليس ناطق اوصها (قوله فلا يصح حل الا كبر عليه) أي لان من المحال نبوت الاخص لكل افراد الاعم (قوله في الاول ينتج كل راياع) كذا وقف عليه

لا شيء و مثله بعض البرمقات وكل راياع بمجتمعه متفاضلا ينتج بعض المقتات راياع بمجتمعه متفاضلا هـ الضرب السادس من قوله وأما عوم وضعه في عكس الصغرى فيكون في بعض ضروب الشكل الرابع) وبهم أن الشكل الرابع يوجد فيه العموم عوم وضعه في أصل القضية وعموم وضعه في عكسها وليس كذلك لأنه لا يوجد فيه الا عموم في العكس فقط فالحاصل ان مقاديره وفي الضرب الذي صغرا سالبة كلية من الشكل الرابع لان عطفه في الضربين الاولين من الشكل الاول والثاني وبهم أن هذا الضرب يداوم معاني عوم الوضع في الاصل وليس كذلك (قوله يعني أن الضرب الاول من الستة المنخفضة الخ) اعلم ان الضروب المنخفضة الاول والثاني والرابع والخامس ترجع الى الاول بعكس الصغرى فقط واختير ذلك في الاشئلة لعدم وضوحها وذلك انك اذا فاق في الاول كل برمقات وكل برروي فاذا عكست الصغرى فقلت بعض المقتات بروي وكل برروي فله يرجع لا ذل كآرى ولوقت في الثاني بعض البرمقات وكل برروي وعكست الصغرى هكذا بعض المقتات بروي وكل برروي يرجع لا ذل ولوقت في الرابع كل برمقات وكل راياع متفاضلا وعكست الصغرى هكذا بعض المقتات بروي وكل برروي يرجع لا ذل ولوقت في الخامس بعض البرمقات وكل راياع متفاضلا وعكست الصغرى هكذا بعض المقتات بروي وكل برروي يرجع لا ذل وأما الضرب الثالث فانه يرجع لا ذل بعكس الكبرى وجعله صغرى هكذا كل برمقات بعض البرروي فتعكس الكبرى وتجعلها صغرى فتقول بعض البروي بروي برمقات فينتج بعض البروي مقتات ثم تعكس النتيجة لاجل ما وقع من التحويل وأما الضرب السادس فلا يرجع لا ذل بعكس الصغرى والا كانت كبرى الشكل الاول سالبة جزئية ولا بعكس الكبرى وجعلها صغرى والا كانت صغرا جزئية سالبة وذلك ظاهر من مثله ولا يصح بيان

موجبة كلمة صغرى وبالسبب جزئية كبرى ينتج بالسبب الجزئية واليه أشار بقوله كل غلبس بعض ومثاله كل ريمقتان وبعض البرايا بيع
بجانبه متفاضلا ينتج بعض المقتات لا يباع بجانبه متفاضلا والنتيجة في الضرب الثلاثة الأخيرة متماثلة كما هو بالسبب الجزئية واليه
أشار في النظير بقوله وبصغرى ليس بعض ينتج أي أو التصف الآخر من هذه الضرب ينتج ليس بعض فأنمله ثم أشار إلى انظم إلى شرط
الشكل الرابع فقال

(ورابع عدم جمع الخسنتين • الابصورة ففتح الخسنتين) (صغرها موجبة جزئية • كبراهما سالبه كلية)

وهي أرق القياس الذي على هيئة الشكل الرابع وهو الذي يكون الوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى بشرطه في إنتاجه أن
لا يتجمع في مقدمته أو في أحداهما خسنتان من جنس واحد أو من جنسين أعني جنس الكف وهو الإيجاب والسلب وجنس الكم
وهو الكل والجزء وخسنة الكيف السلب وخسنة (١٨٣) الكم الجزئية إلا إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلا ينتج الأمع الكلية

السالبة واليه أشار

الناظم بقوله الابصورة

ففتحها خسنتين أي الأفي

صورة واحدة فتحا يتجمع

الخسنتان ومعنى خسنتين

تفاهر أي تظهر الخسنتان

فيبازوما ثم بين هذه

الصورة بقوله

صغرها موجبة جزئية

كبراهما سالبه كلية

أي وثق الصور وهي أن

تكون الصغرى جزئية

موجبة فشرط الإنتاج

معها أن تكون الكبرى

كلية سالبة لأن لا يولم تكن

الكبرى معها كلية سالبة

لكانت أما سالبة جزئية

أو موجبة ففتحها

وكلاهما لا ينتج فالصغرى

قوله صغرها موجبة جزئية

عائده إلى المقدمتين وإنما

اشترط عدم جمع الخسنتين

هذه الضرب الثلاثة إلى الشكل الأول بعكس الصغرى • الضرب الرابع من موجبتين والصغرى فقط
كلية ينتج جزئية موجبة فهو كل عرض صفه وبعض العرض سالب ينتج بعض الصفه سالب ويرجع إلى
الأول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى ثم عكس النتيجة • الضرب الخامس من جزئية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة فهو بعض الصفات تقدم ولا شيء من الصفات يتأخر ثم نفسه ينتج
بعض القديم ليس بقا ثم نفسه ويرجع إلى الأول بعكس صغرها • الضرب السادس من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة فهو كل حادث مقفّر وبعض الحادث ليس بجزء ينتج
بعض المقفّر ليس بجزء وهذا الأربع للاول بوجهه لأن كبراه لا تخرج للاول صغرى ولا كبرى وبناه
بطريق العقل لأن كل ما هو فرد لا وسط فهو فرد لا صغرى أو كبراه الصغرى وهو معنى النتيجة • وجهه
ترتب هذه الأشربة على ما ذكرنا أن الأول أخص الضرب المنجبة للإيجاب والثاني أخص الضرب
المنجبة للسلب والأخص أشرف من الأعم وقدم الثالث على الرابع للاشتباه على كبرى الأول
والرابع على ما بعده للاشتباه على إيجاب المقدمتين معا والخامس على السادس للاشتباه على كبرى
الأول كالثالث قوله

(ورابع عدم جمع الخسنتين • الابصورة ففتح الخسنتين)

(صغرها موجبة جزئية • كبراهما سالبه كلية)

ذكر أن الشكل الرابع له حالتان مختلفتان إنتاجه باختلافهما

شيخان بمصو ريجط مؤلفه حسبما في حاشيته والمواد بعض المقتات بوي (قوله الضرب الرابع
من موجبتين والصغرى فقط كلية) جعل الموجبة الكلية فالجزئية وأبعا والموجبة الجزئية فالسالبة
الكلية فخلصنا نظر إلى تقديم الموجبتين المحضة ووشله في حواشيه على المختصر ونال شيخان
سبيل الطيب الترتيب المذکور فعمل ما ذكر الشارح فخلصنا أيضا نظر السالواة فالثالث في اشتباههما
على كبرى الكامل

في غير الصورة المستثناة لأن اجتماع الخسنتين كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا خسنتين أو كانت

الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأبدا كان لا ينتج لاختلاف النتيجة بالصدق تأخرت والكذب أنثوى وهو دليل العلم لعدم لزوم
الصدق كقولنا لا شيء من الإنسان يفرس ولا شيء من السهال يأنسان فالنتيجة كلية وهي لا شيء من الفرس يسهل والحق الإيجاب
وهو كل فرس يسهل وولفت بدل الكبرى ولا شيء من الحمار يأنسان فكانت صادقة وهي لا شيء من الفرس يحمار وكذلك كانت

بالافتراض لأنه لا يكون في الجزئية السالبة • ويصح بيانه بالخلف وهو أن تقول إذا صدق القياس صدقت نتيجته والاصدق نقضها
وحدها فان صدقته إلى الصغرى كذب الكبرى وإن صدقته إلى الكبرى كذب الصغرى مثلا إذا صدق كل ريمقتان وبعض البرايا بيع
بجانبه متفاضلا صدقت نتيجته وهي بعض المقتات لا يباع بجانبه متفاضلا والاصدق نقضها وهو كل مقتات يباع بجانبه متفاضلا
فبعضه إلى الصغرى على أنه كبراه هكذا كل ريمقتان وكل مقتات يباع بجانبه متفاضلا لا ينتج كل ريمقتان يباع بجانبه متفاضلا وهذا النتيجة
تكذب كبرى القياس المتماثلة بعض البرايا يباع بجانبه متفاضلا أي نقضها ولو صدقته إلى الكبرى هكذا بعض البرايا يباع بجانبه
متفاضلا وكل مقتات يباع بجانبه متفاضلا لا ينتج بعض البرايا يبعثات وهو نقض قول كل ريمقتات

الاولى عام الوضع الاوسط في الصغرى أو عكسها والاصغر هنا محمول لاموضوع والعكس جزئي لان القضية الموجبة لا تعكس كنعسها وايضا لعدم لزوم صدقها مع كل مادة كالشال الذي كورفاه يصدق مع كذب النتيجة ولو كانت كلية وكذا قولنا كل انسان حيوان وكل ملحق انساب فلواتج السالبة كانت كاذبة الضرب الثاني من موجبتين الصغرى كلية والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية واليه اشار بقوله وبعض ثانياً اي تالي الكل وأشار الى نتيجة هذين الضربين بقوله والبعض لماي لباقي من الضربين المتقدمين على الضرب الاوسط ومثاله كل عباد ممتقرون الى النبو وبعض الموضوع عباد ينتج بعض الممتقرون الى النبو والضوء الضرب الثالث من كائنين الصغرى سالبة والكبرى موجبة ينتج كلية سالبة واليه اشار في النظم بقوله ولاشي كل وأشار الى نتيجته بقوله ينتج لاشي لاوسط أي للضرب الاوسط ومثاله كل عباد لا متقرون (١٨٤) عن النبو وكل وضوء عباد ينتج كل متقرون عن النبو ليس وضوء الضرب الرابع من

كائنين الصغرى موجبة والكبرى سالبة واليه اشار بقوله ثم عكس أي عكس لاشي كل مثاله كل مداح مستغن عن النبو وكل وضوء ليس بمداح ينتج بعض المستغني ليس وضوء وانما تمكن كلية لانه يصدق كل انسان حيوان ولاشي من الفرس باسان مع ان النتيجة تكذب سالبة كلية وضوء جزئية الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج ايضا سالبة جزئية مثاله بعض المباح مستغن عن النبو وكل وضوء ليس بمداح ينتج بعض المستغني ليس وضوء واليه اشار في النظم بقوله ثم لاشي بعض قد نل أي حاله كون لاشي تاليا لبعض وقوله فكذلك الاي ضرور والنتيجة والنتيجة في هذين الضربين الاخيرين

الاجباب وفي الثاني السلب وتقول مع السالبة بعض الفرس ليس باسان ولاشي من الناطق أو من الجار فرس والحق في الاول الاجباب وفي الثاني السلب ويان ذلك في الحالة الثانية أن شرط كون الكبرى كلية سالبة أسقط الكبرى ان الثلاث كما تقدم ودليل عدمه النقص تقول بعض الحيوان انسان وكل ملحق أو كل فرس حيوان والحق في الاول الاجباب وفي الثاني السلب وكذا باقي السلات فهذه أحد عشر ضربا كما عرفت وبقيت من الستة عشرة خمسة هي النتيجة لهذا الشكل وقد عرفت ما عدا كثره الضرب الاول من كائنين موجبتين ينتج جزئية موجبة لو ازا كون الاصغر اعم من الاكبر نحو كل ممكن مفتقر وكل حادث ممكن ينتج بعض المفتقر حادث ويرجع الى الاول بالتبديل أي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة الثاني من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة نحو كل ممكن مفتقر وبعض الموجود ممكن ينتج بعض المفتقر موجود ويرجع الى الاول بالتبديل وعكس النتيجة الثالث من كلية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج كلية سالبة نحو لاشي من الممكن يقدم وكل فان ممكن ينتج لاشي من القديم فان ويرجع الى الاول بالتبديل وعكس النتيجة الرابع عكس الثالث ينتج جزئية سالبة نحو كل فان ممكن ولاشي من القديم فان ينتج بعض الممكن ليس يقدم ويرجع الى الاول بعكس مقدمتهما الخامس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو بعض الموجودات ولاشي من المعتنع موجود ينتج بعض الحادث ليس بمتنع ويرجع الى الاول بعكسها أيضا ووجه ترتيب هذه الاضرب ان الاول اخص الضروب المنتجة للاجباب والثاني مشاركة في اجباب المقدمتين والثالث سهل الرد الى الاول بالتبديل والرابع اخص من الخامس قوله

(فتخرج لا أول أربعة كلثاني ثم ثالث فستة واربعة خمسة قد انقضاء)

هذه فذلك حصل فيها عدد المنتج من ضروب الاشكال الاربعة وقد تقدم تمثيلها امرتية ومجموعها خمسة اضراب بمقتضى ذلك الاشتراط وأما الكائني ومن تبعه فمفعولوا ضابط انتاج هذا الشكل ان يكون فيه اثنان اجباب المتقدمين مع كلية الصغرى واختلافهما بالكيف مع كلية احدهما فدخل في الانتاج بمقتضى هذا الشرط ثمانية اضراب لان اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما بمقتضى ان

سالبة جزئية واليه اشار بقوله آخر ليس أي ينتج به الضربان الاخيران عن الضرب الاوسط قوله

(فتخرج لا أول أربعة • كالثاني ثم ثالث فستة)

(• واربعة خمسة قد انقضاء •)

الفاء في قوله فتخرج صديعة على ما قبلها أي فبب ما ذكر من الاشتراط لكل شكل بلزم ان يكون المنتج الاول أربعة اضراب والثاني أربعة أيضا والثالث ستة اضراب والرابع خمسة وقد تقدم تمثيلها وبيانها بما عرفت من الاعداد فمجموع المنتج من الاشكال الاربعة من الضروب تسعة عشر ضربا والباقي من كل شكل هو العقيم فالعقيم من الشكل الاول اثناعشر ومن الثاني كذا ومن الثالث عشرة ومن الرابع أحد عشر فمجموع العقيم خمسة وأربعون ضربا واليه اشار في النظم بقوله

تسعة عشر ضربا وأشار بقوله (وغير ما ذكره من تنجاء) إلى أن الباقي من أضرب كل شكل هو العشر
وقد مر أن أضرب كل شكل ستة عشر تضرب فأربعة أشكال أربعة وستين المنتج منها تسعة عشر
والعظيم مائة وهو خمسة وأربعون ضربا وقد جرت عادة شيرازي من الشراخ وضع جدول هذا المنتج
جميع الضروب المنتج منها والعظيم مائة والأحرف على علمهم وقد تركت ذلك لفائدة جدواه مع
ما في تلك الأحرف من التخليط والله الموفق. ولما كان حال النتيجة يختلف بالكلم والكيف أشار المصنف
إلى صواب يعرف به حالها فقال

ينتج ثلاثة أضرب عما اجتمعت فيه التلاتان الأولى جزئية - البية صغرى مع موجبة كلية كبرى
والثاني عكسها والثالث كلية سالبة صغرى مع موجبة جزئية كبرى وهذه الثلاثة عقيدة عند المصنف
والأقدمين ولما كان ظاهر التظلم يدل على أن الشرط هو عدم اجتماع التستين مطلقا كانت الصغرى
جزئية موجبة أم لا وأنه متى لم يجتمع التستين حصل الانتاج وهو فاسد إذ قولنا بعض الحيوان إنسان
وكل فرد من حيوان لم يجتمع فيه التستين وهي مع ذلك لا تنتج فبيده الشارح بقوله وذلك إذا لم تكن
صغرا موجبة جزئية فلو زاد هذا البيت وهو

ما لم تكن موجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية

لوفي بالمرام

(وغير ما ذكره من تنجاء)

فجميع ما تشتمل عليه
الأشكال الأربعة من

الضروب منتجة بأوعفها

أربعة وستون ضربا لأن

كل شكل يتصور فيه ستة

عشر ضربا كما تقدم

والأشكال أربعة فمجموع

من ضرب أربعة في ستة

عشر بأربعة وستين ضربا

وتنضع لكل شكل جدول

مستعمل على جميع ضروبه

وهو عرض عليه شروطها

المنتجة حتى يظهر لنا

بالمشاهدة المنتج منها

والعظيم ويجمع على

الضرب المنتج حرف التاء

هكذا ت علامة على

انتاجه وعلى العظيم حرف

العين هكذا ت علامة

على عظمه وهذه صورة ذلك

بجمله (٣)

(٢) هذا الجداول من شرح بيدي عبدة دورجه لثاني في صحيفة على حدته

| شروط الشكل الاول | شروط الشكل الثاني |
|---|---|
| كل ج ب وكل ب ا ت كل ج ب ولائي من ا ب ا ت كل ج ب وبعض ا ب ا ع كل ج ب وليس بعض ا ب ا ع | كل ج ب وكل ا ب ا ت كل ج ب ولائي من ا ب ا ت كل ج ب وبعض ا ب ا ع كل ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| لائي من ج ب وكل ا ب ا ت لائي من ج ب ولائي من ا ب ا ع لائي من ج ب وبعض ا ب ا ع لائي من ج ب وليس بعض ا ب ا ع | لائي من ج ب وكل ا ب ا ت لائي من ج ب ولائي من ا ب ا ع لائي من ج ب وبعض ا ب ا ع لائي من ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| بعض ج ب وكل ا ب ا ت بعض ج ب ولائي من ا ب ا ت بعض ج ب وبعض ا ب ا ع بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع | بعض ج ب وكل ا ب ا ت بعض ج ب ولائي من ا ب ا ت بعض ج ب وبعض ا ب ا ع بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| ليس بعض ج ب وكل ا ب ا ت ليس بعض ج ب ولائي من ا ب ا ع ليس بعض ج ب وبعض ا ب ا ع ليس بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع | ليس بعض ج ب وكل ا ب ا ع ليس بعض ج ب ولائي من ا ب ا ع ليس بعض ج ب وبعض ا ب ا ع ليس بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| شروط الشكل الرابع | شروط الشكل الثالث |
| كل ج ب وكل ا ب ا ت كل ج ب ولائي من ا ب ا ت كل ج ب وبعض ا ب ا ت كل ج ب وليس بعض ا ب ا ع | كل ج ب وكل ا ب ا ت كل ج ب ولائي من ا ب ا ت كل ج ب وبعض ا ب ا ت كل ج ب وليس بعض ا ب ا ت |
| لائي من ج ب وكل ا ب ا ت لائي من ج ب ولائي من ا ب ا ع لائي من ج ب وبعض ا ب ا ع لائي من ج ب وليس بعض ا ب ا ع | لائي من ج ب وكل ا ب ا ع لائي من ج ب ولائي من ا ب ا ع لائي من ج ب وبعض ا ب ا ع لائي من ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| بعض ج ب وكل ا ب ا ع بعض ج ب ولائي من ا ب ا ت بعض ج ب وبعض ا ب ا ع بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع | بعض ج ب وكل ا ب ا ت بعض ج ب ولائي من ا ب ا ت بعض ج ب وبعض ا ب ا ع بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع |
| ليس بعض ج ب وكل ا ب ا ع ليس بعض ج ب ولائي من ا ب ا ع ليس بعض ج ب وبعض ا ب ا ع ليس بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع | ليس بعض ج ب وكل ا ب ا ع ليس بعض ج ب ولائي من ا ب ا ع ليس بعض ج ب وبعض ا ب ا ع ليس بعض ج ب وليس بعض ا ب ا ع |

قوله

(وتتبع النتيجة الأخرى من تلك المقدمات هكذا كن)

لما كانت الضرر وبالنتيجة قد نتج بالوجبة وقد نتج السالبة وقد نتج الجزئية فأشرف في هذا البيت إلى ما يعبر فيه حال النتيجة من كل ضرب من تلك الضرر وبالنتيجة فقد كُرر أن النتيجة تتبع مقدماتها إذا كان فرعها أو في أحدها ما أخس وهو السلب والجزئية عنى إذا كانت أحدها سالبة أو جزئية فالنتيجة كذلك قد كُرر على أن المقدمتين إذا لم يكن فيهما أخس بأن كانتا موجبتين كالنتيجة فالنتيجة كلية موجبة بخلاف من هذا ان شرط

(١٨٧)

كلاهما ما يمكن برأى شرط

(وتتبع النتيجة الأخرى من تلك المقدمات هكذا كن)

وحدة الكيف السلب وخسبة الكم الجزئية وقوله ذكرنا البناء للفعول أي علم والمبنى أنه متى كان في إحدى المقدمتين أو في أحدها خسبة كسبته النتيجة قلنا كانت أحدها سالبة فالنتيجة سالبة وإذا كانت أحدها جزئية فالنتيجة جزئية وإذا كانت أحدها جزئية موجبة والآخرى كلية سالبة فالنتيجة جزئية سالبة وفي ذلك قال بعضهم

ان الزمان اتساع أرفاهه تتبع النتيجة للأخرى الأزل

وهذا المنطوق في كلام الناظم مسلم ولم يفهمه من على أمر من أحدهما انتهى كانت المقدمتان موجبتين معاً فالنتيجة موجبة وهذا أيضاً مسلم وإثباته متى كانتا كلتین فالنتيجة كلية وهذا لا يصح على إطلاقه بل يشترط في كليهما تتبع كليهما المقدمتين عموم وضع الأصغر في الصغرى أو في عكسها ومعنى عموم وضعه فيها أن يكون محمولاً على جميع أفرادها بالأوسط وذلك بأن تكون الصغرى كلية ويكون عموم وضعها فيها كافي الشكل الأول والثاني لا محمولاً كافي الثالث والرابع وعموم الوضع في عكسها يكون في بعض شروط الرابع وذلك إذا كانت الصغرى كلية سالبة فإثباتها عكسها كسبها فبصير الأصفراء الوضع في عكسها فلذا عرفت ذلك فالتتبع بالضرر وبالنتيجة فيما تقدم تعرف ما يتبعه كل ضرب منها وبيننا لأن الشكل الثاني لا يتبع إلا إلى شرط السلب في إحدى مقدماته وأن الثالث لا يتبع إلا الجزئية تداوياً عن عموم وضع الأصغر والله الموفق

قال الناظم (وتتبع النتيجة الأخرى من تلك المقدمات) إطلاق المقدمات على المقدمتين باب إطلاق الجمع على التثنية ومن معني ما أشار إليه الشارح هنا قوله بعضهم

لا تخطين سوى كبريتهم عشر فالعقداس من الطرفين

أفادت نظرت النتيجة أنها تتبع الأخرى من المقدمات

(قوله وهذا لا يصح على إطلاقه بل يشترط في كليهما) هذا منه اعتراض على التناظر حيث لم يبق فيه على الشرط المذكور وقد أشار إليه شيخنا سيدي جدون في خبره بقوله

وإثباتها كإثبات عت ووضع أصغر في الصغرى قد علم وفي العكس ذلك يدرى

قوله ووضع جملة سالبة مدعوتها هو المحصور فيه بإثباتها وإبطال أن وضع أصغر الأوسط في الصغرى قد علم بأن كان الحكم الأوسط على جميع أفرادها (قوله كافي الشكل الأول والثاني) أي فإن الأصغر فيهما موضوع عام الوضع بالفعل (قوله فإثباتها عكسها) أي لان السالبة الكلية تنعكس بالسنوى كنفسها بصير الأصغر في العكس عام الوضع وأما الشكل الثالث فلا يتبع كلية أصلاً لأن

الأصغر فيه محمول لا موضوع وصغرها الكلية لا تكون الاموجبة وهي لا تنعكس بالسنوى الجزئية فلا يتأتى فيها عموم وضع الأصغر قلنا (قوله تعرف ما يتبعه كل ضرب) أي فإن كانت المقدمات

بالضرر بالأول منه وإن كان من كلتین موجبتين فلا يصح وضع الأصغر فيه موضوعاً ولا عامياً في عكسه لان الكلية الموجبة لا تنعكس كنفسها بل تنعكس جزئية في ثم كان الشكل الثالث لا يتبع إلا الجزئية وكذا بقية الشكل الرابع والله تعالى أعلم

(قوله في بعض شروط الشكل الرابع) وهم أنه يوجد في بعض شروط الرابع عموم وضع الأصغر بالفعل كالجوحد في الأول والثاني وليس كذلك بل إيجاباً بوجد فيه العموم بالقول أي في عكس الصغرى إذا كانت سالبة كلية اه

كلية نتيجة أن يكون الحد الأصغر عام الوضع الأوسط في الصغرى أو في عكسها فعموم وضعه في الصغرى يكون في الضرر بين القديين تكون الصغرى فيها كلية من الشكل الأول والثاني وعموم وضعه في العكس يكون في بعض شروط الشكل الرابع حيث تكون صغرها كلية سالبة لأنها تنعكس كنفسها بالسنوى من ب ج وكل ا ب يتبع لثنى من ج ا فالأصغر وهو محمول يمكن موضوعاً في الصغرى بل محمولاً عليها كجزئ لكتسه موضوعاً في عكسها وهو لثنى من ج ب فكأنه موضوع في الصغرى لأن العكس لازم بالأصل أما الشكل الثالث فلا يصح فيه ليس عام الوضع لأن الصغرى ولا في عكسها لأن الأصغر فيه محمول لا موضوع ولا يتبع الإيجاب تكون صغرها موجبة كأن تقدم في قوله والثالث الإيجاب في صغرها وأن ترى كلية أحدهما

هكذا قال الزركشي في مقدمته وتصوره مختص الاشكال الاربعة بالجملة اه وكائناتنا نظم معه والذي طبق عليه المتأخر وناسها المختص بالجدات بل تكون في الترطبات أيضا نقولنا في التصلبين ان كانت الشمس طالعة فالتأثير موجود وكما كان النهار موجودا فالارض مضيئة بان ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وفي المنفصلين فهو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد بنوع كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الزوج والعدد الزوج والفرد معروفا ون زوج الزوج هو متركب من ضرب زوج في زوج كالاربعة والثمانية وزوج الفرد متركب من ضرب زوج في فرد كالسنة والعشرة ونحوهما وقد دنا انما الاكثر اني التمرطى انما احببته ان يبا ولم يكن في كتب المنفصلين وانه قليل الجدوى مع كثرة تشعبه وبعد اكتمره عن التبع وان ابن الحاجب لاحسن ذلك لم يعتبره فلم يذكره كتابه على ذلك من تراجمه العبد

قوله (وهذه الأشكال بالجملي) مختصة وليس بالشرطي

تطهر أن هذه الاشكال الاربعه لاتترك الامن القضائى الجلبية دون الترسية وهو خلاف ما يجب عليه المتأخر ومن أنما تترك من الجلبات ومن الشربطيات وقد يجب أن الباقى قوله بالجلب داخل على المقصود وأن مراد من القضاء الجلبية المقصود على هذا الاشكال لاتترك منها غير ما هو القياس الاستثنائى بخلاف القضاء الشربطية فانها ترك منها كل من الاقواء والاستثنائى وهذا صحيح ودخول الباقى المقصود كترك كل

والباء بعد الاختصاص بكثرة * دخولها على الذي قد قصر وا
وعكسه مستعمل وحيد * ذكره الحبر الهمام الد

ثم الاتفاق في المركب من الشرطيات ثلثة تركب من منفصلتين وهذا حكمه حكم الجملي في جميع ما تقدم
ومثل في الشكل الأول كلما كان الموجود معكنا كان حادنا وكلما كان حادنا كان مقفرا الى الفاعل ينتج
كلما كان الموجود معكنا كان مقفرا الى الفاعل ووجه استنتاجه ان لازم الاول لازم لثاني لازم لذلك الثاني
وهو واضح ومثله من الشكل الثاني كلما كان الموجود معكنا كان حادنا وليس الشبهة اذا كان قديما
كان حادنا ينتج ليس الشبهة اذا كان الموجود معكنا كان قديما ويرجع الى الاول بعكس الكبرى ومثال
الثالث كلما كان الموجود معكنا كان حادنا وكلما كان معكنا كان مقفرا الى الفاعل ينتج قديما يكون اذا
كان الموجود حادنا كان مقفرا ويرجع الاول بعكس الصغرى ومثال الرابع كلما كان الموجود معكنا
كان حادنا وكلما كان حادنا كان مقفرا ينتج قديما يكون اذا كان الموجود حادنا كان مقفرا ويرجع
الى الاول بالتبديل وعكس النتيجة وتاريخ كبر من منفصلتين والشركة ينتجها في جزء تام وهذا
من حيث تركبها من غير استنتاجها

كائين موجبين معا كانت النتيجة كلية موجبة لوجود شرطى الكل والايجاب ونفذ مخصوص
بالضرب الاول من الشكل الاول ولذا كان الاول اشرف الاشكال لانتاجه الاثرين وان لم يوجد
ضايف الايجاب لكون احدى المقدمات سالبة كانت كلية سالبة مؤنفة في الضرب الثانى من الاول
والضربين الاولين من الثانى والثالث من الرابع وان لم يوجد ضايف الكل كانت جزئية أمام ضايف
الايجاب فتكون جزئية موجبة كالفى الضرب الثالث من الاول والاول والثالث والرابع من الثالث
والاثنين من الرابع وأطلع غنى ضايف الايجاب فتكون جزئية سالبة كالفى رابع الاول وهذا تعلم أن
المنج الكلية خصة بأشرب اثنين من الاول واثنين من الثانى وواحد من الرابع والمنج لا يجاب بصفة
اثنين من الاول وثلاثة من الثالث واثنين من الرابع وان الاول مخصوص باتاج الايجاب الكلى
والثانى مخصوص بالانج الاول والاسباب الثالث عامة لانج الجزء قال الناظم (وهذا الاشكال
مالجى) (قوله ويرجع الاول بالتبديل) أى جعل الأصغر كبرى (قوله جزئى تام) أى الرباط بجزء
التام أن يكون المشترك وهو الوسط أحد طرفي الشرطه بكلاهما المقدم بكلاهما التالى بكلاهما وأما
أطراف القسمة التام وهو ما يكون جزئى من المقدم أو التالى لاجمع المقدم والتالى فغلب الجدى ولذا لم
تعرضه النسبى وانقادى أكثر متشابهة وشدة تضعيه حتى قال فيه بعض الشعرا على سبيل
راموا كمال منطق كى تفهنا * عمل الكلام فى لهم كاله

[illegible]

قوله

(وتنتهي الى ضرورية قلنا * من دورا وتسلل قدلنا)

يعني ان مقدمات التباس اذا لم تكن ضرورية فلا بد ان تنتهي الى ما هو ضروري دفعا لدور والتسلل للمانع من انساب العلم اذ لو كانت نظرية ما هو متوقف العلم به على غير هذا وكذا الحال في ذلك الغرض ان عدنا الى بعض الاول زمن الدور وان ذهبت الى غاية انزل التسلسل وكلاهما مثال لقوله * من دورا وتسلل قدلنا * مغنا قدلنا من دورا وتسلل ان لم تنته الى ضرورية الضرورية منها المشاهدات ومنها التوارث ومنها المحسوسات كمال في ذكر القينيات ومثل ذلك اوردنا ان تسلسل على وجوب وجوده تعالى وتناولنا لم يكن واجب الوجود (١٩٠) لكان باثرا للوجود ودولو كان باثرا للوجود لكان باثرا للوجود ولو كان باثرا

لاقتضى ان يحدث في كل مرة

ولو تعدد افسدت السموات

والارض كما نمتجته الآية

المذكورة سابقا لكن قد ادها

منتهى بالمشاهدة وما أدى

اليه من كون وجوده مائرا

ومرتب عليه يجب ان يتفاد

ضرورة انتفاء الاثر من عند

انتفاء لازمه فنتج انه تعالى

واجب الوجود وهو المطلوب

فقد انتهت الى مقدمة

ضرورية وهي ان في

السموات والارض مشاهدة

وكذا الاستدلال على ان

التباس قطع يد قولنا

التباس اخذ لال خفية وكل

أخذ لال خفية فهو سارق

وكي سارق قطع يد ومثال

ما هو ضروري بنفسه قولنا

في مثل الاربعة والثمانية

هذا العدد ينقسم الى

مساويين وكل نفس

متساويين فهو زوج ينتج

هذا العدد زوج قوله

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي

يعرف بالشرط بلا امتراء)

(وتنتهي الى ضرورية قلنا * من دورا وتسلل قدلنا)

سابقا ان البرهان هو القياس المتوافق من القضايا البينية ضرورية قلت او نظرية ممكنة منها المؤلفات من الضرورية بان كقولنا نصف الاربع اثنان وكل اثنان زوج ومن النظريات كقولنا العالم حادث وكل حادث متعسر الى المحدث ومن التوابع نحو العرض قائم بالعرض وكل بالعرض حادث للصغرى ضرورية والكبرى نظرية واقادها ان البرهان ان تألف من النظر بان فلا بد ان تكون مستترة الى الضرورية والالزام الدوران استدلال بالمطلوب على المقدمات او التسلسل ان استدلال على المطلوب قضية ثم عليها باخرى الى غير نهاية ولو اخرج هذا البيت حتى تسلم على مواد البرهان كان اولى قوله

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي * يعرف بالشرط بلا امتراء)

(وهو الذي دل على النتيجة * اوضدها بالفعل لا بالقوة)

لما فرغ من اول قسمي القياس وهو الاقتراني شرع في ثلثه ما هو الاستثنائي وذكر انه يسمى شرطا ايضا وذلك لان المقدمة الاولى لا تكون الا شرطية ومقدمة الاخرى لا تكون الا استثنائية أي مستترة على حرف الاستثناء وهو لكن لان المستدل به اعطف على ما ذكر في الشرطية فضعه اورد نفسه قال السيد وعرف المصنف هذا القسم بالذي دل على النتيجة اوضدها بالفعل لا بالتوهم بقوله بالفعل لا بالتوهم فخرج الاقتراني لانه مشتمل على نتيجة بالقوة كما تقدمت بالفعل

كثيرا وقد عدى لرد هذا التشبيح بعض الامثلة السعد بان من الناس القطن الذي ذرعه منهنم الجاهل القسي الذي لا يدرك البراهين العلمية فضاظ بالامور الدنيوية على امور عادية لا تعلق لها بفهمها انما عتلية فالقول بالشمال القرآن على ما يقع القرش في قوله سيد وليس منه مجيد ولا يجب ان يكون الارشاد لكل اعدى وفيه واحدة فله الكمال ان في شرف في حواشيه على النسخة اه وعقبة ان اريد فسادهما عدم تكونهما لما يؤدي اليه التعبد من رجوع الازل الواحد اثرين مع الاتقان ومن غير تمام الاختلاف والا لا يجب عموم قدرته اوردته لجمع المحككات وعليه جرى السوم في شرح الكبرى واخصر خلافا لفساد في نفسه ان تكون الامور فيها قاطعة قول الناظم (ومنه ما يدعى بالاستثنائي) قوله فضعه اورد نفسه أي بيته أو بغيره أصل لكن الاستدلال انما لما كانت شبيهة بحرف الاستثناء في احدا منه فيما قبله أي لم يكن موجودا فيه اطلقا عليها اذ انما استثناء مثلا اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة طامر لم يوجد لكن الشمس طالعة فقد احدثت في القضية الشرطية اثبات مقدمها ولا اشعار لها به كما اذا قلت في الاستثناء بان الناس الا يذا

ومنى

(وهو الذي دل على النتيجة * اوضدها بالفعل لا بالقوة)

لما كان هذا القياس لا يفي من مقدمتين احدهما شرطية وهي الاولى واخرى تسمى الاستثنائية قبل فيه شرطي واستثنائي وسميت الاولى شرطية لوجود الشرط فيها وسميت الثانية استثنائية لاشتمالها على حرف الاستثناء وهو لكن كذا في شرح النسخة وقال السيد الشريف سمي استثنائية لان المستدل بعطف في المقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فضعه اورد نفسه اه وعرف الناظم هذا القياس بقوله (وهو الذي دل على النتيجة * اوضدها بالفعل لا بالقوة) فخرج الاقتراني فان نتيجته مذكورة فيه بالقوة بالفعل كما تقدمت بيانه

حرف الشرط وبتدلي على
جملتين صادرنا كالخلة الواحدة
يربط حرف الشرط بينهما
وتسمى الجلة الاولى عند
الذين جلة الشرط وعند
للمتقدمين تسمى مقدمة والمزمرة
والجلة الثانية عند النحويين
جلة الجواب والجزاء وعند
المتقدمين تسمى ثانيا لا لازما
ومجوع الجملتين المذكورتين
هي المقدمة الاولى من
قديمي هذا القفاص والمقدمة

الثانية هي الاستثنائية
المصدره. يمكن فانا وقع
الاستثناء بين المقدم وبين
عن التالي وأنا استثنى
فبعض التالي فيخرج بعض
المقدم والسبق فثالثان
المقدم للزوم والتالى لازمه
فاذا وجد الزوم وهو المقدم
وجد التالى وهو التالى وأنا
اتنى للزوم اتنى التزوم
وهذا حكم كل لازم مع
لزومه وهذا معنى قول
الناظم أنتج وضع ذلك وضع
التالى ورفع على التالى رفع أول
والاشارة بذلك تعود على
المقدم وان لم يتقدمه ذكر
لثبته من قوة الكلام ومن
ذكر التالى ووضع المقدم
عنوانا لوجوده ورفع
التالى فوثقه واسقاطه
واعلم انه اذا استثنى عن
المقدم فغالب أن يكون بيان
لزام الوجود على التالى
الوجود أو على التالى فبعض
التالى فغالب استعماله لـ

في بعض الاحوال والاستثناء في وضع آخر

القصاص الاستثنائي ينقسم الى اتصالي وهو ما كانت شرطته متصلة بالاولى انفصالي وهو ما كانت شرطته منفصلة. ذكرناه بشرط في الاتصالي ان تكون الاستثنائية فيه حكمت بوضع مقدم الشرطية أي اتيه أو رفع تابع أي لا يقدّم. ينتج في الاول عن الثاني لأن وجود المزموم واجب بوجود الملام في الثاني فبعض المقدم لان في الملام واجب في المزموم ولا ينتج الاستثنائي شيئاً رفع المقدم ولا يوضع التالي لحوازي كون الملام أعم من المزموم فبما لم يثبت الاخص ثبوت الاعم ونفي الاعم نفي الاخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ولا من ثبوت الاعم ثبوت الاخص مثلاً اذا قلنا كلما كان الموجد جرماً كان ماداً للكنهه جرم أنتج فهو حادث وأقلنا الكنهه ليس بحادث أنتج فهو ليس بجرم ولا نتاج في عكسه المأمور . واعلم انه بشرط لاتنتاج الاستثنائي مطلقاً لانه شرط أحداهما أن تكون الشرطية موجبة فبالسببية عقيدة لاهاذا لم يلزم الاتصالي والاتصال بالمزموم وجود أحدهما أو نقيضه ثبوت الآخر أو نقيضه الثاني أن تكون كلية فالجزئية عقيدة بخلاف أن يكون المزموم أو العناد في بعض الاحوال والاستثنائي وضع آخر

(قوله ولا اشاج في عكسهما) بيانه انك اذا رفعت الاول بالاستثنائية كان تقول في المثال المذكور لكه ليس بجرم فلا يلزم كونه حادولا كونه حاد لان المتقدم قد يكون احسن من التالي كما في المثال اذ كونه جرمًا احسن من كونه حادًا ولا يلزم رفع الاخصر رفع الاعم ولا يثبت وكذا وضع التالي لا يستلزم ثبوت القدم ولا رفعه لان التالي قد يكون اعم من المتقدم كما في المثال فلا يلزم وضعه اى اثبات ثبوت المتقدم ولا رفعه ونظير هذا المثال كما ان التالي انسانا كان حيوانا (قوله واءانه بشرط لانتاج الاستثنائية مطلقا) اى متصلا او منفصلا واثاره الى التثبيت على الناطق فان ظاهره الاطلاق وليس كذلك (قوله نأثره بشرط) اشار الى استثنائية جدون في قوله قد يرفع

وشرطه عدم الانشقاق والحب والبعض بالاتفاق

أى أن لا تكون الشرطية المستعجلة انتقائية بل راسمة أن كانت متصلة وعادة أن كانت منفصلة
وعدم السلب أى أن لا تكون الشرطية سالبة لعدم البعض حال كونه مع اتفاق الشرطية فيه أى
أن لا تتفق الشرطية والاستثناء على البعض أى الجزئية (قوله فإلزامية عقبة) مثاله ليس البشة
إذا كنت زديعاً كان عروءاً ما إذا قلنا على الاستثنائية لكن زديعاً لم يتبع عروءاً ولا ليس عالم
وكذا إذا قلنا لكن عروءاً ليس عالم لم يتبع زديعاً ليس عالم ولا عروءاً ما إذا قلنا في المنفصلة ليس البشة
أن يكون زديعاً ولما أن يكون عروءاً ما فلا إنتاج رفع أحد الطرفين ولا وضعه سواء قدرناهما
حقيقة أو مأمومة جمع أو مأمومة خلو (قوله الثاني أن تكون كلية) الصواب أن الشرطية قد تكون
جزئية وتنتج إذا كانت الاستثنائية كلية متحققة في جميع الأوضاع التي لا تنافي وضع المقدم كإذ
ذلك الشيخ قدوره أو لا خلافاً ما عندهذا الشارح ومثال ذلك ما إذا قلنا في الجزئية قد يكون إذا جئني
وقت حصلنا الجمعة أكرمك لكنك جئتني في جميع أوقات يوم الجمعة فهذا العموم ينطبق على زمن
الاتصال فالمراد بكلمة الاستثنائية عموم الأزمنة والأحوال حتى يشمل ذلك العموم خصوص زمن
الاتصال وأحواله وليس المراد به علمهم العقابى كاعتداده قدرة ثابتة لا يمكن في تحقيق الإنتاج دوام
الاستثناء فلو قلنا قد يكون إذا كان الشئ حيواناً كان انساناً لم يتبع وضع المقدم ولا رفع الثاني أيضاً إلا
بهم من وضع الحيوان وضع الانسان ولأن رفع الانسان رفع الحيوان مع أن الحيوانية دافعة لم لا يثبت
له (قوله فالجزئية عقبة) أى يجوز كون المقدم في الجزئية أهم من التالي كما في مثالة المقدم فلا يلزم

وَمَثَلُ
عَرِّ الدِّينِ بِجَاعَةِ عِلْمٍ أَوْ أَهْلِ الْعَوَاقِضِ كَلَامُهُمْ أَنَّ النَّالِيَّ عِنْدَ لَامْتِنَاعِ الْأَوَّلِ وَكَلَامُ أَهْلِ النُّطْقِ بِعَكْسِهِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُشْكِلٌ

وجمع بعض أئمتنا بأن النصة تنظر والى ذلك بحسب العلوة والمعلو من جهة التعقل واهل المطلق تنظر والى ذلك بحسب الدلالة من جهة الترتيب والرفع على المخرج فاعلم ذلك ٥١ وذ كر ابن الحبيب ان الذي يستثنى فيه تنقيض التالي يسمى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بما ياتل تنقيضه واختلف بسكون الكلام هو الباطل والمحال ويسمى هذا القياس خلفاى باطلا لا لانه باطل في نفسه بل لانه يفتى الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه يأتى المطلوب من خلفه اى من وراءه الذي هو تنقيضه فانه التفتازاني ومثاله في الشرعيان اذا كان المطلوب ان الزكاة غير واجبة على المدن فتقولوا كانت الزكاة واجبة على المدن لكانت واجبة على الفقير لكنها لا تنجب على الفقير فتخرج الزكاة لاجب على المدن فتثبت المطلوب باطلا تنقيضه وتقولوا ان الزكاة واجبة على المدن

(قوله واهل المطلق تنظر والى ذلك بحسب الدلالة من جهة الترتيب والرفع على المخرج الخ) مطلوب كما هو مبين من المطلوب ونحن نقرر ذلك ان الجمهور قالوا في امتناع الامتناع أى يمنع التالي لامتناع الاول فاذا قلت لو جئني لا كرمك فندم امتنع الا كرام لامتناع الجى وعاترضه ابن الحبيب بان الاول سبب والثاني مسبب وهو قد تكون له اسباب عديدة وقد لا تكون مثال الاول كالضوء ومثال الثاني كوجود النهار فله ليس له سبب الاطوار والنفس وانما كان يلازم من نفسه نفي اسبابه دون العكس اذ لا يصح حثتكون لاسباب عديدة فالحق اذا اول امتناع الاول لامتناع الثاني وقوله تعالى لو كان قسمها آلهة الا ان الله قد تدانى في هذا انما المقصود الاستدلال بامتناع الثاني على امتناع الاول وليس المقصود الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني اذ الفاصلة بين ترتيبه على الاتحاد فلا يلزم من انتفاء التعدد انتفاؤه هذا حاصل ما لا ين الحبيب وبالله الرضى دعوا ما ان اول امتناع الاول لامتناع الثاني وعاترض القليل بما حاصله ان الاول لا يلزم ان يكون سببا لثانيه بل ان يكون سببا كقولوا كانت الشمس طالعة

بأن النهار موجودا وقد يكون شرطاً لموجوده وكانى حال لطيف به وقد يكون غيرهما لموجوده كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فالجواب ان يقال ان الاول ملزم والثاني لا يلزم من نفي الملزم في الملازم بل العكس ففى ان لا امتناع الاول لامتناع الثاني واجب من قبل ابن الحبيب بأنه

ومثل الكلية المخصوصة وان كانت غير كلية الثالث ان تكون لزومية في المتصلة أو عارضة في المنفصلة من وضع المقدم الامم وضع التالي الاختصاص ولا من وضع التالي الاختصاص رفع المقدم الامم ومنه الحزمية في ذلك المهملة (قوله ومنه الكلية المخصوصة) اطلاق في عمل التقييد لاسم شرط في المخصوصة ان يكون حال الازم أو العارضه وحال الاستثناء أو منه ولا يكون كونه المخصوصة كاسية عن المحذور حال الازم أو العارضه فلا تنجز الا اذا كان زمن الاتصال والوضع ونحوهما نحو كذا وان جازى بدوم الجمعة اكرسته لكنه جازى يوم الجمعة فلا يلزم الا كرم واما اذا لم يتقيد الاستثنائية زمن المتصلة فلا يلزم نحو كذا وان جازى بدوم الجمعة اكرسته لكنه جازى فلا يقتضى الا كرام لاحتمال ان يكون الجى في غيبيته عن الياام وليكون الشرطية المخصوصة في حكم الكلية اقتصر الجمل على اشتراط الكلية (قوله وان كانت غير كلية) أى جزئية أو مهولة كقولنا ان قدم زيد لا تنفقه ومكرم لكنه قدم الا ان

(٣٥ - شرح السلم) ليس مراد ان الاول لا يكون الا سببا بل مراده ان بين عدم حقيقة الجوارى في صورة السبب وليس في كلامه ما يدل على المحصر حتى يعترض عليه على أنه لا يلزم ايضا ان يكون الاول ملزوما والثاني لازما بل الامر بالعكس في نحو قولوا لو كان الماء حاراً كانت النار موجودة وأجاب السعد عن اعتراض ابن الحبيب على الجمهور بان ليس مرادهم الترتيب العقلي حتى يعترض عليهم بل مرادهم الترتيب الخارجى يعنى ان الخطاب اذا علم انتفاء الامر من وجعل سبب الانتفاء هو في الواقع انتفاء الثاني انما يقتضى انتفاء الاول ونظير ذلك انما يفتى في نحو لو جئني لا كرمك فكان الخطاب قال لم لم تكرمى فتقولوا هذا الكلام ملزم بهذا الملزم الذى بين جعله وخارجى لا يعنى وهذا مذهب اهل القفة وقد راد من لزوم العقل واليه مذهب الناطقة وهو الذى يفتى في عدم التقاسم الذى في كلام الرضى وهو الذى يشترط فيه ان تكون العجبة بين الاول والثاني موجب عقلى وبما عارض ابن الحبيب على مذهب القويين ولا يصح ما في ذلك لاجبة كل من الاستعمال وان كل الشائع في اللغة هو اصطلاح القويين والاية الشريفة أعني ان كان قسمها آلهة جاءت على المناطقة اذ افهمت هذا فقد علمت ان القويين باعتبارهم والترتيب الخارجى والمنطقى باعتبارهم والترتيب العقلى الذى هو معنى العلة والمعلول فظهر ان ما ذكره عن ابن جاعة مغلوب ثم ان السعد قد عرق في كون الالة كرمه شامت على مذهب الناطقة فقط وقال ان القويين يستعملون على هذا الوجه ايضا ولكنه قليل كما اذا قال لا كرمه لانه كرمه في البلد فتقولوا كرمه في البلد الحاضر مجلسا فتدلل بانتفاء الثاني على انتفاء الاول وبالله فاما ان يستدل بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فنحو لو جئني لا كرمك أو بعكس وجئنا اذا ما ان يكون الازم عطفاً لموجوده كان النهار موجودا أو لا نحو لو كان زيدا فخرت بمجسما الاول هو الشائع المستفيض عند القويين والثاني الماتقة الثالث مع الثاني القويين ولكن ما استعماله قليل ٥٢

ومثال آخر إذا أراد الخنثى أن تثبت في الزكاة على الصبي فيقول لو وحيث الزكاة على الصبي لو وحيث عليه الصلاة لكننا لا نجيب عليه إجماعاً فلا نجيب الزكاة على أي بكر رتبني الله والله لا قائل من فرق بين الصلاة والزكاة وأقول لو وحيث عليه الزكاة كان القلم مرفوعاً عنه والثاني باطل بالنص فالمدعى منه ومثال آخر في العقليات أن تقول لو كان هذا السائل كان باطلاً لك أنه ليس شاطئ فليس بإنسان وأما أنه ينطرق في انتاج التصديق أن تكون الشرطية بديه موجبة لاسالمة لازمة لا اتفاقية ولا هي أو الاستثنائية ومنهم من عبر عن هذا الشرط بأن يكون أحد الأمرين دائماً إما التصديق وإما الاستثنائية لاسالمة لا يمكن كذلك أحق أن يكون زمن أحداهما زمن الآخر فلا يجتمع المقدسان معاً لا يحصل وضع ولا دمع ولا يحصل الانتاج قال الشيخ الشنسي نعم لو كان وقت الاتصال أو الانفصال هو عينه وقت استثناء أحد الجوابين أو كانت الاستثنائية عامة حتى يشمل وقت الاتصال أو الانفصال أنتج القياس وإن لم تكن الشرطية كلية اهـ وبهذا المعنى يصح التمثيل بل وإن مع أنه ما من أحوال الملهمة قد تدبره وأشار بقوله ولا يلزم في عكسهما إلى أن استثناء نقيص المقدم أو عين التالي لا يلزم منه انتاج لان التالي وهو اللازم قد يكون أعم من اللازم نحو أن كان هذا إنساناً كان حيواناً والتماعدة أنه يلزم من وجود الآخر وجود الآخر من غير عكس ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص من غير عكس فقول الناظم لما يحكي الإشارة إلى هذا التفرق بين ما يفاده المذهب كونه قد كان مساوياً له أنتج أيضاً لكن لا نفس صورة الدليل بل لخصوص المادة فكذلك أقال غير واحد وقال ابن هرون وأحياناً أن التلازم أن كان من الطرفين فالنتيجة أربع كقولنا أن كان هذا غاطفاً فهو إنسان فانه يلزم من وجود المقدم وجود التالي وبالعكس ويلزم من عدمه عدمه بالعكس فان قلت أعمالهم يعتبروا الزوم من الطرفين في الانتاج لانه قد يكون وقد لا يكون بخلاف ثبوت الزوم انتفاء الزوم انتفاء الزوم فانه غير متفك فذلك اعتبروه قلت فدفقوا في المنفصلة بين ما يكون العنادين مفرجها (١٩٤) في طرفي الوجود وعدمه ما وفي أحداهما فهو الأولى حقيقة وجعلوا لها

أربع نتائج وجعلوا الأخرى
تبييناً على ما فصله
بعد أن شاء الله تعالى مع أن
المنفصلة من حيث هي هي
لا يلزم أن تكون حقيقية
وكذلك المنفصلة للزومية
من حيث هي هي لا يلزم

فالاتفاقية فيها عقيمة ونقل ابن مرفوعة عن الفارابي أن الشرطية في هذا القياس متصلة أو منفصلة
هي الكبرى وإن الاستثنائية هي الصغرى على عكس ما عهدي الاتفاقية

نتيجة فهو كرم (قوله بالاتفاقية فيها عقيمة) فلا انتاج إذا قلت كما كانت الشمس طالعة كان
الإنسان باطلاً لأن رفعه نافي للاتفاقية كذب وضع مقدمها بالاتفاقية لأن ينضمه معلومة من نفس
الاتفاقية لأن العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق جزأها فلا يستلزم كالعلم بصدق أحد
جزأها بل من صدق الزوم الدور (قوله ونقل ابن مرفوعة) قال شيخنا سيدي الطيب وجهه الشيخ الشنسي

أن يكون التلازم بينهما من الطرفين ولا يلزم ذلك قول ابن الحلي في ما قلناه أعم من توهم من لا يتحقق له فان
قوله هذا لا يتحقق له وإنا جعله عليه مجرد التقابل في قوله والتعصبان سبقه

(قوله والعلم لا يشترط في انتاج المتصل الخ) اعلم أن الشرطية على ثلاثة أقسام كلية غير مخصوصة وهذه ينتج معها القياس نحو كما
كان زيد إنساناً كان حيواناً لكنه انتج فيكون هو حيوان ورفع الرفع أول ومخصوصة وهذه لا ينتج معها القياس لا لحتمال
كون وقت الاتصال مباحاً لوقت الاستثنائية نحو كذا حدثني يوم الجمعة كرمته لا كذلك حدثني فلا ينتج فقد كرمته لا لحتمال كون
الجمعي يوم السبت فلو قد صدق الاستثنائية يوم الجمعة لا ينتج لأن زمن الاتصال والاستثنائية واحد وكذلك لو كان وقت الاتصال أخص
من وقت الاستثنائية لا ينتج أيضاً نحو حدثني وقت صلاة الجمعة كرمته لا كذلك حدثني في جميع يوم الجمعة فزمان الاستثنائية أعم فنتج
القسم الثالث أن تكون جزئية نحو قد يكون ذلك زيد حيواناً كان إنساناً فلا ينتج لكنه حيوان فهو إنسان ولا ينتج إنك ليس
بإنسان فليس بحيوان لأن القضية لما كانت جزئية لمساغ أن يكون مقدمها أعم من تأم وإذا كان مقدمها أعم من تأم لم يصدق
أثبت المقدم لا ثبت التالي لانه لا يلزم من إثبات الأعم ثبوت الأخص ولا يصح أي تفرع التالي لارتفاع المقدم لأن الفرض أن التالي
أخص ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم فليس بـ هذا أن ما أوجب عدم انتاج المخصوصة على عدم انتاج الجزئية وما أوجب عدم
انتاج الجزئية لم يوجب كرمه كالتأمل كرمه عدم انتاج المخصوصة أصلاً ولو كانت كلية ولا ينتج ما قبله من الاعتراض وقد نزع الشيخ في شرح
مختصره وقد اعترض عليه بما ذكرنا (قوله وهذا المعنى يصح التمثيل بل وإن مع أنه ما من أحوال الملهمة قد تدبره وأشار بقوله ولا يلزم في عكسهما إلى أن
استثناء نقيص المقدم أو عين التالي لا يلزم منه انتاج لان التالي وهو اللازم قد يكون أعم من اللازم نحو أن كان هذا إنساناً كان حيواناً والتماعدة أنه يلزم من وجود الآخر وجود الآخر من غير عكس ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص من غير عكس فقول الناظم لما يحكي الإشارة إلى هذا التفرق بين ما يفاده المذهب كونه قد كان مساوياً له أنتج أيضاً لكن لا نفس صورة الدليل بل لخصوص المادة فكذلك أقال غير واحد وقال ابن هرون وأحياناً أن التلازم أن كان من الطرفين فالنتيجة أربع كقولنا أن كان هذا غاطفاً فهو إنسان فانه يلزم من وجود المقدم وجود التالي وبالعكس ويلزم من عدمه عدمه بالعكس فان قلت أعمالهم يعتبروا الزوم من الطرفين في الانتاج لانه قد يكون وقد لا يكون بخلاف ثبوت الزوم انتفاء الزوم انتفاء الزوم فانه غير متفك فذلك اعتبروه قلت فدفقوا في المنفصلة بين ما يكون العنادين مفرجها (١٩٤) في طرفي الوجود وعدمه ما وفي أحداهما فهو الأولى حقيقة وجعلوا لها

التعليل فقد علمت أنه لا يجزى إلا المخصوصة فلا ينتج ولو كانت كلية فلا تؤثر الشرط التي ذكرها أنتجت كلية وتجرئة اهـ

وفيما ذكره بيان واضح ان شاء تعالى لكل ذي لب سليم اه بلفظه **(فائدة)** قال الشيخ السنوسي في شرح مختصر العلم ان المقدمة الاولى وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى والمقدمة الثانية هي الاستثنائية هي المعقضية في ذلك الشيخ ابن عرفة في منطقته ونقله عن الفارابي ونصه والثاني الاستثنائي وهي مثله ان يثبتي عين مقدمه يثبتي نالهم او ينقض نالهم بان ينفى بعض مقدمهها او لا او لا كثر في الاولات وفي الثانية نقلت هذا في المهمة لا غير المتصلة كبر او لا الاستثنائية صغراء قاله الفارابي بقوله بعض البصائين العكس وهم اه تذكروا بعد هذا ان حكم المنفصلة كالمنفصلة وبالله تعالى التوفيق اه كلام الشيخ السنوسي بلفظه قوله

(وان يكن منفصلا فوضع ذا • يرفع ذلك والعكس كذا)

(وذلك في الاخص ثم ان يكن • مانع جمع فوضع ذاك كن)

(رفع ذاك دون عكس وان • مانع رفع كان فهو عكس ذا)

هذا هو القسم الثاني من القياس الاستثنائي وهو الذي تكون الشرطية فيه منفصلة أي ليس بين مقدمها واولئها اتصال بحرف الشرط كافي المتصلة وتقدم ان تسمي الشرطية مجاز وانما على ثلاثة اقسام اما حقيقة وهي مانعة الحد وهو الخلو وهو او اما مانعة الجمع فقط واما مانعة الخلو فقط وتقدم ايضا مانعة الجمع والخلو لا تتركب الا من الشيء ونقضه كقولك العدد ما زوج او لا زوج والمساوي لنقضه كقولك العدد ما زوج او فرد لكن بشرط في الانتاج ان تكون مركبة من الشيء (١٩٥) والماوى لنقضه لا من الشيء

ونقضه فانه لا يقدح في كافي

الطرحي والسنوسي وغيرهما

وتنتج هذه أربعة اشياء في

الوضع وانما في الرفع لا ذلك

انما استثبتت عين احدهما

انتج نقض الآخر وان

استثبتت نقضه انتج عين

الآخر وتقول لكن خروج

فليس بفرد لكنه فرد فليس

زوج لكنه ليس زوج

فهو فرد لكنه ليس فرد فهو

زوج والى هذا اشار الناطم

بقوله فوضع ذاك فانما

احدهما ينتج رفع ذاك أي

رفع الآخر أي شبهه

(وان يكن منفصلا فوضع ذا • يرفع ذلك والعكس كذا)

(وذلك في الاخص ثم ان يكن • مانع جمع فوضع ذاك كن)

(رفع ذاك دون عكس وان • مانع رفع كان فهو عكس ذا)

اعلم ان الاستثنائي الاتصالي اذا كانت شرطية منفصلة حقيقة وهي مرادها بالخص اشترط فيها مع حاصر ان تكون مركبة من الشيء والماوى لنقضه

بالعلم واعتبرت الاستثنائي بالترتيب الاقتراني وحده على هيئة الشكل الاول والثاني المركبين من متصلة صغرى ومتصلة كبرى ولا يفتان بالقديم والتأخير مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه انسان وحده عن قولك هذا انسان وكلما كان انسانا كان حيوانا او قولك لكنه ليس بحيوان وحده عن قولك هذا ليس بحيوان وكلما كان انسانا فهو حيوان والمراد التسمية لا ادخال الاستثنائي في الاقتراني لانقسامه الى قسمين قال الناطم (وان يكن منفصلا) ارتكبت التماسك في هذه الالفاظ غاية الضيق وايضا اعترض عليه في قوله فوضع ذا ان موضوع الاشارة في اللغة تعيين المشار اليه فهي عبارة عن وضع البدعي الراس وذلك مانع من جعل مرجع الاشارة احدهما الجرا من غير تعيين حتى يتناول جميع الدور فيشتمل (قوله مامر) أي من كونها كلية ليست اتفاقية

(قوله وفيما ذكره بيان واضح ان شاء تعالى لكل ذي لب سليم اه بلفظه **(فائدة)** قال الشيخ السنوسي في شرح مختصر العلم ان المقدمة الاولى وهي الشرطية في القياس الاستثنائي هي الكبرى والمقدمة الثانية هي الاستثنائية هي المعقضية في ذلك الشيخ ابن عرفة في منطقته ونقله عن الفارابي ونصه والثاني الاستثنائي وهي مثله ان يثبتي عين مقدمه يثبتي نالهم او ينقض نالهم بان ينفى بعض مقدمهها او لا او لا كثر في الاولات وفي الثانية نقلت هذا في المهمة لا غير المتصلة كبر او لا الاستثنائية صغراء قاله الفارابي بقوله بعض البصائين العكس وهم اه تذكروا بعد هذا ان حكم المنفصلة كالمنفصلة وبالله تعالى التوفيق اه كلام الشيخ السنوسي بلفظه قوله

محصل ما ذكره ابن هرون ان المتصلة كالمنفصلة وكانت المنفصلة تارة ثمة اربع نتائج اذا كانت حقيقة وتارة تنتج نتيجتين فقط اذا كانت مانعة جمع او خلو كذلك المتصلة يجب ان يحكم عليها بانها تنتج اربع نتائج اذا كان محمولها مساويا لموضوعها او تارة تنتج نتيجتين اذا كان محمولها اعم من موضوعها واعترض على من قال انهما لا يشترطان في التنازع الا ربع في المتصلة بانها لا ينسب ان المحمول تارة يكون مساويا وتارة لا يكون فلما لا يشترطوا في التنازع لم يثبتوا في موضوعها التنازع دون الاربعية واعترض ابن هرون بان موضوع ما ذكره لو يجب عليه ان يقولوا ان المتصلة ليس لها النتيجتان لان نتائج الربع اثنا عشر فيجب ان كانت حقيقة وهي قد تكون حقيقة وقد لا تكون فكونها حقيقة لا ينسب فوجب ان لا يعتبره وان فنقول معتز عليه المتصلة قد تارة واحدة بالانفراد وكون محمولها تارة يكون اعم وتارة مساويا وتارة اخص لا يوجب تعددها لان ذلك الاختلاف واجم الى الاختلاف في المواد والمناطق لا بالاختلاف في المواد ولا يعتبرونها لانها امور جزئية لا تنسب عليها قواعدهم المقصودة فلذا افهموا اقسام المتصلة وجعلوها تسما واحدا وابن هرون يريد ان يشبهه انهم من مخالطة المواد ذلك خروج عن الاصطلاح واما المنفصلة فانها اقسام ثلاثة متشابهة لا يكتفي اجتماعها سواء لاختلاف المواد او لاختلافها فلذا اعتبروا كل قسم على حدة وبالجملة اقسام المتصلة كالانحصار المتضمن في الحقيقة المختلفة بالعرضيات واقسام المتصلة كالانواع المختلفة بلطفا في قياس احدها على الآخر قياسا مع وجود الفارق اه

وشرط في هذا القياس
الركب من مائة الخلوأ
يكون من سالتين ومن
سالة وموجبة بخلاف مائة

المجم قد شرط ركب من
موجبين كافي مثلهما الخال
الاول انطى اما لارجل واما
لا امرأة ومثال الثاني زيد
اما في البر واما لا يفرق
فتقول في الاولى لكنه رجل
فليس امرأة لكنه امرأة
فليس رجل فهذا الضريان
متضاد وهما استثناء فيض
أحدهما يتبع عين الآخر
وهما الاخيرتان من النتائج
الاربعة المذكورة في القسم
الاول ولولت في هذه لكنه
لارجل فهو امرأة وانما عكس
له يصح لان في الرجل أهم
من ثبوت المرأة ولولت
في المثال الثاني لكنه ليس
في البر فلا يفرق اولئك
غرف فهو في البر مع ذلك
ولا يوسع ان يستثنى عين
أحدهما ليتبع فيض
الآخر قوله

﴿لواحق القياس﴾

- (ومنه ما يدعونه مركبا
- لكونه من مجموع قدر كبا)
- (فركبته ان تردان تعله
- وأقل نتيجة مقدمه)
- (بأن من تركبها باخرى
- نتيجة الى مسلم جرا)
- (متصل النتائج الذي حوى
- يكون أو مفصولها كل سوا)

﴿نتيجه﴾ اشتراط بعضهم لانتاج مائة الخلوأ أن يكون طرفاهما بالعين وأحدهما بالآخر موحدا
وهو غير صحيح ولا دليل عليه وعلى الانتاج فاعلم كونهما بالعينين نحو ما ان يكون زيد في البر واما
أن يكون سالتين الفرق فلا قلنا لكنه ليس في البر انتج هو سالتين الفرق فلا قلنا لكنه ليس سالتا
من الفرق انتج هو في البر وبران ذلك انتاج ارتفاعهما في رفع أحدهما صدق الآخر

﴿لواحق القياس﴾

- (ومنه ما يدعونه مركبا
- لكونه من مجموع قدر كبا)
- (فركبته ان تردان تعله
- وأقل نتيجة مقدمه)
- (بأن من تركبها باخرى
- نتيجة الى مسلم جرا)
- (متصل النتائج الذي حوى
- يكون أو مفصولها كل سوا)

وان لم يعلم يكن التوصل بالجهول الى نتيجه (قوله نتيجه) هو خبر ليدلنا على صحة مثل الباب في الكلام
وهو في الاصطلاح اسم لتفصيل ما تقدم ما جالا وقيل له ذلك لأنه في حكم الراجح وقد تقدم ما يؤخذ
منه في هذا الشرط اجمالا وأشار عني في هذا النتيجه الى ذلك تفصيلا (قوله اشتراط بعضهم) الشرط
هو الا بدعي في شرح ابنا غوصي حسب ما نقله عنه الهلاقي والمعتزض عليه عما اشار له هذا الشارح
هو الشيخ الهلاقي (قوله واما ان يكون سالتين الفرق) أو رده عليه الهلاقي سوا الا واجب عنه نصه
فان قلت السلامة من الفرق امر عدي فتكون في حكم السالبة قلت لا تكون في حكمها ولا هي
بعينها فان السالبة محكوم فيها بسلب محمول وجودي وعدى وهذه محكوم فيها بانبات محمول عدي
وشتان ما بينهما واما كانت التي محمولة عدي في قول السالبة وكانها محكومة بالوجب ان تعكس كنفها
بالمشوى ان كانت كلية وان لا تعكس أصلا ان كانت جزئية وان تعكس عن السالبة في انتاج الشكل
الثاني والاول من متبعية فاطلقتا في تحقق العناد الخاوي بين موجبين أو سالتين أو محتملتين فيحقق
الانتاج والاجاز لخلو الفرض منه (نتيجهان) الاول المنفصلة القصص لانتاج الامع قد
استثنائهما بما قيدت بنحو ما ان يكون هذا الجسم وغوصي عالما أو جاحلا فلا ينتج عالما أو جاحلا لا ادفع
قيداً على فيقال مثلاً لكنه عالم أو جاحل لاحتمال أن لا ينصف الجسم من حيث هو جسم
بثقل الاوصاف (الثاني) يجب عند استثناء مقتضى طرف الشرطية ان تعبر بشرط التناقض
ليتضح كون الاستثناء بغير اجتماع ذلك الطرف حتى اذا كانت جهة الطرف الاطلاق أو بدفعه
فلا بد ان تكون الاستثناء دافعة والام يحصل الانتاج كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان سائنا
بالاطلاق لكنه ليس عمت بالاطلاق والامكان خلف ثبوتان مادقتان والنتيجه وهي ليس الانسان
بحيوان كاذبة فلو أخفنا الاستثناء دافعة كانت صورة القياس صحيحة وانما كذب النتيجه معها
لفساد الماد بذهب الاستثنائية

﴿لواحق القياس﴾

أي السابق نعرفه قال القاطن (ومنه ما يدعونه مركبا) ادراج المصنف لقياس المركب فيما يلحق
بالقياس مع انه قياس حقيقة ويحتاج عنه بأن يجعله لاساق الكونه مركبان القياس السابق والآخر مركب
الابعد نرد وهذا هو المراد بقول الشارح ويذكر به بعد مناسبة بينهما لان المراد بالنسبة كون
هذا الاخر مركبان القياس السابق أو مشاركا في اطلاق اسم الفاعل فالاول للمركب والثاني
الامتزاج او التمثيل (قوله لكونه من مجموع) أي متعددتان في أكثر من جهة بعد السلب الطيف فاطلقت

لما كان القياس ضم بين بسيط ومركب وفترغ من البسيط وهو ما تركب من مقدمتين تكلم هناك على المركب ووجهه في أن لواحق القياس
 وأنه الذي تركب من مقدمتين متباينتين نتيجة هي مع المقدمة الأخرى تنتج نتيجة أخرى وهو الجواب إلى أن يحصل
 المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتج المطلوب متفقاً بمقدماته أو أحدها إلى كسب قياس آخر ثم كذلك إلى أن ينتهي
 الكسب إلى المبادئ البديهية أو المسلمات فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة المطلوب وذلك في قياسات كسابها كما كان صرح بنتائج تلك
 القياسات من موصول النتائج لوصول تلك النتائج بالمقدمات كقوائم القياس أخذت لئلا خفية وكل أخذ خفية ماركس فالقياس
 ماركس ثم نقول القياس ماركس وكل ماركس تنقطع به فالقياس تنقطع به وهو المطلوب وإن لم يصرح بالنتائج من موصول النتائج لفصلها
 عن المقدمات في ذلك وإن كانت (١٩٨) مراد من حيث المعنى كقوائم كل العالم متغير وكل المتغير متغير

وهو كمال منفسر عاجز
 وكل عاجز حادث ينتج كل
 العام حادث وإلى هذا
 أشار بقوله متصل النتائج
 الذي هو به يكون البيت
 وقد تقدم أن المقصود عند
 المتخصصين قياسات طوبى
 تنسجها العالم بما تترجم
 في الحقيقة فالقياس البسيط
 وهكذا المتصل والله
 أعلم وباق كلام الناطم
 واضع ان شاء الله

أعلم أن لواحق القياس هي الأمور التي تلحق به وقد كرر بعدد مناسبة بينه وبينها وهي هنا ثلاثة الأول
 القياس المركب وهو قياس مؤلف من مقدمات تنتج مقدمات منها نتيجة وتلك النتيجة مع مقدمة
 أخرى تنتج نتيجة أخرى وهكذا إلى أن يحصل المطلوب وذلك لاقتضاه مقدمات كل قياس أو أحدها
 إلى الكسب بما بعده إلى أن ينتهي إلى الضرورة كما تقدم في قوله وينتهي إلى ضرورة البيت فتكون
 هنا هي أي أقضية مترتبة محصلة للقياس المنتج المطلوب وهو ما أجمع تلك الأقضية قياسات كسابها وجعلها
 من لواحق القياس ثم إن صرح بقية بنتائج تلك الأقضية من موصول النتائج لوصولها بالمقدمات وإن لم
 يصرح بها من موصول النتائج لفصلها عن المقدمات في ذلك وإن كانت مراد من المعنى مثال الأول
 العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وكل حادث متغير إلى محدث فالعالم متغير إلى محدث
 محدث ثم العالم متغير إلى محدث وكل متغير إلى محدث فخالقه الله تعالى وحده فالعالم خالقه الله تعالى
 وحده وهو المطلوب ومثال الثاني قولنا في هذا المثال العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث متغير إلى محدث
 محدث وكل متغير إلى محدث فخالقه الله تعالى وحده بنتائج العالم خالقه الله تعالى وحده وهو المطلوب ثم
 أشار إلى الثاني والثالث من لواحق القياس وهما الاستمرار والنيل فقال

الناظم أجمع على ما بين الاثنين إذا لا يشترط في القياس ثلاث هي (قوله تنتج مقدمات من المخرج)
 يشير إلى أن القياس المنتج المطلوب انما يتركب من مقدمتين لا أقل ولا أكثر ولكن قد تقدمت مقدماته
 أو أحدها إلى الكسب بقياس آخر وقد تحتاج مقدماته لا أكثر أو أحدها إلى الكسب بقياس
 آخر وهو الجواب إلى أن ينتهي إلى الضرورة **مسألة** من المركب قياس النطق بضم الناء وقصها وهو
 قياس به صفة إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ولم يذكره الناظم هنا من لواحق القياس لأنه لا نوع من
 المركب وذكره القادري فقال

والخلف وهو عندهم أن يبطل • فيض مطلوبك كما يصل
 قال السعد وقد وقع فيه اختلاف عظيم والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من قياسين أحدهما
 اقترافي والاخر استثنائي ومثاله فيما إذا كان المطلوب نبوت القدم لولا لاجل وعرض لولم يكن الله
 تبارك وتعالى قد علم الكمال ليس قد علم ولو كان ليس قد علم أي وجد العالم فينبغي لولم يكن الله تعالى قد علم
 أي وجد العالم وهذا التبعية متصلة لا ومية تجعلها كبرى قياس استثنائي وتختل فيض نالها فنقول

صفة المرض ومن جوع الشيع ومن عدم الكلى وجوده وذلك لو لم يكن كان كذلك فلا تدوم (وإن)
 حالة وكل ما لا تدوم له حالة فهو متغير بنتائج العالم متغير فصار التفسير بصفة هذا القياس وكذلك الكبرى وهي قولنا وكل متغير
 حادث مقفلة إلى كسب متغير وكل متغير فهو مقفلة وكل متغير فهو عاجز وكل عاجز فهو حادث ينتج كل متغير فهو حادث فلما جعلت
 قياس الصغرى إلى قياس الكبرى ما زال الأمر هكذا العالم يتبدل من صفة إلى صفة وكل ما هو كذلك فلا تدوم له حالة وكل ما لا تدوم
 له حالة فهو متغير وكل متغير فهو مقفلة وكل مقفلة فهو عاجز وكل عاجز فهو حادث ينتج كل متغير فهو حادث فلما جعلت
 من قيتين ولما انصرف إلى كسب الجمل إلى الست قضيا ومثل ما متفكر إحدى مقدماته إلى كسب فقط هذا القياس بعينه إذا سلم
 الجسم الصغرى وإن عرفت الكبرى ما والعكس والله أعلم

(وان يجزئ على كل استدلال • فذا بالاستقراء عندهم عقل)
(وعكسه يدعى القياس المنطقي • وهو الذي قد سندهم حتى)
(وحيث جرت على جزئى حل • لجامع فذالك تمثيل جعل)
(ولا يفيد القطع بالدليل • قياس الاستقراء والتمثيل)

قد قدمنا ان الموصل الى المطالب التصديقية ثلاثة أنواع قياس واستقراء وتمثيل وهي أقسام الخطة بحسب الصورة فلما تكلمنا على التوسع الاول وهو القياس تكلمنا على التوسع الاخرين وهذا الاستقراء التمثيل وسماه الحصر في الثلاثة أنه لا يمكن تناسل بين الخطة والمطلوب قطعا وذلك لتناسل ما يستحال الخطة على المطلوب وتسمى الخطة بتمثيل قياساته التيمم مكر وكل مكر حرام فالمطلوب الذي هو التيمم حرام جزئى بالنسبة الى قوله في القياس وكل مكر حرام وهو الاستدلال بكل على جزئى واما ما يستحال المطلوب على الخطة وتسمى الخطة حينئذ استقراء ما مثاله قولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ بدليل (١٩٩) يحرك فكه البقرة والاسنان والحمار

وكذا وكذا من الحيوان فالمطلوب وهو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مشتمل لاجل عمومته على الجزئيات المستدل بها عليه واستدلال بجزئى من تتبع الجزئيات واما ما غير استعمال احدهما على الاخر وحينئذ لا يمكن اشتراكهما في امرين لهما بقياسان به وتسمى الخطة حينئذ تعرف المنطقين تمثيلا مثله قولنا التيمم حرام كالخمر لجامع الاسكارا فاطمة التي هي تخريم الخمر الجزئى غير مشتمل على المطلوب الذي هو تخريم التيمم وانما هو ما دله في العلم فوجب أن يساويه في الحكم وهو استدلال بجزئى

(وان يجزئ على كل استدلال • فذا بالاستقراء عندهم عقل)
(وعكسه يدعى القياس المنطقي • وهو الذي قد سندهم حتى)
(وحيث جرت على جزئى حل • لجامع فذالك تمثيل جعل)
(ولا يفيد القطع بالدليل • قياس الاستقراء والتمثيل)

اعلم ان الاستقراء هو تعميم امور جزئية بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات فهو استدلال جزئى على كل عكس القياس المنطقي السابق فلذا اوردت الحكم بأن كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فتتبع جزئيات الحيوان من الانسان والبهائم والباع وغيره ما حصل له الحكم المذكور فالنتيجة المذكورة والدليل وهو الحكم المسمى بالاستقراء اخذنا من قولنا استقرت البلدان اتبعته قرية بقرى والحكم المذكور هو مقوله ونتيجته ثم الاستقراء فسيان لم

لولا يمكن ان الله تعالى قد علم بوجود العالم لكن العالم موجود ضروري فله تعالى قد علم وهو مطلقا ولو اختصرنا قلنا لم يكن الله تعالى قد علم كان اسبق بقديم ولو كان اسبق بقديم فهو جدا العالم لكن العالم وجد فكونه تعالى اسبق بقديم باطل وكونه قد علم اسبق وسعى قياس الخلفا ما لانه دلال الى الخلف أى الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب واما لانه باقى المطلوب لانه لا على استقامة بل من خلفه أى من ورائه وقبل لأن المستدل بذلك حجة خلف نظيره وبعد الى قوله خصمه فيظهره وقبل لأن نتيجته مما يتدخلف الظاهر بطلانها قال الناطم (وان يجزئى) (قوله هو نصف امر جزئية) هذه عبارة حجة الاسلام وهي موافقة لتعرياي نصر الفارابى وهذا معنى الاستقراء اصطلاحا واما لفظة فهو التبع يقال استقرت البلاد اذا تتبعها القرى بقرى (قوله اخذنا من قولنا استقرت البلدان) أى لان المستقرى يتبع جزئيا فيعبر بها ليحصل المطلوب وبالاستقراء استقرت كبر

على جزئى وبسعى في عرف أعلى الأصول قياسا وقد اشتمل كلام الناطم على أنواع الخطة الثلاثة الى الاستقراء بالاول والاستقراء مأخوذ من استقرت البلاد اذا تتبعها قرية بعد قرية بخروج من ارض لارض وفي الاصطلاح عبارة عن تصفيع امور جزئية بحكمها على امر شامل لتلك الجزئيات وسعى استقراء لان سندها لا للحاصل لا يتبع جزئيات كقولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عن المضغ لان السباع والبهائم كذلك واكثر مسائل التعميم مأخوذة بالاستقراء فتوهم كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وعكس الاستقراء هو القياس الذي تقدم ذكره وهو الاستدلال بكل على جزئى كقوله واليه اشارنا انما هو قوله (وعكسه يدعى القياس المنطقي • وهو الذي قد سندهم حتى)

(وحيث جرت على جزئى حل • لجامع فذالك تمثيل جعل)

بمعنى انه اذا نسى مسئلة على أخرى لجامع بينهما فاسى عند المناقشة عند الفقه اقياما كقياس التبع على الخمر لجامع الاسكارا وقياس الشطرنج على الردي لجامع الالهة وقياس الارز ونحوه على القمح لجامع الثروت والادخار والحاصل ان أقسام الاستدلال ثلاثة اما بكل على جزئى وهو القياس واما بجزئى على كل وهو الاستقراء واما بجزئى على جزئى وهو التمثيل لا يقال ببقى هاتسب

بأن تستقرى جميع الجزئيات فيفيد القطع وهو المسمى بالقياس المقسم كقولنا العالم ما يرى وما
عرض وكل جسم حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث والثاني غير ثابتاً بأن تستقرى أكثر الجزئيات
فقط فلا يفيد القطع بل التلقين فقط كقولنا الفاعل مرفوع بدليل شيع جزئيات كلام العرب وغير
التام هو المراد عند الإطلاق فكذا أطلقنا التلقين أن الاستقراء لا يفيد القطع وأما التمثيل فغال
السعد وسره ما ثبت الحكم في جزئ التثبوت في جزئ آخر لم يثبت مشترك بينهما ومحذور قول السبكي
حل معلوم على معلوم المساواة في علم حكمه عند الحاصل فلما قلنا مثلاً لا تستدرك كالمساواة له
في علمه حرمة وهي الاستدراك فقولنا الاستدراك هو المطلوب وحله على الثبوت أي الحاشية في حكمه هو
التمثيل عند المناطقة ويسمى قياساً عند الأصوليين وفيه تسامح لأن التمثيل دليل من الأدلة والحقائق
الجزئية بالجزئية في حكمه مدلوله فلا يصح تقسيمه به والدليل في الحقيقة هو المساواة في الصفة
فانهم والمراد بالجزئية هنا الإضافي لا خصوص الحقيقى فيدخل نحو التبعين من الكليات وهذا
القياس أيضاً هو التمثيل لا يفيد القطع بل وإن تكون العلة غير ما يظن أنه علة ولهذا قال التام ولا
يفيد القطع بالدليل الخ يعني أن كلاً من الاستقراء والتمثيل إنما يفيد التلقين دون الثبوت بخلاف القياس
المنطقي قال السعد ولا نزاع في ذلك ولهذا كانت أجنحة ثلاثة أنواع وهي القياس والاستقراء والتمثيل
من الفنون العلمية كالنصر والتدوير والمعاينة (قوله) بأن تستقرى جميع الجزئيات أى
بحث لا يشذ عن أى كقولنا كل جسم متغير فالاستقراء جامع لجزئيات الجسم وتوحيدها منصفة
في أبعادها والنبات والحيوان وكل منتهى صفة (قوله) يفيد القطع أى إثبات الحكم في صورة النزاع
عند الأكر من العلماء قال السبكي مثله الاستقراء بالجزئى على الكل أى كان تاماً أى بالكل أى
كل الجزئيات الأصوات النزاع فقطى عند الأكثر (قوله) وأما التمثيل معانها اللغة التنبه وأما
في الاصطلاح فقال السعد الأصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى في معنى مشترك بينهما التمثيل في المسببه
الحكم الثابت في التشبيه العلل بذلك المعنى معترضا ما عرفت وبه من أمثبات الحكم في جزئ الخ
ما ذكره الشارح عنه قال شتات سبكي الطبيب في جعله من الأدلة بهذه المعنى نظراً وانما هذا
استدلال لا دليل كما يجتنى والتمثيل دليل من الأدلة (قوله) ونحوه قول السبكي حل الخ) يانهان
الجلل هو الحقائق الجزئية بالجزئية في حكمه وهو معنى إثبات حكم جزئى الجزئى ومحاوله التكالل لنصوب
كلام السبكي غير مرضية (قوله) والدليل في الحقيقة هو المساواة أى ولذا تلتعرف بأن الحاصل
كلامى القياس عند الأصوليين بالمساواة فرغ الأصل في علم حكمه أذ الحاصل فعل الفاعل والقياس
أحد الأدلة التى نصم الشارع نظراً فيها المجتهد أم لا قال التام (ولا يفيد القطع بالدليل) أى المدلول
لها وهو يتجسماً بالاستقراء المحكوم عليه عاذاً كرهوا النقص كما تقدم بل وإن وجود جزئى لم يستقر
أى لم يتضح ولم يعرف أو يكون حكمه مخالفاً للاستقراء كالنجاح فله حيوان بحري لا يجرى فكذلك
الاستدلال عند الضعيف بل الأعلى وفي حالة الحيوان أن التصاح حيوان على صورته الصواب وهو من أعجب
حيوان المالمه فهم واسع وستون نأياً في فكها الأعلى وأربعون في فكها الأسفل وبين كل نابيين من صغير
مربيع يدخل بعضه فى بعض عند الأطباء ولسان طوبى بل وظاهر كنه السلفه لا يعلم فيه الحد يد وله
أر بعنار جل وذب طوبى بل وهو لا يكون إلا في حصر خاصة لا فضل الأمن (يطه) ويعظم إلى أن يكون طوله
عشر تاذرع في عرض ذراعين أو أكثر وإذا زاد السفاذ خرج وهو الأدنى إلى البريق فله على ظهرها
فذاذ سرع فلها ألام التمكن من الانقلاب لقصير مدبجها ورجلها وليس له عرج فإذا اعتسلا جوفه
خرج إلى البر وفتح فاه فيصطاد طائر فيضرب جالساً في فيه والطائر في رأسه شوكة فإذا أغلق الفم
فه عليه شبيه بها وفيه الأسفل عظمية متصلة بصدور (قوله) بل وإن كان تكون العلة غير ما يظن أنه علة

آخر وهو الاستدلال بالكلية
على الكل لا ثابته وإن
كان بينهما الاشتراك وجامع
يفتضى الحكم هما جزئيات
داخلتان تحت كل ثالث
وهو علة الحكم لأن المراد
بالجزئى ههنا المنسدرج
تحت الغير لا ما يتبع تصويره
من وقوع الشرح فيه
كأن يسمع المخبر فانهما
كليات داخلتان تحت كل
ثالث وهو المذكر وحيداً
فلا استدلال بأحدهما
على الآخر راجع للتمثيل
لا قسم رأسه به على ذلك
في المواقف العضدية قوله
(ولا يفيد القطع بالدليل)
قياس الاستقراء والتمثيل
أما الاستقراء فليسوا
وجود جزئى آخر لم يستقر
أى لم يتضح ولم يعرف
و يكون حكمه مخالفاً لما
استقرى كالتصاح وأما
التمثيل فلإن كان تكون
العلة في الأصل غير ما ذكر
أوفى الفروع خصوصية
هاتمة من الاشتراك والله
أعلم

(أقسام الحجية)

لماتكام الناطق على صورة الاقضية اقترانها واستثنائها لم يلحق بهما وذلك من اول القياس الى هنا تكام ناعل مواد الاقضية لانه كما يجب على المنطقي التفرق في صورة الاقضية كذلك يجب عليه التفرق في موادها حتى يتمكن من الاستدلال على الخطا في الفكر من جهة الصورة والمادة وسيقول الناطق بخطا البرهان حيث وجدنا في مادته او صورته ان (٢٠١) قوله

(وجهة عقلية عقليه •
أقسام هذى خمسة جلها)
(خطابة شعر وبرهان)
جدل •

ونفس سفسطة نلت
(الامل)

فالحجة العقلية هي ما كاثت
من الكتاب والسنة
والاجماع وما استنبط منها
وأما العقلية فيقسمه أقسام

كما قال الناطق وغايل لها
الصناعات الخس وانما

تنوعت لهذه الاقسام
الجنسة باعتبار موادها

والافادورة كيم واحدة
وشروط الانتاج في جميعها

مختصة ثم المواد على
فحين قضايا عقلية ومنها

يستر كبر البرهان كما
سبذ كره الناطق وقضايا

غير يقينية ومنها يتركب
غير البرهان وهي الاربعة

الباقية الا انه ذكر كرامها
ولم يبين مادة كل واحد

كاعينته في البرهان ولا
ذكرها مرتبة في القوة

بل بحسب ما علم به التلم
وباستقاط العاطفة في

مضاهها برهان اقوالها
كما قال الناطق وبابه

الجدل لانه يتركب من

وجوه الانقسام الى اربعة لا بد من تسليب بين الحجية والمطالوب اما استعمال الحجية على المطالوب ويسمى
فاما كما تقدم واهذا يقال فيه الاستدلال بالكل على الجزئي واما استعمال المطالوب على الحجية ويسمى
استقراء ولذا يقال فيه الاستدلال بالجزئي على الكل واما تقدير استعمال من أحدهما على الآخر لكن
لا بد من اشتراطهما في أمر يشعلاهما ونسعى الحجية حيثما تبتلا ولذا يقال فيه الاستدلال بالجزئي على
الجزئي ومعنى كون القياس بقيد القطع أنه يفيد لزوم النتيجة فقدمت على فرض تسليمها ولو كذب
الجميع لان القياس كالفال يفرغ فيه المواد في أفرغ فيه الحق وجمد النتيجة فصار من أفرغ فيه
الباطل لم ينتج له حقا لأن يكون نصوص المادته نحو كل انسان فرس وكل فرس ناطق فالنتيجة حق مع
كذبة المقدمات وبذلك كره ندفع ما ينوهم من التلهم كون القياس المنطقي لا تكون نتيجته اما بالجنسية
مع انه ليس كذلك كما يستبين في أقسامه ثم قال

(أقسام الحجية)

(وجهة عقلية عقليه • أقسام هذى خمسة جلها)

(خطابة شعر وبرهان جدل • ونفس سفسطة نلت (الامل)

اعلم ان القياس كما يتفرق فيه من حيث صورته يتفرق فيه من حيث مادته لبتا في الاستدلال عن الخطا في
الفكر من جهة الصورة والمادة وقد تقدم الكلام على صور الاقضية والآن تكام على موادها
وبين أنه ينقسم باعتبارها الى قسمين أحدهما ما هو وجهة عقلية وهو ما كان مستدما من الكتاب
والسنة والاجماع وما استنبط منها والثاني ما هو وجهة عقلية وبين أنه ينقسم الى الصناعات الخس

أى أو تكون خصوصية في الاصل شرط العقلية او خصوصية (قوله) اما استعمال الحجية على المطالوب
منها التلهم مسكر وكل مسكر حرام للمطالوب الذي هو التمييز فاجز بالنتيجة الى قولنا كل مسكر حرام
فان قيل كيف جعلوا هذا القسم الذي هو القياس المنطقي من الاستدلال بالكل على الجزئي مع
ان الاوسط قد يكون مساو باللامسفر نحو كل انسان ناطق وكل حيوان ناطق وأحد القساوين
لا يكون حراما بالاضافيلن الاخر فلا يندرج فيه أعجب بان مرجع القياس الى استفادة الحكم
على ذات الامر من ملازمة مفهوم الاوسط وهذا أعظم قطعا (قوله) أنه يفيد لزوم النتيجة فقدمت
فلذا قلت التلهم مسكر وكل مسكر حرام فهو قياس منطقي لان النتيجة مقطوع بزمولها وان كانت بعد
القطع بزمولها لجنسية لان مادة القياس ظنية فان قولنا وكل مسكر حرام قضية ظنية

(أقسام الحجية)

أى أقسام القياس من الحجية في الكلام حذف ضاف لأن يجعل الاداة له العلى والكل والبراد
بالجدة خصوصية القياس بقرينة المقام قال الناطق (وجهة عقلية) أى منسوبة الى العقل وسند مقننه
وأفعلها الاربعة كتب وسنة واجماع وقياس ومحل البصعها علم الاصول فلذا لم يتعرض الناطق لها

(٢٦ - شرح السلم)

مقدمات قريبة من اليقين وهي الشهوات والمسلات فالشهوة رات قضاه ياتر في جميع
الناس وسبب شهواتها جميعها من الاشياء على مصلحة عامة تتعلق بنظام احوالهم نحو العدل حسن والتفريق في احوالهم من
الرفقة كفولها واساذا الفراق تعودنا و بحسب ما يفهم من الحجة كقولنا كشف العورة مذموم ورعا يبلغ الشهرة بحيث نلتبس
بالاقيات والفسوق ينهضه ان الانسان لو فرض نفسه خالصة عن الشوائل

وقدر أنه خلق دفعة واحدة من غير أن يشاهد أحدا أو عاين علام عرض عليه هذه القضايا فإنه لا يحكم بها بل يتوقف لأن سبب الحكم فيها يستدعي ممارسة عادة وشراعت وأدبا بخلاف الأوليات ككون الكل أعظم من حرته والتي والأثبت لا يحتاجان فإنه إذا عرضت عليه في هذه الحالة لم يتوقف فيها بل يحكم وأما المسألة فهي قضائيات سلم من الخصمين فينبط على الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبها سواء كانت صادقة أو كاذبة وقد سلموا أن يكونها بارها لها على ما في علم آخر وذلك كتسليم الفقهاء كون القياس والاجتماع واستصحاب الحلال وغيرهما من القواعد حجة عند البحث والمناظرة في علم الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة حتى البالغ بقوله عليه الصلاة والسلام في الحلي زكاة قالوا لم نعلم هذا خبر واحد ولا نعلم أنه حجة فنقول له قد نثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذ منه ما لا خلاف القياس والموافاق من هذين النوعين وهما القضايا المشهورة والقضايا المسألة خالها الجدول سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين والغرض منها قهر الخصوم والظهور على المناظرين وإقناعهم لا قوته على معرفة البرهان كالعوام فانهم لا يثبتون البرهان ولا يهونه فهو من هذا من المقاصد الحسنة كذا قال بعض الشيوخ قال ويشهد على تعدد ما يحج ومعرفة مواضع المنع قبل ومن فوائده إقناع (٢٠٣) المتعاین فی المبادی وذلك لأن مبادئ كل علم لابد أن تؤخذ مسلمات أذنيها ما يكون

في علم آخر وذلك مما يفقر المتعلم لا يتقبلها عقله كما أن له قياس جدلي قطع بذلك وانتعجه به وأيضا فإن كثيرا من الناس ينهلهم المعرفة ويحب الشهرة والعلم وإن لم يكن عالما بهم العوام وربما دعاهم إلى تقليد في العلوم الدينية فليعلم ويفسد عليهم ما ينقسم من أغنى هذا الباب من الفضلاء تنزل معه وأظهر العوام سوء طويته وقيم جهله لأن اتصال الحق له يقول العوام ينظر في البرهان بتعسر بعدد من ذلك وفيه الوجه بكون من المطالب الحسنة وربما

وهي البرهان والجدول والخطابة والشعر والسفطة لا ما أن يفيد تصديقا وأثرا والتصديق أما جازم أو غير جازم والجزام أن تعتبر حقيقته أو لا والاعتدال حقيقته ما أن يكون عقائقي نفس الأمر أولا فاعتمد التصديق الجازم الذي هو حق في الواقع وهو البرهان والتفصيل والتصديق الذي لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حقيقي بل يعتبر فيه مطلق الاعتراف به هو الجدول والتفصيل والتصديق غير الجازم هو الخطابة والتفصيل والتأثير هو الشعر والتفصيل والتصديق الذي يشوهه أنه حق في الواقع وليس بحق هو السفطة فهذه أقسام خمسة هي بحسب الصورة متحدة وأما تنوعت بتنوع موادها أما البرهان فبيد كراهة بتألف ومثاله أن يقال مثلا العشق دليل قوته تعالى قل في وري التبيين (قوله) وهي البرهان والجدول والخطابة الخ أشار الفارح حذ كراهة في هذا الترتيب إلى أن التلخيص ليد كراهة مبني في القبول بحسب ما سمع في التلخيص لأن الفارح رحمه الله قدم الجدول على الخطابة تبع القصة وغيره أشار إلى أنه أقوى منها والموافق العكس كما أشاره شيخنا سيدي جدون في حديثه بقوله أقسامه البرهان والخطابة • فجدول الشعر والسفطة

فقدم الخطابة على الجدول وذلك لكون الحق جل وعلا قال في كتابه العزيز ربما خطابه عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن فصور عن البرهان بالحكمة وعن الخطابة بالموعظة الحسنة ولم يصف الجدول حتى يكون من جهة ما يدعي بل قال وجادلهم بالقطع عن مدلول الدعوة على ما أشار إليه الإمام الفخر رحمه الله في التفسير قال شيخنا سيدي الطيب وأقر بها إلى البرهان الخطابة لأنها من التصديق باللائل الإقناعية والمظنونة فهي كما قال الشيخ أنفع الصناعات لأن المتتبع بها من الناس هو الأكثر وبأقلى لهذا أشار عند قول التلخيص

وجب وإن كان خارجا عن مقصود الأكارم المختارين لكن للضرورة أحكام قال ولما كان الغرض بالجدول من نبي أنبات الحق في نفسه بل عبد الناس اضطر إلى أن تكون مقدماته بحيث يسلم الناس وهي المشهورات والمسلّمات عندهم ولو كانت في نفسها باطلة كاذبة ثم بعد الجدول الخطابة لأنهم تصفد الظن بخلاف الشعر والسفطة والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة وأما مظنونة فالقبول التي تؤخذ من شخص يعتقد الناس فيه اعتقادا جليلا لا ما من الله سبحانه كثره في بعض الناس يعلمهم فله حيلة القول والحبية فيما يرمي بقلوبهم راء الناس حقوا وإن لم يكن كذلك وأما اختصاصه بصلة ظاهرة تقتضي حسن الاعتقاد فهم من بداهة علم وأهل كافتها بالماخوذة من علماء السلف والقبول من علماء الوقت وعبد الزمان وأما المظنونة فهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الفتن أي الرجم من نحو برزخية نحو هذا يدور في الليل بالراح وكل من يدور في الليل بالراح فهو لصوص فهذا لصل لكن التكرير وهي قوله وكل من يدور في الليل بالراح فهو لصوص إنما حكم العقل فيها بالاستسرا وهو أمر غيبي وأما من تقدمت نقل أن تكون ضرورة لكن الناس لما كان لا يتم الاعتصام به مع أن يسمى خطابة باعتبار أن إحدى مقدماته خطابة فهذا مثال المظنونة وأما المقولة فلم يقع لها مثال لأن أسباب القبول لا تقصروم والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق

وحده على الموانعة على ما وجدته السعادة الدينية والجنسية فانه الشيخ السنوسي وأما الشعر فهو قياس مؤلف من مقدمات مفصلة تنسبها للنفس وتنبض والخيلة في قضايا إذ أوردت على النفس أثر فيهم آثارا عيسى بن قيس أوسط صلوة كذا وكذا فخال البسط قولهم في الخبر هذه منكرة في خبره فاقولته سارة فان النفي ترعب بـ ذلك فيها ومثال القضي قولهم في العمل هذا عمل وكل عمل مره متعوه فلهذا مره متعوه فان الطبع سبب هذا الوصف ينزعه والمره تكسر الميم وتشديد الراء هو ما يكون في المراتين الصفراء كذا ضبطه الشيخ زكريا في شرح مقدمته ان كذا وكذا في هذا كلام الجوهري في حرف الراء والمراد بتخفيف الراء قال في القاموس هي منه لازمة بل كبد كل ذي روح الا النعام والابل اه وضبط بعض شيخنا المد في المثال المذكور بالمال المشددة لا باراء اي ضلوه وهو ظاهر ما للسنوسي في شرح اسافوحي فانه قال مدقة متعوه اي خلطة متضادة متعوه بمعنى تضاد قول الجوهري في حرف الدال المد بالسكر ما يجتمع في المرح من القبح اه والفرع من القبح الشعرى اشغال النفس وتأثيرها للفرع في الشيء والتفسير عنه ولهذا عدي في الجملة قال بعض الشيوخ مناسسته لما قبله هو كونه يفعل في النفس من غير غلط ولا مخالفة فتشغل له كما تشغل الفطن واليقين وزيد فقال ان يكون بأوزان مضبوطة وألحان حسنة وأصوات طيبة قال ابن النفيس قد يكون فعل هذا بالتفصيل أزيد بكثير من فعل البرهان في فعل نفس السامع اذ الم يكن عن فهم (٢٠٣) البرهان فان الناس من يكون قوله

وفي كل شيء له آية

ندل على أنه واحد
له وقع في نفسه لا اعتقاد
الوحدة أصلاً كثر من كل
برهان ذكره المشككون
والفلاسفة اه ومن
هذا المعنى قول الشاعر

عذب الحول وكن بالذل
معتصماً

بلقنه لم كما أولم النفس ملجوا
فالرجح تحطمهم ان هبت
عواصفها
دوح التار ونبو الشيخ
والرثم
وكذا قول ابن الرومي

من القضاء البقية وأما الحد فانه تأتى من قضايا رتبة من البقية وهي المشهورات والمسلات
فالمشهورات هي قضايا تنطبق الأوامر على الحكماء او بعزف الناس بسبب شهرتهم فإجاباتهم
المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والتظلم قبيح أو ما في الطبع من الرقة كقولنا مساواة الضعفاء
محمودة وأما البقية من الحجة كقولنا كشف المورود مفهوم ولا تضعفان تشا من الشرع كقولنا
التسوية في أول كل ذي مال محمود وما يبلغ الشهرة إلى حيث تلتبس بالأوليك وشرق بينهما ما بان
الإنسان لفرع نفسه خالفاً عن جميع ما سوى عقله

أصله البرهان أن أقدم اليه البرهان الخطابة (قوله وأما الحد فانه تأتى الخ) لم يذكرنا نظم
وجه القضاة تأتى منه كل واحد من الصناعات من المواد وقدس على ذلك فيضاً سيدي جفون
فقال مشيراً إلى مواد الحد

جحد من المسلمات • زكية مري ومهورات

(قوله تنطبق الآراء) أي تطابق آراء الحكماء على أوالا كثر أو أراء طائفة وذلك بحسن الاحسان
إلى الآباء ووجده الله واستحالة التسلسل (قوله كقولنا العدل حسن) زكية منها أن تقول هذا
العدل عدل وكل فعل عدل حسن هذا العدل حسن وتقول أيضاً قولنا مساواة الضعفاء محمود هذا
ضعيف أي محسب وكل ضعيف وإسائه محمود هذا مساواة محمود وتقول أيضاً قولنا كشف

وأما الحسب المهورات لا دوزنه • بمحسب الآباء خرمه كسب
إذا الفصح لم يهر وإن كان شعبة • من الفترات اعتداه الناس القطب
وكذا قول الأخرى غلام جبل أبو أسود

ومهم في ليس البيان أديعه • بردا وطز زمال المالم
عابوا أبا دهر فطاحلهم • أن الصالح أويل بل مظم
من يستفهم يحرم ناموس من يزغ • يختص بالتكرم والتكين
انظر إلى الألف استقام ففاته • عجم وفاز عابوا ج التون

وأما البسطة خاسبة تأخرها عما قبلها فظاهر لأنها لا تنفيضاً ولا طائفاً يحصل منها الشكوك والشبهة الكاذبة والبسطة
مشقة من سوف مضطروفي في الحكمة وسطا في التليس ومعناه الحكمة الموهمة فانه التفتار أن في شرح النسبة وهو قياس مؤلف
من مقدمات شبيهة بالحق واليسه ومثال له ما عطفه وشافته وذلك بحسب استعمله أو ما يستعمله فانه قال بعض من نحلي بها أو أهم
العوام أنه حكيم وحلي نفسه بحجة المتدري بهم يسمى عند التوم فسطانيا ومن نصب نفسه للبدل والمناظر وتوخذاع أهل التصديق
والتشو يش عليهم هذا الطريق يسمى مشاغواهم أيا قال ومن المبالغة نوع يستعمله البلهة ومن ليس تمكن ولا ذوق سالم ولا اعتقاد
بزمان الشرع وهو ان يخطب خصمه بجميع الكلام أو يظهر عيا بما يستفي منه عانة أو يقطع كلامه والمحصل أنه يشغل فكر خصمه

وشرع فيه أو يجعله على رؤس العوام فحصل غرضه من إظهار الغلب ويسمى هذا النوع للمغالطة الخارجية وهي أربع أنواع المغالطة وأوردوها قال واتخذ أحسن الشيخ ابن سينا حيث قال أما القياس الفسطائي فعمل ليجزى لا يستعمل كالشم وهو كلام حتى أي يعلم ليسم الناس من شره وتسميه باسم تشبيه حسن إذ فيه هلاك الحجج. كافي السهم هلاك البدن وقد تدعو الضرورة إلى استعماله في الأمور الصالحة أو في دفع كثر قاهل لم يقدّر عليه ويضرب به قال العلامة الشيرازي المغالطة صناعة كاذبة تنفع فإن صاحب الانبساط ولا يغفل ويذكر على أن المغالطة لا بد وأن يحسن أو يعمد. ومن معنى المغالطة الخارجية ما وقع لقائدي أي بكر من الطب المعروف بابن الباقلاني في مناظرة مع أهل العراق على ما ذكره عياض في مداركهم أنها أي وبما يجلس الناظرة وتجنّب من الغلغلة أحد أئمة الفرافضة ومشايعهم أصحابه فلما أذن القاضي أبو بكر التفت إلى أصحابه وقال لهم فجدوا كم السطبان فسمع القاضي كلامه وكان على بعض من القوم فلما جلس أقر (٣٠٤) على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أننا أرسلنا النساطين على الكافرين نؤزّمهم

أزّا ومثلهما جرثومة مع المغالطة في مجلس الملك قال وحكي أن ابن المعلم تكلم مع يوما فلما اشتد الكلام بينهما قال ابن المعلم يكف من البافلا اعنفه به عرض بجانبه ليضعه بذلك ويحصره فرد القاضي بداهة كره ما مديرة أعدها به ليحفظته واعداده للأمر وأصحابها قبل وقتها ومن ذلك أيضا ما وقع له رضى الله عنه في مجلس خصم بالدولة من مشاطرة للإحدب رئيس المغيرة بفداد وعدد كثير من معتزلة البصرة فقال للأحدب لبعض تلامذته سل هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون وكان غرضه تشجيع مذهبه عند الملك فقال له أبو بكر إن أردت بالتكليف التزول بالمجرد فقد وجد ذلك قال الله

الحكم بالاوليات دون المشهورات ثم هي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات وأما السلمات فهي قضايا يسلمها أحد الخصمين لا يخرى ليس على أحد أحكاما كانت في نفسه صادقة أو كاذبة وقد سلّمونها لكونها مبرهنا على ما في آخر كتابهم الفقيه أن خبر الواحد حجة لكونه مبرهنا في علم الأصول والفرع من الحدوث قطع الخصوم واقتناع القاصرين إدراك البرهان وأما الخطابة فهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة بالمقبولة حتى قضيا بانها للناس بالقبول أصدروراعن شخص لهم فيه اعتقاد حسن لسبب محايوى أو لأخصاصه عزه بظاهره من عداوهم والسموى كإثراء في بعض الناس يعلمهم الله بحيلة القبول والمحبة وتلقى الخلق ما يرد من قبلهم حقا كان وغيره والمزبة الظاهرة كالقضايا

المعروفة مضمومة هذا كاتف لمورته وكل كاتف لمورته مضمومة هذا مضموم (قوله الحكم بالاوليات دون المشهورات) فانه قد يتطرق التغير اليها كاستحسان الكذب الصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان الكل لا يصغر بالتغير إلى جرثومة (قوله يسلمها أحد الخصمين إلّا آخر) كإقناع بين يدى الحاكم من تسليم أحد الخصمين مقول صاحبه إذا رأى بوجهه عليه حجة كالجدل أو علم من البرهان لأن الاعتريفة الاتجاج بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تخيلا بخلاف البرهان فإنه لا يكون الإقناع أو حمله إن المشهورات والسلمات لا يعتريها اليقين وعدم اعتبار التي ليس اعتبار الغدعة فقضايا الجدول تؤخذ من حيث إنهم مشهورة أو مسلمة وإن كانت في الواقع يقينية أو أولية (قوله قطع الخصوم) أي إزاج الخصم وإخفاه إن كان صاحبه معترضا ودفع الزمان إن كان مستعدا واقتناع القاصرين البرهان البتني قال في الشفا وممن المتعلم يقصر عن إدراك مقول معلوم بأخذه في الحجج فيأتي له العلم بقياس جدلي مسلم أو مشهور (قوله وأما الخطابة فهي قياس مؤلف) لم يتعرض الناظم لما يتلف منه وقد بينه شخصيا سيدي جلدون بقوله

ثم خطابة بمسولات تركبها ويوظنونان (قوله لسبب محايوى) فسر الشيرازي بالمعجزات والكرامة باعتبار الانبياء والاولياء وفسره العنوصي

تعالى قل كونوا آحبارا أو حذباء لا وحج لا تقدر أن تكون كذلك وقال أنشؤني باسماء هؤلاء الآتين فقال لهم علاء لمون وقال يوم يدعون إلى الجود فلا يستطيعون فهذا كلامهم لا يقدر الخلق عليه وإن أوردت بالتكليف الذي تعرفه وهو ما يصح قوله وتر كمال الكلام متناقض وسؤال كماله فلا يستحق جوابا لأنك قلت تكليف والتكليف القضاء فعمل ما فيه كلفة ومشفقة على المكلف وما لا يطاق لا يقع ولا يفهمه فكذلك القائل وأخذ الأحدب في الكلام فقال أجهل الرجل سلت عن كلامهم وهو مفطره في الاحتمالات وليس ذلك يجوابا عما أجابوا إذ سألنا أن تقول أولا قال القاضي أحفظني كلامه لما لم يورق في يومين اثنين وقلت باهذان أنتم ورجلا في الماء طرحت السؤال في احتمال من الاحتمالات الا وقد بينت الوجوه المحتملة فان كان معك في المسئلة كلام فانه لا يتكلم في غيرها فأعاد الكلام الاول فقال الملك أجهل الشيخ فدين وجوه الاحتمالات وليس في ان تعاتبه ولان تعاطفه وما جعلكم الا لفائدة لا لالهارة ولا لاليتي بالعلماء

المأخوذة

الماخوذة من الصلحاء والعلماء والعباد وقد تقبل قضايا وان لم تنسب لأحد ككثير من الحكم والامثال السائرة وكثير ما شهور لا يخرجهم من حيز المقبولات وأما المأخوذة فهي قضايا ترجع في الزمن صدقها كقولنا هدايدور في الليل بالصلاح وكل من يدور في الليل بالصلاح فهو لص والغرض من الخطابة الترويح فيما ينفع والتفريع عما يشتر في الدين والدنيا كما هو شأن الخطباء وأما الشعر فهو قياس مؤلف من مقدمات مختلطة تنبسط معها النفس أو تنقبض والمخيلات هي قضايا اذا وردت على النفس حركتها وأثرت فيها آثارها من قبض أو بسط صادقة كانت أو كاذبة مثال البسط قولهم في البحر هذه خمرة وكل خمرة باقوته سيالة فهذه باقوته سيالة ومثال القبض قولهم في العسل لتقبض النفس عنه هذه مرة متنوعة وكل من متنوعة فهي مستغذرة فهذه مستغذرة والمرة بالكسر الخلط وهو في عرف الأطباء جسم رطب سيال يستعمل اليه الغذاء أو لا وهو دم أو بطن أو صغراء أو سوداء والمقصود في المثال الصغراء وهي المائعات التي يجمع في المرارة ومتنوعة اسم مقبول من تنوع تنبأ ويختلف التأشير باختلاف العبارات والافعال الاعتبار وبسبب الاوزان واشادها بسبب الاطلاق حتى يكون الشيء حسنا في جميع جهتين ومحمودا مضمونا باعتبارين كما قيل

تقول هذا العيب النحل غنحه • وان دعت قف في الزنا سير

مدح وذم وذات الشيء واحدة • ان السان يرى الطبيب كالنور

قال السعد والغرض من القياس الشعري انفعال النفس وتأثيرها في القبض أو بسط وغو هذا قال والتدماها كقولنا لا يعتبرون فيه الزنن ويقتصرون على الخيل والمحدثون اعتبروا معه الزنن أيضا والجهور لا يعتبرون فيه الزنن وهو المشهور الآن

علا طلع عليه كثر ما في بعض الناس يحلمهم الله بحيلة القبول من غير اختصاص بجهة تظاهروا وهو أظهر فذلك اعتدله الشارح (قوله المأخوذة من الصلحاء) أي تحيل أن يقال هذا قول فلان وكل ما يقول فلان فهو حق ينتج هذا القول حق (قوله كقولنا هدايدور في الليل الخ) نظيره هذا الحائط ينثر منه التراب وكل حائط ينثر منه التراب فهو قريب الهدم ينتج هذا الحائط قريب الهدم (قوله كما هو شأن الخطباء) أي فذلك يحتاج الخطيب والواعظ كما قيل ان يكون عنده مصنف من الطرق التي ينتفع بها العامة وشر وب من الحيل يحتمل بها في تمكن قوله من نفوسهم من غير أن يخرج في ذلك عن سنن الهادين المهتدين (قوله وأما الشعر فهو قياس مؤلف الخ) هو ما يشبه شجنا سيدي حمدون في خريدته فقال

فأشعر من خيالات سفطه • من وهيات مشبهات مغطه

(قوله من مقدمات مخيلة) يشع الياء المشددة (قوله من قبض أو بسط) أي أو بذل أو اقدم أو حضورها (قوله هذه خمرة الخ) مثله هذه باقوته سيالة وكل باقوته سيالة مرغوب فيها فهذه مرغوب فيها (قوله تقول هذا العيب الخ) مثله قول الحر يرى في المقامة البينارية حيث قال في مدح الدبنار

كم أمر به استمت أمرته • ومترف لولامدات حسرته

وحبش هم هزمته كرتة • ومضطط تنلطي جرتة

أمر بنحوه فلا نشت رتة • وكم أسير أسلمه أسرته

• أنقذه حتى صفت مسرته •

قوله ومضطط أي ملو غيطا أعطيه سرافسكن غيطه ولان وقال في ذمه

لولا لم تقطع عين سارق • ولادت مظلة من فاسق

ولا استأثر بأخيل من طارق • ولا شكى المطول سطل العاشق

انما كان أحسن الخ لانه
يقدر القطع في إيراد طريقا
الى معرفة الحق فكأن البرهان
بصورة لا تتراعى والاستشاق
بمخالف غيره فانه يقدر المناظر
ومعرفة وجود المغالطة أو
ترغيب الناس بما يفهم في
معايشهم ومعادهم كقول
الوعاظ أو بسط النفس ومساها
واقبالها كقول الشعراء
وتحذو ذلك محاسن ذكره
ولكونه أحسن الطبع اعني
الناسم يشعر به وبيان
ما يتألف منه فقال في تعريفه
ما أن من مقدمات وهي
كالخس يسأل الخ كمالها
وقوله باليقين تتقن فصل
آخر في الجدل والمغالطة
والشعر والسفسطة لغة دير
البيت أعظم الخ وأقواها
الطرفة المسماة البرهان وهو
الذي تألف من مقدمات
مفترضة باليقين واليقين
هو اعتقاد أن الشيء
كذا اعتقادا مطابقا لما
في نفس الامر لا يتجمل
انتهى بغير رجح الاعتقاد
الثان والتشكيك بالطائفي
لما في نفس الامر الجدل
المركب وقرئنا لا يتجمل
التقسيم اعتقاد الفلاس
المسبب لانه قد يشير
لأنه كائن باليقين بزمه
ثلاثة أمور الخسرم
والطائفة واليات ثم أشار
الى المسببات التي يتألف
منها البرهان فقال

وأما السفسطة فهي قياس مؤلف من قضايا ومسميات أو مسميات فلول هييات قضايا كاذبة يحكمها
الوهم في أمور غير محسوسة ومعامرة في كذب الوهم انه باعده العقل في المقدمات المتبعة لتعويض
ما حكمه بما يحكم الوهم بالتوفيق من المستمع انه يوافق العقل في ان المستجاد والجدل الخاف منه
المتخير لقولنا المستلخاف منه فاننا وصل العقل والوهم الى النتيجة نكس الوهم واستكراه المراد
بالشبهات قضايا كاذبة تشبه المشهورات والقرن من السفسطة تغلط الخسرم واستكراه وأقوى
منافعه ما يعرفها ليضر زعمنا ولذا شبهت بها بالسر بعلم لتجيز قبل الاتقان من شره وهو تشبيه حسن اذ فيها
هلاك الدين وفي السر هلاك الدين ثم قال

(أجلها البرهان ما أنفس من مقدمات اليقين تتقن)

يعني أن البرهان هو أجل الطبع المتقدمة لافادته معرفة الحق والقطع به وهو الحكمة في آية ادع السبل
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وأردوها المغالطة وهي السفسطة لأفادتها التشكيك وتليس
الحق بالباطل وأقربها الى البرهان المغالطة لأفادتها التصديق باللائل الافتناعية والمظنونة وهي
الموعظة الحسنة في الآية ثم عرف البرهان بأنه ما أن من مقدمات متبعة فاقامة على القياس لانه
الحسن الاقرب للبعج التحس ويخرج عنه الاستقرار والتقبل وقوله أفادته فصل يخرج ما عدا البرهان
من الحق واليقين هو الاعتقاد الحازم المطابق للثابت فيخرج بالجازم الظن وبالمطابق الجمل المركب
وبالثبت التقبل ثم بين أنواع اليقين بقوله

(من أوليات مشاهدات • يخرج بانحسورات)

(وحديثات ومحسوسات • فتلج جمله اليقينيات)

ولا يستعين بغيره ورائق • وشرا فبسه من الخلائق
أن ليس يقين غلب في المضائق • الا اذا فسر قرارا لا يقين
(قوله وأما السفسطة) السراديم اهلها مطلق المغالطة من باب استعمال المقيد في المطلق فهي محسب
مستعملها أي المستعمل بها وما استعملها فيه من الاحوال أنواع في استعمالها طائفا بها يوم الناس
أهم حكيم مستند للبراهين فهي سفسطة وهو سفسطائي ومن استعمالها اجاهلها فهو مغلط لانه
ويسمى القياس أيضا مغالطة ومن استعمالها متخذة اهل الحق ومشوشا لهم بان نصب نفسه للجدال
وقابلهم للجدل وقصد الغلبة فهي مشاغبة وهو مشاغبي ومما واسم المغالطة يشعل النوعين وقد
تكون خارجة عنه وتسمى خارجية مثل تعجيل الخصم وتزويل قوله والاستعزاض به والمهاجرة به يعرفه
فيه وقمع كلامه والاغراب عليه في الغيبة واستعمال ما لا يمتثل له في المطالب وشبه ذلك وهو مع انه
أصح أنواع المغالطة بقصد فاعلم انما خصمه واهم الامور انه فهو استكراه (قوله وأقربها
غلبه الغلبة وعدم اعترافهم بالحق وجهه بالحقين) قال الناسم (أجلها البرهان) (قوله وأقربها
الى البرهان المغالطة) هذا يناقض ترتيبه المتقدم (قوله وبالمطابق الجمل المركب) أي كاعتقاد المحدث
أن العبد يخفى أفعاله واقفه تعالى يقول هل من خالق غير الله تعالى كل شيء قول الناسم (باليقين
تتقن) يقدر البرهان هو القياس المؤلف من القضايا اليقينيات الضرورية أو المكتسبة منها بواسطة
أو أكثر فالضرورة كقوله نصف الاربعه اثنان وكل اثنان زوج والمكتسبات كقولنا العالم حادث
وكل حادث مقترن بالحدث والبرهان ليس مقصورا على الضروريات كقولهم كلام غير واحد بل يتركب
منها ومن النظر يان لكن لا بد أن تكون النظر بانتهية الى الضروريات قال الناسم (من أوليات)

فالواحد الفرق بين التجبر، والاستقراء هو أن التجبر يثبت اليقين لا يشعاع القياس إلى المشاهدات الاستقراء قد لا يقصد لانه حكم على كل ما يوجد في جزئيات كثيرة وقوله متواترات هذا هو القسم الرابع من اليقنيات وهو ما كان الخا كفه من كتمان العقل وحلته السمع وهي قضايا حصل الجزم من كثر التجارب فمن وتوارد أخبارهم بأمر يمكن محسوس مع قرآن يجزم العقل أن مثل هؤلاء لا يمكن نوافهم على الدناب وهذا قد يكون في أمر موجود في الخا كمل ما يوجد محكمة وبغداد أو في زمن مضى كملنا بالقرن السابقة والأعنة الماضية كملنا والشافعي من الفقهاء مواليينوس وبقرام من الحكماء والشافعي عندهم أنه لا يشترط في التواتر عدد مخصوص بل ما حصل به اليقين كلف وحسره بعضهم في أربعين عدداً تتعديهم الحجة في بعض الأقوال وبعضهم في ثلثائة وثلاثة عشر عدداً بل بدر قالوا والعلم الحاصل من التجبر به التواتر والحدس ليس حجة على التعيين أجل أن الغير لا يكون له حدس ولا تجبره قول يحصل له تواتر فلا يقوم حجة عليه إلا بعد مشاركة في ذلك وقوله وحده هذا هو القسم الخامس من اليقنيات وهو ما كان الخا كفه من كتمان العقل والحدس ولم يتجسس لتكرار المشاهدات وعرفه صاحب التسمية بقوله وهي قضايا يمكن فهم بالحدس فوى من النفس مفيداً للعلم بالحكم بأن نور الفروغ قد اضم من نور الشمس قاله شارحه وذلك لاختلاف تشاكاه النورية بحسب اختلاف أوضاعهم من الشمس قرباً وبعداً قال والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب (٣٠٨) ويقاله الفكر فله حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعه عنه إلى المطالب فلا يقف به

وأما الحكم بأن كل نار حارة فحكم عقلى حصل بمعرفة الاحساس بجزئيات هذا الحكم وأما المشاهدات بالحواس المتظاهرة فهي الحسوسات وهي السادسة عندنا في الظاهر الثالث التجبريات وهي قضايا يحكم بها العقل بأنفعهم تكرار المشاهدات إليه والتمسك بالثبوت اليقين إليها وهو أن الوقوع المتكرر على شيء واحد لا يلهي من سبب وان لم يعرف مصاديقه وكلما علم وجود السبب علم وجود المذهب قطعاً وذلك كالحكم بأن السقون يسهل للصغار أو أن الشرب بالخشعة مؤلم ونحو ذلك مما يحاط به تأثير كثر أو أن النار تختلف حالاً لا يتغير به كسواد الفانار الرابع المتواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة كثرته شاهدات التجبر بأمر يمكن

من حركتين بخلاف الحدس إذا لم تكن فيه أم لا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحسرة كنه قد يوصيه الوجود والانتقال فيه دفعه وحقيقته أن تنسخ لما دى المرتبة للذهن فيحصل للمطالب اه والفرق بينهما بين التجبريات أن التجبريات لا تحتاج إلى تدبر عند الحكم على الجزئيات فإذا قال فلان أحد عندي مسك هل هو عطرا أم لا قلت هو عطرا أو معي أم لا قلت هل هي حاضنة أم لا قلت هي حاضنة أو معي حنظلها ما طعمها قلت هي مرة من غير احتياج

معرفة فذلك الأمر وثالثه قد يشارك الأعمى الناطق فيها (قوله وأما الحكم بأن كل نار حارة) أى ولكل جوع أو لعل لكل معرفة فذلك (حكم عقلى) فظهر أن الحكم بالمشاهدات من كسب الحس والعقل لا عقلى مجرد فتدبر مع ان الحاسب بأن الوجودات انما لا تنفرد في العقل لا يعنى بانها من حيث انها مدمعات البرهان تكون كذلك (قوله تكرار المشاهدات) أى إضافة الصفة للأوصاف أى مشاهدات متكررة مفيدة باليقين وبواسطة قياس حتى (قوله كالحكم بأن السقون يسهل للصغار) فهذه قضية حكم بها العقل بواسطة مشاهدة السهولة عند شربها وتكررت تلك المشاهدات متكررا فأدنا بقينا حتى أمنا أن يكون ذلك الاسهال اتفاقاً أى اتفاق أن وجد مع هذا الشراب بل ذلك الاسهال السبب وهو هذا الشراب فكأنه أوجد السبب وجد السبب ولذا سمعنا الحكم وهذا اليقين المقادير هذا التكرار بواسطة نظم

إلى نقسر وكذا نقول في السقون يسهل وإن تراءه بخلاف الحدس فله وثوق على مستند الاضمار عند الحكم فنقول عندي درهم أحد أم زائد أو عندي صرة ما قد فهم الحكم العقل هذا الاعداد الزائدة وأما الحكم بالحدس لا يحكم على غائب بخلاف ما في التجبريات قاله أنفاري وغيره ولم يذكر ان الحاسب بالحدس يثبت وعدها شارحه عضد الذين من القاضيات لامن اليقنيات ومنها ما تأسس في القرنين فورا التمر والله أعلم وقوله ومحسوسات هذا هو القسم السادس من اليقنيات وهو ما عدلنا ما حدى الحواس الخمس وهي كالماني في الرأس فارة خاصة وهي السمع والبصر والذوق والشم وواحد بعدا إلى غير وهو اللمس قال بعض الفضلاء عذما معني قول العرب بشرت أنجدي في أسداسي أى فكرت الحواس الخمس في الجهات الست لان الجهات ست نور وأسفل وقفا وخافو عيين وبسار ولقد أحسن المريرى حيث جعلها في ست واحد في الجهة فقال

قوله والفرق بين التجبر والاستقراء هو أن التجبر يثبت اليقين الخ فيه نظر فإنه لا يستقراء إذا كان في جميع الجزئيات يقال استقراء اعطى مفيداً لليقين وهو قسم من قسمي الاستقراء والقسم الآخر ما كان في غالب الجزئيات وهذا لا يفيد يقينا وقد سبق في السياس الخ أن التجبريات لا بدائمة أو أكثر بحيث قالوا كان اتفاقاً قالوا كل دائماً أو أكثر ما قاله أنها بل تأسس بالقطعي من الاستقراء والأكثر من الخمس بالثبوت منه والثرى الذي كرم معني على أن التجبريات لا تكون الأدائمة والاستقراء لا يكون إلا كثر باحتمال تكون قطعية ويكونون ليس كذلك اه

فأخذ كل جهة وتترك ضدها لجهة السمع **فائدة** قال القرافي عن بعض القدماء قولهم الجحوشات لمن فإن الفعل المأخوذ من الجحوش ربما يقول أحس زيد بكذا قال الله تعالى فإلما أحس عيسى منهم الكفر ه وأما حس السلائق فله معان أخر يقول العرب حسه إذا قتله ومنه أنقصه ومنه حس الكرس إذا هجمه وحس باذا أتى عليه الفأرة تلحقها لتسحق فله الثلاثة تغال الفعل والمفعول منها محسوس وأما من الجحوشات فحس مثل مكرم ومعطى وجهه وأما حسات فحس الجحوشات لا محسوسات عمران أكثر القوم ينسبسون في هذا الباب ووقعت هذه العبارة لجم كثرة من الفضلاء كما نرى على وغيره وكانهم يحوجونها للمعلومات لا شترها للجسم في الإدراك اه **فائدة** قال القرافي في اختلاف العلماء على الجحوشات مع الفعل كالجحوش المثل أو كطائفة من قبل كالجحوب والجحوش تدرك أولا ويجعل له العلم ثم تؤدي تلك العلوم الحزنية لعقل (٣٠٩) فيصعب عليها أن تقول فلما كان كذا كان كذا

كانتدم العقل وقيل بل الجحوش طائفت والعقل كلاك في حيث منظم له خمس طائفت قبالة كل طائفة مشاهدات ليست قبالة الأخرى والنفس التي هي المثل تنظر من كل طائفة قبيل من المدركات لا يوجد الإنسان ويدل على الأول البهائم لا عقل لها وهي تدرك بحواسها فدل ذلك على أن الجحوش مستقلة بالادراك دون النفس ودل على المذهب الثاني أن الإنسان إذا نام ونهض فحساده لا يدرك شئ من وجود العين وكذلك الحنون فلو كانت مدركة بنفسه لما تخلف الإدراك مع غيبة العقل اه ذهب قوم إلى أن الحس لا ينفسد بقينا وأجروا ذلك فقط الحس في أمور كآثر العنة تحت الماء كالحامنة

مستند إلى المشاهدة كترتفع أو طرأ على الكذب فنضم إلى العقل سماع الأخبار وإلى القضية قياس خفي وهو أنه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به هذا الجمع فعمل أنه لا يعتبر التواتر فيما لا يستند إلى المشاهدة وأما العدد الذي لا يحصل التواتر بأقل منه فالحفاظ فيه حصوله يقين بالحكم وزوال الاحتمال وما ذهب إليه بعضهم من شرط الخمسة أو الأثنى عشر والعشرين أو الأربعين أو السبعين فلا دليل عليه كآثار السعد لمقطع حصول العلم من غير تقدير بعدد مخصوص وذلك يختلف باختلاف الوقائع والمخبرين والمستعين

قياس خفي أي غير ظاهر الحكم وذلك أن يقال هذا الشراب سهل البطن ولو كان وجوده متناقضاً مع وجود السهولة لما كان دائماً ولا كثيراً لكنه دائم ينتج ليس اتفاقاً بل بسبب اقتضائ ذلك فإذا قيل مثلاً هذه سموميا وكل سموميا سهلة لا يصرف هذه معاملة السقراء كآثار قياسها من المجرىات والسموميا قال في الصباح يفتح الدين والقاف بالمعربة وقيل يونانية وقيل سريانية وفي القاموس السقويانيات يستخرج من تجاوه بطرطوبه وتجفوت تدعى بالسريانيات وتصل بالإشياء العطرة كالفلفل والانيسون والزنجبيل وستشعر استهنا إلى عشر من شعرة سهل المرة الصفراء والازوجان الزدية من أفاصي البدن **تنبيه** الفرق بين قياس التخريرات وبين قياس الاستقراءات أن التخريرات بان معها قياس خفي وهو أن التكرار على خط واحد لا يهمل من سبب وان لم يعلم بخلاف الاستقراء فآلة لا قياس معه أصلاً **قوله** مستند إلى المشاهدة أي الحس الشامل لجميع الجحوش الطائفة واحترز من المسند للعقل لجواز الغلط فيه كغير الفلاسفة بقدم العالم قال في جمع الجوامع وهو خبر جمع يتبع أي يستحيل أو طرأ على الكذب عن محسوس وحصول العلم بتأثير اجتماع شرائطه ولا تكن الأربعة وقافاً للقاضي أي بذكر الباقين في الشافية لا احتياجهن إلى التزكية فيما لو شهدوا بالانقلا فيصدقواهم العلم وما زاد على الأصل من غير شرط ويوقف القاضي في خمسة ومثال تركيب القياس من المتوزات ما نال قيل بغداد أخبر بوجود جمع يستعمل كذبهم كل ما أخبر به كذلك فهو موجود قطعاً فبعدم وجود

(٣٧ - شرح السلم)
خبر شمر والاحول برأى شئ من غير ذلك وما كان عرضة للغلط لا يحصل يقين وأجاب الشيرازي بما عدا ما نال نقل مجرد الحس فيدقق يقين بل بشرط حرز العقل فإن جزم العقل بالحكم عند ادراك الحس أهلاً يقين والأهلاً وما عدا من الجزئيات لم يجرم العقل فيه وإذا فقد الشرط فقد الشرط اه قالوا وهذا القسم لا تقوم بهجة إلا على من شارك السند لم في الحاسة والأحاسيس فلا كلام يتج عليه بأن الشمس مضيئة لعدم حاقلة البصر ومن لم ير الليل لا يتج عليه بأنه أبيض أو غير طوما أو لا يتناول **قوله** وأجاب الشيرازي بما عدا ما نال نقل الخ) وأجاب غيرهم بأن الحس لم يثبت أصابته بصفحة كثيراً كذا يكون دائماً وهذا الخطأ المعترض به مدرجه فاه وأدمن التادير حيث شذذ فلا يترك له الحس المسبب أكثر ما يدان فقط يقع في مرتين سنة آلاف مرة أو أكثر ومثاله في المحسوسات السبل السالبة أنا كلف ما مؤمن دائماً إلا أنه يعرض فيه انقطاع بومان المهر مرق في ما تنسب عامان فهل يتركها أحد ذلك القطع التادير كلا اه

بهودنم لانه لم يحصل به احساس قط (قوله فثلاث جلة البقنيات) هذا تحصيل بعد تفصيل وجعلنا ستة لان الحاصل كبره الما العقل مجردا عن الواسطة فهو الازليات أو يكون (٣١٠) اذا كبر الحس فقط دون العقل فان كان ظاهرا كالبحر مثلا فهي الحسبات

وان كان الحس بالثافة هو الوجدانيات وان كان الحاكم مر بكمائن الحس والعقل قال كان الحس مع حالة السمع فهو التواترات وان كان مع غير السمع فان احتاج العقل في الجزم بشد الحكم الى تكرار المشاهدة مرة بعد مرة فهو الجزمات وان لم يحتاج بل يجرى من أول مرة فهو الحسبات هذا خلاصة ما ضبط به بعض الفضلاء هذا الباب وقال ابن هرون هذه الانقسام الستة على ثلاثة انواعها ما يستعمل العقل به كالأزليات ومنها لا يحتاج الى العقل الستة كالوجدانيات والمحمولات ومنها ما يستند الى الحس فقط وغيره كالجزمات والتواترات والحسبات قوله

(وفي دلالة المقدمات)

على النتيجة خلاف آت

(عقلی أو عادی أو توك)

أو واجب والأول المؤيد

ذكر في هذين البابين

الانحلاف في كيفية افادة

الانحلاف في علم بالظهور

فيه وهو النتيجة وذكر في

ذلك أنه بعد مذاهب الاول

مذهب امام الحرمين أن

المحصل لعقله من النظر

لازم حصوله عنه عقلا

يستعمل أن يقال عنه وان

من علم أن العالم يستعمل وكل

الانحلاف الحسباتية وهي قضا بالحق كبره العقل بعدس قوى من النفس نزول معه الشك ويحصل اليقين ثلثا هذه الفرائض كالحكم بأن نور الله مرصت فادمن نور النفس لما يرى من اختلاف تشكيلات قو به بعد اختلاف أوضاعه من النفس قراو بعدا والتحقى أن الحس عبارة عن الظفر عند الانحلاف الى المطالب بالحدود الوسطى دفعة فلا حركته والا كان فكر الا لا انتقال الى الحس دفعي لا تدريجي عكس الذكر ومن قصر الحس بسرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب فقد تجاوز لأن الانتقال الدفعي لا يوصف بالسرعة ثم ان العلم بالحاصل من الحس أو من التواتر أو من التجربة لا يكون بحجة على الغير كما قال الكاشي وغيره لمواز أن لا يحصل للغير حاصل للث وكذا الوجدانيات والمحمولات لا تقوم بها حجة الا على من شارك المستدل بها في الحاسة السادسة المحسوسات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحواس المتأهرة كالحكم بأن الشمس نيرة والنار حارة فتقوله من أوليات الخبر بان لقوله قبله من مقدمات باقية نقتنر وما بعد معطوفات عليه بحذف العاطف في بعضها وقوله فثلاث جلة البقنيات تحصيل بعد تفصيل ثم قال

(وفي دلالة المقدمات • على النتيجة خلاف آت)

(عقلی أو عادی أو توك • أو واجب والأول المؤيد)

أشار عدا الى الانحلاف في وجه افادتنا لنظر العلم بالنتيجة وذكر في ذلك أربعة أقوال وهي في الحقيقة ثلاثة مذاهب أحدها مذهب أهل الحق أن الله تعالى هو الخالق للبر بالنتيجة عقب النظر بلا واسطة ولا تأخير لغيره منها كالأنا في اقية في شئ من الممكنات ثم اختلفوا على قرائن أحدها يقول امام الحرمين وقال الفرساني هو قولنا تترأصا فان المزوم المذكور عقل كزوم العلم العرض بغيره فلا تتحقق الضرورة بخلاف أحدها دون الآخر لان ذلك محال بل تتحقق بخلافه ما عدا ما ذكرناه ما عدا كابر المزوم الحادثة مع ملازمتها وكون المزوم بين احداثين عقليا لا ينبغي أن يكون كل منهما مفاعل القادر المختار لا شئ مما يدق على كلامه أن الله تعالى قد شرع له ان تركه ومعلوم أنه انما يفعل

قطعا كان قبله من التواترات (قوله الحسبات) لم يذكر ان الحاسب الحسبات من البقنيات بل عدا اشار به العبد من الصناعات وقضا بالثافة في القلة ولا يتجدهم لا يثبون بغير قضية نور اقتروما ذلك الانحلاف (قوله لم يرى من اختلاف) أي قدس العقل انه لو لم يكن قو به من الشمس لما كان كذلك والحسبات كالجزمات في تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي الآن السبب في الجزمات معلوم السببية فمعلوم المباحة وفي الحسبات معلوم بالوجهين الآن الوقوف عليه يكون بالحس لا بالفكر والا كان من المعلوم الكسبية قاله السعد وقرنا بضائهم ما بان الضرورة تحتاج الى فعل منه العلم كما يختلف الحس فان سبب واقع باختيار والحس بنفسه اختيار (قوله قراو بعدا) أي تارة يكون قراو بامنا وتارة يكون بعدا فاذا قراو بامنا سلب ضروها بعد كان ضروها قراو (قوله عكس الفكر) فان دعوهم كندرجية اذ حوسر كة النفس في المعاني من المطالب الى المادي ثم المبادئ الى المطالب فرعا تبادي الحركة الى المطالب وربما تعلق في السكر وجودا لركة التسديدية وامكان الانقطاع بخلاف الحس (قوله لان الانتقال الدفعي لا يوصف بالسرعة) أي لان السرعة من الاوضاع العارضة للحركة (قوله على من شارك المستدل بها في الحاسة) مثلا الا كة لا يحتاج عليه بان النفس مشبهة للقدرة حاسة البصر قول الناطق (وفي دلالة المقدمات) (قوله ان المزوم المذكور عقلی)

منه عبادات واجتمع في هذه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة امتنع أن لا يعلم أن العالم حدث فالت لازم عقلی على غير أن يوجد أحدهما صاحبه أو يوجد ذلك مثل تلازم

اراد ان يسمع العلم به من المحال أن يقصد القاصدا ليعلمه ومن ذلك معقارته العلم بالعلوم والروايات في الدلالة للقول وذلك كثير فله المازي وقال غيره وجوب بعض الأفعال عن بعض لا يتناقى قدرة المختار على ذلك الواجب إذ يمكن أن يفعله ما يجادما وجب وان يتركه بأن لا يوجد ذلك الموجب بحيث لا يقال انظر ما أدركه باجتماعه وجوب العلم بالعلوم والتأويل به بما يجادما بحيث لا يتصلح أن يخاف منه واختار هذا المذهب الإمام الرزائي المذهب الثاني الشيخ الأشعري أن حصول العلم لعب النظر بحرية العباد دون الرب تعالى هو الخلق للنظر ولا يتبع أن يتحقق النظر ولا يتحقق العلم عقبه قال ولو كان علمه أو لا زمامه وجب أن لا يقع به كما قلنا في الجواهر فلهما كان ملازمة الأمر من استحال أن يبين أحدهما عن الآخر وهما يتحقق ثبوت النظر حال وجود العلم فثبت أن العلم بينهما الزناط وان حصوله عقبه بحرية العادة يتحقق الله بعض الحوادث عقب بعض كالأراق عقب علة النار والري بعد شرب الماء منه - صاعدا أو يوجد المعاصرون الأحرار والأحرار بدون المعاصلة وإذا تكروا صدور فعل منه (٣١١) تعالى وكان داعيا أو أكثر بأقال انه فعله بجرأه العادة وإذا

على الوجه الممكن لا لا المستحيل القول الثاني الشيخ أبي الحسن الأشعري أن الزوم المذكور عادي كازوم الأراق لم النار فهو زان لا يتحققه الله تعالى على طريق خرق العادة قال بعضهم وهذا القول هو الظاهر لأن العلوم الحادثة أعرض بعقب بعضها بعضا فأي مانع من أن يتحقق الله تعالى العبد العلم بالمقدمتين المتقدمتين ثم لا يتحقق العلم بالنتيجة بعد المذهب الثاني وهو القول الثالث في الظن مذهب المعتزلة أن الأفعال المذكورة بطريق التوفيق معناه عندهم أن يجب فعل لتساعده فملا آخر مكرمة البداء بجملة مكرمة الفتح الذي في الدلالة للنظر على مذهب الباطل مخالف للعلم بدلا واسطة مكرمة به والعلم بالنتيجة مخلوقه بواسطة فعله الأول الذي هو نظره مكرمة الفتح وكفى في بطلان مذهبهم تضار

لم يشكروا وتكرروا ناداهم خارق للعادة وأندروا لثقت

أننا العلم بعد النظر يمكن

حادث يحتاج إلى المؤثر ولا

مؤثر إلا الله فهو نفسه

الصادقة

(قوله المذهب الثاني للشيخ

الأشعري أن حصول العلم

عقب النظر) حاصل

الاستدلال بين هذه القول

والذي قبله أنهم اختلفوا في

قياس النظر ونتيجته هل

يقتضي ذلك الزوم وبينهما

على الزوم الذي بين

الجواهر والعرض مثلا

وهذا الزوم على فيكون

الزوم بين النفس ونتيجته

عقليا أيضا وفي هذا المذهب

الأول أو يقاس على الزوم

الذي بين النار والأحرار

وأما تلك من العبادات

أى لا يمكن حصول العلم بمقدرة القياس دون حصول العلم بالنتيجة ورحن عليه الرزائي بأن من عز أن العالم متغير وكل متغير حادث يستحيل أن يعلم أن العالم حادث ثم إن هذا القائل بالزوم العبدى إنما يقول به أن امتداد الأصل بأشياء النظر عقب النظر قد مر ما يتحقق نتيجة به وأما أن عاقبته المنة فيجب حصول مقدمتين في ذهنه ولا يتحصل النتيجة ومثل المنة الانضمام والخوف ولم يذكره هذا القيد التام ولا الشارح وقد أشار شيخنا سيدي جود في بيانه بقوله

• عادة أو عقلا امتداد الأصل • وفي تقديمه العبدى على العقل إشارة إلى ترجحه قال شارحها وهو الصحيح عند كثير من المحققين (قوله على الوجه الممكن لا لا المستحيل) الوجه الممكن هو أن شاء فعل الزوم واللازم وما وإن شأته كما بدأها إذا تشكك بينهما مستحيل لا يتعلق بالقسرة فاللازمة العقلية من مقدورين لا تتناقى في الاختيار جميعا بمعنى أن الأفعال المختارة شاء فعلها أو ان شأته كما (قوله قال بعضهم وهذا القول والداه) من رحمه أو بالهاس إن ذكرى لكن اختلف على هذا القول هل يتعلق قدرة الناظر الحادثة بالنتيجة فتشكون كسيرة أو غير بعض القسرة الزائفة ولا تعاقب قدرة الحادثة إلا بالبحار المقدمتين فتشكون غير كسيرة (قوله بطريق التوفيق) اتفاقا أو لا النتيجة متولدة بحرية منهم ويتعلق مذهبهم بالناسد في كون العبد يتحقق أفعاله

وهذا الزوم عادي فيكون الزوم بين النظر ونتيجته عاديا أيضا وهذا القول أرجح من أوجه الأول أو كان الزوم عقليا كما قال الأول أو كان تخلفه على ترتيب على تقدير وقوعه فإد كانهات أو أجمع بين النفس وبين انتفاها ما نحو ذلك إذا لم يكن لادان الزوم على تقدير وقوعه على عما ذكرنا لكن هذا الزوم إذا تخلف لا يلزم عليه شيء من ذلك إذ ليس في علم النظر وعدم علم النتيجة من التاقت أوجع النفس أو عدمهما من الحالات العقلية فالصواب أن الاستحالة عادية والوجود عادي لا عقليان والبسب أشار به ولا يتبع أن يتحقق النظر ولا يتحقق العلم عقبه فانها أم لو كان الزوم عقليا كما ذكرنا الأول لم يجمع لتطور النتيجة لأن لا لزوم لادان ليجتمعها كالمجرى والعرض لكن النظر لا يجمع النتيجة بل يتقدمها وتأتي عنده والبسب أشار به ولو كان علمه إلى قوله وهما يتحقق ثبوت النظر حال وجود العلم فثبت أن العلم بالزوم العادي يكون امتداد النظر ونتيجته على الإطلاق لأن الخلق صاعده مختار في ثلاثة أمور في النظران شامخة وان شأته لا يتخلف وفي النتيجة وفي الربط بينهما ولا كذلك على القول الأول فانه لا اختياره في الزوم سجله وانما لجمع من اختياره تعالى فيزوم وجب لا يتحقق ما به والله أعلم

الادلة الثلاثة بمقتضى استقلال افراد الله تعالى بايجاد الكائنات لالة الا وهو المذهب الثالث وهو القول الرابع في النظر بمذهب الفلاسفة انها بطريق الاسباب الذي اى تأثير العلة ذاتها في معلولها فانظر عندهم علة مؤثره ذاتها في حصول المعلوم بالتصديق يستعمل عندهم علة لأن لا تؤثر العلة في معلولها او عند من هو سببهم الذي لا شبهة لهم عليه ابعدهم الله وما يقرر في علم الكلام من الادلة القائمة على أن الله تعالى ساقى كل حادث كافي في ابطال ضلالهم والله الموفق لأرب غير

خاتمة

بين القياس القاسد ليعز منه وهو المغالطة وبين أن فساد تارة يكون من جهة الصورة وتارة يكون من جهة المادة وأن المادى تارة يكون منشؤه المفظ وتارة يكون منشؤه المعنى فقال

(وخطأ البرهان حيث وجد ما في مادة أو صورة فالبيان)

(في المفظ كاشتراك أو كعمل في بيان مثل الرديف مأخذ)

قوله البرهان حوله القياس لأن ذلك لا يختص بالبرهان وقوله فالبيان أى الأول وهو الخطأ المادى يكون في المفظ وذلك من ماله أحد هما الخطأ بسبب كون المفظ مشتركا فهو لا يشترط في المذهب هذه غير وكل عين مبالغة ووجه المفظ أن العين السالفة هي عين الماء لا الذهب فلم يتصلح المفظ لوسط منه ما يكون بسبب استعمال المفظ في حقيقته ومجازته كقولك مشرا إلى صورة فرس في خاط هذا فرس وكل فرس مهال ووجه المفظ أن الفرس الذى هو مهال هو الفرس الحقيقى لا المجازى ومنه ما يكون بسبب خفاء امر كاشتراك الفارقة بالاعمال والادغام كقولك مشرا إلى جادهما مختارا وكل مختارى ووجه المفظ أن المختار الذى هو مختار هو المختار لاسم المفعول وكذلك المظطر ونحوه مما يضاف في المفظ دون التقدير المثال الثانى الذى هو اعتقاد التباين بين مترادفين فوقه أحد هما موقع الآخر كأن يقول معتقدات رديف السيف والصارم مشرا إلى رديف طالع

الاختيارية وأنها لا تخرج عن ذاته وحكمه أو على ما خرج عنها من الافعال الاختيارية بالتولد كاشتراك مثلا فاعندهم تولد عن القطع والقطع عن حر كذا السيف وحر كذا السيف عن حر كذا البدور كذا السيف عنهما الإنسان فغاية ما خلق الله القدرة على حر كذا البدور حر كذا السيف وما بهما مخترة عنها كذا فغاية ما خلق الله القدرة على تركيب القياس وأما نفس القياس والتبعية فتولدان عنه فثاني بواسطة الاول (قوله علة وتفسلا) أما العقلية فواضحة وأما النفسية فقال تعالى هل من خالق غير الله والله خالقكم وما تعلمون الله تعالى كل شئ وانما بطل الاصل المبني عليه وهو كون العدد يحتا أفعاله بطل الفرع المبني والفرق بين مذهب المعتزلة ومذهب الفلاسفة أن المعتزلة يقولون بأن اقدار الله على ايجاد الكائنات من الله تعالى والحكماء يقولون من عند واهب الصور وهو العقل الفعال وينعون ابعدهم الله أن الروح المحفوظ والكتاب المبني في لسان الشرع عبارات عنه وهذا من هوهم الذى لا شبهة لهم عليه والمطلبان هذا القول والذى له بسوط في علم أصول الدين

خاتمة

أى حذو خاتمة لما كان الاشترا عن الخطأ في البرهان من أ كذا الامور في التباين خشية أن يقع صاحبه في الجهل المر كركب انتهى لا يرجع عنه فبعضه عليه على رجمه كقوله بعض ذلك فلاسفة والمعتزلة ختم الكتاب به ليكون آخر ما وعده الجمع فبعض ان شاذة من ذلك فطاعة الفاع قال التاخم (خطأ البرهان) (قوله مشرا إلى الجاد) أى جرم مثلا (هذا مختار) أى اختار من احتاجه لبيان وغيره (وكل مختار) أى

دائم أو انتمى لكون عاديا المذهب الثالث المعتزلة لأن حصول العلة عند النظر بالتولد ومعنى التولد عندهم أن وجود فعل فاعله لا آخر كحركة اليد والمفتاح فان حركة اليد اوجبت افعاها حركة المفتاح وكذا معا صادران عنه الأولى بالباشرة والثانية بالتولد ثم انهم تركوا الفكر عن اشتراك البدور في العلم بالشيء منزهة عن اشتراك المفتاح فالتاخر وقع مقدورا للبعد بباشرة به يتولد منه فعل آخر وهو العلم بالمفتاح ورسمه والذليل على ابطال مدعيتهم ابطال أصلهم وهو أن العباد يتخالفون أفعالهم واطلانه بأجماع المسلمين قبل ظهور البدع على أنه لا شأن لله الله قال تعالى هل من خالق غير الله وهو خالق كل شئ والمسئلة مينة في خلق الالهة فمن علم الكلام المذهب الرابع مذهب الحكماء وهم الفلاسفة السائلون بالاحجاب الذاتى وتأثير العلة في المفعول فانظر عندهم أن شرت في وجود التبعية والذليل على ابطال مذهبهم أن النظر ضد العلم فلا يجامه والعلة لا تفارقه فان شرطها الاضراد والاعتكاس قوله

(وخطأ البرهان حيث وجد ما في مادة أو صورة فالبيان) (في المفظ كاشتراك أو كعمل في بيان مثل الرديف مأخذ)

(وفي المعاني لالتباس الكاذبة • ذات صدق فانهم الخاطئة)
 (كمثل جعل العرضي كاذباً • أو نائج إحدى المقدمات)
 (والحكم للجنس بحكم النوع • وجعل كالطبي غير القطعي)

لما فرغ من بيان البرهان وأقسامه وادّعى تمامه على الخطأ الواقع فيه لم يدرمه إلا أن ذلك لا ينحصر بالبرهان بل يمتد من ذلك الخطأ في القياس كله فكان الانسب أن يقال وسخط القياس وقد نبه على ذلك الشيخ ذكر باقي عبارات ركني وانحة آمن جملة المادة أو من جهة الصورة والذى يكون في المصادقة في قسمي المنطق وهما على أن النوع من الأقسام سبب الاشتراك في كل واحد من قسميه أن يكون لفظاً له معان فيقع الاشتباكين ما هو المراد بين غير محو هذا قرأى حيض (٣٣) وكل قرأى طهر لا يحرم الوطء فيه ينتج

هذا البحر الموطئ وهو

كذب وسبب الخطأ غير تكرار

الحد الأوسط لأن القرء الذى هو

محول الصغرى غير الذى هو

موضوع الكبرى ومثله لفظ

عين يستعمل في أحد الجزأين

لغنى وفي الجزأين الآخر على

آخر كقوله هذه عين وكل عين

سائلة قال بعض الفضلاء

ودخل في هذا الاشتراك

بالقيسة والمجاز والاستعارة

والمجازى بحجراته بالبحر

أسد وكل أسد مقترن ينتج زيد

مقترن وكذا قولنا في صورة

فرس منقوشة على جدار

ونحوه هذا فرس وكل

فرس مهال ينتج هذا مهال

وهو قاعدة والسبب اشتداد

الفرس بالمجازى وهو محمول

الصغرى بالاشتقاق وهو

موضوع الكبرى وكذا

الاشتراك التصريقي

كالقراءة فاعمل والمفعول

وكذا احتياج فله ابن هرون

هذا صارم وكل سيف فهو إما فاعل أو غير فاعل فينبغي اتحاد الوسط وهو غير متجسد لأن السيف اسم للذات والصارم اسم لثبات بقيد القطع والمراد بالبيان هنا اختلاف المرادف لجلب المغالطة وقول الناظم كجعل ذا أن فيه بالاف مع أنه بمعنى صاحب وهو مضاف إليهم فله الجزأين وأقول الشارح أنه على لغة القصر لا يصح لثباتها بحصة بالاب والآخر والمحم فلو قال أو كجعل ذى • تبين مرادى في المأخذ لكان صواباً ثم أشار إلى الخطأ المادى الذى منشؤه المعنى بقوله

(وفي المعاني لالتباس الكاذبة • ذات صدق فانهم الخاطئة)

(كمثل جعل العرضي كاذباً • أو نائج إحدى المقدمات)

(والحكم للجنس بحكم النوع • وجعل كالطبي غير القطعي)

يعنى أن الخطأ المعاني يكون لاجل التباس المقدمة الكاذبة بالصادقة وفيه أنواع من جعل العرضي كاذباً كقولنا السقمونيا مبردة وكل مبردة باردة السقمونيا باردة ووجه القيل أن السقمونيا وهو دواء سهل ليس مبرداً بذاته أى بلا واسطة بل بواسطة أنه سهل الصفره وانقضاء الصغراء عن البدن وجبرده والسبب الذى يجب أن يكون بارداً هو المراد بذاته لا بالعرض والمراد بالذات والعرض هنا غير المعنى المتقدم ومنها جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما وذلك بأن يعبر عن المعنى في النتيجة بلفظ وفي المقدمة بمرادفه كأن ترد الاستدلال على أن كل إنسان ضاحك فتقول

منه الاختيار والارادة (قوله هذا صارم) أى من ذاتها لا لغلطه باسعمال البيان مرادفاً فإن السيف مبان للصارم لأن السيف ليس للجنس الذى هو الال لا بقيد القطع والصارم اسم لها بقيد النطق فتبيناً فأنزرك القياس من هذا كأنه غلط لا جهلهم أن السيف مرادف مع الصارم مثل الإنسان مع البشر (قوله فينبغي اتحاد الوسط) أى وأن النتيجة في هذا القياس هنا إما فاعل أو غير فاعل وليس كذلك قال الناظم (وفي المعاني لالتباس الكاذبة) (قوله فالسقمونيا باردة) هذه النتيجة باطله لأن السقمونيا دواء حار وسبب الغلط هو ما أشار به الشارح (قوله والمراد بالذات والعرض هنا غير المعنى المتقدم) أى بل المراد بالذات هنا الثابت لشيء بلا واسطة كالتيه بالارادة والمراد بالعرض هنا غير المعنى المتقدم

مثله قول من مشبه إلى جاده ذاعتار وكل مختار ينتج هيفاق وهو غلط لأن المختار الذى هو محمول الصغرى اسم مفعول ومختار الذى هو موضوع الكبرى اسم فاعل فليس بمراد واحد الوسط وأصل مختار الذى هو اسم فاعل مختار بضم الميم وهو مفعول مختار ينتج الال لا لفظه محتمل لهما وقد يكون بسبب حرف العطف نحووا الخمسة زوج وفرادى مريم كنهها فانه صادق حال الجمع فتشوم صدقه حال الافراد غير محتمل لهما في الجملع الصفات فربما يفتتن بالجملة توصف بالروحية تارة وبالبردية أخرى فيقال الخمسة زوج وكذا قولنا المرزوقواض يصدق حال الجمع فتشوم صدقه حال الافراد فيقال المرزوقواض ومن استعمال الالفاظ المتشابهة كالترادف كجعل السيف في مقام الصارم وبالعكس فإن السيف اسم للذات المعطوف والمادى اسم لها بقيد القطع فتشوم عنها

مترادفات لا لفظها • ذات واحدة وقد قدمت في فصل التبيان أن البسطة مبانة للوصف فراجعته • ولهذا أشار بقوله

كشرك أو كجعل ذا • تبين مثل الريف ما خلفا

الا انه على ما لا يلائم في قوله كقولنا هو معنى صاحب قال في الشرح على لغة القصر في الاسماء الستة وليس بظاهر فان لفظ
النفس سمي في ابوتائه لا في ذواته معنى صاحب وقيل بلاسم فاعلم بان بالاحرف فقط كجمله عليه المراد فيمكن ابدال الف بالث بدل قوله
كذلك او كقولنا في * ثابن مراد في المأخذ

وقد اوردنا لما دعوى الذي يكون في المأخذ فيكون سبب التباس الصلوة بالكاذبة وفيه انواع منها الغفال الشرط الثانية المذكور
في المتن وقد نصبت فانه اذا لم يراعى منها التباس الصادقة بالكاذبة ذكر ان صاحب ومنها ما اشار اليه الناظم بقوله كمثل جعل
العرض كزائفي كقولنا الخالص في السفة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ووجه الغلط فيه ان هاتين المقدمتين انما يصدق
اذا قلنا الخالص في السفة متحرك بالعرض وكل متحرك بالثبات لا يثبت في موضع واحد وحينئذ لا يكون الوسط متحركا فلا يكون
قياسا واداه على سائر الزعم كلاب احدى المقدمتين او كليهما معا كذا مثل بعض الشيوخ وزادنا لآخر كن رأى انسانا ايضا
يكتب نفس ان كل كاتب بيض (٢١٤) فرب القياس واخذ البيض مكان الانسان فيقول مثلا هذا كاتب وكل كاتب بيض

ويستدل على صحة الكبرى
ما شاهدته ولا خلاف في
قياسه هذا القياس ومثله
العضد فقل نحو وهو ثوبا
مجرد وكل مجرد دار فان
السفوف ثوبا مجردا لثبات
أى لا يوجب ذلك اطلاقا
او لثباته بالعرض لانه يسهل
الصغر او ان تصاحبه عن
البعد فيوجب رده وانما
البرهان المطروح في هذا
غير الثاني والاعراض بالمتى
المتقدم اه بطلته ومنها
جعل النتيجة مقدمة من
مقدمة البرهان فتصير ما
ويسمى مصادرة عن المطلوب
مقتل هذا مقتله وكل نقلة
حركة هذا حركة كذا مثل
العضد ومثل غيره بقوله كل
انسان شر وكل شر خذك
ينبع كل انسان خذك
فالكبرى والمطلوب شي

للسفوفيا (قوله كل انسان بشر) لا يقال ليس هذا من الخلق في المأخذ بل من جهة ان النتيجة
ليست نقلا لآخر بل هي احدى المقدمتين لا تقول دعوى ان الخلق في المأخذ ينظر الى ظاهر المأخذ لان
النتيجة بالنظر الى ظاهر اللفظ قوله آخر فم لا نظرن الى الحقيقة ونفى الامر لكان من الخلق في الصورة
(قوله قد سلم بالشر وصدق النتيجة) أى وانما يثبت نزاعه حينئذ في ان هذا البشر الذي سلم
صاحبه هو الذي يسمى الانسان وحينئذ لا يثبت القياس وانما يثبت له بالنقل عن أهل الغفان
الانسان اسم لشيء البشر (قوله وفي جعل الناظم هذا النوع الخ) قال شفيان منصور اوجب
اشياء كاذبة باعتبار زعم الختم الذي ينكر النتيجة وفيه بعد اه قلت الاولى في انحراج أن الناظم
ليجعل انتاج احدى المقدمتين من جهة القضاء بالنتيجة بالصادقة حتى يعترض عليه وانما جعله من
القضاء الدعوى الشاملة ولما اذا كانت المقدمة الكاذبة مكتوبة بالصادقة ولا شك ان القياس المنتج

واحد قال واللفظ قياسي من جهة مادة القياس فانه صادقة ولا من جهة صورته فانه صحيحة وانما جاهد الغلط
من جهة ان النتيجة ليست نقلا لآخر بل هي احدى المقدمتين والواجب ان تكون غيرهما كما علمت في حد القياس وحقيقة هذا النوع
الاحتمال القياس على ان اذا على المقدمتين كظاهر الركن الثالث وقد قال الناظم في حد القياس * مستلزما لثبات نقلا لآخر
وان كانت المقدمات حادثة فكيف يكون من انواع التباس الصادقة بالكاذبة فمطلب وجه الدبراج في ذلك مع ان الناظم يدعي على
سوال من الخلق في هذا القول سواء بسواء الى هذا النوع اشار بقوله * او نتج احدى المقدمات * ومنه الحكم على الجنس
بحكم نوع * ثم معترض ج ثم نحو الفرس حيوان والحيوان ناطق فصدقكم على الحيوان بالناطق الذي يحكمه على الانسان ومثله ايضا
معرض على الفرس ناطق * ثم هذا اردوه هذا سبيل اصفر والسبيل الاصفر من هذا امر في هذا انما يعكس كما تعلمنا رأى ان كل
امر سبيل اصفر من حقيقة انهم يعكس هو ان يلقب الغالط او الغالط احد جرائق القضية في مكان الامر
وقد قدمنا ان الركن الثاني هو ان المأخذ هو ما في المراتب من الصفراء والى هذا النوع اشار بقوله * والحكم بالبنس بحكم النوع *

خضع ومنها الحكم على المطلق بحكم القيد بهما أو دون نحو هذه مرة والرقبة مؤمنة وفي الاعشى هذا مصر والمصر مصر
 اه والنقل رتبة مؤمنة تراجع القيد بهما وقد رتبة بالاعيان في كفارة القتل والمطاف في كفارة العين والظاهر ان ما فيها
 بصفة على اطلاقها او جعلها مالا على كفارة القتل جلا لاطلاق على القيد وجعله العدم من المطلق في القياس كثرى ونسبه النظام في
 ه وأما الاعشى وهو الذي يصير من الال لا لا تكان المبالغة او المبالغة بدلتا نصف الاعشى بالاصارى جميع الاوقات وصفه
 ومنها ان يجعل القياس على نفس قطعي من الاعتقادات والظنيات والهيئات مثل القطعي واخره من انما هو من
 زما يستعمل هذا في الجدل واليه اشار بقوله • وجعل كالتقطعي غير القطعي أي وجعل غير القطعي كالتقطعي ثم اشار الى
 البرهان من جهة صورة فقال (والثاني كالخروج عن اشكاله • وترك شرط النسخ من ا كانه)
 ان خطأ الصورة يكون بالمرجوع عن الاشكال الاربعة بأن لا يكون على تأنيش من الاطلاق ولا بالفعل نحو هذا حين وان هذا
 ويكون بفقد شرط من شروط الاتاج للتقدمة كما اذا جعل كبرى الشكل الاول جزئية أو صرحا مبالغة وقد قال الداخل اما الاول
 فشرطه الال في صفراء • وان ترى كلمة صفره

بجزئية كبراه أو في كل انسان حيوان بعض الحيوان فرس فينصهم ان الثانية بعض الانسان فرس وهي كاذبة ومثال كون
 فراسا لية ان تقول لاشي من الانسان بجماد وكل جماد جسم فنصهم ان النتيجة لاشي من الانسان بجمم وهي كاذبة والله اعلم
 عني ذلك ان يقال الانسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان ينتج الانسان وحده حيوان (٣١٥) وهو كاذب وقد قلنا ان التنبه

عليه في شروط الشكل الاول
 واثمن انواع المبالغات ومن
 الخال في صورة القياس ان
 لا يوجد مجموع الصغرى تاما في
 وضعه فكبرى نحو الانسان
 شهر وكل شعر ينبت
 الانسان ينبت وهو كاذب
 وجاء المطلق من جهة مجموع
 الصغرى وانما الشعر

(والثاني كالخروج عن اشكاله • وترك شرط النسخ من ا كانه)
 معنى ان الثاني من نوعي المطلق هو ان القياس من جهة الصورة يكون بأحد أمرين أحدهما
 روج عن الاشكال الاربعة المعروفة لقياس بان باقي الغالب بتأنيش على شيء من الاشكال
 سذ كورة لانه • ولا بالقرعة نحو هذا حين وذلك جاد ووجه المطلق أن الوسط لم يشكر
 لدى المقدمتين فاسد المادة لانه لا بد ان تكون مادة التي تركب منها غير نتيجة والشارح شعاع القوة
 بارأنا اننا لم أتي بقوله أو اننا احدهما المقدمتين والبالغة كـ ان يجعل العرضي الذي هو مثال
 لقياس الكاذبة بالصادقة فمعناها مما لا اله الا قال الناطم وجعل كالتقطعي غير غير بصادقته
 جعل والفصل بينهما بالمرجور جائز والتقدير وجعل غير القطعي من ظن أو شئ أو وهم كالتقطعي
 ن اعتقاد أو علم كما اذا قيل مثلا بدور في الليل بالراح وكل من بدور في الليل بالراح فهو سارق
 نتم هذا سارق وأي هذا الفساد من جعل المقدمة الكبرى غير قطعية لاحتمال ان بدور في الليل براحه
 لا يكون سارقا قال الناطم (والثاني كالخروج الخ) (قوله ان الوسط لم يشكر) صادق بصورة نبت بان

(قوله وجعله العدم من
 الخطا في القياس الخ) فيه
 تنكر فان جعل المطلق على

لصدا ان أدى اليه الاجتهاد وقام عليه الدليل عند المجتهد وجمع عليه عند جميع العلماء ولا يخالفه حنفي ولا شافعي ولا حنبلي
 لا غير من سائر العلماء والشيعة في الاصول وما كان جمعا عليه فلا يمكن العضة ولا غير ان يخالف فيه وحاشا ان يحكم
 على ما جمعا عليه انه من القطع في القياس وانما ذلك يختلف بالاعتبار في قام عند الدليل على حل المطلق على المصدق حكاه صحيح
 بالخط فيه وهذا هو الصادر من امامنا مال • ومن لم يتم عند ذلك الدليل فليس عليه ابقاء المطلق على اطلاقه وهذا هو الصادر من
 لحنفية فلأوردوا وحال هذا من المطلق على القيد لكان من الخطا وهذا ما في العضة فاس مراد ان حل المطلق على القيد من
 نطاط في القياس دائما او مع قيام الدليل على الحل المذكور كما ظنه الشارح بل مراد ان لم يتم عليه دليل وهذا ظاهر لا خفاء فيه والله
 اعلم (قوله بدلتا نصف الاعشى بالاصارى الخ) أي فكأنه قال هذا مصر بالمراد بل مصر بالمراد فهو مصر وهو مصر بالليل
 فانتقل من اصار النهار الى مطلق الاصاير ومن مطلق الاصاير الى اصار بالليل فقد انتقل من مقيد الى مطلق ومن ذلك المطلق الى
 مقيد آخر كما حذف المقدمة الاولى التي اشتملت على المقيد الاول والله اعلم (قوله في جميع الاوقات توصيه بهما الخ) فيه
 نظروحه ان يقول في مطلق الاوقات لان جميع الاوقات عام لا مطلق وكلامنا هنا في المطلق لاقى العام اه (قوله هذا حين وان هذا
 جاد) سته ان بين المشار اليه ويصرح به باسمه كأن يقول زيد حيوان والخر جراد والافهم على هيئة الشكل الثالث لم ينتج لعدم كابة
 احدهما اه (قوله ينتج الانسان ينبت وهو كاذب) أي كاذب النتيجة وأما القياس فعدمها دقتان ولو جعل الحد الوسط متكررا
 فهو ملغيا فكبرى كاذبة (١) والنتيجة كذلك والله اعلم اه (١) للمصادفة فتأمل كسبه مصححه

وانتم ما تركتمني من شروط الانتاج بحسب الكم أو الكيف كأن تكون كبرى الشكل الاول جرثومة
أو صغرا مسألة كأن يقال كذا الانسان حيوان وبعض الحيوان فرس ليس هوهم أن بعض الانسان فرس
أو يقبل لاثني من الانسان بفرس وكل فرس حيوان ليس هوهم أنه لاثني من الانسان بحيوان والله
سبحانه أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب لا رب غيره ولا معبود دال على سواه وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

لا يكون هالكا حد وسط أصلا كهذا المثال أو لم يكرر بتمامه في الانسان له شعر وكل شعر بنت
فالانسان بنت ووجهه الفلظ أن الحد الوسط هو مجموع له شعر وهذا المجموع لم يترك ولو وجد بتمامه
في الكبرى بأن قبل الانسان له شعر وكل شعر للانسان بنت ينتج الانسان له شعر بنت وهو صادق
فالقاسم صحيح ونتيجته صادقة (قوله كبرى الشكل الاول جرثومة) مثله ما إذا كانت طبيعة كقواف
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس كذا قال الكاشي في الجامع لفعل وضع الطبيعة
موضع الكلية من انطاط المادى نظرا لقوات كلية الكبرى عند التعبير عنها بالطبيعة وجعله
في الشبهة من انطاط المادى نظرا لقوات الصدق عند التعبير عنها بالكلية ويؤيد ما في شرح
الاشارة من أن الفساد الراجع الى مادنا القياس هو أن يكون القياس متناغلا على ما ذكره في شرح
هبة قياس نخرجت عن أن تكون مسلمة قول التانم (من اكله) في ذكره لفظ الكمال براعة
اختتام وهي أن باقي الشكلم في آخر كلامه غير بشر بالقيام وقد صرح أيضا بذلك في قوله بعد قد
انتهى الخ ونسب براعة الاختتام وحسن الخطة وحسن القطع وتكملة ما أشارت من حسن الاختتام
قول الارباني

بقيت ولا ينبغي التأمل كذا * فانك في هذا الزمان فرد
علائق سوار والمعاليل معصم * وجودك طوق والبر بنجيد

وقول بعض المؤلفين

لكن ذلك مجهم سوى آيت به * ومن تصبر وراء الجهد لم

وقول المتنبي

وأعطيت الذي لم يهبط خلق * عليك صلاتا ربنا والسلام

في هذا ما يدير جهم من التوائد بحسب الامكان والتيسير لعبد الواحد من ذنبه المعرف بالخير والتقصير
على بن ادريس بن علي قصاره الجبري سد الله ربه وأنظاره ووقفه لصالح العمل وغفر ذنوبه وأوزاره
والجدة كاي ينبغي له فطنته وجملته أولا وآخرا حديد اوفى نعمه وبكافى شربه على ما بينه ما هنا
وظاهره والصلاة والسلام على سيدنا محمد مسكنا فاختتم ولينة القيام وعلى آله وأصحابه الصفاء
البررة الكرام وكان الفراغ من تبينه في منسج به من المعظم عام تسعة وأربعين ومائتين وألف
المهم اغفر لي ولولي ولأولاد المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات المهم أني أعوذ
بكن من العجز والكسل والجبن والخذل والهوى وعذاب القبر وفتنة الديار اللهم أنت نفسي تقواها
وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها اللهم أني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يشعشع
ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها آمين

ذو بيان فكرت فيها عظيمة * ورجعة ربي من ذنوبي أوسع

وما طعم في صالح قد علمته * ولكني في رجعة الله أطعم



ولم يعمل بتمامه موضوعا
لكبرى وقد نبه على ذلك
بعض الفضلاء من شرح
ابن عوجي والله أعلم بخبر
والحد لله والصلاة والسلام
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وصحبه
وأئمة

هذا غام الغرض المقصود

من أمهات المنطق المحمود

قد انتهى محمد بن الفلق

ماري من فن علم المنطق

نظمه العبد الذليل المقتر

رجة الولي العزيز المقتر

الاخضر عابد الرحمن

الرجعي من ربه اللذان

مغفرة تحيط بالقبول

وتكشف القطع القلوب

وأن يبينها بجهة العلا

فهدأ كرم من تفصلا

وكن أخي لتبدي مسامحا

وكن لإصلاح الفساد ناصحا

وأصلح الفساد بالآمل

ولن بدية فلا تبدل

اذ قبل كم من بفسحها

لاجل كون نهمه قيصا

وقل ان لم يتصفه صد

العذوق واجب لتبدي

واثنى احدى وعشرين سنة

معذرة مقبولة مستحسنة

الاسما في ثمان القرون

في الجاهل والفساد والفنون

وكان في أوائل الهرم

تأليف هذا الجرح التلم

من سنة احدى وأربعين

من بعد تسعة من اللحن



﴿ بقول المتوسل بنى المقام محمود الفقير إلى الله سبحانه طه بن زود
خادم النصح بالطبعة الأميرية بطلبه الله الأشبه ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)

إن أصدق ما أفصح به المنطق من القضايا جدياً ربى البرايا وواهب العطايا فالجوده
الولى الجيد الذى جعل جوده سلب الرضا وشكره متعلاً بالزبد والصلاة والسلام على نبي
الشكل الكامل سيدنا محمد الوسط يوم الفراع لا كبر ولا صغر من مفضل وفاضل
من بعثه الله هادياً وجعله المقدم على كل ذي فضل وغيره تألياً وعلى آله الذين فضلهم رجع للميزان
وأصحابه الذين بهم أنعت شروب الاحسان (أما بعد) فكلمة من فضل علينا واحسان بواسطه
الينا ومن نعمه الجسام التى لا تحيط بوصفها الاقلام تسيل السيل الى طبع هذا المطبوع
الجليل المشغل على شرحين جليلين وحاشيتين عظيمتين رحمهم الله مؤلفها وجرى خير الجراء
مصنفها خدمة للنظام الشهير فى علم المنطق المسبى بالعلم للإمام الاخضرى تقدمه الله بوجته
وبوادار كرامته

من وقف على هذا المنظوم وأحاط به علماً من ذوى الفهوم فانه مكلف بما عند من علمه غنى عن
تعريفه بجمده أو روجه وأما من لاعلم عنده بفضله ولا عهد له بجمسه ولا فصله فانه الكتاب الجليل
الشان القائم بهمت علم الميزان الذى طار صيته فى جميع الاقطار وانتشع بحفظه ودراسته الكبار
والصغار وما هذا الا نصيحة اخلاص مؤلفه وقرعة حسن النية من مصنفه فدونك أيها الطالب
مطبوعا كافلاً بنفس المطالب واذن سهل عليك سبيله فلا يشوئك تحصيله فتعلم اذا ضمت عينك
ما شئت عليه من اليسار الذى يصغر فى جنبه قدر الدرهم والدينار فما أسعدك اهلك اذا حصلت
عليه وما أعلى همتك اذا أصبحت موجهة اليه

من رام أن يرقى فهذا السلم • فليرق طلاب العلوم فهمهم
هم مادة الناس الذين وجودهم • هو منتج الخيرات والمستلزم
المبصرون ومن سواهم فى عي • والناطقون ومن عداهم أبكم
لولا هم رأيت شكل حياتنا • فى ذلك أشكال البهائم يتلم
لو أن تسمية الأناس الى ما • سميت انسانا سوى من يعلم
صاح اشتغل بالمنطق العلم الذى • كل العلوم تلاء وهو مقدم
لا يصرف نفسك عنه لوم أنه • فى العلم يفتح أن قطاع القوم
لم يختلف أهل النهى فى أنه • علم بهدى الجنان وبعض
علم كتاب الله جاء بنظمه • أنرى الكتاب أنى يشجر

« هذا » وحيث كان طبع هذا المطبوع انما هو بمن نقيته سيدنا وولانا نمل الله المديد
وركنه الشديد السلطان ابن السلطان سائى الى الاسلام بالدينار المرأ كنية الان وسارعة
الى رغبته وجرى على ما عرف به « أبده الله » من محبة العلم وحاشته من الواجب علينا أن نتقى
العنان الى الاماع ببعض مناقب هذا السلطان « أبده الله وأبضاه وحى به الدين الخفيف ووقاه
آمين » فنقول

هو سيدنا و مولانا الامام الهمام المعاذ الملاذ مامن الخائف وكعبة الاحسان التي يحجبها كل طائف ظهر راسا . وحلب الصديق امير المسلمين المؤيد بالعزم المتين والنور المبين السلطان مولاي « عبدالعزيز » ابن السلطان مولاي حسن الهاشمي العلوي الحسيني ينتمي نسبه الاكرم الى حضرة المجد ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم وناهل كعبه هذا السبب الاعلى شرفا وفضلا قوم شرف الله قدرهم وحض على موذتهم وقول طهرهم ما أغنى مادحهم عن الاكثار والمفاخر بهم عن الافضار على أنه احق بالفضل المقبول وأولى به من يقول

أولئك آباءي بخيتي بلهم » اذا جئنا بابر بالجماع

هذا السلطان «أبد الله» قد جمع من خلال الحمد والكرم ومازمن صفات الكمال ماصابه اثمة من الامم فأما كرمه فحدث عن الضر ولا حرج ولان كرمه قاتوا وشرا به من درج وأما علمه وفضله وانصافه وعدله فخرج لقد أعطى غاية الغياض من كل ذلك ورأينا به كذا باس وعدل عن ابن عبدالعزيز وعلم مالك

امس على الله عنتكم » أن يجمع العالم في واحد

وأما بنيه وشده وصولته وورثته فهو لم يمت بحكمة لقمان وصولة سليمان فهو المنيع جنبه الرقعة قباه لانه وله البرود والعود ولازوجه حلة الولاية البغي والحدود على أنه احكم تدبير دولته وأقام ميزان معدته بين رعيته فأغشاء ذلك عن الجيش الجزار وأراح من التعب الاعوان والانصار وأقام الاحسان مقام الحرب العوان ذلك باحسانه الا ونسر مالم يملكه كسرى ولا قيصر

أحسن الى الناس تستعبد قلوبهم » فطالما استعبد الاحرار احسان وأما بطاقته فهم ذوو العلم والفضل وأهل الرأي والعقل لاسيما وزيره الاعظم وصاحب تدبير دولته الاكرم سيدنا «الحاج المختار» فهو لم راقه النعمة الكبرى على هذه الدولة العزرا ولا رب ان اسناد الزاوة الى جنبه اقوى الادلة على تقدم هذه الدولة وسبقها في مضمار السيادة وترقيتها في أوج السعادة فتسأل الله يا مالئ الملك ومضراتك والملك يا مبع الدعاء بأفعالا لما يشاء يامن لا ينازع في سلطانه ولا يساي في علوانه أن تؤيد هذه الدولة المراكشيه وتؤيد بها الملك الحفيظيه وأن تثبت على الحق سلطانها ورجاله وتنصره على من عاداه وتبلغه آماله

يارب أبد دولة عسوية سلطانها عبد العزيز بن الحسن هو ذلك الشهم الامام المرتضى ذو العزم والافدام والخلق الحسن آياته هم اكرم الالباء من • ولد البنولهم قدا بتهج الزمن من مثل ابناء النبي المصطفى • ان لم يكونوا اكرم الالباء من مولاي يتقوى الله عز وجله • فاجب له مراد ثم ابي وشن جاد الزمان به وشن • في حسم أعناق المفاسد والفتن ووزيره المختار سيف صارم • لازلت بالخيرات محضبة الفهم بادولة الحق الملى وتقدي • واعلم أيها القارئ أن هذا قليل من كثير علمته من محاسن هذه الدولة وسنا في سلطانها ووزيرها أعلمني به النسفة خير يدية التوسل بالنبي العربي القاسم بطبع هذا الكتاب الحاج الطيب النازي المغربي من رعايا هذه الدولة العسوية وهو الذي كتب كتابه هذه المدحة نائباً عنه أحسن الله عمله وبلغه في الدارين آمه • بالطبعة الاميرية ذات المحاسن الباهرة والنضائل الجليلة

في عهد خديو مصر الأكرم وملكها العظيم من لائتيه عن اصلاح الوطن ثاني
 أنشدنا «عباس حلي باشا الثاني» أدام الله طالع خده وأقر عينه بجمال دولي عهده
 مشمولاً هذا الطبع الجميل بنظر من هو نسيم الوكيل من عليه مكارم
 اخلاقه تثنى عزتاً ووكيل المطبعة «محمد بك حسني»
 وتم طبعه في أوائل ذي القعدة الحرام عام ١٣١٨
 من هجرته عليه الصلاة
 والسلام

﴿ فهرست شرح البناني على متن السالم في علم المنطق ﴾

| صفحة | موضوع | صفحة | موضوع |
|------|--|------|-------------------------|
| ٣ | خطبة الكتاب | ١١٤ | باب في القضايا وأحكامها |
| ٢٣ | فصل في حوار الاشتغال به | ١٤٧ | فصل في التناقض |
| ٢٦ | أنواع العلم الحادث | ١٥٦ | فصل في العكس المستوي |
| ٣٥ | أنواع الدلالة الوضعية | ١٦٤ | باب في القياس |
| ٥٤ | فصل في مباحث الالفاظ | ١٧١ | فصل والشكل |
| ٨٤ | فصل في نسبة الالفاظ للعاني | ١٩٧ | لواحق القياس |
| ٩٣ | فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية | ٢٠١ | أقسام الحجية |
| ٩٧ | فصل في المعارف | ٢١٢ | خاتمة |

تقسيم لخصمه صدره لخصمه

علمه أفراد لموضوع

عرفوا قياس المخلف بأنه قياس يستلزم بأبطال
تقييده وإنما ليس بغيره لأنه فرد من إلى المخلف وهو
المعبر والمخلف بالقياس الردى وهو القول متدبكت لفظا
والعلمه مخلفا بمعنى استلزمه الفلكة ثم نظمه خطأ